



مخطوطة

شرح النقاية مختصر الوقاية

المؤلف

محمود بن الياس الرومي

اذا اريد طبع رسالتك يشق فيها قبل تنقيتها
ثم يغسل ما في رسالتك قبل ان يلقى في الماء الحار ثم يلقى
ويستف حتى يحل كله واللا يحل الاكل لان النجاسة
قد جرت من بين ايدينا الى الحرج وحلده واذا افرق
منه فبانه قد استقر في القلوب قبل ان يستقر في
قاور سجانه وامنه وزايله

فهرست کتابت ملا محمد باقر

کتاب الطهارة	کتاب الصلوة	کتاب الزکوة	کتاب الصوم
کتاب الحج	کتاب النکاح	کتاب الرضاع	کتاب الطلاق
کتاب العتاق	کتاب المکاتب	کتاب الایمان	کتاب البیع
کتاب الشفعة	کتاب القسمة	کتاب الهبة	کتاب الهبة
کتاب العارية	کتاب الودیعة	کتاب الغصب	کتاب الرهن
کتاب الکفالة	کتاب الحوالة	کتاب الوکالة	کتاب الشفعة
کتاب المضاربة	کتاب المزارعة	کتاب احياء الموتى	کتاب الوقف
کتاب الکراهية	کتاب الاثمة	کتاب الذبايح	کتاب الاضحية
کتاب القيد	کتاب الملقطه	کتاب المفقود	کتاب العضاء
کتاب الشهادة	کتاب الاقرار	کتاب الدعوى	کتاب الصلح
کتاب الحدود	کتاب السرقة	کتاب الجهاد	کتاب الجنایات
کتاب الذیات	کتاب الاکراه	کتاب الحجر	کتاب الوصایا
کتاب الخنثی			

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنار برأفة منار الإسلام هداية إلى طريق الرشاد

وأضاهى بحكمته معالم الأحكام وقاية لنظام المعاش وكفاية لنجاة المعاد
جعل الفقه مصباحاً متهدياً به لصلاح العباد وفلاح العباد وقد عليه وآله
العرفون طباق السبع الشدا حتى علامت أعلام الدين الخفيف فوق فروع الفقه
وزادوا سماء شاعير المذهب الجنتي على سماء السماك أو كادوا الصلوة والقيام
على من يقصر عن استقصاء فضائل لسان كل جاهر وعاد محمد أشرف
الربيل وخير الأنبياء الأجداد وعلى آله وصحبه الذين جتهدوا في إعلال
أعلام الحق حتى اجتمعت أيدى السند وابد الآباد

استأنسب الطهارة الطهارة هي مصدر طهر الشيء بفتح

والفتح

والضم خلاف نجس وقد جاءت الكتب تسعة وأربعين قد تم كتاب الطهارة
لأن الصلوة أهم فروغ الإسلام وأول الفرائض بعد الإيمان والتكليف في كل يوم
والطهارة شرطها المختص بما يجب لا يسقط عذر ما بخلاف سائر الشرائط من
استقبال القبلة وسائر العورة ولما كانت الطهارة شرطاً ينبغي أن يرجح في
الصلوة كباية الشروط لأنها أكثر مباحثها وتعدو أصنافاً من الوضوء والغسل
والتييم وغير ذلك تفرد من بين الشرائط بكتاب فرض الوضوء فرض الشيء
ما لا بد له من الشيء منه أو هو بمعنى المفروض وبه في الأصل مصدر فرض الفرض
جاء بالتور وفرض الله الصلوة وجعلها الوضوء لغة النظافة والحسن ثم عانته
محل مخصوص علم وجه مخصوص بنية الشرايع وقيل بالضم مصدر وبالفصح ما الذي
يؤصفاً به وله فرائض وسنن في مستحب وتوافق في الأضاف في فرض الوضوء
وما يقال إن الأضاف بانية لا ملائمة قوله وسنة مستحبة وما قضاة غسل
بين الوجه بقوله من الشعر أي منتهى الشعر إلى الأذن عند فضاء وأما
أسفل الذقن طولاً الأحسن في بيان الوجه من فضاء الشعر إلى أسفل الذقن
طولاً ومن تحت الأذن إلى الأذن أخرى عرضاً فالبياض الذي بين الذقن والاذن
من الوجه فتجب غسله عندنا خلافاً لما يذهب يوسف لأن البشرة التي نبت عليها

هذا هو الوجه الذي يجب غسله عندنا خلافاً لما يذهب يوسف لأن البشرة التي نبت عليها

الشعر لا يجب عليه فاما بعد اولى قلب انما لا يجب عليه لانها استمرت بالشعر
 لا شعر هنا في الغسل على ما كان غسل يديه ورجليه مع مرفقيه المرفق بفتح الميم
 وكبر الفاء او بالعكس مفصل عظم الي عن العضد وكعبه الكعب هو العظم
 الكا المرفق عند ملتقى القدم والآن وهو المرفق هنا لا ما ذهب اليه هشام انه
 المفصل الذي في وسط القدم عند مفعد الشراك وعند زفره رحمه الله لا يجب غسل
 المرفق والكعب لقوله تعالى فغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرفق فامسحوا برؤوسكم
 وارجلكم الى الكعبين والغاية لا يدخل تحت المغيا لقوله تعالى ثم اتوا الصيام
 الليل ولما ان الغاية منها لا تدخل الليل في الصوم ومنها ما دخل كما في قوله تعالى
 حتى تنكح زوجا غيره حتى تطهرن وقوله اسبري بعبدك ليل من سجدة المحرام الى
 المسجد الاقصى ولقولك حفظت القرآن من اوله الى اخره فان كان صدر الكلام
 لا يتناول الغاية فذكرها لا يثبت الحكم والمدة اليها كما في الصوم فنجعل الغاية غايته
 الاثبات فلا يدخل تحت الاثبات وان كان صدر الكلام يتناول الغاية فذكرها
 لقصر الحكم فنجعل غايته لا سقاط ما رواه باقي الحكم ثابت في الغاية لصدر الكلام كما
 في المرفق والكعب ومسح راسه من المقدم كالمصحة او غيره وقد
 مسح بعض علمائنا ثلث اصابع من صغار اصابع اليد وعندنا في رحمه الله

الفرض

الفرض اولى ما يطلق عليه اسم المسح وعند المالک رحمه الله مسح الكل فرض
 وعند الحسن البصري رحمه الله مسح الاكثر فرض فيمسح المسح نجس ولو اصاب الماء
 راسه بخبره المسح وكذا في مسح الخف ومسح كل ما يستر البشرة من اللحية
 وقيل الفرض مسح ربيع ما يستر البشرة والاول مسح ولا يجب مسح ما ستر
 من الذنن وستة هي الطريقة المستوكفة في الذين بل افراض ودوجب
 البداية بالتيمم الواردة في القرآن باسم الله الرحمن الرحيم وهو الفضل وقيل
 يقول بسم الله العظيم والحمد لله على دين الابلا وقيل التيمم ادب وقيل
 مستحبه ثم قيل تيمم قبل الاستنجاء وقيل بعده والاصح ان تيمم قبل الاستنجاء وبعده
 وعن البعض تنعوا ايضا البداية بغسل يديه مكن البداية بها لان احدا يقول والا
 فعل في ريعه وهذه سنة ينوب عن الفرض كما ان الفاتحة في الصلوة واجب
 تنوب عن الفرض ثلاثا وكيفيته ان ياخذ الماء بشماله ويصب الماء على يمينه
 ثلاثا ثم يعكس كذلك فان كان الاثنا وكبيره كالحب مثلا وليس معه انا صغيرة
 مكن رفع الماء به يدخل اصابع يده اليسرى مضمومة في الاثنا ويصب على كفه اليمنى
 ويدلك الاصابع بعضها ببعض حتى تطهر ثم يدخل كفه اليمنى في الاثنا ويغسل اليسرى
 يدا اذا لم يكن بيده نجاسة فان كانت فاذا التها على وجهه لا نجس الماء فرض كان

شبكة

www.alukah.net

اخذ المار في مثل السقط في هذا القيد خرج مخزج العادة والافضل للدين اولاً
 سنة مطلقاً واستعمال اليواك على حذف المضاعف لامن الالباس وفي بعض
 كتب اللغة اسم اليواك مائي بمعنى باستعماله فلا يخرج والاستناك مستحب
 في جميع الاوقات ويتاكد الاستحباب عند التوضي وعند بعض الشايع يستاك
 فيوضاء وعند بعض يستاك حال المضغمة ويستاك على عرض الفم لا طوله ولكي
 لليواك من شجر من غلظته مثل الخضر وطوله مقدار الشبر ولا يقوم الاصبح مقامه
 حال وجوده فاذا نفذ علاج بالاصبح وغسل فمه بمياه ثلاث بان يخفض ثلاث
 مرات ياخذ لكل مرة ماء جدياً ثم يشق كذلك بمياه واليه اشار بقوله كانه
 وقال الشافعي انه ياخذ ثلثاً من الماء يخفض به ويشق به بعضه يفعل هكذا
 ثانياً وثالثاً ونيل للبالغة المضغمة والاستثاق سنة ايضاً بان يدخل الاصبح
 في فمه والفم يخرج الماء من جانب آخر ويملاء الفم ويغزأ اذا كان صائماً وتخليل
 اللثة وكيفية ان تخلل بعد تثليث الغيل من حيث الايسر الى فوق وقيل هو سنة
 عند ابو يوسف ولا عند الحنفية ومحمد بن احمد ولكن عندهما جازي عن يسير به
 كسح الحلقوم وتخليل الاصابع بعد وصول الماء وطرق التخليل ان تخلل بخضره
 اليسر مبتدأ من خضر جل اليمنه متما بخضر جل اليسر وتثليث الغيل

والسنة

قال الخليل في المذيق انما ذكره قوله في السنة في التخليل
 بالتسمية بالتجديد او لا منع للتجديد في الكلام على قوله في السنة في التخليل
 بعد جعل الباء في التسمية على ما في التسمية وما بعد ما في السنة في التخليل
 تثقيب التسمية في كل مرة التخليل في كل مرة التخليل في كل مرة التخليل

غسل الوجه ان يضع الماء على جبهته ولفيفه حتى ينحدر الماء على السفل
 الثلاثين سكة ثلاث مرات ولا يضع الماء على خده ولا على الفم ولا يضرب على
 جبهته ضربا عفيفا وفي غسل اليدين ان يبدأ من قبل الاصابع الى المرفق لا العكس
 وفي غسل الرجلين ان يامد يده الى المرفق ويضع يده على مقدم رجله الايمن وذلك
 بيانه فغير ثلاثا ثم افاض الماء على مقدم رجله الايسر كذلك وكذلك اليسار
 فالتك سنة ايضا ومسح كل الرأس وكيفية ان يضع من كل واحد من
 اليدين ثلاثة اصابع على مقدم رأسه ولا يضع الا براح والمسه ويجازي كفيه ويدهما
 الى القفا ثم يضع كفه على مؤخر رأسه ويدهما الى المقدم ثم مسح ظاهر اذنيه بايديهما
 وباطنهما مسحة ويسل صورة ذلك ان يضع اصابع يديه على مقدم رأسه وكفيه
 فؤديه ويدهما الى قفا ولا يمسح ما يسترس من شعر الرأس مرة وقال
 الشيخ رحمه مسح ثلاثا لكل مرة ماء وهو رواية عن النخنفه رحمه ومسح الاذنين بمائه
 اي بماء الرأس كما ذكرنا وعند ذلك فحده سنة بماء جديد والنسبة فقط
 رفع الحدث او اباحه الصلوة او استباحه ما لا يباح الا بالطمارة وعند ذلك فحده
 النسبة فرض في الوضوء وانه الخلف انما يظهر اذا علم الوضوء ان ناول وضوءا
 للبر او جرى الماء على اعضاء وضوءه من غير قصد والترتيب في غسل وجهه اولا

غسل الوجه ان يضع الماء على جبهته ولفيفه حتى ينحدر الماء على السفل
 الثلاثين سكة ثلاث مرات ولا يضع الماء على خده ولا على الفم ولا يضرب على
 جبهته ضربا عفيفا وفي غسل اليدين ان يبدأ من قبل الاصابع الى المرفق لا العكس
 وفي غسل الرجلين ان يامد يده الى المرفق ويضع يده على مقدم رجله الايمن وذلك
 بيانه فغير ثلاثا ثم افاض الماء على مقدم رجله الايسر كذلك وكذلك اليسار
 فالتك سنة ايضا ومسح كل الرأس وكيفية ان يضع من كل واحد من
 اليدين ثلاثة اصابع على مقدم رأسه ولا يضع الا براح والمسه ويجازي كفيه ويدهما
 الى القفا ثم يضع كفه على مؤخر رأسه ويدهما الى المقدم ثم مسح ظاهر اذنيه بايديهما
 وباطنهما مسحة ويسل صورة ذلك ان يضع اصابع يديه على مقدم رأسه وكفيه
 فؤديه ويدهما الى قفا ولا يمسح ما يسترس من شعر الرأس مرة وقال
 الشيخ رحمه مسح ثلاثا لكل مرة ماء وهو رواية عن النخنفه رحمه ومسح الاذنين بمائه
 اي بماء الرأس كما ذكرنا وعند ذلك فحده سنة بماء جديد والنسبة فقط
 رفع الحدث او اباحه الصلوة او استباحه ما لا يباح الا بالطمارة وعند ذلك فحده
 النسبة فرض في الوضوء وانه الخلف انما يظهر اذا علم الوضوء ان ناول وضوءا
 للبر او جرى الماء على اعضاء وضوءه من غير قصد والترتيب في غسل وجهه اولا

والسنه 2 غسل الوجه ان يضع الماء على جبهته ولفيفه حتى ينحدر الماء على السفل
 الثلاثين سكة ثلاث مرات ولا يضع الماء على خده ولا على الفم ولا يضرب على
 جبهته ضربا عفيفا وفي غسل اليدين ان يبدأ من قبل الاصابع الى المرفق لا العكس
 وفي غسل الرجلين ان يامد يده الى المرفق ويضع يده على مقدم رجله الايمن وذلك
 بيانه فغير ثلاثا ثم افاض الماء على مقدم رجله الايسر كذلك وكذلك اليسار
 فالتك سنة ايضا ومسح كل الرأس وكيفية ان يضع من كل واحد من
 اليدين ثلاثة اصابع على مقدم رأسه ولا يضع الا براح والمسه ويجازي كفيه ويدهما
 الى القفا ثم يضع كفه على مؤخر رأسه ويدهما الى المقدم ثم مسح ظاهر اذنيه بايديهما
 وباطنهما مسحة ويسل صورة ذلك ان يضع اصابع يديه على مقدم رأسه وكفيه
 فؤديه ويدهما الى قفا ولا يمسح ما يسترس من شعر الرأس مرة وقال
 الشيخ رحمه مسح ثلاثا لكل مرة ماء وهو رواية عن النخنفه رحمه ومسح الاذنين بمائه
 اي بماء الرأس كما ذكرنا وعند ذلك فحده سنة بماء جديد والنسبة فقط
 رفع الحدث او اباحه الصلوة او استباحه ما لا يباح الا بالطمارة وعند ذلك فحده
 النسبة فرض في الوضوء وانه الخلف انما يظهر اذا علم الوضوء ان ناول وضوءا
 للبر او جرى الماء على اعضاء وضوءه من غير قصد والترتيب في غسل وجهه اولا

ثم ذاع به ثم مسح بغير جلبة قال الشافعي رحمه الله الترتيب فرض والولاء أي التتابع
 في تطهير الأعضاء بحث لا يحف العضو الأول ومستحبة التيامن هو ما يلكم منه يدا
 شرفا وملككم دون السنة التيامن أي البدئية باليمنى من مسح الرقبة بما
 جديد قبل الصحيح أنه أدب وفعله أولى من تركه وقيل هو سنة وبه أخذ أكثر
 العلماء وذكر النهاية مسح رقبة بطمر اليمين بعد مسح الرأس والاذنين
 وناقضه خروج ما خرج من أحد السيلين الذكر والذكر والقبيل سواء كان
 الخارج معاذا أو غير معاذا وعند مالك غير المعاذا كما لا يخفى وسلس البول
 لا سقط فاما المرح الذي خرج من القبيل والذكر فليس ناقض أو من غيره
 أي من غير أحد السيلين ما كان ما خرج من غير السيلين بحث هو يفتح الجميع عين
 النجاسة كالدم والعرق والبرص عن اللبث والدمع واما ما سأل فذلك النجس
 لا ما يطهر أي الموضع يجب تطهيره في الوضوء والغسل حتى لو سأل الدم إلى ما لا
 من الألف استقص الوضوء كما لا يستثنى في فرض الغسل بخلاف نزول البول
 إلى القصة الذكر ونقطة في العين وسيلان ما بينهما فالسيلان إلى ما يطهر تحقق
 الخروج رد القول زفره أن البادي أيضا ناقض فإن الخروج لا تحقق إلا بالسيلان
 لأن تحت كل جلدة رطوبة فاذا زالت كانت النجاسة بادية لا خارجة فعلى هذا

تعلق

تعلق لسال ولولا انه يحق الخروج لم يكن له دخل في النقص فان النقص خرج
النحاسة قيات على السيلين وما ذكر البعض من النقص بالمقصود مدفوع اذ الدم فيه خرج
بالسيلان الا ما يطمر والقي اذا كان وما رقيقا وان لم يكن ملاء الفم ان اجمعه البزق
لانه خرج من فمه في الجوف لان المعدة ليست تحل الدم واجمرار البزاق دليل على
خروجه بنفسه لا بقوة البزاق فكان كالحارج سائر العروق بخلاف ما اذا اصفر البزاق
فان الدم قلل خرج بقوة البزاق ولذا قال لا ينقص الدم ان اصفر البزاق به
والقي اذا كان غيره اي غير الدم ينقص ان ملاء الفم بان لم يكن كمال الاكل من ضبط
الاستكلف وقيل انه يمنع الكلام وقيل انه يبريد على نصف الفم وعند زفره ينقص
وان لم يكن ملاء الفم لا ينقص القي اذا كان بلغيا اصلا سواء كان صاعدا او نازلا
وعند ابي يوسف رحمه الله بعض البلغم اذا كان صاعدا ملاء الفم وكان الطحاوي يميل الى
قوله ابي يوسف رحمه الله حتى يكره ان ينفذ الا ان البلغم يروا انه ويصل معه وقال الشافعي
انه القي لا ينقص اصلا ولما بين ان من الدم والقح والقي ما يحدث ومنها ما ليس
بحدث اورد في بيان علم ما ليس بحدث فقال وما ليس بحدث ليس يجس
حتى اذا اخذ ذلك الدم والقح بقطبت والقيت في الماء لا يجس الماء وكذا اذا اصابته
الشوب الشربة قد ردهم لا يمنع الصلوة ونوم من كل الى ما سوا كان عضوه

قيل ليس وثق
كل واحد منهما بحدث ولو
منها انما الاولى وما اذا فرغ من
اي النقصين او لا لا ينقص
بجمله خذ من وثق في اوله
القح فان وسد لا ينقص القح
ينصاع على احد نصف المبر ينقص القح

وغیر

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

وغير كل البدن مما يمكن غياله فلا يجب غسل داخل العينين للخرج فقد كفت بصر
من تكف ذلك كابتن عمر وابن عباس رضي الله والذلك في الغسل ليس بشرط
خلاف مالك وهو رواية عن علي بن الجوفيه وسنة ان يغسل يديه او الى الخفيه
وفيه ويرى النجاسة عن بدنه ان كانت لم تذكر النية الكفاية كراهة الوضوء
ثم توضع كما يتوضأ للصلاة الا انه لا يغسل جلبيه ان كان في مستنقع الماء وان
كان على لوح او حجر يغسل جلبيه وفي ظاهر الذهب انه يسح راسه وروى الحسن
عن ابي حنيفة انه ان الجنب يتوضأ ولا يسح راسه والصحيح الاول ثم يفيض الماء
على بدنه ثلاثا مبتدأ بمسكبيه الايمن فيفيض عليه ثلاثا ثم على مسكبيه الايسر ثلاثا
ثم على راسه ثلاثا وقيل مبتدأ بالراس ثم باليمين ثم بغسل جلبيه لانه للمكان
المستنقع الماء المستعمل بل ينبغي عن ذلك المكان ليفسد الغسل ويكفي لذات الصغيرة
ان تبطل اصلها الضفيرة الذوايب عن الضفر وهو قبل الشعر يعني لو بطلت المرأة
في الاغتسال اصل شعرها لم يجب عليها نقص ضفرها والابل ذوايبها هو الصحيح عن
احمد انه انما قبل ذوايبها ثلاثا مع كل مئة عصرة وقوله ان تبطل اصلها اشارة
الي انه لو لم تبطل اصلها يجب النقص ذوات الضفيرة اشارة الى ان الرجل اذا ضفر
شعره كالعلوي والامر اك حجب عليه اتصال الماء الي اثناء الشعر وقيل لا يجب

اما اذا كانت المرأة مفتوحة الشعر يجب اصال الماء الى اثناء الشعر و اصال الماء الى
 اثناء اللحية واجب وان كانت كثيفة وموجبة ارادة ما لا يجزى فعله مسح الحجابة
 كالصلوة مثلا عند عاتق الشح و قيل انزال ميني ذى دفق اى اندفاق وشهوة
 جعل للمني واشهوة مجازا والشهوة ليست بشرط عند الفحش ره حتى لو حمل شيئا
 فانزل حب الغسل عند الانفصال عن مكانه لى لا تستقر الشهوة عند الظهور ^{والخروج}
 واليوسف ره بشرط الشهوة عند الخروج ايضا فائدة الخلاف نظرمين اجتماع
 اذا استمع بالكف فلما انفصل المني امك الذكر حتى يكثر شهوته ثم خرج المني اولا
 قبل ان يبول ثم بقية المني يجب الغسل عند ما لا عنده وغيبه حشفة وهو ما فوق الختان
 من راس في قبل او دبر فان غيبه الحشفة بسبب الانزال فاقم مقامه على الفاعل
 وان لم ينزل والمفعول به كذلك اما اذا غابت الحشفة فخرج المني او الصغرة
 التي لا جامع مثلها لا يجب الغسل مالم ينزل وتصل في الصغرة يجب الغسل انزالا
 ولو غابت الحشفة في غير قبل او دبر كالسرة مثلا لا يجب الغسل مالم ينزل ورؤية
 المستيقظ على بدنه او ثوبه او فرشه المني هو ما وافق خاشع ابيض ينكس منه
 الذكر والذي وهو ما رقيق يضرب الى البياض يطعم عند ملاعبه الرجل اياه وفيه
 خلاف لابي يوسف ره فان خروج الذي يوجب الوضوء لا الغسل وقال ابو جبه

بالمخ

بالمخى لكن من طمعه ان رقى باصابة الهواء واحمل اسم لم يمارق قبل ان يستيقظ
 فغسل احتياطا ولا يجب الغسل في الودي وهو بول غليظ ابيض تعففت الرق
 ولو احتلم فاستسقط ولم يبر ببل لا يجب الغسل جلا كان او امرأة وقال محمد ره عليها الغسل
 احتياطا وبه ائمتي بعض المشايخ وان استسقط فوجد في اجليله بللا ولم تذكر حلا
 ان كان ذكره منتشرة قبل النوم فلا غسل عليه وان لم يكن كان ساكنا عليه الغسل بهذا
 نقل في بعض الكتب وهذه بكثرة وتوقعها والناس عنها غافلون فلما وافق البكر
 فوجد مينا يجب عليه الغسل وكذا المغمى عليه ان استسقط الرجل والمرأة فوجد مينا
 على الفرش وكل واحد منهما ينكر الاحتلام وجب عليهما الغسل احتياطا وقال بعضهم
 ان تخان المني طوليا وابيض فغسل الرجل وان كان مدورا واصفر فعلى المرأة والنقطة
 الحيض وقيل الموجب للغسل خروج الدم بشرط الانقطاع لان الغسل لا يجب مع
 السيلان لانه نافسه فاذا انقطع وجب بذلك الخروج والنقطة النفاس كذلك
 لا يوجب الغسل وطى بهيمة بلا انزال وبين الغسل للجمعة هذا الغسل للنوم
 عند الحسن بن زيادة وعند ابو يوسف للصلوة وهو الصحيح فمن غسل يوم الجمعة
 فاحدث وصلى الجمعة بوضوء عند الحسن موقوف على السنة وعند ابو يوسف ره ولو غسل
 قبل الصبح وصلى الجمعة بوضوء عند الحسن موقوف على السنة وعند الحسن وقال مالك هذا

الغسل واجب والعدين لم ينقل في هذا الغسل انه لليوم او الصلوة وينبغي ان يكون
 مثل الجمعة لان في العدين ايضا الاجتماع فيجب الاغتسال وفعلا للركبة
 والاحرام بالحج والعمرة ويوم عرفه قبل الوقوف بعرفات واما غسل الميت فواجب
 وكذا غسله قبل الغسل عليه واجب وان لم يكن جنباً فغسله بعد الاسلام منه
 وتوضاء بما لا يسيء ولا يضر كالمطر خض التوضي مع انه يغسل به ايضا لكثرة وقوعه
 التوضي والارض كما العيون والبحار فالأبار وان تغير الماء طمأنا ورجا بطول
 الكثرة وانتزعه وان اختلط به شيء ظاهر سواء كان من جنس الارض كالشراب
 او قصد به التطهر كالصابون والاشنان او لا كالزعفران فحوز التوضي به ما دام
 باقيا على طبع الماء فتوضاؤه الحيض التي وقع فيها اوراق الشجر فتغير ما بها ونوا طمأنا
 ورجا وعندك في انه ان كان المختلط من جنس الارض يحوز التوضي والا لا اذ غلب
 ذلك الطاهر على الماء واخرجه عن طبع الماء وهو الرقة والسيلان كالسويق المختلط
 بالماء او غيره اى غير الطاهر الماء طنج كالمرق وما بالقلء وهو اى ذلك المختلط
 مما لا يقصد به النظافة اما اذا قصد به النظافة كالصابون يحوز التوضي به الا اذا غلب
 على الماء فيصير كالسويق هذا اذا كان المختلط طاهرا وان اختلط به نجس بفتح الجيم
 النجاسة كما ذكرنا وبكسر ما لا يكون طاهرا وهذا في اصطلاح الفقهاء وفي اللغة

ما
 ينشأ
 من
 التوضي
 والارض
 كالماء
 والطين
 والطين
 والطين

بوق
 ا
 مرق
 شرب

كلما

كلما مصدر فان كان الماء جاريا تحققا وهو ما يذهب بمثل تنبه وقيل لا
 يتكرر استعماله او قد يران بان يكون غديرا عظيما لا يتحرك احد طرفيه تحرك الطرف
 الاخر وقت الاغتسال وقدره الشايع بان يكون عشرة أطوال في عشرة اذرع
 عرضا بذراع المساحة وهو سبع قبضات وقيل بذراع الكرباس وهو اخصر
 ذراع المساحة باصبع والاصح انه يعترفه كل زمان ومكان ذراعه ويكون عمق الماء
 لا يجسر اى لا ينكشف ارضه بالغرف وقدر بان يكون قدر اربع اصابع مفتوحة
 لا نجس جزء بقوله وان اختلط الا اذا غير ذلك النجس المختلط طمأنا اى الماء
 الجار او العشرة العشرة او لونه اوريجه فانه نجس ثم اذا لم تنجس الغدير
 مثل نجس موضع النجاسة اذا كانت النجاسة مربعة نجس ما حول النجاسة بقدر
 حوض صغير وهو اربع في اربع وما وراه طاهر وان كانت مربعة بان بال فيه
 ان لم يتوضأ من جميع الجوانب وهذا اذا كان الحوض مربعا فان كان مدورا
 قل ينجر ان يكون حوالا لاثمانية واربعين ذراعا وقيل ستة وثلاثون وهو الصحيح
 وقد برهن عليه في موضعه وقال ان يقع به ان كان الماء قلين بان يكون خمسة مائة
 رطل يحوز التوضي به وقال مالك يتوضأ بالماء وان كان قليلا ولا تنجس بوقوع النجاسة
 ما لم يتغير احد اوصافه وان لم يكن الماء جاريا او عشرة في عشرة نجس ان اختلط به نجس

تنبيه
كانه ينشأ

ذراع مباحث
بفتت توتام

الأدوية

[illegible]

وقال لفرده لا تجت لم يغلب عليه وروى عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله أن
 في حكم الجارية أومات فيها حيوان صغير الحيوان أو كبر واتفتح ذلك الحيوان ففتحت
 أو فتحت أومات فيها مثل آدمي أو ثاة تنجس البئر فيخرج كل ما فيها إن لم يكن نزع
 الكل عادة بلا حرج واللام يمكن نزع الكل فقد رافينا من الماء ينزع أخذ بقول
 شخص في بصارة في أمر الماء هو الأصح وقبل بحفر حفرة مثل موضع الماء من البئر
 ويصب فيها ماء ينزع منها لا أن تملى أو ترسل فيها قصبته ويجعل يبلغ الماء علامة
 ثم ينزع منها عشرة دلائم لحاد القصبته فسطح انقص فنزع لكل قدر منها عشرة دلائم
 وهذا عن أبي يوسف رده وعن محمد رده نزع ما تلو الثلثمائة قيل إجاب محمد بن علي
 ما شاهد من كثرة ما تلو بعدد المروي عن الحنفية رده ينزع ما تلو ولو بناء على ما تلو
 من أبار كونه لقلة ما تلو عنه أيضا فنزع حتى تغلب الماء وينزع في نحو دجاجة أو حمامة
 أو سنور مانت أو بوعنم ولو أغلج وجه الإيجاب الاستين على وجه الاستحباب
 وينزع في نحو عصفور في الجنة وفأرت مات فيها نصف ذلك أي عشرون
 على وجه الإيجاب فثلثون على وجه الاستحباب واعتبر في النزع ولو أوسطا
 هو ولو تسع صاعا وقيل يعتبر ولو ملك البئر وغيره أي غير الدلو الوسط مثل أن يكون
 الدلو صغيرا أو كبيرا احتسب به أي بالوسط حتى لو نزع بدلو عظيم مرة واحدة

سنور يعني
 كربة يعني
 فوشك
 جنة يعني
 مقدار قسم

مقدار

مقدار الواجب جاز قال صاحب القدر روى هو واجب التي وقال في المحسن رحمهما الله
 لا يجوز ولو وقع في البئر حيوان ونزع جثتان أصاب فيه الماء وسوره نجس فلما نجس
 وإن كان سوره مكرهة فمكره وإن كان طاهر فظاهر ونجس أي حكم نجاسة البئر
 من وقت الوقوع إن علم وقت الوقوع وإلا أي وإن لم يعلم فممنذ يوم وليلة إن لم
 يتنجس الحيوان وإن اتفتح فممنذ ثلاثة أيام وليا لها فينقبوا كل شيء أصاب ما فيها تلك المدة
 وقضوا صلوات تلك المدة وقالوا يحكم نجاسة البئر منذ وجد الحيوان في البئر وليس عليهم غسل
 شيء أصاب من ماء قبل الوجدان وسور الأدمى جنبها كان أو حايضا مسلما كان
 أو كافرا طاهر السور بقية الماء يبقها الثالث ربة الأناؤ والجوض ثم استعبره لبقية الطعام
 وغيره وسور العريس وكل حيوان ماء كالكول طاهر وروى عن الحنفية رده أن سوره
 مشكوك كسور الحمار وروى عنه أنه مكره وكله والصحيح أنه طاهر غنده كما هو طاهر عندهما ولا يعد
 وسور سباع البهايم كالأسود والغمد والخنزير وقال ابن نفع رده طاهر سوى الكلب
 والخنزير وقال مالك سوره طاهر أيضا وسور الهرة والذجاجة الخ لآلة أي لا يلو
 محبوس في بيت على وجه يكون ماؤها وعلفها خارج البيت ولا يصل منقارها إلى
 تحت قدمها وسباع الطير كالبازي والصقور وسواكن البيوت كالحدأة والفأ
 والوزغة مكرهه طاهر لكن الأولى أن يتوضأ ويغيره والكراهية إنما ثبت باحتجار

سور قد غمر
 سوره باربع

مقدار
 تومشق
 يعني هو يندك
 باز
 حقه
 إيتاكو فاصح

وزن
 كلام

صافیت

مسلمان

وَعَلَىٰ هَذِهِ الْأُمَمِ
وَعَلَىٰ هَذِهِ الْأُمَمِ

سید احمد علی

اذ لا يجوز التيمم قال شمس الاثم الصبح اذا هو الى التيمم ضربت لبيح وجهه وضربة لبيده
 مع هم فقيه خلافا لرواية عند ان في التيمم لا رغبين وعند مالك الاصف الذراع وعن
 الزهري الى الاطوال لا تستر الترتيب عندنا والقول ان الاستعاب بشرط وهو
 الرواية وفي رواية الحسن عن اخيه ان الاستعاب ليس بشرط حتى لو مسح الذراع
 والكف جاز ولا بد من نزح الخاتم واليوار واذا لم يدخل الغبار بين اصابعه فعليه غسلها
 الاضربة ثالثة والا جوط ان يضرب بيده على الارض ثم ينفضها حتى تنثر التراب مسح
 بها وجهه ثم يضرب اخرى بنفسها ويمسح بها بطن اربع اصابع اليكس طاهية
 اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفق ثم يمسح بها بطن كفة اليكس باطن ذراع اليمنى
 الى الرسغ ويمسح بها بطن اربعة اصابع طاهية يده اليمنى ثم يفعل هذه اليسرى كذلك
 على كل طاهر متعلق بضرته من جنس الارض فان تسلسل اذا اصاب الارض بجارية
 نجفت وذهب اثرها جازت الصلوة على مكانها لكونه طاهرا لقوله عليه السلام زكوة الارض
 يسبها فينبغي ان يجوز التيمم قلنا استمر طهارات التراب في التيمم ثبت بعبارة
 قوله فتمسحوا صعيدا طيبا وصار جمعا عليه فلا يبارحه خبر الواحد قتل كل ما حرق ويصير
 كالشجر او ينطبع ومان كالجريد والرماس فهو من جنس الارض وما عدا ذلك كالتراب
 والرمال والحجر والكحل والترنجيم من جنس الارض واذا غير ما ليس من جنس الارض كخوزنم

الطريق لكتف

يوار
يتميز

تسائر
رندون
القول

انطباع
ملايم شدة

يلين
اربعه قور

عليه

عليه ولا يجوز التيمم على الرماذ وقال ابو يوسف لا يجوز الا على التراب والرمال وقال الشافعي
 لا يجوز الا على التراب وهو رواية عن ابو يوسف انه لو كان ذلك الطاهر لم يفتح
 حتى لو ضرب يده على حجر لا يغبار عليه جاز فلا يجوز التيمم عليه على النقيض بان يقض ثوبا
 او لبدية ويتمم بغبار وقع عليه مع القدرة على الصعيد وعند ابو يوسف لا يجوز عند الحجر
 بنية صفة ضربته أي مقدرة بنية او خبر بعد خبر او الصلوة او قربة لا يتبادر بدو الطهارة
 وعند زفر النية ليست بشرط ولو كان به حدثان كالجنابة وحدثت يوجب الوضوء يوجب
 ويصح التيمم عند ما قبل الوقت خلافا للحنفية وقيل الطلب من الفرق ان كان له
 خلافا لابي يوسف ومحمد رحمهما الله ويصلي التيمم بواجبات ومن الفرار والنوافل
 وعند الشافعي لا يصلي تيمم واحد الا فرضا واحدا مع ما من النوافل وينقصه ناقض الوضوء
 وقد رتبه على ما سواه كانت القدرة في الصلوة او خارجا وقال الشافعي انه اذا قدر على
 الماء بعد ما شرع في الصلوة لا ينقض التيمم به اذا قدر على ما كاف لطهره اما اذا لم يكف
 كالجنب اذا غتيل ولم يصل الماء طهره وقضى الماء ثم احدث حدثا يوجب الوضوء فيتم طهرا
 ثم وجد ما يكفيها بطل تيممه في كل واحد منهما وان لم يكف لواحد منهما بقية تيممه في كل واحد
 والقدرة انما تثبت اذا لم يكن الماء معروفا لاجتهاد التيمم كما اذا كان عليه بدنة او ثوبه بجارية
 فانه يعرف اليها لا ينقض التيمم ردة بعضه تيمم ثم رتته والعياذ باحد فابعد فمما عليه

رمل
جاءه

ويصح صلوة به وقال انه بطل تيمم وذهب لراجه الى الماء صلوة في آخر الوقت بحيث
 لا تقع في وقت مكره فلعنه بعد الماء فيود بها باكمل الطهارة بين كالتامع في الجملة ويصح
 ذلك لو صلى اول الوقت بالتيمم ثم وجد الماء والوقت باق لا يعيد الصلوة وعنه بجنيته
 والاب يوسف رحمهما الله في غرواته الاصول انه التاخير واجب عند مالك تيمم في وسط
 الوقت وجب على عادم الماء طلبه قدر غلوة في ثلثائه ذراع الى اربعائه ان غلته قربا
 باخبار غيره واذا نسي الميا في الماء ثم ذكره في الرجل لا يعيد الصلوة عند جنيته
 ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف ره والخلاف في اذا وضع يده او وضع غيره
 بامره ولو وضع غيره وهو لا يعلم جازله التيمم بالاتفاق وقيل الخلاف في الكل وذكره
 في الوقت وبعده يساوي وفي الذخيرة المانع من الوضوء ان كان من جهة العباد كما سميتم
 الكفار من الوضوء او محبوس في السجن او من قبله ان توضأت قبلتكم بجوز التيمم
 لكن اذا زال المانع نسي ان يعيد الصلوة **فصل** الميحي هو امر اريد للبطل على
 الشيء ذكره عقيب التيمم كما خلف عن الكل والسميح عن البعض وهو افضل غسل
 الرجلين اضا باليسر وقيل الغسل افضل على ظاهر الحنفية دون باطنهما جازية
 للمحدث رجل كان او امرأة وقال ان في مالكم رحمهما الله السبح على ظاهرهما
 فرضا وعليه باطنهما سنة دون من عليه الغسل لانها لا يجتمعان عادة اذ لا يتأتى

التيمم

الاشارة

اغتسل مع لبس الخف وهذا التقدير يعني عن التصور في قبيل صورته ما ذكر
 محمد بن ابي مسافر اذا توضأ لبس خفيه وعنده ما يكفي للوضوء تيمم وصلى
 فان احدث وعنده ذلك مما لم يزل غسل بجليته لا يجوز مسح وفرضه
 مخلوط قدر ثلث اصابع اليد طولا وعرضا حتى لو مسح قد اصبغ او
 اصبعين لم يجز في الصحيح ولو مسح بالابهام والتبابة ان كانتا
 مفتوحتين جاز لان ما بينهما مقدار اصبع ولو شق في حشيت فاقبل
 ظاهر خفيه مقدار الفرض جاز والتقدير ثلث اصابع اليد قول ابى بكر
 الرازي اعتبارا بالتمسح وهو رواية الحسن بن خنيفة انه هو الصحيح وكان لا يرضى
 بقول التقدير ثلث اصابع من صفار اصابع الرجل اصابع اعتبارا بالتمسح
 كما حرق في الكافي الكلام فيه كالعلم في مسح الرأس فمن شرط الرابع ثمة
 شرط الرابع ثمة ومن شرط اذ لا يطلق عليه السبح مسح شرط ثمة وهو ظاهر
 وفيه تأمل وقد يفكر الى ان يمتنع مسح الخف مسح الرأس خلاف ذلك فانه فيهما
 ان يكون مسح يقيضهما كالتيمم ومسح الخف مرة واحدة وقال عطاء ثلث كغسل
 في أسفل الساق فلو مسح على ساق فوق الكعبين لا يجوز وصورة المسح على

ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه اليمين ويضع اصابع يده اليسرى على
 مقدم خفه اليسرى ويدها جملته المساق فوق الكعبين وتفرج بين اصابعه
 وتبدأ من المساق قبل لم يجز وقيل جاز ولكنه ترك السنة وتوسع برؤس الاصابع
 وجاز في اصول الاصابع وكلف لا يجوز الا ان يقتل من الخف مقدار ثلث اصابع
 بان يقطرها من رؤس الاصابع حتى استوعب مقدار الوجوب السنة
 ان يمسح بباطن كفيه لوسج بظفرها جاز ثم يمسح على ظاهر الخف حسب
 ولا يجوز على باطن الخف ومحل العقب يجوز لمسح على الجروتين خلفا
 للشفرة الجروية هو يلبس فوق الخف جاز لمسح والكان الجروية
 وسحقا بحيث يبدؤا لكعبا للناظر ولما دخل يده في الجروية ومسح على الخف
 لا يجوز وان فصل من جروية او صف قد زلت اصابعه فمسح عليه لم يجز
 وانما يجوز لمسح على الجرويتين اذا لبسهما فوق الخفين قبل الحدث فاذا
 احدث مسح على الخف او لم يمسح ثم لبس الجروية لم يجز لمسح عليه ولو مسح
 على الجرويتين ثم نزعها وكن الخفين اعاد المسح على الخفين وانما نزع
 احد الجرويتين بعد ما مسح عليها مسح على الخف انما هو مسح الجروية
 الباقية وفي رواية الاصل نزع الجروية الباقية ومسح على الخفين قال في نزع

مسح على الخف الذي نزع الجروية منه ويسمح في الجروية الا فرسخ ويجوز لمسح
 على كل من لبس الكعبين الجروية سواء كان مجلدا وضع الجلد على عظامه
 او منفقلا وضع الجلد على سفله او غيرهما ان كان بحيث يستمسك على المساق
 من غير ان يربط به ويكون الكعب قد عتق عن الخف فله ان لا يمسح عليه ولو
 الخفين وعندهما يصح وعنه انه رجع الى قولها وبقيت بشرط في جواز
 المسح على الخفين كونها ملبوسين على طر تمام وقت الحدث اي ينبغي
 ان يكون وضوءه تاما وقت الحدث اي قبيل الحدث لانه وقت الحدث لا يجز
 الطهارة لانه فيها كنهه يتساهل بشرط الطهارة تمام وقت الحدث مبالغة في
 الوضوء التام بالحدث فلو تضاء وضوءه غير مرتب بغسل جلده او لا وبسبب
 ثم غسل باقية الاعضاء ثم احدث او تضاء وضوءه مرتبا وغسل احدى جلديه
 واوخلها في الخف ثم غسل الرجل الاخرى واوخلها في الخف ثم احدث جاز
 لمسح في صورتين لانه الطهارة كاملة وقت الحدث وان لم يكن كاملة
 وقت الخفين في الصورة الاولى وقت اللبس الخفين في الصورة الثانية
 وعندنا نفيهما بشرط ان يكون الطهارة كاملة وقت اللبس في صورتين
 لا يجوز لمسح عنده وعلم ان عبارة يقوم في هذا المقام اذا لبس على القدم

عن ذلك ذكر ما يوسين مكانه وجعل تلك العدول ان ما ذكرنا يدل على الطهر
شرطا عند حدوث البس ليس كذلك فانه يمسح في الصورتين المذكورتين وان
ليكن الطهارة تامة وقت حدوث البس بل وقت بقائه ليس فصيح ان يقال هما
يلبسون على طهارة كاملة وقت الحدث ولا يصح ان يقال لبسهما على طهارة
وقت الحدث لكن الفعل دل على حدوث الاسم والى على الاستحرام والدم و
قد يقال على طهارة مستقرة حالاً من فاعل لبسهما فالمنع لبسهما لم يتوف
حال كونه مستحلاً على الطهارة تمام وقت الحدث فالطهارة شرط وقت الحدث لا
البس لوقته في ان الاشمال على الطهارة ان لا يقارن البس الصورتين المذكورتين
ومن شرط الحال المقارنة جعلنا الحال مقدرة في المنع لبسهما مقدار اشماله على
الطهارة تمام وقت الحدث بمعنى وجوده وقت الحدث قطعاً بل يجب ان يكون الحال مقدرة كونه
زمان البس وقت الحدث لا يجب ان هذا مع انه لا يظهر في قوله يلبسون على الطهارة
ما يكون على طهارة حالاً عنه ولا يشترط في جواز المسح الجبيرة وخرقة القربة وعصاه
الفصد كونهما مشددة على طهارة كالحف بل الشرط ان يمسح المسح على اجزائه ونحوها
والن لم يفر المسح على اجزائه ولا الجبل لا يجوز المسح على الجبيرة بل كل الجبيرة
ويغسل ما حول الجبيرة ويمسح الجبيرة ويمسح على كل العصاة سواء كان تحتها جراحة

اولا

اولا ويكتفي بالمسح على اكثرها بالصحيح عليه الفتوى ولا يثبت بقاء المسح بسقطها
حتى لو كان في الصلوة وسقطت الجبيرة لان برهمن في صلوة الا اذا
عن برهمن في بطل المسح ولو كان في الصلوة استقبل الصلوة ولا يصح سائر
عضو غير الرجل كالعامة والقلنسوة والقفازين والبرقع الالهى الى الجبيرة
ونحوها وهدية اى معة مسح الخفاف لا الجبيرة ونحوها لانه لا يتوقف سجدتها
ينقص مسح بمضيه للمقيم يوم وليلة من وقت الحدث وقال مالك لا يجوز
المسح للمقيم والمسافر ثلثة ايام وليا لها منه وقت الحدث اى ابتداء امة بعبارة
من وقت الحدث وعندنا فروع ابتداء امة من وقت المسح وعند مالك امة
من وقت البس ما قصه ناقض الوضوء ومضى امة ان لم يحف ذهاب جله
من البرد حتى لو انقضت مدة مسح المسافر ذهاب جله من البرد لو نزع الخفاف
له المسح وناقضه يظهر خروج اكثر عقب الى استاق هذا اى من اجنبه وهو
قول الجوهري وعن محمد بن ابي بكر من ظهر القدم في موضع المسح قد ثلث اصله
لم يبطل المسح وعليه اكثر اهل الحديث وذكر في المحيط اذا كان صد القدم في موضع
العقب يخرجه ويظل لا ينقص المسح وكذلك اذا كان الخفاف وسقا اذا رن القدم
يرتفع العقب حتى يخرجه واذا وضع القدم عاد العقب الى موضع لا ينقص المسح

وانه يحصل بعد هذا من الاربعين سنة واحدة وربع السنة العقب يجب على من هو في
 رجليه فقط من غير ان يغسل بالاناء وضوءه ويغسل على
 المسح فوقه الخوف يبدؤ منه قدر ثلث اصابع الرجل صغيرا وهو الخوف الكثير
 وقال زفر بن فرهم انما الصديق الخوف القليل ايضا وقال مالك لا يمنع الخوف
 الكثير ايضا ورواية الحسن عن اخيه عتبار ثلث اصابع اليد ثم الخوف الكثير
 انما يمنع جواز المسح اذا كان مغفرا يرى بالجمعة اما اذا كان بحيث لا يرى
 بان كان مخف صلبا الا انه اذا دخل فيه الاصابه بقل لا يمنع جواز المسح وانه
 كان يبدؤ قدر ثلث اصابع حاله الخوف على القدم على الارض يمنع جواز
 المسح وان كان الخوف قد رثث النامل من الرجل لا يمنع على الارض وتعتبر قدر ثلث
 اصابع سواء كان الخوف في باطن الخوف او في ظاهره او في ناحية العقب وتجب من
 المسح فوقه خفف اي اذا كان خفيفا بعد جبال لو جمعت يده قدر ثلث
 اصابع يمنع المسح لا تخفيف يعني اذا كان الخوف في تخفيف جبال لو جمعت يده قدر
 ثلث اصابع لا يمنع المسح وهذا بخلاف النجاسات المتفرقة في الخوف فانها تجزئ
 فاذا ازدادت على قدر الدرهم يمنع جواز المسح وفي سفر المقيم وعلى اي اقامة
 المسافر قبل تمام يوم وليلة يمتنع الاخير فاذا سافر المقيم قبل تمام يوم وليلة

في السفر

يعتبر الاخير اي الاقامة فيمنح يوما وليلة في سفر المقيم وعلى بعدهما اي بعد يوم وليلة
 ينزع المقيم ان سافر وينزع المسافر ان اقام فثنا اربع مسائل ايا ان يسافر المقيم
 او يقيم المسافر وعلى كل تقدير اما قبل تمام يوم وليلة او بعدهما فصل الحقيق في السفر
 حاضرت المرأة حيفا اذا خرج الدم من رحمها وشرا دم يفيضه بدنه ثم المرأة
 بالثقة اي بنت تسع سنين فالدم الذي قبل ذلك لا يكون حيفا ولا ربهما
 فدم النصف لا يكون حيفا لانها بها وادنى قيل يجب ان يقيد بعدم الولادة
 احدها عن انفس من فروع ولا ايا من بها فالدم الذي يكون بعد سنين الايام
 لا يكون حيفا وقدره ابعين بستين سنة وبعضه في خمسين وبعضه في ثمانين
 انه مقدار خمسين واما دم الاستحاضة فيخرج لانه من الخوف لان الرحم وقلة
 ايام وليالها وعند اليوسف يوما واكثر يوم اثنان وعند زفر يوم
 وعند مالك ساعة واكثره عشرة ايام وليالها وعند زفر عشرة يوما وعند
 مالك لا غاية لاكثره ومدة الايام وليالها يمتنع بالاعتناء حتى لو رأت على
 نصف قرص الشمس والنقطة في الرين وقد طلع وكذا نصفه فليس بحقيق فوفها
 ويقضي بصحة وان يغسل ولا يقضي واقل الطهر عشرة ايام وليلة وعند مالك
 الطهر ما وجد قليلا كان او كثيرا لا يجد الاكثره فانه يمتد الى سنة وستين الزاوة

في السفر
 في السفر

غالب على الدين وحي ربه يومئذ ثلثة طهر او يمين دما فابسه كلها اللهم
 استوى بالظهر وآن رات ثلثة دما وخصه طهر او يمين دما فخصها بثلاثة الاولى
 لكن اظهر غالب فاصلا ولسبقه بانفاده يكن ان يجعل حيفا فحلفا
 حيفا وثورات يومئذ ثلثة طهر او ثلثة دما فخصها بثلاثة الاخيرة لما بيننا
 وثورات ثلثة دما وسته طهر او ثلثة دما فخصها بثلاثة الاولى لانها اسرعها
 امكانا وحكم الحيف ان يمن وجوب الصلوة صحة اداها ويمن صحة اداها الصوم
 لكن لا يمن وجوب الصوم ولما ذكرنا ان يمن وجوب الصلوة ولا يمن وجوب الصوم
 تقضى هو اى الصوم لا اى الصلوة ويمن دخول المسجد وكان على وجه
 اوله وقال الشافعية يباح دخول المسجد للحايف على وجه العبور ويمن الطواف
 فان قيل الطواف بمن في المسجد فاذ من الحيف ودخول المسجد بمن في الطواف
 في ذكره قلنا يمكن ان لا يمن الطواف في المسجد بل يمن خارج المسجد
 الطاهر لو طاف خارج المسجد يجوز بخلاف الحايف وقد يجاب به ذكره لثلاثة
 يتوهم انه لما جاز للحايف الوقوف مع انه اقوى اركان الحج لان يجوز له ان
 اوله واستمتع ما تحت الازار هو ما بين السرة والركبة فيستمتع بما فوق
 السرة وتحت الركبة وعند محمد انه يحبس شعرا الدم اى موضع الفرج وتلك

السيرة كذا

الحايف

الحايض القرآن وقال الطحاوى ويجزئ قرات ما دون الآية كحجب عند مالك يجوز
 للحايف قراءة القرآن دون الحجب نفبا وقيل لا بأس ان يقول الحجب لها
 ونفبا الحمد مد رب العالمين شكرا اوبسب هذا الرحمن الرحيم عند ابتداء
 بركا وقيل اذا قرأ الحجب الفاتحة على سبيل الدعاء او شيئا من الآيات التي
 فيها معنى الدعاء لا بأس به وهذا إشارة الى انه يتغير بقصد حكمه وقيل بحرم
 قراءة الآية ان كانت طويلة وان كانت قصيرة يجزئ على السبيل غير مقصد
 كقوله تعالى ثم نظر وقوله لم يدرم بحرم وكلمته اذا حاضت ينسفر ان يعكس
 كلمة ويقطع بين الكلمتين وقيل تعلم نصف آية ويقطع ثم تعلم نصف آية لا بأس
 لها التهجى بالقرآن ويجوز لها قراءة دعاء القنوت وغيره من الدعوات بخلاف
 حكم المحدث فانه تحالف الحايض الحجب النفبا لانه يجوز له قراءة القرآن
 ولا بأس به ولا الحايض الحجب النفبا والمحدث مصحفا لا بعلا في محتاج
 عنه دون ما هو متصل به كالجلد المشرك وقيل المكره من المكتوب لا من مضمون
 البياض وقيل لا بأس بكتابة القرآن اذا كان الصيغة او اللوح على الارض
 الوسادة وروى عنه يحنقه انه اذا لم يمتص الحجب او غسل يديه لا بأس
 ان يقرأ القرآن او يكسب الارض المنع وكره من المصحف لولا بالكم هو الاصح

التهجى اى الحمد

المشرك شريك في الزادة
 يعنى به الزادة
 يحذف فاخذ لوجح
 الدبارة عطق

كتب الشريعة حيث رخص فيها بالكم ولا يفسد هؤلاء وديها كتب فيه سورة كالك
 العادة من كنية سورة الاخلاص في نحوها على الدرهم الابرة والنظر في المسألة
 للجيب والماضي من قبل من قطع ومنها لاكثر الجيب اي بعد مضي اكثر فاللام
 بمعنى البعد مثل قوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اي بعد دلوكها وقوله عليه السلام
 صوموا لرؤيته اي بعد رؤيته او اكثر النفاس قبل الغسل اي مضي وقت الغسل
 لكن لا يسحب الوطى قبل ذلك اي قبل دونه وطى من قطع ومنها لا قبل منه بعد
 استبعاد الثلثة فانه لا يحل وطها الا اذا مضى عليها مقدار وقت يسع الغسل
 والنجاسة وبعد مضي مقدار هذا الوقت حل الوطى وان لم يغسل اقامه للوقت الذي
 ملك فيه من الغيب ال مقام حقيقة الغيب لانه حق حل الوطى بهذا اذا قطع
 على ان العادة اما اذا قطع ذلك العادة بعد مضي ثلثة ايام لا يحل وطها بل يجب
 ان يؤخر الغسل الى اخر وقت الصلوة فتغسل وتضم وتوضأ ولا يؤخر
 بروج اخر ما لم يبلغ الانقطاع عادتها و النفاس لغة مصدر نفيت المرأة بضم
 ونفتحها اذا ولدت فهي نفاس وشرعاً دم يعقب خروج الولد كله واكثره هو الحيض
 تسميه بالبعد كالحيض ولا قد لا قبله اي اقل مدة النفاس على ظاهر رواية اصحابنا
 وعن خلفه انه ثلثة ايام وعشرين يوماً وعنه ابو يوسف انه مقداره ثلثة عشر يوماً واكثره

ان
 وهو كغيره زوال
 ح

الوطى

اربعون يوماً وقال الشافعي اكثره سبوتون يوماً وقال مالك سبعون يوماً وهو
 اي النفاس لم يتواكف بينهما ولدان لا يكون بين ولادتهما سبوت
 بل اقل من الولد الاول خلا في الجملة وزفرهما احد فمضت هي من الولد
 الاخر وانقضاء العدة بوضع الحمل من الولد الاخر اجابا لكنه الحمل اسم
 لكل سقط هو بالجر كات الثلث الولد الذي سقط من بطن ميتة
 مستبين مخلوق والا فليس بسقط فقوله يرى بعض خلقه صفة
 كما شعر ونظر مثلاً ولد شرعاً واذا كان اسقط ولداً فتصير امراته به
 وتصير لامة بهذا السقط ام الولد ليس به اذا ادعى السقط ويقطع لطلاق
 او لعق المعلق بالولد فانه اذا قال ان ولدت فانت طالق او عدي
 حر وقع الجراء الحر به هذا السقط وتنقضي العدة به هذا اذا استبان
 بعض مخلوق وان لم يستبين شيء من خلقه فلا نفاس به ان لم يكن
 جعل الدم المرئي حيفاً بان تقدم طهره ان يجعل حيفاً وان لم يكن
 فهو استحافه وما اى دم نقص وقتة عن وقت الحمل حيفاً ويثبته
 ايام ولياليها اذ زاد على وقت حيف المبتدأة اليه بلغت مستحقة
 وهما اى وقت حيف المبتدأة عشرة ايام من كل شهر وطهره ثمانية

يوما او زاد على العادة التي عرفت فيها اي من حيف النفس جاوز ذلك
 الا ايد اكثر مما اي اكثر الحيف النفس يعني اذا كان لها عادة في حيف
 كسبعة ايام مثلا فزات من عشر يوما فبقية ايام حيفها كما هو عاداتها
 وثمانية ايام استجابة وقس على ذلك النفس وما اى دم رأت امرأة
 حامل استجابة قوله لا تقص مبتداء استجابة خبره ثم وصف الاستجابة
 بيان الحكماء بانها لا تمنع صلوته فرضا ونفلا ولا صوما كذلك لا وليا و
 من لم يفيض عليه وقت فرض الا في هذه الحال هي ان لم يكن به حدث مخصوص
 الذي اقبل به هذا هو شرط بقاء العذر وشرط ابتداء العذر ان لا يجد وقت
 صلوته زمانا توفوا ويصل فيه خاليا عن الحدث ثم بين الحدث بقوله من
 استجابة او عاف او نحوها كما يستطلق قبلين ونفلات يك اوجبه
 لا يرقا ولا يسكن ومنه توفوا او نعيم كوقت اي بعد وقت كل فرض عند
 ان نوره توفوا لكل فرض وعند ما لك لكل نفل ايضا ويصل به اي بذلك
 الوضوء او ليقيم فيه اي في ذلك الوقت ما شاء من الصلوة فرضا ونفلا او
 قضا وواحدة او اكثر حلان للث ففوره ونفلا حلان لما كاه وينتقضه
 خروج الوقت فاذا توفوا قبل طلوع الشمس انتقض وضوءه بخروج وقت
 طلوع الشمس لا ينتقض وضوءه ودوله اي دخول الوقت كما اذا توفوا قبل

ابتداء وقت فرض
 انقذت روح
 بين اي برائة من باد
 لا يرقا ونيابة

الزوال

الزوال لا ينتقض وضوءه بدخول الوقت كما اذا لم تغد ز من ينقض وضوءه بدخول الوقت
 وعند ان نوره لكل من الزوال يخرج **فصل** في النجاس يطهر بها سواء كان بها
 المصلحة او ثوبا او مكانا او غير ذلك عن نجس مريمي عن النجس يطهر على نجس الحقيقة
 والحدث الحكم والحدث خاص بالحقيقة والحدث بالحكمي بزوال عينه واثرة ان لم يشق
 ذلك فطهارته بزوال عينه فقط وان بقى اثره يشق زواله بان يجتنب في فعله
 الا في شيء اخر كما يصح بونه والاشنان بالما متعلق بطهارة وفيه شارة الى انه اذا زال
 عين النجاسة مرة واحدة طهر ذلك الشيء ولا يشق التكرار وقيل بعد زوال العين
 يشق الفصل مرتين وقيل ثلاثا وبكل ما يقع طاهر من كل قانع كالخل وماء الورود ونحوها
 لا الدهن واللبن وقال محمد وزفر وش نوره من احد لم يجز بغيرها ولا فرق بين
 البدن وغيره وعنه انه يوفاه لا يجوز في البدن بغيرها فغسل هذا يطهره الماء
 المستعمل عند من يقول بطهارته ويظهر الشيء عما اي عن نجس لم يبرئ عنه وهو الذي لا يشق
 بعد الجفاف كالبول بغسل وعصره ثلاثا وبيان بالمرّة الثالثة بحيث لا يسيل منه شيء
 ويعتبر في كل شخص قوته وعنه اليكوفاء ان العصر ليس بشيء واذا غير رواية الاصول التي يتقنه
 بالعصر مرة ان لمن العصر والاي ان لم يكن العصر كالصبي القصبية بغسل مرة وتترك
 زمانا ممتدا الى ان كان عدم القطرات ثم يغسل ثانيا وتترك ثم يغسل ثالثا ولا يشق ان

قلع رقت اثر

خل
بهره
ما والورد
كل آب

دهن
روغن
لبن
شیر

حصى
بوریا
قصب
قش

ويظهر الشئ عن المني بفعله سواء كان رطباً او ياباً وقال الشافعي في المني طاهر اذا
 يابس سواء كان غليظاً او رقيقاً او كان على البدن او على الثوب تعني حمده انه اذا كان
 غليظاً نجف يظهر بفركه وان كان رقيقاً لا يظهر الا بالغسل وتعني نجسه انه اذا
 اصاب البدن لا يظهر الا بالغسل ويصح به لاول ويظهر الخفق في العمل عن نجس في الجم
 كالأوث والعدرة والدم ياباً كان رطباً بالذك بالارض على وجه المبالغة بحيث
 لم يبق اثره ويظهر الخفق عن نجس في غير اى غير فوى جرم كما يكون النجس بالغسل فقط
 الذك بالارض عن نجسه ويوسف ربهما الله انه اذا الرق به تراب رطل جف صار
 كالذى له جرم ويظهر بالذك ويظهر السيف في حوضه كاستكين في المرأة عن نجس يابس
 صوف ثم لا يفر من غير ما لمس على الارض او غير بالورج شاة مسح استكين بصوفها يظهر اذا
 اشره وقيل طريق ان مسح ثوب بجلده في محيط السيف استكين اذا اصابه بول أو
 ذكر في الأصل انه لا يظهر الا بالغسل وانما اصابه عدرة ان كانت رطبة فذلك محجوب
 وان كانت يابسة طهرت بالحق عند ما وعند حمده لا يظهر الا بالغسل ويظهر
 النجس جري الماء عليه يوماً وليله ويظهر الارض النجس وما اتصل بها كالحق
 هو بيت من قصب قبل المدا منه ههنا بالوسيرة التي يكون على استطوع من القصب
 والكل القاييم في الارض والاجرام المفروش باليئس الشمس وغيره ما فيها الباتر

جت ترخيم
 بستره بستره
 بستره بستره

كجرفت
 كجرفت

اعلا

اى اى كج واهلون وانما تظهر الارض ما اتصل بها للصلاة اى يجوز للصلاة عليها عند
 زفواش نفوسهم ما اشد لا يظهر الا بالما لا يظهر للصلاة اى لا يجوز للصلاة بها وعنه
 عن الجعل قدر ما دون ربع الثوب الذى يصل فيه من نجس خفف شراً كالبول
 فربما بول ما اكل لحمه فخر طهر لا ياكل لحمه كالصق والبازي وعند محمد طهر لا ياكل
 لحم طاهر وقال شمس الدين الحنفى في المني لا يظهر الا بالغسل والنجس لا يظهر الا بالغسل
 عند حنفه واليه يوسف ربهما الله كخز ما ياكل لحمه وقال غيره الاصح انه نجس
 ولكن اختلف في المقدار وقال زفواش نفوسه قليل النجاسة وكثيره سواء
 وعنه نجسه انه ان لم يفر من اذنه ثوب يجوز فيه الصلاة كما لم يفر وقيل
 ربع الموضع الذى اصابه النجاسة الخفيفه كالذيل والذخريين وتعني المني
 شبر طولا في شبر عرضا وما خرا طير ياكل لحمه فطاهر الا لجزء الذباج وبسط
 والاوز فانه نجس غليظ كباير ما فرج منه المخرجين يقبل الدم كالبول
 والارث والنجس والدم والحج واذ كان المني كور غليظاً فيعرف منه قدر النجس
 قدره اخذ من موضع الاستنجاء وهو مقدار انتقاله في النجس الكيف بوله
 جرم ويوفر قدر عرض الكف في النجس الرقيق هو ما لا جرم له وطريق معرفة
 عرض الكف ان يغرف الماء باليد ثم يبسط اليد في بقية منه فهو مقدار عرض الكف

منير باجمام

ذيل جانه ارفه
 وفحص
 جانه ارفه
 بط اوردى
 اوز غاز

بسط كنه اوردى

وويل ان يطلع على شيء مثل رأس الابر يسكن في فلاة يجلس ولا ينجس جوارا
 قيل رأس الابر يدل على ان اجابته لا فرعية وليس كذلك بل لا يوجب الاجابة
 وعن ابى يوسف انه اذا انتفع من البول شيء يري ثمره لا بد من غسله ان كان
 اكثر من قدر الدرهم وما زاد ورد على نجس نجس وقال ان ثمره الماء والنجس
 يورده على النجس كعبه اي اوردت النجاسة على الماء نجسا واما ما
 القدر ظاهر وفيه خلاف ان ثمره نجس كجاء وقع في الماء وصار نجسا فانه ظاهر
 ويجوز ان يصل على ثوب بلانته نجس خلاف الابد يوفاه وهذا اذا لم يكن
 ويصل على طرف بساطا طرف اخر منه نجس سواء تحرك احد الطرفين بتحريك
 الطرف الاخر ولا يجوز ان يصل في ثوب ظهريه من ثوب نجس فذوة اكلية
 بحيث لا يقطر منه شيء ان عمر ذلك الثوب الذي يصل فيه وقيل اذا كان
 الثوب النجس بحيث لو عمر يقطر منه شيء فذوة نجس واذا هابت شيئا
 فيه او وقع ذلك الثوب حال كونه رطبا على ما في موضع طين بطين فيه
 سرفين وليس ذلك لموضع او يسهل النجاسة من ذلك الثوب فغسل طرف
 منه وان لم يخرج موضع النجاسة فيجزم بطهارة ذلك الثوب كمنطقة بالطين
 جمر تدوسها فيفسد بعضها او يسهل فيسقط المنطقة فانه يجهل بطهارة كلتا

مفرقا
 لكنه زده من اجابة
 شكيلا

مكان

مكان المفردة الاستنجاء في المغرب بخاوي اذا حدث واصله من النجوة وهي
 امر ترفع سمي الاستنجاء بها لانه يستر بها وقت قضاء الحاجة ثم قالوا استنجى
 اذا مسح موضع النجاء غسله ونحو ما خرج من البطن وقيل من بخاوي الحلة اذا
 اقتر من كل حدث خارج من السبيلين بخلاف الخارج من غيرهما كالقصد
 والحق غير النوم والركح فان الاستنجاء فيهما ليس سنة بنحو حرم منق كاللحم
 والتراب الحرة والنجس نجس بالمسح حتى ينفقه ولا يست في الاستنجاء عندنا
 عدد وقال ان ثمره لا بد من ثلثة اجاز سنة خبر لقوله الاستنجاء الاستنجى بر
 فانه نجس وعظم دبرين ولو غسل بجزء ثم بعد الاستنجاء بالجزء ونحوه غسله على غسل
 موضع الاستنجاء ان لم يكن بلا كشف عورة وان لم يكن يترك لئلا يفسد
 بكشف العورة ادب وقيل الغسل في زمانا سنة ولو جاوز النجس في اكثر
 منه قدر الدرهم فوجب ما اذا كان النجس مع موضع الاستنجاء اكثر من قدر
 الدرهم فعند محمد لا بد من غسله وعند ابى يعقوب الاستنجاء بالاجزاء وكيفية
 الاستنجاء بالماء ان يجلس في موضع الاستنجاء بيطون الاصل من اليد
 لا يروى بها بان يصعد صوب الوضوء على غير ما قيل لا ثم يفرغ ثم يفرغ ثم يستنجى
 ويغسل حتى يطهر قلبه قد طهر وقيل حتى يحسن ولا يقدر بالمرات الا اذا كان في موضع

منق باي كنفه
 يدركه

صعود بللدة
 نجس دبره

يفقد في حقها ثلث وقيل بسبع ولا يبدى بالاصابع كلها ولا راحة تصورها
 ووسيطها اولها معادون والوجهة لتلك يقع في قلبها بوعسل اليد اولها ذكره
 الكفاية حرقا حرقا بماله ليطهر ما يدخله من النجاسة وهذا في غير الصيام لان في
 تنقبس يادها كنه الصيام خوف في الصوم بوصول الماء من الباطن حتى قالوا لا تنقبس حاله الاستنجاء
 ولا يقوم حتى ينشأ بحرقه ثم بعد الفراغ من الاستنجاء ثم يغسل اليدين الثانية وكره
 استقبال القبلة بالفروج ويستند يارها به ولا يكره الاستنداء في رواية في الخلاء
 وهو بالمدينة المنورة والاول ان يستقبل الشمال ويستند برجله اليمنى من الخلاء
 استقبال القوم بالفروج وكذلك يكره للمرأة ان يسلك ولدها نحو القبلة للبول
 ولا فرق في ذلك بين النسيان والصحاء وقال الشافعي انه يكره في الصحاء وانما
 في البيت فلا وقيل لا يدخل الخلاء الا بستر الرأس ولا يتخنج ولا يلزق ولا يتخطأ
 ويكره الكلام عند الوطى والخلاء ويسكت اذا عطش في كرهه من الرجلين الى القبلة
 في النوم وغيره عند او كذا المصحف كتب الفقهاء في الاستقبال للتطهير
 والازالة فيقبل اليك الاستقبال حاله الاستنجاء والظهور **كتب القسوة**
 في المغرب بين فلكه من صفة اشتقاقها من السلا وهو لعظم الذي عليه لايتنا
 لكنه المسمى بحرك صلوة في الكوع والسجود تسمى الدعاء صلوة لانه منها وهذا

حرقا ببيت
 تنقبس يادها كنه
 صفة تنقبس
 ناله بالركن بلبنة
 بيت القسوة بمرحاة
 استنجاء بمرحاة
 بيان عمارة
 تنحج برزاقه
 ولا يلزق اب دهنه
 ولا يتخطأ اب بنيه نازا

باب

على من شهورها كان الوقت سببا لوجوب الصلوة وفطرها لها وشروطها لها بحيث
 لو قدمت على الوقت لا يجوز ولو اخفت عنه لم تكن قضاء ذكرا او اوقات الصلوة
 وقدم وقت الفجر مع ان الظاهر اول صلوة فرضت له صلوة الفجر اول صلوة اليوم
 ولا نها حتى بالمحج فله عليها كما ورد في الحديث لانها وقت نوم وغفلة ويعلم
 ان اختلاف في اول وقتها واخره بخلاف غير ما لم يقبله وقت صلوة الفجر
 من وقت طلوع الصبح الصادق اي البياض الموعود من المشرق في الافق
 ولا عبرة بالصبح الكاذب المستطيل وهو البياض الذي يبدا وطولا ثم يعقبه
 الظلام اذ به لا يدخل وقت الصلوة ولا يحرم الاكل على الصيام الى وقت طلوع
 الشمس والمصلحة ان يستوعب كل الوقت للصلاة وان يجعل صلوة في بعض احوال
 الوقت ووقت صلوة انظر منه وقت الزوال الى وقت بلوغ ظل كل شيء
 مثليه سوى في الزوال ان كان في مكان لذلك الشيء ظل وقت الزوال
 وان لم يكن لذلك الشيء ظل وقت الزوال كما في بعض الامكنة في بعض ايام
 السنة فاحذر وقت الظل اذ يبلغ ظل الشيء مثليه الزوال يعرف بزيادة ظل
 الاشجار المنقصة ما نزل الى جهة المشرق اذ يقع للشيء ظل عند طلوعه بجانب
 الجنوب ساطع فلا يزال الشمس ترفع والظل ينقص ويخرج عن جهة المغرب

ان يبلغ الشمس وقت استواء ارتفاعها فلكي ذلك انتهى نقص الظل فاذا زالت الشمس
 عن منتهى الارتفاع اخذ الظل في الزيادة عن حيث صار الزيادة مدركة باليسر
 دخل وقت الظهر وبعلم قطع ان الزمان في علم احد النواحي وقيل ولكن انما كيف
 لا يرتبط الا بالزاوية تحت الجرس والقدر الباقية من الظل الذي منه ياخذ في الزيادة
 يطول في استواء ويقصر في اقصاف ومنتصف الزوال طول بلوغ الشمس اول الجرد ومنتصف النهار
 بلوغها اول السرطان وتكون ذلك بالموازين ومن اطرق اقرنية من التحقيق لمن
 احسن اعيان ان بلا خط القطب شمال بالليل ووضع على الارض لوجها مباحضا
 لكي اخذ ضلالتة عن جانب القطب بحيث لو توجهت سقوطا حرج من اقطاب الارض
 ثم توجهت خطا من مسقط الحرج الى الضلع الذي يليه من اللوح لكان الخط على
 على زاويتين قائمتين اي لا يكون الخط مائلا الى احد الضلعين ثم ينصب
 عمودا على اللوح نفسا مستويا في موضع علامة وهو بارز القطب فيقع ظل في اول
 النهار مائلا الى جهة المغرب في صوت خط ان لا يزال ميل الى ان ينطبق على خط
 بحيث لو مد راسه لا ينتهي على الاستقامة الى مسقط الحرج ويكون موازيا للخط المستقيم
 والمغرب غير مائل الى احد هاتين فاذا بطل ميله الى جانب المغرب فالشمس في منتهى الانوار
 وينتدلك باليسر تحقيق في وقت هو قريب من اول الزوال في علم هندتك ثم يعلم

لا يرتبط واية يمتد
 جرس درياش
 به جرس
 موازين جمع ميزان

احسن ادراكه
 قطب مرقب بشاره
 ضلع بالفتح تيرت
 ضلع بالسر ايتي به
 زاوية كونه برز
 زاوية قائمه مثال ابن

عمود مستقيم
 حرج مستقيم

على الارض

على راس الظل علامة عند الجرد فاذا صار الظل من تلك العلامة لانه المودوش
 المودوش وقت الظل عند الجرد وقالا آخر وقت الظل فاذا صار
 كل شيء مثله يسوي في الزوال وهو رواية عن جعفره وقول ان فوره
 ايضا وقت صلوة العصر منه اي من وقت بلوغ ظل شيء مثله ومثله
 على القولين الى وقت الغروب وقت المغرب منه اي من وقت الغروب
 الى وقت غيبته الشفق وهو حجرة عند ابو يوسف وحجدهما عند روية
 عن جعفره وعند الشافعي فورههما احد وبه يفتح تفسير على الناس عند جعفره
 الشفق هو لبياض الذي بعد حجرة وعند الشافعي فوره وقت صلوة المغرب
 مقدار سيرة عورة ووضوء واذان واقامة وخمس ركعات وقيل ثلاث ركعات
 ووقت صلوة العشاء منه اي من وقت غيبته الشفق ووقت صلوة الوتر
 بعده اي بعد اذان العشاء الى وقت طلوع فجر اخر الوقت اي العشاء والوتر وقالا
 ان فوره وقت العشاء الى ثلث الليل قوله بعده وهو يشوبان وقت الوتر
 بعد العشاء وهو قول ابو يوسف وحجدهما عند جعفره وقته اذا غاب الشفق
 كالعشاء والانه يجب تقديم العشاء عليه لانه صلوة الوقت والفاضة وهذا
 الاختلاف منه على ان الوتر عند جعفره واجب متى وجب صلواتان فوقت فهو

وقتها وانه من تقدم احدهما وعندهما سنة شرعت بعثت فيه في كل وقت بعد
 كونه اظهر وغرة الاختلاف يظهر منها صلى الله عليه وسلم ما يبين ما يصلح له
 بوضوح ثم تذكر بعد العشاء ولا يعيد الوتر عنده خلافا لما فيهما اذ تذكر
 الوتر في صلاة الفجر عند سعة الوقت يفده فجزه عنده خلافا لما فيهما
 للفجر البداية مسطرة في كل الايام الا اصبحت يوم النحر للمجيء بالحرز لفته فان نها
 القديم والتعليق افضل بحيث يمكن للمصلح ترتيب قراءة اربعين آية كما هو
 سنة القراءة ثم الاعادة للوضوء والصلوة على وجهين لو ظهر في وضوءه
 وعند ان فخره يستحب التعجيل في كل صلاة ويستحب تأخير ظهره في كل صلاة
 ظهر الشاء فان التعجيل فيه يستحب ويستحب تأخير العصر في الصيف والشتاء لم يتغير
 قرص الشمس بحيث صارت بحال الجارية في الاغصان وهذا عند جففة واليه يفسد
 فالمعيرة قرص القرص كما قال البعض لانه يحصل بعد الزوال وبعد ما كان
 التأخير مكرها ففعل الله ايضا مكرهه عند البعض فيقبل لا يكره الاداء ويستحب
 تأخير العشاء الى نصف الليل والتأخير الى نصف الليل لا بعد صلاته غير مكره
 ويستحب تأخير الوتر الى آخر الليل لمن وثق اي عثم بالانباته من النوم قبل الصبح
 ويعلم منه انه ان يثق بالانباته او تر قبل النوم على ما لا يصلح منه اعتبار المفهوم

في الاداء

في الاداء ففعل هذا الحاجة الى قوله ويستحب تعجيل ظهره انما اثرنا اليه يستحب التعجيل
 في كل وقت صيفا كان او شتاء فان اداء بعد شتاء النجوم مكره ويستحب
 يوم عظيم ان يعجل العصر لئلا يقع في حال تغير الشمس والعشاء لئلا يقل الجماعة
 باعتبار المطر ويستحب ان يؤخر غيرهما وروى عنه ابن جعفر انه يوم النجوم يؤخر
 جميع الصلوة فانه اقرب الى الاحتياط فان اداء الصلوة في الوقت او بعده يجوز
 بخلاف الاداء قبل الوقت ولا يجوز صلوة فرض اداء كانت اوقفا وسجدة
 تلاوة وجبت بتلاوة في وقت غير مكره وصلوة جنازة حضرت في وقت غير
 مكرهه عند طلوعها الى طلوع الشمس في رجب او محرم وفيما هو وعندها فان
 هذه الاوقات اوقات نافعة فان ترنن الشجر في عين من بعد ما جعت يسجد
 في هذه الاوقات فالقريض له وجبت كاملة في اوقات كاملة لا يجوز في هذه الاوقات
 الا عصر يومه فانها يجوز في وقت الغروب مع الكراهة فان وقت الغروب قد قص
 وهو سبب للصلوة ووجبت العصر واقعة فيجوز ادائها مع انقطاع بخلاف عصر الاكل
 مشكوك فان قصها لا يجوز في وقت الغروب اما النوافل وسجدة تلاوة وجبت
 في هذه الاوقات وصلوة جنازة حضرت في هذه الاوقات فيجوز في هذه الاوقات
 مع الكراهة وقيل لا يكره السجدة وصلوة الجنازة وعند يوسف لا يجوز النقل

الشيء ٢

وقت قيام الشمس يوم الجمعة من غير كراهة وعندنا فنحن يجوز الفريضة في هذا الوقت
 ولا يكره انفل بكه ويكره اذا فرج الامام يوم الجمعة للخطبة انفل فقط الى ان يفرغ
 عن الخطبة وكذا عند خطبة العيدين وخطبة الكسوف والاستسقاء واما الفريضة
 كان او قضا غير مكره في هذه الاوقات ويكره انفل فقط بعد طلوع الصبح حتى
 تطلع الشمس رجع او رجعت الشمس ويكره انفل بعد اداء العصر الى اداء المغرب وكذا
 الصلوة المندورة مكره في هذين الوقتين واما قضا الفوائت وسجدة التلاوة
 وصلوة الجنازة فيجوز بعد طلوع الصبح واداء العصر الى وقت الاصفر من غير كراهة
 وعندنا فنحن انفل بعد الفجر والعصر ان كان له سبب كفتح الطواف وتحية المسجد
 المندوب غير مكره ومن صار هو اهل فرض في آخر وقت كما اذا بلغ اليقين او اجمع الكافر
 او ظهرت الحائض في آخر وقت الصلوة بان لم يبق منه الوقت الا قدر التيمم يجب
 عليه ان يقضيه في ذلك الفرض عند زواله لا يقضيه فقط لا الفرض الذي قبل ذلك
 الوقت وعندنا فنحن من صار اهل الفرض في وقتة مثل ما اذا ظهرت الحائض في
 وقت العصر يصلي الظهر والعصر ومن صار اهلا في وقت الفجر يصلي المغرب والعشاء
 لا يقضي الفرض من حافظ فيه في آخر وقت الفرض وعندنا فنحن يقضيه
 الاذان هو العلم لغة من التاخرين كالسليم في شرعنا علم

فخص

مخصوص من الفرائض الخمس الحجة الموكدة فقط ومنه النفل كالتي روي مثلها وكيفية
 ومنه الوجبة كصلوة العيدين الصلوة المندورة في وقتها قبل الاذان والاداء
 قبل الوقت عند ابي يوسف واثبت فنحن يجوز للمفجر في النصف الاخير من الليل و
 لا يسبغ بعد الوقت للمدراء وليس للقضا ويعاد الاذان في الوقت لو اذن
 قبله ويترتب اي تجبيل ولا يسرع ويفضل بين الحكيمتين به اي بالاذان لا بالتخبر
 مستقبل للقبلة وصباحه اي يجبل بينهما في اذنيه قصدا لرفع الصوت ليرحم
 في الاذان والتكبير والتكبير ما يؤخذ من الاعانة والاداء زيادة حرف في كل الاذان
 او نقصانها وزيادة كيفية في الحروف كالحركات والسكنات وغير ذلك فاما مجرد
 تحسين الصوت من غير زيادة ونقصان تحسين ولا يرفع في المغرب حتى يروى
 ومنه الترتيب في الاذان وقصورته ان ياتي بالشهادتين مرتين مخافة ثم يركع
 بعد قوله في المرة الثانية تشهدان محمد رسول الله خفيتم الى قوله تشهدان لا اله الا الله
 رافعا صوته فيذكر الشهادتين ويقول الحمد لله في الشهادتين اربع مرات
 مرتين على سبيل الاختصار مرتين على سبيل الجدة وقال ابن عمر ما كان به بالترتيب الا انه
 ويجوز جهده في جميعتين منه ويسيرة اي يحول جهده في قوله حتى على الصلوة مرتين
 الى اليمين وفي قوله حتى انفل مرتين الى الشمال هو لا صح وقيل يحول جهده في التلاوة

بمنة وبسرة وفي الفلاح ايضا كحل بمنة وبسرة هذا ان تم العلم مع ثبات القدم
 وان لم يتم العلم مع ثبات القدم بان كانت المنية وبسرة يستدري في
 المنية فيخرج ربه من الكوفة اي يقول حي على الصلوة مرتين ثم يذهب
 الكوفة اليه ويخرج ربه ويقول حي الفلاح مرتين والاقامة مثله اي
 مثل الاذان مثني مثني وقال ان فوره الاقامة فرادى فرادى الا قد كانت
 الصلوة فانه مثني قبل اول من افرد معاوية لكن يجدر فيها بالجملة
 اي اسيرع بالكلية ولا يفصل بينهما ويزاد فيها اي في الاقامة قد قامت الصلوة
 مرتين بعد الفلاح ولا تكلم فيها اي في ثناء الاذان وانشاء الاقامة
 والتشبيب هو ترديد الدعاء من ثوب لا يسمع اذ يرجع وعاد الى الدعاء واد
 يهنا العلم بالصلوة بعد العلم بين الاذان والاقامة حسن في كل صلوة
 الا في المغرب فصل التشبيب لوي انه لا يرضاه عنه جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم
 فوجدته نائما فقال الصلوة خير من النوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما احسن
 اجعله في اذانك وقيل هو اربعة اهدا قديم وهو الصلوة خير من النوم مرتين
 وكان بعد الاذان وهو الاصح الا ان علم الكوفة المحققة بالاذان وانشاء
 حدث احدثه علم الكوفة بين الاذان والاقامة وهو حي على الصلوة وحي على

الكوفة رزق
 يعني درهم

الفلاح

الفلاح مرتين وانشاء ما أحسنه المتأخرون وهو التشبيب بالصلاة لزيادة
 غفلة الناس قتي يقولون عند سماع الاذان فيقول الصلوة الصلوة اوتت
 قامت او نحو ذلك والاربع ما احدثه ابو يوسف لا يميز بان يقول له السلام عليك
 ايها الامير حي على الصلوة حي على الفلاح برحمتك اكل من شغل بمصالح
 المسلمين كالمفاتيح والاقامة تخص بنوع العلم وكره محمد ذلك وقال الشافعي
 لا يثوب المكون ويجلس في كل صلوة بينهما اي بين الاذان والاقامة الا
 في صلوة المغرب فانه لا يجلس فيها بل يسكت بعد الاذان قائما ساعة ثم يقوم
 ومقدار السكوت ما يتمكن من قراءة ثلث آيات قصار وآية طويلة وقيل ما
 يحفظ ثلث خطوات وعند ابو يوسف ومحمد رخصا لا يجلس في المغرب ايضا جلوس
 خفيفة مقدار ما يجلس الخليل بين الخطبتين وعند مالك واث ثلث فوره لا يفصل في
 المغرب بل يؤذن ويقوم ويؤذن للفاية كلها اذا اراد ان يقضيها ويقوم بها
 وقال مالك ان الشافعي رخصا اهدا كيف بالاقامة وكذا يؤذن لاولي الفواتي لكل
 من الفواتي الباقية نحو ان الشافعي رخصا اهدا كيف بالاقامة وكذا يؤذن لاولي الفواتي لكل
 في كل من الباقية وقال مالك كيف بالاقامة الواحدة وعنه محمد انه يقام عابدا و
 لا يؤذن وكره اقامته لمحدث ويروي هنا لا يكره الا انه في ظاهر الرواية

ويرى انه يكره اذنه ايضا وكذا اذن المحدث وان لم يعاد مع اقامته مكره وكذا
 اي الاذان والاقامة من الجنب باتفاق الرواية ولا يعاد في اي اقامة جنب
 فان تكرار الاقامة غير مشروع بل يعاد هو اي اذان الجنب فان تكرار الاذان
 مشروع كما في الجملة كاذان المرأة والمجنون والسكران فانه يكره ويعاد نكاحا
 وكذا تركها جميعا في استوفان ائمة صلى الله عليه وسلم قال مالك ابن الحارث
 وابن عمر اذا سافرا فاذنا وقفا وليؤتمما اكبر كما سنا وليسافرا ان كفي بالآلة
 يجوز ولا يكره وكذا ترك كل من الاذان والاقامة في جماعة مسجد ولا تركي في مكان
 الا في بيته في مهر فان اذان الجنب اقامته يكفي به والفرق بين المصلح في بيته
 والمساكين المقيم اذا صلى بل اذان واقامة حقيقة فقد صلى بها حكي في مؤن
 فائيب عن اهل المحلة في الاذان والاقامة فمكنه اذنه واقامته كاذان لكل
 واقامته واما المسافر فقد صلى بلا اذان واقامة حقيقة وحكي فانه في المكان
 الذي يصلي فيه لم يؤذن لتلك الصلوة وقال مالك اذا صلى وجده في الحج او او
 في بيته لا يؤذن ولا يقيم لانها شعار الجماعة فلا يقيم بدونها ويقوم الامام ويقوم
 للصلاة عند قول المؤذن حي على الصلوة وليسرع فيها عند قوله قد قامت
 ولو لم يشرع حتى فرغ من الاقامة لا يأس به ويحتمل انه يجب على سائر الاذان

الاجابة

الاجابة ومن كان جنب مهيأ يقول ما قاله المؤذن الى قوله حي على الصلوة في
 يقول تمام ذلك لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وكذا اذا قال المؤذن
 الصلوة خير من النوم يقول صدقت وبررت واذا كان في المسجد اكثر منه
 مؤذن اذنا واحدا بعد واحد فالحجة للآل ولو سمي الاذان في وقت واحد
 من المصلي اجاب اذان سجده وحسنه بعض افاضنا بالبيت ولم يشرع
 لا يكون مجيب ولو كان في المسجد ولم يجيب كنه انما وقار اي اذا سمي الاذان
 فلا فضل ان يجسك يسمع الاذان وقيل لو سمي وهو في المسجد يفيض في قرائته
 كان في بيته فكذا ان لم يكن اذان سجده فصل شرط الصلوة شرطها
 ما يتوقف عليه ليس يدخل فيها طهر بدن المصلح من حدث هو النجاسة الطهيرة
 وحبث هو النجاسة الحقيقية والنجس تعميما وطهروبه مكانة من الجنب وكذا
 موضع قدميه وركبتيه طاهرا وموضع جهته ولفه جنب فحق ان حقيقته انه
 ان يسجد على الف يجوز صلوة خلافها وان كان موضع رفته جنب وسائر
 المواضع طاهرا حازت بل خلاف ولا يشترط طهارة مكان يديه خلاف لفر
 وارش ففرجها طهارة مكان ركبتيه فشرطه طاهر الاصول وان كان
 موضع احدى القدمين جنب لا يجوز وان كان تحت كل قدم اقل من قد الدين

ولو جئ بصلته من غير الدبر لم يجوز وهو الخيار وعليه الفتوى وبسر عورته واستقبل القبلة
 وهي في حق من كان بكلمة عين الكعبة فيلزم التوجه اليها وآثاره من كان خارجا عنه
 مكة فالواجب عليه التوجه الى الجهة والنية هي ارادة الدخول في الصلوة وليس شرط ان يعلم
 المصلي بقلبه اني صلوة يصلي وادناه ما لو قيل انه يحجب على البنية وان لم يقدر اليها
 الا بعد التعلل لم يجر صلوته والاصح انه مجرد العلم لا يكفي لانه انية غير العلم بالنية
 على التكبير كالقيام عنده اذا لم يوجد عمل لا يليق بالصلوة وعن محمد بن الحسن
 يري به صلوته الوقت وغاب عنه انية عند الشروع جازت صلوته وفي اقياسه انه
 من خرج من منزله يريد صلوته التي كان يقوم فيها انتهى اليه كبر ولم يحضر نية
 فهو مثل من يقوم بخلاف ما لو اشتغل بعمل ليس من جنس الصلوة ولا يعبر بالنية
 عن التكبير في ظاهر الرواية وقال الكوفي يصح ما دام في الشئ وقيل يصح اذا كانت
 على الركوع وقيل لا يفرق بينهما الركوع ولا عبرة بالذكر بالنية حتى لو
 قصدا ان يظهر وجوبه على النبي لعمر بن الخطاب في اظهر وعورة الرجل فحجب
 سرته الى تحت ركبته فالسرة عندنا ليست بعورة وركبة عورة وعندنا ففرق
 بالعكس عورة الالة مثل هذا الذي لا يجل مع ظهرها وبطنها وما سوى ذلك
 من بدنها ليس بعورة وعورة الحرة كل بدنها الا الوجه والكف والقدم ويرى

فرد

قد ما عورة الاول مسح وقيل الصحيح انه قد ما ليس بعورة في حق الصلوة وعورة
 خارج الصلوة وكشف ربيع لعضو الذي هو عورة يمنع جواز الصلوة وعندنا
 ان كان لكشف اكثر من النصف لم يجر الصلوة وان كان اقل من النصف جاز
 وفي النصف عنه روايتان وعندنا ففرق قليل لا يكشف يمنع جواز الصلوة
 واستاق مفردا عضو فكشف ربيع ساقها يمنع كالعضد والذكر مفردا فهو
 عضو على حدة والانيثين ايضا على حدة وقيل بهما تابع للذكر فيجب
 المجموع عضو واحد والاصح الاول وشعره من الرأس فهو عضو
 بافراده وفي رواية الشعر النازل ليس بعورة وشعر الذي يوازي الرأس
 له حكم الرأس فهو عورة اجماعا وعادم من ريل الخس سواء كان على اليد
 او الثوب صلى معه اي مع الخس اذا صلى معه فوجد ما ريل الخس لم يجد
 الصلوة وان كان الوقت باقيا كذا اذا كان معه ماء ويخاف عطش
 ولم يجر الصلوة عاريا واجال ان ربيع ثوبه طاهر فيجب عليه ان يلبس
 ويصلي وفي طهارة اقل منه اي من ريل الخس بل وفي نجاسة كل الثوب ايضا هو
 مخير بين ان يصلي عاريا او عابا ياء وبين ان يصلي في الثوب قايما يركع
 ويسجد لكن الافضل ان يصلي معه اي مع الثوب قال محمد بن زفر رحمه الله

لزم ان يصلي فيه ركع ويسجد وعاد التوب قد رايته بالعبادة يجوز صلوة قايما
 بركع ويسجد ويقعد وان اوى بالركوع يجوز ايضا ويندب صلوة قاعدا لموسيا
 بالركوع ويسجد وان ركع وسجد قاعدا يجوز ايضا قبل يقعد ويده جلية القبلة
 ويضع يديه على عورته فيلظ بفتوى فيه الليل والنهار والبيت والصحراء والصلوات
 المرأة وحدها متبايعين فان صلوا جماعة توسلهم الامام وقال زفر وشافعي
 القيم بركوع وسجود فضل قبلته خائف الاستقبال منه عند ادب اوسع ارض
 لا يجز منه تحول الى القبلة او كان على شبة في البحر او استقبال لسط في اى جهة
 قدرته فيصلي الى اى جهة قدره في جهته القبلة او شبة في اى جهة
 او تراكم الظلام او النجوم وعدم من بانه يعلم جهته القبلة تحرى التحول بطل
 المجموع لئلا المقصود هنا اذا اشتبهت في المفارقة او في مسجد محلة اخرى ولا
 محال انما اذا اشتبهت عليه في بيته فلا تحرى ولم يعد الصلوة تحطى تحرى
 في القبلة وانما استدرجه الكعبة وقال ان فوره يعيد ان يستدبر القبلة
 من اشتبهت عليه القبلة الى جهة وهو صيب لجهة الكعبة لكنه لم يحرف فان قبلته
 تحرى ولم يوجد في الصلوة وان تحرى جهة وتحول رايه الى جهة اخرى حال كونه
 مصليا مبتدئا الى اى جهة في الصلوة وانه مسلمة الى اى جهة ولا يضر مقتضى

تراكم جهات
 افشاه من
 تحرك

انطباع
 ما يدور
 طلم تارك
 غما ابر
 جهور كوشن كره
 وجه كره
 نيل رسته
 بطل طفا

المحرم

تحريم

المحرم جهة توجه امامه اذا علم انه ليس خلفه بل يفرضه تقدمه على الامام العلم لمقتضى مقتضى
 اى الامام فاذا تقدم لمقتضى او علم مخالفة اى الامام لا يجوز صلوة وقعوده
 رجل ام قوما في ليلة مظلمة تحرى وصلى الى المشرق وتحرى لمقتضى كل
 واحد منهم الى جهة وكلهم علموا ان الامام ليس خلفهم ولا يعلمون ما صنع الامام
 يجوز صلوة الكل بهذه المخالفة غير مائة لصحة الاقتداء كما في خوف الكعبة فانه
 جعل بعض القوم ظهرا الى ظهر الامام جازا كما من علم منهم حال ما دونه خائف
 لم يحرك صلوة بخلاف خوف الكعبة وكذا من تقدم على امامه في صلوة كما
 في خوف الكعبة فان من كان في خوف الكعبة متقدما على الامام بان كان في
 جانب الامام وكان اقرب الى الجدار في صلوة ويقصد صلوة بغير
 للنية والاحسن ان يذكر عقبه كونه النية ويقصد اقتداءه ايضا فيقتداء
 والاول ان يقول نويت ان اصلي مع الامام ما يصلي الامام حال كون المقصد
 متصلا بالجمعة والمقصود مع اللفظ افضل قبل الافضل ان يشتغل قلبه
 بالنية وليس بالذكور ويدر بالرفع ويكفي لغير الفرض والوجوب كالنقل الى النية
 والترادف نية مطلق الصلوة عند الجمهور وقيل في التراجع لا يكفي مطلق النية
 ولا نية التطوع عند بعض المتأخرين بل يشترط نية التراجع او نية سنة

اذنية قيم الليل في الشريعة كذا في سائر الشرائع اذنية مطلق الصلاة
 وهو قول الشافعي والجمهور ان الفرض الوجوب بشرط تعيين نظر الوقت او
 ظاهرا اليوم او فرض الوقت اما اذا نوى الظاهر او غيرهما ولم ينو ظاهرا
 فمنهم من يقول لا يجزئ ومنهم من يقول يجزئ وهذا اذا كان يصلح في الوقت
 وان كان يصلح بعد ما خرج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى فرض الوقت
 لا يجوز وفي الجدة لا يكفي فرض الوقت للاختلاف في فرض الوقت لا يشترط
 للفرض الوجوب في العدد والركعات **فصل في صفة الصلوة فرضها** الجهرية
 الخفية جعل في محرابها يسمى التكبيرة الاولى لانها يحرم الاشياء المباحة
 قبل الشروع في الصلوة فالتسليم والنقل الى الاسمية وهي اقل الكبر وما يقوم مقامه
 وهي شرط عندنا وعند الشافعي ركعتان والقيام وقراءة آية واحدة وانما
 قصيرة في كل من ركعتين فرض ثنائيا او ثلاثيا او رباعيا وفي كل من ركعات الوتر
 والنقل والكتف بها اي بالآية الواحدة يسمى الترك الواسع هذا عند الجمهور
 وعند بعض فرض القراءة في كل من ركعتين فرض كل من ركعات الوتر والنقل آية
 طويلة او ثلاث آيات قصار والركوع والسجود يعني السجدين بالجملة والركعة
 ويجوز الاكتفاء بالالف عند الجمهور خلافا لما لكن به اي بالسجود بالجملة

والالف

والالف يفتي والقعدة الاخرة قدر التشهد وعند مالك الاخرة ليست بفرض
 قيل لقد انفردت ما ياتي فيه بالشهادتين والاصح ان الفرض قدر ما يمكن فيه
 من قراءة التشهد الى قوله عبده ورسوله والخروج من الصلوة يستلزم ان يفعله
 سواء كان بلفظ السلام او غيره وعند الشافعي لفظ السلام فرض وعندهما
 الخروج بلفظه فرضا وسجرات الشافعي والغزيري وجوبها قراءة الفاتحة في كل
 ركعة فرض في كل الوتر والنقل وعند مالك الشافعي قراءة الفاتحة فرض في كل آية
 عن حماد وضم السورة او ما يقوم مقامها مع الفاتحة وقال مالك في السورة فرض
 وقال الشافعي في سجدة رعاية الترتيب في الركعات الصلوة سواء تكررت ركعة واحدة
 او اولا كالركوع فما ذكر في الهداية ان مراعاة الترتيب اجبة في شريعة مكررا سنة
 ان افعال الطلوع ان يكون مكررا في الصلوة واكثر من ذلك لا يكون مكررا في الصلوة
 على سبيل الفرضية وهو تكبيرة الافتتاح والقعدة الاخرة فان مراعاة الترتيب
 ذلك فرض هكذا ذكره المصنف وهو مخالف لما ذكره الكافي في باب صفة الصلوة وجبا
 رعاية الترتيب في فعل مكررا كالسجدة حتى لو ترك السجدة الثانية وقام
 الركعة الثانية لاتفصل صلوة اما ترتيب القيام على الركوع وترتيب الركوع على
 السجود وفرض لكنه موافق لما ذكره الكافي في باب سجود السجود وسجود السجود

بتقدم ركعتان قبل ان يقرأ او سجدة قبل ان يركع وقال بالحقيقة وجوب
 واحد وهو ترك الواجب في التقدم والتميز فلا خلاف في ان الواجب في تركه
 الزيادة فاذا ترك الواجب في ترك الواجب في ترك الواجب في ترك الواجب في ترك
 زفولش فترك الواجب في ترك الواجب في ترك الواجب في ترك الواجب في ترك
 الصلوة رابعة او ثلثة فرضا او نفلا وعند محمد وزفولش فترك الواجب في ترك
 الادلة في الركعتين من قبل فرض والتشهدان الحسن والتشهد في الركعتين
 في الهداية الى قراءة التشهد في الركعة الثانية وجهه وتخصيص الركعة الثانية
 يشعر بان قراءة التشهد في الركعة الاولى سنة او التخصيص في الرواية يدل على نفي
 ما عداه لكن ذكر في الهداية في باب سجود التمام الركعة الاولى وقراءة التشهد
 فيها وجهه وهو ظاهر الرواية وجوبا لفظ السلام وعندنا في نفي لفظ السلام فرض
 كما في قنوت الصلوة الوتر في رمضان وغيره وعندنا في نفي قنوت في الركعة
 من رمضان لانه غيره وبكبريات في صلوة العيدين عند لفظ وعيد الاخر وقيل
 قنوت الوتر وبكبريات العيدين سنة وتعيين الركعتين الاولى والكبريات في الفرائض
 الرابع في التلوة للقراءة وتحويل الاركان في المغرب لادب تعديل الاركان في صلاة
 تسكين الجوارح في الركوع وسجود الركعة بين الركعتين

وقد تسكين بمقدار تسبيحة وقال ابو يوسف ان في نفي تعديل الاركان فرض
 والجود والاحقاف فيما يجرد ويخفف لفظ نشأ في الجرد فيما يجرد والاحقاف فيما يخفف و
 يست غيرهما اي غير الفرض الواجبات او ثوب كالادب كما يمكن تقديره
 افعال الصلوة اما في الفرض الواجبات او ثوب كالادب كما يمكن تقديره
 اكمال الفرائض كسنة اكمال الواجبات او الادب كالسنة كمال السنة كمال السنة
 افعالها اما في الفرض او سنة او سجدات فاذا اراد شروع في صلاة كبر بعد ذلك
 بلامه المودة والبراءات باهامية شحجة اذ فيه غير مخرج اضاعه ولا ضم بل تركا
 على حاله وقال في فروع يرفع يديه هذا منكبيه قال مالك هذا راسه ثم
 يديه هذا منكبيه الصحيح وروى الحسن عن يحيى بن ابراهيم انه ترفع هذا اذ فيها
 كما راجل فان كفها ليس عبادة ويجوز الشروع في الصلاة بكل ما دل على مجرد التسليم
 كما في الكبر والاقبال او الرحمن كبر اوله الا انه لا يحد وغير ذلك من اسماء التسليم
 ولا يثبت ما دل على التسليم بعبادة كاللهم غفر لي ولو كان ما دل على التسليم بالعبادة
 سواء كان حسن العتبة او لا مثل ان يقول بسم هذا يترك وعندنا لا يصح
 ما يفسر به الا ان حسن العتبة وعندنا لا يفسر به ان كان حسن التكبير لا يفسر
 الا بما ذكره او قد اكبر او قد اكبر عند مالك لا يفسر به الا بما ذكره لا يجوز

القراءة في الصلوة بها ايام بالفارسية الابدوز وروى عن الحسن بن محمد بن ابي جعفر
 ايضا لكن الاقل بالصحيح وبه يفتي وقال الشافعي لا يجوز القراءة بالفارسية أصلاً
 لكن ان كان لا يحسن العربية فهو انما يصلي بغير قراءة حتى لو قرأ بالفارسية
 في الصلوة عنده ورضع يمينه على شماله تحت سرة صدقة الوضوء يضع يمينه
 كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويحلق بالحنجرة والاهرام على الموضع وهو سنة في كل قيام
 فيه ذكر ميمون طويل وعند محمد سنة قيام فيه قراءة فصح عندهما في حالة الشك والثناء
 القنوت وصلوة جهنانه وعند محمد يرسل فيها ويرسل في قنوته بين الركوع
 والسجود وبين تكبيرات العبدين اتفاقاً وعند مالك يرسل يديه في جميع الصلوة
 عنقه ويثبت رقبته وعند الشافعي لا يفضل ان يضع يديه على الصدر ثم يثني
 ويقول سبحانك اللهم لا اقره ولا يقره اي لا يقرأ انه وجهت بعد التسمية ويتعوذ
 بالمختار عوداً بعد من الشيطان الرجيم وقيل المختار استعيز بالله من الشيطان الرجيم
 ويتعوذ بتع لقراءة عند جعفر بن محمد بن محمد بن احمد لا للفتن كما قال ابو يوسف رحمه الله
 فيقول المسبوق حين قام يقض ما سبق به لا يقول كمؤمن لانه لا يقرأ وعند جعفر
 لا يقول المسبوق حين يقض ما سبق به لا يقول المسبوق يثني اولاً ولا يتعوذ بعد الشك
 ويؤخر عن تكبيرات العبدين لا لقراءة في الركعة الاولى بعد التكبيرات وعند ابو

في حقه
 ابي حنيفة

يتعوذ قبل التكبيرات العبدين بولشاه ويستمر اول كل ركعة لا يسمى بين الفاتحة
 والستة وعند ابو حنيفة يستمر في اول صلوة فحسب وقال محمد بن ابي حنيفة
 والستة في كل ركعة اذا كان يخفي بالقراءة واذا كان مكبراً لا يسمى بينهما ولا
 مالك يبداء الامام بالفاتحة بلا شارة وتعوذ وتسمية ويسمى بين اي شارة
 ويتعوذ وتسمية وقال الشافعي يجزئ التسمية في جهرة ثم يقرأ الفاتحة تسليماً
 او ثلث آيات قصار او آية طويلة ويؤتمن بعد الاضالين خلاف مالك
 رحمه الله احدى روايتيه عن الحسن بن محمد بن احمد بن محمد بن ابي حنيفة
 اختيار الفقهاء ولقصر اختيار اهل اللغة ثم يكبر للركوع حال كونه خافضاً
 منحنياً ويحتمل بيديه على ركبتيه مفرجاً اصابعه باسفل ظهره لا يندب اي
 تفركج الاصابع في احوال الصلوة الا في هذه الحالة ليكون امكن له ان يركع
 بالركبة ولا يندب اي الضم بين الاصابع في احوال الصلوة الا في حال السجدة
 ليقع رؤس الاصابع متوجهاً الى القبلة ولا يندب الضم يكون اقدر على السجود
 وفيما سجد يثني العبد بين يديه الاصابع على ما عليه غير رافع في الركوع الركبة
 ولا منكس رأسه اي يستوي رأسه معجزة ويبسط ظهره حتى لو وضع على ظهره
 قدح منه ما لا يتغير ويسبح اي يقول في ركعة سبحان ربك العظيم ثلاثاً وهو انما

الفاتحة

لو زاد على الثلاث فضل اذا كان اماماً ولا يطول حتى ينقل على القوم ثم يسبح اي
 يقول سمع الله من عبده وكان حال كونه رافعاً راسه عن الركوع ويكفي به
 اي بالتسليم الامام ولا يات بالتحميد وقال لا يات الامام بالتحميد ايضا سراً
 يكفي بالتحميد الموتر قال في قوله يات بالتسليم اي بالتحميد اربع روايات
 ربنا لك الحمد ربنا لك الحمد اللهم ربنا لك الحمد وهو الاخير في كل
 منقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجمع المنفرد بينهما اي بين التسليم والتحيم
 هو الامام وتروى ابو كوفه عن عيسى بن خلف انه يات بالتسليم لا غير وذكر في الكافي
 نقل عن محمد بن ابي بصير عن مذهب مختفاه انه يات بالتحميد لا غير ويقوم
 والاستواء قايماً ليس بفرض ولا يصح من مذهب مختفاه ان الانتقال فرض و
 رفع اليدين من الركوع والوقوف الى القيام ليس بفرض الا ان الانتقال في سجدة
 الى السجدة فلا رفع اليدين لا يمكن فمفترط رفع اليدين لتحقيق الانتقال الى السجدة
 رفع اليدين فرض بنفسه حتى لو تحقق الانتقال برفع اليدين بان يسجد على ساقه
 فمفترط الوضوء من تحت راسه وسجد على الارض يجوز ثم يكبر في حال الانقضاء
 ويسجد فيمنع ركعتيه ولا ثم يرفع يديه معتمداً على رجليه وقال مالك انه يشاء
 وضع يديه اولاً ثم ركعتيه وان شاء عكس فانما اصابه ما ذكرنا ثم يرفع وجهه

بين كيفية مبدئياً اي مظهراً صهيبة اي عضديه مجازياً اي مبدئاً بطله عن فخذيه قيل
 كان في نصف لا يبدى لا يجازي كئيلاً يروى جازي موجه اصيل رجليه نحو
 القبلة والسنه في السجود عندنا ان يكون على الجبهة واليدين والركبتين و
 القدمين وفرضية السجود يتعلق بوجهه منها وهو الجبهة وقال في قوله
 يتعلق بجميعها ووضع القدمين عندنا عند من السنه بقلية وفي القدرى فرض
 السجود ينادى بوضع القدمين والجبهة والانف ويسبح اي يقول سبحان
 ربنا الاعلى ثلاثاً وثلاثين يزيد على الثلاث بعد ان يحتم بالتحسين او يسبح فان كان
 اماماً لا يطول على وجهه يمل القوم وتسبيحات الركوع والسجود سنة وقيل
 واجبة وقال مالك لا يسبح في الركوع وتسبيح السجود فرض ويجوز السجود على كل
 شئ بعد ان يجزى ويستقر جهته فلو سجد على الخطة والشيء يجوز ان لم
 يستقر جهته لا يجوز كالدخول والجاورين ويجوز السجدة على ظهر من يصلي صلوة
 اي صلوة السجدة في الرحام ولا يجوز على ظهر من لا يصلي صلوة بان لا يصلي الصلاة
 او يصلي صلوة اخرى ولمائة في السجود وتخفف ولا يبدى جنبها ولا ياتي في
 وتلزم بطنها بفردية لانها ليست اليق بالمالا ويرتفع راسه من السجود كثيراً
 كمنه في مقدار الرفع والاصح انه اذا كان الى السجود قريب لم يزد ان كان الى

السجدة
 الأولى

الجهرتين معا في استلام كذا في حروية وصفها: واذ انما اي الركعة الثانية
 اقترش رجل اليسر وجلس عليها وعند مالك به يتورك حال كونه نائبا مكانه
 موجه اصاب رجليه نحو القبلة وضعا يديه على فخذه موجهها اصابه نحو القبلة
 ببسوطه وحكي عن بعض اصحابنا انه يعقد الخضر ويجلق الوسطى مع الابهام
 ويشتر بسبابة يقمها عند قوله لا اله الا الله ويضع عند قوله الا احمده هو هذا الشئ
 والحرارة تجلس على اليها اليسر وتكس وركها على الارض تحربة رجلا على رجليها
 الايمن فان مبنع حالها على اليسر ويتشهد كما بين بسعود ورضا عنه وهو تحت
 عند اي العبادات القولية عند وصلوة اي العبادات البدنية عند وظيفات
 اي العبادات هائلة له اخره وهذا على مثال من يدخل على الملوك فانه ينحني أولا
 بل ينحني ثم يخطه ببدنه ثم يبذل ولا يزد عليه اي على التمسك بقعدة الاولى
 فيها بعد الركعتين الاوليتين الفاتحة فقط وهو افضل من غير الفاتحة
 صلاة الفاتحة ورجبة حتى لو تركه عامدا كان مستأثرا وان تركه ساهيا لم يفسد
 وله سجدة او سكت جاز خلافا للشافعي ثم يقعد في الاخرة كالاول يعنف
 يفرش رجله كالتقدم وقال الشافعي يفرش في الاول ويتورك في الثانية وبعد
 التمسك يصلي على ركبتيه صلى الله عليه وسلم وصلوة عند ناسه وعند الشافعي

الجلس قرب جود وقيل اذ ازيلت جهته من الارض بحيث تجرى الى بين جهته
 وبين الارض ثم اعاد السجود جازع السجدين ويجلس مطلقا بقدر يسير ويكبر
 للركعة الثانية ويسجد مطلقا وتكاد السجود قيل جود تعبد لا يطالب حكم كما عود
 الركعات وقيل ان الشيطان امر بسجدة فلم يفعل فسجد مرتين ترغيبا له وقيل
 السجدة الاولى اشارة الى اننا خلقنا من الارض الثانية انا ناعا وفيها قال
 منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة اخرى ويكبر للقيام ويرفع راسه
 اولا ثم يديه ثم ركبتيه عكس حال السجود فان في حال السجود يضع اولا ما قرب
 الى الارض كالركبة وفي الارض عن يمينه اولا ما هو البعد كالرأس يقوم على
 قدميه بلا عتم ويديه على الارض لا مقود وقال الشافعي يجلس على خفيف
 ثم ينصب موقفا بيديه على الارض الركعة الثانية كالاول فيفعل فيها مثل
 ما فعل في الاول لكن لا شاء ولا تقود ولا رفق يديها وقال الشافعي
 يرفع يديه في الركوع وفي الرفع منه وعندنا لا يرفع الا يدي الا في سجدة
 عند افساخ الصلوة وقنوت الترتيبات العبدية وعند استلام الجهر
 عند الصلوة والركعة وعند الوقوف وعند الجزئين وقد نظمها الشاعر
 ارفع يديك الذي للتكبير مفتحي وقائنا وبه العبدان قد وصفنا وفي الوقوفين

ويدعو بما يشاء القرآن اول سنة او بالما تخرج الله تعالى لا يدعو بما لا يلبس عن الناس
 وقبسه بما لا يتجمل سواه عن العباد نحو على كذا ديناً وروى عن امرأة وقالت يا
 كذا لم ما يتجمل سواه عن العباد نحو اللهم اغفر لي ولوالدي اللهم ارزقني فلان قبل
 لا يفهم الصريح انها نفقة ثم يسمي عن جانب يمينه والجملة في السلام انه
 المصلحة كانه غاي عن الناس لا يكلمهم ولا يكلمونه وعند التحميل كانه رجع اليهم
 فيسلم اليهم بنية من ثمة من البشر والملك وتقدم بنية لبشرنا على ما هو مختار من
 مدحها بل سنة والجملة ان خواص بني آدم وهم الانبياء افضل من كل املة
 وعلوم بني آدم وهو الاتقياء افضل من علوم املة املة وخواص املة افضل
 من علوم بني آدم ثم يسمي عن يساره كذا كذا اي بنية من ثمة وقال يستسليم
 واجدة تلقاه وجهه وهو يوم ينوي في تسليمه واجدة ان كان في جانب
 وينوي في يمينه اي في التسليمين ان حاذاه وعند ابو يوسف انه نواه في التسليم
 الاول والمنفرد وينوي الملك فقط وقيل الامام لا ينوي لانه يجزئ السلام
 ويشير اليهم وهو فوق البنية فصل في سجدة الامام بالقراءة في صلاة الجمعة والعيدين
 والفجر واوله لعشائين الاصل ان النبي عليه السلام كان يجزئ بالقراءة ثم
 كلها في الابتداء وكان لمشركون يؤذونه فانزل الله تعالى ولا تجزئ بصلواتكم

لا كاف

ولا تخافت بها اي لا تجزئ بصلواتكم كلها ولا تخافت بها كلها وتبع بين ذلك
 بان تجزئ بصلوة الليل وتخافت بصلوة النهار فكان تخافت بعد ذلك بصلوة
 النهار والعصر لانهم كانوا مستعدين للابتداء في هذين الوقتين وجزئ في المغرب
 لانهم كانوا مشغولين بالاكل وفي العشاء والفجر يكونون رقيقين وهذا العذر قد
 زال بغلبة المسلمين لكن الحكم باقي وجزئ بالجمعة والعيدين لانه عليه السلام
 اقامهما بالمدنية وما كان للكفار قوة ولا ذاء اذ اي حال كون الامام يؤذي
 هذا الصلوات اداء وتقف في قضاء لا يجزئ غير هذه الصلوة وقال مالك يجزئ
 ظهره وقيل تجزئ بغيره صلوته الاستسقاء وقال ابو يوسف لا يجزئ بغيره صلوته
 الكسوف وعند محمد بن رواحان والمنفرد فيها يجزئ خير بين ان يجزئ وبين
 ان يخاف ان ادى لصلوة وخافت حتما ان يفسد وقيل ان المنفرد اذا
 قضى خير ايضا ويجزئ افضل كما اذا ادى وهو صحيح وادله الجهد اسماع غيره
 وهو صحيح وهذا عند الهند والاره وادله الخفاة اسماع نفه هو صحيح
 احمر ارمي يقول ادله الجهد اسماع نفه وادله الخفاة تصحح الحروف واما
 ما دون تصحح الحروف فليس بقراءة لانه مجرد تحريك اللسان لا بسم قراءة وكذا
 ادله الجهد اسماع غيره وادله الخفاة اسماع نفه في كل ما يتعلق بالنطق من

منه التتم فواته كالتعلق والاعتناء وغيرها كالتي تسمى
على الذبيحة والاباء والبيع حتى لو طلق او عتق وصح الجوف ولم يسمع بنفسه
لا يقع الطلاق ولو طلق جهراً ووصلت احدى سمع الجوف ولم يسمع
نفسه يقع الطلاق ولم يسمع الاستئذان وقيل الصحيح انه يكتب في بعض فوات
بسم الله وفي بعضها شرط سماع غيره كما في البيع حتى لو ادعى المشتري بصفاته
الم في البيع فسمع البيع كيف ولو سمع البائع بنفسه ولم يسمع المشتري لا يكفي
وقيل القراءة في سنة القراءة في سفره كان حال ضرورية بان كان لم يسمع
على عجلة من امره او خائفاً من العدو او لقص الفاتحة مع اى سورة شاء
فقد صح ان ابنه صلى الله عليه وسلم قرأ في سفره في الفجر المعوذتين وروى
قراءته يا ايها الكافرون وقيل هو احد احدى وان كان حال اختياره ان
امتن اي ذا من وقراءته في القراءة الفاتحة ونحو البروج ونشئت من الفجر
وانظر وفي بعض روايات وفي ذلك في المغرب بالتقصار جدياً وفي الحرف في
الضرورة يقرأ بما لا يفوت الوقت وفي حال الاختيار يستحب ان يطال المفصل
الفجر وانظر او اربعين او خمسين آية وفي الركعتين في كل ركعة
عشرين آية مثلاً سوى الفاتحة وادبها في بعض روايات وينبغي ان يعكس

الام حال القوم وان كانوا اربعين مستثنين بالقراءة يقرأ الستين المائة وقته
كانوا اثنى عشر اربعين وقته كانوا اوسباً ما يقرأ ما بين خمسين الستين
وقيل ان كانت الدنيا في قصر اربعين اربعين وان كانت طوالاً في بين
المائة وان كانت فيما بين ذلك الاربعين الستين وقيل ينظر الى طول
الاي وقصرها وتوسطها وقيل ان كانت الوقت وقت كسب كصيف فاربعون
وان كانت وقت فراغ كالشرب فيما بين الستين المائة وفي ما بينهما
ما بين اربعين الستين وجعلوا انظر مثل الفجر استواهما في سنة ثمان
في طول القراءة لتكثير الجماعة وقال في الاصل ودونه فان وقت الظهيرة وقت
للاشتغال بالكسب فيطول القراءة موداً الى الباء تجلف وقت الفجر فانه وقت
فراغ من الكسب استحبوا قصره في المغرب فان مبناه على العجلة المقصد
هو سبع السبع من القرآن يستحب لكثرة قصوره وهو من سورة محمد وقيل في
سورة الفتح وقيل منق الى آخر القرآن وقيل من الحرات طوالاً الى البروج
ثم من البروج اوسباً الى لم يكن ثم منها قصاره الى آخره يقرأ في حال الضرورة
في كل الصلوة بقدر مقتض حال قال ابو حنيفة وهو الذي وجدته بمنزلة الامام
في جميع ما صنع من القراءة الا انه ليس عليه خبر ذكره نفيين سورة للصلاة

كبيرة اجمعة مثل اجمعة الجعة وقيل ان يكره اذا لم يفتحه الجواز بغيرها واما اذا اعتقد الجواز
 بغيرها وادعى قراءتها لاسم عليه فلا يكره وقال الشافعي في نوره يستحب ان يقرأ سورة البقرة
 وسورة الكهف بغير يوم الجمعة وانما يكره ذلك في الفرائض وفي السنن والموافق
 ينصت بمؤمن ولا يقرأ سواء كانت الصلوة سرية او جهرية وقال مالك يقرأ في
 السرية لا الجهرية وقال الشافعي في نوره يقرأ الفاتحة في الكل ومن لم يفتحه عن القراءة
 ما يؤمنه ثمانين نفرا من كبار الصحابة فقرأهم وكذا ينصت ويسعى في الخلقة
 اذ قرب من الخطيب فان يؤمنه فتلف فيه فيقول يقرأ القرآن وقيل يدرس الكتاب
 والخطيب استكوت الا اذا قراء الخطيب يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
 فيصلي السامع بلبس سر اخفاء وجماعة في الصلوة سنة مؤكدة اي في صلاة
 في القوة وقيل فرض وقيل فرض كفاية والاولى بالامامة العلم بالسنن اي
 الفقه والحكام الشرعية او السنة طريقه رسول صلى الله عليه وسلم وشرعية دينها
 او لم يطعن في دينه وكان يحسن من القرآن ما يجوز به الصلوة وغيره
 ان الاقراء اولى ثم استوفى العلم فالاول الاقراء ثم ان استوفى العلم و
 القراءة فالاول الداورع ثم بعد ذلك الاكابر فان امجد او عرج او ابق
 او عمر او مبتدع او ولد زنا كره فان الجمل في العبد غالب التقوى فيه نادرو

والعرج اسم لمن يسكن البادية والجمل عليه غالب التقوى قيل حتى لو كان
 العرج على عالم متيقنا فهو كغيره في الامور الدينية واما العرج هو من يسكن في مدينة
 فقالوا يستحب ان يمسك في الفاسق يظهر منه الخيانة في الامور الدينية فلا يؤمن
 في اهم الامور وقال مالك لا يجوز الصلوة خلف الفاسق والاعرج لا يقرأ في الصلاة
 والمبتدع مثل الذي ينكر الرؤية للعظمة والجلال يفضل عليا رضي الله عنه عليه
 وجميع من كان من اهل قبلتنا ولم يقل في هواه حتى لا يحكم بغيره بحجرات
 خلفه ويكره وان كان الهوى يكرهه لا يجوز الصلوة خلفه وذلك الذي
 ليس باب يؤمنه ويربته واما الصلوة خلف الشافعية فمن كان منهم يميل الى القبلة
 او لم يتوضأ عن الخارج النجس من غير السبيلين او لم يغسل المني الذي
 اكثر من قدر الدم لا يجوز على الامح والانيوز كجماعة السبا وحدثت فانها
 عن ارتكاب يكره وهو قيام الامام وسطه او زيادة الكشف فان قلنا
 تقف الامام وسطه ولا يقدم يجوز عن زيادة الكشف والامام ممنون
 اي يعتدى ذرا كان او رتب كذا في المذهب وكحضور الصلاة لسانه كل جماعة
 فانه يكره لحوق الغنم وكحضور العجز الظهر والعصر وهذا عند حنفية وقال لا يحضر
 العجز الجماعة في الصلوة كلها وانفق اليوم على الكراهية في الصلوة كلها والظهر

الفاء وفتح كره حضور الجسد للصلاة لا يكره حضور الجسد خصوصاً عند الصلاة
 الجاهلة الذين تخلوا تحلية العلم اولى بهذا اقل من تلخي وتوشهه واما ما ينه
 حضور من جالس عاقل زماناً متبرجاً بزيته من لا يكره اكل الاكل اكلهم هذه
 تعالى معاشه الا بزار وجوز ان يقعد المتوفى بالميتيم وقال حمزة لا يجوز قيل هذا
 اختلاف اذ لم يكن مع المتوفى ما، ومن كان موهباً فانه لا يوم لميتيم المتوفى عند
 ايجيفه وبله يوفى رجبها الله ايضاً ومجموعاً على ان الفاسل يجوز ان يقعدى بالميتيم
 على نصف اقيام بالقاعد خلاف حمزة وقد صح ان ابنه صلى الله عليه وسلم صلى في صفة
 قاعه والناس خلفه قياماً وكان ابو بكر رضي الله عنه يسمع تكبير ابنه صلى الله عليه وسلم
 فيكبر الناس تكبيراً يكبر قيل به عرف جواز رفع المؤمنين صواتهم بالتكبير
 في الجمعة والعيدين وغيرهما ويقعدى المومى بالمومى الا ان يومى لم يقعدى قاعه او
 الامام مضطجاً في لا يجوز وقيل يجوز هذا ايضاً وهو قول زرارة ويقعدى المستنفل
 بالمفترض قال مالك لا يجوز اقتداء المستنفل بالمفترض لا يقعدى رجل بمائة
 او بصلة لانه التراخي ولا لانه استن ولا لانه غير بالمختار وفيه خلاف اشرفه
 وقال شيخنا ينجى يصح اقتداء البالغ بالمتي في التراخي واستن مطلقاً ولا يكره
 ظاهر بمحضه من ان يراه كمن به يسير البول والاعاف الاربعة ولا يقعدى قارى

باقى الآتى في اللغة منسوبة الى لغة العرب هي لم يكن مكتوب لا يقرأ فيستوفى كل من
 لا يعرف الكتابة ولا القراءة وقيل منسوبة الى لغة ما ولدته به ولا يقعدى الاستن
 ولا غير يوم يوم ومفترض متبطل فانه لا يجوز بناء لقوى على الضعيف ولا يقعدى
 مفترض فرضاً آخر كالظاهر مثلاً بمصلحة مفترض فرضاً آخر كالعصر مثلاً وعند زرارة
 وبش ففره يصح الاقتداء والامام لا يطيلها اي لصلاة فقال ابنه صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم من منى ثم قوماً فليصل بهم صلاة اصغرهم فان فيهم لمريض والضعيف والكلية
 ودوا الى جبه ولا يطيل قراءة الركعة الاولى على الثانية الا في الفجر وقال حمزة
 احب الي ان يطيل الاولى في الصلاة كلها والاطالة يعبر في الآيات ان كان
 بينهما مقارنة وتنبه كان بينهما تفاوت من حيث الطول والقصر يعبر الكلمات
 والحروف وقيل ينبغي ان يكون بينهما قدر الثلث والثلثين وهذا في الآيات
 واطالة القراءة في الركعة الثانية على الاولى مكرهه بثلاث آيات او اكثر
 وما قبل من ذلك لا يكره ويقوم المومى الواحد على عينيه ولا يتأخر عن الامام
 وعند حمزة يضع اصابعه عند عقب الامام ولا يقعدى خلفه او عن يساره جاز
 وهو سبي في الاصح وان كان لم يقعدى طول من الامام فوقع سجوده قدم الامام
 لم يضره او لغيره بموضع الوقوف لا موضع السجود والاصح ان لا يقعدى قدمه او يركع

قدم مقتدى لا يفسد ويقدم المؤتم الا ايد على الوجه خلفه وعن اليوسف انه اذا
 اثنان يتوسطهما وبينهم اكثر القدم كره قيام الامام وسطهم ويصف الرجال ثم يصف
 البصير ثم الخفيف ثم ائيب ثم المراهقات قال عليه السلام خير صفوف الرجال اولها
 وشرا آخرها وخير صفوف ائيب آخرها وشرا اولها فان جازت اى جازت
 المرأة الرجل بان صلت بجنب الرجل سواء كانت حبيبة او محرمة او منكوبة
 في صلوة مطلقة فرضا او غير فرض شتركة بينهما حرمه واداء فسدت صلوة
 اى صلوة الرجل ان نوى الامام امامتها قال الامام المحجوب بحجادة الامم وقبيلة
 والا اى ولم ينوى الامام امامتها فسدت صلواتها اى صلوة طردة والاشراك
 في الاداء الى يمين الرجل اماما للمرأة فيما يؤدى به او يكون لها امام فيما يؤدى به
 تحقيقا وهو ظاهر او تقدير بان اقتدى رجل امرأة بام فيسبقها الجدة فتصلي
 ثم جاء وقد صلى الامام فيقف فيا فانت عنها فلو جازت المرأة الرجل في هذه الحالة
 فسدت صلوة لوجود اشتركة في الترخيم حقيقة وفي الاداء تقدير لان لها اماما
 تقدير فانها لا احق بالاحق خلف الامام تقدير والاداء لا يقرأ ولا يسجد
 ولو كان خلف الامام حقيقة فسدت صلوة فلذا هنا ولو كان مسبوقة في فائدة
 في قضاء ما سبق لم يفسد صلوة لانها وان اشتركا حرمه لكونها بائنين تحتهما

على تحريم الامام حتى لا يصح الاقتداء بالمسبوق لان احواله احوال الامم فلا يجوز لغيره
 بناء احواله على تحريمه لكن لا يشتركان في الاداء اذ الامام لها فيها يقضيان
 لا حقيقة وهو ظاهر ولا تقدير اذ لا يتصور المتابعة فيما مضى من صلوة الامام
 فهي منفردة وان تكرر ايقراء المسبوق ويسجد يسجد هو ومن شرائط الحجادة ان
 يكون في صلوة مطلقة كاملة حتى لو جازت في صلوة الجنازة لا يفسد وان يكون
 المرأة مشتهة بان لم تكن بالغة او حبيبة مشتهة حتى لو كانت حبيبة لاشترى
 وهي بعقل الصلوة بصلوة فحذت الرجل على الدكان والمرأة على الارض او
 على عكس الدكان مثل قامة الرجل لا يفسد بصلوة وان لا يكون بينهما رجل
 حتى لو كان في مكان متحرك لكن بينهما حائل كسطوانة وما اشبهها لا يفسد
 واذا وقت موعده وينوى امامتها يفسد صلوة من كان في يمينها ويسارها
 ومن خلفها بخلافها فقط وان كنت ثلثا وقفت فسدت صلوة من عن
 يمينهم ومن عن يسارهم وصلوة ثلث خلفين الى آخره يصفون في مكانا
 اثنتين يفسدان صلوة اربعة ثمان من الجانبيين وثمان خلفها بخلافها
 وعن اليوسف انه جعل الثلث كالثلث يفسدان صلوة من عن يمينها
 عن يسارها وصلوة رجلين رجلين الى آخره يصفون وقيل ثلث

في الصف

صفة تام فيفقدان صلوة صفوف الرجال خلفين كالصف الثاني فان قيل
 لا حاجة بل لا فائدة في ذلك لشركته في الجهر والمخافة تجري فيما بين
 بالامام والمقتدى بخليفته او سبق الامام الجهر واستخف آخر مع عدم بناء
 على ترك الامام الواحد وان جعل هذه شركة في التهمة تقدير لم يحجج الى ذلك
 تركته لشركته في الاداء لا يوجد بدونها وان كانت شركة في التهمة يوجد
 بدونها شركة في الاداء في المبشرين قلنا لا الكلام في ان شركة في الاداء بالمعنى
 المذكور يستلزم الشركة في التهمة ولا اكتفى البعض بالشركة في الاداء لكنهم جادلوا
 التبيين على الامام مخفى المبنى على التقدير المذكور وعندنا ان فحوا المحاذرة غير مفيدة
 فصل في حكم الجهر في الصلوة مصل سبعة غير خيتاره حدث انصرف بلا توقف
 جمع لو ملكت بقاء صار مؤذيا جرح من الصلوة مع الجهر فيفقد ما ادى فيفقد الكل
 ضرورة تواضع وبنى على صلوة واما صلوة وقال انشا فخره انه يستقبل
 وكان مالك به يقول في الابتداء يبنى ثم رجع وقال لا يبنى وقيل المنفرد يستقبل
 والامام والمقتدى يبنيان صيانة لفضيلة الجماعة ولو كان سبق احد التمسك
 تواضع ايضا واما وسلم عند الخليفة فان صلوة لم يتم لان الخريف بصنوه فرض
 عنده وايضا لفظ السلام من الوجبات فتوضا لئلا يتأخر عن الصلوة

علامه

على وجه مشروع وعندهما اذا فقدوا التمسك تمت صلوة والاستيناف بفضل
 من البناء والامام استخف ويحجج ان جهر في به الى مكانه ويصرف ثم يتوضا
 ويتم ثمة اى في مكان التوضا او يعود الى مكان صلوة انشا ويتم
 الصلوة كما منفرد فهو مخير ايضا انشا اتم الصلوة في مكان وانما يشاء يعود
 الى مكان صلوة واما ذكر في الكافي ان يعود بفضل وهذا ان فرغ اما
 اى امام الامام وهو الخليفة والا اى لم يفرغ امام عاد الى مكان الصلوة
 وكذا المقتدر ان فرغ امام اتم في مكان التوضا او يعود الى مكان الصلوة
 وان لم يفرغ يعود ولو جرت المصلحة او غير عليه وانما في صلوة نوما لا ينقض
 وضوءه وحسب ان وقتة او حدث عمدا او اصابه بول كثير او شج رطبا
 الدم او طلع انه احدث بان ظن المني اطرعنا وانصرف فخرج من المسجد
 ان كان يصلي في المسجد وانصرف وذهب خلفه او جاوز الصفوف ان كان
 يصلي خارجة فان كان الصفوف خارج المسجد حكم المسجد وانما تقدم قدم
 خارج المسجد فخذ المني ورة الستة وان جاوزها بصلت صلوة واما لم يكن
 بين يديه ستره فخذ المني ورة مقدار الصفوف خلفه وهذا اذا كان يصلي
 خارج المسجد بجماعة وان كان منفردا فخذ المني ورة موضع سجدة كل سجدة

الصلاة
 الاصل

ثم ظهر طهره وعلم انه لم يحدث في ظن انه احدث بطلت صلوة جزاء القول
ولوح ان اي بطلت صلوة في جميع هذه القصور ولا يجوز البناء ولو لم يخرج
من المسجد في ظن انه احدث فظهر طهره او لم يتجاوز لصقوف في اذنه
وذهب خلفه او لم يتجاوز ايسرة في اذنه تقدم قدامه بنى على صلوة وهما
هذا اذا لم يستخف لظان اما اذا استخف فبطلت صلوة وان كان في المسجد
وان استخف القوم فبطلت صلواتهم ووزن صلوة الامام لكنه الاستخفاف عمل
كثير وجده في غير عذر وبعد التشهد ان عمل ما ينافيها وان كان حدثا عمدا تمت
صلوة ولا عادة عليه انه لم يبق عليه شيء من الاركان وفيه خلاف في وقوع
ولكن يفيد صلوة المسبوق لوقوع المنافي في خلال صلوة وان وجد بها
اي بعد التشهد روية لم يمتنع الحاء وحجوه مثل ان كان ما يبيح فانقصت مدة مسج
بعد التشهد او خلع خفيه بعمل يسير بان يكون خلف متسعا فان احتج في الخلع
الى معالجه تمت صلوة بالاتفاق او كان بين فيعلم سورة قيل المراد يعلم
التدراك لانه يعلم يحتاج الى التعليم وهو فعل بني في الصلوة فيتم صلوة بالاتفاق
وقيل المراد تعلم بلا عمل كثير او كان عيانا فوجد بعد التشهد ثوبا او كان يصلي
موتيا فقد روى الكوع والسجود او تذكر فائتة عليه قبل هذه الصلوة التي

هو فيها او احدث الام القاري فاستخف ايما او طلعت الشمس في الفجر او
دخل وقت العصر في الحجة او كان ماسيا على الجيرة فسقطت عن برء
كان صاحب عذر فانقطع عذره كما لم يبيح في وقت في معنى فان لم يبيح
اذا توفيات مع السيلان وشرعت في الظهور قدرت قدر التمسك فانقطع
وومر الانقطاع الى غروب الشمس في تقييد النظر عنده كالموقف الامم خلال
الصلوة فبطلت ما صلى عند الجيرة لفرضية الخروج بصلوة عنده
فعارض هذه العوارض عنده بعد التشهد كما عارض في خلال الصلوة ولو عارض
هذه العوارض في خلال الصلوة يفي اتفاقا فكذا هنا لا يفي الصلوة عند
بل تمت الصلوة لان الخروج بصلوة ليس بفرض عندهما فعارض هذه العوارض
في هذه الحالة كما عارضها بعد التسليم ولو عارضت بعده لا يفي الصلوة
وكذا هنا وهذه كسبائل الخلافية مشهورة بالسبيل الاثنى عشرية لانها
العدو في الروايات مشهورة وقد مر عليها مساليل منها اذا كان يصلي
بالثوب فيه نجاسة اكثر من قدر الدرهم ثم وجد منبها ما يفسد به النجاسة
في هذه الحالة ومنها انه يقض صلوة الفجر في وقت الزوال في هذه الحالة ومنها
انه يقض صلوة الظهر في وقت العصر غروب الشمس في هذه الحالة **فصل**

كما عارضها بدل

فيها يفسد الصلوة ويكره فيها يفسد بالكلام مطلقاً عما أو جهوا أو خطا أو لغو
 وقال الشافعي لا يفسد إذا كان ناسياً أو خطياً أو سبلاً عند اختلاف السليم
 سائياً بان سلك على ظن أنه أتم الصلوة فإنه يفسد الصلوة أما إذا سبق في ذلك
 الصلوة فهو باس صلوة بفساد صلوة وقيل السليم مفسد مطلقاً ناسياً
 أو سائياً أو عامداً أو رده أي رد السليم مطلقاً سواء كان جهواً أو خطاً
 أو عمداً فإنه في طلبة فله حكم الكلام واللائين هو صوت المتوجع نحواة ونحوه
 كالتأوه بان قال أوه وكالتأفف وهو اظهار التبرم والبتة فكلية اف
 وغير ذلك محال صوت وحرف البكاء بصوت لوجع أو مصيبة أو غير ذلك الآله
 يكون البكاء من الآخرة من ذكر الجنة أو النار فإن مرجعه إلى سوال الجنة أو النار
 من النار ولو خرج لهما لم يفسد صلوة ولا تنحى بلا عذر بان لم يكن مضطراً
 بل كان تخمين الصوت ان ظله به حروف نحو اف بالفتح ولفظ فان كان بعد
 بان كان مضطراً إليه لا اجتماع البزاق في حلقه فهو عفو وتشميت عا طيس
 أي دعاءه بنحو ير جك الله واما العطاس فلا يفسد ولا يحصل به تكلم لأنه مضطراً
 إليه طبقاً مثل ان سمع جوف حجة مثل ضحك فإنه يكون لبعض الناس
 على هذه الهيئة وتباً ولا يحصل به حروف ولم يكن مضطراً إليه يفسد والآله

ولو خرج جهواً

وإذا

وإذا قال العاطس ير جك الله لم يفسد لأنه بمنزلة ان يقول ير جني وإذا
 العاطس استبان الحمد لله في نفسه لا يفسد وروى حماد عن عيسى بن
 ان قال العاطس الحمد لله في نفسه ولا يحر ك لسانه فلو حر ك نفسه صلوة و
 جواب الحكم ان كان بغية الذكر أو القراءة فهو يفسد وهو ظاهر ولو كان الجواب
 بالذكر هو اعلم من القرآن نحو ان يسمع جبراً سائياً أو جاباً الحمد لله أو جبراً
 فاجاب قال انما قد وانا اليه راجعون أو جبراً عجيباً فقال سبحان الله أو
 قال لا اله الا الله يفسد وقال ابو يوسف انه لا يلحق مثل هذا مفسداً وهذا
 فيما اذا اراد الجواباً اذا اراد العلم بانه في الصلوة لم يفسد بالاجماع
 وقيل لا يفسد جاباً بقصد الجواب مفسد اتفاقاً وكذا يفسد اذا كان بين يديه
 كتاب قرأه رجل يسمي كى فقال يا كى خذ الكتاب بقوة وقصد خطابه كلاً
 في بيئته وابنه خارج عنها فقال يا بني اركب متقاً خطابه أو مر به رجل
 اسمه موسى وفي بيئته شيء فقال وما تلك بيئتك يا موسى وقصد به خطابه بالفتح
 لقارى القرآن سواء كان لقارى مصلياً أو لا وهذا اذا اراد الفتح والتعليم
 اما اذا اراد قراءة القرآن لا يفسد صلوة الا ان يفتح لامه فانه لا يفسد
 ثم قيل ينوي الفتح بالفتح على امه السلاوة والفتح الله ينوي الفتح على امه

نسخة
 المكتبة
 العامة

روى القراءة قالوا هذا اذا ارتجى وعلق على الام قيل ان يقرأ ما يجوز به الصلاة

او بعد ما قرأه لم يحول الآية اخرى اما اذا قرأه وتحولت صلاة الفاتح والصحة لا تفعل
 حال ولو اذ الام منه قيل انه لا يصح له ان يقرأ الفاتح ولا ينبغي له ان يقرأ ما سأل عنه
 فيذكر الامام منه سألته ولا ينبغي للامام ان يقرأ الفاتح والقرآن خلفه بل يركع ان قرأ ما يجوز به الصلاة
 ونسأل ان يقرأ ما يستحب من التلاوة والانتقال الآية اخرى والقراءة منه مصحف قليل كانت
 او كثيرة او قيل اذا قرأه آية واحدة والاعلاء وقيل اذا قرأ مقدار الفاتحة فله والاعلاء وهذا عند
 وقال لا يقرأه ولكن يركعه وعند ذلك نعه ركع بغير ركعته ولو نظر الكتاب ونهض فله قيل
 محرمه وعند الامام يوسف ربه لا يصح له ان يقرأ الفاتحة اجماعا وقال بعض المشايخ يجب على المصلح
 ان لا يصنع الجهر من يديه اذ ركع بالكتاب فله الجزء الاول او الجزء الثاني فنظر في ذلك ونهض فله
 في ذلك الاختلاف يجب ان يركع بغيره اذ لا يجوز عليه ان يركع بغيره فله يوسف ربه صلاة
 لا الصلاة حتى لو اعاذ بها على موضع ظاهر صح ما لو كانت الحاجة في موضع الكف في الركبتين
 فانه يجوز صلاته خلفا للركعة الثانية في جميعها له والله اعلم بما يسأل عن الناس نحو اللهم
 ثوبا اللهم ثوبا فله عند ذلك نعه لا يقرأ الا كل الشئ بغيره كان او سجدوا قليلا
 او كثيرا او ان كان بين الركعتين شيئا فله ان يقرأ الفاتحة وقال بعضهم هذا اذا كان اقل من
 الخمسة وان كان قد اتم الخمسة بغيره صومه كذا في الخلاصة وقال بعضهم ان كان
 صلاة الفم لا يقرأ صلاته وينسب صومه والعمل الكثير الى ما يحتاج الى اليأس عند بعض المشايخ

والجواب في ما ذكره
 من الدين في قوله
 علي

او بعد ما قرأه

او يستلزمه المصالح بنفسه عند البعض قبل هذا اقرب الى المذهب المتخفف منه فراه التفضل الى
 راي المتيسر كما في استكمال البعرة في اباد العلوات او يظن الناظر ان عامه غير متصل قبل عات
 الشايع على هذه الزاوية في الصلوة على منية فيها ترك الخشوع كان ثمرة كريمة لم يحل صحتها بان كان سميعة
 قبل الصلوة وكالاتها والتبرع وغير الاصلح او قد كانت تصوت والالفاظ ثمرة ولبسة
 مع الى العنق واما الالفاظ بمؤخر العين من غير غلبة فلا يكره فان النسبة على السلام لو كان لا حفظ
 اصحابه بموق عينه وقلب الجفني بسجدة الان لا يمكنه السجود فيستوي ويقبض مرة واحدة ولا
 عليها وتقبل او مرتين وبسجدة من التراب فيها قبل لا باس ان لم يحس العرق من جهة
 والسجود على كور عامية وافر اش وراعيه هو يسطر على الارض في حال السجود وانه انما هو
 واما المرأة فيسني ان تفرق رايه عليها كما مر وعقش شعره هو ان يجمع شعره على بامته وشدة
 بخيط او بخرق او يصيح ليلته وتقبل ان تلف داوية حول كما يفعل النبا في بعض الاوقات
 وسيد الشوب هو ان يضع الرءا او القباء على كتفه ولا يدخل يده في الكمين وهو مكره
 سواء كان تحت قميص او لا وكفه هو رفعه من يده او من خلفه عند السجود وتخصيص الامام
 بمكان مثل ان يقوم الامام وحده في محراب كبير او يقوم وحده على مكان والقوم على الارض
 او بالعكس وارتفاع الدكان مقدرة بقامة الرجل وقيل بمقدار ما يقع به الامتياز وقيل
 ذراع اعتبارا بالسرعة وعلى الاعتماد وفي الكاذا نما يكره الانفراد بمكان اعلى من القوم

او يغفل اذا لم يكن معه احد فان كان بعض القوم معه لا يكره بجزء العادة في الجوامع وقيل انما
 يكره ان يكون القوم على اذ لم يكن فيه عذر او عذرا ما عند العذر فلا يكره كما في الجملة فان القوم يقومون
 على الوقوف والامام على الارض ولم يكره احد لضيق المكان ويروى مثل ذلك عن الفقه البواشي
 رده في قيام الامام وحده في الطاق انه لا يكره ان ضاق الميسر على القوم لا يكره ان قام مع الامام
 القوم في السجدة ولكن سجدة وحده في الطاق الى المحراب فان المعتبر موضع القدم ويكره القيام
 خلف صف وحده فرجة ويكره صورة حيوان في ثوبه سواء كانت الصورة منسوبة
 في الثوب او منقوشة عليه بخلاف صورة غير الحيوان كصورة الشجر والكواكب مثلا وفي سجدة
 بان وقع السجود على الصورة اما اذا صلى على باب مصورة ولكن لا يسجد على الصورة بان كانت
 الصورة على موضع تقوده وتسامه لا يكره وفي المبسوط لم يفصل في الكراية بين السجدة على الصورة
 او لا سجدة نظر الى بيان البساط الذي يصل عليه معظم بالنسبة الى السجدة لا يكره فكان فيه
 تعظيم الصورة وفي جهته بان يكون الصورة فوق راسه منقوشة في السقف او معلقة في الهواء
 او على كجذارة في جانب القبلة او على كمينه او شماله غير خلف وحيت فلا يكره الصلوة اذا
 خلف المصلح وحيت قدمه كما لا يكره الصلوة اذا كانت الصورة في الثوب او السجدة
 غير خلف وحيت ان صغرت الصورة جدا بحيث لا يبصر الناظر الا بالثاء على اوان
 محي راسها بان ناطا بخيط بحيث لا يتصل للرأس اثره ولو خيط ما بين الرأس والجسد

لم يعتبره الا في الطهور ما يوطئ وكراهة الصلوة في ثياب البذلة اي البالية وهي لا تلبس
 عند الدخول الى الاكابر بل يلبس البيت وختمه راسه اي حائل الرأس الا ان يكون حائل الرأس
 تذلل اي لا يعل التذلل نفسه وعدم مبالاة بالنفس بالصلوة وكراهة ما يقرأ من الآيات يجتنب
 باليد الصلوة وكراهة السجدة والابواب في الغرائض والنوافل جميعا وقيل لا خلاف في التطوع
 انه لا يكره واما الخلاف في الغرائض وقيل كراهة في الغرائض والخلاف في النوافل قال الفقيه الجعفر
 وصحبت رواية عن اصحابنا انه يكره فيها ثم السلف كانوا يخلصون في عدل الآي والتسبيح في غير الصلوة
 فمنهم من كان يكره ذلك ويقول هو بدعة يقول سلف تذب ولا يخص وتسبح وتخصه قال شيخنا
 والاصحاب لم ياتوا بالضعفاء عن عد النوافل كذلك يمكن للمقرب وكراهة غلق باب السجدة
 في الفحاح اُغلق الباب فهو مغلوق وغلق الباب غلقا لغره روتة متروكة وقالوا انما يكره
 الغلق في الزمان واما في زماننا فلا بأس به اذا خيف على مناع السجدة غير آوان الصلوة والنية
 في ذلك الا انه المحل فانهم اذا اجتمعوا على رجل وجعلوه متوليا لامر المسجد فغروا ان القام كان متوليا
 والوطي والحدث فوثة فان سيطر المسجد لم يحكم السجدة لو قام على سيطر مقديا بالامام صح ولو صعدت
 المكلف لم يفسد اعتقاده ولم يخل للجب واليايض الوقت عليه لا يكره الوطي والحدث فوق بيت
 اعد فيه مسجد للصلوة فيه بان كان له محرابا والتقسيم بالوقوف اتفاق الجواز المجامعة ودخول الجنب
 في مسجد البيت من غير كراهة واما الواضع المتخذه لصلوة الجبارة فعن بعض اصحابنا ان هذه الامور

اي
 حجب
 شدة
 ما يستر
 وخصه
 باب
 وكراهة
 كافي
 في جرائد
 مطلقا

ذلك

على غيره
 كالقوله
 من السبلين

يكراه فيها كما في المباهلة التي على القوارع قال الامام الشريفي ربه والاصح ان يلبس هذا الموضع المسجد
 اذ لا بأس بدخول الميت فمرع انا امر بتجنيب المباهلة للموت وليس في الموضع الا انظر الموضع
 المقعد للصلوة العبد وذلك لا ماخذ حكم السجدة فلهذا اودا ما السجدة الجالسة فهو اعظم المباهلة من السجدة
 على الشوارع حكم المسجد الا انما الاعتكاف فيه لا يجوز وليس له امام وموذن معلوم وفي فتوى الصدر
 المسجد المتخذ للجماعة او العيد مسجد حتى يجوز الاقتداء وانما افضل الصفوف رفعا بالناس وفيها
 ليس حكم السجدة ولا يكره تنزيه ونقشه الجص والساج وما والذهب وقيل هو مكره وقيل قربة
 لان داود عليه السلام بنى مسجداً للقدس من الزحام والزرع ووضع فيه على رأس القبلة
 احمر يضئ حتى ان النور لا يغفل في ضوءها بالليل الى منى يافته اثني عشر ميلا وهذا افضل حال
 نفسه اما المتولة ففعل من مال الوقف ما يحكم البناء كما تجتصيص ذلك النقش ففعل من مال الوقف
 في التجصيص القبر وان جمعت اموال المسجد وخاف الضياع طبع الظلمة فيها لا بأس به رج ولا
 كراهة صلوة متوجها لا ظهر من الاصلية تحدث او لا تحدث فينبذ بالظلمة لانه اذا حصل الاوجه بان
 كراهة وقيل الحية والعقرب فيها ويستوفى جمع الحيات هو الصحيح وقيل كل قتل غير الحية وما
 امره بكونه لا قتل الحية وهي اسهل بقاء وقيل هذا اذا لم يكن العقل بغيره فان احتساج
 ضربات لسبق الصلوة والا ظهر من الكل سبوا قالوا انما يباح قتلها في الصلوة اذا مر تأييد
 وخاف الاذى منها وان لم يخف يكره ويأثم المار بالمحور امام المصلي ولا يفسد صلوة وقيل

على ما عدوا
 ولو كان عدوا
 او سبوا

بعض اصحاب الطوايف ان صلاتهم لم تكن في سجدة واحدة بل في سجدة واحدة لم يكن في سجدة واحدة بل في سجدة واحدة
والا كما قيل كان المروني في سجدة واحدة لم يكن في سجدة واحدة بل في سجدة واحدة
كما جامع فيها اي يات المار ان كان المروني في موضع من موضع يات اليه بصره اي بصر المصلح حال كونه خاشعا
ناظرا في سجدة اي في موضع سجده وهذا حال قيامه ونظره في صدوقه حال ركوعه وفي ارضيته
حال سجده وفي حجره حال تقوده وفي منكبيه حال سلامه وقبل السجود المجمع كالصغير وهذا اذا لم يكن المصلح
على ذلك كان ويا ثم المار ان جازي الاعضاء اي الاعضاء المار الاعضاء اي الاعضاء المار الاعضاء
على ذلك كان وذلك بان لم يكن الدكان على قدر قامة المار اذا كان على قدر قامة المار لا يات
لارحمته وهذا اذا لم يكن بين المار والمصلح سجدة اي خشب بقدر ذراع ونحوه وغلظ صلب
وان كانت سجدة لا يات المار وينبغي ان يغرز السجدة ان كانت الارض رخوة واما اذا
صلبته ولم يمكنه الغرز فلهذا لا اعرفنا اذا لم يكن معه شيء يغرز به او كظلمة عليه فلهذا خط على
قال محمد بن الخطيب شيء وقال في خط خطا وبه قال بعض مشايخ المتأخرين منهم
خط طول الاعضاء وقيل خط شبه الحراب هذا احد جابيه فان النبي صلى الله عليه وسلم مع
ما صلى الشجر او عود او عود الا صار حبله على جابيه اليمين او اليسار ولم يقصده قصد بالجملة
بقوله اي المصلح قال النبي صلى الله عليه وسلم من صلى الاستسرة فليكن منه وان صلى القوم جماعة
يلف سجدة الامام له ولهم وجاز تركها اي ترك السجدة عند عدم الضرورة والطريق بان يصلي

ما موضع

في موضع لا يكون محمدا ولا يظن به واما ما كان الصلوات ونحوها ويذكر المصلح المار بالسجدة او الاستسرة
باليد او الراس او العين او غيرها ويكره الجمع بين السجدة والاستسرة ان عدم سجدة او سجدة بين
المصلح وبينها اي بين السجدة **فصل** في الوتر والنوافل الوتر ثلاث ركعات وثلاثون
الثانوية الوتر ركعة واحدة وجب عندهما وعندك في ركنهم انه ان سجدة وعن الحنفية
ان فرض اي عملا وهو قول الزهري وعنه انه سنة اي ثبت وجوبه بالسنة بسلام واحد وعن الثوري
انه الوتر ثلاث ركعات بتسليتين وهو قول مالك انه فاقل الوتر عندك في ركعة واحدة والكثير
احد عشر ركعة وقيل ثلاث عشرة ركعة وقيل ركوع الركعة الثالثة وعندك في ركعة واحدة
يدين ثم يقنت فيه اي في الوتر ابتداء خلافا لثالث في ركعة فانه تقنت في النصف الاخير من ركعة
لا غير دون غيره اي لا تقنت في غير الوتر خلافا لثالث في ركعة فانه تقنت في الفجر قبل ومن لم يركع
القنوت يقول يا رب ثلاث مرات ثم يركع واختار له الليث انه يقول اللهم اغفر لي وامنار
الكثير المشايخ انه يقول اللهم بنا آتينا في الدنيا جسيمة وفي الآخرة جسيمة وقنا عذاب النار وقنا
في كل ركعة منه العائنة وسورة اي سورة كانت ولا ينبغي ان يقرأ سورة معينة على الدوام
ويستحب امامك في ركعة القنات بعد ركوع الوتر في النصف الاخير من ركعة لا يتبع القنات
في الفجر وعند ابو يوسف انه يتبع القنات في الفجر ويقنت بنسبكت قايما هو الصحيح وقيل
تقعد وركت المسئلة على جواز الاقتداء بها في ركعة واذا علم المصلي ان ركعة واحدة

الى اليس

دو کلمه در میان دو کلمه دیگر
در میان دو کلمه دیگر
در میان دو کلمه دیگر

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

١-
 الاول
 الثاني
 الثالث
 الرابع
 الخامس
 السادس
 السابع
 الثامن
 التاسع
 العاشر
 الحادي عشر
 الثاني عشر
 الثالث عشر
 الرابع عشر
 الخامس عشر
 السادس عشر
 السابع عشر
 الثامن عشر
 التاسع عشر
 العشرون

10/10/10

الاول

الركوب بلا معين ويكون الركاب شيئا لا يمكن ان يركب وليس من ركبه هناك ولو لم يخلص في الدنيا
والقائه ليس يركب على نفسه او شيئا بل ينزل فيستقل قاعا مع قدرة قيامه بعد احوال الشروع وحفظه
في كيفية القعود قالوا لم يصلي التطوع فاعاد بعد ركعة واحدة في التشهد كما في التشهد في
الصلوة اجماعا وامانة حال القيام فعن محمد بن احمد ان شاذق قد كذبك ولم شاذق وركعتين وركعتين
اجتنب وعنه ابو يوسف انه يجنب وعنه محمد بن احمد انه يركع وعنه محمد بن احمد انه يركع كما في التشهد في التشهد في التشهد
لهما الفتوى على قوا في قوله وان شاذق في النفل كما ثم تعد مع القدرة على القيام جاز ولكن كره
نفل حال قعوده بقاء اي حال بقاء الصلوة وان قد بعد جاز بغير كراهته وعندنا بالاجماع القعود
بلا غدر بقاء وان النفل خارج المصرا كما ونزل لا لفسد صلوة وبني على ما صلي بالحق
واما ما في ان شاذق ركبا كان له ان يركب بالايام رخصة وان يركب بالركوع والسجود وغيره فان
الركب الشيء ناقصا لان في ادائه كمال بقاء وبعد اي ان شاذق النفل بالركوب لا يركب لا يركب
صلوة وعليه استقبال الصلوة وعنه ابو يوسف انه يستقبل الصلوة فيها وكذلك عن محمد بن
اذ انزل بعد ما يركع ركعة وعنه محمد بن احمد بن محمد بن احمد ان يجتمع الناس في شهر رمضان بعد العشاء
بهم لاجلهم التراويح عشرة ركعات قبل الوتر او بعدة خميس ترويات على كل تركعة اربع
الركعات جلوسا بقدر ما في بقدر اربع ركعات التروية كما في الصلوات الاربعة ثم اطلقت على كل اربع
ركعات من الصلوة المذكورة لا يستتر الله الناس بعدها والاصل فيه ما روي ان النبي صلى الله

عليه

خرج ليلة في شهر رمضان فيصلي بالناس عشرة ركعات واجتمع الناس في الليلة الثانية فخرج
وصلى بهم فلما كانت الليلة الثالثة كثر الناس ولم يخرج وقال عوف بن ابي عامر لم يركب
نفس عليك وكان الناس يصلونها فرادى الايام عشرين من شهر رمضان عندهم على اجماعهم
على ان ابن كعب رضي الله عنه وكان يصلي بهم خمس ترويات يجلس بين كل تروية بين تروية
اول ليلة انهم يصلونها بين كل تروية بين اربع ركعات فرادى واول ليلة يطوفون بين كل
اسبوعا واول ليلة بالخيار يستحبون او يملكون او ينتظرون يكونوا مختلفين في وقتها
قال ابن شاذق بلغني وقتها جمع الليل قبل العشاء وبعده وقبل الوتر وبعده وقال جماعة عامتهم من شاذق
بخار او وقتها بعد العشاء وقبل الوتر حتى لو صلوا ما قبل العشاء او بعد الوتر لم يؤذوا وقتها
على ان وقتها بعد العشاء والا فقبل الوتر او بعده او قبل العشاء والسنة فيها الجماعة على الكفاية
عنده الجمهور حتى لو ترك اهل مسجد اياها او لو اقامها البعض فالحل في الجماعة مارك للفضيلة
ولم يكن مستأثرا وعنه ابو يوسف لو لم يركع ان يصلي في بيته كما يصلي مع الامام فالصلوة في بيته
افضل وقال مالك والشافعي رحمهما الله التفرق فيها افضل وهي سنة الرجال والنساء وقال بعض
بعض الروافض سنة الرجال وروى عن مالك في التراويح سنة ثلاثون ركعة وسنة
الختم في التراويح مرة وتسلم يقرأ في المغرب وتسلم يقرأ في العشاء والصلوات
تقرأ في كل ركعة ثمان آيات اذ في بعض الختم مرة لا في عدد الركعات ستائة وآيات القرآن الا في

والصلوات

وشي وفي الكافي ان تحتم البسوة والعشيرة لكثرة الاخبار انما يلية القدر واما التتم
 فيعلم ان في تفسيره وثلاث مرات افضل كما كان عادات اهل الاجتماع بانهم كانوا يجمعون
 في كل عشرة ليالي دعاء تحفنه كان تحفنه في رمضان احدى وستين مرة ثلاثين في الايام وثلاثين
 في الليالي ومرة في التراويح ولا يترك التحفنه ليس القوم وفي المحيط اذا ختم في التراويح مرة ثم لم
 تترادج بقية الشهر فحزم غير اية لان التراويح لم ينسج على نفسه بالتحفنه فيها وقد حصل
 واذا عمل الدعوات بعد التشهد على الجاهزة تركها لكن لا يترك الصلوة لان الصلوة على التمسك
 صلى الله عليه وسلم فرض عندك تحفنه فحفظها كذا في الخلاصة وفي الكافي لا ينبغي بعد التشهد
 والاستغفار اذا علم انه تعلق على القوم ولا يؤخر جماعة خارج رمضان وفي شهر رمضان العج
 ان الجماعة افضل وفي معنى الاستدعاء ما يؤخر خارج رمضان جائز وذكره في النوازل في تحفنه
 انه لا يجوز تسلي مع عدم الجواز الكراهية لا اصل عدم الجواز ولا يصلح تطوع بجماعة خارج رمضان
 وعشر شمس لا تطلع بالجماعة انما يكره اذا كان على سبيل التداخي اما الواحد والواحد
 او اثنان بواحد لا يكره ولا يكره ثلاثة بواحد يختلف فيه وان اقرى اربع بواحد كذا في
فصل عند الكسوف يقال كيف الشمس اذا ذهب ضوءها واسودت
 يصلي امام الجماعة ركعتين بان لا يسبق لقراءة اذان واقامة بركوع واحصى كل ركعة فصلوة
 الكسوف سنة وقيل واجبة وقال الشافعي في كل ركعة ركوعان تحفنه مطولا لقرآنه رواه

ان كان

ان كان تمام النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى بقدر سورة البقرة وفي الركعة الثانية بقدر
 قراءة سورة آل عمران وعند ابو يوسف ومحمد رحمهما الله بجملة القراءة وروي عن محمد بن الاخير
 مثل قول ابن حنبل في تحفنه ثم يدعوا الامام بعد الصلوة وتضرع وتؤمن القوم والامام في الدعاء والجماعة
 جلس مستقبل القبلة وان شاقم ودعا وان شاء استقبل الناس ودعا ولو انكى الكاهن عاصا
 له كان حسنا حتى تجلي الشيم والسنة الا وعية تاضر باع الصلوة والافضل بطول القراءة
 وله ان لا يطول فان السنة يستحب الوقت بالصلوة والدعاء فان تحفنه بعد ما طول الآخر وان لم
 يحضر امام الجماعة صلواته ركعتين او اربع كما يحسب اي كما يصلي في خيوف القوم في كل ركعة
 فان الاجتماع في الليل متعب وقال الشافعي في اذ خيف القوم صلى الامام بان يس في المسجد ركعتين
 في كل ركعة ركوعان ومحمد بن يوسف خطبة وقال الشافعي في خطبة خطبتان كالحجبة في خطبة
 الصلوة في خيوف القوم سنة وكذا في الظلم والرج والقهر قال النسب صلى الله عليه وسلم اذا رايتهم
 الاحوال شافهم غدا الى الله والاستسقاء ودعاء واستغفار مستقبلا ثم اعند تحفنه له ودعوات
 عند ابو يوسف وليس في الاستسقاء صلوة مسنونة بجماعة وقال محمد بن فضال في ركعتين بجماعة
 وكبريات جهر بالقراءة وخطبة كصلوة العيد وان صلواته اوى جاز ولا خطبة عند الحنفية له
 وفي رواية عن ابو يوسف ولا يقبل الامام والقوم ردا وقال محمد بن يقبل الامام ردا وهو
 مالك يقبل القوم يصور داءهم وصفة القلب انه ان كان الراد ورميها جعل اعلاه سفله

وان كان ذلك في حاله جعل الجنب الايمن على اليسر واليسر على الايمن ولا يحضر في استقبال
وقال مالك ان من خرج لم ينعوا وعندك في له ان يحضر ولا يخطون بالمسلمين وينبغي ان يخرج الامام
باليسر ثلاث ايام والسجدة في ثياب خلق او غسيل مرقع مثله لئلا يفسد
رؤسهم ولقد مضمون في كل يوم الصلوة قبل الخروج ثم يخرجون **فصل** في ادراك الفريضة
من شرع في صلوة فرض يسود كانت الصلوة رابعة او ثالثة او ثالثة فاقامت تلك
الصلوة جماعة فامروا بالاقامة شرع الامام في الصلوة لا اقامة المؤذن فانه لو اذن للمؤذن
في الاقامة والرجل في صلوة رابعة ولم يقيد الكعبة الاولى بالسجدة فانه يتم ركعتان بل خلاف ذلك
وكذا ان فصل عن العوايد الظاهرة والجامع البرهان ان لم يسجد في الصلوة للكعبة الاولى قطع
واقعدى اذ ان سجدة الكعبة الاولى وهو اى الى حال انه قد شرع في فرض غير باكي كالغجر والمغربي
الصالح للصلوة والباطل الركعة التي صلوا با واقعدى بالامام وعندك في لو شهد وسجد على ركعتين
وكون نفلان اما قطع الصلوة مع انه ابطال للعمل وهو منهي عنه لان القطع وان كان ابطالا
لكنه وسيله الى الاكمال فلا يبعد ابطاله الا في شك في صلوة فلا يركع الا ثلثا صلته ام اربعاً وذلك اول
ما عرض له فانه لا قطع للصلوة وسبق الارسى ان اذا لم يكن القطع وسيله الى الاكمال لا يجوز كما اذا
شرع في النفل ولم يقعد به بالسجدة فاقامت الصلوة لا يقطع بل يتم ركعتين وكذا لو شرع فيه
اي فرض ربا كالنظر والعصر العث وسجد الكعبة الاولى فاقامت تلك الصلوة جماعة قطع الصلوة

جاء به الامام في صلاة الفريضة

بوجه

بعد فم ركعة اخرى الا ان ركعة التي صلوا بها في صلاة الركعتين فلاما لا يركع بالامام وانما لا يركع في الصلاة
الثالثة كالغجر والفرس الثلاثي كما لم يركع بعد سجدة الركعة الاولى ركعة اخرى لانه لو فم في الثالثة
ثم فرضه ففعله الجاهل فلا يدركها ففعله ولا يستفاد الضاد لا ينفل بعد الغجر ولو فم في الثالثة
اخرى وقطع ويقعدى صار متفلا بعد الغروب بركعتين ولا ينفل بعد الغروب قبل اداء المغرب
ولو اتم المغرب ويقعدى ان وانق امامه خالف يستند في عدم النفل بالثلاث وان وافق السنة
بجعلها اربعاً خالف امامه وكل منهما يدركه ان شرع الله اربعاً فان النفل مع الامام فريضة
كالسجود في الغنم والمقيم اذ اشدى بالباب في النفل السنة عشرة وعده ولقد قال لا يوسف لو
في رواية لا يسجد من دخل مع الامام وتعبها اربعاً وفي رواية اخرى عنه دخل وسجد على الثالثة ولا يسجد
لاذ تفرق وقع في النفل بسبب الاشتداد كما لو اشدى بالامام في الظهر بعد ما صلاها وترك الامام القراءة
في الاخرين فاجوز صلوة المقتدى مع انها نفل والقراءة في كل واحد واجب وان صل المفسر فلا تأمته
اي من الفرض الرباعي وشرع الامام فيه صلى ركعة اخرى وتعد ثم يقعد بالامام متفلا فانه لو لم يقعد
بالامام لم يجز ان يتم بانه لارسى الجماعة سنة فان قبل اليسر يكون التطيع بجماعة خارج مضافاً لهم
اذا كان الامام والقوم متطوعين فاما اذا كان مفسراً والقوم متطوعين فلا الاصلوة بالنظر
بعد الاتمام لا بعد بالامام كركعة النفل بعد العصر وكذا خروج من لم يقبل من سجدة اذان فيه
حتى يصلي وقبل ان يخرج ليصلي في مسجد حريم ولم يصلوا فيه الا بارسى الامام الواجب عليه ان يصلي

في سنة حرة في هذا المسجد لا بأس اليه لانه صار من اهل ولا فضل ان لا يخرج لانه متم لا يكره
 الخروج منه مسجدان في مقدم جماعة اخرى في سجدة فانه اذا كان يتقدم به اعراس جماعة بان يكون
 اماما او موزنا من غير اخر او يكون من معرف الناس او يقبلون بفضيلة له ان يخرج وان لم يكن ولا
 يكره الخروج لمن عليه الظهور والعناء والاعناء اخذ المودن في الاقامة فاذا اخذ المودن في الاقامة
 يكره خروجه ويكره مسانحة الخلفاء جماعة عيانا وفي غيره مما في غير الظهور والعناء وهو العجز
 والعصر والمغرب يخرج من المسجد من صلاتها ولا يعتدي بالامام وان اقيمت اى اخذ المودن
 في الاقامة لكرهته الفضل في الفجر والعصر واما المغرب فليقدم مشرقة الفضل ثلاث ركعات
 ويترك سنة الفجر اذا اقيمت الصلوة ويعتدي بالامام من لم يدركه اى فرض من الفجر فليجمع
 اى السنة ومن ادرك ركعة منه اى من الفجر اذا صلى السنة ونفوس ركعة فانه مطلقا الاصل ان
 سنة الفجر لها فضيلة والجماعة فضيلة فان لم يكن احراز الفضيلتين بان نفوس السنة
 او الجماعة يكره اجتماعهما وهو الجماعة لانه ورد الوعيد في ترك الجماعة ولم ير الوعيد في ترك السنة
 وان امكن احراز الفضيلتين بان صلى السنة ادرك ركعة مع الامام مدركا للجماعة قال النبي
 عليه السلام من ادرك ركعة من الصلوة فقد اركها وان كان يركع او ادرك الشاهد يدنو
 بركعتي الفجر عند ما خلا فالحمد له وحكى الفقيه اسماعيل الزاهد انه كان يقول ينبغي ان يشرك في السنة
 ثم يقطع ما دخل مع الامام حتى يلزم بالشروع فيتمكن من التقضاء بعد الفجر قال الامام الحسين

فان قيل ان قيل في سنة حرة في هذا المسجد لا بأس اليه لانه صار من اهل ولا فضل ان لا يخرج لانه متم لا يكره
 الخروج منه مسجدان في مقدم جماعة اخرى في سجدة فانه اذا كان يتقدم به اعراس جماعة بان يكون
 اماما او موزنا من غير اخر او يكون من معرف الناس او يقبلون بفضيلة له ان يخرج وان لم يكن ولا
 يكره الخروج لمن عليه الظهور والعناء والاعناء اخذ المودن في الاقامة فاذا اخذ المودن في الاقامة
 يكره خروجه ويكره مسانحة الخلفاء جماعة عيانا وفي غيره مما في غير الظهور والعناء وهو العجز
 والعصر والمغرب يخرج من المسجد من صلاتها ولا يعتدي بالامام وان اقيمت اى اخذ المودن
 في الاقامة لكرهته الفضل في الفجر والعصر واما المغرب فليقدم مشرقة الفضل ثلاث ركعات
 ويترك سنة الفجر اذا اقيمت الصلوة ويعتدي بالامام من لم يدركه اى فرض من الفجر فليجمع
 اى السنة ومن ادرك ركعة منه اى من الفجر اذا صلى السنة ونفوس ركعة فانه مطلقا الاصل ان
 سنة الفجر لها فضيلة والجماعة فضيلة فان لم يكن احراز الفضيلتين بان نفوس السنة
 او الجماعة يكره اجتماعهما وهو الجماعة لانه ورد الوعيد في ترك الجماعة ولم ير الوعيد في ترك السنة
 وان امكن احراز الفضيلتين بان صلى السنة ادرك ركعة مع الامام مدركا للجماعة قال النبي
 عليه السلام من ادرك ركعة من الصلوة فقد اركها وان كان يركع او ادرك الشاهد يدنو
 بركعتي الفجر عند ما خلا فالحمد له وحكى الفقيه اسماعيل الزاهد انه كان يقول ينبغي ان يشرك في السنة
 ثم يقطع ما دخل مع الامام حتى يلزم بالشروع فيتمكن من التقضاء بعد الفجر قال الامام الحسين

ليس بد

ليس بد يقول فانه ما وجب بالشروع ليس بقوى مما يجب بالنذر وقد نص محمد بن ان المنذور
 لا يؤدي بعينه قبل الطلوع هذا ايضا امر بالتيان على تقدير ان يقطعها وهذا غير مستحسن ولا يقضيها
 الا تتبع الفرض اى فانه سنة الفجر لم يقضيها قبل طلوع الشمس بانفاق امتثالها فان كان لا يبعد
 ارتفاعها عنه بما قال محمد بن صاحب القضاها لا وقت الزوال ثم قيل لا خلاف لانه عند محمد
 لو لم تقض لاشية عليه وعنده ما وقضى لكان حينا وقيل الحرف متحقق ولو قضى كان نفلا عندهما
 سنة عنده هذا اذا فاته السنة فقط اما اذا فاته مع الفرض تقضى مع الفرض اجمالا لا وقت الزوال
 سواء كان يصلي وحده او جماعة وفيما بعد الزوال يقضى الفرض لا محالة وهل يقضى السنة بتعالها
 بعض اصحابنا يقضى وهو احد قول الشيخ له وذكر في الحيط انه لا يقضى السنة بعد الزوال ان تركها
 مع الفرض ثم ذكر الحرف وترك سنة الظهر والمجالين اى حال ادراك الفرض وحال عدم
 ادراك الفرض ان اداها ويعتدي بالامام ثم يقضيها اذا فرغ من الفرض قبل شفعه الذي بعد
 الفرض كذا روى عن عتيقه له وما جيبه ربهما الله وقيل لا يقضيها ثم قال ابو يوسف لو
 يصلي الاربع او الاثم شفعه وقال محمد بن جعفر وذكر العبد والشهيد لا خلاف على الحكم
 وقيل لا خلاف بناء على انه نفل مبتدأ او سنة فمن قال انه سنة نفل لا بد منه
 على الركنين من قال انه سنة يقدمه عليها لان كل واحدة منهما سنة الا ان
 احدهما فائتة والاخرى وقته فقدم الفائتة على الوقية فان خرج الوقت

وهذا

لا تقضيها ولا تبغها قبل تقضيها تبعا وخبرنا ان غير سنة الفجر والظهر لا يقضي أصلا لا تبعا للفرض
ولا وحده ولا في وقت ولا بعدة **فصل** في قضاء الغوايت فرض رعاة التراب
بين فرضي الخسة والوتر سواء كان فائتا كلها او بعضها اي فأت كل الفروض بحسب رأي
التراب وقضاءها بان تقضي اولاما هو مقدم ثم وثم ولعطف الكل قبل الوقت وكذا اذا فات بعض
الفروض تقضي اولاما هو مقدم وكذا بحسب رأي التراب بين قضاء الوتر والوقتة ثم في غير
من ذكرنا لم يوتر على حب لا قضاء الوتر ثم اد الفجر وهذا عند التحفظ له خلافا لما روي عن ابن عباس
واجب عنده سنة عند ما على هذا الصلوة العشاء ثم توفى وصلى السنة والوتر ثم تبين انه صلى العشاء
بغير طهارة فغند بعيد العشاء والسنة ووتر الوتر او وقتة وقت العشاء لا بعده وقد سقط التراب
النسيان فلا يلزمه الاعادة وعند ما بعد الوتر الفجر لكونه تبعا للعشاء ولفظ فائتا وهو متر
اشارة الى ان اللان في حال السلام لا ترك الصلوة قضاء وان وقع ذلك من غير قصد قال الشيخ
له التراب سنة الا اذا ضاق الوقت ففسق الوقت لم يلزمه الباقي من الوقت مقدار
الاسبوع في الوقتة والمركبة جميعا وان كانت المركبة اكثر من واحد والوقت لا يسع جميعا **فصل**
مع الوقتة لكن يسع بعضها من الوقت لا يجوز له الوقتة ما لم يقض ذلك البعض الذي يسعه
فما فات العشاء والوتر لم يوتر منه وقت الفجر الا ان سمع خمس ركعات يقضي الوتر ويؤتي الفجر
عند تحسفه وان فات الظهر والعصر لم يوتر من الوقت المغرب الا ما يصلي فيه سبع ركعات

لما

صلية الظهر والمغرب او ليس الغايت في لا يترك التراب فترضا في وقت الوتر ثم تترك الغايت في وقت
ولم يعد الوقتة وعند ذلك لا سقط التراب لفسق الوقت والنسيان او بات سنة صلوات في يسقط
التراب بينها وبين الوقتة وسقط التراب عن الغوايت الظهر وقيل لا سقط التراب عن الغوايت
وصيرة الغوايت شيئا يخرج وقت الصلوة اليه ومن ثم لم يوتره انه اعتمر دخول وقت النسيان
والاول هو الصحيح والغوايت السبت نوعان فمرة واحدة فالجدة سقط التراب على محلها وفي الوقتة
اخلاف الشايع وذلك لمن ترك صلوة شهر حجاز فسقام ثم ند على ما صنع وشغل بالاداء الصلوة في
فصل الوقتة تلك الغوايت ترك صلوة ثم صلوة اخرى وهوذا الركعة المتركه الجدة نال بعض النسيان
منه شائنا لا يجوز هذه الصلوة ويجعل الماضه كان لم يكن وبعضهم قالوا يجوز عليه الغوايت ولو قضى
بعض الغوايت السبت حتى قل ما بقى عاد التراب عند البعض وهو الا فظهر ان ترك صلوة شهر ثم
الاصلوة واحدة ثم صلى الوقتة اكر الحالم بغير غند هو لا و عند البعض لا يجوز في وقت الوقتة
فصل في سجود السهو يجب على المصلي ليس هو في الصلوة وقبل سجود السهو سنة بعد
التشهد وسلام سواء كان السهو بالزيادة او النقصان وعند الشافعي سجود السلام وهذا الخلاف
في الاولوية وقال مالك انه ان كان سهوه عن النقصا سجود قبل السلام وان كان عن زيادة يسجد
بعد سلام واحد هو اختيار بعض الشايع وهو الصواب وعليه الجمهور واقتصر في الاسلام تلك
التسليمات لتمام وجهه والاشرف عن القبلة وفي المدة ياتي بتسليمين هو الصحيح **فصل** في سجود

وشهد بذلك وتختلف في الصلوة على الشيء على أصله سلم وفي الدعوات انما في قعدة الصلوة
 امة قعدة في سجدة السجود والهداية وياتي بالصلاة على الشيء على السلام والدعاء في قعدة بعد السجود
 الصبح اذا قدم ركنا سبعا ركبة الصلوة للقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة
 وان كانت في قعدة فليست بركن اصل او اخر ركنا او اكثر ركنا او غير ذلك او تركه اي التوا
 سبها كركوع قبل القراءة مثال التقدم الركعة وكذا السجود قبل الركوع وقاية القيام الى الركعة
 الثالثة بالزيادة على قدر الشهد مثال التماس الركعة وكذا ان ترك السجدة الصلوة سهوا فتركها
 في الركعة الثالثة فسجد بها والركوعين مثال التماس الركعة وكذا ان سجدة ثلاث سجرات والجمعة
 بالقراءة قد راجع الصلوة فيما خافت مثال التغير الواجب وكذا الخاففت فيما جهر وترك
 القعود الاول مثال ترك الواجب بهذه خمسة امور ولو اكتفى بالثلاثة منها وبى التاخير والتغير
 والترك صح فان في تقدم الركعة وتكرارها خير الركعة ضرورة وذكر في الكافي سادس وهو ما ذكره في
 ويقول الكل اي كل من تقدم والتاخير والتكرار والتغير والترك الاشياء واحد وهو ترك الواجب
 فان الوجه السبعة خرج على هذا التقدم والتاخير فلا مراعاة للترتيب واجبة عند اختلافها
 لفرقها فاذا ترك الترتيب فقد ترك الواجب وفي ما ذكر القيام الثالثة بالزيادة على قدر الشهد
 ترك الترتيب ايضا اذا ترك الركعة فقد ترك الركعة الذي عليه ادائه بلا تأخير واجب وعلى
 فاعتبر فان الجهر فيما خافت فيما خافت واجب فاذا ترك فقد ترك الواجب ولا يجب

الجمود

السجود بسبب التوهم لا على التوهم ولا على الامام بل يجب بسبب امامته ان سجد الامام وان لم يسجد سجدة
 ايضاح يصير مخالفا للامام والمسبوق يتابع ويسجد مع امامه ثم يقضي ما سبق به ولا يسجد مع الامام
 وان سلم فان كان باعليه القضاء فليست صلوته والا فلا وان لم يتابع في السجود وقام بقضائه
 صلوته وسقط سجدة السجود بالقياس وفي الاحتجاج يسجد في آخر صلوته ولو قام المسبوق يقضي ثم يسجد
 الامام ان عليه سجودا يسجد بسجدة لم يحسب الركعة بالسجدة عاد ويسجد مع الامام ثم يقوم والاعية
 بالذي اولى لانه صادر انفضاله بالعود لا متابعه الامام وان لم يتابع الامام وقضى حازت صلوته
 بسبب في آخر صلوته استحبابا كما ذكرنا وان قيد المسبوق الركعة بالسجدة لا يتابع الامام في سجود السجود
 لانه احكم الفرواد بالركعة ولو تابعه في صلوته واذا سجد في القعود الاول ولم يقعد او لا ثم تذكر
 فهو اليه اي الى القعود اقرب رجوع وتعد ولا يجوز سهو عليه بهذا القدر من التاخير ولا يصح والاي
 لا يكون الى القعود اقرب بل كان الى القيام اقرب تام بسجدة يسجد بعين ذلك بالنصف الا افضل
 فان كان مستويا كان الى القيام اقرب والا كان الى القعود اقرب وهذا الذي ذكره واما
 يوسف واما حسنات يخاف في طاهر الرواية انه لم يستوفيا بالعود وان استوى قاعا لا يعود
 استعمل في غير القيام فلا ترك لاجل الواجب وان سجد في القعدة الاخيرة ولم يقعد اخيرا اقام
 الى الخامة ثم تذكر رجوع وتعد بالمسجد ونقض القيام وسجد يسجد ان سجدة الخامة ثم تذكر رجوع
 فرضه عند خلاف ذلك فخره وتقول فرضه هذا عند احسنه ولا يوسف رجوعا اسد فلا يجوز فان

ذاكرا

ولقد اعدوا الى الجاهل من عدم ما
 في صلوته لان ترك النقص لا يجب
 الواجب فهو القعدة الاولى فان

في دو صف الفرضة لا يبطل الصلوة عند ما خلا فالحمد لله ثم انما يبطل فرضه بوضع الجبهة على الارض
 وعند تحريكه رفع الجبهة وهو الخلق للفتوى وافية الخلاف نظر فما اذا وضع جبهة تسعة عشر فرجع
 ركبته للوضوء وعند البتة لا يمكن اصلاح الفرض لانه لا يتم السجود بالوضع بطل الفرض وعند تحريكه
 بينه على فرضه وان تعد لان ما لم يحدث لالم يكن سجودا معتبرا لم يوجد رفع الركس فلم يتم السجدة فلم
 يبطل فرضه ولكن اصلاح الفرض وضعت ركبته ثانيا ان وصيرت متفلا رابت ركعات
 وعند ثلثه لم يتم قطعا وعند تحريكه لا يتم لانه يبطل اصلية الصلوة عند وان تعد القعدة الاخيرة
 قد انشدهم قام سهوا ولم يتم عاد القعدة مالم يسجد وسجد ولو لم يعد القعدة لا يسجد
 لان الصلوة في نفسه قد تمت وان يسجد للحامية ثم تذكر ثم فرضه وضعت الركعة الثانية
 وسجد يسجد استجابا ولا يسجد قنبا فان هذا سهوا وقع في الفرض وقد انقل منه النقل في
 يسجد في صلوة لا يجب عليه السجدة في صلوة اخرى لكنه لما كان النفل بنا على العزيمة الا ويجوز في
 سجود يسجد كانا صلوة واحدة استحسانا والركعتان نفل ولم تعد ضم اليه دسة في هذه السجدة
 بالمشية لان ظاهر عبارة الاصل ان ضم اليه دسة هنا واجب حيث قال عليه الرضا في ذلك
 لان ضم اليه دسة هنا لتدرك نقصان وقع في الفرض بسجدة يسجد في آخر الصلوة لتقع سجود سهوا
 على الوجه الميسر لانه لو لم يضم اليه دسة ولم يسجد يسجد لم ترك الواجب ولو جلس على القيام
 وسجد يسجد لم يردى سجودا يسجد على الوجه الميسر فلا بد ان يضم اليه دسة بخلاف المثل الاول

فان الزيادة

فان الفرضة فما قد بطلت فضم اليه دسة لم يتركه اذ نقصان وقع في الفرض فلذا قيل ان ضم اليه دسة
 لا يتوابع عن سنة الظاهر هو الاصح فان الواجبية على سنة الظاهر تحركه مبتدأ مقصودة ولم يوجد هنا
 تحركه مبتدأ ولا يكون ان سنة اذ لا سنة بدو المواظفة وقيل ان زمان ومن اقتدى بهما فضلا
 عند التحريك والوقوف جميعا اعيد وعند تحريكه لا يبطل شيئا فان الموقوف بهذه التحريك وان
 المقتدى قضاها اي الركعتان عند تحريكه لانه شرع للمقتدى في قصد الجلاء الا انما وعند تحريكه لا
 عليه اعتبارا بالامام واذا اعيد ركعتان نفل فيسجد يسجد في هذه النفل ثم اراد ان يبطل ركعتين
 اخريين ويبنى على تحريكه ينبغي ان لا يبني لئلا يبطل ما ادى سجودا يسجد يسجد لا يقع سجود
 في وسط الصلوة وانما يسجد في اخرها وكل شفع في التطوع وان كان صلوة على حدة كالحكمة
 يناسب سجدة فهذا الاعتبار لم يجمع صلوة واحدة تقع سجودا يسجد في وسط الصلوة ومع ذلك ان
 في اداى صح ولعن سجودا يسجد على الاصح ان سلم في آخر الصلوة بنه القطع ثم وجب عليه سجود
 يسجد في صلوة ولا يخرج منها فيصالح الا قد ابر بان سجودا يسجد هو الا اي وان لم يسجد يسجد
 لا يكون في الصلوة بل في نفسها وخرج عنها فلا يصح الا قد ابر وبهذا عند الرضا واليوسف جميعا
 فيلزم من عليه يسجد في آخره عند ما على سبيل التوقف واما عند تحريكه وهو قول فرج الله الا يخرج
 اصلا فعند يصح الا قد ابر يسجد يسجد لا وثرة الاختلاف في طرفة عين الا قد ابر كما ذكرنا وفي
 انتقاض الطهارة بالوقوف فعند بما لا ينقص بل يتم صلوة ومقط عنه سجودا يسجد وعند تحريكه

الاول
 الثاني

فانه لا يجوز ان يفرغ من الصلوة ولا يسجد في الصلوة وان كان السماع فيها ومن اتى بالامام
 في تلك الركعة التي تلاها الآتية فيها بسجدة الامام لا يسجد لانه الصلوة ولا بعدا لانه بالانفراد
 الركعة يسجد بالقرآن وما يتعلق بالقرآن بسجدة ومن اتى بالامام في تلك الركعة قبل ان يسجد
 سجدة الامام يسجد معه وان لم يكن حال قراءة الامام مقبلا وان لم يسمع الآية وان تلاه المومنون
 الامام والالمومنون في الصلوة ولا بعدا عند تحنيفه واليوسف وقال محمد بن سفيان اذا فرغوا الا
 سماع فارجل يسجد مع الصلوة فانه يسجد على الصحيح والسجدة الصلوة وهي التي وجبها
 في الصلوة ان لم يزد في الصلوة لا تقضي خارجها فان لها مرة وقوة لانها وجبت بتلاوة
 تعلق بها اجزاء الصلوة فلو لم يزد في الصلوة لا تقضي بالانفراد في كل صلاة الصلوات في الاوقات
 فلم يصح ادائها الا بالاجرام وبطلان انقطاع الاحترام والركوع مع النية بعد ما قرأ آية السجدة
 بلا توقف بان لم يقرأ بعد ما قرأ آية السجدة ثلاث آيات ينوب عنه اي عن السجود وان كثر
 آية السجدة في مجلس واحد يكفي سجدة واحدة سواء كان كرا او لا ثم سجدت مرة واحدة وسجدت
 كرا ولو تبدل مجلس مع دوام التمسك بطلب مع مجلس دون مجلس التمسك في مجلس مع
 سجدة واحدة ولو تبدل مجلس التمسك دون السماع فالامر بالركوع هو الاصح وسجدت
 الشوب هو ان يترز في الارض خشبات مستوية فها يركب الشوب في ذهابه ومجيئه فان المجلس
 تبدل بالانفصال عن مكان الامكان والاتصال بغيره فخص الغصن آخر تبدل في الاصح ويكره قراءة

السورة

السورة في الصلوة او غيرها وترك آية السجدة وسجد ما فان ترك آية السجدة يشبه القار والاشجار
 عنها وفيه من اخلاق المؤمنين لا يحكي اي لوقر آية السجدة وترك ما هو الا بالابوين لا يركب
 آية السجدة وقراءته السجدة من غير الاي كقراءة سورة من غير السجود قبل من قرأ آية السجدة فكلها
 واحدة وسجد لكل منها كفارة الله تعالى ما اريد بتركها اي غير آية السجدة معها وفيها التفصيل
 فمنها يعقد الي معين زيادة تفصيل لانه السجدة والكمل سواء من حيث انه قرآن واستحسنها
 غير ان مع قالوا ان القوم متابعين للسجود والاشجار في ذلك لا يكون تاركاً لترك القرآن ولا
 شفعية على معين بالتحرز من ما يشتم **فصل** في صلوة المريض ان تعذر القيام لم يركب
 حدث قبل الصلوة او فيها صلى فاعدا يركع ويسجد التعذر قد يكون حقيقة بحيث لو قام سقط
 وقد يكون حكماً بان عاف زيادة المرض او ابطاء البرز او جرحاً لذلك فالكل سواء على الاصح وكل
 الاصح هو الاول فقط ولو قدر على بعض القيام دون تمامه قال الفقيه ابو جعفر في رده عن يوم ان يقوم
 مقدار ما تقدر فاذا عجز فقع حتى اذا كان قادراً على ان يكبر فاما لا تقدر على القيام للقدرة او كان
 قادراً على القيام لبعض القراءة دون تمامها قالوا يوم ان يكبر فاما وتقدر على قيامه بقية
 اذا عجز ثم اذا قدر على القيام متكياً على جدار او عضاً او كان له خادم لو اتكأ عليه قدرة على القيام فاما
 يقوم وتكبي وقالوا شيئا اذا لم يقدر على القعود فيستوي أو ينعقد متكياً ولا يخبره ان يصلي مصطجماً
 وان تعذر اي الركوع والسجود مع القيام اوحى برأيه فاعدا ان قدر على القعود ولا

الأولى
 www.KitaboSunnat.com

سید محمد

22

۶۶

مسألة في صلوة الباب الذي يغتفر به الأحكام في صلوة الباب الذي يغتفر به
 وغير ذلك من فارق بوقت بلده فاصد اقطع ما فيه ثلاثة ايام وليا لها بسيرة وسط مع الاستسرا
 الى يكون في حال ذلك وهو الى سيرة الوسط ما سار الابل والراجل في البر وسار الفلك في البحر اذا
 اعتدل الزج بان نظر الفلك كم سيرة ايام وليا لها عند استواء الرجاج بحيث لم يكن
 عاصفة ولا ساكن وما يليق بالجليل فانه معتبر في سيرة ثلاثة ايام وليا لها وان كانت تلك في
 في السهل تقطع كما دونها عند ذلك في مدة السفر مقدروا يوم والسيرة في قول وفي قول يومين وبيان
 وفي قول اثني عشر به بدرج ايمال وكل ثلاثة ايمال فيخرج فلكه ثمانية واربعين ميلا ويكون في
 ستة عشر فرسخا عند ذلك باربعة برز وكل به اثني عشر ميلا وعند ابو يوسف في بيان اكثر
 يوم الثالث عشر عند ذلك باربعة برز وكل به اثني عشر ميلا وعند ابو يوسف في بيان اكثر
 فرسخا او ثمانية عشر او خمسة عشر الفتي على ثمانية عشر ولا تعتبر السيرة الماء بالسيرة البر بان كان
 طريقا احدهما في الماء وهو يقطع ثلث ايام وليا لها اذا كانت الرجاج ساكنة والثانية في البر وهو يقطع
 يومين فانما اذا مضى طريق الماء يتخص واذا مضى طريق البر لا يتخص ولو تكسب التقدير بغير
 الفهم وكذا لا تعتبر الطريقين في البر الاخر بكل معتبر على جهة تقدير الفرض الرباعي فلو قدر المغرب في
 واما تقدير اوقات بوقت مصر فلو كان امام دار او دارين لا يقصر بعينه في المفاصل التي يذهب اليها في
 منه الى في البلدة ولو كانت القرى متصلة ببعض المقصر بالخرج وقيل لا حتى يجاوزها ولو خرج

الامام

الا ان يكون منها انفصال او لا انفصال ما في ذراع وقيل من لا يسبح الصوت وقيل قد رقتة وهو الصحيح
 فاذا جاوز القرى المتصلة تقصر وقيل لا حتى ينال عنها وجد ان في غلوة على الصحيح وفي ثمانية ذراع الى الجماعة
 لان يزل بلده فلا تقصر بل يتم وان لم ينل الاقامة فان المراد بلده الا ان يكون الاتيها في حاله معتبر
 او ينوي اقامة نصف شهر ببلدة او قرية واحدة فلو نوى اقامة نصف شهر بقرتين او ببلدين لا اعتبر
 بل هو ما في القليلة بالبلدة والقرية يؤخذ بان لا يصح نية الاقامة في المفاصل وما ذكره من شرط كون
 موضع الاقامة بلدة او قرية فما اذا سار ثلثا نيله فيقر ثم نوى الاقامة في موضعها لا يصح فاما نيل ذلك
 ثلث الاقامة في المفاصل ايضا كما جاز عن ان مصر على صا بعض الطريق غرض الرجوع الى الوطن يصير مقاما
 الغرض وقال الشيخ لو اذنوى الاقامة في موضع اربعة ايام صار مقاما وقال في قول اذ اقام في موضع البقرة
 ايام صار مقاما وان لم ينوي الاقامة ويصح اذ اذنوا على قولة بلدة اي يقص الى ان ينوي اقامة نصف شهر
 يصح اذ اذنوا وهو جازي اي والجلال انه من اهل الجهاد اي الخيمة وبها كانا كراهه والتركه والاعراب
 ثلث الاقامة من اهل الجهاد في صحرا دارنا صحرا على الصحيح فان السفر انما يكون عند السفر النية لا المكان البينة
 وهم لا ينوون السفر قط واما ينقلون من ماء الى ماء ومنهم من لا يقطع طائفة من ارضه بل يروا بنية الاقامة لا يصح
 الا موضع في الاقامة وهو العمران والبيوت المتخذة من الحجر والحد والحطب لا الحجام واما غير اهل الجهاد
 لو نوى الاقامة في صحرا دارنا لا يصح لا بد من الحرب عطف على قوله يصح اذ اذنوا فانه جعل نية الاقامة
 في صحرا دارنا غاية للفرار والحكم الغاية مخالفة حكم الغنائم حكمه عدم القص ثم قوله لا بد من الحرب يعني

الاول

ذلك الذي منكم حكم القهر لا يقصر ان نوى الإقامة بدار الحرب محاصرها بعد ميثاقه او نوى الإقامة بدار
البيع بخلافه لم يغير مصره في الجرح والقتل بل يصره في الإقامة ان كان الشوك للمسلمين في غنى يوسف
اذا كانوا في موت المدرس دخل مصر اعلم ان يخرج غذا او بعد عدو طال مكثه فيه شهر او اكثر من ذلك
الاقامة فانه يقصر عن جماعة من الصحابة مثل ذلك كحلقة بن تيس قام بخوارزم شتان يقصر الصلوة
ولو انهم ميا في مصر اربعا وقعد القعد الاول في قد الشهد ثم فرضه واسا بئنا خير السلام ومارا وعلا
نقل كما الوصل في اربعا وقعد الثانية وان لم يقعد القعد الاول في بطن فرضه ترك القعدة وبني فرض
عليه ميا في مقيم الوقت صح وصار الب في مقيما في حق هذه الصلوة لكونه بجا الامام وولا
في ولايته واقامة الاصل وجب اقامه التسع كالعبد والمجندى يصليان مقيما منتهى المولى والاخير
التبعية في حقها والحكم في التسع ثبت بشرط الاصل حتى لو نوى المولى الإقامة ولم يعلم العبد حتى يقصر اياها
ثم علم فبقي تلك الصلوة لكنه اذا انس الب في صلوة بعد الانتهاء صلي ركعتين لا يرب في ركعة واحدة وكان
الامام لا يعمل المتابعة وتذارت واذا صار الب في التسعة مقيما ثم اربا سواها تسعة في التسع الاول
او التسع الثاني فلا مال لك فان عنده اذا ذكر في التسع الاخير لا يربا ورتفعه وان اتى الب في
بالمقيم بعده اى بعد الوقت لا يصح وينبغي ان لا يؤتمر الصلوة الرابعة فان فرض الب في ركعة واحدة
الوقت لا تغفر قصد انه الإقامة فلا تغفر تبعية الامام وفي ذلك اي اقامه الب في المقيم في الوقت
خروج الوقت اذا اتفق الفوفان صح لكنه انتم المقيم صلوة وتعلم الب في ركعة واحدة لا يربا في

الاخير

الاستحباب المتواصلة لم يلا في ما في غيرهم قبل لقراء المقيم في ما تان الركعتان والاصح ان لا يقرأ ويطلب
الوطن الاصلية مثله الوطن اليكس ويكنه اصليا وهو موله الرجل اذ البلد الذي تابل به ووطن من غير غير
وطول الإقامة وهو البلد الذي يواليه في الإقامة خمسة عشر يوما او اكثر ثم حكم الوطن الاصلية ان ينقص
ما بوطن الاصلية لو نقل من البلد الذي تابل به ووطن من بلد آخر لا يبق الوطن المنقل عنه وطن له الا يري
ان مكة كان وطن لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لما هاجر منها الى المدينة تابل به ووطن من مكة انقص وطنته
ولو كان لرجل اهل بلدة فاستحدث في بلد آخر اهل آخر كان كل واحد منهما وطن له اصليا لا يبطل الوطن
الاصلية وطن الإقامة ولا انشاء السفرة فان الب في اذ دخل في مصر صار مقيما ثم تبديته ويطلب وطن
الاقامة مثله مثل ان يقيم في بلدة خمسة عشر يوما في الإقامة او اكثر ثم يخرج عنها لا مادون ما في
العصر ما قام به خمسة عشر يوما في الإقامة ثم اتحل من تلك البلدة فانه يقصر فيها لان الوطن الاول
انقص بالثاني الذي هو مثله وكذا يبطل وطن الإقامة ان الشا والسفر منه فانه اذا خرج عنه فاصد الب في
العصر فلو عاد اليه صرنا الإقامة فيه ثانيا وكذا يبطل وطن الإقامة الاصلية اذا نقل من ذلك
الوطن وكما اذا توطن في دار الإقامة فانه يرحم ببلدته الإقامة وحسب انه لو قيل ان وطن الإقامة يبطل
مكفي فان وطن الإقامة انما يبطل مثله اذا تحقق السفر وكذا الوطن الاصلية يبطل وطن الإقامة على تقدير السفر
فانه اذا لم يحقق السفر لا يترتب عليه بطلان وطن الإقامة حكم شرعي والسفر عنده اى الحضر لا يربا في الإقامة
فانه اذا فاته صلوة رابعة في الحضر نقصها في السفر لا يربا وان فاته في السفر نقصها في الحضر ركعتين

والمعبر تكون الشخص ما اوس في الجزء الاخير من الوقت وهو من التحريم وان كان في ذلك الوقت
مقما فغيره اربع وان كان مسافرا فغيره ركعتان وقال في قوله معتبر ما يمكن من الصلاة او الصلوة
تحت ان بان القسمة في آخر الوقت وفيه منه قدر ما يمكن من الصلاة ركعتان قصر عنه وان بقا اقل
وبغير التعصية كما يقطع الطريق او البغي على الامام العادل وجميع المرأة من غير محرم وابق العبد
في الرخص كقصر الصلوة وابعاد الانظار وجواز الصلوة المكتوبة على المرأة وجواز استكمال المسبح
للمخلص وجواز اكل الميتة عند الضرورة وقال في قوله من المعصية لا عند الرخصة
في صلوة الجمعة شرط لوجوب الجمعة هي من الاجتماع كالفرقة من الافراق انصف اليها اليوم
ثم كثر الاستعمال حتى حذف منها المتضاف وجمعت فقيل جمعات وجمع والجمعة فريضته محكمة ثم لوجوبها
شرائط ولا دأها من شرط والفرق بينهما ان بانها شرط لوجوب بعضها والا بدو بانها شرط لاداء
فمن شرط لوجوبها الاقامة بالمصير فلا يجب على المسافر والصحة فلا يجب على المريض والجمعة فلا يجب على العبد
والذكورة فلا يجب على المرأة والبلوغ فلا يجب على الصبي وسلامة العين فلا يجب على العمى او الكا
لينا بدو الا وعندهما اذا وجدوا العمد فابدا بحب عليه وسلامة الرجل فلا يجب على المقعد والقع
الجمعة فريضته اي فرض الوقت ان صلح ما قد باي عاوم هذه الامور التي هي شرائط الوجوب والجم
حجب عليه وشرط لا دأها المصير وفاداه فلم يبق في القرى غدا فالتفت في له وما في كل موضع اكره
بحيث لو اجتمعوا اليه اكره باجده اكره من حجب عليهم ثم لا كل من يكتفي في ذلك الموضع من الصبي

والسبيل

والسبيل والعبد مصر جامع كذا روي عن الحسن بن ابي يوسف رحمه الله وروي عن كل موضع له امر
وقاض يفيد الاحكام ويقوم الحدود وروي عن كل موضع يكتفي به في شئ الا في روي في شئ الشورى
الجامع ما يحد الناس بمصر عند ذكر الامصار للطلقة كجارا ومصر وقد قال بعض مشايخنا ما يمكن من كل
ان يعيش فيه ولا يتحل الا سنة الاخرى وما الفصل روي بالمعنى بعد المصالح كركض الخيل وجمع اليك
والخرج للمري وصلوة الجنازة ودفن الموت فاداه وقد روي في المصطلح وقدره ابو يوسف
بميل او ميلين وقدره بعضهم بمسبتي جود الصوت اذ اذن في موضع مثل او شرط لا دأها اقامة الصلاة
او نية خليفه كانت الصلاة او متعلبا لا مشورا اليه الخليفة او كانت سيرة في رعية سيده او
ووقته وقت الظهر فلا يصح الجمعة بعده ولو خرج الوقت وهو فيها يستقبل الظهر وقال في قوله
اربعا وقال مالك مفع على الجمعة والخطبة بعد دخول الوقت حتى لو صلوا بالخطبة او خطب قبل الوقت
لم يخرجوا سبحة كالحمد وسبحان الله الا اصد على قصد الخطبة حتى اذا خطب قال الحمد لله
الحمد على عا طسه لا تنوب عن الخطبة وقال لا يجوز الاكل ما يفسد خطبة عادة وقيل ان قدر التشهد وقام
ان فسخه لا بد من خطبتين بينهما جلة تشمل كل واحد منهما على التحميد والصلوة والوسيلة بالقوى
والاولى على القراءة والثانية على الدعاء والمؤمنان ولو خطب صبي ولم يشور عليه بالناس بالخيار
والجمعة اي ثلاثه رجال يسوي الامام وان كانوا عبيدا او مسافرين وقال في قوله اربعون رجالا
احراز اربعين يسواه وعن ابي يوسف روي في الجماعة ثمان يسوي الامام فان لغوا وبعده

انما قال في قوله اسقبل الظهر ان يفرد قبل ان يقعد قد تشهد وان يفرد قبل ان يركع
بالظهر وقال ان يفرد بعد ما يكبر على الصلاة لا يعتبر انقاد السجود والصبيان والاولون العام
ابواب الجامع ويؤذن للناس حتى لو اجتمعت جماعة في الجامع وانطقوا الابواب ومحموا المخرج وكذا
البيضا ان اراد ان يصلي حشمة في داره فان فتح بابها واذن للناس ان ياتوا ما جازت صلوة
شهر العامة او لا وان لم يفتح للباب ولم يؤذن لم يكره وكذا في المصطفى للمعدود وغيره كما به
جماعة قبل فروع الامام وبعده فان الجمعة في الجماعات فلو اطلقنا هذا التفريق للجمعة في الجماعات
لكنه بالمعدود وغيره من الجماعات بخلاف القرى لانه لا جماعة الا جمعة الالهيا والظهر غير المعدود وقبل
الامام بالجمعة وبسبب قوله صلى الله عليه وسلم في من لا يسمع من الجماعة والجال ان الامام فيها يبطئ اي يبطئ
السجدة الظهر ان ادرك الامام وان لم يدركها عند التحنيف رده وقال ان لم يدرك الامام
لا يبطئ الظهر وكذا الخلاف في المعدود ولو صلى الظهر ثم توجه اليها وقال في قوله لا يبطئ ظهر المعدود
وان ادرك الجماعة فان خرج من منية والامام فرغ منها لا يبطئ اجماعا وان خرج والامام فيها قبل
ان يصلي اليه فرغ منها بطل عند التحنيف بخلافها وان خرج لا يبطئ اجماعا ولا يخرج
من البيت ولكن ان اراد ما قيل اذا كان البيت اسعافا لم يجاوز العتبة لا يبطئ وقيل اذا خطا خطوتين
بطل ومدر كها في التشهد او سجود اليه هونها وقال محمد لو ادرك اكثر الركعة الثانية في
ادركه الركعة ثم الجماعة وان ادرك اقلها بان ادرك بعد ما رفع راسه من الركعة الثانية

في الظهر

في الظهر ويصل اليه راس الركعتين ويقعد على راس الركعتين ويقعد في الاخر من الاحمال التلبية فيصلي ركعة واحدة
من وجهه واذا اذن الاذان الاول تركوا السجود وسعوا انفسهم اذان الذي حرم عنه السجود
الجمعة فقال الطحاوي هو الاذان على المنبر بعد خروج الامام فانه هو الاصل الذي كان عليه عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم وكذلك في عهد ابي بكر وعمر رضي الله عنهما فلم يكثر الناس في عهد عثمان رضي الله عنه زادوا
على الصلوة وهو الذي يداوونه في زماننا ولم يكره احد ما اذا ان السنة فهو بدعي احدها لا يباح
المعبر في وجوب السجدة السجدة الاذان على المنارة وهو الصحيح اذا كان بعد الزوال وهو اخرج الامام
من الحجرة اي من مكانه حرم الصلوة والكلام في تم خطبة المداوم الصلوة الطلوع اما الفاتحة فحوز
وقت الخطبة ثم غير كرارته ومن كان في الصلوة تقطع على راس الركعتين فان صلى ركعة فمضى اليها
اخرى وبطل وقال الشافعي لو بقي بالسنة وتجهى السجدة والصلوة وانفسوا الشاغل على قول
احسنه فقال بعضهم مكره كلام الناس في السجود وقيل مكره الكل والاصح هو الاول قال الامام
بالكل اذ اخرج الامام قبل ان يخطب واذا فرغ قبل السجود بالصلوة ويكره الكلام في حال الخطبة
بين الخطبتين الا اذا جلس الامام على المنبر اذن ثانيا بين يديه اي المنبر فيمكنه في سجود
الله صلى الله عليه وسلم في الاذان كما ذكرنا وسبقه مستعين بخطبة ويسن ان يخطب
خطبتين مجزئتين الاولى تشهد على النبي صلى الله عليه وسلم ويعطى الناس في الثانية كذلك
يدعوهم لكان الوخط كذا اجري التوارث بينهما فعدة ومقدارها ان يستقر كل عضو من موضعه

الاول

قايما طاهرة او لو خطب قاعدا او على غير طهارة جاز الا انه مكره واذا تمت الخطبة اتم وصلى الامم كعتين
 ولا ينبغي ان يصلي في الخطبة المجمع مع الخطبة كشئ واحد **فصل** في العيد ندب يوم الفطر
 قبل الخروج الى المصلى ان ياكل فانه عليه السلام كان يطعم في يوم الفطر قبل الخروج الى المصلى ويستحب
 ويغسل وتطيب فان في هذا اليوم اجتماعا بين فيه التطيب وتعال للتأذي بالراية الكبرية وليس
 احسن ثيابا به يومه لكان او خبيثا فانه عليه الصلوة والليل كانت له حبة فترك او صوف في الاعيان
 ويؤدى فطرة تفي بقل الفقير للصلوة ثم يخرج الى المصلى غير مكبر في الطريق جهر او لو كان غير جهر
 كان جسا او قال لا يكبر في الاضحية وهو رواية غير صحيحة ولا ينبغي قبل صلوة اي صلوة العيد
 ان ياتي بصلوات الكرام في المصلى فانه عليه السلام في المصلى وغيره ونظر طهارة وطهارة الجمعة
 وجوبا واداء فصلوة العيد واجبة عند الجمهور وكذا روى الحسن في قوله قال الحسن الاطهر انما
 ولكنها من معالم الدين اخذها بهي وتركها ضلالة الاول اصح الا الخطبة فانها في صلوة العيد كما
 الخطبة في الجمعة وجهين احدهما ان الجملة لا يجوز بدو الخطبة بخلاف صلوة العيد والتأني ان الجمعة
 لعدم الخطبة وفي العيد لو خرف ان قدمت في العيد جاز ووقتها من ارتفاع الشمس قد رجع محمد بن
 لا رواها واذا اراد ان يصلي بكبر لا فلاح ثم بكبر ثلاثا رافعا يديه في كل تكبيرة بعد التثنية ثم
 الفاتحة وسورة ويكبر للركوع ويكبر الركعة الثانية ثلاثا رافعا يديه في كل ركعة ثم يكبر للركوع
 ويكبر في كل تكبيرة مقدار ثلث سبحات ولا يسن ذكر ما بين التكبيرات وقال ابن فضال

اي صلوة العيد

نقول

نقول من كل تكبيرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله الله الله والصلوة بعد الصلوة خطبتان
 يعلم فيها احكام صدقة الفطر ويصلي عند البعد راي ان غم السلا مثل او شدة عند الامام بعد
 الزوال صل على الفطر عند الغد وان حدث عذر منى الصلوة في اليوم التالي لم يصلها بعده واذا
 الامام صلوة العيد لا يقص من فات اي من فات العيد يقال فانه الشئ وان يصل ركعتين او اربع
 كصلوة الاضحية في بيير الايام وقال ابن فضال في صلوة العيد في يومه والاصح كالفطر في حكم
 المذكورة لكن يشاء ان يصلي في المصلى ويغني ان يكون اول التناول
 من القربان فان النسيب ايضا في الله في اليوم فتحب ان يكون اول تناولهم من القربان
 وهي القربان لكن لو لم يوجد الاكل الا كبره وهو المختار ويكبر حرة في الطريق ثم تقطع التكبيرات
 الى المصلى في رواية وفي رواية كبرته شرع الامام في الصلوة ويصلي ركعتين كالفطر ويؤثر في التثنية
 ايام بعد رايه ولا يصلي بعد ذلك ولكن لو اخر لا عذر اساء وهو اي الامام يعلم النسيب
 في الخطبة بكبرية تشترق والاصح ان الخطبة تشرع في وقت ويصل الامام ثم اي في خطبة
 الفطر احكام الفطر فانها مشروع الوقت ولا يعتبر في الشرح اجتماع الناس في بعض المواضع يوم عرفة
 ولا تعلق به ثواب شبهها لانفسهم بل لو اتفقوا بعرفة يوم عرفة وتلى سحر ذلك فان ابن عباس
 فعل ذلك بالبرقة والحجاب ان ذلك لم يكن للتشبه بل للدعاء والوعظ والتذكير ولم يثبت عليه
 الشيئ صل الله عليه وسلم التعرف في المدينة ولا يجوز الاضطرار في الدين وعلم صحفه لعنه الله

فونک

وذلك ثلث عشرة صلوة وهذا قول الثالث في العبادة اي بقوله ما يعني ويجعل في عامه الامساك وكافة
الاعضاء ولا يدع الموت ولو ترك امامه بان لا يرى الشك في عبادة تلك الصلوة والموت سوى ذلك
منه الامام عاقل قبل من وجوه المسموح وكبر وان خرج المسموح لم يعد وكبر القوم
يسكن للمخضف يقال فلان مخضف اي قرب الموت واحضرات ايضا لان الوفاة او ملائكة
الموت حضرة ان وجه القبلة على عينة اعتبار حال الوضع في القبر والسنه وعند الشاخص في ديارنا
اختير الاستسقاء لانه اليسر خروج الروح ويلقى الشهادة والتمسك واجب على خلافة وانها
بان يقال كل الشهادة وهو مسموح ولا يقال القل وقال الثاني في له يلقي الموت والدفن فاذا مات
رشد لحياته ويعقب عيانه بذلك جرى التوارث ونحوه بن مهيبة ويحجر اي لطيف نحة بان
البحر حوالا اليسير ثلاثا او حوبا او سبعة ويحجر كفة قبل ان يدرك فيه وتر او موضع على اليسر كتابه
وقال بعض ائمة خراسان موضع على قفاه طولاً نحو القبلة ويحجر من شابه ويستور العورة الغليظة ويحجر
بان توضع اول ابله مقففة ويستشاق خلافاً لثني لولا فام طفر خلافاً لثني ونشرح شعر
الشعر مقلد وعند الثاني نواشع شط واسح ويجعل المخطوط وهو عظم كبت ثم شبا وطيبه على راسه
ولحيته ويجعل الكافور على ما يجده اي مواضع سجده يعني جهته الفوق ويدير ركبته وقدميه ويجعل الكفن
موسع على ثلاثة انواع كفن سنة وكفن كفاية وكفن ضرورة فكفن السنة للمرحل لانه ثواب ودفن في المرأة
خمسة والكفاية دفن في ثوبان وضرورة ثلثة والفردة ما يوجد فيها الى المرحل اما هو الموق

[illegible]

[illegible]

مملکت

[illegible]

வட்டி

ويصح الاول من الولي غير فان غلب على غير ابه الطاهر والقاضي واما الحج والولي بعيد الولي ان
 واذا صلى بالطاهر فلا عادة لاحد وكذا اكل من كان مقدما على الولي في شرب الامامة في صلوة الجبارة
 اذا صلى الامام لا بعيد الولي وان صلى الولي لا يصلي غيره ولا بعيد بعده هذا اذا كان حق الصلوة باطل
 يحضر الصلاة واما ان يحضر صلوة الولي في حضوره ولم يصلي بالطاهر منه فليطهر ان بعيد ومن
 لم يصلي عليها فدين غير باطل وان دفن قبل خيل فان لم يصلي التراب خرج وغسل ويصلي عليه وان لم يصلي
 التراب عليه لم يخرج ويل على قبره خلاف صلى على قبره ولا يخرج من القبر منه اذا وضع اللابن على
 واصل التراب عليه اما اذا لم يوضع اللابن او وضع لكنه لم يصل التراب عليه لم يخرج ويصلي عليه ما لم يظن نفسه
 والمبصر عدم التفتيح اكثر الرأى وحدهما يوسف ووجههما عدم صلوة على القبر الاثنية ايام وكما بعد مفت
 لا يصلي عليه الصحيح الاول لان التفتيح وتفرق الاجزاء اختلف باختلاف حال الميت في التمسك والتمسك
 وباختلاف الزمان من الحذر والبر وباختلاف المكان في الصلاة والرخاوة ولم يخرج صلوة الجبارة في
 مع انها دعاء ودعاء الركاب كعادتنا زال لكن لم يخرج لانها صلوة فرجه لوجود التحريم وسبقها
 القليلة وكبرت في سجد جامة لو وضع الميت فيه وقال ان في ربه لا يكره ولو وضع الميت خارج
 الى خارج السجدة صلى في السجدة اختلف المشايخ فيه فقال بعضهم كرهه لانها جديت لاداء الكليات
 فلا تقوم فيها غير ما لا يبعد المطر ونحوه وقال بعضهم لا يكرهه لان الكرامة تخوف تلوث السجدة لا ذكر
 ويسن في محل الجبارة في الفقه الميت وبالكسر يراى ربه وقال ان في ربه السنة حكمها

والان

وطريق الحمل هو ان يضع مقدمها على منكب ويكون الميت البصر ثم يضع مؤخرها على منكب ثم يرفع
 مقدمها على يارك ثم يضع مؤخرها على يارك وذلك يسار الميت انظر ومن السنة ان يحمل الجبارة الا
 من جانب وتنفخ في كل من كل من جانب عشرة خطوات في الحذر من حمل الجبارة اربعين خطوة كغير
 عنه اربعون خطوة وكره حملها على الظهر او على الدابة ويسرعون بها لاجبا الجنب نوع من العمدوشة
 خلفها حجب خلافا لما في رفقته الشئ امامها افضل قال السنن سجد الميت خلف الجبارة افضل
 امامها افضل المكتوبة على النقرة قال الامام الباقى الشئ امام الجبارة وسبح جازم لم يتبعها كره
 ان مقدم الكف عليها ولا على عنقها ولا على اذنها ولا يكره مشيتها رفع الصوت بالذكر والقرأة وتذكر الله
 وكره الجلوس قبل وضعها على اناق الرجل فانه قد يقع الى ابد النعوان ومنه موافقة الحاملين
 وعظم الميت والاولى ان يلحق القبر ان امكن والاشيق وعادة اهل المدينة الشق لصنف اراضهم فيها
 الحذر هو ان نقيه والحدان يحفر جانب القبلة من القبر فوضع فيها الميت ويجعل ذلك كبيت
 والخفر المسقف من حفر فقرة في وسط القبر فوضع فيه الميت ويدخل الميت فيه الى الحذر على القبلة
 يعني موضع الجبارة في جانب القبلة من القبر فوضع فيه الميت فوضع في الحذر قال في ربه هل سلاوه
 وكان ان يوضع راسه عند موضع جليته القبر ثم سار جانب راسه ويقولوا انفع بسم الله وعلى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وضعاك وعلى طمته رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان في ربه لكن عدد الوضعات
 وتره او عند الشفع كالوتر وتوجه الى القبلة اي موضع في القبر على جنحه الايمن مستقبل القبلة ويجعل

الكل او اوصى بشي الايصاء عند الموت وانه ارثاث وعند محمد لا ولا خلف لما خرون في ذلك
 منهم من قال الاضلاف فما اذا اوصى بشي في امور الآخرة اما اذا اوصى بشي في امور الدنيا فهو ارثاث
 ونخل اتفاقا وليس اذا اوصى بامور الآخرة لا نخل اتفاقا والحلف فما اذا اوصى بامور الدنيا وليس
 الاضلاف فما قال ابو يوسف انه يجوز ان يوصى بامور الدنيا وعند ذلك نخل اجماعا وما قال محمد
 يجوز ان يوصى بامور الآخرة وعند ذلك لا نخل اتفاقا وصلى عليهم لا يحتاج الا ذكره الا في قوله لا
 يشهدوا بعدوا ذكر ان هؤلاء ينسبون وعلم انهم ليسوا بالشهداء اعلم انهم ليسوا بالشهداء اعلم انهم ليسوا بالشهداء
 المسلمين وان قيل يعني او لقطع طريق نخل ولا يصلي عليه وقال الشافعي لا يصلي عليهم اتفاقا
 لا يصلي عليه باغ اذا قيل في الحرب اما اذا قيل بعد ما وضع الحرب او اذ ما قطع الطريق اتفاقا
 عليه اذا قيل في الحرب اما اذا ائمه الامام ثم قتل عليه واذا قيل الاب ان نفي خطا فان قيل يصلي
 بلا خلاف واما اذا قيل نفي عمد اختلف المشايخ فقال الامام الحلبي الاصح عندي ان يصلي عليه وقيل
 توحيه ان يارب ذلك الوقت وقال القاضي الامام علي السعدي الاصح عندي ان لا يصلي عليه لانه باغ
 عليه وفي فتوى فاضل خان ان البسم اذا قيل نخل ولا يصلي عليه مشايخنا جعلوا المقولين حكم العصبة
 حكم اهل البني في حق هذه الاحكام وكذلك حكم الناطرين عليهم واذا اصابهم حجر او سكين وما تواتر ذلك الحالة
 لانهم يموتونهم بالصباح ولو اصابهم في تلك الحالة وما تواتر بعد توفيقهم يصلي عليهم وقال ابو يوسف لا يصلي
 كل من قتل عينا متاع ياخذ والمكابر ينسب في المصير بالسلاح

اذا اشتد

اذا اشتد خوف العدو واشتد الخوف ليس بشرط عند ما شئنا نسيب محارضة الخوف في نخل
 العدو وقال في الاستسلام المراد بالخوف عند البعض حصول العدو لا حقيقة الخوف على ما عرفنا من الاستسلام
 هو الامر الظاهر دون الخفي كما ان نخل الخوف يفتل في نخل الاستسلام وقال بعض مشايخنا ان المسلمين
 اذا ارادوا يسيروا او يطهروا العدو ووصلوا صلوة الخوف ولم تبين انه العدو جازت صلواتهم لان السبب
 مقدره وان تبين انه ابل مثل لم يخرج فصلوة الخوف مشروعة في زمان خلافة ابي يوسف وكان يقول
 اول ما قيل قال لا نخل مع قتال كان في حجة النبي صلى الله عليه وسلم فانه لم يمت مشروعة جعل الامام
 ائمة اي طائفة من العدو وصلوا باخرى اي بامته اخرى ركعة في الفرض الثاني كالفجر والظهر
 وعصر وعشاء وركعتان في غيرهما اي في غير التثنية والثالثة كان المغرب او رايها واذا نزع الامام
 ركعتي سجدة التامة سقطت هذه الامامة اليه اي اوجب العدو وجازت تلك الامامة التي لا يبر
 وصلوا الامام بهم ما بقي من مشرك الامام مع هذه الامامة ولكن سلم الامام وحده ومقتضى هذه
 الامامة اليه اي اوجب العدو وجازت الامامة الاخرى وهي الامامة التي صلوا بها اولاد ائمت الصلوة
 بلا قرارة لانهم لا يتحققون حيث ادركوا اول الصلوة ومضوا لادب العدو ثم جازت الاخرى وهم الذين
 ادركوا اخر صلوة الامام وادعوا الصلوة بها اي بالقرارة لانهم يسبقون حيث لم يدركوا اول
 صلوة الامام وهذا اذا تنازع القوم في الصلوة خلف الامام واولم تنازعوا صلوا بها لئلا يتأخر الصلوة
 ويسلم الامام وادعوا الصلوة وادعوا الصلوة الاخرى ان يصلي بهم وقال مالك يصلي بالظاهر الاول

في حلفه او سلطان او تاج
 الدين محمد
 الصلوة

او مكاتب او مدبر مكلف اي عاقل بالغ فلا يجب عليه الصية ولا على المجنون اذ لم ينفق يوما في الحول
حتى لو افان يوما في الحول يجب الزكوة كما لو افان يوما في رمضان يجب صوم كل الشهر في ذلك اليوم
على سبيل التمثيل والقصد وجوز من الحول على يوسف انه اعتبر اكثر الحول ان كان
مفقدا اكثره يجب ان كان مجنونا في اكثره لا يجب وبذلك الجنون العاقل بان حسن منه البلوغ
بان بلغ مجنونا فعند انحفره يعتبر ابتداء الحول من وقت الافاقة وعند ذلك ففيه وجوب الزكوة قال
الصبي والمجنون مسلم فلا يجب عليه الكافر وما لك ملكا تاما لا غل فيه اي رقبته ويؤيد فلا يجب عليه الدين
وان ملك نصبا بالدين بوجوب غل فان صاحب الدين يستحق عليه يأخذه من غير رضا
وذلك انه عدم الملك كما في الودعة والمنصوب ولا يجب على المرأة في مهر ما عند انحفره اذا كان
ابلا سائما باعينا نائما غير مقبوض طحا لا تمام ملكها لا يحصل الا باقبض النصاب كما قد تم
تمام النماء امر مبطل فاعتبر عدمه بان يكون حقيقيا او تقديرنا وابد الحكم على ان تحقق في النماء
كما في السفر مع الشقة وهو اي النماء باثنية كالدراهم والدينارين مع حوالان الحول او اليوم
كذلك في الساعة او بنية التجارة كما في العوض مع حوالان الحول ثم الزكوة واجبة على الفور بعد
الحول عند البعض حتى ما تم بالتأخر وعنده من اخر الزكوة بغير غدر لا يقبل الشهادة وتبين
على الشراخي فان جمع العود وقت الاداء حتى لو ادعى الشراخي انه ادائه لم يسمو ولا افاق
ولو ملك كل النصاب لا يضمنه ان فطر فاضل منه نصاب غير حاجته الاصلية كما يمكن

والسبل

والسبل والركوب والاستعمال الاستحرام وغير ذلك فلا يجب ذو السكنى وثياب البدن والاستعمال
ودون الركوب وعبد الخدمه وسلاح الاستعمال والكتل لاهلها والآلات الخشنة وكل ما هو مشغول
ما لم يجر الاصلية كانه كالمعدوم ففاضل عن من مطالب منه عند ثبوته كان عليه من محيط بالمال الزكوة عليه
وان كان ماله اكثر من ذلك في الفاضل اذ ابلغ نصبا بالدين المطالب منه جهة العبد اعلم من محيط بالمال
كالقرض ومن السبع وثمان التسلف وارش الجارة ومهر المرأة والفقير التي فرضت عليه سواء كان
الدين من النقود او الكسب او الموزون او غير ذلك سواء كان حالا او مؤجلا وذكر بعضهم ان دين
المرأة لا يمنع اذ لم يملك الزوج على غرض الاداء لانه لا يبعد دينا او يملك الدين فقد لا يملك مطالب جهة
العبد في الجدة كالزكوة في السوايح ومال التجارة فان حق المطالبة ثابت للامام ونايبة نصبا كغيره
العبد ولهذا استخلفوا انكر الحول في الاموال السائلة كذلك حق المطالبة بته اذ لم يسمو ولا افاق
لم يجر في حق الاخذ كان في الاصل للامام وانما فرض ثمان مائة من الملاك لمصلحة اربابهم حكم
الاصل وهو كونه مطالب به من وجوب الزكوة وكذا دين الخراج والعشر طاعة واما اذا لم يملك الدين
مطالبا منه جهة العبد لا يمنع وجوب الزكوة مثل دين السند والكفارة وصدة الفطر وجوب الحج
والاصح وجعل المعنى شرح الوعائية ودين الزكوة فماتع الدين السند والكفارة وهو غل المشهود
وعنده زكوة دين الزكوة لا يمنع وجوب الزكوة هو قيل عليه اذا كان لرجل مائة درهم ومرة عليه ثمانون
حوالا وجب عليه اربعائة درهم في كل حوال خضبت درهم وعند ذلك فخره الدين لا يمنع وجوب الزكوة

الاول

فلوجب الزكاة على مكاتب فانه عبد باقى عليه من ماله ليس تمام فخرج تصدق له من ماله الملك تمام
الضم فان لم يملك اليد ملك الرقبة ولا يجب في مال عبد ومول المالك للمع مع تمام الملك الايام
كان مكاتب ذلك المال ويسمى هذا المال قمار القمار المال الغائب الذي لا يرجع فاذا رجع لم يكن ضمما راق
منه ولم يجر فيه وهو الذي يكون فيه اصل الحق لكن لا يتفصح بل يشبهه الماشق من الاموال التي يجب
ومن لم يجر فيه من ثمنه او من ثمنه الاستحقاق اقرب كذا في المغرب والمال القمار لم ينفق وقد مال الملك
عند اوقاف البحر او دفن في الصحراء ونسي مكانه ما المدفون والدار والبيت فوجب الزكاة وفي المدفون
في الارض او الكرم اختلاف الشيخ ويان كان له دين على آخره فخرج من دينه لا يجزى له عليه ثم صارت
له بغيره بان اقرضه شهودا وكذلك المقتوب ومال ما خذوا اخره من المصاورة فان هذه الاموال
انما اوصلت اليه الملك لا يجب الزكاة من السنة التي كانت ضمما فيها ومنه خلاف زفرات في فلو كان
المال على مقل او معسر او كان على جاهد عليه بغيره عا ولا يعلم به القاضي فوجب الزكاة لقصة وهذا رواية
او في رواية اخرى عنه لا يجب ان كان يعلم ان له بغيره وليس كل شيء يجرى او لكل فاضل بعد اذ في الحقيقة
يدى القائل في البينة لا يجب نفسه بها بخلاف الاقرار وتسطرعه او اداء الزكاة البينة وقت الاداء او
الزكاة في المال قبل الواجب اذا نوى ان يودي الزكاة فيعمل تصديق الآخر اليه ولم يحضره البينة لم يجز
يعتبر فيها بالفضل ولم يوجد الا اذا تصديق على الفقير بالكلية يجمع ماله فانه يسقط عنه فرض الزكاة
وان لم ينو كذا لو ذهب دينه على فقير ولو ادى بعض النصاب بلانية يسقط زكاة الموالي

عند غيره

عند غيره وعند اليد يوسف للاسقاط ولو ذهب دينه من غير نوى زكاة دين اخرى على ولا آخر
او نوى زكاة عين لم يجز انما لو ادى العين من الدين صح وليس فيها دو خمس من الابل زكاة واذا
جب او حال عليها الحول يجب فيها شاة الا تسعة فاذا كانت عشر اوجب ثمان الا اربع عشرة واذا كانت
عشرة اوجب ثلثة شياه الا تسعة عشر واذا كانت عشر من غيرها اربع شياه فقط لا يجب في كل خمس ابل
سبعة شاة الا اربع وعشرين ثم يجب في خمس وعشرين بنت خاض وبني الناقة التي يستملك
ودخلت في السنة التي تهرمت بها لا في الخاض وحج الولادة فامها صارت ذات خاض بولد اخر
فالمعنى بنت ذات خاض وخض البنت لان من صفات الواجب في الابل الا ان تخرج للبحر فيمساوي
الاناث ولا يجوز الذكور الا بطريق القصة ويجب في بنت وتثنان من الابل بنت لبون وبني البقي
يستملك سنين ودخلت في السنة التي تهرمت بها لا في امها لبون اي ذات لبن بسبب اخر
فالزيادة المغيرة للفقير من احدى عشر حتى في خمس وعشرين بنت خاض وبنت وتثنان من الابل
وجب في بنت واربعين ابل الى سنين بقية وبني التي استملك ثلاث سنين ودخلت في السنة
بملا انها استحققت ان يركب ويجعل عليها كاهنا مصدرا يحق المفعول الى المحقوقة والزيادة المغيرة
بملا انها استحققت ان يركب ويجعل عليها كاهنا مصدرا يحق المفعول الى المحقوقة والزيادة المغيرة
بملا انها استحققت ان يركب ويجعل عليها كاهنا مصدرا يحق المفعول الى المحقوقة والزيادة المغيرة
بملا انها استحققت ان يركب ويجعل عليها كاهنا مصدرا يحق المفعول الى المحقوقة والزيادة المغيرة

بملا انها

بَلَّ

وقال

بسم

خمس وكونه عشرة دراهم بوزن سبعة قنصل اصدان الدرهم كانت الابد اثنتي عشرة اصدان ونصف
 عشرة دراهم عشرة مثاقيل ونصف كل عشرة مثاقيل ونصف كل عشرة مثاقيل ونصف كل
 الناس تعاملون بها فلما اختلف عمر في اصدان واراد ان يسو الخراج بالاكثرة التميمية
 لم يتحقق جمع حبات زمانه ليتوسطوا بين ما طالبه عمر وطلبه الرعية فاستخرجوا الدرهم السبعين جمعوا
 من كل نصف عشرة دراهم نصار الكلال احد عشر مثقالا ثم اخذوا المنة فكان عشرة مثاقيل وثمانون
 فوجب له العشر من كل الذهب والفضة سواء كان معمولا في مفرزها كالدرهم والدينار او
 مفرز كالاداني والجلبي او تبراهما كان مفرز من الذهب والفضة كذا في المغرب وقالوا ان
 ده لا يجب الزكاة في كل النعمان والفضة للرجال ولا في الكسور والزيادة على النصاب حتى يبلغ
 خمس النصاب كما اذا زاد على عشرة مثقالا اربعة مثقالا او زاد على ما في درهم اربعة دراهم او كجب
 في كل خمس زاع على النصاب يحاسب فيه اربعين درهما او كجب درهم مثقالا وعلى هذا القياس وقالوا ان
 والاشقي منهما اصد حجب الزكاة فما زاد كجب تلك الزيادة وان قلت كدرهم فتوى راجع عشرة
 وان كان الدينار والدرهم مفسوشة تعتبر الغالب اي اذا كان الغالب على الدرهم الفضة فضة
 وان غلب الغش كالحاس والصفير مثاقيل في حكم العروض ورجع يقوم الدرهم او الدينار المفسوشة
 ان بلغت قيمتها نصابا يجب الزكاة واذا صارت في حكم العروض لا بد من ثمة التجارة كما في سائر العروض
 لا يجب الزكاة في غير طر من البيوت والذهب والفضة الاسمية التجارة عند ثمنها بسبب ربحي مثل

ان ثمنها

ان ثمنها بغير الارش كالشراء ونحوه لو نوى التجارة زمان ثمنها بالارث لا يجب فيها الزكاة بشرط
 نيت التجارة عند حدوث الملك لو نوى التجارة بعد حدوث الملك لا يجب فيها الزكاة بشرط نيت
 بنسبه وهذا ابلغ فتوى اي في طر من ثمة العروض نصابا من احد ما اي الذهب والفضة حال كون احد ما
 الفضة للفقير اي ان كان النعم بالذهب الفضة لغيره او عرضا للتجارة به وان كان النعم بالفضة
 نفعه بها وان لم يلغ النعم باحد ما نصابا ولم يلغ بالآخر فومت بما يلغ نصابا وان بلغت لكل واحد
 نفعه بها او ارج وان استويا في الدراج غير الملك في رواية عن ابي حنيفة في غير الملك النعم كان
 النعم باحد ما الفضة ونعم بالآخر نفعه بالعروض ما استمر ما ان كان النعم بالآخر نفعه بالآخر
 فومتها بالنقد الغالب ونعم بالآخر فومتها بالنقد الغالب على كل حال سواء اشترى ما باحد النعمتين او غير
 فومتها بالنقد الغالب ونعم بالآخر فومتها بالنقد الغالب على كل حال سواء اشترى ما باحد النعمتين او غير
 القيمة الزكاة وكذا في صدقة الفطر والكفارة والغش والنفقة قالوا ان في رد الجوز او غيره المفسوشة
 فمن الخمس من لا يلزم عليه شاة فغشوا الجوز او غيره من الشاة وغشه تعالى او ادا الشاة وعلى هذا القياس
 والهالك اي الهالك مال الزكاة بعد الجوز السقط الزكاة فان ملك كل المال سقط كل الواجب ولم يجب
 وان فرط بعد الجوز الا وادان بذلك بعض المال سقط الزكاة بحصة اي بحصة الهالك وقالوا ان في
 بعض ادا ملك بعد ملك من الا وادان ولو طلب اليه فلم يسقط الزكاة وملك المال لا يفسد الفضة الا اصبحت
 وحك الزكاة في النصاب كملك اربعين من الا فلا بد من ثمة بنيت لغيره من ثمنه ولا يجب

السبعة
 الالوان

في العفو او اربعة شئ فنجبت فاضان ملك بعد الجول خمسة عشر الدين بغير ان يعرف الديار
اولا الى العفو و هو اربعة عشر في العفو و هو ستة وثلاثون فيسقط بنت اللبون وقال محمد بن زكريا
بحسب الزكاة في النصاب العفو فملك ما بين ثمانية و نصفها بعد الجول ثمانية عند الجففة و اربعة
بغيرها البند و عند محمد بن زكريا ما سجد نصف ثمانية و كان في اربعة الجول النصاب فاستفاد ثمانية
الجول اما من خمسة لئلا يستفاد و وسط الجول النصاب خمسة كما اذا كان له ثمانية و جمل
وقد حصل في ثمانية الجول ثمانية و جمل المائة و لا تان و كرس النحل و قال الشافعي لا يقيم و كان يستفاد
غير خمس مائة لا يقيم عندنا اربعة و ان كان المستفاد الارباح و الاولاد لا يقيم بالا اتفاق و يقيم الذي
الغففة بالقيمة لان النصاب الذي لم يمتد و جمل خمسة مثاقيل ذهب فبلغ قيمة ثمانية و جمل النصاب
بالذهب باعتبار القيمة و يجب عليه الزكاة و هذا عند الجففة و عند ما يقيم الذهب الغففة باعتبار الاجزاء لا
القيمة كمن له ثمانية و جمل خمسة مثاقيل ذهب او ثمانية و خمسين درهما و خمسة مثاقيل ذهب و يجب عليه الزكاة
اما عند ما يقيم الاجزاء و اما عند الجففة فيقيم باعتبار القيمة لان كانت قيمة خمسة مثاقيل مائة و جمل
ما كان النصاب الذهب الغففة خمسة و ان كانت اكثر كان ما كان النصاب الغففة و ان كانت اقل كان
ما كان النصاب الذهب فلا يغير الخلاف عندنا كما هو الاجزاء و انما نظر عندنا نقصان الاجزاء و كذا يقيم العفو
التيها بالقيمة الى الذهب الغففة لان النصاب ثم كان له عشرة مثاقيل ذهب و عرض بلع قيمتها
عشرة مثاقيل و يجب عليه الزكاة و قال الشافعي لا يقيم احد الجنبين الا الاخر كما لا يقيم الا الاخر و نقصا

الانقصان

ان نقصان النصاب فاشاء الجول بدر ان كان كالمائة ابتداء الجول و انما في ثمانية مثاقيل النصاب الجول
و جمل ثم انقص ثمانية الجول ثم ملك في ثمانية و جمل الزكاة و من ملك نصابا جارا لم يقدم على الزكاة
الجول و اجزاء اكثر من جمل كما اذ ملك ثمانية و جمل في ثمانية و جمل او اكثر جاز يخلف ما اذا ملك ثمانية و جمل
و قال مالك لم يجر التقدم و كذا في الجول تقدم الزكاة لنصيب كالمائة من الغففة و الغنم الذي نصاب و اربعة
كمن ياتي في درهم مثاقيل و لا اكثر من نصاب واحد ثم ملك اجزاء او نصابا اجزاء ما ادى من ثمانية و جمل
تتووه و اما اذا لم ملك نصابا بالبيع الاداء **فصل** في نصاب الامام العاشر
على الطريق لاختار زكاة التجار و ياد من المارة من المخصوص و كذا يات في العاشر صدقات الاموال التي
ما عند صدقات الاموال الباطنة التي تكون مع التجار فنيا فخذ المسلم اذ امر عليه بالربح عشرة و من النجى
ضعفه الى نصف العشرة و صدق الى المسلم و الذم مع التامين ان قرا بالمال على العاشر و انما تمام
الجول او الفخرج من الدين الى دين العباد و ادعياء او ادعياء الى العشرة العاشر و جمل و جمل و جمل
اما اذا لم يكن في هذه السبعة عشر اربعة عشر فليطوّر كذا بهما بغير ادعياء او ادعياء او ادعياء الى الفخرج و السليم
ولو ادعياء الاداء في السواجم لم يصح ان يمسك الاداء الا الفقيه و السواجم برحق الاخذ للسواجم
وقال الشافعي لا يصح و ياخذ من الجول العشرة ان لم يعلم قدر ما ياد خذون الى اهل الحرب من اهل
علم ذلك كالعشرة ثمانية عشر فانه من ان كان ما ياد خذون من بعضها فله و ان لم ياد خذون
كل مال تاجر نال لم ياد خذ كل مال تاجر منهم لانه عند و هو مني عنه و لم ياد خذ منه اي قسمه لغيره ان لم ياد خذ

الاول

العامية بقضه ووزاع العامة مست بفضات بيلغ الماء ويصلح للزراعة صالح بوجاهة اطفال الرعية
من برة او شيرة وفي شرح الطحاوي مما يدرع فيه وفي الكافي الصحيح ودرهم والجرب الرطبة تحب ورايم
والجرب الكرم متصلة النخل متصلة متغذاه عشرة ورايم كذا هو المشقول عشر درهم السدس ولما سواه
اي يسوي ما ذكره الزعفران والبستان اي كل ارض محوطها عايط فيها نخيل مغفرة واعصاب اشجار كن
زرع ما بين الاشجار ما يطبق اي يوضع الخراج حسب الطاقه والخراج لو انقطع الماء عن ارضه اي ارض الخراج
او غلب الماء على الارض او اصاب الدرع افة لا يمكن دفعها كالبرد والجداد ونحوها واما افة يمكن دفعها
كالحل والاداب ونحوه لا سقط الخراج وحجب الخراج ان عطلها ما لكها يدا اذا كانت صالحه للزراعة
والمالك يمكن دفعه بزرعها اما اذا خرب المالك عن الزراعة باعتبار عدم مونداد سببا فلنظام ان يدفع
الافرة فزارعة وادخ الخراج بنفس المالك وبق الخراج ان اسم المالك من اجل الخراج فيؤخذ عليه
او شرايا اي ارض الخراج يسلم له الذي يؤخذ من المالك الخراج وان شري الكافر ارض كانت عشرة
منهم بقضها ومنع عليها الخراج عند الحسنه وقال ابو يوسف عليه العشر مضاعفا ولو منع
الخراج وقال محمد بن يحيى عشرة على العاظم فزارعة عشر مجرده يعرف مصارف الصدقات وفردوا
مصارف الخراج **فصل** في المصارف مصرف الزكوة او الفقير اي من له مال يكفي
وعلى النصاب فلا يبال او يسكن اي من له ثلثي اقبال كذا نقل عن الحسنه وعنه على وجهه
الثنائي رده الاول الصحيح وعنه عام السلف فالفقير والمساكين صنفان وعنه ابو يوسف ردهما

مصنف

مصنف واحد وعامل الصدقة اي من يمسبه الامام لاستيفاء الصدقات والعشر ويعطى ما يسعه ويغني الرعا
بقدر عمله غير مقدرة بالثمن عند ذلك فقي رده بقدر ربه والمكاتب في حال ذكرك بقية ما ادا بدل الكفاية ويؤخذ
لا يملك انصافا فاضلا عن دينه وقال ابن خزيمة من اجل ذكرك النطفة نفسه فقير دينه وان ملك انصافا فاضلا
سبيل الله في منقطع الخرافة اي الفقراء منهم عند ابو يوسف ولا يعرف للاعتناء بالخرافة وقال ابن خزيمة
يعرف ومنقطع الخراج عند محمد بن ابي القدر او منهم وابن ابي سبيل اي من له مال لا يكون معه غيره لانه
اليسير والسبيل وابن السبيل من ملكا فقير في يعرف الزكوة الا الكلي اي كل واحد منهم هؤلاء او يعرف
الا البعض ويعتقد عليه وعند ابن خزيمة لا يجوز ما لم يعرف الا الانصاف السبعة من كل مصنف ثلثه ونحو
ان يكون يعرف عليا كاي على وجه التملك فلا يعرف البنا مسجدة وكفتميت وقضا ومنه لا يعرف
الزكوة لانهم منها اولاد اي صله كالبية وصدقه وان علا وقرعة كوله وولد له وان سفل او زوجية
فلا يعرف الزوج الا زوجية ولو كانت معتدة فمربا بن ولا الزوجية الا زوجها وقال لا يعرف الزوجية
ولا يعرف الاممولة فنانا كان او مكاتب او مدبر او ادم ولد له ولا العبد اعق بعضه وقال لا يعرف اليه
ولا الاثني يملك انصافا من اي مال كان والشرط ان يكون فاضلا عن حاجته الاصلية وهي سكنه وثيابه
وخادمه ومركبه وسلاحه والشرط انما ويجوز فقرا الى من ملك اقل من النصاب وان كان محججا مكشيبا
وقبل لا يصح تصحيح العبد وقال ابن خزيمة لا يصح لمن ملك خمسين درهما ولا الاممولة اي مملوك الغنى
والمراد في المكاتب بديل ما سبق من المكاتب او المصارف وطفله اي طفل الغني ويجوز العرف

ولا يخفى ان كان كبيره لا يعرف الابن بائنه على ال عباس وال جعفر وال عقل وال عاثر بن
 المطلب ولا الامواليم اي متعقبي هؤلاء وعلم سنه رة الاباس بالصدقات كلها على بني حاتم قال الطحاوي
 ناخذ بخلافه من الصدقة الابن بائنه لا يعرف الاذي وقال زفره الاسلام ليس شرط من صرف الزكوة
 وجاز في غير ما في غير الزكوة كصدقة الفطر والصدقة والندوة اليه الى المالدني وقال الشيخ زفره الاجود هو
 عن البر يوسف وان دفع الزكوة الى من تحرى في حاله فله مصرف الزكوة مثل ان وجد فيه دليل الفقر او قال
 اني فقر او اقره بسلامة فقره فله مصرف الزكوة كصدقه او مكاتبه لا تجزئ ولا يصح ما في الزكوة وان ظهر موطن
 آخر مثل ان ظهر انه غني او بائنه او كافرا او ابوه او ابنه تجزئ ولا يصح ما في الزكوة وقال البر يوسف رحمه
 الله اذا تحرى في اكثر من مكانه مصرفا لم يشك فم تحرى في اكثر من مكانه ليس مصرف لا تجزئ
 وذهب دفع ما يفتقر الى مقدار ما يفتقر اليه الفقير من السجود او ما فات صدق بدمهم او ما يحل فلو ساءوا
 على الفقراء وكرد دفع نقد النصاب كانه درهم المفقير واحد غير يليون وان دفع جاز وقال زفره لا
 وكرد نقلها من بلد الى بلد اخر فان فرق صدقة كل بلدة فله على اهل البلد ان ينقلها لا قريبه ولا قومهم
 اخرج من اهل بلدة وكذلك الفقير الذي يولد اخر او روع وانفع للمسلمين تعليم الشرع وتعليمها وان
 من خارجة في الطاعات ولو نقل الاغرم اخراؤه خلاف لبعض **فصل** الفطر اي صدقة
 الفطر من بر وكل ما يخرج منه كالذوق واليقوق ومن زبيب نصف صاع من الصاع الواحدة هو
 ثمانية ارطال كل رطل نصف من غير مثل استار الاستار او جرة ثقيل ونصف مثقال والفطرة

من غير زبيب صاع وقال البر يوسف رحمه الله ان الصدق العريب بمنزلة الشجر وهو راءه على الجنبه
 وقال الشيخ في رة من جملة ذلك صاع حجازي وهو رطل طبرستان وثلاث رطل وجاز بالوزن منوان بر
 وعنه محمد انه لا بد من القدر الكليل ولا يجوز بالوزن ويجب الفطر وقال الشيخ في رة نصفه على وجه
 على العبد بل يجب على المولى ان يؤدي على العبد مسلم او نصراني نصف صاع الزكوة فاصلا عن مسكنه وشبابه
 وفرسه وبسلاحه وعبيده وقال الشيخ في رة يجب على من ملك زيادة على قوته يومه وليله ولقمة عيال
 وان يقيم ذلك الحال في ملكه من الذهب او الفضة او البسائم او مال التجارة قدر النصاب يجب عليه
 صدقة الفطر وان لم يملك الحول مع انه لا يجب الزكوة مالم يملك الحول وكذا ان ملك غيره هذه الاموال
 قدر النصاب كذا لا يكون ليس كمال التجارة يجب عليه صدقة الفطر مع انه لا يجب عليه الزكوة كذا
 لو كان له دار واحدة يسكنها او فضل في مكانه شيء من الفضائل ان كان نصيبا او به اي هذا النصاب
 حرم اخذ الصدقة عليها كلها ويجب عليه الاخذ بنفقة الزوج ولا يجب عليه الزكوة لنتف منطلق بقوله
 يجب عليه وطفله اذا كان فقرا او عاقره ملكا ولو كان مدبرة او ام ولد او كافرا او قال الشيخ زفره
 لا يجب لعبد الكافر لا يجب الزوجه وولده الكبير خلافا للثمنه فيها ولو ادعى لها بغير امر بما جاز
 عندنا استحباب النشوت الاذن عادة ولا طفل الغني بل يؤدي الاب من مال الطفل في
 غنيه الجنبه والبر يوسف رحمه الله عند محمد يؤدي الاب من نفسه لان مال الطفل حتى يؤدي
 مال الطفل نصفه ومكاتبه لا يجب على المولى المكاتبه وليس على المكاتب الا ان يؤدي عن

او شهيد واحد قوت شهاده او شهادت فاسقان فزوت شهادهما افضل من وافق ذلك الصوم
 الفصل صوتا ليعتاده والمرايا لموافقة ان اعتاد صيام يوم الجمعة والخمس والاشهر فوافقه وكذا
 ان كان يصوم كل شهر او عشرة من آخره او ثلثه او النواحي كالجمعة والقاضي فيفطر غريم كالتحاشا
 للنواحي كمنهم ان يصوم على وجه لا يدخل فيه الكراهية بان يغوى التطوع ولا يخطئ بالهم صوم رمضان
 او واجب آخر ولا يزدون فيها فانهم يعرفون كيفية النية بخلاف العامة فانهم لا يعرفونها بل يصف
 النهار وينظرون قبل نصف النهار غير اكلين ولا عارفين على الصوم وكوه ان نوى يوم النكاح
 واجبا سو كان رمضان او غيره ولا الصوم اصل لو شك وتردد في اصل النية بان نوى ان كان
 الغد اي يوم الشك من رمضان فانما صام والا فلا صوم وكوه ان غرم على الصوم وورد في
 النية بان يصوم رمضان وبين صوم غيره سواء كان ذلك الغير نفلا او واجبا اخر بان نوى ان كان
 الغد من رمضان فانما صام عنه والا فغن واجب اخر او نوى ان كان الغد من رمضان فانما صام
 والا فغن نفل فان كان يوم الشك من رمضان يقع الصوم عنه اي غرم رمضان في جميع الوجوه
 التي وجبت فيها النية ولم يرد في اصل النية والا اي ان ظهر انه لم يغمض رمضان فنفل في جميع الوجوه
 التي وجبت فيها النية الا انما اذا نوى الصوم غرم واجب اخر فان الاصح ان يقع غرم ذلك الواجب
 وان ذهب البعض الى نفل فالجواب المذكور في هذه المسئلة ومن رأى هلال الصوم وحده
 او رأى هلال فطر وحده دون غيره يصوم في هلال الصوم ان قبل قوله وان رد قوله امانة هلال الفطر

موافقت ائمة
 يحول روزه نقل
 صور راكم عاده
 لرويه
 ولا يخطئ بآلهم
 وخطو لا يمكنه بدال
 ايتان
 عازمين ارفاصه

ان قبل

در اینجا جزایه
 جزایه یعنی بدست کندن که یعنی آنچه که در غیر

ان قبل قوله فطر وان رد قوله جزایه الا ان يتعلق بهلال الصوم فخط وان
 لم يصوم ففطر بعد ما رد الفطر فخط ولا كفارة عليه وقال النبی ربه يكفر ان افطر ما لم ينعى هو
 منهم به ولو افطر الراي قبل ان يرد الفطر فخط ولا كفارة عليه وقال النبی ربه يكفر ان افطر ما لم ينعى هو
 بلا فطر شهيد ودعوى خبر عدل ولو كان ذلك العدل قاضا وامرأة او محمودة وقد تايبا للصوم
 اذا كان السامع عليم ونحوه كغيبان منع رتبة الهلال ومنه تخففه انه لا يقبل شهادة المحمودة في القدر
 وقال الطحاوي يقبل شهادة الفاسق وعند مالك شرط المشقة وكذا عند النبی في رد واحد قوله وشرط
 اذا كان السامع عليم ونحوه للفظ لفساد الشهادة اي رجلان حران او رجل وامرأتان حران
 وشرط ايضا لفظها اي لفظ الشهادة والعدالة فان ثبت لا بشرط الهوى للفظ وان كان السامع
 بلا عليم ونحوه شرط ان يشهد جميع عظيم كثير يقع العلم بخبرينهما اي في هلال الصوم والفطر ثم قبل الكثرة
 اهل المحلة ومنه لا يوسف منسبون رجلان وعنه محمد ان تواتر الخبر من كل جانب ولو جاز واحد خارج
 المحرور فان رواه انه لا يقبل شهادة وذكر الطحاوي انه يقبل شهادة الواحد اذا جاءه من خارج المحرور
 اذا كان على مكان مرتفع في المحرور ذي الجسمن يخفى تخففه انه يقبل شهادة رجلين او رجل وامرأتين
 وعنه خلف ابن ابيوب انه قال يجب ما لا يحل قيل وقال النبی ربه يكفر ان افطر ما لم ينعى هو
 بقول عدلين رجل الفطر بقول عدل لا اي اذا شهد اثنان على هلال رمضان والسماء تتمة
 وقبلت شهادتهما لكونهما عدلين وصاموا اثنان يوما ولم يرد الا شوال حل لهم الفطر واذا شهد

وقاع
 يعني جامع
 رائي بينده
 يذوق
 تايبا توب كنه
 غيبان خبار

معنى
 در اینجا نام شخصه اول
 بلا ایتیه تا آن حد است
 زیرا که بول شخصه ماه را از
 در آن خیار بیرون کنه
 نو با که کشت که بقیه را از
 بدست کندن که
 اینجا ای شهادت

عدل واحد على ال رمضان وفي الساعات وصاحوا ثلثين ولم يروا الهلال لا يحل لهم ان يفطروا
 لمدة فان الفطر عنه شئت متبعه الصوم والاصح كالقسط في الاحكام المذكورة وعمر الجنبه رحمه
 انه كمال رمضان والاول هو الاصح **فصل** في موجب الاثبات ومن جامع او جرح
 في احد السبلين القبل والدر بعد افخيد القضاء والكفارة انزل اول من نزل وعمر الجنبه رحمه ان ان
 في الدين لا كفارة عليها والاول اصح وان كانت المرأة مكرهه لا كفارة عليها وكذا اذا كانت كرهت
 في الاثبات ثم طاعتته وفي احد قول الشافعي لا كفارة على المرأة في تزواجها عليها وتحمل عنها الزوج
 بالمال ان كان موثرا او اكل او شرب غدا او دواء عمدتة وكفر وقال الشافعي لا كفارة
 في الاكل والشرب كالمطاهري كفارة الصوم مثل كفارة الطهارة وهي عتق رقبة فان لم يجد
 شهيدين متابعين وان لم يستطع فاطعام بستين مسكنا وعمل في ربه خيريين الا ان
 الثلثة وعنفوا له في غير الشرط التابع في الصوم وهي اي الكفارة باق واداء صوم رمضان
 ولا كفارة في انبا وغير صوم رمضان وقطر فقط ان افطر خطا بان افطر غير قصد وهو في الصوم
 كما اذا مضى ففطر المارة بملقة او مكره او عند الشافعي لا يفيد الصوم في الخطاء والا كراهي النسيان
 او سحر او فطر ويطن ان في وقت السحر والافطار ليس والحال انه يوم او دوى جايقة وصل دوا
 لا جوفه او دوى آتة فوصل الدوا في الدماخه وقال لا يفيد الصوم اذا دوى وصل الجوفه ما فو
 قبل الفطر في الدوا والربط واما اليابس فلا يفيد اجماعا فلو افطر في اذنه الماء او دخل لا

الهلال

٧
 اذا تارة الخفة
 بينه برحطه ريشان
 شود خشفه در درون
 احد سبيلين
 غدا و ميل دون اشلم

جايقه جاجيك
 وصول بسوزنكم بيشه
 امه جاجيك
 وصول بسوزنكم بيشه

وتيسر يفيد ولو دخل الدين من غير بالافاق من غير ان يام اما الاصل في ان لا يفيد كما اذا غلبت
 البار وفوجد بركة المارة كمنه لا يفيد او ابتلع حصاة او حديد او نواة فانما يقضي ولا يكفر وقال
 رحمه الله يجب الكفارة ايما او قنيتا وعمد او نوة وان نسيها او اقل من ذلك فله ان يكفر عند كرهه وعنده
 يوسف لا يفيد الا يقضي ان عليه ان يسبقه من غير عمد او انظر بان اكل او شرب او جامع ناسيا لم يفيد
 صومه وقال مالك ربه يفد الصوم وقال السفيان الثوري ان اكل او شرب ناسيا لم يفد وان
 ناسيا يفد وانما واجد او نظر المرأة فانزل وقال مالك ان نظر من فطره من فطره فليس صومه
 او فطر غبارا او دباب حلقه او خنفسا في المطر والتد الاصح ان يفد ولو طوى بهيمة ميتة
 وقال الشافعي يجب الكفارة او طوى في غير فرج كالخنفس او قبل او لم يسلم انزل يقضي في الصوم المذكورة
 ولا يكفر وان لم ينزل لا يفيد صومه ولا يفيد باكل ما بين اسنانه اذا كان اقل من قدر خمسة
 وان كان قدر خمسة فافوقها وقار زفره يفيد الوجهاين وقد راجع في بعضه كقضاء ذكوا الكفارة
 وقار زفره يجب الكفارة الا اذا اخرج ما بين اسنانه من فطره ثم اكل فانما يفيد صومه وان كان اقل
 من قدر خمسة ولا يفيد باكل سمية مصفا فانما هو مصفيا يتلا في الفم بالمضغ الا ان جرحه
 في حلقه وكذا لا يفيد اذا ابتلع سمية بين اسنانه ولا ان سمية ابتداء فابتلعها لا يفيد صومه ولا
 في وجوب الكفارة واختار الوجوب وعمره القتيبي لا يفيد ان نثر بان يكون طلاء الفم
 وان لم يكن كشره لا يفيد وان اعيد وكشره لا يفيد ان اعيد القتيبي لا يفيد وان لم يكن طلاء

بم تشكروا

كبه جگر
 حصاة بندرینه
 نواة شانه
 ابتلع خاينده
 بينه برحطه ريشان
 يا خور في يا خورم دانه
 بينه برحطه
 لمين بينه برحطه
 بدست يا خورم

ظواهر نام و این که یک غیر
شیر می دهد
جاذق زیرک و دانا
و او بسیار در کار

اصحاب ظاهر
نام صحابه شریفه میدادند

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الأولى

صفا
صفا كنده

ورجعه من شمس في الصوم الفضل لا يباح الا انظار بلا غدر في رواية وياح في رواية لكن
يفطر بعد صلاته ثم يقضي سواء كان صيفا او شتاء في الفترة هذا اذا كان قبل الزوال فاما بعد الزوال
لا ينبغي ان يفطر الا اذا كان في تركه عقوق بالوالدين او باحدهما وبك بقية يومه رعايته على الوقت
بالشبهة بالصائين ما يفرقهم وهاهنا طهرت وصبي بلغ وكافر لم يبلغ قبل هذا الا ما كان
وقيل يستحب ان يفطر كلف يجب عليه الكف عن المفطرات ولا يقضي هذا ان الصبي والكافر اليوم
الذي بلغ او لم يبلغ ان افطر اخلا ما لا يملكه ولا يملكه يوسف اذا مال الكفر وبلغ الصبي قبل الزوال
يجب القضاء ومن العلماء من يقول عليه قضاء هذا اليوم والايام الماضية بخلاف المباح والمباحين
يقضيان وتم الصوم من يومه في اول النهار سابقا في اخره وكذا تم الصوم من يومه في آخر النهار
وباق في اوله ولو افطر بعد الميعاد لم يفسد الصوم ولا الفارة عليه وجنوا كل الشهر مسقط
للصوم لا البعض اى الجنوا اذا استوجب شهر رمضان يسقط الصوم فلا مال كذا وان لم
الشهر من افاق في بعضه لا يسقط الصوم بل يقضي ما فات من الزوال في جميعه الله ثم لا فرق بين
الجنوا الاصل بان بلغ الجنوا والعارضي بان من بعد البلوغ ومن بعده اذا بلغ الجنوا واما في
لا يجب عليه القضاء وان اغم عليه اياها سواء كان الايام كل الشهر او بعضه قضاء ما اى تلك الايام
الا يوما ثوابه اى يوم الصوم فغيره اغم عليه في نهار رمضان لم يحضر اليوم الذي حدث فيه الا غمنا
البل لم لا يخلو غم غم الصوم في رمضان وان اغم عليه اول ليلة منه فغم غم يوم تلك الليلة لما مر

طهرا
طهرا كنده

عقوق
اى تركه

بلده
كف باز استناد

وقال

اعتكاف
در وقت باز استناد از جزر و كوشه نشینی در مسجد

وقال مالك لا يقضي ما بعده فان صوم رمضان فمضى يداي نية واحدة واحدة علم
الاعتكاف اعتكاف علف اذا قام سمي به النوع من العبادة لا اتمامه للمسيح شر الطرسية مكرمة وهو
على الكفارة وقيل يجب الاول ان يعكف في رمضان عشرة ايام ولو لم يستطع في شهر رمضان
والصوم شر الطرسية الاعتكاف الواجب فلا ثالث في ذلك وخلف الروايات في الفعل فروي الحسن
عن حمزة بن عمار ان الصوم شر الطرسية الاعتكاف في الايام الايام الايام الايام الايام الايام الايام
وهو قول ابو يوسف رحمه الله فكل من افطر ساقط صومه وصورة الاعتكاف الفعل انما قيل
المسيحية الاعتكاف بدون النذر فيكون معكفا بقدر ما اقام ولا ثواب للمعتكفين مادام في المسجد
فما خرج انتهى اعتكافه مسجد الجاهل على كل مسجد امام وموذن معلوم يؤدى فيه الصلوة الخمس كما هو معتكف
وه ان الاعتكاف الواجب لا يجوز في غير مسجد كونه واجب يجوز في غير مسجد الاعتكاف في الجامع او في
يوم في رواية الحسن فمضى الاعتكاف من شرع فيه ثم قطعه فيه اى في اليوم والا يفرق القضاء في ظاهر الرواية
ولا يخرج للمعتكف منه اى المسجد الا الجاهل الا ان كان كالبول والغائط اولاد صلوة الجمعة وقا
ان نفي رده المخرج الى الجمعة منفرد ويخرج بعد الزوال ان كان معتكفا فربما يباح له ان يفطر
زوال الشمس لا يفطر الخطية الجمعة ومن بعد من شره الجامع فوفاى يخرج وقا يدركها ويصلى اربعين
فيصلى اربع ركعات قبل الاذان الذي عند المنبر في رواية الحسن ست ركعات ركعتين في البيت
واربع عشرة في المسجد يحكى بقدر ما يصلى اربع ركعات او تسليح الاعتكاف في سنة الجمعة

لبث
يعني همیشه بودن

الاول

والاعكاف بكلمة أى فى الجامع الكثر منه ولو يؤمها ليلة الاذنه ليل ذلك فان خرج من المسجد
 بغيره بلا عذر فسد اعكافه وقالوا لا يفيد ما لم يخرج اكثر من نصف يوم وفي قوله اشارة الى
 لو اخرج كره بالايفد وفى قوله بلا عذر اشارة الى انه لو خرج بعد ركعة من النسيان او ما بعد اتم
 لا مسجد آخر لا يفد وبالكمل ويشرب وينام ويبيع ويشترى فيه كجابه الاصلية الى ما لا بد منه وما
 اذا باع واشترى للتجارة يكره بلا احصاء مبيع في المسجد لا يفعل هذه الاعمال في المسجد غير ما
 المعكف ولا يصمت اذا اعتقد الصمت فربه فاما الاستحاضة في غير ركعة ثم قتل معنى الصمت
 بان لا تنكح اصلا كما في شريعة نكحنا وبسبب ان يصمت ولا تنكح من غير نذر بلى ولا تنكح الاكثر
 وتحدث بانه بعد ان لا يكون ثم انما يبطله الوطى انزل اول من نزل ولو كان الوطى ليلا او على سائر
 وكذا يبطله وطية في غير ركعة كالنكاح وقيل ليس انزل والى ان لم ينزل فلا يبطل الاعكاف
 وان حرم كل واحد من هذه الافعال فلا تفتى في تركه فانه لا حرم والمرة تعكف في بيتها
 الموضع الذي يصل فيه صلوة الخمس من بيتها وقال ابن نفعي لا يجوز لها ان تعكف في مسجد بيتها
 وعلم الحنفية انها اذا تعكفت في مسجد الجماعة جاز واعكافها في مسجد بيتها افضل هو الصحيح ثم اعكف
 في مسجد بيتها فالتعكف في حقه كسج الجماعة في حق الرجل فلا يخرج منها الا حاجته الى ان فادرت
 خرجت ولا يلزمها الاستئذان فان كان اعكافها شهرا او اكثر ولكن لو صل قضاء ايام الخوض
 بطورها ولو نذر اعكاف ايام لزمه بياها ولا وان لم تستطع كما لو نذر اعكاف ايام لزمه

يقع جانه
 ان يمين حدوده
 جار شار

الونز

ولو نذر اعكاف ليل لزمه بايامها ونذر الاعكاف يومين لزمه بيلتيهما وعلى من نذر
 لا يدخل الليل الا ليلتين متى دخل في اعكاف الليل والنهار فابتداه من الليل ومن نذر النهار فاحته
 فيما اذا نذر اعكاف ايام او اعكاف يومين ولو نذر اعكاف يوم دخل المسجد فطلع الفجر
 ولا يخرج حتى تغرب الشمس ولو نذر اعكاف ليلة الاصح **كتاب**
 الحج العبادات اما بدنية محضة كالصلوة والصوم واما مالية محضة كالزكاة واما مركبة كالحج وهو
 في اللغة التقيد غلب على قصد الكعبة المشرفة المعروف فرض الحج على كل مسلم مكلف فلا يجب
 على العبد ولا على البصير والمجنون حج البدن فلا يجب على المريض ومصحح الجوارح فلا يجب على المرن
 والمفلوج ومقطوع الرجلين في ظاهر رواة الجعيفة وهو رواية عنهما وفي ظاهر روايتهما
 يجب الحج على المرن والمفلوج ومقطوع الرجلين وهو قول ابن نفعي ورواية الحسن الجعيفة
 رجحها الله وقاية الخلف فيظهر فاطك هو لاء الزاد والرا حلة فانه لا يجب الا حجة عند الجعيفة
 وعند ما يجب بصيرة فلا يجب على الاعرج وعند ما اذا وجد زادا ورا حلة ومن مكف مؤنة سفرة مؤنة
 يجب عليه قدره على ما زاد ورا حلة بطريق الملك والاستحاضة خروج القافلة من بلد متى لو
 القدرة ثابتة قبل خروج القافلة او بعده لا يعتبر قال مالك رحمه الله على قدره على الشئ فضلا
 عمالا بدنه كسكة وخادمة وثلاث بيته وشابة وفريسة وسلاحه وغير ذلك وعلم فقهاء
 واولاده الصغار مدة ذهابه الى حين عودته قبل وفقة يوم عودته وعلى من نذر اعكاف

منك
 عبادت كماله وجاهه
 حاجان ما خذ انك
 بعدنى عادة كرون وقرآن
 فوالدن وقرآن كرون
 زمن رجاء بانه ومبتلا
 ارجا رشتانه رشتن

نفقات همه ثقیل
آرمیک متعدد باشند
یعنی قدر فعلت را مردم
اعتماد کند

سید
محمد
ابن
اسلام
مدنی
عرف

هو جعل مشرف على عرفات وميقات اليمن في كل موضع بالبادية من مكة فخرجان وحرم ناهي الا حرم
 عنها هذه المواقيت لم يقصد دخول مكة وكل افاقة وصل اليه هذه المواقيت وهو يريد دخول مكة لا حرم
 سواء قصد الحج او العمرة اذ لا يستوي فيه الناجز والمقيم وغيرهما عندنا وعند الشافعي انه واجب الاحرام
 عند اللغات اذ داخل مكة او عمرة لا يحرم التقدم الى تقدم الاحرام على هذه المواقيت بل هو افضل
 اذ كان ملك لنفسه ان لا يقع في محظور وجعل الدليل داخلها الى المواقيت ودخل مكة خارج محرم
 ومقاترة اي مقات اهل داخلها الحل الذي يان المواقيت بين الحرم والمقات لم يسكن بل كان للحج
 الحرم هو محلي مكة قبل الشرف سنة اميال ومنه الجانب الثالث اثنا عشر ميلا وقال ثمانية اميال
 وهو الامم ومنه الثالث ثمانية عشر ميلا ومنه الجانب الرابع اربعة وعشرون ميلا والحرم كل موضع
 واحد يحرم للمشي الى موضع ما او للعمرة الحل فيمكنه تخرج الى الحل ويحرم منه للعمرة ومنه ما
 احرامه وفحوا وجعل احرامه وافضل لبس الزاوار والظاهر من جديدين او عشرين وبعيد
 الراد تحت يمينه ويقلع عن كف اليد من كفها وطيب باي طيب كان
 طيب وغيره انه لا يطيب بغير عينة بعد الاحرام بان يلمس راسه باليد او اليك وقول
 مالك ان شجرهما احد وساقهما تيرا وفيه ما شاذ قال المفرد بالجماع اللهم الى ايدى الجفيرة
 لا وقيل مني فانه يحتاج الى الادوار كما لا محل للشك ويقع في ذلك ايا ما نطلب السير ويطال
 القول ثم لم يمتدحى بها اي بالثبته الحج وهي اي التلبته لبك اللهم لبك لبك لا تشك

لك

لك لبك ان الحرم والشمس لك والملك لك لا سرك لك اصل لبك البت على طاعتك البابا
 الى بعد الباب اتممت على طاعتك من البت بالمكان انام حذف الفعل وتبقى المصدر بعد حذف الراء يقصد
 التكرار والتكرار في لبك اتممت على طاعتك انامة بعد فامة لا تقص منها اي من هذه الكلمات وان اد
 عليها جاز فاما قلت فني به فصار محرمنا بعد الجاني ولا يصير شرا عا في الاحرام بحج النية فلا لا يقع
 فيبقى المرفق هو الجماع والخطم الفاحش الذي منه ذكر الپ والجماع او ذكر الجماع بحجفة الپاء
 والقبض اي المعاصي وذلك مني في الاحرام وغيره الا ان الحرم في الاحرام انما هو الجاهل مع الرفعة
 والحرم والمكارم من قبل مجازلة المشركين مقدم وقت الحج وناخرة ومتقى قبل صبيحة البر لا صبيحة البحر
 واللائحة الية والدلالة عليه الاثارة تقضي المحقرة والدلالة تقضي الغيبة والتطيط لا يطيب
 عضوا من اعضائه ولم يطفو رسته الوجه وقال في نفي يجوز للرجال تعطيه الوجه ودون الراس ومنه
 الراسين في انحصار بها الرجال اما المرأة فستر راسها ولا وجهها قوله عليه السلام احرام الرجل في راسه
 المرأة في وجهها وغسل راسه وحجته بالخط فان نزل الشفت وهو طيبا وتقصها اي قص الحجة
 وحلق راسه وشعر بدنه قال امدها ولا تخلقوا اذ سكم ولبس مخيط نحو القميص واليسر او بل والقباء
 وعامة ذكر ستر الراسين في شدة ذلك طاهره ففان الا ان لا يخلع ثيابا فقطعها اسفل من الكعبين
 في وسط القدمين ومتقى لبس الثوب المصنوع طيب كورس وزعفران وعصفر الخ وقال في نفي
 لا باس بلبس المعصفر الا بعد زواله الى الطيب بان يخلع ثوبا لا تقص منه الطيب ولا يلبس شربة

الاول

وخرج منه تحت الاسود الثمنين لا يفر ولا ينج من راحته الطب لا تنقي الاستحمام والاختيار
 بيت من الشعيرة نبات فيه او يحمل بفتح الميم الاول وكسر الشاذ والعكس السورج الكبير المجازي وقال مالك
 انه مكره ان يستطاع بالقطا او ما اشبهه وشد الغيمان في حصره مع انه يحظر سجاها وكان فيه نفقة
 او نفقة غيره وقال مالك مكره ان كان فيه نفقة غيره واكثر التلبية ورفع صوته بها متى صلى او علم شفا
 اي مكانا مترفعاً او بهط او با او قعر ركب او جمعا ثمة او اسحر التلبية في الاحرام على مثال الكسبة
 في الصلوة فتؤتى بها عند الانتقال من حال الى حال واذا دخل مكة زاد ما شرفا بابه بالسيح الحرم ولا يفر
 ليلا دخل او نهارا وحين راي البيت اكثر انه ناره كبر وهل ودعا بما يحضره من الدعوات ولم يحسن
 شانه الا بعد ذلك بالجمع ثم استقبل الحجر الاكبر وكبر وهل ورفع يديه كالصلوة واستلمه الى
 باليد او بالقلعة وسبح بكلمة التلبية بفتح السين وكسر اللام وهي الحجر ان قدر على الاستسلام غر مؤذ
 مسلما وخرم له والاى وان لم يقدح حسن الحجر شانه يديه فخره كان او غيره وقبله الى هذا الشيء
 وان عجز عن سب اسبقت له كبر وهل وحدها وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وطاف بالبيت
 وبستر طواف القدوم وطواف النحر والثنا واول العود وليس هذا الطواف لابل مكره بل بين قولين
 وقال مالك ربه واجب عليه اخذ اعز جانب يمينه الى يمين الطائفت بما يلي الباب فاستقبل بالحجر
 الجانب ياب البيت فبدا الطواف من الحجر فابا الى الجانب الباب وما بين الحجر والباب يسمى
 ويجعل طوافه ورا الخطيم هو اسم موضع فيه من راب الكعبة بينه وبين البيت فربما سمر ذلك الموضع

حطما

حطما لانه محطوم من البيت اي مكنونه فعمل بمنعفعول وسمر الفجر لانه مجازي فخرج من البيت ليعلم
 يطوف ان لا يدخل من تلك الفجر طوافه ولكن ورا الخطيم كما يطوف ورا البيت حتى لو دخل الفجر التي
 بينه وبين البيت لا يجوز سبقتها شواطع شواطع هو جري مرة في الحجر والآخر ويرى من الثلاثة الاول فقط
 من غير الاشواط ويشي في الباقي على مية والرمل المشي سيرة مع مية الرمل الكسوف كالمباركة يخرج بين الصفاين
 فان رملت من الرمل قام فاذا وجد مسلكا الرمل جاعلا رداوه تحت الباطن يعني طوافه على الكعبة
 وكل ما حفر طوافه بالحجر فعل ما ذكره من استلام الحجر وما يقوم مقامه واستلام الركن الثاني بالتخفيف سب
 الى الامين عند احدى ياي النسبة وبعض منها الف حسن في ظاهر الرواية وعمر محمد انه سببه ولا سب
 غير ما دغم الطواف باستلام الحجر او بالقوم مقامه ثم ياتي مقام ابراهيم عليه السلام وهو الحجر الذي فيه
 اشرف مية وصلى شعفا بحج بعد كل طواف وعند ذلك فري ربه الصلوة سنة عند المقام ان منه
 او غيره اي غير المقام حيث تسلم سجدة بعد الصلوة عاد واستلم الحجر وكبر وهل كما ذكرنا وخرج من
 فصعد الصفا واستقبل البيت وكبر وهل وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ورفع يديه ودعا بما شاء وبطل حاجته
 ثم شطط ومشى نحو المروة على يمينه فاذا بلغ بطن الوادي اسرع ياي يابن الميلىين الاخر من هما
 على كل شكل الميلىين متجهان من نفس جدار المسجد الحرام وهما علامتان لموضع السبع ويقول اللهم اغفر
 وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم فاذا خرج من بطن الوادي مشى على هاتين يدا المروة
 وصعد فيها وفعل عليها ما فعل على الصفا من الاستقبال وغيرها ثم سعى من المروة الى الصفا فذابه

الاول

من الصفاح المرددة شوط وجوه المرددة الا الصفاح شوط اخر نصار الشوط بعد السجدة المرددة
الا الصفاح اثنين فكل واحد يسبقا ببدء بالصفاح ونختم بالمرددة وذكر الطحاوي انه يطوف بينهما سبعة
اشواط من الصفاح الا الصفاح هو الا اعتبر رجوعه ولا يجعل ذلك شوطا اخر والاصح ما ذكرنا وليس بين
الصفاح والمرددة واجب ليس بركن وقال الشافعي انه ركع ثم يسكن بركعة ثم يطوف بركعة
تفويها ثم يطوف بالامام سابع في الحجرة خطبة واحدة بعد صلوة الظهر وعلم في الخطبة التكبير
على عبادات الحج فاعلم كيفية الاحرام بالحج وكيفية الخروج الى المنا وكيفية التوجه الى عرفات وكيفيته النزول بها
ثم خطبتين بركعتين بينهما كما في الجمعة اليوم التاسع بعرفات فعلم فيها ما يحتاج اليه الناس اليه
الاعمال في هذا اليوم وفي يوم النحر ثم خطبة واحدة قبل صلوة الظهر ثلثة ايام النحر وهو عادي
عشر من ايامها علم فيها ما يحتاج اليه من امور المناجيك وعلم في يوم النحر خطبة يوم التروية بمنى يوم
عشر بعرفات ويوم النحر فخرج الامام مع الناس بعد صلوة الفجر غداة التروية هو الثاني
من ذي الحجة سمي بذلك لان ابراهيم رآى ليلة التروية كان قاضيا يقول له ان اصد يا ربك بنج
بنافلا اصبح روي في ذلك من الصباح الى الراح انما صدره الحكيم الشيطان في شهره سمي يوم التروية
فلما اصبحت راي مثل ذلك بعرفات فاصدق في شهره عرفت ثم راي من في الليلة الثالثة فتم في شهره يوم
يوم النحر المناسي فترتها ثلث بركعتين بينهما وبين كل ركعة ركعتين بها الى ان يصل في فجره ثم توجه
منها الى عرفات فبكر بها الى جبرئيل عليه السلام قال لا يزال اسمك لا اله الا الله المناسك اعرفت فقال نعم وتقيم بها

العلماء

وكلها موقف الا يطعن عنه وهو ادنى بخلاف عرفات عن ابي الموقف قد راي النبي صلى الله عليه
وسلم الشيطان فيها وامر ان لا تقف في ذلك المكان احد اخر اذ رآه واذا رآه الشمس خط الامام
الا عظم وهو الخليفة او نائبه خطبتين كما جمعه وعلم فيها المناجيك وهي الوقوف بعرفة والمرددة وهي
الحجاء والنحر والحلق وطواف الزيادة وجمع بين صلوة في الظهر والعصر باذان واحد واما من
بيان ذلك انه اذا رآه الشمس تؤذن المؤذن للظهر والعصر بان يدركه فاذ فرغ من الاذان فقم
الامام وخطب خطبتين فاذ فرغ من الخطبة فقم المؤذن ويصل الامام الظهر ثم فقم العصر فقم
الامام العصر وقت الظهر ولا تطوع بين الصلوات غير صلاة الظهر بشرط الجمع بين الصلوات في الجماعة
مع الامام الا كبر والاحرام بالحج فلا يجوز العصر في هذا الوقت لقاعدة اجماعها في الجماعة او الاحرام وهذا
عند الحنفية وعندهما شرط الجمع الاحرام الاخر حتى لو صل الحرام الظهر في العصر وقتة عنده وعندهما
بجمع فقال زفره والامام والاحرام شرط في العصر خاصة حتى لو فات الظهر مع الامام فادرك العصر فجمع
منها عند الحنفية وعنده زفره بجمع وكذا الحال اذا صل الظهر مع الامام ثم احرم بالحج فصل العصر مع غيره
وعنده زفره يجوز ثم ذهب ابو انور في صلاة الموقف الى الموقف هو الموقف الاعظم والركن شقق بركعتين
يسجل الركعة مستقبل القبلة راكبا وهو افضل او احلا حاملا أكبر مطلقا مطلقا في الموقف بركعتين
مصليا على النبي عليه السلام داعيا لما جئته وقال مالك قطع التلبية كما وقف بعرفة وينبغي ان يكون
لا الموقف مطلقا بركعتين من ويكفي للوقوف بعرفة حضور بركعة من ذوال يوم عرفة الى طلوع يوم

على الترتيب المذكور ثم بعد ذلك هو آخر أيام التشريق رمي الجمار الثالث كذلك بعد الزوال ان
بنا هو اى المكث في اليوم الرابع والرمي بعد الزوال احب فلو رمي قبل الزوال حاز عند الجحفة وعند
لا يجوز ويسقط الرمي عنه بنفقه من قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع والرمي من قبل طلوع الفجر فاذ طلع
الفجر من الرابع لاجل ان ينفر وقال في رمي رء اذا غربت الشمس من اليوم الثالث لاجل ان ينفر
رمي الجمار الثالث في اليوم الرابع واذا انفر من مكة لا مكة نزل بآية بالجعب اسب من موضع
اسم الاطحن فمكة قبل النزول بينك وذكر في السبوط انه سنة عند صاحبه لو ترك كان ميتا
وقال في رمي رء ليس بآية ثم دخل مكة وطاف بالبيت للصلاة ويسمى طواف الوداع وطواف
آخر عند البيت سبعة اشواط بل اقل وسعى وبنو الطواف واجب عندنا فلا يفتل في رء
ويصلى بعد ركعتين ثم تراب من ماء زمزم وبعد ان الا الباب قبل العتبة ووضع صدره
ووجهه على المشرم هو ما بين الحجر الاسود والباب ولزم سائة وتسبب بالابستار وعا
تجتمعا او يلى حجر على فراق البيت ويرجع فقري ووجهه الى البيت حتى يخرج من المسجد الحرام
والمرأة كالرجل في جميع ما ذكرناه من الاحكام الا انها لا تكف راسها بل تكف وجهها قال عليه
والسلام احرام المرأة في وجهها ولو استديت الى راسها شيئا على وجهها مجافيا عنه اى الوجه
حاز ولا يلحق به فان صوتها عورة ولا تزل ولا يسي بين الليلين ولا يخلق بل ينقر شعرا
ويجلس الخيط كالقميص الخفن فان لم يلبس الا زوا او ينكشف بعض بدنهما عارت

والاعتراف

ولا تقرب الحجر الاسود في الزحام فاذا وجدت هذا الوضع خاليا من الرجال استلم الحجر وحسبها لا منع بها
الا الطواف اى اذا حاضت المرأة عند الاحرام اغتسلت احرمت وصنعت كما صنعت الحاج مكنت
لا طواف بالبيت وبهذا الاعتقاد لا احرام من طهرت اى الطواف بالبيت من رء فان حاضت بعد
وطواف الزيارة انفرت بمكة ولا تسب عليها طواف الصدر وغابت الحج اى احرام بالحج وفاداة الوقوف
بغير طواف الحج من يوم النحر فانه الحج واذا فاداة طواف وسعى للعمرة وحليل احرامه وقضى الحج عام
قابل الى السنة الآتية ولا دم عليه وقال في رمي رء يجب عليه الدم **فصل** القرآن هو
معصود قرآن بين الحج والعمرة او الجمع بينهما والمحرمان النوع مفرد بالحج وهو من احرام من الميقات قبل
نحو شهر الحج او قبلها فنيا لا بفعل الحج كما هو الركن في شئنا ان الوقوف بعرفة وطواف الزيارة والا
شرطا ومفرد بالعمرة وهو من احرام من الميقات او قبله في شهر الحج او قبلها فافعالها اربعة الاحرام الطواف
والسعى والحلق فالاول شرط او اتها والاخر شرط والخروج منها والاخران وكناهما والقارن وهو من جمع
بين العمرة والحج في الاحرام من الميقات او قبله في شهر الحج او قبلها وكذا الواحرم بعمرة فلم يطف او طاف
بها اقل من سبوع ثم احرم بالحج وكذا الواحرم بالحج فلم يطف حتى اهل العمرة كان تارنا الضرو تمتع
وهو احرام بالعمرة من الميقات او قبله في شهر الحج او قبلها بآية بالعمرة او بالكرط او فاداة شهر الحج
ثم احرم بالحج وحج عام ذلك قبل ان يتم بآية الاما صححي ثم القرآن افضل مطلقا الى التسبيح واذا
كوفي الحج والعمرة بسفرة قال في رمي رء الا فراد افضل وقال مالك رء التمتع افضل من القرآن

وهو ان يفران ان يسلح بحج وعمره من صفات معاكما ذكرنا ونقول اللهم اني اريد الحج والعمرة الاخره
فيسيرتالي وقبلاهما مني ونقول اللهم اني اريد العمرة والحج الاخره واذا دخل مكة طاف بالبيت
للعمرة سبعة اشواط رمل للثلاثة الاول منها ويسى بعد ما بين الصفا والمروة وهذه الاطفال
الحج ثم حج بعد ما ياتي بانعا كحاشه فطوف ويسى كما ذكره لاخلق بين العمرة والحج وانما حكم
الحج كما خلق المفرد ونحوه للفران ثلثة وبدنة واسبعها بان ذبحت سبعة بعد رمى الجمار
يوم النحر هذا الدم واجب شكر لما انعم الله عليه حيث وقف الاداء الشاكين وان حجرتين
الذبح صام ثلثة ايام اخرها يوم عرفة يصوم قبل التروية ويوم عرفة وسبعة ايام بعد فاعرف
افعال حجة بعد ايام التشريق اين تداوى بك اذ في وطنه وسواء الاقامة مكره او لا قال في
ره لا يجوز مكره الا ان نبوي بها وان فانت عنه الايام الثلثة والى يوم النحر فحين الدم
ولم يجز الصوم وقال ان نفي ره يصوم بعده الايام وقال مالك ره يصوم في ايام النحر والتمتع
افضل من اذوع الجحفة ره ان الاذوا افضل والتمتع على جميع متمتع يسوق العمدى متمتع
الاسوق العمدى ومتمتع التمتع الى التشرىق الاداء النكس العمرة والحج وسفر واحد من غير ان يعلم بان
الاما اصحى بان يرجع الا وطنه باهلا لا اعندهما وعند محمد ليس من ضروره صح الامام كونه حلالا
وهو الى التمتع ان يحرم عمرة من الهفات او قبله في اشهر الحج او قبلها وطوف بالبيت ويسعى بين
الصفا والمروة واخلق وقال مالك ره لا يخلق عليه او قصر وتقطع العقيقة في اول طواف للعمرة

وداعنه

وداعنه استدل الحجة قال مالك ره كما وقع بصره على البيت تقطع العقيقة وتذبح من عمره وانما مكره الا ان
احرم بالحج من الحرم يوم التروية كما كان واحدا قبل ان يسلح يوم التروية افضل وحج كالمفرد الا ان مكره
الاول ويشفي الباقى على سبعة طواف الزمارة ويسعى بعده لان هذا اول طواف ياتي به في الحج فالحج المفرد
فانه طواف للقدوم وسعى بعده ونحوه للتمتع بعد رمى يوم النحر فان حجر الذبح صام ثلثة ايام في الحج وسبعة
اذا رجع كالفران على ما ذكره وان احرم التمتع يسوق العمدى وهو يسوق الكدر افضل من قوله الا
ان لا يتعدا فحينئذ تعود المتعد لا تحل من الحرم بعد العمرة ثم يحرم بالحج يوم التروية ونحوه كاحترق متمتع
لم يسبق العمدى والمكلى وكل كان داخل الموقت لغزو بالحج او العمرة فقط وليس لهم القرآن والتمتع لقوله
تعد ذلك لمن لم يكن اياه حاضر السجدة كرام خلافا لثانيه **فصل** في الجنائيات
ان طيب محرم بالغ عضو كامل كالرأس والاساق والعجز ونحو ذلك فعليه دم وان اكل طيبا كثيرا
بان كزق باكثر من يجب الدم وعند ابو يوسف ومحمد ومهما اكل شيئا من طيب البائع لان الفعل يصح
لا يوصف بالجنائيات لكونه غير حرام طيب وعند الثوري ره اذا ارتكب الصبي مخطو الا حرام بل يذم ما لم
البائع وان طيب عضو من ايدى يذم ولا يذم من ايدى رجل واحد يجب دم واحد وان طيب كل عضو من اجزاء
يجب لكل عضو دم سواء طيب العضو الثاني بعد ما خرج للاول او قبله عند الجحفة **باب** يوسف ومحمد
ان ذبح للاول يجب دم آخره والاقدم واحد وان شتم طيبا شتمه عليه فمالا ثمنه ره او اذ من بزيت
او صل عضو فله دم عند الجحفة ره فالا عليه الصدقة وقال الثوري ره ان استعمل في الشعر الدم

وان استعمل في غير الاشياء عليه في النسيئة في الحاصل والمحل الحاصل اما اذا كان مطيبا
كالمسحوق البشقي والياسمين كالمسحوق البشقي والياسمين كالمسحوق البشقي والياسمين
يؤثر في كل واحد من هذه الاشياء كالمسحوق البشقي والياسمين كالمسحوق البشقي والياسمين
لا يشي عليه في كل واحد من هذه الاشياء كالمسحوق البشقي والياسمين كالمسحوق البشقي والياسمين
البحر في اوله اوله قال في ربه بحب الدم نفس اللبس ولو اردت ان يتخلص من استعمال
الردا او ينزل بالسر او ينزل بالسر او ينزل بالسر او ينزل بالسر او ينزل بالسر او ينزل بالسر
فلما ليس به فلا يفرقه وقال في ربه ان لم يجد المشرقة فليس السراويل لا تشي عليه او حلق
ربيع راسه او ربيع راسه او ربيع راسه او ربيع راسه او ربيع راسه او ربيع راسه او ربيع راسه
والعالم فعليه دم قال مالك بحب الدم حلق كل الراس لا ببعضه وقال في ربه بحب حلق
والكانت ثلاث شعرات والرابع في الراس والحمة تقوم مقام الكل لا في عضو اخر حلق
ربيع عضو اخر لا حلق الدم بل بحب الصدقة كما سيجي او نقص اطفا ريد واحدة او رجل واحدة
او نقص الكل او اخافه بديره بحب حلق واحد فعليه دم وان نقص الكل في مجالس مختلفة فذلك عند
محمد وعند الجحفة واليوسف محمد عليه السلام ربيع واما ان نقص في ربيع مجالس في كل مجلس من الايام
او طاف للفرض اي طاف الزيادة في ايام محمد ثمانية فعليه دم او غيره اي طاف في غير الفرض كطواف القوم
والصدقة حقا فعليه دم وكذا ان طاف لغيره وبيع بلاء وضوء ولم يجد ما فعليه دم او افاض

الى ربيع

الى ربيع وخرج من غير فوات في النسيئة في الامام فعليه دم وقال في ربه الاشياء عليه وترك واجب كترك
الوقوف بالبر والوقوف بالبر والوقوف بالبر والوقوف بالبر والوقوف بالبر والوقوف بالبر
او ترك غير ذلك طواف الصدقة فعليه دم او ترك اكثر من ذلك كترك ربي الجبار او اكثر من ذلك كترك ربي
طواف الصدقة فعليه دم او ترك اكثر من ذلك كترك ربي الجبار او اكثر من ذلك كترك ربي الجبار
فعليه دم وقال في الاشياء عليه او ترك طواف الفرض في ايام الخضر فعليه دم وقال في الاشياء عليه او ترك
اشترط طواف الفرض كالمسحوق البشقي والياسمين كالمسحوق البشقي والياسمين كالمسحوق البشقي والياسمين
كالمسحوق البشقي والياسمين كالمسحوق البشقي والياسمين كالمسحوق البشقي والياسمين كالمسحوق البشقي والياسمين
وان طاف في طواف الفرض حقا فعليه دم بحب عليه ويحسد بهذا الطواف عندنا وعندك فعليه دم
به اصله وان حلق كل ما ذكر من كل ان يطيب اقل من عضو او يستر راسه او يمسح على راسه يوم
او حلق من ربيع راسه او اقل من عضو اخر نقص اقل من اطفا ريد او رجل او نقص خمسة متفرقا او طاف
طواف غير الفرض كطواف القوم و طواف الصدقة حقا او ترك العليل من الفرض الواجب كترك شاة
اشترط مسبح طواف الصدقة او احدى جاراته او حلق راسه سواء كان الخمر حرا او حلالا
لصدقة جزاء لقوله ان فعل نصف صاع منه بتر وقال في ربه الاشياء عليه الحلق ان كان الحلق
حلالا او الحلق الحرام فعليه دم سواء كان الحلق تاما او لا باصرا بان كان ناسا فالحلق راسه او اكثر
منه على ذلك وقال في ربه الاشياء عليه ان كان غير مبرور ثم لا يرجع الحلق راسه بهذا الدم

على المالك وقال نفي مرجع وان طيب عضوا ليس بمحظا او حلق ربع راسه بعد فمخز ان ذبح
 شاة في الحرم او تصدق في الحرم او غيره ويجوز في التملك والاباحة عند ابو يوسف وغيره بشرط
 التملك وقال ان نحره لا يجزى الطعام الا في الحرم بثلاثة اصوع طعام فيه ربع مسكين لكل واحد نصف
 صاع او صاع ثلثة ايام في موضع شاة لا ينظر النصاب ووطية اي وعلى الحرم في احد السبعين
 ناسيا قبل وقوف عرفه ابي جحر وروى ابو يوسف انه نصف الجماع في الدبر ومضى في حجة كما مضى في
 نفيه واذ ذبح شاة وقال ان نفي ره يجب بدنه ونفي الحج من عام قابل ولم يغير قاي ليس على الرجل
 والمرأة نفي تافدا ما نفي وقال نفي عليهما ان نفي قاذوا اخر حاد قال مالك اذا خرجا من بيتها قال
 ان نفي ره اذا قربا من موضع الذي واقعا فيه ولو وطى بعد الوطى لم يغير حج
 ويجب بدنه وقال النخعي ره اذا جامع قبل الرمي بغير حجة ولو وطى بعد الحلق قبل طواف الزيادة او الكسر
 شاة اما اذا طاف للزيارة فخرج من ارضه وحل النسيان ايقم وان قل محرم صيد فهو الحيوان المستنقذ
 المستوحش من اصل الخلقة فهو نوعان بري وقطيكون قاله ومشوا في البر ويجري وهو ما يكون
 ثوالده ومشوا في الماء فاجري للال الحلال والبري محرم على الحرم الاما استثناء رسول الله
 عليه وسلم عليهما بين ان وانهما اول عليهما في الصيد فانه مستوي في ذلك المعاهد والناسي
 ان لا يلحق المذلول حالما يمكن الصيد وان تصدق المذلول حتى لو كذب ولم تتبع الصيد بدلا له
 ودل عليه محرم ان نفي تصدق وتقتل الصيد فافضل ان على الثاني وانما يجب الجزاء على الدال اذا خذ

المذلول

المذلول الصيد والدال محرم ما اذا حمل الدال من ارضه من ان ياتيه المذلول الصيد فلا جزاء على الدال مطلقا
 بحسب خبره اي ما قومه عدلان سواء كان له نظر او لا قبل الواحد يكتفي بالقبول والشيء احوط قيل يمتنع
 المشي جنبا بالنفس في مقتل اي المكان الذي قيل فيه او في اقرب مكان عنده اي في المقتل ان كان موضع القتل
 بر الا تلاحق فيه الصيد فمقتل اي بالبر او بدنا هو ما يهدي لا يملك او يبيع للمقتل جمع بدنه الا على الابر
 والبقرة الا في الشاة يذبح بجملة وتصدق به على الفقير ان ذبح بالكلية فثلاثة اجزاء من الطعام ان تصدق
 بالحجم او شترى طعاما وتصدق به لكل مسكين نصف صاع فيه ربع او صاع فيه ربع او شترى او غيره كما قال
 ره لا يجوز الا طعام الا في الحرم كالقطر على ما قرأه او صاع طعام كل مسكين اي يقوم المقول طعاما
 ويصوم مكان كل مسكين اي نصف صاع يوما ولو فصل عنه اي عن الطعام قبل نصف صاع تصدق
 به اي بالاكل او صام بدله يوما وكذا ان كان الواجب من طعام مسكين فاما ان يطعم القدر الواجب
 واما يصوم يوما والتخمس في الجزاء قول الجنفه وروى ابو يوسف رحمه الله وقال محمد ان نفي رصم الله
 ما شبه الصيد في المنظر ان كان له نظر لم يمت حتى يجب النعامة بدنه وفي حمار الوحش بقرة والظبي
 وفي الارنب غناق وفي البر يبيع جفيرة وما لا نظر له نعم كالعصفور مضى بالبقرة وان نقصه اي
 بان حجه او تيف شعره او قطع عضده يجب بالنقص من الصيد فقوم سلما وناقضا فاما بين
 القتمين وان اخبر به في الصيد من جنس الامتناع بان تفت ريش طايه او كسر جناحه او قطع
 قوائم صيد فخرج من الحرم كونه مستباحا بغيره كما في قوله عليه السلام في البض فقتله واجبه عليه

ساحة
 الألوقة

وان كسر البيض وخرج ميت بحب قومه الفوخ جينا وكذا الوضرب بطن طيبة فطرحت جنبنا ميتا ماتت
بحب قومتها وكذا بحب القوم ذبح الجلال صيد الحرم وتصديق على الفقراء او حمله فحب عليه كمين او قطع
جسيمة اي مالا باق له او شجرة اي ماله ساق فانه بحب القوم الا ان يمتلئ مملوكا لاحد او منبتا يسوا كان
علا منبتة الناس عادة كالاشواك او منبتة كالاراك والحاصل ان شجر الحرم اربعة انواع ثلثه منها يحل
قطعهما والانتفاع بهما بالاجزاء وواحد منها لا يحل قطعهما والانتفاع بهما بالاجزاء الاول كل شجرة
الناس وهو خمس ما ينبت الناس الثاني كل شجرة ينبت الناس وهو ليس بحبس ما ينبت الناس
الثالث كل شجرة ينبت نفه وهو خمس ما ينبت الناس الرابع ما ينبت نفه وليس ما ينبت الناس
فلا يحل قطع هذا الرابع والانتفاع به ولو نبت نفه لا ينبت عادة فملك رجل بانه ينبت
ثم غفلان وهو نوع من القضاة منعقد عليه الصمغ العربي فقطعه رجل فعليه ثمان قيمه المالك الحق الشرع
كما لو شل صيدا مملوكا فاحرم فقوله لا مملوكا معناه ان المملوك لا يكون وجوب القيمة باعتبار حق
الحرم فقط بل يكون وجوب القيمة باعتبار تعلق حق المالك ايضا او يكون جافا فان ما حرم شجر الحرم
لا ضمان فيه وكل الانقطاع به ولا يرعى الحبش وقال الجوزف رحمه الله لا يابس بالرعى ولا يعطى
الا الاخره يونات معروف الواحد ذخرة وبحب بعقل قومه او جردة صدقة وان قلت
لكنه خير من هذا اذا اخذ القلعة منه ففضلها او القفا يامع الارض اما اذا كانت بقطعة
الارض ففضلها فلا شيء عليه كما في البرغوث وهذا في القلعة الواحدة اما في الثنتين او الثلاث فقلت

ممنه

ممنه ولو القى في الشمس لم يفسد القلعة فالتشمس فالتشمس فالتشمس فالتشمس فالتشمس فالتشمس فالتشمس فالتشمس
الكثرة اما لو القى في ثوبه لم يفسد القلعة فالتشمس فالتشمس فالتشمس فالتشمس فالتشمس فالتشمس فالتشمس فالتشمس
المراد به الا يقع الذي ياكل الحطب في الحطب فالتشمس فالتشمس فالتشمس فالتشمس فالتشمس فالتشمس فالتشمس فالتشمس
وبعقل صرامة كبر الحاد وقطع ذنب وحية ويحرق وفاروق وطلب عقور وعمر الجوفه لا يحرق
بعقل السقود وان كان بريئا ومنه ان الصلح العقور وعمر العقور سواء ولا شيء يقبل بعوض وبغير
وقرارة وسخافة وغربا من الحشرات كالجمل والنمل والاربعاء ولا شيء يقبل سبع حيا ولا نذره
بحب الحزاء وحل لى الحرم ذبح الحيوان الاكل كالثرة والبيع وغربا واكل حرم مصادره الجلال واذبح
سواها ونفسه اولها والشرط ان يكون الاطيطا وبلاد لا تحرم واحده وقال كذا ان حطبا
الجلال لا يحل الحرم لاكل لثنا وله واحد ان لم ياد منه ومن حرم الحرم صيدا مع صيد ارسلا اذا كان في
حقه اذا كان في حرم او قفص لا يحب عليه الا بال وقال في ربه ليس عليه ربا لئلا كان الدار حلالا
وان ما بعد ما دخل في الحرم فبالبسع وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان لا شيء من الصيد في الحرم الا ان لم يبق الصيد في
ووجب عليه الضمان كسبح الحرم صيدا اي اذا باع الحرم صيد لم يفسد حرمه او حلالا وذهب عن النبي صلى الله عليه وسلم
وان لم يبق في الحرم لا يرسل الحرم صيدا فانه اذا حرم وفيه تفتت صيدا ليس عليه ربا لئلا كان الدار حلالا
بين ان يكون القفص فيه او في حرمه فليس اذا كان القفص فيه لم يفسد حرمه او حلالا وقال في ربه لم يفسد
ارساله مطلقا ومن ارسل صيدا لم يفسد حرمه ان اخذه الحرم ماله كونه حلالا اي قبل ان يحرم ضمن

للرسول عنه عند الجنبه وقال لا يضمن واما ان اخذ المحرم الصيد في حال الاحرام لم يضمن المسلم الا
 وان قتل محرم صيد محرم آخر في يده وكل واحد من المحرم القاتل والمحرم لا يخرج من الصيدية بغير اذنه
 ورجع اخذه بما فيه من الجنبه على قاتله وقال يفرده لا يرجع ولو قتل محرم صيد لا يفرده من محرم وضمن المحرم
 جميع ذلك الضمان على القاتل عند ما قاتل في ربه وما في كل شيء من الجنايات المذكورة
 يجب به على المفرد دم كالتطيب ومعه فدية القاتل بجمد ومان ودم حبة ودم عذرة وقال
 به بجمد ودم واحد لا يجوز الوقت اي للمقاتل غير محرم فمزم دم واحد وعند ذفره بجمد ومان
 وشي خمر او صيد قتل محرم انى اذا اشتراك محرمان في قتل صيد فكل واحد منهما جازي كامل
 وقال الشافعي ربه عليه ما جازي واحد واجبة الجزة ولو قتل صيد المحرم حلالا ان قال الاول جازي
 الجنان على الاحرام والجنان متعددة والثاني حرة او الحلال الى الحرم وهو واحد ما جازي المحرم صيد محرم
 او حلال او شدة عزمه على بطل البيع لا قال ذكره سابق ان الحرم اذا باع صيد اعجب عليه
 البيع فذكره نكرارا لانا نقول وجوب رد البيع لا يدل على بطلان البيع ولا يجوز ان يذبح المحرم صيد محرم
 اكلم له للغير وبجزة ميتة وقال الشافعي ربه لا كل المحرم القاتل وقيل لغيره ولو اكل من المحرم الذابح
 ادى جزاءه غرم ميتة اكل عند الجنبه ربه وعند ما ليس عليه الا الاستغفار وانما قلنا بعد
 ادى جزاءه لان لو اكل قتل ما ادى جزاءه وفضل ضمان ما اكل في الجزاء لا يغرم ميتة ما اكل محرم آخر
 لم يذبح ولدت طيبه بعد ما خرجت من الحرم وما الى الطيبه والولد غرم ما ادى غرم المحرم في حقه

الطيبه

الطيبه والولد وان ادى المحرم جزاء ما ادى جزاء الطيبه بعد الاخراج ثم ولدت الطيبه لم يذبحه الى
 فصل ان احصر المحرم الاحصار لغة الحبس والمنع والمحصنة عا هو الذي لا يخرج
 او عمة ثم منع من الوصول الى البيت لمرض او عدا او غيرهما بان سرت لفقده او كانت امرأة
 مات محرما وقال الشافعي ربه لا احصار الا بالمرض بعث المفرد بالجزء او العمة وما اى شاة لا الحرم
 وبعث القاتل ومان وعين بومان يذبح فدية ولو كان يوم الذبح قبل يوم النحر ذابح عند الجنبه
 وعند ما اذا كان محصر بالجزء لا يجوز الذبح الا في يوم النحر وان كان محصر بالعمرة ذبح في نحره ولو ذبح
 دم الاحصار في حل لا يجوز بل يذبح في الحرم وقال الشافعي ربه لا يخص الحرم ويجوز ذبحه حيث
 وندبح في الحرم محل ولو قتل حلق وقصير وان حلق فهو حسن عند الجنبه محمد ومحمدان وقال ابو
 ربه عليه ان حلق ولو لم يفعل لاشته عليه وان لم يذبح ما يذبح بقية محرم وعنه ان في ربه بجل الصوم
 تقوم شاة وسط فيصوم لكل ثوب ثوب ما وجب عليه اي على المحصر ان حل من حج فضا او قتل حج
 وعمة وقال الشافعي ربه ان كان محصر عن حج فحل لا تضاعف عليه ويجب على المحصر ان حل من عمة
 عمة فضا وقال الشافعي ربه ما لك ربه ما اشد لا تحقق الاحصار في العمة وان حل من فحل ان يجب
 وعمران اما الحج واحد العمران فلتحل احرام الحج واما العمة الاخرى فلتحل عنها بعد الشروع
 واذا بعث المحصر بدينار زال احصاره وامكنه ادراك الهدى والحج معا توجه لا اذ الحج ولا
 بالكمه واذا ادرك هدته صنع به ما شاء والاى وان لم يمكنه ادراكهما معا وذلك بان لا

على ادراك الحج ولا الهدي او يقدر على ادراك الهدي دون الحج او يقدر على ادراك الحج دون الهدي
 في الصور عازلة لان كل واحد من القسمين لا يتصور على نفسه بما في المحصر بالحج الا ان دم الاجصار عند ما
 سوف يوم النحر فمادرك الحج ادرك الهدي لا محالة وانما يستقيم على من ذهب الى حنيفة ان دم
 المحصر لا يوقف عنده فتصور ان نزل العذر فمادرك الحج ولا يدرك الهدي بان كان للمعاص
 ان يخرج اول يوم عرفه واذا كان كذلك كان عذرا لانه اذا احضره فلا يمكنه المضى في الحج والاما المحصر
 بالعمه فسقط القسم اتفاقا لانه هدية لا يوقف يوم النحر اتفاقا ومنع عن ركبي الحج الى الوقوف
 بعرفه وطواف الزيادة فمكة اجصار قبل هذا قول لا يوسف وعنه الجعفره ليس باحصار قال لا
 ربه قلت ابا حنيفة ربه محرم قال لا يكون محصر او الاصح انه اذا كان محرما بالحج فان منع الوقوف
 والطواف فهو محصر وان منع غيره اجماعا لا يمكن محصر فانه لم يكره منع طواف فمكة ان يعسر نفقه
 الحج فعمل الطواف والسعي وان لم يكره منع طواف فمكة ان يعسر نفقه الحج فعمل الطواف والسعي وان لم يكره منع طواف فمكة ان يعسر نفقه الحج
 حاج الى امر غيره ان حج عنه حج والاصل ان للابن ان يجعل ثواب عمه لغيره صلوة او صوما او صدقة
 او غيره باعذال الشبهة فان المعصية والعبادات ثلثة انواع فالجفنة كالركوة وصدقة الفطر ونحو
 جفنة الصلوة والصوم ومكرهاتهما كالحج والنياحة بحج النسخ الاول حال الاختيار والاضطرار
 في النوع الثاني مطلقا ويجوز الثالث عند العجز والاضطرار ويقع الحج عنه اي غلام الامر وعنه الحج
 يقع عن الحاج والحجج عنه ثواب النسخة ان دام عجزه اي عجز الامر للموتة مثل ان يكون شيخا قاعا

ان

او وزن

او زنا او مقطوع الرضين وان كان العجز لعادتيه يتعين زواله ان كان مريضا او سجوناً كان الا
 بالنائب مرغا موقوفا فان استمر العذر الى الموت تحقق الساس غير الاواد بالبدن فوقع المودي بجانية
 او الاثنان ان الساس لم يتحقق فعليه حج الاسلام والمودي تطوع وفي الحج التطوع يجوز الا بوجوبه
 القدرة صح ان صحيح البدن لو حج رجلا ما على سبيل التطوع عنه باز ولو اى الامور الحج عند اى
 الامر لم يقع عنه ويجب دم الاجصار على الامر ان احضر المأمور قال لا يوسف على الماء مودع
 دم القران والمشتعة ودم الجنابة على الحاج فاذا امر بصلان بقران وتمنع عنه قدم القران وسمع
 وكذا دم الجنابة المأمور مطلقا ثم المأمور النسخة ان جامع بل وقوفه بغيره فمكة ولا يعسر ان جامع
 بعد وان مات المأمور في الطريق حج عن منزله امره مثلت بابق صورته وصى ان حج عنه طاعت
 وترك اربعة آلاف درهم وكان مقدار الحج الف درهم فانه الوصى الفاء وفعلا لا الذي حج فمكة
 في الطريق بعد ما اتفق بعض المال حج من المست من منزله مثلت بابق مجموع الزكاة بعد نفقه المأمور
 مات في الطريق لا حج من حيث مات المأمور وعند ما حج من حيث مات المأمور ولكن عند محمد رحمه
 حج عنه مائة من المال المفرد للحج المدفوع الى المأمور ان يتبرع به والا بطلت الوجبة عند الجعفره
 بقدر الثلث الاول جمع بابق من المال المدفوع للمأمور ان يقر وان لم يقر حج عنه بابق من الثلث
 الاول ولا يجوز للهدي الا بغير النسخة اي بشرطه الهدي بالشرطه الاضطرار والاضطرار هو العجز
 التي تمنع الجواز كالعمور والعرج وغيرهما في موضع الثلث والدية ويستحب ان اكل

علام

الأول

المدة من يدى ظهوره ومنه وقيل ان تصدق منه ولا ينبغي ان تصدق قبل
 من الثلث ولا يجوز الاكل فيه ما والكفار ان والندى والاحصاء فان الواجب فيها الصدقة
 ونصا الى خص ذبح هدى المتعة والقربان يوم النحر لا يخص غيرهما الى غير ذلك منقطع والقوان يوم النحر
 بل يذبح بقية الهدى اى وقت شاء وقال الشافعى لا يجوز الاذبح يوم النحر والكل اى خص ذبح كل الهدى
 بالحرم حتى لا يجوز الاذبح ويصدق بكل اى الهدى وخطامته يحصل بحمل في عنق الابل وشي في انفة ولا ي
 اجزأ منه اى الهدى والاولى ان يتولى ذبح الهدى نفسه ان كان بحسن الذبح والاولى في الابل النحر
 وفي البقرة والغنم الذبح ولا يركب الهدى الا بغزوة وقال ان يركبه بلا غزوة ولا يركب بنبه
 ولا ينبغي ان يضره خرجه الماء اذا لم يضره حتى يقطع لبنه وهذا اذا كان قربان وموت الذبح اما اذا كان
 منه ولو ذبح بالبدن يعلبها وتصدق لبنه وان حرره اذ جاء نفسه يصدق بشبه او تمته وما عطف
 من بهى مسافر او غيب بغا حش اى ذبح الكثر من ثلث اذ ذبحه او ذبحه في الوجب ابد
 الى اقامه مقامه والمغيب ملك الى صاحب الهدى اما ان عطيت الكفا الفضل فلا عيبا
 ان تشهدوا بالوقوف قبل وقت قبلت الى لو وقف اهل عرفه في يوم طقوا اليوم عرفه ثم شهدوا
 بوقوفهم قبل وقت قبلت شهداء انهم قالوا لا يركب كل من في الجملة ان علم ذلك في يوم عرفه ولا يركب يوم
 ينبغي ان يقفوا بعزوة اخرى كما اذا تقوا يوم التروية لا بعد اى لو شهدوا يومهم وتفقوا
 بعد وقتهم كما اذا شهدوا انهم وتفقوا يوم النحر لا قبل الشهادة واصلهم الوقوف وصورة الشهادة

ان تشهدوا

ان تشهدوا انهم واهل اهل اى الجوزة اليوم الذى تقفوا فيه اليوم العاشر في الحج قال محمد بن
 نبيح للقاضي اى لا يسمع به الشهادة ويقول مقدم حج الناس ولا يرق في شهادتهم لهم بل يسمع
 للفسخ لعدم امکان التدارك نذر حجا مشيا اى ان قال نذرت ان اجمع ما مشيا لا يركب مشيا
 حتى يطوف الطواف الفرضي فعد بهما لان ركب ثم قبل سدا بهما مشيا حيث حرره فسد
 وهو الاصح فان قيل كيف يجب المشي ولا نذر له في الواجبات قلنا اى الفقير يجب المشي الى
 عرفات ان قد وان ركب النافذ في الكل اراق وما وكذا ان ركب في الاكثر وان ركب الاقل
 يصدق بقدره قال الفقهاء يوجعوا انما ركب اذا بعدت اليه ذوق المشي فاذا قربت لم يحسن
 معناه والمشى ينبغي ان لا يركب **كتاب النكاح** في المغرب اصل
 النكاح الوطى ثم قيل للشرع وجع نكاح مجازا لان سبب الوطى المباح وقوله الضم مجازا ايضا لان
 ان نذرتم سبب سبب السبب لان الوطى سبب الضم الاول على العكس وتقال
 نكاح الرجل ونكحت المرأة ونكحها ونكحها النكاح حال الاعتدال سنة مؤكدة مرغوبة وحال القوان
 واجب وحاله خوف الجور كرهه وعند بعض اصحاب الطوائف من عمن وعند بعض اصحابنا فركض
 كالجها ومعه نكاح الى يقوم ويحصل شرعا بايجاب من الزوج او الزوجة وقول في الاخر
 لفظها ماض فان الشرع جعل الماض لان النكاح كزوجت نفسك ويقول الاخر
 تزوجت نفسك او قال احد من اصحابنا من اللغتين وقال الاخر قبلت او لفظها

الاول

امر وماض كزوجي اى يقول الخاطب لولى المرأة زوجي ابتك او للمرأة زوجي نيك قال الا
 زوجت نفسي منك وبالحققة زوجي لوكل زوجت بمنزلة شرط العقد وان لم يعلم اى الزوجان
 معناه حتى لو نطق المرأة زوجت نفسي فملاان بالعرف اى لا يعرف اى هذا وقبل فلاان صح
 النكاح ولو لم اعطف على ايجاب وادونذرت بلام يم بعد ما قبل المرأة وادوى وقيل الزوج
 يذرتى كسبح وشه اوى لو قبل للبايع فزوجتى فقال فزوجت ثم قل للمشرع فربى فقال
 خريد بلام يم منعقد البيع لا يعقد النكاح بقولهما عند الشهود ومان وشويم ويصح بلفظ
 نكاح وتزوج كما هو ما وضع لملك العين حال الا بلفظ الاجارة والاعارة والطلاق
 والاباحة لانها لم يوضع لملك العين ولا بلفظ الوصية لانها لم يوضع لملك العين ولا في الجار
 بل بعد الموت ويصح بلفظ البيع والهبة والصدقة والتملك وعند ان فخره لا يصح الا بلفظ
 النكاح والتزوج وشروطه ما ع كل منهما لفظ الاخر حتى لو لم يسمع لا يصح الا بايجاب والقبول
 والظان هذا الشرط غير مختص بالنكاح بل في جميع العقود كذلك وشروطه ما ع كل منهما
 او هو وحده وان قال ما كره الشهادة ليست بشرط وانما الشرط هو الاعلان حتى لو اعلنوا
 بحضور الصبيان والمجانين ويصح ولا يشترط عندنا وصف المذكورة حتى منعقد بحضور
 وامرأتين وقته فلا ان نفعي ره مكلفين عاقلين بالغين مسلمين ب معين معاً
 لفظها فلا يصح ان سمعوا مفرتين كما اذا نكحنا بحضور واحد ثم غاب وجعفر اخر فاعاد بحضور

دفع

ونعم لا بد من كلام العاقد من ليس شرطه لو عقد بالعزبة والشهود لم يفسد بالعزبة باذوح النكاح
 عندنا بهن فاستحسن خلاف الثالث ولو كان لا يظن النكاح عند العزبة بشهادة الفاسقين
 وصح عندنا بينهما اى الزوجان او ابى احدهما ولكن لا تقبل الشهادة للتقريب اى كفى بحضور ابى
 الزوج فان ادعى الزوج النكاح لم يقبل شهادته ابية لاما اذا ادعت المرأة تقبل شهادتهما
 وان نكحنا عند ابى الزوجين فالام بالبعس وصح نكاح بلام ومنه عندنا بدين فحين وقال
 وزفرهما بعد البيع ولكن لا تقبل شهادة الذي على المسلم ان يحسم فان شهادته الكافر
 على المسلم لا تقبل وان حسم الذمية تقبل عليها ومن وكل رجل ان يتزوج صغيرة فتزوج الوكيل
 بحضور الاب وفرد آخر صح النكاح كان الموكل نفسه ما شر العقد عندنا بهن الوكيل والفرد الا
 اذا الوكيل كانت يد عند حضور الموكل فان عبارة الوكيل تنقل الا الموكل كالولى عند حضوره
 بالغة اى اذا تزوج الاب ابنة البالغة مخبراً بهن وان كانت البالغة حاضرة جاز العقد فصار
 كان البالغة عقدت نفسها والاب وذلك الفرض بهن وان حرم على المرأة نكاح اصله
 كالام والجدة من قبل الام والاب وان علت ونكاح فرقة كبنته وبنت ابنة وبنت بنته
 وان سفلت ونكاح فرقة اصله القريب الاصل القريب الاب والام وفروعها الاخوة والاخوات
 وبنات الاخوة والاخوات وان سفلت فيحرم نكاح جميع هؤلاء سواء كان الاب وام
 او الاب او الام وحرم نكاح صليته اصله البعيد الاصل البعيد الاجدات والجدات فيحرم

ومبين

الابنة

الأول

نکاح م

یوسف

يوجب حرمة النكاح بعد خلافات في رد و حرم نكاح اهل المنزلة والمسيحية الى الاخر وما دوا
تسعين سنين اي امرأة تسنا و دون تسعين سنين ليست مستهانة عند الفتوى و ما بلغت تسعين
فقد تكون مستهانة وقد لا تكون وذلك يختلف بغير العلم بنية و صفة ما يحرم نكاح و بعد ما نكح امرأة
اخرى ايتهما فرضت ذكر المجلد له الاخرى اي اذا كانت امرأة في نكاح رجل او عدة لرجل لذلك الرجل
ان نكح امرأة اخرى لو فرضت اية المتعين ذكر الاكل لان نكح المرأة الاخرى مثل المرأة و احتما و معها
و فاعلتهما و اما حال التما فرضت ذكر الانهما لو كانتا تحت لو فرضت احدهما ذكر اكل له الاخرى
نكاح احدهما نكاح الاخرى مثل ان يجمع بين امرأة وابنة زوج كان لهما من قبل و طيبهما ملكا
عطف على نكاح امرأة اي حرم نكاح امرأة و عدة لها و على امرأة اخرى مملوكة للرجل اية المراتين فرضت
ذكر اكل للمجلد له الاخرى كما اذا نكح الرجل امرأة و ملك احتما و معها و اذ نكحتها لرجل و على احد من
بما ين و كذا يحرم و طيبها اي و على امرأة ملكا و طيبها اي و على امرأة اخرى ايتهما فرضت ذكر اكل للمجلد له الاخرى
نكاحا و ملكا كما اذا و على احد الاثنين ملكا لرجل و على الاخرى نكاحا و ملكا لا يحرم و
المرأة الاولى نكاحها اي نكاح المرأة الاخرى فان نكحها الى المرأة الاخرى لا يطأ واحدة من المرأة
المملوكة و المملوكة حتى يحرم الاخرى باذنه الملك علم المملوكة انه تزويجا او بالطلاق للمنفقة و صح
نكاح المرأة النكاحية ولو كانت امته و قال الشافعي انه لا يجوز للرجل ان تزوج بامه كتابية
و صح نكاح الامه مع طول الحرية اي القدرة على مهرها و انفقها و قال الشافعي انه لا يجوز نكاح

امراة

الامانة اذا استطاع الكاح المرأة وصح الكاح المحرم والمحرمة فلا ثالث في رده وصح كاح صبي
 من زنا ولكن لا نوطا حتى تضع حملها وقال ابو يوسف رده النكاح وصح كاح من تحت
 المرأة محرمة اي من جمع بين امرأتين في عقد واحد واحدهما لا يحل له كاحها بان كانت ذات
 رحم محرمة او ذات زوج او معتدة الغير صح كاح المرأة اليه من كاحها وبطل كاح الاخرى ثم لم يصح
 اليه من كاحها عند الحنفية رده وعندهما يقسم المسمى على مثلها فانما اصاب للتي صح كاحها
 لا يصح للرجل كاح امته وللعبد كاح ماله ولا يصح كاح كاذبة غير كاح بية كالمجوسية لانه لا يبي
 لها ولا كتاب الوثنية التي تعبد الاصنام واخرى في عدة رابعة اي من كانت له اربع نوبة
 فطلقت واحدة لا يصح له كاح امرأة اخرى في عدة المطلقة ولا يصح للعبد كاح امرأة اخرى في عدة
 ثمانية ولا يصح كاح امر عاهرة وقال مالك رده يجوز كاح الامه على الحره برضا الحره وقال الشافعي
 يجوز ذلك للعبد او غدهما لا يصح كاح الامه في عدة الحره يسوا كان العدة من طلاق بان او حجب
 او ثلث وعندهما يصح ان كانت العدة من طلاق بان ولا يصح كاح ثبث نكاح حملها يسوا
 كانت من سبي وام ولد حلت لم يسجد با ولا كاح المعتدة والموت كاح المعتدة ان لم ينفذ
 التمتع مثل ان يقول اغد هذه العشرة لا تمتع بك اياها او متعني نفسك اياها او عشرة ايام وقال
 مالك رده كاح المعتدة جائز والنكاح الموقت ان تمزوج امرأة عند الشهر وعشرة ايام وقال زفره
 التوقيت باطل والنكاح صحيح وقرن ما بينهما ان يكون لفظ التزوج او النكاح في الموقت لفظ

جائز

الموت

المتعة في كاح للمتعة **مسألة** فقد كاح عورة بكر كان او ثيبا مكلفه عاتق بالزواج ولو
 كان ذلك الكاح من رجل كفوف المرأة بالعضد والى واذنه وعلم ابو يوسف في غير ظاهر الرواية ان لا
 الا بولي ومن كحل عقد النكاح موت فاعلى اجازة الولي وعنده مالك وان فني رحمها احد لا ينعقد
 النساء اصل كاح المرأة زوجت نفسها او فسختها او تزوجت بالنكاح عن الغرا وزوجت نفسها بان
 الولي ثم في ظاهر الرواية ان لم يفسخ رده ويحول اليه يوسف ومحمد رحمهما الله ان الفرجت من غير كفوف
 حتى ثلث حكم الطلاق والايلاء والظهار والتمه ارض وعنده ذلك قبل التفريق ولكن لا يلى حتى
 الا عارض اي الفسخ باليكذ في الزوج هنا اي في غير الكفو وروى الحسن بن علي بن جعفر رده بطلان بكاه
 وبه اخذ كثير من مشايخنا قال ثعلب الائمة البكر خشي به الاقرب الا الاحتياط وقال القاضي في ذلك ان
 الفتوى على القول الحسن في زماننا ولا يجبر على ابا كان او جده او غيرها بالنكاح على النكاح ولو
 كانت بكرا او قال ان فخره الولد ملك البكر البالغ دون الثيب ولو صغره في الصور اربع
 البكر الصغرة بحبر افضا او البكر البالغة بحبر غده لا غدها والثيب الصغير بحبر غده لا غدها والولي
 المجهز عند الشافعي هو الاب والجد لا غير وصحتها اي البكر البالغة وحكمها وبكاهها بلا صوت كالموت
 ونحوه اذن ومعه اي مع الصوت رويين استدانه الى استاذن الولي الاقرب البكر البالغة
 بان قال اريد ان انكحك فلان فصمت او ضحك او بكيت بلا صوت كان رضا واذا رجاها ولو
 الاقرب فبمع البهاجر كاحها فصمت او ضحك او بكيت بلا صوت حين يكون النكاح رضا كان

بشرط شرط الزوج على وجه يقع به المعرفة لا بشرط شرطه فيقبل شرطه الصحيح ان الزوج ان كان
 او بعد ذكر الزوج مكفي وان كان غيرهما فلا بد من شرط الزوج والمهر فالواحد منكما كالمهر في النكاح
 رضا ولو استأذن غير ذي القربى كاجنبي وولي بعد كالاخ مع الاب فرضاها بالقول فقط
 كالنسيب فان رضاها لا يكون بالقول وغير الكفر في سكرتها عند الشار الاجنبي رضاها بالزنا بكارها
 بزنا او غيرهما مثل وثبة او حصة او جرة او غير ذلك كالمهر في النكاح فان رضاها بالقول كالمهر
 ونحوه خلافا لابي يوسف محمد بنهما في الزنا بطلت في النكاح وقوله اردت اولى من قوله كنت
 اولى قال الزوج للبكر البالغة زوجك وبلغك فجز النكاح فيك وقالت لابل اردت نقول لها او
 بالقبول او لا ثبت النكاح وقال زفره يقبل قول الزوج وان اقام الزوج البينة يقبل بنية على
 سكوتهما وثبت النكاح ولا يخلف في اي البكر البالغة ان انكرت ولم يتم الزوج البينة على
 ونحوه عند الجعفر بن شاذان لا يستخلف عنده في الاشياء الستة كما قيل وليس في النكاح النفي
 والراية لا يصلح والرق والملاوة والولادة في وجود المهر الاستيلاء ونحوه للمولى النكاح الصغير
 والصغيرة ابان المولى او غيره عدلا كان او غيره وقال الشافعي المولى الاب والجد لا غيرهما كما يقال
 مالك المولى هو الاب فقط ولو كانت الصغيرة ثيبا هي التي قد تزوجت ودخل الزوج بها واثبت
 سميت بذلك لان الخطاب شاذ ولو تمها اي معاودة ونما ثم ان زوجهما اي الصغيرة والصغيرة
 الاب او الجد لزم النكاح ولا خيار لهما في الفسخ بعد البلوغ وفي غيرهما اي غير الاب والجد كالاخ

الاستخفاف

والام

والام والقاضي لم يلزم النكاح ففسخ الصغير النكاح ان شاء حين بلغا او حين علمتا بان النكاح
 بعده اي ان كانا عاقلين بالنكاح فلهما الفسخ عند البلوغ وان لم يكونا عاقلين فلهما الفسخ حين
 علمتا بعد البلوغ وماله المهر في الاختيار لهما اعتبارا بالجد والاب وسيكون البكر اذا اعلنت
 بالنكاح بعد البلوغ رضاها اي في التزوج غير الاب والجد ولا يمتد خيارها الى آخر المجلس ان ليس
 البلوغ والعلم وان بطلت نكاحا بان لهما الخيار فانها اذا بطلت بعد البلوغ او العلم بناء على
 لا يعلم لهما الخيار بطل خيارها ولا يعذر بالمجهل بخلاف المعققة اي اذا زوجت الامم تمت
 ثبتت لهما الخيار ان شادت اقامت على الكاح وان شارت نكحت واذا علمت بالعتق
 ولم يعلم ان لهما الخيار لا يسقط خيارها حتى يعلم بان جهل الامم في موضع لانها لا تخطط لغيره
 لمعرفة الاحكام لا شغلها بخدمة المولى وخيار العلام والنسيب لا يبطل لارضاح من ان
 نقول رضيت اودا لا ترضى مثل ان افعل ما يدل على الرضا كالقبول والسن والوطى يسوق للمهر
 ولا سطل الضربا معا من المجلس بشرط القضا فبفسخ من بلغ وان الفسخ هنا الزام الضرر
 فشرط ان يكون بطور القاضى ولا بشرط القاضى ففسخ من عتقت لان الفسخ هنا منع
 الملك للزوج عليها فان طلاق الامم اثنان فاذا اعطت صار الزوج ما كانت طلقات
 لان طلاق الحرة ثلاث فيكون المعققة امتناعا عن زيادة ملك الزوج دفعا لعداها والضرر لا يوجب
 الا قضاء القضاة القاضى لان امره يقبل الراجع لان لكل واحد ولا ترفع الفرع لغيره وان

القضاء بغير

اصل الزوجان قبل التفرق ورثه الآخر بغير الكفاة فمات قبل قضاء
 القاضي والولي اي المالك لامر النكاح العصبية هي قرار الرجل لامة وكلها جميع عاصبا لمن لم يتبع
 شئ الوالد المجمع والمذكور الموت والمرد منها العصبية بنفسه اي كل ذكر لا يدخل في نسبه اثني واما
 العصبية بالغير كالبنات اذا صارن عصبية بالابن والاخت اذا صارن عصبية مع البنت فلا لها
 على ترتيبهم في الارث والحج اي تقدم الخبز كالابن وابن الابن وان سفل ثم اصل اي الاب
 وان علم ثم جد الاصل القريب اي الاخ ثم بنوه ثم جد الاصل البعيد اي العم ثم بنوه وان سفلوا
 ثم عم الاب ثم بنوه الاقرب فالأقرب ثم جد القرب ثم جد البعد اي تقدم الاعيان
 على العلال في بشرط جرية فلا ولاية لعبد وتكليف فلا ولاية لصغير ومجنون واسلام فلا ولاية
 في تزوج ولد مسلم ولكن للكافر ولا تزوج ولده الكافر وبعد العصبية النسبية وان بعد الولي العصبية
 النسبية كولي العاقرة ثم عصبية الترتيب الذي ذكرنا ثم غير العصبية من الاوقات ثبتت الولاية
 التزوج عند الجسنة وقال محمد لا ثبت وهو رواية الحسن عن الحسن بن الحسن بن محمد بن ابي
 مع الجسنة وروى بعد العصبية الولي الام ثم جد الرحم الاقرب فالأقرب فان الاقرب بعد
 العصبية الام ثم بنت الابن ثم بنت الابن ثم بنت الابن ثم بنت بنت بنت بنت
 ثم الاخت لاب ثم عم الاب ثم الاخ والاخت لام ثم اولادهم ثم النعمات والتمالات واوولادهم
 على هذا الترتيب ثم بعد ذلك مولى المولاة كما اذا اسم رجل على رجل وهو يدعيه واولاده باق

واليتك

واليتك على ان من مت فليتركك وان جئيت فعليك وتقبل الآخر من ذلك ثم الولي السلطان
 ثم قاض كسبة مشهورة ذلك اي ولاية الشرع وروى عند محمد اذا لم يكن عصبية للقاضي ولا له الشرع وروى
 والولي الابعد من زوج عصبية الولي الاقرب في البلد عصبية منقطعة وهي ماى عدة لم ينظر الكفو الى اليك
 جيرة اي جيرة الاقرب في تلك الدولة لو كانت الاقرب مجتفيا في البلد ولا توقف عليه كون العصبية
 ويكون للابعد ولاية الشرع وعند البعض العصبية المقطعة او في مداهن وتسل العصبية المنقطعة
 يؤبد الاصل المقتول في سنة الامرة واحدة وهو اختيار القدر وقال الثوري انه اذا كان
 الاقرب نزوحا السلطان وقال زفره لا نزوحا احدهما حتى يحضر الاقرب ومعتبر الكفاة في حق الزوج
 النكاح فان النكاح على اعراض يشك في مقاصد لائم الابن الاكفا فان الشرف باق ان يكون
 الخسيس فلا بد من اعتبار ما خلاص جانب الزوج لانه شرفش ولا يغيظ ونأة الفراش في
 يعتبر الكفاة في بيان فريش هو من يكون مريلا ونظر من كانه بعضهم كفوا لبعض وان كان
 وعمر محمد الا ان يكون نسبيا مشهودا كما بنيت الخلافة وليس باق العرب كفوا لفرش ولكن الجرح
 بعضهم كفوا لبعض قبل القبلة وبعض الكفاة في الجرح اسلاما ولم يعتبر بالانتماء الجرح فمتبعوا بهم
 فذو البون اي اب وجد من الجرح اسلاما كقول ذي اباء فيه فان التعرف يقع بالاوين فلا يتبر
 الفضل لا يكون فواب في الاسلام كفوا لهما اي الذي البون والذي اباء ولا يستقيم بنفيه
 كقوله اي الذي اب في الاسلام وحرته عطف على اسلامها وهي الحره كالاسلام فيلزم كذا

الألوة

ما وجب السيرة مخلوقة هي سبب للوطى في الطريق الاول وهي اى الخلوة الصحيحة ان يجتمعوا بحيث لا يكون
معها ما قبل في مكان لا يطبع عليها احد منهن او لا يطبع لغيره منهن على ما بانها زوجة ولا يوجد مانع
وطى حجب او شرعا او طبيا كمرض واحد مما يشال المانع الحسي من غير اى الموانع بالمرض ما يمنع الجماع بان لا
عليه او طى فيه ضرر لان الضرر قد يقع شرعا فكان مانعا حكما والمرض في جانبها متبوع وانه يمنع صور الخلوة على
كل حال او يمنع الوافدة ذلك لغيره لانه لا يعرف من كونه وصوم رمضان وصلوة فرض واحرام
مثال الشرعي واما صوم التطوع وصلوة التطوع فلا يمنع حتى كان لها كل المهر وصوم القضاء والندوة
كالطهارة في زواته والاحرام مانع سواء كان لفرض او نفل رجح او عرفة لا يفرق الدم وفي ذلك القضاء
وقد منعت التعبد مائة فاطمة لانه لا يركب ما يقضي اليه وحيفض ونفاس مثال المانع الطبعي والشرعي ايضا
او الطابع السميعة من جماع الخايفض والنفاذ وهو مؤيد بالشرع في خلاف الحب هو القطع والمحبوب
الحضي الذي استملك ذكره ونصياه والعفة في المغرب فلا غشيان بين السعان والايقل بين العفة
الفقه ما هو الغشيان من غير الخصية فالخلوة في هذه الاحوال صحيحة ويجب كمال المهر عند الاحتفاره وما لا يلحق
نصف المهر ويجب نصف المهر المسمى بطلاق قبلها اى قبل الخلوة والوطى ايضا فانه ان وطى
بالخلوة صحح نكاحه وطى مع وجود المانع يحجب تمام السيرة وهذا هو ان لم يسلم لها مهرها فالتعبد
قبلها اى قبل الخلوة والوطى الضم وعند مالك المتعة ثلاث اوثاب مكسوة مثلها وهي درع وخمار وخوذة
قالوا انما على ذلك في بيان ان اثار مكسبة الحب اذ في بيان ما يجب اكثر من ثلاثة اوثاب ومتعين

ثياب

ثياب بدنه عادية ويجب مهر المثل بعد ما اى بعد الخلوة ان لم يسلم وصح النكاح بلا ذكر مهر متعبد
كما اذا تزوجها بشرط ان لا يهره وقال مالك لا يصح وبشرط ان لا يهره كما اذا تزوجها على غير شرط
وعند مالك النكاح فاب قيا ساعى البيع ويجوز ان يهره ثوب وادته لم يهره ثوبا ويجب في
جميع هذه الصور مهر المثل كما امر اى عند موت احد ما خلوة صححت او طى ايضا او مجهول صفته
كثوب يهودى او قسيس او حمار فالوسط ما هو مجهول الصفته واجب كغيره من سبب او تحتمل اى
الوسط والزوج يحرم بين اداة الوسط والعقد وقال ابن في ربه النكاح فاب وان تزوج عند
سيد فمهر الزوج العبد صح ويجب اى الخديعة خلاف ما اذا كان النكاح عند المهر فاحرم
المثل وان تزوجها بغير العبد او بغير العبد احد ما اكثر فمهر المثل يجب ان كان مهر المثل
بينها اى بين مهر العبد بان يكون احد العبد اخر الاخر احسن ويجب العبد الاخر لو كان
مهر المثل وانه اقل من مهر الاخر الا ان يرضى تسليم الاخر ويجب العبد الاخر لو كان المثل
قوة اى اكثر من مهر العبد الاخر الا ان يرضى المرأة بالاخر ويعلم من هذا ان اذا كان مهر المثل باقية
احد ما يجب للعبد وهذا عند الجنيته وعند ما يجب الاخر في ذلك كله ولو طلق الزوج قبل الوطى
والخلوة فنصف العبد الاخر يجب وذلك كلما اجامعا وان نكح باللف على شرط ان لا يخرجها
من بلدتها او نكح باللف ان اقام بها فيما اذا نكحها باللف ان اقام بها وبالفين ان اخرجها فان
وفى بالشرط فيما اذا نكحها على ان لا يخرجها وان اقام بها فيما اذا نكحها باللف ان اقام بها وبالفين

ان اخرجها فان الف والاي وان لم ينف بالشروط الصورة الاولى بل اخرجها وان
 لم ينف بالشروط الصورة الثانية فممثل الى الواجب ممثل ولكن لا ينف المثل على الفس لانها ضمت
 والانتقص عن الف لان رضى به وهذا عند الجحفة وقال الشيطان جاز ان ينفك لها الف وفي
 بالشروط وان لم ينف منها الا لعان وقال نفرة الشيطان جميعا فابعد ان ينجى المثل لا ينقص
 ولا ينفك عن الاعين وان كان يحسن العبد من واحد بها جميعا العبد فقط ان يادى تيمم العبد
 عشرة وراهم اوزاد عليها وان كان تيمم اقل منها فلها العبد للتمام العشرة وهذا عند الجحفة
 وعند يوسف لها العبد وقوله لو كان عبدا وعند محمد له وهو وراهم الجحفة له العبد
 به مثلها ان كان مثلها اكثر فتم العبد وان تزوج امرأة على الف وشروط البكارة عليها
 ثيبا لزم على الزوج الف كل المدة فان العذر قبيح باشيا فلحق الطلوع وفي النكاح الفاسية
 كان النكاح غير شهود ونكاح الاخت في عدة الاخت في الطلاق البائن ونكاح الخامة في عدة الرقة
 ونكاح الام على الحرة وبغيرها ان لم يطاه الزوج وقرق القاضي لا يجب على الزوج شي من المهر وان خلا
 بها فان النكاح منع من الحرة لانها تمت مقام الوطى لثبوت المكن من الوطى وبه الخوة يمكن
 من المهر الوطى نصارى كملوة الحايض وان وطى ثبت النيب وعدة من وقت الوطى الموقت
 الولادة ستة اشهر ثبت النيب وان كان اقل لا ينفك عن محمد وعبد القوي وعند الجحفة
 يوسف رجما الله بعد المدة موقت النكاح كذا النكاح الصحيح ثمرة الخلاف يظهر فاما اذا

عبادت

اذا جاءت بولد موقت النكاح ستة اشهر وقد كان دخل بها بعد النكاح بثبوت نيب الولد عند الجحفة
 وثبتت منه المثل لا ينفك عن الفس اي ان كان مثل المثل ميا وبالفاسية او ان المثل ثابت وان كان كثر
 لا ثبت الزيادة وعند زفر بن مفضل الفاسية ثم فية مفضل فقال اي مملوكة مثلها وهي
 من قوم ايها اي اخواتها وعما تها وبنات عا تها ثم بين المثل فقال سنا وجمال او عقل او دينا
 اي ديانته وبذلك اي لو ثبت ان يكون ملك المرأة حرة ولا يعتبر ميه باعبره ثمان مئة اخر وعمر او بكارة
 وشبابه فان المثل يختلف باختلاف هذه الصفات وهذا في الجارية ما لا يلاما فم مثلها قد عا غير ميا من
 الاوراع ثلث مئة فان لم ينفك مئة مئة اي قوم ايها كانت مثلها في الامور المذكورة في الباب
 يعتبر ميه مثلها لا الام اي لا يعتبر ميه مثلها بالام ولا قومها كالحالات وبناتهما ان لم يكن الام وقومها
 من قوم ايها اما اذا كانت الام او قومها فقوم ايها بان يكون الام منت عم ايها تعتبر ميه عا
 وصحضان وليها ميه باعبره ثمان مئة بالحنان راثا طالبة بالمهر زوجها حكم النكاح وان كانت الرقاب
 وليها يحكم الضمان فان اداه الولي رجع على الزوج ان كان الضمان باعرة وان كان الضمان نفرة
 ولا يرجع ولو كانت الزوجه مسفرة فان الولي اذا زوج الصغرى ضمن لها المهر عن زوجها صح الضمان
 شوهم ان لا يصح هذا الضمان لانه باعتبار الضمان يكون مطالبنا وباعتبارنا في نكاحها فليكن شخص
 الواصر مطالبنا ومطالبنا لانه لا يعتبر هذا التوهم لان حقوق العقد في النكاح راجع الى الاصل فالولي
 محض خلاف ما اذا باع الاب مال وله الصغرى ضمن الثمن على المشرقة فانه لا يصح الضمان لان حق

الأول

تقصير النكاح لا يحكم ان تحقق العقد راجع اليه يكون مطالباً ومطالباً للمهر المعجل والمؤجل ان يتنا
فذلك المبين واجب والاى لم يبين بان يقول زوجتك زوجتك باللفظ ودمهم ولم يبين كمال المعجل
فالتعارف من المعجل والمؤجل واجب فنظر الميسر الى المرأة كم يكون مثل هذا الميسر معجلاً ولم يكون
مؤجلاً فيعرف نقصه ونيل احد المثل المعجل لها منعه من الوطى ويسفر بها وان بقي المهر مع
حتى نقصه ولو كان النكاح معوطى او خلوة به فبها وبذمتها وحسنه في خلاصها فانها او وطئها
برضاها لا يفي لحاق النكاح عند الخلاف فما اذا وطئها طائفة من اهل التسليم حتى لو وطئها ملكة
او صغرة او مجنونة لا سقط حتمها في المجلس اجماعاً بلا سقوط النفقة فان لها النفقة على تقدير النكاح
من الوطى وتقبل احد المعجل لها يسفر والخروج للحاج وزيارة اهلها بلا اذن اى الزوج وبعد اخذ
نقلها الزوج الا حيث شاء او قيل لا يسافر بها زنا وان او فابا المهر وعليه كسر الشك الزوجية
ولكن نقلها لا تقوى اى احب وان نقلها في القرية لا المهر ومن القرية الى القرية وان بعث
الزوج اليها شيئاً فاختلها ففالت هو بدته وقال الزوج يومه قال قول مع عيشه فانه هو
فكان اعرف بمجه التملك مع ان الظاهر ان هذه سعي في اسقاط المهر الواجب في دمه الا فيما
لا لانه تعارف بدته نحو الخلو او الشوى والفاكهة وغير ذلك مما لا يدخر ولا يعطى في المهر عادة
مختلفة في ثوبه او حنطة او دق او نحو ذلك وانه علم **فصل** نكاح القن
اى خالص العبودية ويزيد في خلاف المهر والمكاتب ولم يسمى امرته والمكاتب والمدر والامرات

وام الولد

وام الولد بلا اذن السيد وقول ان اجاز السيد نفقه وان روي بطول وقال مالك لا يجوز للعبد ان يزوج
غير اذن مولاه واذا اذن السيد عبداً فله ان يزوج العبد ومنه القن للمهر ثم اذا سمع ولم يلف الشك للمهر
لا يباع ثانياً وبطال بالانكاح العتق وفي من النفقة يباع مرة اخرى واذا مات العبد سقط المهر
والنفقة ويسعى الاثر الى المكاتب والمدر والمهر ولو ياتى منسبها والا اذن اى اذن السيد
بالنكاح يعم جازة وفاسد عند الحنفية حتى لو قال للعبد تزوج امرأة فشرجهما كالحاقا
غير شهود ودخل بها فانه يباع في المهر عنده في الحال وقال الاذن تناول النكاح الجائز لا القاسد
فان يكون النكاح الفاسد طاهر اذ حتى المولى لا يزوج بلا اذن اذ يزوج المهر الزمان عتق ومنه
على انه لو كسب هذه المرأة او امرأة اخرى فكما صحى ووقف على الاجازة قد انتهت بذلك النكاح الفاسد
لا عند معاوان لم يدخل العبد في النكاح الفاسد لا يجب للمهر ومن زوج امرته عنده ولا يجب عليه
بؤنة منتهى لاي بؤنة له والمراد انه يخل بينها وبين الزوج في بؤنته ولا يستحق منها المولى وان لم يخل
لكن يستند اليه باعتبار انه مكن الزوج من ذلك ولكن لا يجب على الزوج نفقة الا بهما بالتبوت
فاذا اتوا بما يجب النفقة ثم اذ رجع المولى عن التبوت مع الرجوع وسقط النفقة بالرجوع عنها ويطاوع
الزوج ان يظفر بها او يخذل المولى بلا استئذان لم لا سقط النفقة عن الزوج ولا اى السيد
عبد او امرته كذا واجبا رعا على ذلك اى نفقة النكاح المولى عليها وان لم يرضها لا المكاتب والمكاتب
وقال الك في لا اجازة في العبد وهو وانه عن الحنفية وحيزت بين البقاء النكاح ونسخه

صحيح فابنهم من هذا الجسد وهو الصحيح حتى قال نفق لينا نفقة النكاح اذا طلبت ولا يسقط احصائه
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله هو باطل في حقهم ولا تعرض لعقد النكاح وفي ابيهم زوج المحجوبة
 اي ان اسم الزوج وحكمه محجوب عن علمها الا بغير انما انكحت في غير نكاح وان ابنت فرق القاض
 بينهما ما وقع المحجوبة لان المرأة لو كانت كتابية واسم الزوج لا يفرق بينهما وان ابنت لان النكاح
 انكحت بغير صحيح او امرأة الكافرة ان انكحت المرأة وزوجها كافرا كتابيا او غيره عرض الاسلام على الا
 اي الزوجة في الصورة الاولى والزوج في الصورة الثانية وان اسلم الاخرى في كراهي الا اي وان اسلم
 الاخرى في بينهما سواء دخل بها او لم يدخل وقال الشافعي ان كان قبل الدخول وقعت الفقرة باسالم
 احداهما وان كان بعد الدخول سوت في وقوع الفقرة بينهما على القضا والمثارة او لا تعرض للاسلم الا
 وهو اي الفقرة طلاق ان ابني الزوج كذا الصورة الثانية لان ابنت كذا الصورة الاولى لان الطلاق
 لا ينجزه الشافعي وهذا عند ابو يوسف ومحمد رحمهما الله قال ابو يوسف لا يكون طلاقا في الزوجين ولا
 لها ان ابنت فان الفرج جارت من قبلها نصا وكذا في النكاح مع ان لم تكن كذا لوطي الا للموطوعة لان
 قد ما كذا لوطي وان وقع النكاح بباي الزوج فان كان بعد الدخول فلهما جميع المهر ان كان قبل فخصف
 فان التفرق بها طلاق قبل لوطي ولو كان اسلم الزوج المحجوبة او امرأة الكافرة وارسم اي في ذهاب
 تبين بمضي العدة قبل اسلم الاخرى ودخل بها او لم يدخل وقال الشافعي ان كان قبل الدخول وقعت
 الفقرة باسالم احداهما لوطي وان كان بعد الدخول سوت في وقوع العدة عنده لا يختلف الحكم بدار

ودار الكلام

ودار الكلام وتبين تمايز الدارين اي تبين الدارين بسبب الفقرة لا بسبب وعنده الشافعي رد الكلام
 بالعكس في المخرج احد الزوجين الياسم من الحرب سلكا او اخرج مسبيات تحت البيوت بينهما وقال الشافعي
 رد لا يقع ولو سبي احد الزوجين يقع الفقرة القاضية بالتباعد الدارين وعنده الشافعي وان سبي احدهما
 الفقرة عنده وعنده يقع وارتدوا كل منهما مخرج عاجل اي اذا ارتد احد الزوجين عن الاسلام وقع الفقرة بينهما
 في الحال فخر طلاق قبل الدخول وبعد عند ابو حنيفة واولاد يوسف رحمهما الله وقال محمد ان كانت الزوجة من الرقيق
 فهي فخر طلاق وقال الشافعي رد لا يقع الفقرة بعد الدخول حتى تنقض الا في كذا باسالم احد الزوجين ثم
 للموطوعة كل مهر باسواء ارتد الزوج او الزوجة ولو غير بالصفحة لو ارتد الزوج ولا في غير الموطوعة
 لو ارتدت فتقول لو ارتدت شعلت بقول الزوجة باو بقي النكاح ان ارتد امها واسلم امها وقال في غير مطلق
 النكاح وقد النكاح ان ارتد امها واسلم امها قبل الاخر لا جزا الاخر على الزوجة وكل الزوجات
 البكر والنسب الجديدة والقدوم والمسلمة والكفاية والمراهقة والبالغة والعائقة والمجنونة في القسم بالفتح
 مصد قسم القام المال ومنه القسم بين النكاح وبالك النكاح سواء نجح على الزوج حتى ان
 او مررضا او خفيا او غفرك ان جعل بينهما في القسم وقال الشافعي ان كانت الحرة
 بكر الفضلها سبع ليل ان كانت ثيبا فثلث ليل ثم السودة بعد ذلك الا الزوج المملوك
 فانها لا ابدي الحرة القسم لها نصف الحرة سواء كانت امه او كاتبة او ام ولد او مدبرة
 ولا يجب قسم في غير ذلك الزوج ان يفر من ثا منهن وكله الفقرة بينهما او في فخر من

الألوقة

الشيخ العلامة
عبد الله بن عبد الرحمن
بن عبد الوهاب

ضم

اقصى في اليبس مثل الاسحلاب كانت لا تحت من ام لم لا تحرمه ام يمان تروجهما والاحقان اللين
 الاحرم وعند محمد بن حرم وكذا اللبن الرابى اذا نزل الى الجبلين بنشر صبي بالبحر من الانسولين بنقطة وخطا
 الى اللبن اذا غلط بطعام ان كانت النار دومت اللين وانفخت الطعام تحمير لم يتعلق بالبحر ثم
 جميعا سواء كان اللبن غالبا او منقوبا وان كانت النار لم تنفخ فان الطعام غالب الاحرم ايضا
 وان كان اللبن غالبا الاحرم عنه الجصفه وعندنا حرم وتسلو اذا اسقاط اللبن من الطعام
 عند حمل اللحمه ما اذا اسقاط منه اللبن حرم عنه الفه والاصح ان الحرة لا تثبت لكل ما عنده وما غلط الفه
 الى غير الطعام كالما والادوا ولبن البهي ولبن امرأة اخرى بعينه التحريم العقبه وقال الشيخ ره اذا
 فجب من المادقه ما يحصل بنسب رضعات من اللبن بنشر صبي ثبت به التحريم واختلف في ثقل الغالب
 فقصده الجوسف ان يعتبر المحلولون اللبن وطعمه ما لو غرغها ما قال اللبن غالب ومحمد بن مخرج
 اللبن من لبن حرمها واذا احتل اللبن امرأتين ثبت التحريم بها عند محمد بن مخرج وان كان لبن امرأتين
 غالبا وهو رواه عن محمد بن حنفه وحرم الاستسقاء الى صلب اللبن في الالف والبسوط الدوا
 الذي نصب في الالف ولبن البكر والميت وقال الشيخ نه لا حرم لبن الميت وان ارضعت امرأة
 ضرته حال كونهما صغيرا حرم ما على الزوج ولا له بكبيره ان لم توطأ لان الفروه حصلت من حيثها قبل
 فصار كونهما قبل الفحول والمرسيع نصف لان الفروه تمت لا من حيثها ورجع الزوج به الى نصف
 على المرسيع لان قصته الفادان لم تقصد الاشياء عليها وقصده الفادان يكون اذا مضى ما

باب الفتح الحار
 في شرح
 قوله
 معقود كاه عقل كرام
 كند و كاه عاقلان كرام
 كند
 بکرانستان
 حبیب محمد حبیب
 یغنی دانه
 بلخی یغنی بیک

الدخول بها فدخلوا بها لكنها اختلفوا في سنة الوت في الدخول بها شرط الوت وهو الطلاق والرجوع
وفي غير الدخول بها الا بشرط حتى لو طلقها في الحيض يكون سببا لادعيائها وعنده زفر كذا طلاق في غير الدخول بها
في حاله الحيض والبشرى حيث الوقت للموطوعة لفرق الطلقات الثلاث في اظهار الادب والوطى فيها ان
تخص وقال مالك هو بدعي ولا باج الاداء واليس في فرق الثلاث في اشهر وكل شهر طلاق في السنة
الصغيرة والايست لقيام الشهر في مقام الحيض وكذا في الحال وقال زفر ويجوز الاطلاق الى بل السنة
الاداءه وحل طلاق ولو كان بعد الوطى لم يفسل بينه وبين الطلاق زمان وقال زفر يفسل بينهما
والطلاق البائن ليس في ظاهر الرواية والظاهر سمي وان كان في حاله الحيض وبدعيه صحيح الوت
طلوه واحدة في طهر وطلت فيه او في حيض موطوعة وهذا الطلاق واقع وان كان بدعيًا وقالت الرافضون
لانقع بدعيه في جميعه واحد وما قولهما في فوق الواحدة فهو احوال اثنين او ثلثا ثمانية او اربع
بلا حجة بينه وبين ما قولهما في طهر واحد خالف ذلك الطهر في الجماع وان لم يخل فهو بدعيه حيث التوثيق
وان طلق الموطوعة فوق الواحدة في الحيض ينبغي ان يكون اشده بدعيه ويجب على الزوج ان يرجع
ان طلق في الحيض عند بعض ما عدا ما يستحب ان يرجع فاذا طهرت عن الحيض التي طلقها فيها
طلقها ان شاء وكذا ذكر الطحاوي وهو قول الجسفي وفي اظهار الرواية وتوالتا اذا طهرت من
ملك الحيضة وعاشت ثم طهرت انشا طلقها ولا يطلقها حتى تطهرت من الحيضة الثانية وطلاق
الحرة ثلاثه وطلاق الامة اثنا ولو زوجها مطلقا فما بان كان زوجا ورجع الامة حرة ولو

الطلاق عند ما يبرأ بالنياب او عند ان يني معتبر بالرجال والخلاف بطريقه تحت عيبه فلو كانا
ثبت وعنده اشكال وفي انه تحت من فطرا تباينه ان اشكال وعنده ثلث وصرح في صرح الطلاق وهو
المرد منه ظهورا بعدا تحت سبق المراد الى فهم السامع وهذا انما يكون عند كثرة الاستعمال ما استعمل
اي في الطلاق دون غيره مثل انت طالق ومطلقه طلاق فان هذا الاغلاطير او بها الطلاق
عن النكاح عرفا وتعمل فيه لا في غيره فكانت محرمة بغيره الى بالصرح واحدة رجعية ابد اسود لم يشر
او نوى واحدة رجعا وبانها اكثر من الواحدة وقال الشافعي يقع ما نوى وبه قال زفر ولو نوى الطلاق
وثاق لم يدين في القضا او يدين فيما يدين بين امة تعا ولو نوى الطلاق على العمل يدين في القضا ولا
بينه بين امة تعالى وعن الجمنه انه يدين فيما يدين بين امة تعا ولو قال انت مطلقة بكن الطاء
طلاقا لا بالنسبة لانها غير مستعملة في عرفنا فلم يكن محرما فاجاب الى النية وان ذكر المصدر بان قال انت طلاق
او انت الطلاق او انت طالق طلاقا او انت طالق الطلاق مثلث طلاق يقع ان نوبها
اي الثلاث لان الطلاق مصدر وجنس عمل العموم فكثيره وجنس طلاق الحرة ثلاث ولا يصح فيه التثنية
فصل ما نذر فيه وبه اذا كانت الرجعية فان كانت امة لم ينع من التثنية لانهم طلاقا اشكال
انما في الحرة فالاشكال عدد محض ولا لاله لفظ المعرف عليه ولا الى لم نوى الثلاث رجعية ولو قال
بقوله طالق واحدة وبقوله الطلاق اخرى لصدق كانه قال انت طالق انت الطلاق يقع رجعيةا صحيح
اضافة الطلاق الى كلها لقوله انت طالق او الى ما يجزئ من الكل كذا يجب طالق فالحق ابراهيم عليه السلام

ورسده
لم يدين
يقع قبول كرهه فينبو
در قضا ينفه در احكام تنزيه

يقال

اشكال فلان رسم الغوم او فبشك طالق ويجزئ من الكل قال الله تعالى فحررت رقبته اي مملكته ولم يرد الرقبة
بعينها او رقبته طالق قال مالك روجه بمعنى نفسه او وجهك طالق تعال يا وجه العرب او وجهك طالق
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الفروج على السروج اي الشيا ووجه اضاده الطلاق لا في ربه
كنصفك او نصفك طالق لا يصح اضاده الطلاق الى اليد والرجل والبطن والظهر وكل من لا يبر عن
جميع البدن كالاصبع والاذن والخصية والظهر والبطن والاصبع اذ لا يقع وعنده زفر وان في رجها امة
اضاده الطلاق لا في ربه الا في ربه يقع الطلاق وبعض المطلقة طلقه اي ان طلقها نصف طلقه او ثلثها
او خمسها طلقه بطلقة واحدة ولو قال انت طالق واحدة في شين ونوى الضرب والحجاب او لم يكن في شين
وقعت واحدة رجعية وقال زفر وان في شين شتان واثان في اثنتين اشكال الى لو قال انت طالق
في اثنتين يقع اثان وعنده زفر ثلاث وصدق انت طالق اثنتين في اثنتين مع اثنتين وقع ثلاث
ولو قال انت طالق في ربه واحدة الى شين يقع طلقه واحدة ولو قال في ربه الثلاث يقع ثمان فابعد النقا
تدخل الا انها ما يابا عند الجمنه وعنده الجمنه في ربه واحدة يقع في الاول ثمان وفي الثاني ثلاث
زفر لا يقع في الاول شين وفي الثاني يقع واحدة ولو قال انت طالق مابين واحدة الاشئين او مابين
الاثلاث يقع في الاول طلقه في الثاني اشكال عند الجمنه والخلاف فيه كالحلاف في من فكون
ما بين ثمن وقد حجاج الجمنه في ربه وحش قال كم سنك فقال سني مابين سنيين لا يسعين
فقال انت اذن اتم سبع سنين فزفر ولو قال انت طالق بكرة او في مكره او يميز اي يقع الطلاق

في الحال في كل البلاد فان الطلاق لا يتحقق بمكان دون مكان فان غلب براد انت ملك صدق وباد انت
 ولو قال انت طالق في ذلك ملك صدق فلو قلنا اي لم يقع الطلاق حتى يخلص ملك كما انت طالق ان
 ملك وقع الطلاق عند العجز من الغرض انت طالق عند العجز فانه وصفها بالطلاق في جميع العجز وذلك
 في اول جرم منه ويصح قضاء فيه العدة الثانية ان انت طالق في عقد فقط دون الاول واما ما بينه
 على وجه العدة فيها وهذا عند الجحفة وقال لا يصح منه العدة فيما انقضاء وقع الطلاق الا ان في قوله
 انت طالق اس لم اؤمر بها قبل الابس وان كان المرأة بعد اي بعد الابس فليس ولا يقع شيء
 كما ان قال انت طالق قبل ان تزوجك وقع الطلاق اخر العدة في قوله انت طالق ان لم اطلقك فان
 مات الزوج وقع الطلاق عليها قبيل موته بانه لم يحن العجز عن الطلاق وان مات المرأة وقع الطلاق
 قبيل موتها بانه لم يحن العجز عن الطلاق وان مات الزوج وقع الطلاق على المرأة في
 لم اطلقك فانت طالق وبكيت وفي قوله لم اطلقك او اذا لم اطلقك فانت طالق في نوى
 اي لم اطلقك فان نوى الشرط لم يطلق حتى يموت احدهما كما في ان لم اطلقك وان نوى الوقت وقع
 في الحال كما في نوى لم اطلقك وان لم نؤشئ ان كان عند الجحفة في كل المطلق حتى يموت احدهما
 عند ما نطق في الحال وهذا مني على ان يكون اذ مشرك بين الطرفين والشرط عند الجحفة في
 وعند ما حقق في الطرف وقد يكون للشرط في حال كان مشرك بين الطرفين عند الجحفة
 في قوله لم اطلقك ان كان في نوى في الطلاق في الحال ان كان محتمل ان يقع في آخر العدة في ذلك

في قوله

في قوله في الحال في كل البلاد فان الطلاق لا يتحقق بمكان دون مكان فان غلب براد انت ملك صدق وباد انت
 ولو قال انت طالق في ذلك ملك صدق فلو قلنا اي لم يقع الطلاق حتى يخلص ملك كما انت طالق ان
 ملك وقع الطلاق عند العجز من الغرض انت طالق عند العجز فانه وصفها بالطلاق في جميع العجز وذلك
 في اول جرم منه ويصح قضاء فيه العدة الثانية ان انت طالق في عقد فقط دون الاول واما ما بينه
 على وجه العدة فيها وهذا عند الجحفة وقال لا يصح منه العدة فيما انقضاء وقع الطلاق الا ان في قوله
 انت طالق اس لم اؤمر بها قبل الابس وان كان المرأة بعد اي بعد الابس فليس ولا يقع شيء
 كما ان قال انت طالق قبل ان تزوجك وقع الطلاق اخر العدة في قوله انت طالق ان لم اطلقك فان
 مات الزوج وقع الطلاق عليها قبيل موته بانه لم يحن العجز عن الطلاق وان مات المرأة وقع الطلاق
 قبيل موتها بانه لم يحن العجز عن الطلاق وان مات الزوج وقع الطلاق على المرأة في
 لم اطلقك فانت طالق وبكيت وفي قوله لم اطلقك او اذا لم اطلقك فانت طالق في نوى
 اي لم اطلقك فان نوى الشرط لم يطلق حتى يموت احدهما كما في ان لم اطلقك وان نوى الوقت وقع
 في الحال كما في نوى لم اطلقك وان لم نؤشئ ان كان عند الجحفة في كل المطلق حتى يموت احدهما
 عند ما نطق في الحال وهذا مني على ان يكون اذ مشرك بين الطرفين والشرط عند الجحفة في
 وعند ما حقق في الطرف وقد يكون للشرط في حال كان مشرك بين الطرفين عند الجحفة
 في قوله لم اطلقك ان كان في نوى في الطلاق في الحال ان كان محتمل ان يقع في آخر العدة في ذلك

فصل

مساجات

آسان کردن کارها
 و سهل بنده شدن
 کارها

الطرف لاما انصف الذمحي لوقد لم يلبس الا يكون الامر به لا ان يكون الامر باليد يتد ان كان القدر
 غير محتمل فلو باليوم باطن النهار والليل لا يستعمل الا للبياض وفي انت
 طالق ثلثا لغيره فلو لم يقع في الثلث فمعه الحس العصري ربه عليه وقع واحدة الا اذا قال او قعت عليك
 ثلثات بطلت فان قول انت طالق عامل لنفسه فوقع الطلاق والمراه غير محتمل فسلعوا ذكر الثلث
 لانها بانت لا الى عدة ونحو بقول الواقع مصدر محذوف لان معناه انت طالق طلاقا ثلثا فكم
 انت طالق لتمامه واحدة فمعه جميعا وهذا لو كانت المرأة قبل قولها لا يقع شيء ولو فرق ذلك
 بالعطف بقول انت طالق وطالق وطالق او انت طالق واحدة وواحدة فواحدة وعندك
 لطلق في هذا ثلاثا او بغير العطف مثل انت طالق طالق او انت طالق انت طالق انت طالق
 تبين المرأة بالاول كما الحكم برفضا وقفا الطلاق الثاني هي مبان غير معتد فلا يقع وهذا كما
 علق الطلاق وقد شرط بان قال لغيره فلو لم يقع بها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة
 فدخلت تبين بالاول وقع واحدة عند الجعفرية فان علقها بالشرط مرتبا فتعلقا مرتبا وقفا
 مرتبا واذا وقع مرتبا بانت بالاول ولم يقع الثانيه وعند ما يقع شأن ويقع الكل ان الشرط
 كما قال انت طالق واحدة واحدة ان دخلت الدار فان صدر الكلام سوقف على اخره اذا كان
 ما هو موجب صدره لان موجب الصدر الاتباع وبقائه تبين انه يتعلق فاذا توقف عليه على الكل
 بالشرط فله نصا حال التعليق واحد كما تجوز حال الوقوع واما اذا اقدم الشرط فليس في آخر الكلام ما غير

صدره

صدره فلو سوقف او على اخره لعدم الضرورة وفي قول انت طالق واحدة قبل واحدة او بعد واحدة
 تقع واحدة فان العطف في الصورة الاولى وصف للطلاق الاول في نفس بهما فوقع اثنتان لغوات المحل
 في الصورة الثانية وصف للطلاق الاخر فحصلت الايام بالاول فوقع اثنتان كما ذكرنا في غير الموطوء
 واما في الموطوءة فوقع اثنتان في الوجهين كليهما وفي قول انت طالق واحدة قبلها واحدة او بعد واحدة
 ومعهما ومع واحدة تقع اثنتان اما في قبلها فكل القليلة نصف الثانية لانها بالانكاح فانت في عينا
 في الماضي والماضي الاول في الحال والماضي الثاني في الماضي فوقع اثنتان طالق امس فوقع اثنتان
 واما في بعد واحدة فلان البعده نصف الاول في نفسه باخر الاول وليس في بعده او وجهها
 وسعه الجمع بان لقن الثانية بها فثبتت بقصد قدر ما في وسعه وضابطا في البيت الفارسي
 قبل ان يبا بعد ببارا **قوله** اندر احكام يك طلاق اقصاد **قوله** وطلقت كني قبلش **قوله** وبين
 سماعيت نحو مزار استاذ **قوله** واما في معناه ومع فلان مع لقن كان قال انت طالق اثنتان
 وعن ابو يوسف ربه في قوليهما واحدة وقع واحدة وان قال انت طالق كذلك او انت اربا بجمع يقع
 تعدد الاصبع معتبر في المشورة ان اثنان يطلون للاصابع فلان اثنان يطهرونها فالحضرة معتبرة
 والعرف دليل على هذا وقيل ان كان بطون كفي السبام فالبعث للنشر وان كان الاارض فالبعث
 للضم وقيل ان كان نشر عن ضم فالبعث للنشر وان كان ضم عن نشر فالبعث للضم وان وصف الطلاق
 بالشرية والزيادة مثل انتم قول انت طالق باس او تطلقه شديدة او البتة او شد الطلاق او اشد

الحش بد ترمين بد اشد كونه

الأهولة

ارادة الطلاق وفي حال المدة المدة الطلاق مثل ان تاتي او غير ما طلق فيها سوف القسم الاول ان لا يخل
 ردا على البينة ولا يجعل طلاقا بدون البينة لانه يحتمل الجواب والرد فثبت الاول في هو الرد فقط واما البينة
 الاخر ان لا يصح سببا لا يحتمل الرد فثبت بها الطلاق وان لم يولد في الحال فالجواب محتمل عليه بل لا يخل
 الصار طلاقا ولا يصح للبينة الجواب فان تولى بالكتابيات يبنى ثلثة الفاظ كما في الثلثات
 يقع لانها صالحة للبينة وهي متسوية لا غليظة وخفيفة فيجوز ثلثة الفاظ والاى لم يبنى الثلثات كما
 ثلثين او نوى واحدة فبأنه يقع وعند زفر يجهل ثلثة الشبان وعند مالك الكسبا ثلاث وقال ان نوى
 الكتابيات كلها راجع وفي ثلثة الفاظ منها مسمى اعتدى واستبرى رجمك انت واحدة تقع
 واحدة رجمه وفي الاخر خلاف زفر والثنى رجمها السد عند زفر تقع بها البين كسائر الكتابيات
 وعند الثنى في رده لا تقع بها ثنى وفي الطلاق باسناد والبينة والحرمة اليه الى الزوجان قال
 انا منك بين او انا عليك حرام ونوى الطلاق لا يبيح اذالة الوصلة وهي مشتركة بين الزوج
 والزوج وكذا لك الحرمة اذالة المحل هي ايضا مشتركة ولا تقع باسناد والطلاق الى الزوج بان قال انا
 عليك طالق لان الطلاق ازالة العقد هو فيها لا فيه وعند الثنى في رده يقع الطلاق **فصل**
 تفويض طلاقها لغيرها بقوله لاهلته اختارى بنوى ذلك الطلاق او طلقه نفسك جائز ومقيد
 مجلس عليها فانها ان تطلق نفسها ما دامت في مجلس عليها ذلك فاذا قامت من مجلسها لم يخل
 الا ان يقول اختارى او طلقه نفسك كلما شئت فانه نعم الاوقات فصار كما اذا قال انا قوت

ثلث

شئت او يقول متى او متى شئت فانه نعم الاوقات ايضا او اذا ما شئت فان اذا واذا ما شئت عند ما
 وعند ما وعند الجحفة مستعمل للشرط والوقت فلو نظرنا لانها للشرط خرج الامر به بالانقسام عن
 المجلس ولو نظرنا لانها للوقت لا يخرج ولكن الامر به بالانقسام بانك تخرج اختارى او طلق
 ان شئت فانه مقيد بالمجلس لان الشرط المحض واذا فوض طلاقها اليها ولا يصح ان يرجع عند
 اى من التفويض لان فيه معنى الجان اذ هو يصدق الطلاق مطلقا كما قال ان طلق نفسك فطلق
 و الطلاق مما خلفت فانه منشا والحق تعرف لازم لا يصح الرجوع عنه كما اذا قال ان دخلت الدار
 طلق ونفوض طلاقها الى غير بان قال رجل طلق امرأته او قال لاهلته رجمه طلقه فترك لا مقيد بالمجلس
 ان يرجع عنه لانه لو كسر انا به فلو كسر ان يطلق في المجلس ويعد مخلفا تفويض طلاقها اليها مثل طلقه
 فانه ليس بتوكيل بل تحريك ومعنى الا كفيه حقما لازمة لانها جعل وتفويض نفسها من رفع القيد والملك
 نفسها كتحريك المالك في الشيء وحاصل الفرق ان في طلقه نفسك جهتين جهة تملك الطلاق من الحرمة
 انها جعل نفسها من رفع القيد والملك بالنظر لهذه الجهة مقيد بالمجلس كسائر التملكيات فانها تقتضي
 جوابا في المجلس جهة تعلق ويمنع باعتبا تعلق طلاقها بتعلقها بالنظر لهذه الجهة لا يقبل الرجوع
 التعلقات ويمكن اعتبارا من الجهتين معا بان جهة جهة التعلق في ضمن التملك نظر الى ان التعلق
 لازم والتملك في العقود اللازمة فلا منافاة بينهما واطلقه فتركه فوكيد وليس تملك لانها حاكمة
 ولا يمكن اعتبار جهة التعلق في ضمن التملك لانه لو كاله غير لازمة والتعلق لازم فلو اعتبر التعلق في ضمن

الأولى

انهم يطلقون الوكالة فتدعى بالطلاق ما في ضمنها والمجلس اي مجلس علمها بالسقوط انا مختلف وتنبه
 بالقيام عن المجلس لان لم تنبه لان القيام دليل الاعراض او الذهاب عنه والشرع في قول او عمل
 لا يتعلق بما مضى اي لا يكون من جنس ما مضى كما لو شغل بعد الاكل بالبيع والشرع مثل وفعلها كبيتها
 ربح كونهما في الفلك مثل كونهما في البيت فلا يتبدل المجلس بحجى الفلك وسير دابتهما ليس يتبدل
 المجلس بسير دابتهما كما يتبدل سيره في اختاري بنية السقوط فقالت اخرت لا تقع الا واحدة
 باينة لان اختارها بنفسها ثبت اختصاصها بها وذا يكون بالباين لان في الزوجي مكن الزوج
 بلا رضاها ولا يكون الواقع بثلاثا وان نوى الزوج ذلك وعندها ملك الواقع بثلاثا وشروط في
 وقوع الطلاق بقوله اختاري وقولها اخرت ذكر النفس اي نفس المرأة من جدها او ما تقوم مقام
 النفس في التلقية او ذكر قوله اختاري اختارة او ما يكون كناية عن ذلك في كلامه او كلامها بان تقول
 لها الزوج اختاري نفسك او تقول لها اختاري اختارة فتقول اخرت او تقول اخرت اني اؤتي
 او ابي او الازواج وكان القياس في قولها اخرت ابي او ابي ان لا يقع شيء لانه لم يوجد في لفظها دليل
 على اختار البسوة لكن لا يستحسن فتقول بالواقع لان الزوج اذا مال لها الحق بملك نوى الطلاق
 طلاقا فذلك اختار بالانضمام اليهم فتقول ان الزوج اختاري فقالت اخرت كان باطلا لا يقع شيء
 لانه عرف طلاقا باجماع الصحابة وهو في المعقود من الجانيين ولو كررها ثلاثا اي قال اختاري اختاري
 اختار فاختارت احد بها اي قالت اخرت الاول والوسطى والاخره ثلاثا طلاقات تقع عند
 حنيفة

قوله

قوله

فاعلم ان الحاجة الى التمسك الزوج لان ذكر اختاري ثلاث مرات ولا على الطلاق والطلاق هو المحصور بعد الثلاث
 وقول الاطلاق واحدة لان هذا اللفظ المعقد لا يفرق في الاول والوسطى والاخره اسم الفرد ولا يستفاد منه اجماع
 في تلك المرأة الطلاقات بل ترتب تقع الثلاث بمجرى اختيارها بنفسها فيقول او الاول والوسطى والاخره
 وتلقى قولها اخرت وبقيت الثلاث فكذا هنا قال فيسأل او ان في حق الترتيب لعدم امكانه فلم يلغو في حق افراد
 وهو ممكن قلت الكلام وضع للترتيب الافراد ثم في الاختار فقلت في الاصل لما في صيغة ان تسلمين
 ان لا يقع شيء لانه لما ذكر الترتيب في قوله اخرت فلهذا اللفظ لا يقع الطلاق ما لم يقل اخرت بنفسه
 قلت ابدا اذ لم يكن في لفظ الزوج ما يدل على تخصيص الطلاق وهما في لفظ ما يدل على ذلك وهو قوله اختاري
 ثلاث مرات وقيل لا بد من ذكر النفس وانما حذف بشبهة ولو قالت اخرت اختار طلاقا ثانيا
 لانها المرأة فكانها قالت اخرت نفسي بوجه او مرة وبذلك تقع الثلاث لان الاختار مرة انما تحقق
 اذا اختارت نفسها ثلاثا فكذا هنا ولو قالت في جواب قوله اختار ثلاث مرات طلفت نفسي
 او اخرت نفسي بطلقة فباينة في المدة ليع واحدة ملك الرجوع ومثله بعض نسخ الجامع الصغير فتوى
 انه لا يملك الرجوع وبذلك اجماع الكبار ولو قال امرك يدك بنية السقوط وتطلقت نفسها باينة تقع
 لان السقوط في البين فالواقع ما فوض اليها لان كلامها خرج جوابا لانه كانه قالت طلفت نفسي بانه حكم
 الامر باليد كالخيار في الاختصار على الجملة لان ملك الامر منها وان لا يقع شيء الطلاق الا بنية وان نوى بقوله
 امرك يدك الطلاقات الثلاث فقالت اخرت نفسي بوجه او مرة واحدة يعنى اي الثلاث وفي قوله

امرك بيك في طليقة أو إحصاء في طليقة فأخارت وقالت أخرت نفسي فجميعه لانه جعل لها الاختيار فطليقة
 وهي معقبة لا حرة ولا قول امرك بيك اليوم وغدا يعلو الليل ويكون فيه وقت الاختيار لا غروب الشمس غدا
 فان الليل يصير تابعا وان ردت التفويض في اليوم بطل اصله لا يبقى الامر بيد ما بعده اي بعد رده ورجوعه
 رده انما اذا ردت الامر في اليوم لئلا ان تختار لنفسها فاذ ان قال امرك بيك اليوم وبعد غد تخلف
 الحكم ان اي لا يدخل المسرفة وان رد اليوم بطل امر اليوم وكان الامر بيد ما بعده وقال زفر بن امر
 فان رد اليوم بطل الاصل كالمسئلة الاول والفرق بين ان في المسئلة الاول تفوضا واحدا لانه لم يوسط
 بين الوتاس وقت ليس فيه تفوضا فكان امر واحد اذا ردت في البعض بطل الجميع وفي المسئلة الثانية
 تفويضان لكل ما وجب الفصل وهو اليوم والليل فكانا امرين في واحد مما لا يتعد الى الاخر وعلم ان
 في الاصل انه اذا قال امرك بيك اليوم وامرك بيك غدا انما هي اذ اخارت زوجها اليوم
 ثم جاء الغد صار الامر بيد ما هو صحيح في قوله طليقة فيك ان نوى ثلاثا تعالت طليقت نفسي تعقن اي
 ولا يصح ثمة الاثنان لان قوله طليقة تحضر قوله افعلى فعل الطلاق وقد صححت فيه الثلاث في المطولات الطلاق
 مصدر يد على الجنس ويحمل العموم باعتبار ان الثلاث جنس طلاق الحرة فصح في المختصر انما الاثنان
 فعد ومخلص لا دلالة للفظ عليه حتى لو كانت الزوج امة يصح منه الثنسان باعتبار ان جنس طلاق الامة
 ولا يصح منه الثلاث في طليقتك وان دل على المصدر لانه في الاصل اخار عن طلاق سابق بنقض طلاقا
 تعقن الاخارة والثلاث انقضات ثلث لطريق الضرورة والضرورة منه فبع طلاق واحد فلا ثبت

الزائد

الزائد والآي لا نوى الثلاث بان نوى واحدة او ثنسان او لم نؤشنا فمحرمة في قوله طليقة ثلاثا
 فطلقت نفسها واحدة يقع الواحدة لانها ملكت النكاح الثلاث فملك النكاح الواحدة فضرورة لا يقع
 الطلاق في عكس اي ان قال لها طليقتك واحدة فطلقت ثلاثا لا يقع شيء عند الحنفية رده وعند مالك
 يصح واحدة لانها اثنت بملكته وزايدة فبق ما ملكته وبلغوا الزايدة ولا يجرى منه ان الزوج فزوج لها
 الواحدة قصدا لانه ضمن الثلاث فتمت بملك الزوج فلا يصح ولو امر الزوج بالباين وقال طليقتك
 واحدة بانته او الرجعي وقال لها طليقتك واحدة اهلك الرجعة بملك المرأة يقع ما امره لانها اثنت
 باصل الطلاق وزايدة وصف فلفظ الوصف للمخالفه بقي الاصل فكانها اقصرت على قولها طليقتك
 واحدة فوقع ما يصفه التي عينها الزوج لانه عان صفة الطلاق في اجتهاد الى النكاح الاصل والشرط في
 شرط وقوع الطلاق في ان كانت طالق ان شئت مشبهة بمنجزة موجودة في الحال ان قال في جواب
 انت طالق ان شئت شئت او مشيئة معلقة بما قد علم وجوده كما لو قالت في الجواب شئت ان كان في
 في الدار والحال انه في الدار بان التعلق بشيء كامن موجود ونحو تحقيق نصار كما قالت شئت وبكيت
 فبالحقيقة المشيئة بمنجزة لان العلم بوجود الشرط بعد ذلك كما قالت في الجواب شئت ان شئت
 فقال الزوج شئت فلا بد من الطلاق بالمشيئة الموجودة في الحال ولم يوجد ذلك لانها عقلت وجودها
 بوجود مشيئة ولا علم لها بوجود مشيئة فبطل الامر مخرج من يد لانها اشتغلت بها لا بعينها وتعلق
 مشيئة الزوج فيستبعد مجلس التفويض فبطل وفي قوله انت طالق كلما شئت لحال ان طلق

الأولى
 الأولى

نفسها ثلثا متفرقة بان يطلق نفسها واحدة بعد واحدة حتى يطلقها ثلاثا لان كل كلمة من الاعمال والايمان
 فان قامت من المجلس لطل الاخر ذلك المجلس لها مشقة اخرى فان كانت الثلث تطلق لم تقع شيء عند حنفية
 لانها تعلم الاطلاق في الجماع فلا يملك الاطلاق كله وعندنا يقع واحدة لا يطلق نفسها بعد التحليل اي بعد
 نفسها ثلثا وتزوجت بزوج آخر وعادة الاطلاق الاول لان تعلق الطلاق في هذا الملك القائم لان ملك
 مستحقة وفي قولنا ان طالق كيف شئت طلقت جميعه كما قال الزوج في هذا المقال في غير شيء وبعد ذلك
 يقع وتصور الطلاق باينه او ثلثا ان شئت وتوت باينه او ثلثا ما لم يحل الفها مشيئة وبنيته اعم من كل شيء
 بان قال بونت الذي شئت لانه حينئذ يقع المواءمة بين مشيئة الزوج او ملك مشيئة بان قال
 الزوج لم يحضر في البعير شئت فان شئت حتى لو شئت ثلاثا او واحدة باينه ولم ينو الزوج وقع ما شئت
 لانه اقام مقام النفس في اشياء الوصف والزوج متى اوقع رجعا ملك او جعل باينا او ثلثا في الدار ملك
 ان يجعل ما وقع بان او ثلثا ما بعد ابعده فانه اصل الطلاق واقع بمجرد قول الزوج عنده ويقع البتة
 والثلث بشيئا واحدا عندنا لا يقع شيء ما لم شئت وان شئت بغيره وان شئت او شئت
 وان شئت او شئت ثلاثا بشرط عدم مخالفة رادة الزوج والحاصل ان اصل الطلاق لا يتعلق بمشيتها
 وانما يتعلق بمشقة عندنا يتعلق اصل الطلاق بوصفها بشيئا والاى وان خالف مشيتها بالزوج
 وينبغي بان شئت ثلاثا والزوج لوى واحدة باينه او شئت واحدة باينه والزوج لو ثلثا فمعه لانه
 الزوج فوض اليها فلا يميز اعتبار مشيتها ولا بغيره فمعه اعتبار مشيتها لان مشيتها مسافة من الزوج

واذا قلنا

واذا تعارضت اقطاعات في الاصل وهو الواحد والرجعة وحسب ان كيف شئت طالق كيف شئت
 لم يقع على حقيقها والا لما كان الرخص موقوف الى مشيتها بل ما اذا قال ان طالق رجعا بغيره او بغيره
 على قصد السبيل بل صارت مستعار الاى الوصول الى الجامع الا بهما والمخيار ان طالق باينه كقوله شئت
 وفي قوله طلق نفسك ثلاثا ما شئت او انفك ثلاثا ما شئت لانه ان يطلق نفسها ما دونها
 اى دون الثلاث وليس لها ان يطلق نفسها ثلثا عندنا حنفية وقالوا لانه يطلق ثلثا وثلاثا
 بناء على ان من البيان عندنا وعندنا للتبعض **شرط صحته** التعلق بالطلاق
 الملك بان قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق او الاضافة اليه الى الملك بان قال لا تحبني
 ان تخرجك فانت طالق او قال كل امرأة اتزوجها فاني طالق سواء خصص مهر او قبله او وقتا ولم يخص
 فاذا وقع الشرط يطلق اما اذا قال لا تحبني ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها فدخلت الدار
 لم يطلق لانه ليس بالتعلق في الملك والا اضافة اليه وقار ما لك ان خصص مهر او قبله صح الاضافة
 الى الملك والا لا واذا قال ان فمي له لا يبيع اصلا والفاظ اي الفاظ الشرط ان واذا واذا ما وحي وحيما
 وكلها وكما سميت هذه الالفاظ شرط لان الشرط هو العلامة وهذه الالفاظ مقترن بالفعول
 هو شرط الحجب اى علامته لان الجبر اذا ما سعلق بما هو على خط الوجوه وهو الالفاظ الالفاظ والاسماء والاشياء
 معية الخط فنها وزوال الملك اى ملك النكاح بعد العيدين بان طلقها واحدة او شئنا لا بطل العيدين
 لانه لم يوجد الشرط فكان العيدين باقيا في غير حكمه كما ان وجد الشرط مرة واحدة في الملك محل العيدين

الى جوارى بطل العيدين وترتيب الجوارى فان قال لامرته ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت الدار ولم يرد
 وقع الطلاق ولم يبق العيدين وان وجد الشرط في ملكك شغل العيدين وبطل الى الجوارى اي لا يترتب عليه الجوارى
 فان قال لامرته ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت الدار فانت طالق فدخلت الدار فانت طالق فدخلت الدار فانت طالق
 العيدين ولم يقع شيء لبطلان المحل فان علق الثلاث بدخول الدار فادخل الدار ولم يقع الثلاث فبطلت
 ان يطلقها واحدة ويقضي العدة فدخل الدار حتى يبطل العيدين ثم تزوجها فان دخل الدار لا يقع شيء لبطلان
 العيدين وفي كل حال محل العيدين وبطل بعد الطلقات الثلاث فان قال لامرته كلتي دخلت الدار فانت طالق
 فدخلت الدار ثلاثا فانت طالق ثلاثا وبطل العيدين فلا يقع شيء ان تكلمها بعد زوج اخر ودخل الدار الا اذا
 دخلت كل كلمة على الزوج بان قال كلما تزوجتك فانت طالق فانه كلما تزوجها تطلق وان كان بعد زوج
 اخر قال العلاء شمس الاله الكروى لا فرق بين كل كلمة في العموم كما بين حيث وجهتم لكن الفرق بينهما
 من وجه آخر وهو ان كل كلمة دخلت على المرأة فتوجب عموم فادخلت على اعيان النساء فاذا تزوج امرأة
 اخلت العيدين في حقها لانها اعصابت من كل كلمة حصتها وكانها هي المحلون عليها فقط فاذا تزوجها ثانيا
 فقد تزوجها بخلال العيدين فلا يقع الطلاق كما لو قال ان تزوجت امرأته تطلق بالزوج الثاني
 واما كلما فادخلت على الزوج فينقض عموم الزوج ويلزم من عموم الزوج عموم النكاح لان الفعل
 يقع في العيدين ولا يلزم من عموم النكاح عموم الزوج في كل كلمة لان العيدين لا ينقض الا العوض وان
 احتلف في وجود الشرط بان قال لم يوجد وقالت وبعد القول لمع العيدين لان الاصل عدم وجوده

والا

دلالة منكر الطلاق في القول المنكر مع العيدين الامح محبتها لانه ثبت وعوايا بالبينه وان اختلفا
 في شرط لا يعلم وجوده الا منها نحو ان حصت فانت طالق فادخلت فانت طالق فادخلت فانت طالق فادخلت فانت طالق
 فطلق في قطا ولا يصدق في حق فلانة فلا يطلق والقاس ان لا يقع الطلاق عليها الا بقولها لا
 يدعي وقوع الطلاق على الزوج وهو منكر من قولها لكن هذا الامر لا يعرف الا من سمعها وقد تترتب عليه
 حكم شرعي فنجب عليها ان تجزئ لا يقع في الحرام هي المسئلة فانه الجواب فلهذا قبل قولها علم بدار
 الدم ثلاثة ايام بالطلاق في اولها لانه يتبين برؤية الدم ثلاثة ايام انه حصل فكم توقع الطلاق في اول
 الثلاثة حتى لو لم يكن مدخولا بها وراثة الدم منه زوجت قبل مضي ثلاثة ايام كان النكاح صحيحا
 لا نكاحا على الزوج باول ما رأت لا الى عده وفي قوله ان حصت حصته يقع الطلاق اذا جازت ثم
 طهرت لان الحصة اسم لا كماله وكما لها تمامها وذلك بالطهر ولو تعد الفرق بين ان حصت وان حصت
 حصته ان الطلاق في الاول يدعي لوقوعه في الحيض وفي الثاني يسي لوقوعه في الطهر وفي ان حصت بونا فانت
 طالق يقع الطلاق اذا صامت حتى غربت الشمس لان اسمها باض النهار اذا قرن بفعل مبتدأ
 محتمل لخلاف ما اذا قال ان صمت فانت طالق فانه يطلق بصوم باعه مع النية لانه لم يقدره محققا
 وقد وجد الصوم بركته هو الا لا يك شرط وهو النية ان علق طلقه واحده بولادة ذكر وطلقين بولادة
 انثى فلو لم يسمي الى الغلام والجارية فان علم ان الغلام او اطلقت واحده وانقضت عدتها بوضع الجارية
 فلا يقع اخرى به لانها لو تمت لوقت مع انقضاء العدة والطلاق لا يقع مع انقضاء العدة وان

علم ان الجارية اول طلق تبتين وانقضت عدتها بوضع الحمل فلا يقع به شيء فامر ان يخلعها فاقول
قول الزوج لا كفارة الزيادة وان لم يدر الاول طلق واحدة قضاء لكنه في حال طلق طلقه وفي حال طلق
طلاقا فلا يقع الثانية بانك وطلقت منهن تنزها واحساها والمراد بالثمة التباعد عن طلاق الاثم
لا احتمال وتوعها حتى لو طلقها واحده فبذلك وادان زوجهما قبل التحلل فلا حوط ان لا تزوجهما
لجواز ان يكون ولاده الجارية اولاد وقعت عليها الطلقات وانقضت العدة لغيرها بوضع الولد الثاني
وان علق الطلاق بتبين كما اذا قال ان كلمت ابا عمر و ابا يوسف فان طلقا لقي يقع الطلاق وان
الشرط الثاني في الملك سواء وجه الشرط الاول في الملك انما هو الاول المستلزم على اربعة اوجه اما ان
الشرطان في الملك تنقح الطلاق اجماعا او وجه لا في الملك فلا يقع اجماعا لعدم المحللة والمجبر الاول لا ينزل
في غير الملك او وجه الاول في الملك الثاني في غير الملك فلا يقع اجماعا ايضا لان الطلاق لا يقع في غير الملك
او وجه الاول في غير الملك الثاني في الملك كما اذا طلقها وانقضت عدتها فكلت ابا عمر ثم تزوجهما
فكلت ابا يوسف فطلق عندنا خلافا لفرق والتجيز ان تجزئ الطلقات الثلاث بطل التعلق اي
الثلاث وما دونه فعلق الثلاث او ما دونه بان قال بان دخلت الدار فانت طالق واحدة
او ثلاث او ثلثا ثم تجزئ وطلقات الثلاث ثم عادت اليه بعد التحليل ثم وجه الشرط وعلق الدار
لا يقع شيء وقال انه يقع ما علق وان وصل اليه واحد بطلان كما اذا قال انت طالق او عديده
ان واحد بطل فلا بد ولم يقع شيء وعنده مالك لا يبطل كلامه ويجب ان يكون الاستثناء متصلا

كبر الشهود

كبر الشهود حتى لو سكنت تبتت حكم القدر ولا يبطل ان واحد **في طلاق**
المرضى من الغالب جاله الملاك مبتدئ بغير مرض كمرض عجز عن اقامه مصالح خارج البيت كما
يعاوده الاصحاح وان قدر عليها في البيت والمراة اذا كانت لا يمكنها الصعود على السطح ونحوه كانت
مرضاة والا لا ومن بازر رجل وخرج من صف الفصال او قدم لقتل لقصاص او رجم في زمانه ثبت حكم
المرضى ما هو في مرضه المرض في وجه الملاك الغالب مرض من الموت شرعا ويغيره انما بطلان
تبرعه الامن الثلاث فلو ابا ان زوجته بغير رضاها او ابانها بغير رضاها لا اثر وفي الطلاق الرجعي
في الاحوال كلها اذا مات في العدة ومات ولو بغير ذلك السبب كصاحب فرش سبب المرض
اذا تولى في العدة ترث خزانة الثالث نفي ره فانها عنده لا ترث في العدة وبعد ما قال مالك حملا
ترث امرأة الفاروان مات بعد ما تزوجت بزوج آخر وصالا الثالث نفي ره فيها اذا طلقها اثر فانما
ان طلقها صرحا ترث اتفاقا وكذا ان طلقها بالكلمات عده راجع وان قال لا ترث اتفاقا
لانها رقيت بالفقره فكون راضية بابطال ثمنها في الثلاث على الخلاف وما يكون في الغالب السكوت
مثل مبيع في صف الفصال ولكن لم يبارز او رجم ونزيب ويجوز في جوابه ان يفسد او رجم صحيح شرعا
والمقصد والمفليح والشكوك الصحيح لانه قد عتس كثر قال ابن سلمي لان لارجي براه بالندوى
وقال العنده اني الا ان يكون مرضه مرداد او اولد او ولد لقصاص مرضه على طلقها ومضى عدتها
اي قال لها في مرضه كنت طلقك ثلاثا في صحة ومضت عدتك فعدتها لمراة او ابانها بامر ما

باب ۴

والشرط

والشرط في المهر ان كان الفصل مالم يها منه بد فلو انك انما لارث وان كان محالة لها منه ما نهارث
عنده بالفسخ وله ابني وحفوة وحد محمد وزفر لم يرث واعلم ان المرأة بالفرقة قبلها في مرضها بصيرة
كالرجل في مرضه لان حق الزوج يعلق بها لها في اول مرضها فهي سرمد ايد البطلان حتى يحل ان يجمعا فتعلق بها
في اول مرضه سادس اذا اختارت نفسها في مرضها تخا عقبها او خيار طوع او طاعت ابنه في زوجها في المرض
ثم ماتت العدة ورثها الزوج لا ينفذه فرقة قبلها ولهذا لم يكن طلاقا وان كان الفراق بسبب الرجوع
ثم مات في العدة رثها لان هذه الفرة مضاف للزوج ولهذا كانت فرقة بطلاق فصل
في الرجوع بالفتح والكسر انفتح وهي استدام ملك النكاح القائم بغير الرجوع العدة لا بعد ما دأبت
ابست او لم يبين خففت اى اذا لم يطلق طلاقا بانيا واحدا او اثنتين او عتيقة اى ان لم تطلق ثلاثا
وتحقق الرجوع بالرجوع شرط واحد بان يلف الطلاق او بعض الكتابات المخصوصة التي ان لا يكون الطلاق
مقابله مال وان ثبت ان الاستيفاء الثلاث والرابع ان يكون مدخلا لها بخبر راجعك بحضورها
او راجعت امرأتها في الحضور والعدة وبوطيها وبسبب استبوة ونظره الى فرجها بشهوة ولا يكون
النظر الا شئ من فرجها سوى الفرج وحده عندك فمعي لا يبرح الرجوع الا بالقول ولهذا كان الاجب ان يبرح
بالقول فان الراجح بالقول متفق عليها وبالفعل مختلف فيها وندب استشهادهن هذين على الرجوع
وفعالهما كروا حشر اذ عرفوا في موضع التهمة وان لم تشهدت الرجوع وما مالك رده وان فسخ
رده لا يفتح شرط الا بالاستشهاد ونسب بذاتك مالك فانه لا يحل الاستشهاد في النكاح شرط وجعل

الا شهاده على الرجل شرط وندب استشهاده بالرجوع الى اعلامها بما اى اعلام الزوج اياها بالرجوع
لانها اذا لم يعلم بالرجوع فما تزوج فقع في الخطور وندب ان لا تدخل عليها حتى تؤذيها مثل التخنق
وحقق الفعل ان لم يقصد رجعتها فلا يقع به على موضع يصير ارجعها اذ بما يكون مخدرة وهو يبر
الرجوع فطلقتها اخرى فتؤدى الى طول العدة اما قصد الرجوع فلا حاجة الى الالين ومعتدة الطلاق
الرجعي تنزهن لرفع الزوج فيها فارجعها فان الرجوع منه وولد وطهرها فان الوطى رجع عنها
وعندك نفي لاجل الوطى حتى راجع بالقول والاب فرجها حتى يشهد على رجعتها وقال زفر
واذا قال الزوج راجعتك فعالت على الفور محتملة لرد العتقت عدتي وصدقت في مضيها
ان كان المدة مدة اكلن فيها القضاء العدة ولم يصح الرجوع عند ايجته في حنفية والقول لها وعندنا
يصح والقول له واجمعوا عاينه لو كنت ساعو ثم قالت انقضت عدتي يصح الرجوع ولو بدلت
فكانت انقضت عدتي فقال الزوج موصولا راجعتك لا يصح الرجوع ولو قيل لها انقضت
عدتك فاصدقت في بقاها اى بقا العدة لانها اعرف شهاده بها وكذا الوأخر الزوج قال
بعد القضاء عدتها قد كنت راجعتك في العدة وكذا نية الرجوع صدقت في تكذيبها اختياره بالرجوع
في العدة وكذا القول بالرجوع الام بعد القضاء عدتها قد كنت راجعتك وصدقت له ولو لم يكن
فالقول قول الامه عند ايجته في حنفية كما ذكرنا انها اعرف وعندنا القول قول المولى ولا يخلو حرة
بعد طلاق ثلاث والامه بعد اثنان حتى يطأها اى الحرة والامه بالخ او يصي مرأته بنكاح

ح

صحح فالاولى ان يكون الحمل بالغاً والمهرين متى غارب البلوغ ومثلها جامع وحرك الله وشيئاً منك
المهراتن لا يخلل ومضى عدة طلاق اى طلاق البالغ او المراهق بعد البلوغ او مودة والدخل شرط في
والقول على الله وسلم اذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً فزوجت بزوج آخر لم يخلل الاول حتى يزوج حصة
عسستها وعند سعيد بن المسيب لا بشرط وطى الزوج الثاني النظر الى طاهر قوله حتى يزوج زوجاً غيره
وحتى يقول امرأتك العسيلة مشهور ويجوز الزيادة على الكتاب ولهذا شرط الوطى ولو غاب المهر
ان لا يطلقها المصل يقول زوجت نفسي منك على ان امرأتي الطلق نفسي كلما اريد فقوله الزيل
قبلت بجاز النكاح والامه يبر بادوا عدت وحول الحمل صدقت وان انكره وكذا على العكس
والنكاح بشرط التحليل بالقول بان نقول التزوج بك على ان احلك للزوج الاول بكونه غائبا او غائبا
ذلك قبلها ومع كون هذا النكاح مكرها لاجل الزوج الاول به عند ايجته في حنفية وعندنا لا يفسد
اى النكاح فاسد ولا يخلل الاول وعندنا النكاح صحيح ولا يخلل الاول وان طلقها ثلاثاً ثم قالت حلت
يعني مضت عدتي وزوجت ودخل في الزوج وطلعت ومضت عدتي والمدة تحمل ذلك وعلب
على طه الى الزوج الاول صدقت لاجل النكاح ادا وفي هذه المدة عند ايجته في حنفية شهان ان اتم
بالمضي الحيض وعندنا ثمانون يوماً كما طلقها في اخر الطهر وحيفها ثلاثه ايام وطلعت
خمس عشرة يوماً ومضى عدتها لظهور ثمانين يوماً وحيفها ثمانية ايام والزوج الثاني
يهدم ما دون الثلاث اذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً فانقضت عدتها وزوجت بزوج آخر

ثم بانبت من عادات ثلاث طلاقات اجماعا كما ذكرنا من قبل ولو كان طلقها طلقا او طلقين
 وهي حرة او طلقه واحدة وهي امه فترجعت بانجر وطلقت وانقضت عدتها ثم عادت الى الزوج
 الاول عادة الحرة على ملك ثلاث طلاقات والامه ثنتين وثلاثين سنة والى يوسف حماتها
 خلافا لما ذكره والى نفي حكم احد فانهما يعود الى الاول ما لم يبق من الطلاقات واصلا ان الزوج
 ان في هذه المدة اجماعا ومهم ما دون الثلاث عندنا لا عندهم وهذه المسئلة يسير مسئلة المهم
 وهي مسبوقة **فصل** الايلاء في اللغة مصدر اى حلف وفي الشرع حلف يمنع
 وطى الزوجه اربعة اشهر ان كانت حرة وشهرين ان كانت امه والا يلاءه لو حلف على
 اقل من هذه المدة فان قربها في المدة حثت لوجود شرط الحث وبحسب الكفارة اى كفارة
 العيدين في الحلف بائنه اى لو قال او اعد لا اقربك اربعة اشهر وعليك في ربه كحسب
 ولا يحسب الكفارة وحسب في غيره اى غير الحلف بائنه كالسكنى بالطلاق او العتاق او غير ذلك
 نحو ان قربك فانك طالق الخ او يلقطه الا يلاءه حتى لو مضت المدة لا يقع الطلاق والا
 اى ان لم يقربها في المدة بانبت بواجده اى طلقه واحدة وعملت في ربه لا يقع الفروج ومضى العقد
 ولكنه سوتف بعد المدة على ان يلقى لها او يفارقها فان الى ان يفعل فرق القاضي عنهما ومنه طلقه
 بائنه فالحرف موفيه موطنان احدهما ان التقي عنده كمن بعد مضي المدة وعند ما في المدة وثانها ان
 المنفرد عنده لا يكون الا بطلاق الزوج او تفريق القاضي وعند نابع الطلاق بمضي الوقت

وبعد

X

وبعد ما بانبت بواجده سقط الحلف الموقت اى لو حلف على اربعة اشهر لان الحلف موقت
 موقت فمضى مضي ذلك الوقت فكانه قال انت طالق بائن او مضت اربعة اشهر فلو كحما ولم يقربها
 بعد ذلك لا يطلق ولا سقط الحلف الكويديان قال لا اقربك ابدا او قال لا اقربك ولم تقرب
 ابدا كان مطلقا للفظ فاما ما بعد مضي التا بعد ثنتين بائنه فبين طلقين اخرين ان مضت
 مدة اخرى اى اربعة اشهر اخرى بعد نكاح ثان بلا في اى بلا قربان ثم مضت مدة اخرى كذلك
 اى بلا في بعد نكاح ثالث وبقى الحلف بعد الطلاق كالحلف بائنه مثلاً واما الحلف بالطلاق
 فلا يبقى لان التجيز بطل التعلق بعد ما منع ثلاث طلاقات لا الا يلاءه فان عاد اليها ونزوها
 بعد ما تزوجت تزوج اخو وقربها كغيره بمنته بائنه لوجود الحث فان ذلك لا سوتف على الملك
 حتى لو قال لا جنسه واعد لا اقربك فترجعا لا يكون ذلك ايلاء ولو قربها بحسب الكفارة ولكن
 لا يمين بالايلاء لانه لم يبق العيدين في حق الطلاق خلافا لفرودان بحسب الزوج او الموالي على الفروج
 اى الرجوع عن الايلاء بالوطى لم يرض احد بما يرض احد الزوجين او غيره اى الغير المرض بان كان الزوج
 مجبوت او كانت الزوجه صغيرة او رتقاء او بينهما ما فاربعة اشهر فغيره ان تقول نشت اليها
 فلا يقع بعد قولك نشت لو مضت مدته وهو عاجز وقال الك في ربه لا في الا بالاجتماع واليه
 الطحاوي فان قدر العاجز على الوطى قبل مضي المدة اى مدة الايلاء فغيره بالوطى وبطل الفروج
 بالبيان اذا قال لامرأة انت على حرام مثل عتيلا لا محقق ان نوى به الطهاره وهو ظاهر

لان الطلاق يقتضي حرة وقد اطلق الحرة فاذا نواه حج وعمره لا يكون طلاقا وانوى الطلاق الطلاق
 الثلاث فلو انى الكذب كذب لانه وصف المتحللة بالحرمة فقد نوى حقيقة كلامه فيصدق
 وقيل لا يصدق قضاء لانه عين طاهر لكونه تحريم الحلال فلا يصدق في العرف عن الطاهر بالنية فانوى
 اى يقع مانوى كما ذكرنا ولو نوى التحريم او لم ينو شيئا فاعيد لان تحريم الحلال عين قال الله تعالى
 ما ربهما النسب لم تحرم ما ربهما الله لك ثم قال قد فرض الله لكم تحله ايمانكم وانوى الطلاق يقع
 طلاقا لانه لا يركب به او لم ينو شيئا فانه في هذا القول يقع طلاقا بنية وهذا اختيار المشايخ وعليه
 الفتوى فان التحريم يعرف الى الطلاق من غير تحريم العرف فانه جعل نوايا عواذ اما اصل الرواية
 فهو انه ان لم ينو شيئا وكذا يقع طلاقا بنية في قولنا قال كل رجل على حرام ان لم ينو شيئا للعرف فانه
 جزاء لقوله وان نوى الطلاق وفي الفتاوى حلال المسلمين على حرام منصرف الى الطلاق بل لانه
 المعروف وكذا ابراهيم بن يوسف كبره ولو قال بدست جب كبره لا يكون طلاقا الا بالنسبة لعدم العرف
 ولو قال بدست كبره كان طلاقا وانما علم **فصل** الخلع وهو في اللغة بالفتح مصدر
 بمعنى النزع كان كل واحد من الزوجين لباسا لصاحبه فخرج منه بالخلع وبالعزم اسم منه وفي الشرع
 عبارة عن التزام مال من المرأة بازاء ملك النكاح بلفظ الخلع لا بايس بالخلع عند الجاهل بان
 ان لا تقام بالزوج ما من واجب الزوجية مما هو اى عاجزا ان يكون حرا وان يكون بدلا للخلع
 ولا تنكس ولهذا يصح ان يشرع في ابراهيم بدل الخلع ولا يصح من زوج في المبسوط وان استلقت منه

بما في المتن

بما في المتن جاز ثباده بطريق عقوباته فوجبه ولا ينافي بطلانها بخلاف الصدق فان في المثل محرم للخلع
 وان لم يكن في بطلانها شيء فلا شيء له لانه ما عر به وهو اى الخلع طلاق باين لانه يجب ان يملك نفسه بها
 بازاء ما عطيته الزوج وهذا انما يكون بالباين ويجب عليها اى على المرأة بدلا اى بدل الخلع لان المرأة
 التزمت المال عوضا عن النكاح والمرأة يملك التزام المال لولا انها على نفسها وملك النكاح مما يجوز
 الاعضاء عنه وذكره اخذه اى البذل ان نشتر الزوج لانه يوجب زناوة ان كانتا باخلا لانهما
 ذكره اخذ الفضل على ما دفع الهان للهم ان نشترت يقال نشرت المرأة على زوجها اذا انقضت
 وبه رواية الاصل وفي رواية جامع الصغير لا يكره ولا بايس ان يأخذ منها المهر الذي قبضت منه
 او يأخذ مثل ذلك ان طلق بمال او على مال وقع طلاق باين ان قبلت المال في المثل لا بد من القبول
 في الزوجين لان معنى قوله مال عوض مال الزوجين لا يجب بالقبول ومعنى قوله على شرط مال
 والملحق بالشرط لا ينزل قبل وجود الشرط وهو المال وجوده بالقبول وان خلع او طلق بغيره
 او ميثمه لا يجب شيء لاننا لم نسمه الا ميثمه حتى يصير طلاقا ولا وجه له الى الجواب بالمسئلة
 ولا الى الجواب غيره لعدم الالتزام ووقع بطلاق باين في لفظ الخلع لانه كناية والكنائيات
 ووقع رجعي في لفظ الطلاق لان الصريح معقب للرجوع وان طلبت ثوبا بالالف اى قالت طلق
 ثوبا بالالف فطلقها واحدة فبأينه اى يقع طلاقا بنية بثلث الالف لان الباء بصحت الاعراض
 واجزاء العوض تقسم على اجزاء العوض على فتي طلبت الثلاث بالالف فقد جعلت بازاء كل

نطقه ثلث الالف والطلاق بان لانه لا يسلم له المال ينبغي ان يسلم بها الف كحقها للمعا
 وفي قولنا طلقني ثلاثا على الالف فطلقناه واحدة تقع رجعة ولا وجوب شيء على المرأة عند
 حنيفة ربه وقال يقع بان ثلث الالف فحلا لفظه على معنى الباء ولا يحنف ربه ان على
 الشرط اصلها لزوم فاسم الشرط لانه لازم الجزاء فكانت طالبة للثالث بكمي للشرط
 كما انها كانت ان طلقني ثلاثا فلك الالف واجزاء الشرط لا ينقسم على اجزاء الشرط وانما شرط
 لوجوب المال عليها الفاع الثلث ولم يوجد فلا يجب شيء والخلع والطلاق بال معاوضة في
 حقها اي في حق المرأة ومنه جابنها بغير البيع فانها تسلم بالالف بها واذا كان معا
 في حقها يصح رجوعها اي رجوع المرأة ان كان الاجاب منها يصح رجوعها قبل قبول الزوج كما
 في البيع اذا اوجب الباع او المشتري رجوع قبل قبول الاخر يصح شرط الخيار لها كما قال انت
 طالق على الف على انك بالخيار ثلاثا ايام فقبلت فان ردت الطلاق في الايام الثلثة بطل
 الطلاق وان تجاوزت الطلاق منها وقع الطلاق ويجب الالف للزوج وهذا عند حنيفة رحمه
 وعندما الطلاق واقع والمال لازم عليها والخيار باطل ويعتصر على المجلس اذا كان الاجاب
 من قبلها لا بد من قبول الزوج في المجلس ولا توقف على ما رواه المجلس كالبيع ولا يصح تخليفه
 واذا فاته لا توقف على بلوغ الخمر في الزوج اذا كان غايبا والخلع مباح وتعلق بالشرط حتى
 اي الزوج ومن جابها كانه على طلقها فتنها وادكر الشرط والجزء مباح حتى العكس الاحكام

المذكورة

المذكورة اي اذا كان الاجاب من جهة كذا قال خالعتك وطلقك على الالف لا يصح رجوعه قبل
 قبول المرأة لانه في المغيبة مباح واليمين لا قبل الفسخ ولا يصح شرط الخيار له فلو قال لامرأة اطلقني
 بالالف على اني بالخيار ثلاثا ايام فقبلت بطل الخيار ووقع الطلاق ولا يقتصر على المجلس لا يبطل
 لقائمة المجلس صح ان قبلت المرأة بعد المجلس ولا يعلقه واذا فاته توقف على بلوغ الخمر بها
 اذا كانت غايبة والعبد في العتاق على مال كونهما اي طرق ذالق كطرقها في الطلاق وطرق
 السيد كطرق الزوج فبغير طلق العتق شرط قبول العبد ميمنا في جانب السيد ومعاوضة في جانب العبد
 حتى يصح الرجوع والمنا من العبد في امارة على مال ولا يقتصر على المجلس ولا يصح الرجوع ولا الخيار من السيد
 ولا يقتصر على المجلس ويسقط الخلع والمباراة جميع حقوق النكاح اي حقوق الواجبة في النكاح كالمهر
 ما لا يتعلق بالنكاح كتمن ما رتبته الزوج منها واشترت من الزوج عندها اي عن الزوجين حتى لو
 اوبارت منه شيء معروف فمهرها عليه وقد دخل بها او لا فمهرها مائة وكان المهر للزوج وكذا
 لو قبضت منه نصف المهر او اقل او اكثر ثم اختلفت منه بدراهم او ثوب معروف قبل ان يدخل بها
 الزوج ما سميت له في الخلع ولا سبيل لاحد مما على صاحبه من المهر وكذا لو كان المهر عينية
 في يده او يد يدها عند الحنفية وقال محمد ربه لا يسقط فيها اسماءه واسمها كان له قبل
 صاحبه شيء من المهر رده عليه والى يوسف مع محمد في الخلع ومع الحنفية في المباشرة واما نفقة
 العدة ان شرطت سقط اجماعا وان شرطت ان وقت لذلك وقت حنيفة ونحوها جاز

والاسقاط اجماعا واما نفقة الزوجين في طلاقها فاجاز

الالوة

والله لم يوت لم يحرم ليق البراءة عنها وان طلع الاب صبيته بما لها لغيره لم يحرم عليها شيء وتوفي
 مبريا الذي وقع الطلاق على الاصح لانه علق الطلاق بقبول الاب ولو علق على شرط لم يعمل
 الاب كدخول الدار ليق الطلاق ان وجه الشرط كذا مبنا وفي رواية انه لا يقع الطلاق وكذا
 لغا ان طلع الزوج الصبيته فلهما الذي وقع الطلاق ان قبلت الصبيته المال وكانت اهل للقبول
 بان تقف لم تطلع شرعا بل انما اذا قبلت وقع الطلاق اتفاقا لوجود الشرط
 الخلف نفقة المرأة الى لزوم المال كما لو طلع على غيره او خسر لا يجب المال لانها ليست اهل للنفقة وان
 طلع الاب صبيته بما له على ان هذا المال حله اي على الاب يجب المال والخلف واقع ولا يقط
 مبريا **مسألة** الطهار في اللغة مصدر طاهر من امره طاهر بظاهره واطاهر بباطنه وهو ان
 يقول لها انت على طهر اي وفي الشرح تشبيهه باضاف الى الطلاق اي تشبيهه كل الزوجه او ما
 به عن الكل كالرأس والوجه والرجل فلو قال فذلك اديك او حبلك على طهر اي لا يكون طهرا
 او تشبيهه جزاء شاع كالنصف والربع من الزوج فلا يصح الطهار من طهره بما حرم اليه النظر من
 محرمة نيتا او رضاعا كالطهر والغنى والفروج ونحوها فلو قال انت على طهر اي لا يكون طهرا
 وهو اي الطهار محرم وطهرا هو او عيشة مثل الميسر والتقبيل ونحوها وقال انت في الايجام المدد او
 كان طهرا في الجاهل بعد الشروع اصله وهو التحريم ونقص حكمه الى التحريم موقت بالكفارة حتى تكفر بكونه
 تولا منك او زوا فاسباب المجازاة عليها بالحرمه وارتفاعها بالكفارة وفي قوله انت على طهر

ومثل اي ٣

ومثل اي صح فيه الكراهة والزوج لم يمس طهارا لان ما نواه محرم كلامه اي انت في استحقاق الكراهة
 مثل اي صح فيه الطهار لانه تشبهها بجميع الامم ولو تشبهها بغير الامم كان طهرا واذا تشبهها
 بغيرها كان اولي ان يكون طهرا لكن ليس يصح فيه الشرط البنية ووجه الطلاق لانه تشبهها بالامم
 في المحرمه فكانه قال انت على حرم ونوى الطلاق فان لم نؤشينا لغا وليس شيء عند الحنفية الا
 رحمه الله وقال محمد طهار وفي قوله انت على حرام كما صح ما نوى من طهار لانه تشبهها في الامر
 بالام ولو تشبهها بغير الامم كان طهرا فكذلك اذا تشبهها بالامم وانما استعمال الكراهة والبرهنة
 بالمحرمة كان طهرا او طلاق لان قوله انت على حرام من الكليات وقوله كما هي لك المحرمه وان
 لم نؤشينا فالا عند الجولف واليه حصة رحمه الله لان حرمه الايلاء او في فحرمه الطهار
 الا ترى ان كفارة الايلاء ادنى من كفارة الطهار لان كفارة الايلاء كفارة عاين وطهار
 عنه محرمة لان كفاف التشبه يخص بالطهار وفي قوله ايقن على طهر اي لئلا يكون طهرا
 جمعا وجب لكل واحد منهم كفارة واحدة لان المحرم ثبت في كل واحد والكفارة لانهما
 المحرم مستعد وتعدو بها وقال مالك مكفنه كفارة واحدة وهي اي الكفارة يجب كسيرة العود
 اي الغرم على طهرا فالمراد بقوله تعالى ثم يعودون لما قالوا يعودون الوطى فان الكفارة يجب
 بالطهار وقصد الوطى بعدة فان رضى ان يكون محرمة عليه بالطهار ولا يعرف على وطهه لم يجب عليه الكفارة
 ولكن يجب عليه الكفارة فوالله لفرعها وهي اي الكفارة علق رقبته بعبادة او كافره فذكر او انشئ صغيرا

الأول

الصوم اتفاقا لا لقطع التام ولما ان الواجب صوم شهر من شتا بعين قبل التماس فالتقدم على
 المسكين ان فات بحسب الزمان كونه حيا عن المسكين فان سقط احد الشرطين لا وجب سقوط الصوم
 الآخر وان تجتمع الصوم اطعم مسكينين في كل واحد من الفطرة الى نصف صاع من تمر
 من تمر او شجر او اعطى ثمنه اى ثمنه الفطرة وعند الفتي ره لا يجوز دفع القيمة وان غداهم
 وعشهم على وجه الاباحة لا على وجه التملك واستبعدتم قسلا كان ما اكلوا او كثير اجاز ولا بد من
 الادام في خبر الشجر لئلا يستفاد الى الشيع وفي خبر الحنطة لا بشرط الادام وقال الفتي ره
 لا يجوز التملك ولو كان فخر غداهم وعشهم صفي نظم لا جرمه لانه لا يسبق في كل ملاء او اعطى
 من ليرة من اموالهم او شجرى اعطى كل نصف او كل احد مما بالاخر عاز لان المقصود من الصوم
 الاطعام فحوز كميل احد مما بالاخر لان الجنس في حيث الاطعام متحد اما اذا خلف الجنس لا يجوز
 كميل احد مما بالاخر حتى اذا اطعمهم مسكين في كفارة العامين بطريق الاباحة وكفى في مسكين
 والكسوة او حوض من الطعام لم يجزه او اعطى قدر الشهر من الطعام مسكين واحد شهر من جاز
 خلا فالت فتي ره وان اعطى في يوم واحد مسكينا قدر الشهر من لا يجوز الا في يوم واحد وبذا في الاباحة
 غير خلاف ما التملك في مسكين واحد في يوم واحد بدعوات فقد قيل لا يجوز ذكره في الحنطة
 وهو الصحيح وقد قيل يجوز **فصل** في اللعان هو لغة معقدة راعى ملا عنه ولعنا
 واصل اللعن الطرد وفي الشريعة عبارة مما يجزى بين الزوجين من الشرادات الاربع اللعن

الغضب

الغضب يجعل الغضب لغا ويحكي اللعان من قد ف بالزنا زوجة العطفة عن الزنا وعن ثمنها
 اما اذا لم يكن عطفة عن الزنا بالزنا وحده او عن ثمنها بان كان معها ولد ولا يكون الزنا
 نقد فيها لا وجب اللعان لا عاز الى قوله وحده وكل واحد من الزوجين صلح شاة اى ان كان
 حواصلا بالغا عاقل غير مخدور في قدف او نفى نسب ولده ما فانه لا يفي صار قاذفا لكانا تسيل
 لا يبرم من نفى الولد الزنا فانه عاز ان لا يكون الولد من ولد الزنا بان وطئت بشبهة تكون
 الولد من غير حقيقة والثاني صادق في نقد فانه الشبهة غير معتبرة لان الاصل في النسب الفرض
 الصحيح والغائب ملحق به عارض والاصل عدمه فنقد الفرض الصحيح قدف حتى تبين اللعن به
 وطالبت الرجل ببراءة من حجب القدف لا عن كل واحد من الزوجين فنقول الزوج او الامرات
 اربعة اشهاد باحدة اى صادق صا رمتها به من الزنا او نفى الولد لقول في المرة الحامية
 لغنه عند عليه ان كان كاذبا فاما رمتها به من الزنا ثم نقول اى المرأة اربعة اشهاد باحدة كاذب
 فاما رمتها به من الزنا ونقول في المرة الحامية غضب الله عليها ان كان صادقا فاما رمتها به
 عن الزنا والاصل عندنا ان اللعان شهادة مؤكدة بالامان مقرون باللعن في جانبته
 والغضب في جانبها قائم مقام حد القدف للزوج في زعم المرأة او كل واحد من الاشهاد باحدة
 كاذبا مع اللعن على سبب البلاك وكذلك قائم مقام حد الزنا للمرأة في زعم الرجل لا يملك
 في حقها لانها كاذبة في زعم الرجل في شهادتها ثم اذا فرغ من اللعان فوق القاضي بينهما

ولا يقع الفرقة ما لم ينعكس القاضى وعملت في رفع الفرقة نفس لنعان الزوج وعند رفع الفرقة
 بلعنا فبين بعد تفرق القاضى بطلته وقال ابو يوسف ان في ربه وسوكم ثم يؤبد وان كان
 القذف نفي الولد نفي القاضى بسب الولد عنه اى علم الزوج وطعته ما قيل ثبت نفي الولد ضمن للقضا
 بالفرق وعن ابو يوسف ان القاضى نفق ونقول قد اشتهر به واخر حجة من سب الباب حتى لو لم يقل
 ذلك لان في السب هو الصحيح وصورة هذا اللعان ان يامر القاضى الرجل بقول الشاهد باسدي في قضا
 فما ثبتها برسمي الولد وكذا في ما بينها ويقول الشاهد باسدي كاذب فيما راى في من في وان كان القذف
 بالزنا ونفي الولد ذكره اللعان امر الزنا ونفي الولد وان ابى الزوج عن اللعان حبس حتى يزوج
 لان اللعان حق واجب عليه وهو قادر على التنازع فحبس حتى يوجب عليه او يكذب نفسه ويرفع السب لللعان
 فحده القذف وان ابيت عن اللعان حبس حتى يزوج مما ذكرناه ابا الزوج اول قصده فنفق
 نسيب له ما عنه لكن لا يجب عليها الحد بهذا التصديق وان لم يصح الزوج ثابدا بان كان
 عبدا وكافرا وصورة ان يحكم الزوجان كافرين فاسلمت الزوجه فقد زنا زوجها قبل ان يزوجها
 الاسلام او محمدا في قذف حده الزوج حده القذف لانه تعد لللعان لانه ليس اهل الشهادة
 فصدا الى باب حده القذف وهو الحد الثابت بقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية وان صلح
 الزوج ثابدا في امته او كافره او محمدا في قذف او كانت محرمة لا يجزى قضاها بان كانت حرة
 او محمدا او اذنية فلا حد على الزوج ولا لعان لانها ان تصفت بالزنا لا يكون عقبة وان

بعد بغيره مما ذكرناه لا يكون اهل الشهادة فلا حد على الزوج لعدم احصائها ولا لعان لعدم عقبتها
 للشهادة والمثل لعنان لا يجتمع ابدا في القذف الحديث والمعية اذا امتثلوا غيبان كما اذا حلف لا تكلم بها
 الكافر ابد اى ما دام كافرا فاذا اكد الزوج نفسه بعد اللعان حده القذف وحل له نكاحها لانه
 لم يبق اللعان بينهما لانه لما اكد انفسه رجح عن الشهادة وبعد الرجوع لا يحل لها قال ابو يوسف وان شئ
 رجعها بعد التحلل لم ينجسها بعد الاكذب وكذا حل له نكاحها بعد اللعان ان قذف غير ما تحلل لانه لم يبق
 اهل اللعان وبقاء اهل اللعان شرط لبقاء حكم او زنت فحوت صورته ان سألها بعد التزوج قبل التحلل
 ثم زنت بعد اللعان فكان حده الجلد لا الزم لانها ليست محصنة ولا لعان بقذف الا حرس بالانثى
 لانه يتعلق بتخرج القذف كحد القذف وكذلك كان في غيرها حتى شات وفي خلاف ان في
 ونفي الحمل بان قال ليس حملك مني وان ولدت لا تل مني شاة شهدها عند ابي حنيفة وزفر حرمها الملائكة
 لا تستحق لقيام الحمل لاحتمال انه اتفعا وقال ابو يوسف وحدها بعد اللعان نفي الحمل اذا جاز
 به لا تل مني شهدها للتيقن بوجود الحمل عند القذف قل اذا لم يكن قد فاض الحال كان قاذفا للحال
 كان قاذفا معلقا بالشروط كان قال ان كان في طوك لم يزوج من الزنا ولو قال هكذا الا لم يزوج قذا القذف
 لا يصح تعليقه بالشروط وبزيت وبه الحمل من اى من الزنا لعنا لوجود القذف حرا وكذا لم ينف
 نسب الحمل لان سبها سب لغيره لا ينفى الحمل ومن نفي الولد عقب الولادة او في مكانه
 قبول التهنئة وشراء الزنا الولادة صح بغيره وان نفاه بعده لا يصح بغيره ونسب النسب لان كونه

في هذا الوقت اقرار طاهر من ان الولد للفراش وقال ابو يوسف محمد بنهما احد صحيح في مدة النفاس
 ولو كان الزوج غائبا اذا ولدت ولم يعلم بالولادة حتى قدم له النكاح عند ابعاضه في مقدار القبل
 من الاجال في التهنئة قال في مقدار مدة النفاس بعد القدم ولا علم منهما اي في حال صح في الولد
 وهي حال التهنئة وشهر اكله الولادة وفي حال عدم الصحه وهي بعد ما وان ولدت ولدت في البطن
 واحد وفي اول توأمين واقر بالاجل لانه اكد بغيره الثاني لانها خلقا من ماء واحد فكان
 قال لامرأة انت زانية ثم قال انت عصفه في عكس ان اقر بالاول ونفي الثاني لان من ولد
 بنفي الثاني ولم يرحج عنه وثبت نسبها فيهما اي في الوجهين لانها توثان لا يفصل بينهما النسب
 لانها خلقا من ماء واحد فلا يجوز ان ثبت نسب بعض الحمل دون البعض كالولد الواحد قال في اقرار
 باحدهما اقرار بهما **فصل** في العنين هو الذي لا يقدر على اتيان النكاح من
 اذا حسن في العنة هي خطرة الاجل او من عن اذا عرض لانه لعن يمينا وشمالا ولا يقصد قبيل
 سمي العنين عنيانا لان ذكره مستخرج من ثمن وشمالا ولا يقصد للمأنة ثم المرأة فالعنين
 هو الذي لا يصل الى النكاح مع قيام آلة او يصل الى النكاح ولا يكاد الى بعض النكاح وروى
 البعض بانما يكون ذلك لمريض به او نصف في خلفه او لكبر سنه او سحر فموت عنان في حق من لا يصل
 اليها الفوات المقصود ان اقر الزوج انه لم يطا وزوجه اقبل الحاكم سنة قمرية في ظاهر الرواية
 وهو الصحيح وفي رواية الجس في جسد يوقل سنة شمسية واليه الشمسية زمان مفارقة الشمس

من نكاح

من نكاح الزوج الاثني عشر الى وصولها الى تلك النقطة مثلا من الاول الى اول الحمل ومدتها ثمانية اشهر
 وستون يوما وربع يوم وجزء من ثمانية عشر من جرم اليوم والسنة القمرية اثنا عشر شهرا او مدتها ثمانية
 واربعون شهرا او ثمانية عشر شهرا على القمرية باحدى عشر يوما واثني عشر يوما وجب النكاح لان الاول
 على الزوج الا بأك بالعرف وهو كس المعاشرة ولا يكون مع الشدة او قضاء الشهوة فيقول بعلم
 ان المانع من الموطى على نكاح او مرض فزول المرض غالب يكون سبب الحرجة او البرودة
 او العلة او اليأس ونحوه الشبهة على ما في الوقف فصل منها لبعده زوال المرض وابتداء الحمل
 من وقت المحضو ويجب ارضاء ايام حبسها منها اي من السنة لا يجب مدة مرض احد
 منها فان لم يصل اليها فيها اي في السنة فرق الحاكم بينهما ان طلبت المرأة الفراق في الاذا كانت
 حرة اما اذا كانت امه وطلب الفراق لسيده عند ابعاضه خلا لا لا يوصف وقيل محمد بن
 واذا فرق الحاكم بين بطلقة وعن ابو يوسف محمد بنهما العدانها كما اختارت نفسها في الغيرة
 وعند النفي التفريق نسخ النكاح ولها كل المهران فلا بها فان خلوة العنين صحيح وجب العدة
 فان وجوب العدة دايرة على سلامة الآلة هذا اذا اقر الزوج انه لم يطا بها وان اختلفا ابتداء
 في الموطى وكانت نبيها او بكر انظرت اليها النكاح فلعن نيب قال في قول حلف لانه منكر
 استحقاق ما حق الفرو وكف بوفى السكر والشب قالوا في دفعه فزجها اصغر مضيقه من بعض الدماء
 فان دخل بلا علف فثيب والا فبكر وتبين ان اكلها ان يول على الجدار فبكر والا فثيب وقيل

الألوكة
 ١٣٨

ان كثر البضعة بسبب على زهرها ان دخلت فشبب الالفكر فان حلف بطل حلفا في الفروع وان كل
او قلن بكر اجل سنة هذا اذا اختلفا ابتداء قبل التاجيل ولو اجل اولائهم اختلفا فانفسهما
اي بعد التاجيل كما ترى اما ان يكون ثيبا او بكر اعطرت الف او قلن شيبا بقول قوله
وحلف بطل حلفا بخلفه حيث بطلت في كفاة الاختلاف قبل التاجيل كما لو اختارت في المرأة
اذا اختارت زوجها بطل حلفا في طلب الفرق لانها رخصت بطلان حلفا وبخيرت بها
اي بعد التاجيل حيث اجل عمر اي ان تكلمت اختارت المرأة وان قلن هي بكر خبرت ايضا فالحاصل
ان الارادة للف او من قبل الاجل للتاجيل ومرة بعد الاجل للتحريم والحضي هو من كانت
الزفارة ونزع خضيتها وان كانت تحت نشفة الف ويصل الى الف او خيار لها فان كانت
لا تنشف ولا يصل فموا العين فيه اي في التاجيل لان الالة متى كانت قائمة جرى منه الوطى
كما جرى من العين فيوطى كما بوجع العنان وفي المحجوب فرق بينهما كما لا يطلبيها لانه لا فائدة
في التاجيل لعدم موقع الوطى منه لا بد من طلبها لانه الفرق حلفا الفوات منشفة الوطى فشرط طلبها
كبر الحقوق ولا يختر احد هما بغير الاخره قال الشافعي انه نزل الزوج بالحيض الحية وهي
الجنون والجرام والبرص والقران في الفرج هو مانع من يسلك الذكر فيه اعادة غلظته وطه
منفوعة او غلظ الرقيق بالتحريك مصدر قولك امرأة رقيقة لا استطاع جماعا لا رقيقا ذلك
الموضع اذ لم يكن لها خرق الالباب له وقال محمد لها الخيار اذ كان بالزوج حيض او غيرهم او

وان كان

وان كان بالمرأة لا خيار لها للزوج لانه يمكنه دفع القرع نفسه بالطلاق وكذا نقول بهذه النصوص
عليها باب استيفاء المقصود وانما نقل اصل العربية وذلك غرضت لبيان ان تمام الرضا لا يشترط في
الامر ان لا يؤثر فيه العزل ولهذا التزوج امر لا يشترط انهما بكر فوجوز ان يباشروا ولا ثبت
له الخيار ان نفد رضاه وانما علم **ل** العدة في اللغة مصدر عد وعدل
الزمان الذي رخص ونظر فيه المرأة عقب زوال النكاح او شبهه هي فترة يحض بعد الدخول للطلاق
الرجعي والباين او الفسخ والفرق بين الطلاق والفسخ بخلاف البلوغ او خمار العاقرة او عدم الكفاة
او ملك احد الزوجين الآخر او قبيلها بين الزوج او زنت او احد ما او الفسخ والنكاح الفاسد
ثلاث حيض وعندها في ثلاث اطهار وفادته الحذف يظهر فيما اطلق امرأة في طهر بالمعنى
فيه لا تنقص العدة ما لم يظهر الحيض الثالث وعندها كما شرعت في الحصة الثالثة انقضت عدتها
وانما لقوله كوا ان اذ اطلقها في الحيض لا يجب من الحيض من العدة كامم ولد مات مولايها عنها
او اعتقها فعدتها ايضا ثلاث حيض وقال الشافعي في حيضه وموطوءة شبيهة الملك او العدة كما
اذا زنت اليه غير امرأه وهو لا يعرفها فوطها او تزوج منكوبة الغير ولا يعلم حالها فوطها او النكاح
فاب كالنكاح الموقت والنكاح بشرط الموت والفرق متعلق بالوطى بالشبهة والنكاح الفاسد
فالعدة فيها ثلاث حيض كوا من سوا مات الزوج او وقع بينهما فرة العدة للطلاق والفسخ لمن
اي لحره لا حيض لصغيره او كبر او بلغت بالسبب اي اذا بلغت السبب الذي يحض فيها النساء

ويوم ثمانين سنة ولم يحض بعد ثلثة اشهر وعده الحرة سواء كانت صغيرة او كبيرة كاذبة
 او سلمه موطوءه او غير موطوءه للموت اربعة اشهر وعده الحرة والذين يتوفون منكم الامة
 والعهدة لامة او مدبره او مكاتبه او ام ولد يحض للطلاق والفسخ حيثما كان لقوله صلى الله عليه وسلم
 طلاق الامة ثمان وعده ثمان حقتان والعهدة لمن اى الامة او مكاتبه او مدبره او ام ولد ولم يحض
 للطلاق والفسخ نصف بالحره اى شبر ونصف شهر خلافا لما لك اولامة او نظاير بامات
 عنها زوجها نصف بالحره وهو شهران ونصف بالامه فالعهدة للحامل الحرة او الامة فلا فرق
 الحامل بين ان يكون حرة او امه وان مات عنها جميع ولو عرف بتمام الحمل وقت الموت بان تلد
 بعد موت لاقبل سنة اشهر وضع حملها وبه اعند الجديفة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف ان نسي
 رجما بعد ان مات الصغر عمر امه وبها حمل فعدتها اربعة اشهر وعده الحرة لانه حمل منتفخ لم يمس
 يقين فلا تنقض به العدة ولنا قوله تعالى اولاد الاحمال اعلم ان بعض محققين فصل
 بين ان يكون الحمل حرة او غير حرة سواء كانت حرة او امه او مطلقه او متوفى عنها زوجها صبيبا او بالغا
 لان وضع الحمل صلح دليل على ابراء الرحم فتعلق به الانقضاء وكحل الميت والعهدة لمن
 جعلت بعد موت الصبي عدة الموت لانها لم يكن حاملا وقت موت الصبي بعين عدة الموت
 ولا غير حدوث الحمل ولا ثبت نسب الولد في حمله اى فيما اذا كان الولد قائما عند الموت
 وفيما اذا احدث بعد الموت لان الصبي لما له لا تنصرونه العلوق والعهدة لامرأة الفار

للبيان

للبيان او الثلثات بعد الاصلين اى العديان من عدة الطلاق وعدة الموت اى انقضت
 عدة الطلاق وبى لانه يحض ولم يحض عدة الموت بى اربعة اشهر وعده الحرة بان برخص القضاء
 عدة الموت ولو انقضت عدة الموت لم يحض عدة الطلاق من برخص حتى ينقض عدة الطلاق
 وقال ابو يوسف عدتها ثلثات يحض والعهدة لامرأة الفار الرجعي بالموت بالاجماع بقا الزوجة
 من كل وجه في الطلاق الرجعي والعهدة لمن احقت في عدة طلاق رجعي كعدة حرة اى انقضت
 في عدتها من طلاق رجعي انقضت عدتها الى عدة الحرة لان النكاح باق على وجهه فلما انقضت
 كحل ملك النكاح عليها وفيه خلاف مالك والعهدة لمن احقت في عدة طلاق باين او ثلثات
 او موت كامة اى كعدة امه ولم ينقض عدتها الى الحرة لزال النكاح بالبيونة والموت فلا ينكح
 الزمان بالعقود وفيه خلاف الشافعي له وان كانت الزوجة البتة من الحيض اى في سنين
 فصاعدا ثم رأت الدم انقضت ما مضى من عدتها وعليها ان تنكح للعدة بالحيض قال في الدية
 معناه اذا زادت على العادة لان عودها بطل الا يأس وهو الصحيح فظهر انه لم يكن حلفا اذا شرط الخلف
 لحق الا يأس فورا بالحر الدائم وعند البعض انه بعد ما حكم باياسها متى رأت الدم لا يكون حلفا
 ولا بطل الا يأس لانه دم في غير اوانه وكان العدة شهرا حتى ياتها لوزارت الدم بعد ذلك على اى
 صفة رأت يكون حلفا وبغنى بطلان الاعتداد بالاشهر كانت رأت الدم قبل تمام اشهر
 بالاشهر ولا يغنى بطلان الاعتداد بالاشهر ان كانت رأت الدم بعد تمام الاعتداد بالاشهر

بعد عدة الاشهر

الأول

كانتانف اي كاستد غرضها كاستانف بالجيف بالشهور من جاشت جيفته ثم است
 الى القطع ومما دوى في سنن الاياكس وكنت مدة الجيفه والجيف من سنن الشهور من حيث انها
 وقت وجب على معتدة وطلت بشبهة وطها اجنبي او زوجها على زعم ان المطلقة من طلاق باين
 حال قبل النكاح عدة اخرى الى انقضت عدة الاولى ولم يكمل الثانية فعليها اتمام عدة الثانية
 وقد اختلف ويكون ما يراه المرأة من الجيف محسوبا بمنها وقال الشافعي ان كان الوطى بالشبهة
 من الزوج وهي في عدة تدخل وان كان من اجنبي لا فادام الاولى انقضت بعض عدة الثانية
 وجب اتمامها صورة ذلك طلقها الزوج باينا او نكاحا فحاضت جيفته فوطيها غير الزوج بشبهة
 فعليها عدة انما الجيفه الاولى من عدة الاولى وجيفتان بعد ما يكون من عدة من فتمت عدة
 الاولى فجب جيفته رابعة لثمة عدة الثانية ومبدأ عدة النكاح القابض عقيب تفرقة او غيره
 على ترك الوطى بان اخبر لا ترك وطها او غرمت على ترك وطها او حملت سبيلا ولا يكون لعدم
 مجي اعداء صاحبها وقال زفره ابتداء عدة من اخر الوطى حتى اذا حاضت بعد الوطى قبل
 الفرق او العزم ثلاث جيف فعدة انقضت عدة وتنقض عدة من الطلاق وغيره وان حملت
 بهما اي بطلن الزوج وموته فابتداء عدة في الطلاق عقيب الطلاق وفي الوفات عقيب الوفا
 ومث تخالفون في الطلاق ان ابتدأها من وقت الاقرار بقبالتها الموضوعة بان توأمتها
 على الطلاق وانقضت عدة صح انزال المرض لها بالدين وصيبتها بشيء وتوأمتها على انقض

عدة

عدة

عدة بان تزوج باغتيا او رابعا سواها او بما يكون المرأة محرمة عليه فتمت انقضت عدة
 حتى يمكن من التحليل في الحال ولا يجب عليها عدة وحكي عن بعض المشايخ انه يقول ما ذكره في الاصل ان عدة
 من وقت الطلاق تحمول على ما اذا كان مفترق من الوقت الذي استند الطلاق اليه اما اذا كان
 مجتمعين فما الكذب في كلامهما ظاهر فلا عدة فان في الاسناد واختار شيخنا شيخنا شيخنا
 الاقرار عقوبة عليه جبر على كتمان الطلاق ولكن لا يجب نفقة العدة ومؤنة السكنى لان ذلك حقا وقد
 سقط حقا ومعنى على قول هؤلاء ان لا يحل التزوج بالانثى وارجح سواها ما لم تنقض عدة
 من وقت الاقرار وان لم تنقض عدة من طلاق باين وطلت قبل الوطى يجب عليه مهر نام وعليها
 عدة مستقلة اي مستأنفة واحدا عند الجيف والى كرف ومما اعد لانها مقبوضة في حقيقة
 بالوطى الاولى وبقا اثرها وهو العدة فاذا جرد النكاح وهو مقبوضة صار كانه وطها في العقد
 وعند محمد لا يجب اتمام العدة اصلا لان العدة الاولى سقطت بالنكاح والى انه لم يجب لان طلاق
 قبل الدخول والعدة مؤنة طلقها حتى هذا عند الجيفه فما اذا كان معتد بهم ان لعدة عليها لا
 اما ان يجب حتما عند اول الزوج لا يجوز الاول لقصور الخطاب ولا الثاني لعدم الاعتقاد وان
 كان معتد ثم ذلك يجب عنده وعندنا يجب مطلقا كذا لعدة على جبرية خربت الياسية
 وضع المشقة في المهاجرة حرة المسلم والحكم في المنة كذلك ذكر الامام الشافعي في شرح اعداء الزون
 الياسية او ذميا او مستأنفا ثم سلم والاخر على حرة ثم فقد زالت الزوجية ثم ان كانت

المرأة ان يخرجها فلا عدة عليها قال ابو يوسف ومحمد عليها عدة ولا نفقة لها وان كان الخارج بالرجل
 فلا ان يخرج اربعاً سواها وفيمن اقصاها الا الحرة الحامل لان نفقتها دائمة ثابتة النسب فلا يخرج
 نكاحاً قبل عدة وروي الحسن عن ابي حنيفة انه يخرج لكن لا نفقة لها زوجها كالحامل من الزنا
 والصحيح هو الاول وكذا حداد المرأة بترك زيتها وحسابها بعد وفاة زوجها مثل معتدة البائنين
 والحداد على معتدة الرجعي وقال الشافعي له لا حداد على البينونة والموت كبيرة مبطنة حرة كانت
 او امه فلا يجب على الكافرة وان ابانها مسلم او مات عنها ولا على الصبيبة وعند الشافعي عليها الحداد
 في الموت بترك الزينة ولبس الثوب المزعفر والمعتصم والمطيب القصب والحرير والحل
 ولا تشتط فان صاحب مشطب من جانب الشح اسنانة والذهن والمطيب وغير المطيب
 وترك الحداد واستعمال المطيب لان هذه الاشياء دواعي الرغبة فيها وهي ممنوعة عن النكاح
 فيجب عليها كمال البصر وزينة الى الوقوع في المحرم والكحل الا بعد زواجها بتركها او غيرها
 نصب على الدهن او انكحت للحاجة لكن ولا تقصد بها الزينة وكذا لو عادت الدهن تحت
 وجهها كل بها لو لم يفعل وكذا اذا احتاج الى لبس الحر حره فاشترى الا ثمة المحلولة المرد بالثمن
 المذكورة المحرقة منها اما لو كانت الثوب غلظاً لا يقع به الزينة فلا بأس به لا تعد معتدة من
 كما اذا عمن الموتى ام ولده ولا معتدة لنكاح فاسد لانه واجب الرفق فلا يفسد على فوته
 والحداد انما يجب اظهار ان يفسد على فوته فموت نكاح ولا تحط معتدة الا نفقة لا نفقة

بان قال

بان قال لها اريد ان نكحت والتعرض هو ان تذكر شئ يدل به على انه لم يكره مثل ان يقول انك حرة
 وصالحه ومن عن ابن النخعي ان يخرج ونحو ذلك من الكلام الموعود وانما يجوز التعرض في عدة المتوفى عنها
 زوجها واما المطلقة فلا يجوز لها التعرض لانه ليس لها الخروج من منزلها الا ان يكون من
 على وجه يفي على النكاح والمتوفى عنها زوجها يباح لها الخروج منها فخرج التعرض على وجه لا يفي
 عليه يسره ولا يخرج معتدة الطلاق الرجعي والبائنين من بيتها اصل كليل وانما اذا نكح
 الا بالخروج لان النفقة دارة عليها حتى لو اختلف على نفقة عدة تماثيل يخرج منها وتصل لا يخرج لانها
 سقطت حقها فلا يطل به حق عليها ويخرج معتدة الموت في الكوثر اول نفقة لها فخرج
 الخروج ولكن تبين في منزلها وحجب على المعتدة ان تعد في منزلها الذكر كانت فيه وقت
 الفقرة والموت الا ان يخرج بان لا كفها به صبيها من ذلك الميت واخرجها الورثة فمن
 او خافت تلف مالها بالسرقة ونحوها او خافت الا تهمل في يجوز لها الانتقال الى منزل
 اخر او لم يجد كراء البيت فكانت ساكنة باخر واذا وقعت الفقرة ولا بد من بستر
 بينهما في الطلاق البائنين ثم لا بأس بالسكنة بعد اتحاد السرة وان كان المنزل عليها
 فالاولى خروجها وترك في المنزل لان مكنتها في المنزل الزوج واجب وكلمة ليس بواجب
 خروجها اولى واذا خرجت كان لقسم الموضع الذي خرجت اليه لا الزوج وفي الوفاة نصت
 اليها وكذا الاولى خروجها بفساد لان خوف عليها منه الوطى وحسن ان يجعل بينهما

امراة تفرق على الحيلولة بينهما حتى يمنع الزوج من وطئها ولو ابانتها او مات عنها في سفرها كانت
 في موضع الاقامة كالغارة فان كان بعد ما عن مصر او مقصد بمسيرة سفره عن الاحمر
 الى مصر او المقصد اقل من مسيرة سفره اليه الى الاخر الاقل اما اذا كان بينهما وبين مصر
 اقل من مسيرة سفره اليه يرجح لان الرجوع ليس بسفر والمضي سفر واما اذا كان بينهما وبين مقصد ما
 توجه الى المقصد لم يرجح لانهما ان رجعت كان من مشيئة لسفر وان مضت لا والى
 لم يكن بعد ما عن مصر او مقصد بمسيرة سفره عن الاحمر اقل وذلك اما ان يكون بعد
 عن كل من مصر او مقصد بمسيرة سفره وان يكون بعد ما عن كل منهما اقل من مسيرة سفره
 خبرت بين الرجوع والتوجه الى المقصد سواء كان معها ولي او لا اما اذا كان الى كل واحد
 الجانبين مسيرة سفر فلانها في موضع لا يمكن الاقامة فيه فنجب عليهما ان يعودوا ويضربوا
 كان معها محرما او لا لان الكنف في ذلك المكان اخوف عليهما من الخروج وكذا اذا لم يكن الى
 واحد من الجانبين مسيرة سفر وذلك ظاهر وعلم الا ان البسر خفي بخمار والوجع من الاقرب
 ولكن العود الى مصر المتزوجين احمد واولي يكون الاعتد او منزل الزوج وان كانت في موضع
 اقامه مثل مصر او قرية حين ابانتها او مات عنها فان لم يكن معها ولي تعتد منه ولا يخرج منه
 الولي وان كان معها ولي فله المخرج الضم عند البسر حتى يعتد وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما
 لا باس ان يخرج بولي قبل ان يعتد ثم يخرج ان شاء ثم يحرم اي محرم **نقض**

الحضنة

الحضنة مصدر حضرت المرأة ولد لها والحضنة المرأة وكل ما بالبطن فخره وتربته وقال الطائفة
 حضنته اي حق الام لان يكون مرتدة او فاجدة فخره وموته بلا جبر بان ابنت اذ لم تطلب
 تمسك الصغر الا ان لا يكون للولد ذم محرم سوى الام فحق الحضنة على حضنته كسائر النفوت
 حتى الولد لانه لا يشق له الحضنة وان امتنع الاب عن اعطائه الولد بعد استئذنه عن الام بحكم لان
 وصيانة عليه طلق او لا الى حال تمام النكاح او بعد الفقرة ثم امها ما الام اب اولي من الام
 وان علت لان قرابة الام في الحضنة مقدمة على قرابة الاب لان الحضنة سبب الامومة
 ثم ان لم يكن ام الام والحضنة اي ام ام ابية وقال زفره الاخت لاب وام لو كانت
 اي من ام الاب ثم اخته لاب وام لانها اشفق ثم لام ثم لاب ثم حالته كذلك اي لاب
 وام ثم لام ثم لاب فاصل في هذه الباب الام فالقرابة من جهة واحدة على القرابة من جهة الاب
 وفي رواية الخالات اولي من الاخوات لاب فخره وان اعتبر قرب القرابة والاخت لا تخت
 لانها ولد الاب والخاله ولد الجد وفي رواية اعتبر الاولاد الى الام والخاله يربط الى الام والاخت
 لاب يربط الى الاب والام في الحضنة مقدمة على الاب فكذلك اخته يربط الى ابها على من يربط اليه ثم
 بعد الاب لاب الحضنة لبنت الاخت وبنات الاب اولي من بنات الاخ واما بنات
 الاعمام والاخوال والخالات فبعد من حق الحضنة لان قرابتهن لم تكن كالحضنة
 ثم محنة كذلك اي لاب وام ثم لام ثم لاب بشرط حرمتهن فلا حق لانه وام ولد ومدة

الأولاد

الولد وان ارادت النفل المصفر من النكاح وليس بمصفر ما ذك في رواية الجامع الصغير وليس
 ذلك في رواية الاصل وهذا صحيح ولو كان بين المصفرين قرب بحث لوضح المخرج بمطالع الولد
 لان ميتة في اهل فلها ان يخرج بولد ما ذك القرنان ان كانتا متعاضدين وان تمكنت من قرنة لا
 مصفران كان المصفر قريبا فلها ذلك لان فيه مصلحة للصغار ولهم آداب اهل المصفران تمكنت من
 المصفر القرنة ليس طحا ذلك الا ان يكون النكاح ثم وهذا الى السفر المذكور لئلا تقطع دون غيرها
فصل في مدة الحمل ستة اشهر لقوله تعالى وحمل وفصاله ثلاثون شهرا ثم قال وفصاله في عامين
 فبقى الحمل لثلاثة اشهر واكثر باستحسان وعندنا ان في رده تقدر الاكثر بربع سنين فيثبت نسب ولد
 معتمد الطلاق الرجعي في الزوج وان جاءت به الاكثر من سنين من وقت الفرج لا احتمال العلوق
 في حال العدة لحوازاها يكون منه الطهر لم يفر المرأة باعضاء العدة اما لو اقرب باعضاء العدة
 ثم جاءت بولد سبعة اشهر ثبت النسب وان جاءت الاكثر من سنين لم تثبت النسب فيثبت
 الرجعة اى يظهر لواجبات به الاكثر من سنين لانه محتمل ان الوطى والعلوق في العدة فيثبت الرجعة
 وان جاءت به الاقل منها اى من السنين لا تثبت الرجعة لانه محتمل ان الوطى والعلوق في النكاح
 وان كان محتمل ان يكون العلوق بعد النكاح فلم يكن فيه شك فلا تثبت الرجعة بالشك وثبت
 نسب ولدا بانك مطلقة مبسوطة جازت به وولدت لاقبل منها اى السنين من وقت الفرج لانه
 محتمل ان يكون الولد قداما وقت الطلاق فلا يتبعن بزوال النكاح قبل العلوق فيثبت نسب

لان

لانها مما تحاطة اثباته لا تثبت نسب ولا المبسوطة ان ولدت لهما منها اى السنين من وقت الفرج لانا
 متقضا بالعلوق بعد الطلاق والوطى في العدة حرام في الطلاق البائن ولا يجوز ان يضاف الوطى الى
 الى المسلم او الظاهر فلا تثبت النسب الا بدعوة الزوج لانه التزام ولا وجه بان محتمل على طهرها
 في العدة مثل ان طهرها امراتة الاخرى مثل طهرها وان حجب الزوج ولادة زوجته ثبت ولا
 يشهدا امرأة واحدة حتى لو نفى الزوج الولد لانه **فصل** في النفقة من مشقة المسقوف المساك
 او النفاق الزوج لان بها بالاك المال لانها تزوج في مصالح الحال ونفقة الزوج العجيب ما سبب
 بالزوج وبقاؤه الملك فله نفقة الزوجات لانها ياسب ما تقدم وغيره ما يقع استطراد اوجب النفقة
 والكسوة والبسنى على الزوج ولو كان صغيرا لا يقدر على الوطى للمعسر غيبة او فقرة موطوءة او غير
 موطوءة مسلمة او كافرة صغرة او كبيرة مكلن ان توطأ حتى لو لم يكن ان توطأ كان المانع من حملها
 فلم يوجد تسليم البضع فلا يجب النفقة قال الشافعي رده لها النفقة بخلاف ما اذا كان الزوج صغيرا لا يقدر
 على الوطى فان المانع من جمته بقدر حاله اى حال الزوجين في البسار والعسار وعليه الفوق فيجب
 في المعسرين نفقة البسار ويجب في المعسرين نفقة العسار ويجب في المعسر المصفر
 وتكفي اى العي والموسرة بين الجالدين اى بين جال البسار والعسار فيجب نفقتهم دون
 نفقة الموسرات وحق نفقة المعسر فاذا كان الزوج موسرا من طهر البسار بخوان باكل الجوار
 والجمل الشوى والبيات والمرأة فقرة بان كانت تاكل في بيتها في الشبع لا يجب عليه ان يطعمها

لأنه فيجب له نفقة من طهر البسار

الأول

ما يكمل نفقه ولا كانت يأكل في بيتها ولكن يطعمها خبر البر و ما جسد وفي ظاهر الرواية وهو قول
 ابن فضال في رد المحتار حال الزوج في البسار والاعتبار ولو كانت هي وبيتها لم تنقل الي بيت
 الزوج وقال بعض السرخسيين اذا لم تنزل الي بيت زوجها لا تسحق النفقة وهو رواية عن ابن يوسف
 وفي ظاهر الرواية بعد صحة العقد يجب لها النفقة وان لم تنقل الي بيت زوجها والفتوى على ظاهر الرواية
 واذا طهر لها الزوج بالنفقة امتنعت عن الانتقال ان كان الامتناع بحق بان امتنعت لفساد
 مهرها بالنفقة واما اذا كان الامتناع لغرض حق بان كان او فاما المهر او كان المهر موقفا او هبة منه
 فلا نفقة لها او مرضت في بيت الزوج اي اذا حولت الي بيته صححت ثم مرضت وعن ابن يوسف
 انه لا نفقة لها وان كان مريضاً لا يطيق الجماع وعنه اذا حولت الي بيته مرضت فانه ان يرد بها ولا نفقة
 عليه وان مرضت في بيته بعد ما حولت اليه صححت نفق عليها ولا يرد بها الا ان يطاول لا تحب النفقة
 والكسوة للناشرة وهي التي خرجت من بيته بغير حق وتمنع نفسها منه واما اذا خرجت بحق
 كما لو لم يطعمها المهر المحل فخرجت فلها النفقة وان كان المنزل ملكها امتنعت من الدخول عليها لا نفقة
 لانها ناشرة الا ان يكون سائله ان يحولها الي منزله او يكثر لها منزلاً ولو كان الزوج يسكن
 الغصب فامتنعت منه لها النفقة لانها ليست بناشرة وكذا اذا امتنعت من الممكنة منزل
 الزوج لان الاحتباس قائم ومجوسه يدين سواء كانت قادرة على اداء الدين او عاجزة عنه
 ومرضت لم تنزل الي بيت الزوج وفي الذخيرة لو مرضت في منزلها الا انها غير عاتمة نفسها عن

الزوج

الزوج لغرض سحقي النفقة ومقصود كرها اي اذا غصبها رجل كرها فليس لها نفقة لها وعن
 ابو يوسف ان لها النفقة والفتوى على الاول وجاز مع محرم الامور اي مع الزوج وعند ابن يوسف
 ان مجلس محرم فلها النفقة ولو كانت عاجزة معها فلها النفقة بالاتفاق ولكن نفقة المحضر لا نفقة
 الي بيته ما كان ثمة الطعام في المحضر لا ما كان ثمة له في البسر ولا يجب الكراه على الزوج ويجب عليه
 اذا كان مؤسراً نفقة خادم واحد لها تقوم خدمتها ويمنع امر بيته ما كان قال لامرأته لا نفق
 عليه واحد من خدمك ولكن اعطى خادماً من خدمي فخدمك فابت يخرجه نفقة خادم من خدمها فبالا نفقة
 استخدام خدمه وفي الذخيرة اذا لم يكن للمرأة خادم لا نفق نفقة الخدم وفي ظاهر الرواية عن الصحابي
 الشاذلي وعن زفره نفق خادم واحد فقط وقال ابو يوسف نفق نفقة الخدين لها وفي رواية
 عن ثوري ان المرأة اذا كانت من بنات الاشراف ولها خدم بجر الزوج على نفقة خادمتين وعن
 ابو يوسف انها ان كانت فاقعة بيت فابق زوفت الي زوجها مع خدم كثر استخفت نفقة
 الخدم كلها لا يجب نفقة خادم اذا كان الزوج معسر في رواية الحسن عن ابن حنفية وهو الصحيح
 وعن محمد بن عيسى على المعسر نفقة الخادم ولا نفق بينهما لغيره عنها اي عن النفقة وقال الشافعي
 انه نفق بينهما وتوهم الزوج بالاستدانة عليه ذكر الخفاف ان يعتبر الاستدانة على الزوج هو
 بالنسبة لقضي في مال الزوج ونايدة الزنوع الامر بالاستدانة ليس مع فرض القاضي انها اذا
 على الزوج بامر القاضي فرب الدين ان يرجع بذلك على الزوج وبدون الامر بالاستدانة

النفقة
 الألوقة

بسبب ان الدين ان يرجع ذلك على الزوج ولكن يرجع رب الدين على المرأة يرجع بان فرض لها القاض
على الزوج ومن فرضت نفقتها لغيره فليس ثم نفقة لغيره ان خاصته وطلبت نفقة لغيره
لان القضاء بنفقة العاقل لا اعتبار فاذا زال العذر بطل ذلك ويسقط النفقة في مدة
مست و لم يقع الزوج بان كان غائبا عنها او كان حاضرا او مشغرا من الاتفاق في تلك المدة الا
اذا سبق على ملك المدة فرض من فاض للنفقة او رضيا بشئ فحجب كما مضى والحاصل ان النفقة
الزوج لا يعبر فيها الا بقضاء القاضي او بالشرع فان لم يوجد واحد منهما سقطت بمضي الزمان
وقال ان نفي بصيرة القضاء ورضا ما دام جارين فاذا مات احد ما بعد ما قضى عليه بالنفقة او نزل
على النفقة او طلقها قبل نفي ومضت شهرة سقط المقرض اي النفقة التي قضى القاضي بها او رضيا
وعند ان نفي ره لا يسقط بل يردنا الا اذا استدان بامر القاضي فانه اذا امر بالانكسار
على الزوج فاستدان ثم مات احد هما لا يطل ذلك وذكر الخصاص انه بطل ايضا والصحيح الاول
والاستدانة مع مدة مات احد بها قبلها اي اذا تجملت نفقة مدة كسنة مثل مات احد قبل
مضي السنة لم يسترجع بشئ عند الخلفه الى يوسف رحمه الله وقال محمد والنفقة في مخرج عنها
المدة الماضية قبل الموت واسترد ما واد ذلك ان كان غائبا وان كان مستهلكا يجب قيمته
الباقى وعلى الخلفه تجعل الكسوة وعمرها اذا مضت نفقة شهر فادونه او نفقة اشهر فادونه
اذا مضت نفقة المدة والباقي من المدة شهر فادونه لا يرجع بشئ لان الشهر وما دونه فسر فصار

كنفقة

لنفقة الحال وان كان اكثر من الشهر فعمل ما بين الخلف والنفقة عرس القن عليه انما اذا تزوج بعد
امراة بافوت المولى فنفقه ما بين عليه ويبيع القن فيها اي في النفقة مرة بعد اخرى اذا فرض القاضي
عليه فاجتمع على الف درهم وتمتة نسائه فبيع نفقة وبيع المشتري عليه ومن النفقة يباع مرة اخرى
وبكذا يباع ثانيا وثالثا وفي دين وجب على العبد سبب آخر غير ما في نفقة يباع مرة واحدة
وجب على الزوج يسكنها في بيت مفرد ليس فيه احد من اهله لان كفارها يجب عليه ان يسكنها
واذا وجدت حقا لئلا لا يشرك غير نفسه ثم السكنى مع الغير فله ولو كان الغير ولد من غيره
فليس له ان يسكنه معها الا برضاها لانها رضىت بان تقاضى حقا فان اسكنها في منزل ليس فيه
فكسك الا القاضي ان الزوج يهرما ويولد بها وسالت من القاضي ان يسكنها بين قوم صالحين
فان علم القاضي ان الامر كما قالت المرأة احره ومنعه عن السكك عليها وان ذكر وان لا يولد بها تركها
وان لم يكن في جواره من يوثق به او كانا مملوكين المرأة ان يسكنها بين قوم صالحين وسأل
عندهم وهي الامر على غيرهم وببيت مفرد من داره علق كفاها لان المقصود حصول ولد منع والديها
وولد ما من غيره واليهما من الدخول عليها لان المنزل ملكه فله حق المنع من دخول ملكه لا منعهم من
النظر اليها ولا مما يتقرب من الدخول عليها لان المنزل ملكه فله حق المنع من دخول ملكه لا منعهم من
وانما منعهم من الدخول لان النفقة في الباب ونظير الكلام وتسل لا منع لها من الخروج الى الدين
ولا منع من دخولها عليها كل جهة ولا منع في محرم غيرهما اي غير الوالدان كل سنة وهو الصحيح

وعلم الفتوى ان من اذعن قوا محمد بن مقاتل الرازي فانه يقول لا يقع طهر الحرم من الزانية في كل شهر ويؤتى
 القاضى نفقة عرس الغائب وطهره واليوية في مال له اي الغائب من حسن حقهم كالدراهم والدينار
 او الطعام او الكسوة التي يلبسها فقط بخلاف ما اذا لم يكن من حسن حقهم كالعروض التي
 يحتاج الي بعضها صرف الى نفقة فانه لا يباع مال الغائب بالاتفاق عند مودع او مضارب
 او مدبر بان ان اقر المودع او المضارب او المدبر بان يبيع مال الغائب وبالنكاح لان لها ان تافد
 من مال الزوج عقما غير رضاه فكان قضاء القاضى فحوى منه واعانه على احد الحق لا قضاء او
 القضاء الزام لم يكن لان ما قبل القضاء ونفقة مولاه واجبه قبل القضاء انما هو واجب
 فحار وقال زفره لا يعطى ما لم يوديعه ويأمر بالاستدانة عليه او علم القاضى ذلك اي النكاح
 والمال وحلفها اي حلف القاضى الزوج انه لم يعطها النفقة نظر للغائب لجواز ان يكون
 اعطىها النفقة قبل ان يغيب وهي يلبس على القاضى لا خذنا ما اذا حلفت اعطىها النفقة
 ويكفيها اي ما قدمها كفيلا نظر للغائب الفم حتى اذا حضر الزوج واقام بينة عليه انه اوفىها
 النفقة بامر القاضى وما اخذت او ضمن الكفيل لا يفرض النفقة على الغائب باقائه الزوج
 بينة على النكاح لو انكر المودع او المضارب او المدبر النكاح ولا يقبل بينة المرأة لان
 ليسوا بحكم اثبات الزوج عليهم ولا يفرض الفم ان لم يحلف الغائب ما لا فاقامت بينة
 على النكاح لفرض القاضى عليه اي الغائب النفقة ويأمر بالاستدانة على الزوج ولا يقضى

اي بالنكاح

اي بالنكاح اي اذا لم يكن للزوج الغائب مال حاضر فطلبت المرأة من القاضى ان يسبح بينتها على النكاح
 لفرض النفقة على الغائب ويأمر بالاستدانة لم يجزها الى شئ من ذلك لان ذلك قضاء على
 الغائب وقال زفره بعض النفقة على الغائب بالنكاح لان فيه نظر لها ولا ضرر على الغائب
 فانه لو حضر نفقة ما اخذت عقما وان حلف ان لم يكن للمرأة بينة فان لكل نفقة ما وان
 اقامت بينة فثبت حقها وان عجزت المرأة عن اقامة البينة وحلف الزوج وقد انفق القاضى عليها
 من مال الزوج نفقة الكفيل او المرأة وعمل النفقة اليوم على اي عا تو زفره يقبل البينة من المرأة ونفقة
 النفقة على الغائب للحاجة اي الحاجة للناس ويجب لمطلقة الرجعي والباس والمفارقة بلا محصنة
 خيار العتق وخيار البلوغ والفرق لعدم الكفاءة النفقة واليكفي ما دامت في العدة وول
 ان لم يجمع في المدة اليها وقال في زفره لا نفقة للمسنونة ولها اليكني اذا كانت حاملة لا يجب
 لمعتدة الموت الا اذا كانت حاملة والعدة المفارقة بمحصة اي التي جاءت الفقرة من قبلها محصيتها
 كالزوجة وقيل الزوجة ابن الزوج لانها صارت حالبة بنفسها بغير حق فصارت كما اذا كانت
 ناشئة بخلاف ما اذا جاءت الفقرة من قبلها بغير محصية لانها حلت نفسها حتى وذلك لا يسقط
 النفقة كما حجت نفسها بالاستنفاء المرد وان جامعها ابن الزوج كره نفع الفقرة ولا يسقط النفقة
 وردة معتدة الثلاث سقطت النفقة لاعتان الردة ولكن لانها محبس فلا يخرج من بيت زوجها
 والمحسنة حتى عليها الاستحباب النفقة حال قيام النكاح كما المحسنة بالدين فكذا الاستحباب

النفقة
 الأولى

نفقة في العدة حتى اذا اردت ولم تجس بعد لحي ذمت زوجها فلها النفقة لا سقط النفقة مكيها
 ابن ابي بن الزوج لانه لا اثر للمكس في النفقة لانه قد ثبت قبلها فلا يسقط النفقة بهذا اذا كان
 الطلاق ثلاثا او بائنا واما العدة من طلاق رجسي اذا مكنت ابنه او اردت فنجبت اولادها نفقة
 لهما لان النكاح باق فكانت الفرقة حاصلة بحصبة فيسقط النفقة ونفقة الطفل المفقير على ابيه المحر
 لا يتباه اليه ولو كان للطفل مال نفقة في ماله ولو كان الطفل عبد فنفقة على مولاه لا يتباه فيهما
 احد من ابيه وغيره بالنفقة بولييه وعجبه اي كما ان نفقة بولييه وعجبه عليه لا يتباه فيهما احد من
 بحب على امة ارضاعه اي الطفل وعنده ما كبحب عليها وبكر ان لم يكن شرفه الا اذا تعينت
 وذلك بان لا يوجد من يرضعه او لا يشرب لبن غيره ما وجب بحب الارضاع حباثة للطفل في الصبي
 وهو الاربع وعده الغنوي وقيل لا بجر الام في ظاهر الرواية لان الطفل سعي بالدين وغيره من الماتيات
 فلا يودي الى الفساق ويستحق على المرأة بالنكاح هو تسليم النفس للاستمتاع وما سوى ذلك من الاعمال
 يؤمر به بدينه ولا يجر عده في الحكم ثلث البيت وغسل الثياب والطبخ والخبر كذا الرضاع الولد واذا
 لم يتبين الام يستاجر الاب من يرضع عنده ما اذا اردت ذلك لان الحضانة حقها فلها عليك
 الاب ابطالها ولو استاجر بالاب حال كونها منكوبة او معتدة من طلاق رجسي لم يرضع لم يجر
 لان الارضاع وان لم يكن مستحقا عليها في الحكم لا يصلح عجزا فمستحق عليها وبانته فاذ اتمت عليه
 بالاجرة ظهرت قدرتها وان الفعل واجب عليها واذا استاجر ما على فعل واجب لم يجر كما استاجر

عبده لعمل معلوم وفي استجار الاب البنت المعتدة من طلاق واحد او ثلث او ثلاث روايت
 في روايته لم يجر لان النكاح باق في بعض الاحكام ولهذا وجب النفقة والسكنى في العدة ولو دفع
 ركوبة الى معتدة من طلاق باين او ثلاث او شهدها لم يجر كذا استاجر ما كان في حال النكاح وفي
 روايته اخرى حاز لان النكاح قد زال فالتحقت بالاجنبات ولو استاجر بالارضاة اي طفلها
 بعد مضي العدة مع لان النكاح قد زال بالكلية او استاجر ما هو في مكوبة او معتدة لارضاها لا يجر
 من غير ما صح لان ارضاعه غير مستحق عليها وان قال الاب لا يستاجر ما وجاء بغربا فرفضت الام
 تمثل اجر الاجنبية او رفضت فخرج كانت هي الحق من الاجنبية لانها اشفق مكان في الفسخ اليها
 نظر المصبي الا ان نطلب زيادة اجره في لم يجر الاب عليها دفعا للفرقة ونفقة البنت بالثمة
 والابن دفعا على الاب خاصة في ظاهر الرواية هو الصحيح وبه يفتي وعجبه بغيره ان نفقة على
 ابويهما اثلا على الاب الثلثان وعلى الام الثلث على فاس نفقة ذوى الارحام وهذا اذا
 كان الاب موثرا فان كان معسرا او الام موثرة امرت ان تنفق على ما على الولد ويحتمل
 ذلك دينا على الاب اذا ايسر وبجب على الموصري الفطرة هو ان يملك ما فضل عن حاجته
 قدر ما يبلغ ما في دهرهم فصاد ان لم يكن ثاميا نفقة اصوله الفقير او كالا بوزن والا جرد والمحدث
 بالسوة على الابن والبنت وبعتبر ما في النفقة القرب والجرمنة لا الارث فيمن لم
 بنت وابن ابن ونفقة كلها على البنت مع ان الارث بينهما منصفه كذا في ولدت

ونحو النفقة كلها على ولد ما يولد البنت مع الارث كله للاخ ولا تنس لولد البنت لان مخرج والي
 رجا وكذا لو كان له اخال وابن عم نصفه على اخيه وبنه لابن عمه لما سجد وجب نفقة ذي رحم محرم
 صنفه ذكر اواني او بالنفقة او ذكر زين او عمر على قدر الارث حتى لو كان له اخ واخت
 حب نفقة على الاخ واخت اثلاثا وقال ابن ابي شيبة حب النفقة على كل وارث محرم ما كان او غير محرم
 وقال في ربه لا يحب النفقة على غير الوالد بن والمولدين ولا يعتبر فيها البنت الارث اى يعتبر
 يكون وارثا في الجملة وان كان محرم بالغيره لا يحسنه لان حقه الارث لا يعلم الا بعد الموت
 من نفقة من له حال وابن عم على الحال لانه يمكن ان يموت ابن العم ويترك الارث للحال وابن العم
 وارث ولا نفقة عليه لانه ليس محرم واذا استويا في المحرمه واليه الارث يرجح من كان وارثا
 في الحال ولو كان له عم وخال او عم ونحوه فالنفقة كلها على العم والعمه والحال لكونه وارثا في الحال ولا يحب
 نفقة مع الاختلاف دينا بطلان البنت الارث الا للزوج كالم نفقة حب لها لاجل احباس
 الثابت بالعقد الصحيح وتصح العقد بين المسلم والكافره وترتب عليه الاحباس فوجب
 النفقة والاصول والفروع بان اسلم الابن والاب كافرا اسلمت ام الصغير او ارثه الصغير
 والاب يسلم فان اسلم الصبي العاقل وارثا او صح لان الجزية بائنه وجزء المراهقه مع نفقة في كل شئ
 نفقة نفقه كغيره لا تمنع منه حره ولكن لا يحب على المسلم او الذم نفقة والدته وولده من قبل الحرب
 وان استأمنوا وارثا ولا يحب النفقة على احد مع الفقر الا لها اى للزوج غنيته او صغيرة

نفقة

والنفقة

وللنفقة الفقراء فان الاب اذا لم يكن له مال مالي اى يكسب ونفق على اولاده محرم وان كان
 الاب عاجزا اعلم الكسب لانه من الزمان او كان معقرا سكف الناس ونفق عليهم ومن لم يسكن
 من حال نفقة الاولاد وفي هذه الصورة في بيت المال فان كان بهذه الصفة نفقة في بيت المال
 مكذبة نفقة اولاده ولا يحب النفقة للفقير الا لها اى للزوج فانها مع غناه لا يحب على الزوج
 نفقة كما ذكرنا وباع الاب عرض ابنه الغائب لنفقة ولا يبيع عقاره الا ان يكون الاثام
 الغائب صغيرا فعندها لا ينفقه وعندها لا يجوز بيع ذلك كله وكذا الخلاف في الاب يبيع
 غير الاب لا يبيع الجماعة وفي حال حصره من غير نفقة لسبب واحد من سبب النفقة مع الزوجين
 والعقار اجماعا ولا يبيع الاب شئ من متاع ابنه الدين له عليه اى على الابن سواء اى هو
 النفقة ولا الام يبيع ما له لنفقة لان ملك مال الابن مخصوص بالاب ليعوله على نفقة
 انت وما لك الا يكسب وليس للام تصرف في مال الابن ولو باع الاب عقار الصغير او قوله
 جاز له ان ياخذ من الثمن نفقة لانه من حق خلاف الام وبير الا غاب وان كان ثلثه
 الغائب ودونه عند حنبي ضمن مودع الابن لو انفق على البويه او زوجته بلا امر فاضل لانه
 تصرف في مال الغير بلا ولاء لان المودع نائب في الحفظ لا يرد دفعه الا بغيره يسبق على نفسه
 ليس من الحفظ فصار به مخالفا ضامنا واذا ضمن لا يرجع الدافع على القابض لانه ملكه بالضمائم
 فطهره ببيع ما بالنفقة فلا يرجع واما اذا اعطى بامر القاضى لا يضمن لان امره لم يعمم ولا

لا يضمن الابوان لو انقضا مال اى مال الابن عند ما لانها استوفيا حقهما فان لم يقضهما واجبه بمال
 وقد جسد حقهما واذا انقضى القاضي بمقتضى غير العرس كالولد والدمج وذوى الارحام ومقت
 مدة ولم ينفق عليهم سقطت نفقة ملك المدة لان نفقة مولود يجب بطريق الكفاية للحاجة ولهذا لا يجب
 مع اليب روقه حصلت الكفاية بمقتضى المدة فيسقط النفقة بخلاف نفقة العرس لانها يجب خزانة
 للاجساس لا بطريق الكفاية فلا يسقط النفقة بحصول الاستغناء فاما مقتضى الاوان يا ذى القاضي
 بالاستئذان فاستئذان عديم بصيرته فانه لا يسقط النفقة المدة وذكر في ذكوة الجامع ان نفقة
 الحارم بصيرته بقضاء القاضي وذكر في كتاب النكاح لو طالت المدة بمقتضى الاقارب لا بصيرته
 بالقضاء وسقط مقتضى المدة فعمل بعضهم المذكورة في الجامع عما اذا مضت المدة والمذكورة في النكاح
 على ما لو طالت المدة فمقتضى الاقارب لا بصيرته بالقضاء اذا طالت المدة اما اذا مضت
 بصيرته والقابل بين القليل والكثير الشهر واذا فرض القاضي للمرأة عشرة دراهم
 نفقة شهر فبعض الشهر وقد بقي من الشهر شيء يفرض لها القاضي عشرة اخرى ولو كان
 مثل هذا الاقارب بان يقر شيء من الدراهم ومقتضى المدة لا يقضى باخرى واذا فرض القاضي
 للمرأة الكسوة والنفقة لو تم مقدار فملك الكسوة او النفقة او سرت او خرجت الكسوة
 او اكلت النفقة قبل الوقت ليس عليه ان يكسوها وينفق عليها اخرى واما اذا فرض الكسوة
 او النفقة للاقارب فصاحب من ايدى هم قبل مقتضى الوقت فان القاضي يفرض لهم اخرى

في

يجب نفقة المملوك عند ادايته على سيده فان ابى السيد من الانفاق كسب المملوك وانفق على نفسه
 لان فيه نظر الجانب المولى بانها ملكه والجانب العبد يمكنه من استغناء نفسه وان عجز المملوك عنه اى
 عن الكسب بان كان عبدا من ادايته لا وجوب مثلها امر به غيره اى بغير السيد على وجه ذكره في التفتيش على
 عبده لا ينفق عليه بل للعبدة ان يكمل من مال المولى ان كان من اهل الكسب ليس له ذلك وان لم يكن قادرا
 على الكسب له ذلك ولا يجوز له الانفاق على البهائم ولا على غيرها ان اشبع عن الانفاق بل يؤمر بما يرضى به
 فهو على ما يعرف به بغير علة الانفاق في البهائم ايضا ويؤمر ان ينفق له والاصح هو الاول واحد
كتاب العتاق والعقود في اللغة عتاقان عن القود تعال عن الطاير
 اذا قوى وطار فخرج كره وفي الشرع عتاقان عن قود حكمية بصيرته لادبار اهل الملكات على غيره
 ويصح العتق من حر مكلف عاتل بالغ مسلم او كافر بصريح لفظ هو بالوضع وذلك لفظان الحر والعق
 بل انه كانت حر او مطلق او عتق او عتقك اذ انت حر او حررتك فان هذه الالفاظ محرمة الا
 لانها مستعمله شرعا فاستغن عن اليه اذ به المولى او ابا مولاى لفظ المولى وان كان مشركا
 من النحر و ابن العم والعق والعق لك المراد هنا المصق تعزير المقام هل يفتحق بالبرج ولا يحتاج الى
 اليه كانه قال به حر او با حر كذا لو قال لامته هذه مولاى وقال عتبت به المولى في الدين او الكذب
 لمصدق فيما بينه وبين اعدته لا لاجمال ولم يصدق قضاء ولا خلاف الظاهر عند زفره لا يصدق في مولاى
 الا بالنية وراك حر ونحوه مما عجز به عن البذل كالوجه والرقبة والبدن اقال لامته فربك حر

ادر عتق الطائر اذ كان حيا زالة
 الملك بغير عتق كذا في كتاب
 العتق والاصل في

ولو اضافة الى جزء معين لا يعبر عن الجملة كاليد والرجل لا يعنى خلافا لما في قوله ويصح كناية ان نوى
الصق كذا ملك لي عليك تحمل عدم الملك بالبيع ونحوه او بالاعتاق فمحتاج الى النية وكذا لا يسيل
لي عليك بمعنى لا ملك فان السيل والى الطريق لا تعرف هو الملك فكانه قال لا ملك ولا راق لي عليك
الرق ضعف ثبت في الاصل ان اثر الكلف يكون سببا لكونه مملوكا فذكر السبب واراد به السبب فيكون
كناية بمنزلة لا ملك لي ونحوه من ملكي الخروج من الملك يكون بالاعتاق ونحوه يكون كناية وكذا خليت
سبيك فان خلت السيل يكون بالبيع والكناية والامانة فدا لملكك فانه مثل خليت سبيك
فقال اطلقه عن الشيء اذا خلى سبيك وبهذا ابي لا يصح سنا من الغايل والاكر سنا منه قوله بهذا عطف على
كناية ولم يحمله كناية لان الكناية تحتاج الى النية في هذا اني يعنى بلانية فان المقر ان كان مجهول النسب
واصر سنا من المقر حيث يولد من كونه ثبت نسبة منه ويحكم حراد ان لم يولد وان لم يكن كذلك بل كان
معروف النسب او كان الاكر سنا ليوم هذا اللفظ بجازع الحرة فصق وان لم نولد لان الجازعين فانه
منه كون للث راية ابناء له واصنع اراو بقرنة المانعة عن ذلك وهي كونه معروف النسب او الاكر سنا
منه القائل فعلم ان المراد لازمه وهو العنق من حسن الملك بناء على انه استعانة حيث اطلق للابن على
من لمس يابن لا شتر كانه لازم مشهور وهو العنق وتحمل ان يحمل من اطلاق السبب لان السبب
من حساب العنق فان قيل ينبغي ان يحمل كناية لانه يحمل غير العنق كالشفقة وغرافا احتمال بعيد
غير ناش عن ذلك لان الابق الا الفهم عند تقدير المعنى المحقق هو العنق لا غير فكلو جازا متعينا فلا

بالنية

الى النية بهذا ذكره اذ في الاكر سنا لا يعنى عندنا ما وعندها في ردهم عند لا يعنى بيا اني لان وضع
النية لا استحضار للمنادي لطلب افعال بصورة الاسم من غير قصد الى المعناه فلا يشقق التصحيح
الكل من باثبات موجبه بخلاف الجزا فانه تحقق الخبر وكذا اياحي وعبر ابر حصره لانه يعنى فيها وكذا لا
سلطان لي عليك وان نوى العنق لان السلطان عبارة عن حجر اليد وتبقى كل واحد منهما لا
نفي الملك كالمكاتب ثبت للمولى فيه الملك دون اليد ولفظ الطلاق وكناية مع نية العنق
فان قال لا مئة انت طالق او باين او محرم ونوى العنق لا يعنى عندنا وعندها في رده يعنى اذا
اذ نوى وعلى هذا سائر الالفاظ الصريح والكناية لا يعنى بقوله لنت مثل الجلال الشل يستعمل
للتا كناية في بعض المعاني فوقع الشك في الحرة بخلاف ما انت الا حرة اثنان الحرة باين الوجه
ومن ملك دارهم محرم منه عن عليه هذا اللفظ مروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم جوار والاش
منه ذواللفظ لعموم تناد كل قرانه ولاد اكان او غيره وعندها في رده يعنى ان كان القرانية ولا
كالابا يعقون على الانساء وبالعكس وقال اصحاب الطواهر لزمه ان يعنى ولا يعنى بلا اعتاق كما
اذا كان القرب غير محرم لا يعنى كاهن العم لا يعنى على ابن عمه او كان المحرم غير قريب لا يعنى الض
كالاب من الرضاع لا يعنى على ابنه او اعنق لوجه الدلالة لبيان ان لا يعنى عن لوجود الاعتاق
غير انه في محله وصف القرية في اللفظ الاول زيادة فلا يحمل العنق تقدم في اللفظين الاخرين او في
او سكران عتق لان الاسقاطات لا توقف على الرضا الا ترى ان العنق ثبت بالنزل والبالا

فرياض به الاصل فيه مائة الصلوة والسلام نلت جد من جد وبن من جد الكفاح والطلاق
 وعند ان يثري له لا علق او اضاف علقه الى ملكه مثل ان يقول ان ملكك عبد فهو حر ومنه خلاف
 او شرط مثل ان يقول ان دخلت الدار فانت حر ووجه الشرط هو الملك في الاول والدخول في الثاني
 علق عليه خبر لقول من ملك كعب الجرجي خرج اليها مسلما لقوله عليه في عبيد الطائيف من خرجوا
 مسلحين هم عتقاء اعدائهم والحمل متبع الامه في الملك والوق الملك عام في غير آدم وغيرهم والوق
 خاص بهم فالحمل متبع الامه في العوم والمناقص وقيل الرق ضعف شتر في الادوي اي حاله حكمه لا بال
 بعض ثبوت الملك في الحمل والانه معنى واداء الملك هو في الشرع لانه جزء الاستيفاء من الكفار
 فانهم في دار الحرب اذ جاء والى لم يكونوا محكومين فعلى هذا حكمهم بينها عموم وخصوص من وجه وهو
 والعق وفروجه كالتدبير والكتابة وامر الولد الا ان ولد الامه من مولا باجرا وان كانت احدهما
 بحرة لا تتبع امها واما ولد الامه من غير مولا فانه حكم امه وتبعها **فصل** في علق البعض
 ان اثنى الحولى بعض عبده صح وزال ملكه عن ذلك البعض ويسعى العبد فيما بقي من ثمنه لولاه
 وهو اي علق البعض كالمكاتب مادام يسعي لانه اذا اضافة الى البعض توجب زوال الملكية
 في الكل باعتبار العلق لانه لا تجزى بقضاء الملك في البعض لوجب ثبوت الملكية الكل والعمل
 بالملكيين ممكن بان يجعل كالمكاتب اذ هو محلول رقبه لا يذو البعثة كبذل الكتابة لكن لا
 رد الى رقبه لوجوه من السعي بخلاف المكاتب وهذا كله عند الجحفة وقالوا ان اثنى بعض

فروجه

عنده

عبده علق كله والاعراق في ان العلق والرق لا يجزبان انما اختلف في الاعراق فعلقه الى جسد
 لما كان الاعراق يحصل بالارادة الملك فان الاعراق وان كان اثبات القوة لكن الملك ازاله
 الملك الملك تجزى فكذلك ازالته تجزى فباعراق البعض يحصل العلق لان بعض العبد لا يوجب
 بل يبقى كل العبد رقيقا ولكن زال الملك عن البعض وعند ما لا لم يكن العلق تجزى بالملك الاعراق
 تجزى بالان العلق لازم الاعراق وعدم تجزى العلام بوجوب عدم تجزى المعلوم ولو علق في ترك
 خطه من عبده شريك اثنى الشريك الاخر خطه او استسقى العبد او ضمن للعق ان كان موراى
 يكون كالتايب ادى قيمه خطه سوى ثياب الجسد والمنزل ومناخ البيت والخدمه خطه
 اي خطه الاخر لا يضمن للعق ان كان معسرا بل لعن او استسقى والولاء لهما ان اثنى الا
 او استسقى العبد اما خيرا الاعراق والاستعانة ببقا ملك الباك لان الاعراق تجزى
 عنده فانما زال نصيبه عن ملكه بقي نصيب الشريك على ملكه فوان لعن او استسقى والولاء
 بينهما لان نصيب كل شريك علق من جهته واما خيرا النصفان فنزاه افسد على نصيبه حيث امتنع
 عليه ان يملك من غيره واستدان الملك بنفسه والولاء للمعق ان ضمنه المعق لانه علق كله جهته
 ورجع المعق به اي بما ضمن على العبد لانه قائم مقام الساكن باءوا الضمان وقد كان للساكن
 الرجوع على العبد بالاستعانة فذلك للمعق وهذا عند الجحفة وقالوا لا يذو البعثة اي فناء
 العلق اذ كان غيا والبعثة على العبد اذ كان غير انقطع اي ليس الاخر الاستعانة ان كان

الأول
 الأول

الحق غنيا ولا لالة الاعيان مطلقا موصرا كان الحق او معسر لان الاعيان لا تجرى عند ما
 فاذا اعنى نصيبه عن كل فليس للآخر الا الضمان مع اليباد والمصاحبة مع العباد والاولا لمحق
 خاصة وليس للآخر ولا لالة الحق كانه ان اعان بعض اعان الكل عند ما من ملك
 ابنه مع اخر اعان من ان يكون شر او اذ به او وصية او ارث بان تزوج امه ابن عمه فولدت ولدا
 ثم مات سيدها فوثرها زوجها ابن عم اخر له وكذلك ان اشتري نصف ابنه من سيده او علق
 عن عبده نصفه كما قال ان شئت نصف هذا العبد فهو حر ثم اشتراه مع اخر عتق حصته
 لان ملك القريب على الحق ولم يضمن الاب نصيب الآخر وان كان موصرا علم الآخر انه ابن
 او يعلم وروى عن ابي جعفر انه فرق بين العلم وعدمه ولا يخرج ان عتق نصيبه او تسعى الابن
 في قيمة نصيبه وهذا عند ابي جعفره وقال الحسن الاب نصيب الآخر ان كان موصرا
 سعى العبد في نصيب الآخر لالة الارث فانه لا يضمن في الارث اتفاقا لان الارث حرور
 لا اختيار للاب في ثبوته وانما الخلاف في غير الارث لهما انه اهل نصيب صاحبه بالاعيان
 فان شر القريب اعان موصرا كما اذا كان العبد مشتركا بين اجنتين او وصى احدهما نصيبه
 ولا يجره جعفره انه رضى بابطال نصيبه حيث ترك الاب فيما هو عليه الحق كالشر او مثلا نصفا
 كما اذا اذن له موصرا باعاق نصيبه وان كان له عبيد ثلاث وقال لعبدية بعد ما دخل عليه
 احدكم فخرج واحد منهما ودخل عبده ثالث فاعاد قوله وقال احدكم فخرج فادام المولى حياته يوم

باليان

باليان لان الالهة كمنه وان مات المولى بلا بيان شاع الحق منهم وعق من ثبت ولم يخرج ثلاثة ارباعه
 ويسعى في قيمة ربه وعق من كل عبده الى غير الثابت وهو الخارج والداخل نصفه وبهذا عند ابي جعفر
 رحمه الله وعند محمد بن عيسى من ربح من دخل اعان نصف الخارج فلان الاجاب الاول او جب حرته
 متردد بين الثابت وشيخ منها فيصيب كل واحد منها نصف الحرته واما الثاني فانه يعنى ثلثا
 اربعة لانه عتق نصف الاول وربعه بالاجاب الثاني لان ان كان المراد بالاجاب الثاني ان عتق نصف
 الثاني وان كان المراد بالاجاب الثاني في الدخول لا يعنى شي من ذلك النصف الثاني فان نصف الثاني
 في حال ولا يعنى في حال فتتصف من ربحه بالاجاب الثاني وقد عتق نصفه بالاجاب الاول فثبت
 له ثلثه الارباع واما الدخول فعق ربه عند محمد بن لان الاجاب الثاني اربعين النصف والداخل
 وقد اصاب الثابت منه الربع فكذا نصيب الدخول الربع ولهما ان القياس ان عتق نصف الثاني
 بالاجاب الثاني لان ان عتق من ربحه لاستحقاقه النصف بالاجاب الاول والنصف الثاني شاع
 في النصيبين فالاقى الحر لانه لا يمنع حصول الحرته لاستحقاق حصول الرق في نصف
 ذلك النصف فلهذا عتق بالاجاب الثاني من الثابت الربع واما الدخول فعق بالاجاب الثاني
 نصفه كما هو القياس اذ لا مانع فيه حصول الحرته وان قال ذلك القول في مرضه اي مرض موته
 فان كان له مال يخرج قدر الحق من الثلث وذلك رقبته وثلثه ارباع رقبته عند ما رقبته ونصف رقبته
 عنده او لم يخرج ولكن اجازت الورثة الحق فالجواب كما ذكرنا وان لم يكن له مال سوى العبيد

المسحق بالاجاب

ونفهم من هذه ولم يجر وارث قسم الثالث منهم بان جعل كل عبد سبعة اسهم عند ما يسهم العتق فانما
 متى الخارج في النصف وحق الثابت في الثلاثة الارباع وحق الداخل عند ثمانية النصف الخارج
 مخرج له النصف وربع واقلة اربعة في الخارج في سميان وحق الثابت في ثلاثة وحق الداخل في سميان
 فبلغت سهام العتق سبعة وقول الارباع الى سبعة فجعل ثلث المال سبعة لان العتق في مريض الموت
 وصية وجعل نفاذ الوصية الثلث واذا صار ثلث المال سبعة صار ثلث المال اربعة عشر وهي سهام
 البعثة للورثة وصار جميع المال احدى وعشرين وماله ثلاثة عبيد فيصير كل عبد سبعة وحق ممن
 ثبت ثلثه اسهم ويسمى للورثة في اربعة اسهم وحق من جعل عبد من غيره اى غير الثابت وهو
 الخارج والداخل سميان ويسمى كل منهما في ثمة اسهم فبلغت سهام العتق سبعة وسهام السبعة
 اربعة عشر واستقام الثلث للعتق والثلثان للورثة وعند محمد رة حتى الداخل في سهم فكان سهام
 العتق عشرة وجعل كل عبد ستة اسهم وسهام البعثة اثني عشر وجميع المال ثمانية عشر
 وحق ممن خرج سميان من ستة ويسمى للورثة في اربعة اسهم وحق ممن ثبت ثلثه اسهم
 في ستة ويسمى في ثلثه اسهم وحق ممن دخل سهم من ستة ويسمى كل عبد في الباقي من السهام
 للورثة كما ذكرنا فان كانت ثمة كل عبد اثنين واربعين درهما وكان ذلك ثلث المال فكل المال ثمانية
 وستة وعشرون درهما فخذ بها عتق ممن ثبت ثلثه اسبعا وهي ثمانية عشر درهما ويسمى في اربعة
 اسبعا وهي اربعة وعشرون درهما وعتق من كل ثمة الخارج والداخل سبعان اى اثني عشر

ورب

وليس في خمسة اسبعا وهي ثلاثون وعند محمد رة عتق ممن خرج من اثنين واربعين ثلاثة وهو اربعة عشر
 وعتق ممن ثبت نصفه وهو احدى وعشرون ومن دخل سبعة وهو سبعة فجميع سهام العتق على القولين ثمان
 واربعون وهو ثلث المال وسهام البعثة اربعة وثلاثون وهو ثلث المال ولو قال الامر اية احدكما فالت
 باين فوطي احدكما او مات احدكما فذلك الوطي والموت على بيان في طلاق مبهم لان في كل منهما دلالة
 على ان المراد بالطلاق في المرأة الاخرى اما الوطي فلا اقله ثمة بل على حله لان فعل المسلم العاقل
 محمل على الجمل ما لم يكن لان عقله ودينه فانه من ارتكاب الحرام وحمل وطئها يدل على بقائه كالحاكم اذا وطئ
 بها لا يحل الا بملك النكاح واما الموت فلان بيان محل الطلاق ان الطلاق من وجه فلا بد من محمل
 وبعد الموت لم يبق محمل للطلاق اصلا بسج وموت وتبرير واستيلاء وصية وصلة مستلزم ذكر السليم
 في العبد والصدقة وقع انفا فانض عليه المحيط والايفاح في عتق مبهم اى ان قال احد كما جرح فباع احدما
 بتماما او بشرط الخيار او بتماما فاسد او مات احدما او قبل او تبرأ احدما او وطئ احدما وطئا مطلقا
 او وهب احدما او لصدقة به على الفقهاء عتق الاخر للعتق لان هذا الكلام اوجب متقاسمة وادبها
 والمولى يخرج في تعيين احدما والتعصيان محال الى المحلية فاذا كانت المحلثة في احد ما عين الاخر للعتق ونزاع
 المحلية بالموت والقول ظاهر وكذا في العبد البيع لانه لم يبق قابلا للاعتاق من قبله وكذا في التدبير والاستيلاء
 ولم يبق محمل للاعتاق من كل وجه فعتق الاخر محلا للعتق فعتق دون وطئ فيه اى جرح الوطي ليس بان
 في عتق مبهم فلو قال لاميتة احدكما حرة ثم جامع احدما لم يعتق الاخرى وهذا عند الاصنف رة وعند محمد

الأول
 الأول

مجرد الوطى بيان فحق الاخرى لهما ان الوطى لا يحل الا في الملك فكان بالوطى مستبقا للملك في الوطى
 فبعثت الاخرى للعق والى ان وطى هذه ليس بانها للعق في ملك لان الوطى لا يفي فحق العنق لانه
 المعين والعنق في ان في المعين بل شئت العنق في المعين معلق بالبيان ولهذا اصل له وطىها الا ان العنق
 والشهادة في العنق الميم كما اذا شهد على رجل انه عني احد عبديه او احدى احميته باطل عند ارجفته فلا
 لهما واصل ان الشهادة على عني العبد لا تعمل عن غيره وعوى العبد عنده وعندنا تعقب والدعوى في العنق
 لا تحقق فلا تعقب الشهادة عنده لهما ان المشهود به العنق وهو في الشريعة لانه معلق به وجوب الحجة والبرهان
 والجهاذ لان المشهود به حق العبد لانه ثبت برتبه حكمه نفسه والقوة المحققة لانه نفس حقيقة
 معانية تلك القوة والحكمة وما راد ذلك ثمرات الحق والاعتقاد بها انما العبرة المشهود به واما عني الامتداد
 لم يكن الدعوى شرطاً عني الامتداد معينا كانه من حرم الفرج كالمشهود به من عني ميم والعنق الميم لا يوجب
 حرم الفرج عنده لانه ملك وطىها عنده على ما نص في الشهادة على العنق احد العبدين لا يبطل الشهادة
 لاطلاق الميم كما اذا شهد ان طلق احدى ثلثه جازت الشهادة بحكمه ان يطلق احد بين وهذا لا
 في الخلف بالعنق وعني بان دخلت الدار وكل مملوك لي يومئذ جرى يوم
 دخلت الدار او يدبر مطلق الوقت لئلا كان او نهى ان كان مملوكا له حين دخل الدار يبرأ
 ملكه وقت الخلف ونفى على ملكه حتى دخل الدار لا بل ملك بعد الخلف وعني بان دخلت الدار وكل
 مملوك لا يبرأ من كان مملوكا له وقت مطلقه فقط ولا عني الذي ملكه بعد الخلف لان قوله كل مملوك

مملوك

لا يشاؤ

لا يشاؤ لالامن مملوكا له وقت مصله من ذلك الكلام من لان ما ملكه في المستقبل لا يملك له نصا كما قال
 كل مملوك في الحال لالامن المملوك بكل مملوك ذكر لي هو جبر لان العنق انصيف الى مملوك مطلق والمملوك
 مملوك مطلق لانه مملوك تبعا ولهذا لا يجب صدقة الفطر عنه الا يرى انه عضو من وجهه وسمه المملوك
 يشاؤ لالانفس دون الاعضاء والافرق بين ان تملكه قبل شهر او اكثر من ذلك وانما قبله بالذکر
 لانه لو قال كل مملوك لي يدخل المملوك فحق المملوك تبعا لها ومن عني عبده على مال او بر مثل ان تقول انت حر على
 الف درهم او بالف تعقب العبد عني لانه عني عقبة يقول المال والمال دين عليه لان العبد لا يبرأ
 ولفظ المال تشاؤ النقد والعرض والحيوان والطعام والكسب والموزون اذا كان معلوم الخس لا يبرأ
 جهالة الوصف والعبد المعلق عقبة بالاداء المال مثل ان تقول ان ادبت الفانفت حرادون
 في التجارة والاكتساب لانه عقبة على الاداء والمال ولا يمكن له الاداء الا بالاكساب نصا واذن لا
 ان ادنى المال عني واذن اخر المال اجرة الحاكم على نفسه وعني بالتجارة ونفسه الاحصاء وما في سائر الحقوق
 ان العبد اذا حضر المال تحت ملكه المولى من قبضة وعلى يده بيان المال نزل المولى فابضا وحكم بحقه
 وقال زفره لا يجزى القبول للمكاتب الى المعلق عقبة بالاداء المال ليس مكاتب لان صيغة هذا
 اللفظ صيغة التعلق فتعلق عقبة بالاداء المال كالتعلق بياكرو وطول هذا الاحتياج فيه الى قبول العبد
 ولا يبطل بالبرء والمولى ان يبرأه والكتبة يوجب المال على المكاتب بالقول فثبت له اعتبار ملك اليد
 الا يرى انه لو ابرأ المال وحط عنه العبد المعلق عقبة على الابرأ والمطولا عني لعدم تحقق الشرط والاداء

الالف ولو اراد الكاتب وخطه المال صح ثم لو ادى العبد من مال كسبه قبل التعلق حتى لو وجد الشرط
ورجع للمولى عليه ثمة لانه حصل الاداء بالتمتع للمولى وان ادى من مال كسبه بعد التعلق لم يرجع للمولى عليه
وفي قوله بعد انت جرح بعد موتى بالف درهم ان قبل العبد بعد موته واعقبه الوارث بالف درهم حتى
فالقبول يعتبر بعد الموت لان ايجاب العتق اضيف الى ما بعد الموت والعتق بدون اعيان الوارث
لان العتق باثر غير الموت وبني ماخر لا تثبت الا باثبات واحد من الوارث والوصي والقاضي لا يملك
الوصية بالاعتاق لانه لما كان لا يعلق الا بالقبول لم يكن معلقا بمطلق الموت وفي مثل هذا لا يعلق الا
بمولا او كما اذا قال حررت بعد موتى بشبهه والاى وان لم يكن يوجد قبول العبد واعاق الوارث
بالف لا يعلق بالمال فمثل ما اذا قبل العبد بعد الموت لكن الوارث لم يعقبه فخالق لا يعلق وما اذا لم يقبل
واعقبه الوارث مجانا فانه لا يعلق بالمال وان حرره على خدمته سنة فقبل عتق من ساعته لان الا
على شيء يقضى وجود القبول لا وجود المقبول ويغده سنة لان الخدمه يصلح عوضا عنه فصار كما اذا
اعتق على الف درهم فان مات مولاه قبلها الى قبل السنة يجب قيمته الى قيمة العبد عند ارجائه وسقطت
رحمة الله عند وفرو محمد رحمة الله يجب قيمته خدمته لخدمته انه معاوضة المال باليسر بالان بغير
ليست كمال في حقه اذا لا يملك نفسه فصار كما لو تزوج امرأة على عيب ولم يسلم العبد اليها حتى تسحق فانها
ترجع عنه بغير العبد لا بغيره البضعة الى مهر المثل ولها ان معاوضة مال بالان لان العبد مال في حق المولى
وكذا المنافع ما يرد العتق عليها فصار كما اذا اشتري اياه بامه فملك قبل القبض او استحققت رجوع

عبد

رجوع

عنه بغيره لا بغيره **فصل** في التدبير والاستيلاء ومن اعقب بعد موته مطلقا فخر اذ مات كانت
او انت حررت في ذمتي او انت مدبر او قد برئتك واخر لقوله مطلقا فخر اذ اعقب التدبير بكونه على صفة
مثل ان مات في مرضي او سفر في فانيته فخرانه ليس بمدبر ويجوز بيعه على ما سيجي اذ اعقب وعلق عتقه الى
مدة غلب موته قبلها الى قبل الكدنة فخران ميت الى ما بين سنة والغالب موته قبلها مدبر لقوله من اعقب
وملكه لانه لا يبيع ولا يوجب ولا يبرهن ولا يخرج من ملكه الا الى الحرية وقال الشافعي في جرحه بغيره وبهية وسقط
وليس تاجر ولا ماله المدبرة نوطا ولا يبيع الملك بعد ثبوت حتى العتق وانما منع من تصرف بطل عتقه
لا في تصرفه لا بطل حقه والباع واليه بطلان حقه منع المولى منها هذه الصفات لا بطل حقه فلا
منها وان مات سيده عتق من ثمة ماله ان خرج من الثلث وان لم يكن له مال غيره عتق ثلثه وسعى
فيما زاد على الثلث الى الثلث من ثمة وان استغرق دينه اي دين سيده ثمة ففي كل اى سعى في كل
ثمة وان قال ان مات في مرضي هذا وفي هذه السنة فليس بمدبر وصح بغيره وبهية وجمع ما يوجب
من ملك الى امر ملك لان الموت على هذا الوجه ليس كباثن لا محالة فلم ينفذ السبب الحال في ثمة
كسائر التعلقات ولذا ان وجد الشرط في المرض او في السنة عتق كالدبر اي من ثمة مال اذا خرج
من الثلث على ما ذكرنا وان لم يوجد الشرط لا يعلق وانما ولدت من كسيدا فانما ادعى السيد الولد او
من اى استولد رجل امه غيره بالحق فملكها ذلك الرجل ام ولده خبر لقوله وانه وقال الشافعي في
اذا تزوج رجل امه غيره فولدت له ملك بالشراء او غيره لا بصيرام ولده وحكمها كالدبرة فلا يجوز

بينها ولا عليها وصح موت سيد با ول وطبها واستخدمها واجرتهما ونزوحها وهو قول عامر الصفي
 رضي الله عنه وبه قال جمهور الفقهاء وقال شبر المشرقي وداود الاصفهاني ومن تابعه من اصحاب الظواهر
 رحمهم الله يجوز بيعها ولا يعتق بموت سيد وهو قول علي رضي الله عنه الا انها يعتق عند موت اى موت السيد
 عن كل مال ولم تنسح ام الولد لغيره لان النبي عليه السلام عتق امهات الاولاد وان لا يبعن في دين ولا يخلن
 من الثلث ولا يثبت نسب ولد الامه من سيد ما الا بدعوة بان تعرف ان الولد منه وقال الشافعي
 ثبت نسب منه وان لم يبع المولى وحاصل الخلاف راجع الى ان الفرائش للامه لا يثبت الا بدعوة
 الولد عندنا وعند غيره ثبت ان اقر بالوطى سواء ادعى الولد او لا ثم ان جاءت بعد الدعوة للولد
 آخر ثبت نسب بلا دعوة لانه لما ادعى الولد الاول عتق الولد مقصودا منها فصارت فرائشه
 والولد للفراش فالفراش اما ضعف او متوسط او قوى فالضعيف في الامه فلا يثبت نسب ولد
 الابدعوة سيد ما فاذا ادعى صارت ام ولده وهي الفراش المتوسط فان ولدت ولدا آخر
 ثبت نسب بلا دعوة لكن تنفي بالنفي المجرد من فراغان وانما يملك لعنه ما لم يقضي القاضي به او لم
 تنطاول فاما بعد قضاء القاضي فنقد لزوم القضاء على وجه لا يملك ابطله وكذلك بعد التطاول
 لانه وجد منه دليل الاثر في هذه المدة مقبول التمسك ونحوه فكيف كان التصريح بالاقراءه واما الفراش
 القوي فهو المتكسب فثبت نسب ولد بلا دعوة ولا تنفي بمجرد النفي بل يجب الاعان وهذا الذي
 ذكرناه في الامه الموطوءه هو الحكم فالامه لا ينعى عنها جنته ره انه اذا وطبها ولم ينعزل عنها وجنتها

اي حطها

اي حطها عما يوجب رتبة الزنا فعليه ان يدعى بسب ولده ما وليس له ان ينعى عنها جنته وبين القضاة
 لان الظاهر منه ولو عزل عنها او لم يحطها له ان نفيه لان هذا الظاهر ظاهر ومن لا يوصف
 انه اذا وطبها ولم يستبرأ بها بعد ذلك حتى ولدت فعليه ان يدعى بسبها ولو عزل عنها او لم ينعزل عنها
 يحطها بحسن ظنا بها وحمل الامر على الصلاح وعن محمد بن ابي نعيم ان يدرى النسب اذا لم يعلم
 منه ولكن منفي ان لعن الولد لم يستبرأ بها وصحها بموتها لان استحقاق ولد ليس منه لا محل شرعا
 فخطا من الجانبين ولا ينبغي ان تزوج ام ولده حتى تستبرأ بحضه لوزان يكون حلالا من سيد ما
 فلا يصح تزوجها ولكن هذا التوهم لوجب الاستطاول لا بطل النكاح **قال في** **الاول**
 هو من المولى مع القرب تعالى منهما ولا ادعى قرابة فهو قرابة محكمه حاصله من الحق او من المولاه والولد
 نوعان ولاد العاقرة ويسمونه بسببه الحق على ملك ودلا هو المولاه بسببه العقد الذي يجري بين
 من عتق باعقاق غير حره او بفرع لمثل التدبير والاستيلاء والكاتبه او عتق بملك قريب المحرم
 فولاده سيده وسكونه الاعاق على مال وغرة لقوله عليه السلام لعن من اعنى وصورة الولاد
 في التدبير والاستيلاء وان رتد السيد وطعن بدار الحرب حتى يحكم عتق مدبره وام ولده ثم جازى
 فمات مدبره وام ولده فالولد له والحره اذا عتق عبد حره في دار الحرب ثم جاء مسلمين لا
 له عند الجنته ومحمد رحمهما الله خلا لا لا يوصف ره وان شرط عدمه فاشترط باطل والولد لمن
 اعنى لانه شرط خالف للنسب كما ذكرنا ومن اعنى امه زوجها من رجل اخر فولدت فلها عتق

بلفظ الكتابة او ما يودي مؤداه كقوله جعلت عليك انما الى اخره وخرج العبد بهذا العقد من يده الى
يد المولى لان موجبة الكفاية تملك اليد في المكاتب دون ملكه فان المكاتب بعد ما ياتي عبده درهم واذا
لم يخرج من ملك المولى عن المكاتب بجنايا ان اعقق وسقط عنه بدل الكتابة وغرم السيد العقر ان وكل
مكاتبته لانه لا يمكن الجواب لبقاء الملك رتبة تعيين العقر لانهما صارت اخصل كسبها واجزاؤها
ومنافع البضع ملحقه بالاجزاء وغرم السيد الارسل ان يضي عليها او ولد لها او مالها لانها لا صارت
اخص بنفسها واجزاؤها واكسبها صار المولى كالارض في حقها فيغرم كالارض في وصحت على حيوان
وكرجسته كالعبد والنفس فقط دون نوعه وصفته كالترك والهندى وقال الشافعي لا يصح
اما اذا لم تبين حصة كالدابة لا يصح انما قالوا في المكاتب بان ان يودي الحيوان الوسط او حصة
اي قيمة الوسط وبندت الكتابة ان وقعت على قيمة اي قيمة العبد لانها مجموعة حيث لانها مارة لموجبه
الدرهم وماره لموجبه من الدنانير وقد لا تختلف مقدارها باختلاف المقومين ووصفها كالحيث
والردي ففاحتشت الجمالة او غيرها من راد او وقعت الكتابة من السلم فان الحرة الحرة لا تستحق
السلم لانه ليس بمال فلا يصح بدل انفسه العقد وصح للمكاتب البيع والشراء والسفر وان شرط
ان لا يسافر لان مقصود السيد العقد الوصول الى بدل الكتابة ومقصد العبد الحرية وذا انما حصل
بالبيع والشراء وربما لا يتفقان في بعض فحاج الى السفر ويملك البيع بالمجاعة لانه من خضع لتجارة فافاء
التاجر قد يحال في صفقة ليربح في اخرى وصح له الكاح امته لانه من باب اكتب اب المال لا يملك

للمر

المال لم يدر سقط لغضبه عن نفسه وكتابة منه لانها عقد اكتب اب المال مملوكا كالباع وبما يكون الفسخ
من البيع وقال زر والشافعي رحمه الله لا يصح ولا يملك للمكاتب الاول وللايه المكاتب الثاني
ان ادى الثاني البديل بعد عقره اي عقر الاول وولاه ان في كسبه ان ادى الثاني البديل عليه
اي قبل عن الاول ولا يصح تزوجه الا باذن المولى لان الزوج ليس في اكتب اب المال بغير الزم
المهر والنفقة ولا الهبة ولو بوجوه ولا تصدق لان كل واحد منهما تبيع وليس بآب المال والهبة
بوجوه تبيع ابتداء الا اذا ذهب ونقصت بيسر لان اليسر من فدرات التجارة وذكر في
الخرقة انه صدق وهب بقدر فليس ورضف ونقصه اقل منه درهم وباعه الضيافة اليسر بالطمع
المعيار لكل بقدر رائق ولو وهب او هدى درهما فصادق لا يجوز ولا يصح كلفه بالنفس او بالمال
لانه تبرع وليس بضره تجارة ولا اقرضه لانه تبرع العبد ولا اعان عبده ولو كان بال وبيع
نفس عبده منه اي من عبده لانه استعاض الملك عن العبد بمقابل ومن في ذمة النفس وبه الراس
ولا الكاح اي الكاح عبده لانه يعيب العبد تنقص لالكية لكونه شافلا رقبته بالمره وكسبته
والاب والوصي في رتبتي الصغير كالمكاتب لانها يملك الا اكتب اب كالمكاتب فكل يعرف
يملك المكاتب في عبده يملكه في رتبتي الصغير ولا يملكه لانه كان كتابة عبده لا تزوجه ولا يزوج
ولا اعتاقه بمال وملكه تزوجه امته واذا عقر المكاتب عن اداءه النجم هو الطالع ثم سمي الموت
المفروب ثم سمي بيا يودي في الوظيفه ان كان له روجه يحصل اليه لا يجره الحاكم ولا يتجوز

وهي اى الايمان ترتب عليها الاحكام الشرعية كترتب الموافقة على النكاح وسر
الكفارة على المسقطة ثلاثا واما اليقين على الفعل الماضي او الحال او الآتي صادقا فخرج عن الالزام
لانه لا ترتب عليها حكم شرعي بخلاف حصول فعل حال او ماض او ترك حال او ماض حال كونه
كاذبا عدا الى نفي الكذب غرض بان يتم به بحيث غموسا لان صاحبها بنفسه لا يتم في النار عليه
الاستغفار والتوبة دون الكفارة وقال الثاقبي رده فيها الكفارة وعلم ان اليقين يقع على
والاحكام التي يكون في العمل الجزئية وهي معنى الفعل او الترك اى عدم الفعل لغة واليدين على الذات
لا يصح بل نفع في قول واحد هذا يخرج يقع اليقين على ثبوت الجزئية لا على الية وهذه النسبة يعنى من
جعل خبر هذا فلا حاجة الى تقدير الفعل الا ان قصد الماضي او المستقبل فاقبل المراد بالفعل
مصطلح النجاة او مصطلح اهل الكلام وان في هذا خبر لفظ كان او يكون مقدر ليكون اليقين على
فعل تصف وعلم ايضا انهم لم يذكروا اليقين على فعل او ترك واقع حالاً لان الحال يعلم بالمشاهدة
الماضي وما قبل انهم لم يذكروه بمعنى وقت وهو ان الحال يصير ماضيا بالنسبة الى زمان اعتقاد اليقين
مخالف للغير والعرف فان اليقين يقع على فعل وترك حال بمعنى ان بعض الاجزاء او ماضى وبعض
ات كما هو معنى الحال عرفا ولغة ولا شك ان المخالف في اليقين على الحال لا يقصد وقوع الفعل
في الماضي مع ان هذا الدقيق الذي ذكره هذا المعامل لا يختص باليدين بل ينبغي ان يكون الاجزاء الحاله
مطلقا ماضيا فانه اذا تم الاجزاء صار الحال ماضيا ولم يقل احد ان معنى كتب الحال ماضى والمضى

فما استوفى

فما استوفى الى مثل هذا الاعتبار ولما هو من هذا المقام بان ذكر المعنى ليس على الشرط فان اليقين يكون
في الحال اليقين نحو قوله الله تعالى في هذا على دين وهو يعلم خلافه وحلفه على فعل او ترك ماض او حال فاما اذا تم
وكما قال في هو صفة بان القول ان فعلت كذا او ما فعل وهو يظن ان فعل نحو الفعل الب قط الذي لا يقدر
ونحو اليقين الب قط الذي لا يقدر به في الايمان ويرجى من الله تعالى عفو ذنبي عن محله ان قال كان
توال الرجل في كل مرة لا والله وبلى والله وهو ترسب قول الثاقبي رده فان عهده اللغو ما جرى على اللب ان من غير
قصد سواء كان في الماضي او الآتي واللغو من الجاهل لا يكمل لانه لا يربط بالآخرة وحلفه على فعل او ترك ات
كان حلف على امر في المستقبل ان فعل او لا فعله مستفاد وهذا اليقين على ثلاثة اشياء فاحسب ما يجب ان يفاد بها
كاليمين على الطاعات او ترك المعاصي وما يجب الحث بها كاليقين على فعل المعاصي وترك الطاعات ما تخر
بين البر والخير وكفره في الحلف على ات فقط دون النكاح واللغو فاما في رده ان حث
نفسه لا يجوز تقديم الكفارة على الحث وعندك في يجوز الكفر بالمآل قبله دون الصوم ولو هو اذ كان
حلف او حث فمعنى ان الكفارة واجب وان كان الحلف بطريق السهو ان قبله الا انما ينصرف على
واحد سببا غير مقاصد لليدين ثم يذكر انه يلفظ اليقين او بطريق الاكراه بان اكره ان حلف لانه لا يلفظ الله
خلف بربا والى ثاقبي رده الحلفاء ذلك وكذا يجب الكفارة ان فعل المخوف عليه سببا او مكرها وكذا ان
فعله وهو مخرج من الجحيم والخلف باسما وباسم اخر من اسماء الاسم عبارة عن لفظ دل على الذات
مع صفة كالرحمن والرحيم والحق وجميع اسماء الله تعالى ذلك سواء تعارف الناس الحلف به او لم تعارفوا

التي

الأول

وهو الظن فذهب اصحابنا وقال بعض اصحابنا كل قسم لا يسمى بغير الله كالقسم فهو اليقين وما يسمى بغير الله
 كاليمين والخيم فالقادران اراد بهما فهو يمين وان لم يرد بهما لم يكن يمينا ولا يصفه بخلف بها عونا
 من صفاته الصفات عبارة عن المصادرات التي يحصل ولو فخر عن وصف الله تعالى ما سادها عليها كخبرة
 الله وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته وقال بعض من اخبرنا الخلف بصفات الذات كالقدرة والوفاة
 يمين والخلف بصفات الفعل كالرحمة والسخاء والنفوس ليس يمين فالتوا صفه الذات لا يجوز
 ان يوصف الله فانه تشرى بالاعمال ولا يرضى بالكفر والاصح ان الايمان مبنية على العرف فالتوا
 الناس الخلف به يحتمل ما لا فلا لان اليقين انما يتحقق للمحل او المنع وذا انما يكون فيما يتحقق
 عظمه وهذا انما يكون اذا كان الخلف به متعارفا لا يكون القسم بغير الله وصفاته كاليمين والقول
 في الكعبة هذا اذا كان قال النبي والقول ما اذا قال انما يرى منه يكون منسلا من التبري منها كقوله
 ولا يصفه من صفاته لا الخلف بها عونا كرحمة وعلمه ورضائه وسخطه وعذابه فان الخلف بها عونا
 والرحمة قد يرد بها اثرها وهو اللطيم والحنين والعلم قد يرد به المعلوم والرضا كالرحمة والنفوس
 والعذاب يرد بها النار وتوكله مبتدأ وخبره قسم لعم الله اي بقاء الله قد رده لعم الله قسم
 وايم الله اي كيان الله وهو جيب يمين تخفف الهمزة وسقط طمان في الدرج مع انها بمنزلة قطع وخلف
 السون لكثرة استعماله في القسم وقبل معناه وادغم صله قبلها كما شقت من اليقين كقوله
 الاول واجتلبت الهمزة للفظ بالكن وعنده الله وميثاقه فان العهد يمين لان الخلف يمين

عابد الله

عابد الله ان فعله او لا يفعل المشاق يمين العهد وعنده الله اما يجوز ويجوز بغير الله او من يمين بغير
 عهده العهد سحر واسم الخلف ويشهد بان هذه اللفاظ مستعملة في الخلف وهذه الصيغة هي الخلف
 في الحال وان لم يفعل ما ثبت قال نذره اذا لم يفعل بغيره هذه اللفاظ لم يكن يمينا وعلى نذر حتى اذا قال
 ان فعلت كذا فعلت نذر فان قرره من القرب الذي يحذر به الزم ما نوى وان لم يكن له نذر فانه كانه
 او على يمين فان معناه على موجب اليقين او على عهده ان لم يصف الى عهده لم يفعل على نذر الله او يمين
 او عهده وان فعل كذا فهو كانه جعل ذلك الفعل علما على الكفر والكفر حرام جميع اعلانه فحصل الفعل حراما
 وحكم الجانب بغيره فحصل الفعل يكون واجبا فلا يكون واجبا لذاته بل لغيره والواجب لغيره لا يندرج
 وليس في الايمان وعند الله في رده لا يكون يمينا وان لم يكفر به لعلقه عاصي نحو لو فعلت كذا فهو
 كافر وكان اليقين غموسا اذ ان الفعل وقال محمد بن معاوية كفو ان علقه عاصي والاصح ان كان
 الرجل عالما بعرف انه عاصي لا كفر في الماضي والمستقبل وان كان جاهلا وعنده انه كفو في الماضي والمستقبل
 لانه اذا اقدم على ذلك الفعل وعنده انه كفو به فقد رضى بالفعل لكفره وسكونه في حرم ما جازى فيقسم
 لانه الحال وتوكله حقا بمدة لا خبره لان حقا ان كيد مضمون الجمل ومعناه فعل بل الاحالة كما في قوله لم هذا
 عند الله حقا فلا يكون يمينا وكذا حتى البعد لان الحق اذا اضيف الى السيرة والبطاغات فقد قيل
 الرسول صلى الله عليه وسلم حتى الله على عباده فقال ان شئكم ابر شئنا وتبذروه وقسموا الصلوة
 وتوكلوا الزكاة والخلف بالبطاغات لا يكون يمينا لانه حلف بغير الله بخلاف ما لو قال الحق

بغيره

الألوة

لانه من اسما الله تعالى وبدا عندنا في نفسه ونجد رحمته الله وموردنا عزايه يوسف ربه وعنده ربه اخي
 انه يمان وعنده كان حرم الله ما لا ياكل منها كذا فيكون يمينه بغيره بكونه قد يطلق ان لا يكون يميناً لغيره
 التعارف وكذا ان فعل ان فعله عليه او خطه او لعنه لانه دعاه على نفسه ولانه غير متعارف وان كان او
 سائر اوت رب حرام اكله بل لا ياكله فما لانه ليس متعارف في القسم بالبار والواو والت لان كل ذلك
 معهود في الايمان وقد كونه القرآن ويستفي ان تقدم الاله اصل ويدرس على النظر والمفهوم والواو لا يخلو الا على
 وانما تحت اسم الله وقد تم القسم كأنه لا فعل الا حرف في الجرس حارة العرب للاعتقاد ثم قيل
ما كان منج الحافض في خفض كذا في الاصل المحقق وكذا في رده اطلق عشرة ما بين كذا في رده الكفار
 او كونه من الاصل في رده كفارة اطعم عشرة ما بين الاله وكذا في رده في رده واجب احدها شيا الشلالة عند القدر
 والكسوة لكل مسكن ثوب ازاره ودره وقميص او قميص لان الكسوة ما كسوه البنين ويستمر
 وهذه الاشياء عشرة وكلوا في اذناه فغن محمد ربه ان اذناه ما ستر العورة لانه يكون ملتبث شرعاً
 يجوز حصوله فروع في الحنفية والابوسف رحمهما الله ان اذناه ما يستمر عامه بغيره فلم يجر السراويل
 القصر والاذن ما ستر العورة على قواها هو الاصح لكن ما لا يجوز عن الكسوة فخرج الطعام باب عتبة القصة
 فان يخرج منها الى عن الاشياء الشلالة وقت اراده الاداء صام ثلاثة ايام ولا امتناعا وقا
 ان في ربه هو محرر ان شاء الله ما بين وان شاء ونفق ولم يجر الكفارة باب حنث فلا يجوز
 تقديم الكفارة على الحنث حتى لو كفر قبل الحنث ثم حنث بعد الكفارة وقال الشافعي ربه يجوز التكفير

بخلاف ما ذكره فلا يكون يميناً بغيره

علق

بالمال

بالمال قبل الحنث ودون الكفارة بالصوم والى اصل ان اليمين مفيدة سبب الكفارة والحنث شرط
 فيجوز الكفارة بعد تحقق السبب وعنده الحنث بسبب كل وجود الكفارة واليمين شرط لان اليمين
 انعقدت للبر لا لكون سبباً للكفارة لان ادنى ذنب سبب ان يكون مفضياً الى الحكم وطريقاً
 اليه واليمين مائة مكلف بل هو سبباً ومن حلف على معصية كعدم الكلام مع ابوه او مثل ان لا يصلي
 حنث نفسه وكفر من يمينه ولا كفارة في حلف كافر ما بعد وان حنث مسألاً ان الحلف انعقد
 لمعظم الله تعالى ومع الكفر لا يحكم معطفاً وعند الشافعي ربه حرم الكفارة ومن حرم على نفسه من مكلف
 قال حرمت على نبي هذا او طعني لا حرم عليه يعني وان استباحه اى عمل فيه ما لم يباح وقد
 عليه ان ليس بالشوب اكل الطعام كقران حكم الكلام يمين فان النبي عليه حرم على نفسه
 فصل حرم ما ربه فانزل الله تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك الى قوله قد فرض الله عليكم تحلوا يا ايهاكم
 وقال الشافعي ربه انه لا كفارة عليه لانه ليس بين الاله والجماع ومن نذر نذراً مطلقاً
 منجراً غير معلق بشرط بان قال صوم شهر او معلقاً بشرط ربه كان قد غابى او ان شفى الله مرضي
 فنسب على صوم شهر فوجد الشرط في نفس النذر وصام شهر ولا ينفع الكفارة وعن الشافعي ربه
 ان على النذر بالشرط ووجد الشرط متعين عليه كفارة اليمين ومن نذر نذراً مطلقاً باى بشرط
 لم يبرده كان ريت فسد على صوم شهر تخير بين ان وفي نفس النذر او كف عن اليمين بالصوم
 من قول ابو حنيفة ربه رجع اليه قبل موته بسبب ايام وكان يقول ان لا يجب الوفاء بنفس النذر بشرط

نسخة
 الأولى

حلقه شرطه بديه او لا سرده وهو ظاهر الرواية وانما كان هذا محققا كونه شرطه بديه معناه لانه قصد
 به المنع من الجواب الشرط من اتحاد الشرط فكذلك فان قيل اذا كان الشرط امره ما كان زنت مثل مني ان
 يخرج من كسب ما هو الاغلاظ من الوفاء والكفارة لان التجرى بحذف الحرام لا يوجب الحذف بل يوجب التعليل
 قلنا لا وجه لا يجاب الا غلط لان الكلام لا يحرر ندر ويحمل اليان نظر لان المقصود المنع كما في اليان
 فان حمل على التذرك من الوفاء وان حمل على اليان كبح الكفارة فان التجرى باعتبار احتمال المنعين لا باعتبار
 تحقها **فصل** في الحلف بالنقض من حلف لا يدخل بيتا تحت بدخول صفة لان البيت المستقيم
 مسقف مدخل من جانب واحد للبيوت وبنو موجود في الصفة الا ان مدخلها اوسع من مدخل
 البيوت المعروفة فكان اسم البيت متساويا لها فنحن بدخولها الا ان نوى البيوت والصفات
 فتح تصدق فيما بينه وبين الصفة لانه نفس العام بانه لا تحت بدخول الكعبة او مسجد فانها لا ينيها
 للبيوت وان سمي بالبيت بجوار او بجهة اي مسجد النصارى او كنيسة اي مسجد اليهود او دهرين
 لانه لم يبين للبيوت فانه قال في حرم المسجد اذا كان الدبر لم تحت لو غلق الباب بقي خارج
 البيت فاما اذا كان الدبر تحت لو غلق الباب بقي داخل البيت وهو مسقف تحت
 لانه يصلح للبيوت او قل باب دار الظلمه السابط الذي يكون على باب الدار فانه لا يطلق اسم
 البيت كما لا تحت في لا يدخل دارا فدخل دارا خربة كانه اليان تعلقت بدرا متصفه بالعمارة
 فان المتبادر الى الفهم من الدار المطلقة هي المعنوية ووصف الدار في المنكر معتبر لان المنكر غريب

والغريب

والغريب يعرف بالوصف ولا يدخل في هذه الدار تحت ان دخلها منه من جهة الدار
 الوصف في الحاضر المشا واليه لغو فان الاشارة الى من الوصف التعرف فانفتحت عن الوصف
 الذي وضع للتوضيح فاستوى وجود الشرط الوصف وعدمه وتعلقت اليان بذات الدار وذاتها
 باق بعد ان تعاض الجيطان قال الفقهاء ابو الليث ان كانت اليان بالغارسية لا تحت فيها الا بدخول
 المبنية او بعد ما بنيت ودار اخرى لان اليان ما حلق بذات الدار الا بالصفة فاذا بنيت دارا
 اخرى لم تبدل ذاتها فنحن بالدخول فيها او وقف على سطحها او عاينها لان السطح والحايط
 من الدار حتى يدخلان في البع بل اذ ذكر لالف الاعكاف بالصعود على سطح المسجد وقيل في عرفنا
 ان كان الحالف من بلاد الجح لا تحت هو الحق وعلية الفتوى لان الصاعد على سطح المسجد والحايط
 لا يسم دخلا وان كان الحالف من بلاد العرب تحت وهو جواب الاصل كما لا تحت لو جعلت
 الدار مسجدا وحماما او بيتا او بيتا فدخلها لا بد من دار لا عرض اسم اخر علمه او دخلها بعد
 بدم الحام والمسجد لانه لا يعود اسم الدار لبقا وسم الحام والمسجد فانه يسمى حاما مندا ومسجدا مندا
 وكذا البيت وقد دخل منه ما صحرا فانه لا تحت لزال اسم البيت فانه لا يات فيه حتى يوت
 الجيطان وسقط السقف تحت لانه بات فيه او بعد ما بنى بيتا اخر لا تحت ايضا لان الاسم
 لما زال بالانهدام اذ البناء ومعنى اصل البيت صادر الثاني في الاول لانه نصفه جديده وحلف
 لا يدخل هذه الدار فوقف في طاق باب لا تحت لو غلق الباب كان خارجا لان الباب

الدار والمحل والبست فان الكائن في السوق يقول اسكن محله كذا وبنت كذا اذا كان اهلها ونقله ثم وعده
ان يفي به الدار كالمهر وحلت في حلفه لا يخرج من السجى او حمل واخرج بامره لان نقل الامور مضاف
لا الامر لا يحل ان يخرج بامره سواء كان ملكا او ارضيا بغيره لان النقل لا يتم الا بالامر
ومثله لا بد من ان يملك ما يملكه فان لم يملكه لم يملكه وان لم يملكه لم يملكه لان النقل لا يتم الا بالامر
الحث في الاخرى ولا يحل في حلفه لا يخرج من داره الا الى جنازة فخرج منها يريد الى الجنازة
ثم انتقل الى اخره لانه اذا خرج على غير الجنازة فقد وجد الخروج المستثنى واذ في حاجه اخرى كانت
لان الدوم على الخروج ليس بخروج وحلت في حلفه لا يخرج الى مكة فخرج يريد اخرج لوجود الخروج
على قصد مكة هو الشرط ونشره لا يحل ان يجاوز عن مفرقه طرقة الخروج الى مكة متى لوجع قبل ان
يجاوز عن مفرقه لا يحل وان كان عليه هذه النية لا يحل في حلفه لا يات منها حتى يدخلها لان الانباء
عمارة عن الوصول ووجب الخروج والاصح ان يحلف لا يذهب الى مكة فاصح ان يدخل لا يخرج الا الى
حلت بالخروج لان الذهاب والخروج يستعملان استعمالا واحدا كما في الذهاب والوصول ولا شرط
فقد الوصول وقيل هو مثل الياقوت مكة حتى لا يحل ما لم يدخلها في حلفه واحد لبيان مكة ولم ياتها
حتى مات لا يحل الا اذا خرج من اجزاء جوارته لان شرط الحث ترك الانحلال وهذا لا يتحقق
الا اذا خرج جوارته لان البر قبل ذلك مرجو وحلت في حلفه لبيان غدا ان استطاع ان لم يات بها
ما لم يرض او سلطان او عارض او لان الاستطاعة في المتعارفين سلامة الاسباب والآلات

الدار

الاحراز والدار وما فيها نقل موضع اذا غلق الباب في خارج السور فلا يحل ان يحل في حلفه لا يسكنها
ويجوز كنهها او حلف لا يلبس به وهو لا يلبس او حلف لا يركب وهو لا يركب فاقدر في النقل من ساعده
في لا يسكنها ونزع الثوب لا يلبس به ومنزل من الفرس لا يركب به لا يحل ان يحل في حلفه وقال في حلفه
لوجود الشرط فان ان اليمين بعد للبر ولا تحقق البر الا بالاستئذان زمان حصوله فزمان تحصيل البر مستثنى
او حلف لا بد من هذه الدار وهو فيها مقعد بها وحلت اياها لم يحل لان الدخول هو الانتقال الى الخارج
الى الدار ولم يحصل الا ان يخرج ثم يدخل وقال الشافعي رخصت بالقعود والكلت وفي حلفه واسد كان
بده الدار والبست والمحل لا بد من خروجها بابل ومناجاة الجمع لان السكنى قد ثبتت بالكل فسبق ما يقسمه
شيء حتى يحل حث بغيره في هذا عند المنهارة وقال ابو يوسف ان نقل الاكثر لا يحل وان نقل الاقل
حلت لان نقل الكل قد سدر وعلمه القبول وقال محمد بن يعقوب نقل ما تقوم به كدخا يمينه قالوا هذا احسن
بالسكنى وقالوا هذا الاختلاف في نقل الاستعانة اما الابل فلا بد من نقلها خلافا وهذا اذا كان في الحظ
شأنها فان كان ممن تقوله غيره بان كان ابنها كبير السكنى مع ابية او كانت امرأة حلفت لا يسكن
هذا الدار فخرج نفسه على عدم العود وحلف متاعه هناك لا يحل قال الفقهاء ابو الليث رده
او عقد اليمين بالوجوب اما اذا عقد بالعارضة فلا يحل ان يخرج نفسه وحلف اهلها ومتاعه فيها
بجواز المعوقته فانه لا شرط نقل الابل والمتاع لانه لا بد من كذا في المهر الذي انتقل عنه بخلاف
الدار والعارق فوق فان من يكون مفرقة لا تعال هو سكنى بعدد وان اهلها ونقله بخلاف

الأول

وارتفاع الحوائج عند الاطلاق فنحن الى المتعارف ودين اي صدق ودينه المحقق من الاستطاعة
 وهي القدرة التامة التي تحدها اعداء العمل بمقدار ما لم عند العمل السنة ونحن عند ما صدق العمل
 ويسمى استطاعة القضاء وكذا قبل الاستطاعة مع العمل فاذا انوى الحقيقة صدق ومانته فلم يحث
 بحال الا ان هذا المعنى خلاف الظاهر المتعارف فلا يصدق القاضي وقيل صدق قضاء ولا حقيقة
 كلامه وشرط البرهنة لا يخرج الا بان لا يخرج الكل خروج اذن حتى لو اذن مرة فوجبت ثم خرجت مرة اخرى
 بلا اذن حث لان معناه لا يخرج خروجها الاخر وجوبا باذني والكله يعنى في النفي يكون ما وراى الخروج
 المقرون بالاذن باقيا يجب الحظر العام لا يشترط لكل خروج اذن في لا يخرج الا ان اذن فان
 العامة خرجت ثم خرجت بلا اذن لا يحث لان الا ان هنا للغة مثل الى ان اذن لا يستند متعده
 لان مع الفعل مصدر فصار التقدير لا يخرج الا الا اذن ولا يستند الا اذن من الخروج باطل ولا
 تقدير الخروج انه لو قلنا الاخر وجبا ان اذن او خرجا ان في تحت الكلام ولا يعرف الاستعمال ولهذا
 لا تقدير الوقت معنى لا يخرج الا بان اذن اي باذني مع ان حرف الجر عن قياس واما قوله
 الاخر وجبا اني فكلام مستقيم واذا عند الاستثناء يجعل الاغاثة الاتصال بينهما ان ما بعد ما تحا
 لما قبلها وشرط الحث في ان خرجت فانت طالق وان خرجت فبصدى حرم مرة خروج او مرتبة
 ضرب عبد فلهما اي الخروج والضرب فورا حتى لو كانت ساعة ثم خرجت او ضربت لا يحث وانه
 يسمى بكن الفور وتقدر ابو حنيفة باظهارها ولم يستقر احد من قبل يقولون العاين ان طلاق

كلا فعل كذا وموقفه كلا الفعل اليوم فخرج قسما ثانيا وبني الموقوف مع الطلقة لفظا وشرطا لحث
 في ان تعدت فبصدى حرم بعد ما قال له غيره قال تعدت معي تعدا حتى لو ذهب الى الزنا وتعدى
 لم يحث لان كل من خرج مخرج الجواب فنصرف الى عداء المدعى اليه وقال زفر والى في ركنه
 وكفى للحث مطلق التعدى ان ضم اليوم وقال الزنا تعدت اليوم لان كلامه لم يخرج جوابا بل ازيد
 على قدر الجواب فحث لمطلق التعدى في هذا اليوم ولا يشترط الحث التعدى مع درك العبد لاذن
 ليس لمولاه في حق الخلف اي اذا حلف لا يركب وانه فلان تركب دابة عبده المأذون لم يحث
 الا اذا لم يكن عليه اي على المأذون دين مستغرق رقبته وكسبه ونواه اي نوى ركوب دابة العبد
 والمأذون ان كان على العبد دين مستغرق لم يحث نوى او لم ينوى وان لم يكن عليه دين كان
 ولم يكن مستغرقا لم يحث ان حتى نويه فان نواه حث وهذا عند ابو حنيفة وعند ابو يوسف لم يحث
 ان نوى سواء كان عليه دين او لم يكن وعند محمد لم يحث بكل حال وان لم ينو وقد اكل من هذه
 النحلة تجزأ لانه اضاف اليه الى الجمل لا يوجب كل ففقد العمل بالحقيقة فيصير المأذون مجازا وهو ما يخرج منها ولا يحث
 بكل عن النحلة لان هذه مجبورة فسقط اعتبارها وتقيده الاكل من هذا البر ما ياكل نفسا هو الاكل باطرا
 الانسان فقال تضمن حفظ اي مضغها وكسرها ولو اكل من خير البراءة سلقه لا يحث وهذا عند ابو
 حنيفة وعند ما ان اكل من الخبز لم يحث انما عند ابو يوسف لا يحث بسواقه وعند محمد
 حث وتقيده الاكل من هذا الدقيق بكل جزء لانه عاين لا يوجب فانه نوى يمينه الى ما يجده

الدقيق

الألوان

فلا تخش في الصحيح لو استيقظ كما هو لان متخورة الحقيقة وقيل كخشت وقيل كخشت الشوا بالهم
خاصه لان الناس يطلقون هذا اللفظ على اللحم دون البازجان او الجوز المشوي الا ان
يتوكل ماشوي من بعض او غيره فمعل بنه وتفيد اكل الطبخ ما يطبخ من اللحم لانه يطبخ في العادات
الطاهرة ومتخذ بالما فاما القلية اليابسة فلا يسمى مطبوخا ويسمى طبائخا واما من يطبخ الاخر
وغره لا يسمى طبائخا واما كخشت اذا اكل اللحم المطبوخ بالما فاما القلية اليابسة فلا يسمى مطبوخا
وان اكل المرقه كخشت وان لم ياكل على اللحم لانه من اجزاء اللحم لانه تلك المرقه يسمى طبائخا
وتفيد اكل الراسيس براس يكسب في التناير ويبيع في مصر مشويا لا ما علم انه لم يرد
رأس كل شيء كالجوارد والعصفور فوجب اعتبار العرف وهو ما ذكرنا وعلم الفتوى وكان الج
حصفه نقول الا لا يدخل فيه رأس الابل والبقر والغنم لاروى من عادة اهل كفرة في هذه القل
ثم تركوا هذه العادة في الابل وقال كخشت في رأس البقر والغنم خاصة ثم ان ابا يوسف ومحمد
رحمهما الله لما شابهوا عادة اهل البعد اوسى في البلاد وانهم لا يفعلون ذلك الا في الراس
الغنم وقال كخشت الا في رأس الغنم فعلم انه اختلاف عصر وزمان وتفيد اكل الشحم شحم
البطن واذا اكل شحم الظاهر لم كخشت عند الحصفه وهو الصحيح وكخشت عند ما وتفيد اكل الخبز
بخبز البر والشعير لانه خبز مقصود وعرفا ولا يتناول خبز الارز بلبه لا يتناول الكاهن وبارنا
اما لو كان في بلد ذلك طعامهم كطبرستان كخشت باكله وتفيد اكل الفاكهة بالفتاح

والشحم

والشحم والبطن والخبز والتمر والاعجاج ونحوها لا يتناول الغنم والارمان والربط ^{بأذنك}
والخيار لان الفاكهة اسم لا يوصل على سبيل التفرقة في التسميم بعد الطعام وتفيد هذا المعنى موجود في الفتاح
والشحم والبطن وغيره موجود في الفتا والخيار لانها من الثفل وكذا ليس الغنم والارمان والربط
الفاكهة الغنم لان التفرقة التسميم يكون بالاعتناء به البقاء والقوام بان لا يصح عند اردو وادوا
والربط لو كان غذاء وتعلق بهما لبقاء فبعض الناس يكسبون بهما في بعض المواضع والارمان
لو كان لندوى الاسرى ان يابس هذه الاشياء ليس من الفواكه فالتدبير والتمر في الاوقات حسب
الرومان من السوائل وهذا عند الحصفه وعندهما هذه الاشياء من الفاكهة وتفيد هذا اختلاف
عصر وزمان فان الناس لا يتفككون بهذا زمان ابي حصفه وفي زمانها يتفككون بها وتفيد
الشرب من نهر بالبرج منه هو متناول الماء بالغنم فمعه فقال كخ الرجل في الماء وفي الاما اذا
عقده نحوه يشرب منه فلا كخشت لو شرب منه بانيه لان من لا يشرب الفاكهة فينبغي ان يكون اشبه
الشرب من النهر وعندهما كخشت اذا شرب بانيه او اعرف بخلاف الخلف منه فانه لا يتفكك
وتفيد حليف الوالي رجل يعلم بكل داع خبيث مفدا في البلد كمال والابنة لان الغرض
شده او شره بالاعتبار بجره فتفقد بقاء ولائته لانه لا يقدر على ما يوجب بعد زوال ولائته ثم
ان الخلف لو علم بتيان الداع البلد ولم يعلم السخيف حال قيام ولائته لا كخشت بجره لا يعلم الا
جعل شرط كخشت ترك الاعلام وبالنسبة لا تخفى الترك مادام سلطانا فاما اذا لم يحل حتمات

الأول

المستحق او عن كل من كمن الخائف وعن اليربوف ره انه يجب الاعلام بعد العمل لانه مقتدر لاصحاب
ان يولي ثابته فيدوب الدرع بعد القرب والكسوة والظلم والدخول عليه بالحيوة حتى لو فصل بينه
الاشياء بعد الموت لا يحث لان القرب يتم بفعل مو لم والميت لا يتألم بضرب في آدم والكسوة
يراد بها التحليل هو من الميت لا تحقق الا ان نوى به البش في يصدق تشديدا عليه وقيل ان كان
يخشى بالفاخرة تحت لانه يراد به الالباس والمقصود من الكلام الاقوام وهو بالاسماع وهذا لا تحقق بعد
الموت والغرض من الدخول عليه اكرامه تعظيمه او اهانته تحقيره او ذمارته ولا تحقق الفصل بعد الموت او ذمار
قربه لا مقتدر الفصل بالحيوة كما الفصل يراد به التطفيف والتفطير وهو تحقق في الميت وتصفيد
القريب بآدون الشبه في حلقه واسد يفتضين ونسبه الى قريب لانه بعد قربا عا وشبه
بعيد فلو قال الى بعيد فهو على الشبه وما فوقه لان ذلك بعد بعيد او ما يصطبغ به عا ابن المفعول
يقال يصطبغ البز بالخل نادام كاخل واللبان والرنيت والخرق ونحو ذلك مما يصطبغ به البز ويحفظ
به وكذا الملح لان الادام ما يוכל تبعا للخبز والماء كذلك لا الشواء والخبز والبيض والخبز والسمك لا
يוכל وهذا عند الجحفة ره وهو الظاهر من قول اليربوف وعند محمد ره ما يוכל مع الخبز عا لبا فهو ادم
فهو وانه عن اليربوف ره واما الغيب والبطخ فيل على الاختلاف وذكر الامام الخراساني ره انه
ليس ادم بالاجماع وهو الصحيح والقيل ليس بادم بالاجماع ولا يحث في حلقه لا يוכל من
به البسرة فاكل رطبه لانه ليس بسرا ولا ياكل من به الرطب او من به اللبان فاكله

او شربا

او شربا از ابو الحسن الزبيري اذا شرب من ماء حتى صارت الصفحات كالخا لوج كالماء واما لا يحث
لان مثل هذه الصفحات كالبسوة والرطوبة وكذا كونه لبنا قد يكون داعية الى البين فتصفد بها او حلف
لا ياكل بسرا فاكل رطبا اذ لا فرق بين قولي لا ياكل من به البسرة فاكل رطبا وبين قولي لا ياكل بسرا فاكل
رطبا فان البسرة الرطب هم اسماء الاجناس لكل واحد منها شيء اخر او حلف لا ياكل لجانا فاكل سمكا
واما لا يحث لان السمك لا يفتض في منعه اللحم لان اللحم يفتض من الدم وهو لم يشأ من الدم اذ لا يولى لا يحث
الامام ومطلق اسم اللحم تنادى الكامل وقال مالك ره وان في حث او حلف لا ياكل لجانا فاكل
البسرة لان البسرة غير اللحم والشحم اسم ومعنى لا يستعمل استعمال اللحم والنجوم ولا يحث في
حلقه لا شربا رطبا فاشربى كباسة بسرة فها رطب الكباسة مفعول والمفعول بالجمع كباسة واما لا
لان الشرا وقع على كلمة فعبارة الغالب وهما المغلوب تبعا له وحث لو حلف لا ياكل رطبا او بسرا
او حلف لا ياكل رطبا ولا بسرا فاكل مذبا سواء اكل رطبا مذبا او بسرا مذبا والرطب المذنب كالبسرة
الذي اكثره رطب وشي منه بسرة والبسرة المذنب بالعكس فذلك وهذا عند الجحفة ومحمد ره ما اصد وقال
اليربوف ره ان حلف لا ياكل رطبا فاكل رطبا مذبا حث وان اكل بسرا مذبا لا يحث وان حلف
لا ياكل بسرا فاكل بسرا مذبا حث وان اكل رطبا مذبا فعلى الخلاف فاما اصله اذ اعتبر الغالب اذ
في معاملة كعدمه ولما انه اكل المحلوف عليه وزاد في حث ولهذا الوجه وكلمة حث بالاجماع او حلف
لا ياكل لجانا فاكل كبد او كرشا او طحالا فان هذه الاشياء مشوبة من الدم ولا يختص باسم اخر لا يفتض

الألوان

كالإس والكران قال صاحب المحيط هذا عرف أهل الكوفة ما زعموا لا يحث لما لا يحث ولا يستعمل
 استعمال اللحم أو كل لحم خضر أو انسان لوجوده صورة ومعنى لأنه نبت ومن الدم لكن الصحيح أنه لا يحث
 بل لحم الخنزير والادي لأنه لا لحم ليس بفارن وقال الزاهد القائل لا يحث وعلم الفتوى وإن حلف
 لا تغذي لأن الغذاء لا ياكل من طوع العجز لا الطهر وإن حلف لا تغذي كان العشاء بالفتح والله
 الاكل منه أي من الظاهر لا نصف الليل لأن ما بعد الزوال سمي نهارا وإن حلف لا تسحر كان السحر
 الاكل منه أي من نصف الليل إلى الفجر لأنه ما تود من السحر ويطبق على ما يقرب منه ثم الغذاء هو
 ما يقصد به الشبع عادة حتى لو اكل لقمة أو ثقلتين لا يحث ومقدار العشاء والغذاء أن ياكل أكثر من نصف
 ويعتبر عادة أهل كل بلدة في حكمهم نعم إن كانت خبر فخر وإن كانت لحما فلم يحث أن الحصري لو شرب اللبن
 لم يحث والبدوي كلان في أن لبست أو كطت أو شربت أو شملت فبعد حره وفي
 ثوبا عينا أو طعاما عينا أو شربا أو غلانا أو عينا لم يثبت أصلا أي ديانته ونقضاء لأن البنية
 أنما يثبت في الملقوظة والشوب نحوه فخره كورد أنما يثبت مقتضى ولا عموم للمقتضى فلم يحث المقتضى عند
 الشئ من أنه يصدق ديانته وكذا لم يحث عند الإيوسف ربه أنه المضاف ولو ضم ثوبا أو طعاما أو شربا
 أو امرأة أو غلانا أو شوب عينا أو شربا أو غلانا أي يصدق ديانته لأن النكرة في موضع الشرط لم يخصص
 إلا أنه خلاف الظاهر فلم يصدق نقضه ونقصه البر شرط صحة الحلف والعقادة سواء كان الحلف
 بأحد أو الطلاق أو العتاق لأن الحلف أنما يقصد به فلا بد من تصور البر كمن أجاز به خلافا

لا يلهو

طالق

لا يلهو به فإن حلف بعد الاثرين ماء هذا الكوز اليوم أو حلف أن لم اشرب الماء الذي
 في هذا الكوز اليوم فإثره لا يلهو به فإثره طالق ولا ما بعده إن كان فداء نصيب الماء في يومه
 قبل الليل لا يحث عند ما قال أبو يوسف لا يحث إذا مضى اليوم وإن اطلق اليمين ولم يودع
 وهو اليوم مثل ذلك لا يحث عند ما قال أبو يوسف الأول وهو ما إذا لم يكن في الكوز ماء إلا ما اليوم فمقتضاه
 وعنده أبو يوسف لا يحث في الحال وإن الوجه الثاني وهو ما إذا كان في الكوز ماء نصيب فالتصور الرابع
 أنما لم يقدر بذكر اليوم أو يطلق ويحتمل بقدر ما أن لا يحث في الكوز ماء أو كان فيه نصيب فمقتضاه
 وهو أن يطلق وكان في الكوز ماء نصيب يحث في قوله يحث في الصور الثلاثة إلا أن لا يحث عند ما
 خلافا لأبي يوسف وهو فرق بين المطلق والمقيد باليوم في المطلق تجزئ الحث وفي المقيد تجزئ الحث
 إلى آخر اليوم لأن الوقت باليوم للتوسعة فلا يحث الفعل إلا في اليوم فلا يحث قبله وفي المطلق
 يجب البر كما فرغ من التكلم وجوبا موسعا على وجه الإيتمنة البر فدية عمره وقد تجزئ البر كمن في الحال
 وهاهنا فالأثر بينهما الحث وعدمه لكن في صورته واحدة وهي ما إذا كان الماء موجودا وقت اليمين
 ثم حلف نقلا أو المطلق يحث وفي الوقت لا يحث لأنه يجب البر المطلق كما فرغ من اليمين
 فثبوت الحلف عليه يجب الماء بعد وجوب البر لا يمنع الحث وأما في الوقت يجب البر الجزئية الآخر
 في الوقت وعند ذلك لم يبق عليه البر نصيب الماء قبل ذلك فلا يجب البر ويطلق اليمين وفي حلفه
 لم يصدق أن السماء أو يفتلين هذا الحرف أو يفتلين فلما ناعا لما يموتة انعقد الحلف لتصور

فان هذه الامور ممكنة في ذاتها فان بعض الانبياء وصعد السما وكذا الخبز قابل للتحويل ذبنا تتحول الى سد تتحول وكذا
 يمكن قتل فلان بعد احياءه بعد ان قام واذ كان المرصود ان عقد العيمان وحشد في الحال للخبز عن تحقيق
 البرطابره او هذا اذا كان العيمان مطلقا اما اذا كان وقت العيمان لم يحدث ما لم يحصل ذلك الوقت وعند
 رجوعه لا يعتقد بذهاب العيمان للاستحالة عاده وان يعلم بموت فلان فلا يحدث عند الرجوع في حقه ومحمد
 لانه راجع القل المتعارف ولا كان القل المتعارف متغاير فمحدث وعند ابو يوسف فحدث
 كما في المشرك الكور واما اذا كان عالما بموته كان المراد القل بعد احياءه بعد ان قام وهو ممكن فحدث
 في قولهم جميعا ولو حلف لا يضرب امرأته قتلته شعرا او حلقها او عصفها او قرحها كغيرها لان
 الضرب عبارة عن الايلام وقد حصل الايلام يسمى هذا في العرف ضربا قالوا بهذا اذا كانت يده
 الانفعال في حال الغضب فلو كانت في حال الملاعبة لا يحدث لانه لا يسمى ضربا بل مما جرت وقته قتل او اذا
 يمسه بالفاكسة لا يحدث بهذه الافعال وتطعن عليه اي ملك الرجل بعد قوله لا امرأته ان لم يمت
 ثوبا من غرك فحدث في قوله وبيع الثوب وليس يهدي اي عهده يهدي بهذا الا فقر او ملكه
 فان الهدى اسم لما يهدي اليه وهذا عند الجحفة وقال السرخسي ان يهدي حتى تزل من قطن كان
 ملكه يوم حلف لان هذا نذر بالتصدق والنذر بالتصدق لا يبيح الا في الملك او مضافا الى سبب
 نحو ان غرلت من قطن فهدى ولم يوجد احد منها فان غرل المرأة والسبب ليس من هبات الملك
 لان غرلها قد يكون من قطنها ولو غرلت من قطنها وليس لا يحتمل بديا اجماعا ولا في حقه انه

هذا النذر

هذا النذر مضاف الى سبب الملك كانه قال ان غرلت من قطن لان الاصل ارادة المتعاد واد
 غرل المرأة من قطن الزوج وغرلها من قطنه سبب للملك المعروف ولهذا يجب التصديق انها حيا
 اذا غرلت من قطن مملوك او وقت النذر ومن لا يلبس جلبا يلبس قائم ذهب بحث لان قائم
 ذهب حتى يخرج الحاد على به المرأة فانه لا يستعمل الا للزمن فكان كاطا في غيره الحلي لا قائم ففقه لان
 بحلي كامل لانه كاستعمل للزمن يستعمل لا قائم السنة ولو لبس ثوبا لا او ملو حيا او سوارا بحث
 وعند سماعه لو لم يربح يذهب ونفقه على وعند الجحفة وليس على لان العادة لم تحل في الا
 من صاعا يذهب ونفقه ولكن به اي بقوله ان النذر لان قولها اقرب الى عرف وادان لان التحلي على
 الافراد متعاد وادانها اقل ونفقه ولكن انصرف عن عمر وزمان فان كان في عصره لا تخلو
 وفي عصرها تخلو به ومن حلف لا ينكح على هذا الفرائض فقام على قرام هو السنة النكح سبطوق
 الفرائض فوثره بحث لان القرام تبع للفرائض فيعدنا ما علمه لا يحدث من حمل فوثره اي فوق
 هذا الفرائض فوثره لان الا على مثل الاسفل فلا يكون نكاحا وعن ابو يوسف رد بحث او حلف
 لا يجلس على الارض يجلس على بساط او حصير فوق الارض وانما لا يحدث لانه لا يسمى جالسا على الارض
 ولهذا تعال يجلس على البساط على الارض ولو حال بينه وبينها لباسه حدث لانه يجلس على الارض
 فان لباسه تابع له لم تعد جالسا لكن حلف لا يجلس على هذا السرير يجلس على بساط فوثره فانه
 حدث لانه لم يجلس على السرير لان الجلوس على السرير لا تعاد بدون ان يجلس عليه بساط

الألوالة

خلاف جلوسه على سريره آخر فذلك لان الجلوس على السرير الاخر لا يعد جلوسا على هذا السرير ولو حلف لا يفعل
 يقع على الابد لانه في الفعل مطلقا فيشفي عدم الفعل في جميع العود ولو حلف بفعله يقع على مرة لان شرط
 البر فعل واحد وعلى المشي الى بيت الله او الى الكعبة يجب حج وعمره مشيا ولا فرق بين ان يكون
 السافر في الكعبة او خارجا منها لان هذا اللفظ كانه غير التزام الاحرام عرفا وفي القياس لا
 عليه شيء لان التذرا انما يصح بان يخرج قربة لعينه والمشى ليس بقربة وانما هو كسيلة عابرة في مكان
 ويجب دم ان ركب لان النسب لا يثبت امر بذلك امرأة نذرت ان يحج ماشية ولا يجب
 شيء على الخروج او الذهاب الى بيت الله او المشى الى الحرم او المسجد الحرام او العتبات
 هذا عند ابي حنيفة لان الناس لم يتعارفوا التزام الاحرام بهذه اللفاظ وقال في قوله على
 المشى الى الحرم او المسجد الحرام يجب حج او عمره ولا يثبت العبد الذي قبل له ان لم اجمع العام فانت
 حرم قال المولى تحت شهدا بخبره يكون هذا عند ابي حنيفة وابو يوسف وقال محمد بن عيسى لا يثبت
 شهدا بما معلوم وهو الخبر يكون من ضروره عدم الحج فتحقق الشرط ولما ان هذه شهادة كانت
 على النفي فلا يقبل كما لو شهد ان لم يحج فان قيل ان النفي الذي يحبط به علم ان هذا كالاتبات وهذا
 منكر الخبر يكون وقع العلم بالنفي موجب القبول فلما الشهادة بالخبر يكون باطلا لا لمطالب بل دخل
 تحت القضاء فلا يثبت الخبر كونه في الشهادة على مجرد النفي وحاشا بصوم بآية نبيه في
 حلف بعد الايصم ولو افطر بعد ذلك لان الشرط فعل الصوم فاذا اصبغ ما وبالصوم فقد

وجه

وجه الشرط وما زاد تكراره لا يغير الحال صام فلان ساعته ثم افطر لا يثبت الصوم يوما او صوما حتى يتم
 الصوم يوما لان قوله يوما يخرج في تقدير الصوم به وذكر صوما بعد تفاديه اصل الصوم من قوله
 لا يصوم دليل على انه اراد الصوم الحامل وهو ما تمتد الى الغروب وحاشا بركعة في حلفه واما دليل
 لا يبادونها ولو قام وقراءه وكس لم يجد لم يثبت وحاشا ان يثبت بالشرع كما في الصوم
 وجه الاستحسان ان الصلوة عبارة عن الاركان المختلفة وهي القيام والقراءة والركوع والسجدة
 الصوم لا يركن واحد هو الا بأكمله فلو ركعت في الصلاة الا ان كان في الصلاة ركعة واحدة او قناتا
 وانما انفصل ركعة ولو صوم صلوة بشفع تحت لا باقل منه لان الصلوة المطلقة تنصرف الى الحائز
 وادناهما ركعتان شرعا للنهي عن التبرؤ من الركعة الواحدة وحاشا بركعتين في قوله لا امرأة او
 ان ولدت فانت كذا اي طالق او حره لان المبيت ولد حشفه وعرفا وعق الولد الحي في ان ولدت
 حيوان ولدت ميتا ثم حيا وهذا عند ابي حنيفة وعندنا لا يثبت لان الشرط تحقق بولادة الميت
 فيجوز البقاء الى جزاء لان انحلال البقاء لا سوقف على نزول الجزاء كما قال لامرأة ان ولدت
 الدار فانت طالق فابانها وانقضت عدتها وحلت الدار فحل البقاء الى جزاء ولا يثبت
 ان شرط انحلال البقاء ولادة ولد حي نظر الى وصفه اياه بالحرية فكانه قال اذا ولدت ولدا حيا
 وفي حلفه واما ليقتضيان دينه اليوم ومضاه زيوفا او بهر حرم او سخته فيجوز به اوردته فقد
 بر في عينه لان هذه الاوصاف لا تلبس اسم الدار بهم لانها عيب فان الزنا عيب يقال

الأولى

رائت على دراهم اى صارت مردودة على نفسه فما يكون الفضة غالية على الغش
فكون من حسن الدراهم قبل الرئف دون البهجة في الرواية فان الرئف يزده بيت المال
والبهجة يزده التجار وكذا قبض المستحق فحق الزوال لا يضع بوجه البر الحق او باع اى باع
المديون الدين برى بالدين شيئا وقبض الدين برى لوجود شرط المبرم فبقاء الدين بطريق المقتضى
لا يرفع المقاصد بين الدين وبين ذلك الشيء بحج البع وشرط القبض لتقر الثمن على رب الدين
فان الثمن بنفس البيع وان حجب المشتري الا انه في معرض السقوط وقرره بالقبض ولو كان
ما قبضه مستوفى او رضا صاحب الحق لانها لايستحق من حسن الدراهم اما الرصاص فظاهر واما السنتون
فان الغالب فيها الغش وتدل هو عرب ستون وهو على صورة الدراهم وليس له حكمها او جوفه
نجاس ووجهه جعله ما شئ فقل من الفضة او وجهه له لا يبرأ لان القضاة فعل المديون واليه
استطاع من رب الدين فلا يصير المديون قاضيا وان سقط عنه الدين ولكن لا يحسن عند الله
حسنة محمد رحمة الله لان اليقين لما كانت موثقة باليوم فاذا وجهه لم يقبل معنى اليوم فقد عجز
محقق البر تولى الحق وهو اخر اليوم فبطل اليقين عند ما قال ان لم اشرب الماء الذي في هذا
الكوز اليوم فبعد فخر نصيب الماء قبل معنى اليوم فان اليقين بطل عند ما وثق في الله لا يقبض دينه
ورسما دون درهم حيث نقص كلمة مفرقا لا يحسن بعضه دون باقية لان شرط الحنث شيان
قبض الكل ووصف الفرق فاذا وجد احد ما دون الآخر لا يحسن وفي قبض البعض وان وجد

المورد

لم يوجد قبض الكل بعد فلا يحسن او قبض كل بورين لا يحسن لم تخلها الاكمل الوزن لانه لا يبعد
تفرقا عما دام في عمل الوزن وعند زفره يحسن ولا يحسن في ان كان لي الا مائة درهم كذا
والحال انه لا يملك الا حجبين ووجهه الا المقصود في ما زاد على مائة وبنى الا بان على الوفاء ولا
الضيق في كل ما دسه لا يستمر يكافا ان يتم دروا او باسما لان الرميان اسم لما لا يجر عليه ولا ساق له
لنه وعرفا وليا سميان والورد ساق فلا يتناولها الرميان ولو علف لا يشتري بشيئا او وردا
البنفسج والورد على الورق في عرفا دون الدين والا عجار **فصل** في طيف القول
حنث في حلفه وانته لا يكره ان يكره بما بشرط ايقاظه لانه كلمة حنث اسم لكلمة لم ينضم لكونه اول
يوتقل لا يحسن في الصحيح لانه اذا كان كمال لم تنبه نصار كما لو ناداه من بعدد وهو كمن لا يسمع
وحنث في واعد لا يكره الا باذنه ان اذن ولم يعلم برى بالاذن فكله لان الاذن هو الاكلام
فاذا اذن ولم يعلم لا يكون ذونا وعند يوسف لا يحسن لانه الاذن عنده هو الاطلاق وحنث
في واعد لا يكره صاحب هذا الثوب بضاعه فكله لان الاذن لا يمنع علمه صاحب الثوب لانه
الثوب بل معنى في صاحب الثوب فراء الذات وحنث في واعد لا يكره بذات فكله وفي
صار شيئا لانه يراذ الذات لا وصف الثوب لان الوصف المذكور لا يصح ما عاين التكلم وحنث
في هذا حان بنية او اشتريته ان عقداى باع او اشتري على ان ياتي بوجه شرط الحق وهو البيع
او الشراء وقام الملك اما في البيع فكل خيار الباع يمنع زوال المبيع عن ملكه وكذا في الشرع على

من بهما لان خيار المشتري لا يمنع دخول المشتري ملكه وعند المصنف انه ان كان منع الا ان العتق مطلقا
 والملق بالشرط لا يخرج عنه وجود الشرط فكانه قال بعد الشراء هذا العبد حر فعين وحش في ان لم يجر فكذا
 فاعتق العبد او غير لان الشرط وهو عدم البيع وجده لوقوع البيع منه بالتحرير والتدبير لغوات المحلقة
 وحش بصل وكسرة علف النكاح والطلاق والخلع والعق بال اوبن مال والكتابة والصلح عن دم
 عده والهدية والصدقة والقرض والاستقراض والايديع والاستيداع والاعارة والاستعارة ^{والبيع}
 وضرب العبد وقضاء الدين وقبض البناء ونحو طه والكسوة والمحل والاصل في ذلك ان كل فعل
 يرجع حقوقه الى المباشرة لا تحت الحالف بمباشرة الامور لوجوده منه حقيقة والاحتشاش وبصير العاقل
 والامر فاعلنا تحت فيه المباشرة والامر بالنكاح والطلاق الى قوله والمحل حتى لو حلف لا تزوج اذ لا ^{يطلق}
 او لا تصح الخ فكل ذلك فعل الوكيل تحت لان عرض الحالف التوقيع بحكم العقد وصحة وشئ من احكام
 هذه العقود الشرعية لا تستعمل في الامور بل تنقل الى العقد جميع الاحكام الى الامر وصار الامور غير متعاضدا
 ولهذا انصف المأمور الى الامر لا الى نفسه والافعال المحسوسة كالزنج ونحوه منقولة عن الحكم الى الامر
 حتى لا يجزى الضمان فيها على الامور فانه لو ذبح شاة غيره بامر مثله لا يضمن فيشرط الحنف من الامر تحت
 وقال الشافعي انه لا تحت وتبذير العبد احرازه من ضرب الولد على ما يحق فان منعه ضرب العبد
 لا الامر اذا العبد سبي في مصلح المولى اذا امره ففعله فضر به كضرب المولى بخلاف ضرب الولد فان يفعه
 يحصل له لانه تأدب به واذا قال الحالف في التزويج والطلاق والعق ونحوها يثبت ان لو ادى

ذلك

ذلك نفسه صدق دياثة الاقضاء وفي ضرب العبد وذبح الشاة لو عني ان لو ادى ذلك نفسه صدق دياثة
 وقضاء ولا تحت الامر بصل وكسرة في البيع والشراء والاعارة والاستجارة والصلح عن مال والمضاربة
 والقسم وضرب الولد حتى لو حلف لا يبيع ولا يشتري الى الامر فكل من فعل ذلك لم تحت لان العقد
 وجب من العاقد حقيقة وكذا احكاما ولهذا رجعت الحقوق الشرعية لو كان العاقد عاقلنا تحت غيبة فلم يجر شرط
 الحنف وهو العقد في الامر فلم تحت لان ان سئى ان لا يامر غيره في شدة الامر على نفسه بنية او يكون
 الحالف محملا لا يباشره العقد ونفسه تحت بالكل لان يمينه باعتبار عاقبة تصرف الامر ولا تحت
 في لا تظم فقره القرآن اوسج او هل او كبر في صلوة او خارجا فانه لا يسي مكلما عاقلنا وهو ظاهر ولا تحت
 قال النبي صلوا ان صلواتنا هذه الاصل فما شئ من كلام الناس وقيل تحت في غير الصلوة والعق على الا
 وهو قول شيخ الاسلام المعروف بخواجه زاده والقاسم انه تحت في الوجه كلها وهو قول الشافعي
 ولو قال لا امراته انت فالتق يوم اكلمه فهو على الملوك الليل والنهار لان اسم اليوم اذ قرن بفعل ^{الامر}
 يراد به مطلق الوقت وقدم ذلك في كتاب الطلاق والكلام مما لا يمتد لان اضراده اجزاء مختلفة
 بعضها خبر وبعضها امر ونسب خلاف مثل الركوب والجلوس وصح في قوله يوم اكلمه نية النهار خاصة
 لانه نوى حقيقة كلامه وعزم اليه يوسف انه لا يصدق قضاء لانه خلاف المتعارف ولو قال ليلة اكلمه
 فهو على الليل خاصة لانه حقيقة في سواد الليل ولم يحكي استعماله في مطلق الوقت والا لان اللغات كمن
 ففان كلمة الا ان تقدم زيد او حتى تحت ان كلمة قبل تقدم ولو كلمة بعد تقدم لم تحت لان ^{القدم}

نسخة
 الأولى

غايته ليستة فاذا كان قبل القدم فقد وجد شرط الحنف فحنث واذا كان بعد القدم فالحين متبعية فلا حنف وبهذا
 لان حتى للمنفية وهو ظاهر وكذا الاصل ان السعد استثناء القدم من الكلام لعدم التجانس فعمل مجازا عن
 لما كسبه منهما وقدم ذلك وفي واصل لا يكلم عبده اي عبد فلان او امراته او صديقته او لا يخلو داره ان
 زالت اضافة اي لم يبق المضاف متعلقا بالمضاف اليه كما اذا باع عبده وبانت منه امرأة وعاد صديقه
 وبيع داره فكل الحنف في العبدات واليه بهذا بان لا يكلم عبد فلان هذا ولا يشتر لان العيين
 على عبده مضاف الى فلان بشرط الحنف الكلام الواقع مع عبد فلان لكن العبدية مستقوت من شرطه لا بقصد
 بغيره كذا تامل بل لفظ الخالف من جهة ماله فاذا زالت الاضافة الى فلول لم يبق العيين لانهما مستقوت
 الخالف فصار كانه قال لا اكلم عبد فلان مادام العبد لانه لم يبق الحنف وعند محمد حنف اذا
 الى العبد وهو قول زفره وفي غيره اي غير العبد ان اشاء بهذا كان قال لا اكلم امرأه فلان هذه او صديقه
 فلان هذا حنف اذا زالت الاضافة وكل لان المرأة والصديق تعادى ولقصد بالجران نعم الكلام
 مع الصديق او المرأة يحمل ان يكون محض في ذات احد هما يحمل ان يكون للاضافة فاذا اشار دل
 ذلك على ان الجهر ان محض في الذات او لو كان لاجل الاضافة لما احتاج الى الاشارة فحنث اجماعا
 بعد نه ال الاضافة والا شرف فلا حنف فان ترك الاشارة يدل ذلك على ان الجهر ان يستحسن في الذات
 او لو كان محض واشار بل لاجل الاضافة فاذا زالت الاضافة لا حنف عند الجعفر والابوصف رحمهما الله
 وعند محمد كالتا رلية وما كالم الدار والشوب والطعام ونحوها في لا يدخل داره ولا يلبس ثوبه

والابايل

ولا ياكل طعاما يحكم العبد في انزاله زالت الاضافة لا حنف عند الجعفر والابوصف رحمهما الله
 اليهما اولم يشرك بكذا ذكره الحنف والبدلة والكافي على ان هذه الاعيان لا تنجز ولا تعادى كذا
 بل لا يرد في مالها فاذا زالت الاضافة لم حنف وعند محمد زفر رحمهما الله ان اشاء حنف وفاء
 كلام المصنف شعر بان حكم الدار حكم المرأة والصديق حنف قال وفي غيره ان اشاء بهذا حنف والا
 قول وكذا ذكره الوفاة والمحجب انه ذكر في شرح الوفاة ان الدار مما تنجز لها ولو عطف لا يكلم حنف
 او زمانا او الحين او الزمان براد من جيلان و زمان بلاية نصف سنة فان ابن عباس رضي الله
 فسر الحين في قوله تع تو في الكلام كل حين بسبب اشهر فان زمان خروج كل الطلع من النخل لا اشهر
 اشهر والزمان يستعمل استعمال الحين فلو ادعى ان سنة اشهر لما صارت معودة فيها انصرف
 التعريف الى المعمود ومعها الى مع النية ما نوى لانه نوى تصف كلامه وقال ابو جعفر انه الذي لم يبد
 منكرا لانه وجد استعماله محضا فصار كالمجمل وعندنا يقع على سنة اشهر ولا بد معرفتها بالام عفا وانما منكرا
 ثلاثة لانه جمع وذكر منكرا في اول اقل الجمع وهو ثلاث وايام كثره والايام والشمس عشرة لانه يقع
 فسعوف ونصرف الى المعنى ما يذكر بلفظ الجمع وذلك عشرة لان اسم الايام مثلا اذا كان موعدا
 با بعد ونتمى بالثقة تعالى ثمانية ايام وعشرة ايام فاذا جاوز العشرة تعالى اربعة ايام والجمع
 الايام الايام الاسبوع وهي سبعة والشمس على شهر السنة وهي اثنا عشر وفي اول عبد الله في حان
 اشهر في عبد الله في اول اسم كثر سابق ولا احتاج في اولية الى شهر او عدة اخرى وان اشهر

نكته

الأول

لان حرمها محقق بحكمه تعالى وهو الاستقلال بفصل العقب سبب الاستقلال وتوالت حجة
 فاضلت الاضافة الى العقب ومعنى بان تشرى امره من شراها بهى في ملكه يوم حلفه لان
 العقب انما ينفذ في حقه المصا وقها الملك لا ينفذ من لم يكن ملكه وقت حلفه وشراها بهى لان
 شرط صحة العقب بان ينفذ الملك او الاضافة اليه بان قال الملك امره من حرمه او الى سبب الملك بان قال
 ان كسرت امره من حرمه ولم يوجد احد منها بل اضافة الى التمسك فلا ينفذ منه خلاف زفر رحمه
 ويسبق بكل مملوك الى امره من اولاده وصبره وعجده لان الملك فم كامل ثابت يدا
 اورقه فاملكه المطلق تشاؤم لا ينفذ مكانه وكذا معنى البعض لان الملك فم ناقص لعدم
 شؤم يدا لا ينفذهم ومعنى بهذا امره وهذا العبد مالم ينفذ في الاولين لان اولاده
 الشك في ذلك من الاول والثاني فحق احد ما يخرج في التعيين وعطف الثالث على المعنى
 فكانه قال احد ما هو هذا المعطوف عليه هو الاخر ومن هذا الكلام لا احد المذكورين بالتعيين وقيل
 لا ينفذ احد من حاله ويكون الخيار بين الاولين والاخرين لان الثالث عطف على ما قبله كانه قال
 هذا امره وهذا امره وان ورد هذا القول بان الجز المذكور هو لا يصح خبره الا في ان ادخل في قوله
 ولا شئ من حلال ولا وجه لا ثبات خبر مخالف للمذكور لفظا لكن لا معنى له لا يخرج في اعقبت هذا او هذا
 وهذا ما يمكن ان يكون التفسير بين الاولين والاخرين من غير اعقبت هذا او هذا ينفذ كالطلاق الى ان قال
 ينفذ فالحق او هذا وهذه طلق الاخره وغيره بين الاولين لما ذكرنا ولا مصل على مصل اي يعلق به

فهم

نق

يقع ذلك الفعل عن حرمه من غير ان ينفذ الفاعل كبيع وشراء وجارة وخياطه وصباغة وبناء فان هذه
 الافعال قد تقع عن الغير ويجري فيها النيابة انفسى يعلق اللام بالفضل امره اي امر الفاعل بالفعل لمحقق
 اي يخص الفضل العباد ومن الفاعل به اي ينفذ الفاعل علم تحت الخالف في ان بعثت لك ثوبا ام
 باعه بلا امر اي بلا امر الخاطب سواء ملكه اي ملك الخاطب الثوب او لا ملكه لان اللام متعلق بالبيع
 فتعني احسن البيع بالخاطب والفعل لا يخص بغير الفاعل الا بالامر والتوكيل لان تفصح يعود
 فالعقب ان بعث ثوبا او كالتك والامر لم يوجد فلا ينفذ وان دخل اللام على عين او فعل اي تعلق
 لا يقع ذلك الفعل عن حرمه من غير ان ينفذ الفاعل كبيع وشراء وجارة وخياطه وصباغة وبناء فان هذه
 الافعال قد تقع عن الغير ويجري فيها النيابة انفسى يعلق اللام بالفضل امره اي امر الفاعل بالفعل لمحقق
 اي يخص الفضل العباد ومن الفاعل به اي ينفذ الفاعل علم تحت الخالف في ان بعثت لك ثوبا ام
 باعه بلا امر اي بلا امر الخاطب سواء ملكه اي ملك الخاطب الثوب او لا ملكه لان اللام متعلق بالبيع
 فتعني احسن البيع بالخاطب والفعل لا يخص بغير الفاعل الا بالامر والتوكيل لان تفصح يعود
 فالعقب ان بعث ثوبا او كالتك والامر لم يوجد فلا ينفذ وان دخل اللام على عين او فعل اي تعلق

بالفضل

الأول

وضع مطلق الثمن بان ذكره وحسب ولم يذكر صفة كما اذا قال بعت بعشرة دراهم على الاربع
 الغالب لان المتعارفين بين الناس المعاملة بالتقدير الخالي عن التعيين بالعرف كالمعاش بالبيع
 فان عرف المطلق الريان استوى رواج النقود وسد البيع ان اختلف ما بينهما وبيارها الى جودتها
 ودرادتها لان الثمن المسمى مطلق يحمل هذه الجملة نفقضا الى النزاع اذا الطالب مطالب على النقود
 والمطلوب سلم ادناها وكل جملة هذه صفها منع حوازي البيع اما ان استوى رواجها وما بينهما جاز
 ويعطى المشتري ان نوع شاء او لا يخلع عند عدم الاختلاف في المالية فان بيع شي ذو اذ كل واحد
 منها بكذا فان لم تغايرت الا فرادى صح البيع في فروق واحد كذا اذا باع عشرة من المخطوط كل صاع بدرهم
 صح البيع في صاع واحد عند البصفه الا ان يسمى بجملة صيغتها بان قال هذه الصبرة عشرة صيغها
 كل صاع بدرهم صح في الكل ولا صح في الكل سمر ولم يسم الا في وان تغايرت افراده كما اذا
 باع مطبخ غنم كل شاه بدرهم لثلاث صيغ البيع اصلا لانه واحد ولا في الجمع ان لم يسم عدد الافراد فمعناه
 اوجبه اما ان يسم بجملة الصيغان وجملة الاغنام ولم يسم بجملة الثمن او بسم بجملة الثمن ولم يسم بجملة الصيغان
 والاغنام في يمين الوجهين بخلاف البيع في الكل اجماعا لان البيع لا يصار معلوما بالثمن وقد بين ثمن
 كل صاع وكل شاة صاعا لثمن معلوما فخره وكذا عكس وان لم يسم بجملة الثمن ولا بجملة الصيغان ولا
 فخره لا يجوز الا ان يعلم عدد الصيغان والاغنام في المجلس وعند ما جاز في الكل وان باع صبرة
 حنظل على اسمها مائة صاع بانه درهم فان نقص الصاع عن مائة لم يشترط بالخيار ان شاء اخذ

المشتري

المشتري الوجه بالجملة من الثمن او بسم البيع لانه لم يسم بجملة الثمن في المشتري بالوجود والخيار وان راوا الثمن
 على المائة فليبايع الزيادة لان البيع وقع على قدر معين فلا يستحق المشتري الزيادة عليه والمقدر ليس بمرتفع
 حتى يشترط الاصل وفي المذموم ان اذا باع المذموم عشرة دراهم بعشرة دراهم فوجبه اقل من المذموم
 الذي سماه ما يشترط بالخيار ان شاء اخذ الاقل لكل الثمن او ترك البيع وان وجده اكثر من المذموم
 الذي سماه كان الاكثر له اي المشتري ولا خيار للبايع واضل ان المذموم فما يدرع لشبه الاوصاف
 اذا لاسم لا تفر زيادة المذموم ونقصانه بل يفر وصفه فيقول اقره الطول والنقصان الاول
 فان راو سلم الى المشتري لان الصفة تابعة لشيء يستحق التسليم كالو باع عبدا على ان يبيع
 هو وسلم وان نقص صفات الوصف لم يوجب فسخ وانما كان كالمشتري له سلبا فخره ميبعا
 ولا يخطئ من الثمن لان الوصف لا يقابل شي من الثمن والفصل بين القدر والوصف ان
 ما لا ينقص الباقى بقواته فهو اصل وما ينقص الباقي بقواته فهو وصف فعلم هذا ان القدر في المكيلات
 والموزونات اصل والمذمومات وصف فاذا نقصت فغيره مائة فخر لا تنقص الباقى
 ومشتري الباقى بالثمن الذي كان يحضر مع القدر الواحد اذا نقص المذموم الواحد من الثمن لا يشترط
 ان يبايع الثمن الذي كان يشترط به فان الباقي اذا كان خمسة عشر دراهم عاشرى خمسة عشر دراهم
 اما اذا نقصت خمسة دراهم منه لاشترط الباقى بعشرة دراهم لانه لا يكتفي بجملة خمسة عشر دراهم قال
 بعت المذموم على عشرة دراهم كل واحد بدرهم فوجبه المشتري اقل من عشرة دراهم فاجبة

له عند العقد لا يحسنه شرط العقد الثمن جازي الى ثلاثة ايام الى الزيادة غير جائز بشرط الخيار وعند العقد
 يجوز الزيادة على الثلاث بشرط الخيار وانما عند العقد لا يحسنه شرط العقد الثمن الى الزيادة على الثلاث
 مع انه يجوز شرط الخيار الى الزيادة لغير الثمن ما قال ابو حنيفة رده فخر في خيار العقد على الثمن
 وفي الشرط عند الاثر هو ما روي عن من عمر رضي الله عنه انه جاز خيار الشرط زيادة على الثلاث
 وان العقد في الثلاث صح عندهم زوال العقد وعنده رده لا يجوز خيار العقد ولا يخرج مبيع عن
 ملك بايع مع خياره لان الثمن لا يخرج عن ملكه بطريق التجارة الا برضاها وبشرط الخيار وانما
 رضاء رده مطلق الشئ رده فان قبض المشتري وبهلكه فله ان يرد المشتري في مدة الخيار على القيمة
 ان لم يكن مثله وان كان مثله فله ان يرد المشتري على المشتري عليه لانه ان يرد المشتري في مدة الخيار
 البائع ما رضى بقبضه الاجبة العقد والقبض بوجه العقد مضمون بالقسم لان الاصل في البيع
 وانما تحول الى الثمن عند تمام الرضا ولم يوجد حين شرط البائع خيار نفسه لما هو ملك في يده انما
 انفسه البيع كما في بيع البات كما لقبوض على سبيل الشر او بان ساقم الشئ وفي الثمن وقبض ذلك
 الشئ وبهلك في يده ضمن لما اولم يسم الثمن لم يقبض ويخرج المبيع عن ملك البائع مع خيار
 للمشتري لان البيع في غائب البائع لازم فاذا قبض المشتري فله ان يرد المشتري في يده بالثمن وقال
 الشافعي رده بالقسم كقيمة كقيمة الباعث او بفعل اجني او بآفته سماوة او غير
 ذلك لان المشتري يخرج عن رد المبيع كما قبض فمستقط خياره ولزم العقد وكذا الاول

فانه لا يلزم

فانه لا يلزم عن مقدمه العيب تحب على المشتري الثمن لكن لا يكمل المشتري اذا كان خياره عند العقد
 حنيفة رده وعند ملكه المشتري وهذا اصل يثبت عليه باطل الثمن لا يقوله فلا يثبت احكام الملك
 عنده كمن قبض ثمره او اشتري ثمره لم يملكه بالخيار لا يعتق منه في ايام الخيار خلافا لما روي عنه كما روي
 زوجه بالخيار لا لنفس الكساح عنده وعند ما يقصد ولو دللت المشتري في المدة في يد البائع لا يقضي
 وله المشتري عنده خلافا لما روي اذا اطلق ان ملكك هذا العبد فهو حرة وبشرط ان يرد المشتري في ايام
 في ايام الخيار عنده وعند ما يعتق وكذا اذا اشتري ثمره لم يملكه في ايام الخيار لا يحسنه الحنفية
 من الاستبراء عنده وعند ما يقصد من الاستبراء ولو دللت الامة بالخيار على البائع لا يحسنه الاستبراء
 على البائع عنده لان الاستبراء انما يجب لانقال من ملك الى ملك ولم يوجد عنده وعند ما يجب الاستبراء
 على البائع اذا دللت بعد القبض وكذا اذا اشتري بالخيار وقبل قبض المبيع باذن البائع ثم ادعاه عنده
 فملك في يده بهلك من مال البائع لان قبض المشتري قد ارتفع بالرد لان المشتري لم يملكه فلم يصح
 الايداع بل رده الى البائع رفع القبض فيكون الهلاك قبل القبض فملك من مال البائع وعند ما
 لما ملكه المشتري صح ايداعه ولم يرتفع القبض فكان ملك في يد المشتري فيكون الهلاك في يده
 وكذا اذا اشتري عتق ما دللت شئ ما برأه بايع عن الثمن في مدة الخيار صح الابراء وبقى خياره
 فان اجازة كان المبيع له بلا ثمن وان فسخ عاد البيع الى البائع لان عنده لم يملكه فكان الرد
 امتناعا عن الملك والاداء ملكه كمن لو ذهب لمرشئة فامتنع عن القبول وعند ما يطل

الألوان

خاره لانه عند ما كان الرد الفسخ من العبد بملك من البائع بلا بدل وهو متبرع والا فاول
لا يملكه وكان او اشترى من من في غير ذلك ان المشتري بالخيار وتبعضها ثم ايسر المبيع بطل البيع عند
لانه لم يملكها فلم يطل البيع بملكها المشتري عند استحقاق الخيار بعد استلامه فلو لم يملك المسلم الخ وفدا
لا يجوز له عند ما عقد البيع ولا يبق الخيار لانه ان البقي كان له لانه الرد يكون ملكا او ايسر
لا يملك بملك الخ والفسخ اي فسخ من شرط الخيار بعد ان كان بائنا او مشتريا لا يملك في ان فسخ
البيع الا ان يعلم صاحبه الفسخ في الله اي رد الخيار ففسخ في حال غيبه صاحبه فان بطله قبل فسخ
الله انقص البيع كقول العلم به وان بطله بعد فسخ الله ثم البيع وهذا عند المفسرين ومحمد ومالك
لان العقد منعقد مع الخيار وبالفسخ يرتفع الاتفاق في حق الاخر ولا يخ عن الضرر بالاخر وقال
ابن يوسف ان النبي وجهه احد كوز الفسخ فخر علم صاحبه بخلاف الاجازة اي ان اجازة البيع لم
الخيار مع اجازته في فساد البيع ان لم يعلم صاحبه في الله واستقط الخيار بمعنى الله اي اذا
رد الخيار لم البيع وقال مالك اذا مضت الله ولم يرد البيع بطل البيع وكل ما يدل على الوض
كالركوب والوطي والاتفاق وغير ذلك لان هذه الصفات دليل التملك وكذا اذا اخذ بالشفقة
فلم يشرى دارا لانه بالخيار ثلاثة ايام فباع وبعل دارا يحبها واخذها المشتري شفقة صح اخذ
وكان اخذها بالشفقة فبقي البيع وشراء احد التوبين او احد ثلاثة التواب على ان يبعن احدا
من التوبين او التواب صح وهذا خيار التمسك لا يبيعه الا اكثر من ثلثه عند مالك رة

ب

يصح كافي الشك لا عند فسخه الشك في رد ما اعيد البيع في العمل وبذلك هو الفسخ لجهل المبيع لان البيع
احد التوبين او التواب وهو مجهول ولكن انقول ان ذلك مكان الماخذ الى الرد في الخيار الا ان في الخيار
بذره لا ينعفي الى النزاع لان الامر مفوض الى المشتري فخير اياها او يرد الباقي والمأخذ من دفعه بائنا
لا سيما لما على الجيد الرد والوسط في الاربع لم يوجب الى حتمه فخره عند بيع بالخيار في احد ما
صح ان فصل الثمن وعين محل الخيار اي باع بغير من بائف عاينه بائنا في احد ما او كان الخيار المشتري
ان فصل الثمن وعين محل الخيار كما اذا باع سالا وغانا بالثمن فلا منها بالثمن على ان البائع
بالخيار في سالا ثلاثة ايام صح البيع وفسد في الادوية الباقية وبذره المستطاع او بعد اوجه احدا
ان فصل الثمن وعين الذي فيه الخيار كما ذكرناه ان في ان لا فصل الثمن ولا يبيح الذي فيه الخيار
كما اذا باع سالا وغانا بالثمن على ان البائع او المشتري يخير في احد ما الثالث ان فصل الثمن
ولا يبيح الذي فيه الخيار كما اذا باع سالا بالثمن كل واحد بالثمن بشرط الخيار في احد ما والاربع
ان يبيح الذي فيه الخيار ولا فصل الثمن كما اذا باعها بالثمن بشرط الخيار في سالا فخره والاربع
صح البيع وفي وجبة الشك فيه لجهل المبيع او الثمن فان من فيه الخيار فخره بطل تحت حكم البيع بفق
الاخر وحده وهو مجهول فصار البيع مجهولا والتمن ثبت بطريق المحقق بالقبض فكون مجهولا
وبغير شترى بشرط كسبه فخره او امره شرابا بشرط ان يملكه ولم يوجب هذه الادوية فخره المشتري
بغير شترى لغوات الوصف المشروط وما رضى به دون ذلك اذا اخذ المشتري ثمنه اخذ جميعا

السلعة
الأولية

اذ كان الاوصاف لا تقابل في حق من الشيء وهذا الشرط لا يفرض العقد لان كل شرط في البيع
 يرجع الى بيان صفه المبيع لان صفه العقد تكونه من انما كانت شرطاً لصفه السلام من العيب وبورث
 خيار التعيين كما اذا اشترى احد الثوبين بعشرة على ان يعين اياهما فاما المشتري فيقوم وادته
 مقامه لان يعين احدهما والعيب لان الوارث سمي المبيع سمي المبيع كالعيب كالميت فاداه
 فيه عيب لان يرد له لا يورث خيار الشرط فان العقد تم بموت من الخيار وبطل خياره قال
 مالك في نفي العقد وقال الشافعي في رد خيار الشرط يورث ويقوم وارث من الخيار مقامه واداه
 على ان لو مات من عليه الخيار بقي الخيار لمن له الخيار وكذا لا يورث خيار الروث لان الخيار ثابت
 للعاقبة بالنقص كما سيجي والوارث ليس بجاذب فلا يثبت له الخيار **فصل** في خيار الروث صح
 شره العلم به كما اذا اشترى زينا في رث او بئر في جوالق وانفعا على انه موجود في ملكه لقوله عليه السلام
 شاعلم به فله الخيار اذا داه وقال الشافعي به لا يصح العقد والمستشر بالخيار عند ما اي عند الروث
 ان است واداه ان شاء ترك وخيار الروث غير موقوف بل يبيح الى ان يوجد بطلان لان الحدوث ثابت
 خيار مطلق للمستشر كما فلا يوقت ويبيح وان رضى المشتري قبلها اي قبل الروث لان الخيار يتعلق
 بموته بالروث فلا يثبت قبلها كون معد ونا فلا يصح استقاطه لكن لو نفي البيع قبل الروث تنفذ البيع
 لان العقد غير لازم لا يصح الخيار لبايعه اي بايع مالم يرد وان ورث مستأجرا قبل الروث فانه لا
 له اذ داه كان ايجسه فعول اداله الخيار ثم صح وقال لا خيار له وبطل اي خيار الروث وخيار

الشرط

الشرط يعين قبل الروث وبعد ما وتعرف لا يفسخ كالا علق والتدبير او يوجب حاقلة كالباع المطلق
 بخياره الروث والاداءة والبيع مع التسليم فان هذه الصفات بطلت قبل الروث وبعد ما لا لما
 تعين بالمسح حتى انما يفسخ ففسق الخيار وما لا يوجب اي تصرف لا يوجب خيارا كالباع بخيار
 الشرط للبائع وموتيه بان عرضه على البيع وبهتة لا يسلم بطل الخيار بعد ما اي بعد الروث لان
 هنا سقط الخيار بصرح الرضا فسقط بطله الفه وهذه الصفات دليله فقط اي لا قبل الروث
 الخيار لا يطل قبلها بصرح الرضا فلا يسقط الفه بطله الا اذا تعلق به حتى الغير كان مانعا من النسخ
 كما ذكرنا وان باع قبل الروث بشرط الخيار للمستشر يورث والمستشر عليه خيار الشرط ثم رآه لا يكون له
 الروث حكم خيار الروث ولا يعتبر روثه كل المبيع يتغير ما اذا بطل من والدفاق لا يري بل يعتبر روثه
 المقص من المبيع كوجه الامنة والعلامة لان العلم به وبصفاته محقق بروثه الوجه والنظر الى غيره
 من الجبر لا يطل الخيار ووجه الدابة وكملها بشرط بعضهم روثه القوام وعن محمد روثه الوجه
 كقبي كما في بي آدم وموضع علم الثوب المعلوم فالم موضع العلم لا سقط خياره لان المنة لا ينفك
 عنه وظاهر ثوب غيره اي غير العلم وعند زخوة لا بد من شره ورثه حكمه وموت من الدار
 مقصودة حتى لو كان في الدار بيتان شتويان وبيتان صيفيان وبيتا طابقين بشرط روثه الكل
 كما بشرط روثه صحى الدار والشرط روثه المظيع والمزكبة والعلو الا في بلد يكون العلم مقصودا
 كافي شيراز وبعضهم شرط روثه الكل وهو الاطهر ولا يعتبر نظر وكذا لا يورثه سقط الخيار

اجماعاً ونظراً وكيفية القبض حتى لو اشتري طعاماً لم يرد فكل وجه بالقبض نقبضه الوكيل بعد مآراء
 وليس للمشترى ان يرد اذا رآه لا يعتبر نظر رسول فان ارسل رسولاً بالقبض نقبضه الوكيل
 بعد مآراء فلا يشترى ان يرد وصورة الوكيل ان المشتري غيره كمن وكل لا يني قبض المسح وصورة
 الرسول ان يقول ان رسولاً يني قبضه وهذا عند الاصنفه وعند جما الوكيل والرسول
 والمشتري ان يرد اذا رآه وصح عقد الاخر بان اشتري او باع وقال الثاني لا يصح شراءه لانه
 لا يجوز ثبوت المآراء ولا الحار اذا اشتري واعتبر حسن الاصح المبيع اذ كان مما يعرف بالجنس
 وشبهه اذ كان يعرف بالشئ ودون ذلك كان يعرف بالذوق لان هذه الاشياء عند العلم كما
 في البصر ويعتبر وصف العقار عنده بالبلغ ما يمكن فاذا قال صفت سقط خياره وعلم انه يوصف
 ان تعاد الى ذلك الموضع فاذا صار كمثل لو كان يصير لراه فقال رخصت يسقط خياره وقال
 الحسن بن زياد وهو وارث عن الاصنفه لو وكل بصير نقبضه هو نظر اليد ومن رأى شيئاً
 ثم اشتري بعده فلا خيار له لانه اشتري شيئاً لم يره لانه بالغير ما يشاء غيره فلا يفيد الرؤية
 السابقة وان لم يغير فلا خيار له وان اختلفا في التغير فقال المشتري تغرو فقال البائع ثم
 كان القول للبائع مع يمينه في عدم تغيره وعلى المشتري البينة وهذا اذا كانت المدقة قريبة علم
 انه لا يغيره مثل تلك المدقة فان بعدت المدقة بان رأى المدقة ثم اشتريها بعد عشر سنين
 فوعد البائع انه لم يغيره فالقول للمشتري وان اختلفا في الرؤية فالقول للمشتري في عدم

رأيت

رأيت مع الخلف الا انك امره جازاً **فصل** في خيار العيب والمشتري وجب بمشتره عيباً
 نقص ثم عقد التجارة رده بغيره لمشتري او اخذه الى المبيع بكل ثمنه وليس للمشتري ان يرد
 واخذ نقصان العيب والاباق والبول في الفرائض والفرش والصفحة والعيب السرقة لا خلاف بان
 ليس يجب وكذا البول في الفرائض لا يكون عيباً في الصفحة والعيب السرقة لا خلاف بان
 ان يكون من المولى او من غيره الا في المأكولات فان سرقة ما وكل لاجل الاكل من المولى لا
 عيباً ومن غير المولى بعد عيباً ومرتبه ما وكل لاجل الاكل بل البيع من المولى وغرو عيب الاباق
 والبول في الفرائض والسرقة من بالغ عيب آخر معني هذا انه اذا ظهرت هذه العيوب
 عند البائع في صفه ثم حدثت عند المشتري في صفه فهو عيب يرد به لا اتحاد العيب با اتحاد
 السبب واذا وجدت هذه الاشياء في الصفه فباعه فوجدت عند المشتري بعد البلوغ لم يرد
 لاختلاف العيب باختلاف السبب وان وجدت هذه الاشياء بعد البلوغ عند البائع ثم وجدت
 عند المشتري كرده به لان شرط استحقاق الرد وجود العيب الواحد عند البائع والمشتري
 فاما العيب الذي فيه البائع لا وجب الرد للمشتري لعيب حدث في يده فالاباق والبول
 في الفرائض والسرقة في حال الصفحه اللعب وضعف المثانة وقلة التامل في العواقب في
 حال الكبر حيث في الباطن وداء فيه وخيب في الطبقة وفيه المالك ما خلف السبب بخلاف
 العيب وجنون الصفه عيب ابتدائي اذ لا يبين عند البائع في الصفه ثم من يرد المشتري

في العشرة في الكبرية لانه من الاول لان السبب متحد وهو في الدماغ ونسب ان تترى عينا قد جرت
 عند البائع فلان يرد وان لم يجر عند المشتري والمجرب لانه لا يرد ما لم يجر عند المشتري وهو الصحيح
 والخبر يوجب ان يجر النعم والدفعة بالذال المعجزة والتحرك هو مرد العتقاد هي رايه مودته في في الابطال
 والزنا والتولد من عيب مما اى فالامة لا يجر اى في العبد لان المقصود بالامه الاستفراش وزناها وكونها
 ولو زنا من قبل المقصود والمقصود بالعبد الاستفراش وكونه فلا زنا لا يخل بهذا المقصود الا ان يكون الزنا
 عادة له وقال الشافعي في الزنا عيب مطلقا كالسنة والكفر عيب ميبها لان بيع المسلم تنقض عن بيعه
 والاستحسانه وانما يجرى حيث ثبت سبع عشرة عيب لانها دليل وادنى الباطن وانما يعرف هذا
 بقول الامه لانه لا طريق لمعرفة ذلك الا بهائم تخلف مع هذا ان كان بعد القبض فترى بكونه وان
 كان قبل القبض فذلك في الصحيح ومن محمده تروى بلا بيان البائع وان طهر عيب قديم بعد ما مات العبد
 المشتري في يد المشتري قبل دونه العيب او عتقه مجانا او يرد او استولد الامه المشتريه رجع على البائع
 بالقبضان فالموت لا يبطل الرجوع نقضان العيب لان الملك ينتهي بالموت وانما الرجوع الرود حكمه
 لا بفعل المشتري اذ لا يمنع له اما الاعاق مجانا فليسا في ان لا يرجع بالقبضان وهو قول
 الشافعي في ذلك اشتراح الرود فلهذا هو الاعاق فلهذا كان رجوعه في الرجوع وفي الاستحسان
 يرجع نقضان العيب لان الاعاق انها للملك اى تمام لان الملك في الادوى ثبت على ما مات
 الراس لا غار الحق والشئ ينتهي وتقرر بعضه من ثمة الموت فرجع منه كما يرجع في الموت والرد به

والاستحسان

والاستحسان كما لا يعاق فان الحل بها يخرج من ان يكون ما يلا لانا فقال من ملك الى ملك فقد تعد الرود
 فرجع نقضان العيب لارجح بالقبضان بعد ما اتفق العبد على حال او كانه ثم اطلع على ما لا يزال
 ملكه بعض فصار كالبيع وعزم لا يفسد وهو قول جمهوره انه يرجع لان البدل والمبدل ملكا فصار كالاشياء
 بلا مال او قبله لان القتل فعل مضمون اذ لو ما شره في ملك الغير بعضه وانما سقط الضمان بها باعتبار الملك
 فيصير كانه استفا وعضوا عن العبد فلا يرجع بعضه وعن ابو يوسف انه يرجع لان للمقتول ميت باخذ مكانه
 مات تحت النور وكان المشتري طعاما واكل بعضه ثم اطلع على عيب لا يرد ما بقي ولا يرجع نقضان
 ما اكل وما بقي لان الطعام في الحكم كشيء واحد فلا يرد بعضه بالعيب وان البعض كالوابع البعض وعزم ابو
 ومحمد جمهوره انه يرجع نقضان العيب في الحل وعزم انه يرد ما بقي ويرجع نقضان العيب فيما اكل او اكل كله
 لانه تعد الرود بفعل مضمون منه في البيع فلا يرجع نقضان العيب سلامه العوض له وعند ما يرجع
 او كان المشتري ثوبا وبس يخرق لم يرجع لما ذكرنا انه تعد الرود بفعل مضمون وعند ما يرجع وان
 طهر عيب قديم بعد ما احدث عند المشتري عيب آخر كما اذا اشتري ثوبا بقطعة ولم يخط فوجد
 عيبا رجع به اى نقضان العيب لاشتراح الرود بسبب القطع لكونه عيبا ما اذا لا ان ما خذه السبب
 وتقبل كذلك اى عيبا لان الرود امتنع لى البائع وقد رضي به في الالحاق وهذا ما لم يخطط المبيع بملك
 المشتري فان انصطا بان قطع الثوب وخطا او صبغته احمرا او اصفر اولت السبب بسم ثم اطلع
 على عيب فانه لا يأخذه البائع ويرجع المشتري نقضان العبد لا يخطط المبيع بملك المشتري ولا يخط

الاستحسان
 الأول

والبيع والسعي ففتح الرد المحقق الشرع فلا يرجع المشتري على البائع بنقصان العيب ان باع ما حمله
بملك المشتري قبل ان يظهر العيب وروته لان المشتري جسد المسح على البائع بالبيع لا بعدد يعني
يرجع المشتري على البائع ان باع بعد ظهور العيب وروته لان الرد كان متممًا قبل البيع لا زاده الحاشية
في الشوب من ملك المشتري فلم يملك المشتري جاب المسح والاحسن في العبارة يرجع ان باع بعد ازالة
والاصل ان في كل موضع لو كان المسح فاعلى ملك المشتري ملكه وروته برضا البائع فاذا باع لا يرجع
بنقصان العيب لانما يقع الرد فاعلى ملك المشتري ملكه وروته برضا البائع فاذا باع لا يرجع
يرجع بنقصان العيب ولم يمسس له ذلك فكذا اذا باع في كل موضع لو كان المسح فاعلى ملكه لا يملكه
روده وان رضى البائع به فاذا اذخره من ملكه يرجع بنقصان العيب لان الرد كان متممًا قبل البيع لم يصير
مسكًا للبيع بيده كذا ذكره او على هذا الاصل ينبغي ان يرجع المشتري على البائع ان باع المشتري
ما حمله بملكه قبل ظهور العيب وروته لان المسح لو كان فاعلى ملك المشتري لا يملكه روده وان رضى
البائع به لان البيع احتل بملك المشتري ففتح الرد المحقق الشرع لا زاده الحاشية فينبغي ان يرجع
بنقصان العيب وبعد كسر الجوز اي من المشتري جوارحه كالبقيض والبطيخ والتفاح والكمثرى وكسر ما جوارحه
فلا يرجع بنقصان اي نقصان العيب المستفاد به اي اذا كان متفقد به الا ان او لم يكن
مع بده لا يرده ولا يرد له بالكره لانه عيب حادث وقال الشافعي رده وان كرهه مقدرا لا بد منه علم
بالعيب ورجع بالكل الى كل النعم في غيره اي في المشتري به اصل الاحتياط لكل النعمى ولا يلحق كالتفريق

اذا اودعه

اذا اودعه عروا البقرة اذا كانت بذرة هذا اذا اذنته فوجده كذلك فذكر فان تداوله شكا منه بعد اذنته
لا يرجع عليه شي فاذا اشترى عبدًا فباعه بالبائع واذا اودع الباقي يسأل القاضي البائع انه
بذره العيب لم لا فان اقرعت العيب في حق سراج الدعوى وان انكر اثبت ادلا ان اقرعت
اي عند المشتري بالبينة او كقول البائع عن الخلف على العلم اي خلف البائع ما علم انه اقرعت عند
وهذا هو الامر واختلف المشايخ على قول البائع فحلف عند البائع وقيل لا يحلف عند البائع
الاصح لان الخلف شرع له في خصوصه محققه لا الانشاء ما لو حلف البائع هنا لا ينقطع الخصومة
بشما بل تحقق خصوصه اخرى فانه متى نكح البين تحقق العيب للحال فحقق بينهما خصوصية اخرى
ان بذره العيب هل كان عند البائع وحاج الى استخفاف البائع مرة اخرى ثم يبرهن المشتري وقام
البينة انه اقرعت عند البائع او خلفه انه باع وسلمه وبالبقي فحلف باسداء الحق الرد عليك
بذره الدعوى وانما خلفه على البات لانه حلف على نفسه ولا خلفه باسداء البائع وما بذره
العيب لانه ترك النظر للمشتري الضم لانه ان اقرعت بعد البيع قبل التسليم لا بحث لانه حلف على
بقام العيب في الحالين والمعلق بالشرطين لا ينزل عنه وجودهما ولا ينسحب على المشتري اذا اودع العيب
حتى يتبين عدمه خلف البائع او فذلك لان المشتري انكر وجوب دفع الثمن حيث انكر ان يحن
يدعى العيب لان حقه في التسليم ومداوة المعيب وركوبه في ما يبرهن رضى الاصل ان المشتري
اذا تصرف في البيع بعد ما علم بالعيب تصرف المالك بطل حقه في الرد لانه ليس الرضا بالعيب

لا يكون ركوبه اذ وقع اشره علفه والحال انه لا بد له من رخصه لان الحاجة في رده الى سوقه ربما لا يتبادر
 له ما لم يكن له في السقي وشره العلف ولو اختلفا فقال البائع ركبه لما جئت وقال المشتري بل لا رده عليك
 فاقول قول المشتري ولو شرى بعد من صفقه واحدة الصفقة ضرب اليد على اليد في البيع ثم جعلت عبارة
 عن العقد ووجد ما جديا رده فاصح ان يقضيهما مجتمعا بل يذاني شيئين فكل واحد منهما بالانقضاء
 كالبيع ثم اذا لم يكن كذا في الحذف فمصرعي الباب فانه مردعيا لو سكتا وقال زفره ردهما لا رده
 والا اي وان لم يقض بما سواه لم يقض واحدا منهما او يقض احدهما وسواه ووجد من المقبول من عيب او
 اخرهما جميعا اوردهما عن البائع انه اذا وجد بالمقبوض عيبا رده فاصح والاول هو الصحيح وانما جازر
 احدهما بغيره لان الصفقة تمت بالقبض لان العيب لا يمنع تمام الصفقة وتفرق الصفقة بعد تمام
 جازر لان ما قبل القبض فان الصفقة لا تتم مع عدم القبض لان القبض شبهة بالعقد فانه ثبت ملك التفرق
 واليد كان العقد ثبت ملك الرقبة فالتفرق في القبض كالانقضاء في العقد كما اذا اوجب البائع في شيئين
 وقبل المشتري احدهما كافي للكيل كالخط والوزن في كالتبني يعني لو كان البيع كيليا او وزنيا من نوع واحد
 ووجد بغيره عيبا رده كما اذا خذه وليس له ان يرد المبيع فاصح وان قبض واما قبل القبض فظاهر لان
 فمرفوق الصفقة على البائع قبل تمام وكذا ليد القبض لان الكيل والوزن كشيء واحد ولو كان شيئا
 واحدا حقة ووجد بغيره عيبا بعد القبض لا يرد المبيع فقط بخلاف البعدين فكل واحد منهما مال بصفه
 الانفراد وتدل هذا اذا كان الكيل او الوزن في عده واحدا اذا كان زو عاين فهو كعبد من نوع واحد

المعيب

المعيب وودن الاخر ولو اشترى البعض من الكيل والوزن في علمه الباقي لان المشتري في الكيل والوزن
 لا يتعدى لان البعض لا يغير تمام الاستحقاق لان تمام الصفقة لان تمامها بغيرها العاقد من هذا
 بعد القبض اما لو اشترى البعض من القبض فليس في حق الفسخ في الباقي لتفرق الصفقة قبل تمامها بخلاف
 ما اذا اشترى بعض الثوب فان المخارفة ردا الباقي او انشقص فموجب بغيره وجميع ان يرى البائع عيب
 البيع من كل عيب وان لم يسم العيوب وان لم يقد بالبيع للمشتري ان يرد مبيع قال الشافعي
 لا يصح البراءة من كل عيب مالم يسم فيقول مبيع كذا وكذا في جواز البيع بهذا الشرط قوله ان
 وعنه زفره يصح البيع وبطل الشرط ثم يدل في براءة العيب الموجود عند العقد والعيب الحادث
 بعد العقد قبل القبض عند الحصة والي يوسف رحمه الله وعنه زفره رحمه الله لا يدخل الحادث
فصل في بيع الباطل والغاسد والمكروه فالصحيح ما كان مشروعا باصله وصفه والباطل ما لا
 مشروعا باصله والغاسد ما كان مشروعا باصله لا وصفه والمكروه ما كان مشروعا باصله وصفه لكن
 جاوزه شيء اخر من غير وصفه وقيل يجعل الغاسد اعم من الباطل فكل باطل فاسد ولا عكس وبطل بيع ليس
 باطل كالمردم والمسته والخرق واتباع ابي الكاتب والمدرودم الولد فان هذه الاشياء لا تحل الا عند
 احد من الدين سماوي ومنه ليس له ومن سماوي فهو بمنزلة الجاهل وهذا لان صفه المالمية يتناول كل الناس
 او يتناول البعض كما هو لكل ليس مال بالبيع فباطل سواء جعل مبيعا او ثمة وقال الشافعي انه يجوز بيع
 المدرود وبطل بيع مال غير مضمون كالخرق والخنزير باليمن اي الدرهم والدراية والقوم ثبت باجته

الاتباع شرعا فثبت صحة التوهم بدون المال له فان حصة من الخط المست بال عدم تحول الراس اليه
 لا يصح بيعها وان ابيع الاتباع بشارع بطل بيع من القن من العبيد الذي ملك هو وادبوه وعلم بالبيع
 بعينه من ابي عاصم اليهودي وعلى هذا صح قول الفقهاء لانهم متون به خلاف للدبر والمكاتب فتم الى حر
 فبيع تركه الى مذبوحة تمت الى ميرة وان سمي من كل منهما وند اخذ باصفهه وعذها الى كل واحد
 ثماني في القن والركنة في البيع في من ضم الى ميرة او مكاتب ادم ولد او من غره بخصته لا
 هو ولا محل البيع في الحيلة فبطلان لا يسري الى الغير ملك ضم الى وقف فان صح البيع في الملك بخصته
 فلا يصح وقال زفره لا يصح البيع في الملك والقن وليس بيع الوض بالخر والخضر وملك فاصح
 في الوض فاصح حتى ملك وبجب قتمه عند القبض لكن في الحر والخضر ما بطل حتى لا يملك عينهما ولا
 بيع البساتين كالسكك الا ويطرعه العوار وطلب في الصخر او قبل ان يملك ويجوز بيعه ان يكون
 البيع باطلا لانه كان بالدرهم والدنانير او بالوض لان البساتين قبل الاخر اذ ليست بالمال
 الكال ما يجري فيه الفضاقة والابتدال وظهر انها ما درست بشارع ليست كذلك ولا يجوز بيع مال الله
 على تسليمه الا بملكه وان كان مالا مملوكا كالعبد الا قبل اذا كان عند غير المشتري كالطير اذا اخذتم
 الرسل في المواد فكا السكك اذا صيد والتي في حطه لا يوفد الا بملكه لانه غرقه وعلم على التسليم ولو
 نؤخذ من اصطياد وصيد جاز ولو اخذت في الحطه لا باصطياده لم يبيع ببعها وان امكن اخذها
 بلا اصطياد او لم يكن لانه غرقه ملك لها وان سدد موضع دخول الماد فصرح بالمال لا يستطيع الخروج

عنها

سي

عنها لا يصح البيع عند بيع المشتري لانه لم يملكه لان هذا العقد ليس باجزائه ومن يبيع البيع اذا امكن الاخذ
 الاصطفا ولا يملك باصل صار اخذ البيع كما فصرح ملكا كما لو وقع شئ في سكرته وبهذا الخلاف فاما ان يبي الحطه
 للاصطفا واما اذا ابيعها باصلها فلا خلاف وبهذا البيع ينبغي ان يكون فاصدا لانه باع ملكه كغيره فقد وعلم على التسليم
 فصار كبيع الا بقل او لانه قد علم على تسليمه الا بغيره كما جدد في السقف والذراع من ثوب بغيره القطع
 ذكر قطعه او لانه لا يمكن التسليم الا بغيره واما اذا كان الثوب لا بغيره القطع كالكلابسي يجوز بيع ذراع منه
 البيع فاصد ولو اخرج البائع الجذع او قطع الذراع من الثوب قبل ان يشتري العقد الثوب صح البيع والاش
 من الصخر ولا يصح ما يغيره من ثوبه ففقدت ملكه بغيره فغيرت عليك عاقبة كل مواعا كان في البطل ونساج
 هو ما ملكه بذات العمل ومما كان مالا مملوكا في الجاهلية فابطل الشئ علمه ذلك ولين في صرح فانه لا يملك
 ان ما في الخرج لهن اخرج وبهذا البيع باطلا لا يجوز بيع ما ينفع جهالة الى المصارعة كان في علمه
 النعم لانه يقع الشرايع في موضع القطع وعن البراءة انه يجوز بيع هذا الصنف والمراشيه ويصح تمر
 بخرو ذى مقطوع عليه على الحمل فصار الى حر او المراهبة من الدين وهو الرفع فان هذا البيع نودي الى الزرع
 والذراع وبهذا البيع فاصد لشبهه الربوا والملازمة والقاول والحر والمباذلة به يبيع كانت في الجاهلية
 وهو ان شام رجلان على سكره فاذا المسها المشتري او وضع عليها حضاة او بنذبا اليه البائع فصر
 البيع فالاول بيع للملازمة والثاني بيع القاول والحر والثالث المباذلة وقد روي النبي صلى الله عليه وسلم علم به
 البيوع ولا ينفق البيوع متعلقا باحد هذه الانواع لانه لا يملك فاصدا لانه لا يملك ولا يصح المراءى ما لم يرد

ما انقطع

بيع

الأولية

رتاب المراعى لان بيع رتبة الارض جاز اذا كانت مملوكة وانما المراد ما يحويه المراعى من الطلاء او الطول او المساحة
 العمل على الحال اما عدم جواز البيع فلا بد من ان يكون البيع مملوكا لبايع او مجرد نبات الكفا في ارضه لا في
 شجرة ان كان يسر عنه ولا يصير مملوكا لغيره فيبقى على اصل الاباحة فلم يوجد الا جواز فان رتب الارض لا يكون
 محرزا لم يكون في ارضه وينبغي ان يكون هذا البيع فاسدا واما ان ثبت الشجرة في ارض مملوكة فهو مملوك لبايع
 الارض وان ثبت لا يثبتها ولا يثبتها لانها باقية على استهلاك المبيع ولو ردت على استهلاك
 عين مملوك بان استأجره لغيره ليشرب لبنها لا يبيع لان محل الاجارة المنافع وفيه الاعيان فاذا ردت
 على استهلاك عين مباحة فالاول ان لا يجوز لاسح الفحل ينبغي ان يكون هذا البيع فاسدا وهذا عند
 ابي يوسف وابي يوسف رحمه الله وعند محمد والشافعي رحمهما الله يجوز اذا كان محرزا مجموعا لاسح الفحل
 في ميسر الفحل اذا استوى من طين حتى لو باع كورة فيها عمل ما فيها من الفحل جاز ولا يجوز بيع اجزاء
 الادنى كسرة كلبن امرة ولو في قبح خوة كانت او امرة فالثاني انه يجوز خوة كانت او امرة
 وقال ابو يوسف ان كانت امرة جاز وان كانت خوة لا يجوز وصحت اللبن في عيان رعدة عند بعضنا
 لا يجوز قبض محرزا اذا علم انه نزل به الرد واجزاء الخمر كسرة وهذا البيع باطل وبعده الميسرة قبل رتبة
 كسرة الاتماع به لقوله عليه لا تنفقوا من الميت ما ياب وهو اسم لغير المبيع وهذا البيع باطل وبعده
 الدباغ يباع وتنفق به لطهارته بالمبيع ودود الفرو يبيعه وهذا البيع باطل خلافا لما حكى عند
 يوسف بن جازع اللد واذ اظهره الفرو الا لا واضطرب قوله في بيعه وعند محمد ره يجوز بيعها

كف

كف ما كان وعنده العتق اعتبار العادة ولا يجوز بيع العتق بعد سقوطه الى اذ كان العتق لم يسقط
 لا في سقطا او سقطا العتق باقى السفل فباع صاحب العتق بطل البيع اذ بعد السقوط لم يبق الحق
 العتق وهو ليس باطل وان سقط العتق بعد البيع من القبض بطل البيع للمالك المبيع قبل التسليم ثم يفسخ
 على زعم ائمة وهو بعدا وعلى زعم ائمة بعد وهو امرة وهذا البيع باطل خلافا لفرقة ولو كسرة بشرية
 على زعم ائمة ذكرنا في اشباح البيع والمشتري الاجابة والاصل ان الذكر والاثنى منى في ادم
 مختلفا في تحاشن التفاوت في المقاصد المعاني المطلوبة فالمشتري من المبيد الاستحسان فخرج البيت
 والامانة الاستحسان وادخلها كالطبخ والكسرة والاستحسان والاستحسان وانها في الحيوانات حسن
 وادخلها في المقاصد المعاني المطلوبة فالمشتري من الكلب او الكروب او الخمل متى انتهت الاشارة
 والتسليم العقد فان كان المشتري مع المسمى من مختلفين معلق العقد بالبيع وبطل لعدم كماله
 اشترى نقدا على انه ما قوت فاذا اوزجاج وان كان المشتري من جنس المسمى ولكنه فارتد بوصفه
 تطلق العقد بالثاثير والعقد لوجوده وغير المشتري لغوات الوصف كسرة بعد ان جازنا
 هو كاتب ولا يجوز ثمة او ما يباع باقل مما يباع قبل نقد ثمة الاول حتى لو اشترى امرة باللف وبيع حاله
 او نسبه وقبضها ثم باعها من البائع فمساكنة قبل نقد الثمن فسد البيع عندنا خلافا للثاني في رده
 ولو ثمة قبل الثمن الاول او اكثر جاز وذلك لان الثمن قبل القبض لا يرد في ضمان البائع فاذا عاد
 اليه عين البيع بالصفه التي خرج عن ملكه ولقال فمساكنة فمساكنة فمساكنة فمساكنة فمساكنة

الاول

في سلام الجارية وله هذه الزيادة روح عالم بعض لانها تنبت من زراعه الثمن الاول على الثمن الثاني
 والثمن الاول لم يدخل في ضمان البيع بخلاف ما ذكره المشتري في ثلث الثمن الاول او اكثره لان الرجحان
 حصل للمشتري والبيع دخل في ضمانه وشتره ما باع مع شئ لم يبيع ثمنه الاول فيما باع ووجهه في ما لم يبيع
 لو اشترى امره ثمنه ثمة وبيعها ثم باعها او اخرى معها من البائع قبل نقد الثمن فحسب الرجحان في الشراء
 التي لم يشترها من البائع وقد في الاخرى لانه لا بد ان يجعل بعض الثمن متقابلا لم يشترها من مكانه
 مشتركا في الاخرى باقيل ما باع فخره وهو فاسد عندنا ولم يجز بيع ربة على ان يوزن بغيره بغير
 للطرف كذا شرط ان هذا الشرط مخالف مقتضى العقد لان مقتضاه ان يطرح عنه مقدار وزن الطرف
 الذي مقدار كان فاذا شرط ان يطرح عنه مكان كل طرف كذا رطل او باءا ان يكون الرطل انقص اكثر
 فكان شرط مخالف مقتضى العقد ولا احد المتعاقدين في منفعته نفس العقد بخلاف شرط طرح مقدار
 وزن الطرف فانه يجوز البيع لان هذا الشرط وافق مقتضى العقد ولا يجوز البيع بشرط لا ينقصه العقد
 ومنه نفع لا احد بما اى العاقد من او نفع لم يصب حتى النفع اى يكون البيع اهل للاحتقاق بالنفع بان يكون
 او ما حتى لو كان النفع لم يصب حتى النفع كذا شرط ان لا يبيع الدابة المبيعة لا يكون هذا الشرط مفسدا
 وحاصل الذم ان كل شرط ينقصه العقد اى يجب بالعقد لا بشرط كذا شرط الملك للمشتري في البيع
 او شرط تسليم البيع لا يفسد العقد لانه ثبت بمطلق العقد فلا يزيد الشرط الا ما كانه او كل شرط
 لا ينقصه العقد لانه لا يلزم البيع اى يوكده موجوده كاي شرط ان يبيع المشتري بالثمن

هنا

هنا او قيل وهو معلوم بالاشارة او التسمية لان العقد ان الرهن شرع وتيقا كيد الجانب
 الاستيفاء واستيفاء الثمن موجب للعقد فلو كرهه بلام العقد فلا يفسده فان لم يكونا معلومين من الشرع
 لان ضمان الرهن والكفيل يقتضي الى الزرع فالمشتري يعطيه رهنه او كفيلا او البائع يطالبه باخر وكل
 شرط لا يلزم العقد الا ان الشرع ورد بجواز ذلك بالشرط والاصل اذ لم يرد الشرع بجوازه لكنه متعارف
 كشره او نزل على ان يخرجه البائع او يشتره لا يفسده انما استحسانا لا تعاملا وهو جبرك بركه القياس
 وكل شرط لا ينقصه العقد ولا يلزمه لم يرد الشرع بجوازه وليس متعارف فيه منفعه لاحد المتعاقدين
 او للمعقود عليه وهو من اهل الاحتقاق كما ذكرنا في العقد كسج عبد بشرط ان لا يبيع المشتري في
 العبد لم يجز ان لا يتدبره الايدي وان لم يكن في منفعته لاحد كشراء دابة او ثوب بشرط ان لا يبيع
 بطل الشرط ووجه البيع في ظاهر الذميب وعن الجوزف انه يفسد به البيع وقال الشافعي ربه يجوز البيع بشرط
 الاعاق وهو رواه عن ابن جهمسفه ولا يجوز البيع بشرط ان لا يبيع المشتري في العبد كذا شرط ان لا يبيع
 انصارى وفطر اليهود وان لم يرد العاقدان ذلك لان الاصل مجبول وجها لانه يؤدي الى المنازعة او
 البيع مبنية على الحاكم والمضايقة متى لو كان ذلك معلوما للعاقد من وجه لان المانع الجهادي
 وكذا ان يبيع الى قدم الحاج والحفا ودوايا من ثمة العطار والجذبان لجماله لانها تقدم
 وتاخر ووجه البيع ان اسقط الاصل قبل الحلول خلافا لفرقوا في رهنها احد واعلم ان النعم
 مجموعا لانه ليس بمل وصرحوا بعدم جواز البيع فيها ولم يبيحوا ان البيع فيها بطل او فاسد ونحن ذكرنا

في البيع
 وانما هو
 بغيره

في اثناء المسائل بقرحها وشاره الى التفصيل فلا ينبغي لك ان لا تنسب لما هو الحق فان قبض المشتري
 شرع في بيان احكام البيع العائده واما البيع الباطل فلا يصح حكما واصلا ويكون المقبوض قد انا له فله
 لان العقد اذ اقبل في جرد القبض باذن المالك وذا لا وجب الضمان ومن يكون مضمونا لا اذ يصير المقبوض
 على سبيل الشراء من الاول قول لا يفسده والثاني قولهما البيع بغير ابرضا باعده كما بان اذ
 بالقبض واولا لا يقبض في مجلس عقده والبيع لا يفسده فان المسح تسلط منه على القبض فاذا قبضه
 بغير قبض الاثر ان لم يفسد من حيث استحقاقه في الصحيح وان قبضه بعد الاثر ان من المجلس لا يصح قبضه
 ولا عكسه وكل من يوصيه مال احراز عن البيع الباطل واما ذكره مع القصد لقوله بغير افساد لان العا
 قد يطلق على الباطل كما ذكرنا عليه حرره لقوله فان قبض وقال الثاني انه لا يملكه وان قبض بغيره كما اذا
 يملك في يد المشتري لزمه مثله حقيقة اي صورة ومعنى في ذوات الامثال كالبشره لا يفسد صورة
 ومعنى اعدل الشئ معنى فقط او معنى كالتغير فهو مثال من حيث المايله كما في ذوات القوم مثل الجوارات
 وبغير حرمه يوم القبض وقال محمد بن قيس يوم اطلقه فان كان الفاء وبشره زايده بان باع الى اهل
 فليس له منفعة الشرط من دون من عليه قبل ذل القول محذره واما عندنا بالكل واحد من العاقدين في الصحيح
 الحق الشرع لا يلقى احد المتعاقدين فانها ارضاء بالصدق والامتناع منها اي ان لم يكن الفاء وبشره
 زايده بل يكون الفساد في فسخ العقد كسج ودرهم بغيره فكل منهما صحيح الفسخ غير ان الآخر فان
 خرج البيع عن ملك المشتري بان باعه له وبشره وسيله او عقده اذ يفسد واد او سجد افساد

وسقط

وسقط حتى الاكسرة او تعلق من العبد والصحيح الحق الشرع ومعه اذا اجمع مع حق العبد فمحق العبد
 لان الصديق والفعول اليه ارجى لانهما يعلق الشرع وطالب للبايع ربح ثم بعد القابل اي لو
 اشترى امره مثلا فاشترى فاسد باللف درهم ونقصا وتعا بضا ورج كل واحد منهما فاقبض طالب للبايع
 ما ربح في الثمن ولا يطالب للمشتري ربح مبيعة اي الاثر منصرف بر الى المرح واصل ان الخبز
 نوعان خبز لخم الملك طاهر او خبز لخم في الملك والمال نوعان مابين كالمووض وما لا
 كالنقود فاخبز لخم الملك يملك في النوعان كالمودع والناصب اذ انصرف في الموضع والنقود ربح
 تصديق بالربح عند لا حصه ومحمد رحمه الله يعلق العقد بما لا غره وظاهر فيما نحن فيه فيمكن حقيقة
 الخبز وفيما لا يتحقق شبهه الخبز تعلق الحق به من حيث سلامة البيع بانه لا يفسد الثمن بفساد الملك
 الغر وسيله الى الربح من وجه يمكن في الخبز اما الخبز لخم الملك
 في الشراء العاقد فمحق فاما ثمن كالمووض مثلا لا فاما لا يتعين كالمودع والذنا يفسد الملك وفي
 عدم الملك لان فساد الملك شبهه عدم الملك والشبهة ملحقه بالحققة فان النبي صلى الله عليه وسلم عن الربوا
 والربويه اما الدرهم والذنا فمحق فمحق في العقد ولو كانت متعينة كانت فمحق شبهه الخبز لخم
 فعدم الثمن يكون في تعلق العقد به شبهه يكون فيها شبهه لا اعتبارا لها وكذا الخبز
 وهو مفتوح وروي بالكون ان تتسام السله بان زيد من ثمنها ولا ترد شرها او با رغبا لغيره
 في الثمن الرايد قال عليه السلام لا تناجشوا والبسم على سبيل سوره هو ان زيد في الثمن لغيره

من ثمنه اذ لا يملكه

الربوا

بسم الله الرحمن الرحيم

بجانب كون الامام شيعة

للاضافة الشراء قال عليه السلام الرجل على سواد وجهه ويداؤا فيا شئ ما اذا دس وما شئ شيء ولم
يركن احداهما الى صاحبه فلا باس للفران يساومه ويشتره لان يترفع من خرد وكره ملق الجلب
المفر باهل البلد الجلب جمع الجالب كانه جميع الماد او بعض المجلوب فهو اذا قرب منه لم يتعقب به
حتى العامة فمكره ان يستقبل البعض ويشتره ويمنع العامة عن شرائه لما فيه من نصيبق الامر على اهل
خان كان لا يضر اهل البلد لا باس به الا ان يشتري السعير على الواردين ويشترى منهم باضعف الثمن
في مكره لما فيه من بقره الاسعار على الواردين والاضرار بهم وجب الحاضر للبادي زمان القسط ^{الرجل} اصل
ان الرجل اذا كان له طعام وعلف اهل المهر فقط وهو لا يبعدهما منهم لكن يبيعهما من اهل البادية وقرية
في الثمن العالي واهل المهر يقررون بذلك فمكره لانه اضرار اهل المهر ومن سوره ان يبي البادية ^{الطعام} اصل
الى امره فيستولك الحاضر من البادية ويبيع الطعام ونشالي السعير على الناس
فانه مني عنه لانه لو تركه لبيع منفذ وخص في السعير والبيع وقت النداء الى ان تمام الحصة
والعبرة الا اذا ان بعد الزوال ذكره نفوق صفر عن ذي حرم محرم منه مكلف الكبر والزوجان ^{والرجل} اصل
فيه ان من ملك مملوكين واحد عاصف او كانا صفر واحد ما دورهم في الاخر لم نفوق لقوله عليه
من نفوق بين والده وولد با فرق الصدمه بينه وبين من احبته يوم القامة ولان الصفر
شأن الصفر والكبير الكبر شق على الصفر فله النفوق بينهما انما يشي الصفر وعلمه يوسف
انه لا يجوز في قرابة الولاد ويجوز في غيرهما لا يكره بيع من يتردد لورود الاكره ولان حاجته

الفقراء

14

الفقر او ماسة الى غير البيع **فصل** الاقالة في القرض وفي الشئ رفع البيع الى بقى قال المصنف
الاقالة في حق المتعاقدين وانه كونها في حقها انما لا يطل بالشروط الفاسدة ولو كانت بغيرها
بطلت بالشروط الفاسدة كالبيع فبطل الاقالة بعد ولادة المبيع لانه لا يمكن جعلها نسخا اذ الزيادة المنفصلة
في العقد لان الفسخ رفع ما كان ثابتا ورفع ما كان زائدا على ما كان حال بيع جديد في حق ثالث وانه
ذلك الممس اذا كان معارا كما يجب فيه الشفعة اصل البيع ثم نقلا اليه البيع وعاد البيع الى ملك الباع وطالب الشئ
الشفعة في الاقالة يجب بها الشفعة لانها بمنزلة البيع في حق ثالث وهو الشفعة وقال المصنف الاقالة بيع جديد
الا ان لا يمكن جعلها بعبا ان كان البيع منتقلا ولم يقصد البيع لكونه في بيع العرض بالعرض بعد ذلك
احدهما فيجعل نسخا الا ان لا يمكن جعلها بعبا فسخا بان عاى العرض بالدراسم وتعاين بعد ذلك العرض او تعاينا
في المنتقل قبل القبض على خلاف ضمن الثمن الاول فبطل لان بيع المنتقل قبل القبض لا يجوز والفسخ يكون
بالتضمن الاول وقال محمد بن الاقالة فسخ الا اذا عذر جعلها فسخا فيجعل بعبا الا ان لا يمكن جعلها فسخا وبعبا
فبطل وبحت بضمن الثمن الاول وان شرط فسخه ^{او} الكثر منه اى اذا تعاين على غير ضمن الثمن الاول او كثر
منه ففسخه في حقه بضمن الثمن الاول لان الاقالة فسخ عذره والفسخ لا يكون الا بضمن الثمن الاول فذلك
شرط فاسد الاقالة لا عذره وعذره ما في شرط الزيادة يكون بعبا اذ البيع اصل عند الموصوفين وعذره
جعلها بعبا يمكن فاذا راد فقه قصد البيع فبطل بعبا كذا في شرط الاقل عند الموصوفين بعبا لانه اصل عذره
وعند محمد بن فسخ بالتضمن الاول لانه سكوت عن بعض الثمن الاول ولو قال وسكت عن الكل لم يكن

السلامة

هذا الحق وان قال ان كل من اشترى من الثمن الاول فهو من الثمن الاول عند احسنه ويلحقه اذا جازع من غير ان يكون
 سباعا ماعدا ان يوصف في الاول من اجل انما عند حذره فليحط بها وكذا يجب الثمن الاول عند الاذعان على الاقل من
 الاذا انقبض المبيع في حبس الاقل والمخطوط بازاء العيب فانه لا احتسب عند المشتري بعض المبيع لا بعد ان
 يحتسب عند البائع بعض ولم يمتنعها بلاك الثمن بل بلاك المبيع لان شرط صحة الاذعان ان يوصف العقد لا ان يوصف
 العقد بنقص في المبيع وقيامه بالمبيع لا بالثمن لان المبيع محل اضافة العقد كخلاف الثمن فانه ثبت له حكم
 الوجود في الذم بسبب العقد وانه يكون وجوده بسبب العقد كان حكم العقد وحكم العقد لا يكون محل العقد لا محل
 العقد شرط العقد وشرط الشيء بسبقه حكم الشيء بعقده بينهما ثانی وبذلك يفسد كل المبيع بمنع الاذعان
 بقدره اعتبار البعض بالكل **فصل** في التولية والمراجحة البياعات بحسب الثمن الذي ذكره في المبيع
 السبعة انواع اربعة السادة اربعة التي لا تنقضي الى الثمن السابق ومنها حق الوضيفة وهو البيع بدين
 الثمن الاول ومنها المراجحة والتولية وتكون بحسب الثمن الذي ذكره في المبيع السبعة يخرج الصرف التولية في اللقطة
 ان يحمل شخص الياد في الشراء ان شرط في البيع انه يشاري من الثمن السابق لا زاد ولا ينقص والمراجحة
 ان شرط في البيع انه يشاري من الثمن السابق مع فضل ربح معلوم وشرطها شراؤه بمثل كالمكيات
 والموزونات فان غايره هذين البيعين ان المعنى في التجارة كالحاج الى ان يعتمد على نفس الزكي فيطلب
 بشرا لا يشتري او بزيادة ربح كالثمن وبذلك المعنى انما يظهر في ذوات الامثال دون ذوات الثمن
 لان القيمة في ذوات الثمن مجهولة يعرف بالظن والميزان فلا يطلب نفس المشتري ولا ضم اية القصار والمحل

دوني

ونحوها كالصنع والفعل والطرز يسوق الغنم لان عرف التجار جازا بالحق هذه الاشياء برأس المال لا بالسعة
 ذلك بخلافه ولكن لا نقول ان المشتري يملكه الا يكون كاذبا بل نقول ان كل من اشترى من الثمن الاول
 من البائع في مراكبه فهو المراجحة اذا اخذته ثمنه الذي ذكره في الثمن او رده على الخائن ثمنه وفي التولية
 حط قدر الخائن من الثمن وهذا عند احسنه وعند ابله يوفى حط من ثمنه قدر الخائن ثمنه وعند حذره
 خير منها حذره انها بائنة العقد باختيار ما شئت من مبياه فينفق بجميع الثمن وذكر المراجحة والتولية للتزوج
 والرجوع فجزى حجب الوصف فاذا ظهرت الوصف المرجوع في الثمن فتخرج ولا يوصف
 ان الاصل هو لفظ المراجحة والتولية وهذا عند السبع لقوله وانك بما اشتريت او ابتعتك مراكبه
 على ما اشتريت اذا كان ذلك معلوما وذكر الثمن جازي التفسير فلا بد من بناء العقد ان
 في ثمن الثمن على الاول وقد اختلفنا لم يكن ثابتا في العقد الاول فلا يمكن اثباته في العقد الثاني في حط
 ضرره غير انه حط في التولية قد رآه من راس المال وفي المراجحة من الرجوع حتى لو ابتاع ثوبا بشاره
 على ربح خمسة وظهر ان البائع كان اشتراه بثمنه حط قدر الخائن من الاصل وهو درهمان وما قبله
 من الرجوع فهو درهم فاخذ الثوب باثني عشر درهما ولا يوصف حذره في الفرق بينهما ان التولية
 بناء على العقد الاول من كل وجه فلم يخط لم ينق تولد لانه يرد على الثمن الاول فمصر المراجحة فيغير
 التصرف فتعفن الخط ولم يخط في المراجحة وثبت جميع الميسر بقي مراكبه الا ان الرجوع فيها
 مما طنه المشتري فلم يغير التصرف فاذا امكن لقد المراجحة مع اعتبار التسمية اعتبارا تاما وثبتنا

التيانه مات

فصل الربوا في اللغة الفضل يقال ربوا ربوا على ذلك أي فضل وليس المكان
 المرتفع ربوه لفضل على ير الا ما كان وفي الشرع فضل مال حقيقه او حكما كما في ربوا النسب مثل
 مع الدرر اعم بالدر اعم متبناه ته نسبة قال عن عوض شرط لاحد المتعاقدين في المعاوضة ولو لم يكن
 الفضل خاليا عن عوض لا يلزم ربوا كبس كزبره وكرشير كزبره وكرشير كزبره وكرشير كزبره وكرشير كزبره
 لكن غرضه في عوض فانه يحرف الجنس الى خلاف الجنس ولو شرط الفضل لغير المتعاقدين لا يلزم ربوا
 انما هو كذا لو كان الفضل الخالي عن عوض في غير المعاوضة لا يلزم ربوا كما لفضل في الهبة وعقبة
 أي علم حرمة الفضل ووجوب المبادات القدر هو عبارة عن التوى في الصورة ثبتت
 به المتأخر فيها أي الكيل في الكيلات والوزن في الموزونات مع الجنس هو عبارة عن التوى
 في المتأخر فثبت به المتأخر مفعف فالمتأخر صورة ومفعف علم حرمة الفضل والاصل فيه قوله عليه السلام
 بالنسب والغصبة بالغصبة والرب بالرب والشعر بالشعر والتم بالتم والمال بالمال مثل الفضل ربوا
 فخصنا اباة البيع في هذه الاموال اصل كذا في سائر الاموال والغبا وبما مضى عدم المساواة
 لوجود الفضل الخالي عن عوض فالحديث اوجب المساواة وانما تصور وجوبها في محل قبلها
 وهذا لما يحصل بالقدر والجنس باعتبار كونه قابلا للمساواة بحسب المساواة وحرمة الفضل عند
 التوى في حرمة البيع في هذه الاموال اصل والجنسية شرط والجواز بغير رضا المباداة معلنة
 العلم في المطعومات والثمن في الاثمان وعند مالك في الاقنيات والافاق والافاق والافاق

نفس

نفس ربوا في اللغة الفضل يقال ربوا ربوا على ذلك أي فضل وليس المكان
 المرتفع ربوه لفضل على ير الا ما كان وفي الشرع فضل مال حقيقه او حكما كما في ربوا النسب مثل
 مع الدرر اعم بالدر اعم متبناه ته نسبة قال عن عوض شرط لاحد المتعاقدين في المعاوضة ولو لم يكن
 الفضل خاليا عن عوض لا يلزم ربوا كبس كزبره وكرشير كزبره وكرشير كزبره وكرشير كزبره وكرشير كزبره
 لكن غرضه في عوض فانه يحرف الجنس الى خلاف الجنس ولو شرط الفضل لغير المتعاقدين لا يلزم ربوا
 انما هو كذا لو كان الفضل الخالي عن عوض في غير المعاوضة لا يلزم ربوا كما لفضل في الهبة وعقبة
 أي علم حرمة الفضل ووجوب المبادات القدر هو عبارة عن التوى في الصورة ثبتت
 به المتأخر فيها أي الكيل في الكيلات والوزن في الموزونات مع الجنس هو عبارة عن التوى
 في المتأخر فثبت به المتأخر مفعف فالمتأخر صورة ومفعف علم حرمة الفضل والاصل فيه قوله عليه السلام
 بالنسب والغصبة بالغصبة والرب بالرب والشعر بالشعر والتم بالتم والمال بالمال مثل الفضل ربوا
 فخصنا اباة البيع في هذه الاموال اصل كذا في سائر الاموال والغبا وبما مضى عدم المساواة
 لوجود الفضل الخالي عن عوض فالحديث اوجب المساواة وانما تصور وجوبها في محل قبلها
 وهذا لما يحصل بالقدر والجنس باعتبار كونه قابلا للمساواة بحسب المساواة وحرمة الفضل عند
 التوى في حرمة البيع في هذه الاموال اصل والجنسية شرط والجواز بغير رضا المباداة معلنة
 العلم في المطعومات والثمن في الاثمان وعند مالك في الاقنيات والافاق والافاق والافاق

الألوالة
 ١٩٦

طوع بالحق فان قيل ينبغي ان ثبت حرمة الفضل بعد الوصف كما ثبت حرمة النسا ورجح لا يجوز بيع
 قعر خطه بغيره شيئا لا يدعى بغيره ربه الفضل اقوى من حرمة ربه النسا لان حقيقة الفضل
 اقوى من شبهة احد الوصفين في العلم فله شبهة العلم ولكن ان ثبت بشبهه العلم شبهة الحلول كما ثبت
 بحقيقة العلم حقيقة الحلول ولكن لا يمكن ان ثبت بشبهه العلم ما هو اقوى وهو حقيقة الحلول قال في
 الجنس بانواعه لا يحرم النسا ولا يجوز بيع الكيل كالخطه مثل الامب ويا كيل لم يجمع الخطه بالخطه
 متساوية وزنا ولا يجوز بيع الوزني مثل الامت او باوزن ما لم يجمع الذر بثلثه متساوية ويا كيل
 لان الخطه كيلة فترجحه المداوة كيلة الذر بوزن وشرط جواز المداوة وزنا
 وبالعكس لا يعرف المداوة فمما هو المعيار في شرعنا فلم يجرى كذا الوبايع مما زعمه بحسنها والجيد مما جرى
 فيه الربا والروى منه سواء حتى لا يصح بيع الجيد بالروى الاشكال بمثل فلو باع قعر من خطه جيدة
 بغيره من ردين لا يجوز لان وصف الجودة فرع موهبة شرعا وجاز بيع حصة في علاء الكف بخفتين
 وكذا اجاز بيع التفاح باقفا جان لعدم القدر لانه عرف بالمعيار ولم يوجد فلم تحقق الفضل المحرم او
 به الفضل على القدر وعند الشافعي رد لا يجوز بيع المطعومات حصة بخفتين واد كان لكل واحد من
 البديلين لا بد من تحت نصف صاع فلو في حكم الحصة اذ لا يقدر في الشرع بما ووزنه خلاف نصف الصاع
 لورود القدر في شرعنا في صدق الخطه وعرفنا ما في ما فيه الربا في الكليات نصف صاع وذا عدان واما
 اذا كان احد من البديلين لا يبلغ صد نصف صاع والا فربما يبلغ صد نصف صاع او اكثر فربما

بالا

بالاخر لا يجوز حتى لو باع حصة بغيره لا يجوز وجاز بيع ملك بغيره باعنا انما ان يكون كل واحد من البديلين
 ولا يكون احد ما نسبته وقال محمد لا يجوز كذا الوبايع الدرهم بدرهم لان النسيئة من الربا كذا في
 واما ان باع عينا بعد ما يبيع عينا عدلين كالجوز بالجوزين وشبهه الدرهم بالدرهم او ما شبهه الفحلوس
 فبالاصطلاح وقد ابطال الناقدا ان يثبتها بقدر النسخ العقد فان قيل اذا خرج في حقها ما لم يكون
 فمعدودا لم يكون هذا بيع قطعه صغر قطعتان صغر وهو فاسد نعم كمن في البطل وصف النسخ العقد
 قلنا الاصطلاح في الفحلوس على صفة النسخة العقد فالحاقه ان اخرجها عن اعتبار صفة النسخة فمما وادعوا
 عن اعتبار صفة العقد فيها والتعلق على اعتبارها عدو تصحى العقد فمما وادعوا لو لم يتبين بان كان يواضعها
 او كان احد ما عرف عين لا يجوز البيع وجاز بيع العلم بالجوز لان لا يبيع موزون بغير موزون فمما وادعوا
 وقال محمد الشافعي رحمه الله اذا باع علم من حصة بان باع شاة بلحمة شاة لا يجوز الا ان يكون العلم
 المقر اكثر من العلم الذي في الشاة فيما لا يكون العلم بمقابل ما فيه من العلم وان بقي ما زاد السقط
 والدمق عشم متساوية ويا كيل لوجود الشرط وهو المداوة وتوهم التفاوت بدر كافي البر بالبر
 وفي خلاف ذلك فني رد والرطب بالرطب وبالحمر متساوية بالابى يوسف ومحمد الشافعي رحمه الله
 فندمهم لا يجوز ان بعض الرطب بالخفاف والسبب بالرطب متساوية وهو كسب الرطب بالرطب بخلاف
 وقيل لا يصح اتقاها وجاز بيع البرطبان كان او مبلولا عملة او باليس متساوية والتمزق المتق او اكثر
 المتق بالمتق منها اي التزوير متساوية بمتقن جميع ما سبق وعن محمد رد لا يجوز بيع جميع ذلك

الالة

وجازيحه لم يجدوا في الفوائد بل وجدوا في الحق متفاضلا لعدم اتحاد الجنس وكلما جازيحه
 اللين لحيوان بلين حيوان اخر متفاضلا لكن العلم بلين البقر لا يتلاف الاموال والحموم والالان
 في احد قول الشيخ في حسن واحد وكلما جازيحه لم يجدوا في الفوائد بل وجدوا في الحق متفاضلا لعدم اتحاد الجنس وكلما جازيحه
 التسبب متفاضلا لا يتلاف بلين احدهما وكلما جازيحه لم يجدوا في الفوائد بل وجدوا في الحق متفاضلا لعدم اتحاد الجنس وكلما جازيحه
 لا يتلاف المقاصد والجزء بالبر والدم متفاضلا لان الجزء عددي او ورنى والبر والدم في نفسه كعلم
 بكمية القدر من كل وجه ومن لا يصفه انه لا يفرقه والفتوى على الاول وهذا اذا كانا قدس وان
 كان احدهما نسبة فان كان البر نسبة جاز لا اتفاق وان كان الجز نسبة جاز عند اليوسف
 وعلم الفتوى لا يجوز بيع البر بالدم سواء بالسوق متفاضلا او متبايناً بشبهه الجائز لان احدهما
 بر والاخر جز البر والمعارفها الكليل وهو غير مستوئتهما لاكتنا والدمق والسوق وتخلل البر بالدمق
 لم يجرز البيع اصل الشبهة المتعلق ببيع الدمق بالسوق عند يصفه متفاضلا او متبايناً بقاء
 الجائز من وجه اذا استوتق اجزاء حصة مقلية والدمق اجزاء حصة غير مقلية ببيع الحصة المقلية
 وغير المقلية لا يجوز بحال لان الكليل غير مستوئتهما تخلق المقلية فكذلك ببيع الدمق بالسوق وعند جماعة
 يجوز متبايناً ومتفاضلاً لانها جازان ولا يبيع السهم بالكل لان يكون الحل اكثرهما
 في السهم وهذا اعلا اربوا وجه ان علم ان الحل الذي في السهم اكثر من الحل المتفصل لا يجوز
 تحقق الفصل الثاني عن العوض حيث زيادة الدين والشئ وكذا ان علم انه مثله لان الفصل في علم
 ببول
 كجازه
 قال

والشيخ

قال عن العوض وان كان الدين المتفصل اكثر من العوض المتفصل بالثمن وبه التمس بالاجماع وان لم يمس
 او اخره او اقل ما يصفه بغيره عند لا يجوز استيفاء الجزاء لا بعد اداء العوض ولا يصفه وعلم الفتوى
 لا يجوز من قبل ببول لا بالبعد والتفاوت اجماعه قد راى تحقيق التاوي به وعند يصفه لا يصح
 وذلك بعدد المنة وان ذلك هو متفاوت تفاوت الجزاء والتفاوت التسوية والتفاوت في ادائها
 التسوية واخره وعن محمد بن يعقوب بها التساوي والتساوي بترك التساوي كالتسوية والتساوي بترك التساوي
 وعنده فصيح مع درهم بدينار لان البعد وما في يده لم يلازمه فلا تحقق الربا وهذا اذا كان البعد ما
 غير ببول فان كان عدونا لا يصح ولا يبيع مسلم وجري في داره لم يمتد عليه لادبوا ببيع مسلم
 وجري في دار الحرب وفيه خلاف اليوسف ذلك في رخصها بعد **فصل** لا يجوز بيع مشتري
 متفعل قبل قبضه اي لو اشتري شيئا مما يتفعل لا يجوز له بيعه قبل قبضه طعنا ما كان المتفعل او غيره
 لانه يحتمل ان يملك البيع قبل القبض وعاد الى قدم ملك البائع نفسه العقد الاول يكون المشتري
 بايضا ملك غيره وتبي قبض تم البيع فملكه بايضا ملك نفسه وقال مالك لا يجوز بيع المشتري قبل القبض
 في غير الطعام وما يبيع المتعاقد قبل القبض فهو عند يصفه بالبر بولف رخصها بعد لان البعد في التعاقد
 ما ورد وقال محمد لا يجوز قياس على المتفعل وصح الشرف في الثمن قبل اي قبل قبضه مثل ان يأخذ
 البائع من المشتري عوض الثمن ثوبا به اشترا به لانه ليس فيه احتمال انفساخ العقد بالملك
 لانه دين ثابت في الذمة ولا يتعين بالتعين وصح للبائع الخط عنه اي عن الثمن سواء قبل المبيع
 او بعد

مشتري

الألوان

ففي المشتري المدة للبائع ثم ان في المشتري ان يبيع المبيع وان يملك المبيع لا يبيع الزمادة في المشتري فقولوا ان يبيع
تعلق بالزمن وبيع للبائع المدة في المبيع لا يبيع المشتري في المشتري ان يبيع المبيع المشتري ان يبيع المبيع المشتري
ولم يذكر في المشتري الاصل الزمادة والمخطئ كان باصل العقد فيكون العقد وروعي به العقد
حتى لو كان للبائع حبس المبيع الى ان يستوفي اصل الثمن والزيادة واذا وفي المشتري الثمن حتى
مع الزيادة وليس للبائع ان يمنع من السلم الزمادة بعد زوال الثمن في رغبها بعد البيع الزمادة
والمخطئ على اعتبار المالك باصل العقد بل على اعتبار ان يبيع المبيع في الزيادة على الثمن والمخطئ
الشخص باقتناء المالك في المشتري انما في الزمادة فلا يحق للشخص تعقب ما يبيع فلا يمكن الجزاء بل يتبعه كذا
واما في المخطئ فلا يحق باصل العقد وينبغي للشخص اذا زيد في المبيع او حط منه ان ياخذ المبيع فيعلم
من المثل وبيع ما يبيع كل دين حال حتى لو باع شيئا ثم اجمعه بجملة معلومة فاصار مبيعاً لان
المحلولة حقه فلا تسقط بتأجيله من غير ان يوافق الى اجمعه فاصار مبيعاً لان الجمل كان حقه
كسبوس البيع وان كانت متعارفة كالمصداق والديار ليس يبيع الا القرض فان تأجيله
لا يبيع حتى لو اجمعه عند الاقرض مدة معلومة او بعد الاقرض لا ثبت الاصل وله ان يطلبه في الحال
وبما اخذت ان اوصى ان يقرض من ثمنه فلما انقضى رتبته الى سنة حيث من ثمنه ما له
ان يقرضه ولا يطلبه قبل المدة لانه وصيته فله ان يقرضه وقال مالك رد ان يبيع في الثمن
لازم ويبيع البناء والمفصاح للخلق والعقد المكثف هو المستراح في بيع الدار وان لم يذكر

الاصل

الاصل ان الموضع اصل الدار وانما يدخل البناء وما كان متصلاً بالبناء وطريق التبعية لا اتصال البناء
بالعقد ولهذا يدخل العلو على ذلك لكونه متصلاً بالبناء والمفصاح لا يدخل في البناء غير متصل بالبناء وفي
الاتحاد يدخل تبعية الخلق للعرف والقفل ومفصاح لا يدخل لان السلم المتصل بالبناء يدخل ولو كان
من خشب وغير المتصل لا يدخل لا يدخل الطلح كل ما اطلق من بناء او جبل او حجاب وقول الفقهاء
ظهر الدار يريدون بها السباط الذي يكون على طرف الطريق اي الذي يكون احد طرفيه في دار على سباط
المبيع وطرفه الاخر على طرفه الجار المقابل او على الاساطين المنصوبة تجاه الدار وذكر في المصوب
ظهر الدار السدة التي فوق الباب لا يذكر كل حق هو لها او غير اقربها او بكل فعل وكثير من غيرها ومنها
فلا يدخل الطلح في بيع الدار لا يذكر احد يده الا لظا طر يده اخذ اليه حصده وعند ما يدخل فلا ذكر ان
كان متصلاً في الدار ويدخل الشجر وان لم يسم لا الذرع الا بالسم في بيع الارض لان الذرع موزع
في الارض لا للقرار فصار كالشئ الذي فيها بخلاف الشجر فان اتصالها بالارض للقرار كالبناء وذكر
القعودي والاسيحاوي ان الذرع انما لا يدخل في بيع الارض بل ذكر اذا لم يثبت بعد او ثبت
لغيره واما اذا ثبت ولم يصرفه فله بعد يدخل وقبل لا يدخل منها البصر وكذا لا يدخل الثمرة في بيع ثمر الاشجار
ولا العلو في بيع بيت الابن طر متعلق بقوله لا الذرع الخ ولا يدخل العلو في بيع منزل الابن كما ذكر
اي كل حق هو الخ والمحال ان العلو يدخل في بيع الدار وان لم يذكر كل حق ويدخل في بيع المنزل ان ذكر
ولا يدخل في بيت وان ذكر لكل حق لان البيت اسم مسقف واحد له وله غيره المنزل اسم

انفصال

افصال الولد فلا يطهر الا تحتاق في حق الولد ولذا لا يرجع المشتري على البائع عند الاحتاق بالانقضاء لا
باجزائه اى الفصول ملكه بلا اذنه فخر اى فسخ البيع ان يشاء مطلقا سواء رتبى العاقدان والبيع الاول ملك
الى المالك اجازته لا مطلقا ان رتبى العاقدان والبيع وكذا شرط تبادل التمس لو كان عوضا فكل مقدم
منه الفصول له بخبر حال وقوله نقد موقوف على الاجازة عندنا وعندنا ثنى ره صفات الفصول كلها بائنه
ولا توقف على الاجازة وهو اى الشئ ملك للخبر اى ان اجاز المالك البيع فائمن ملكه وامانه عندنا بوجه
الى الفصول فهو ملك لاشئ عليه ولا رى للبائع فسخه اى البيع قبل الاجازة دفعا لفرع عن فسخ فان حقوق
العقد يرجع اليه بخلاف الفصول في الكفا حيث لا يكون له الفسخ قبل الاجازة لان الحقوق لا ترجع
اليه لانه سفير ومن غصب عبدا وباعه واعطاه المشتري جاز اعاق المشتري من الغاصب ان اجيزه
بيع الغاصب ونزاعه عند المحقق والى يوسف رجعها الله وقال محمد وزفر رجعها الله بعد واره على يوسف
لا يجوز لانه لا علق بدون الملك اذ البيع موقوف والوقوف لا ينفذ الملك ولما ان الملك ثبت
موقوف للاعاق بوقف الملك ونقد بعباده لان الاعاق من حقوق الملك الشئ اذ نقد نقد
واذا اوقف بوقف حقوقه لا يجوز بيعه اى بيع المشتري الغاصب ان اجيزه بيع الغاصب لان
بالاجازة ثبت للبائع وهو المشتري الاول ملك بات فاذا طار على ملك موقوف فله البطلان
فصل في بيع السلم بمعنى السلف سحر هذا العقد به كونه محلا على وقته وان اذ ان البيع بغير
المعقود عليه في ملك العاقد والسلم انما يكون عادة بما ليس محجوزا في ملكه فلو كان العقد محلا على وقته لم يكن

ويستلزم العلم بها فينبط ويعلم قدره ووصفه لان العلم به من دون وصفه فاذ كان العلم
مصفية وهو قدره بغير العلم به وذلك كالمكيل والموزون حال كونه متنا محذوف الدوام والذاتية لانها
اثان نوعي فيها والذاتية كالشباب والبطح من حيث طول وعرض وسمته اي غلظه ووجهه لان
الالبه يعلو ما ذكره هذه الاشياء والتفاوت ليس بعد باليسر معتبر والمعدود مقدارا كالجزر والبر
لانهم يتعارفون به بالانفاوت افاده في القيمة معلوم مضبوطا بالوصف مقدور التسليم فبغير العلم به
والصفه والكثير في سواد لانهم ينفرد بالتفاوت ساقط الاعتبار كخلاف البطيخ والرامان لتفاوتهما
مغايرة فاما في العلم به عدوا بغيره لانها علم بالكل وقار فزده لا بغيره كقايي السكك الخبيث التي
الذي فيه طبع وزنا حيث معلوم بين كونه معدوم القدر مضبوطا بالوصف مقدور التسليم لانه غير مقطع كخلاف
السكك التي فلا يصح فهم العلم في عجزه لانه مقطع عن ايدي الناس خصوصا في الشتا والجماد والما
حتى لو كان في بلد لا ينقطع بغير مطلقا لاني الحيوان للتفاوت والتماثل في قوله بغيره ان جرح
ونوعه وسننه وصفه ولا في اطرافه كالروس والا كان لانها عديدة منها وتفاوتها بين راس
ورأس وكراع وكراع مجتهدا بين الناس ولو سلم فيها وزنا وتختلف اقدارها في جلوده عدد التفتا
الا فبين الطول والعرض والصفه ولا وجه للقول بعدم الصحو في الجلود لانه لا وجه فيها اذ بين الطول
والعرض والصفه يكون مثل الثياب ويعلم العلم فيها بالشرائط كخلافه الجلود وقال مالك ربه بغير العلم في
في رؤس الحيوان ومجلوده عددا ولا في الجواهر لانها عديدة منها وتفاوتها في الصغار الكالي التي يباع

وزنا

بغير

وزنا بغير العلم لانها علم بالوزن ولا الصالح ووزن معينان لم يدرك قدره اي قدر كل واحد منهما
لاننا نؤمن في العلم التسليم فربما يصف الصالح والذراع قبله فغنى الى الفارعة ولا بد ان يكون الكيال
مما لا ينقبض ولا ينسبط كالقصبة ونحوها فان كان مما ينكس بالكل كالزنبيل والجراب لا يصح انكس الفارعة
فقد لا في قرب الماء استحسانا للتعامل فيه كذا هو في وصفه وشروطه سبقه بيان حركته كبره شيرة بيان
نوعه كقيمه وبخسبه خطه سقيته التي يسبق بها تفصيل بعض مفعول وبخسبه نسبت الى الجنس هي الارض
التي تسبقها لانها نحو بسطة الخط من الماء وبيان صفته كجوده وديان قدره كذا كذا كذا كذا كذا
او كذا كذا وبيان اجتهاد بغير العلم بالاصول وقال الشافعي ربه بغير العلم حاله لا يوجب ولا يملكه اقل اعلم
شبهه في الاصح وعدم الفتوى ومنه ثلاثة اقسام وقيل اكثر من نصف يوم وبيان قدره كذا كذا كذا
كان الشا را لانه ما يتعلق العقد على مقداره كافي اليكس والوزن والعدوى وقال الجاهل بغيره
لا شرط معناه القدر بعد التعان بالاشارة حتى لو قال لونه اسلمت بذه الدوام في كبره ولم يدركه الدوام
او قال سلمت اليك هذا البركة كذا احتاس من الزعفران ولم يدركه البرلم بجزءه وعنده ما يجوز وجميعه على
ان رؤس المال ان كان ثوبا او جودا لغيره معلونا بالاشارة ولا يجب بيانه وبيان مكان ابناء بغير
معلمة مؤنة كالجود ونحوه وقال ليس شرط ولكن ان شرطه صح وان لم يشترطه تضمن مكان العقد التسليم
وام لم يكن كالمؤنة كالمسك والكافور لا حاج في المكان الا بقاء وعدمه ويؤثر في ابي موضع في الاصح
وفي رواه بغيره في مكان العقد ولو عينا مكانا قتل لا تمنع وقيل تعيين لانه بغيره سقوطه بغيره الطريق

عن رب السليم ولو عينا المعرف فالعمل ومثله كمنه بل ان المعرف مع تباينها طرأه كان واحدا في هذا الحكم
 وبعض راس المال سواء كان محال لا يتعين كالنقد او يتعين كالعرض قبل الافتراق بالابدان شرط
 بقائه اي بقائه عند السليم على الصحة وقال مالك ترك قبض راس المال يوما او يومين جائز وقد جعلوا
 الشرط في قولهم انهم قدر راس المال في الكيل والموزون والمعدود والتجديد واعلم ان السليم قد خسر
 ونوعا وقد اوصفه بالتأجيل وبيان مكان الايقاع في التأجيل والمقدرة على التحصيل وفي هذا الشأن
 صحت عقد السلم بشرط ما يشاء في التأجيل على جنس قدر نوع ووصف شديد في التأجيل موضع ايقاع راس
 المال يجب ان يتبين ان ذلك امام المتقين صدر الاصل فان كان راس المال بعضه دينيا على
 اليد وبعضه عينا بطل العقد لان الدين ليس له تسليم ما في ذمته في كبرائه ودينه على المسلم اليه او على رب السلم
 وما تقررنا بطلان في حصة الدين لانه دين بدين والنسي صلي الله عليه وسلم نهي عن بيع الكالئ بالكالئ ومجيبه
 النقد بوجود بعض راس المال في المجلس ولا يشع الف وكما قال زفره لان الف وكما اذا سلم
 حج لان قبض راس الشرط بقا السلم على الصحة لا شرط النقصان في جميعا فان كان لا يشع ولا يجوز
 التعرف في الشركة والتولية وغيرهما في راس المال والمسلم قبل القبض صعدا الشركة ان يقول رب السلم
 لاخر اعطاني نصف راس المال حتى يكون شركا في السلم فيه صورة التولية امر يقول اعطاني مثل ما عطي
 السلم اليه حتى يكون السلم فيه كمنه في التعريف بين بعض المبيع قبل القبض او بين كل الاستصناع
 ان تقول لعل الخفاف اخبرني خفا من اذيك يوافق على ويرى رجله كذا او يقول للصانع

حصة

الصنع لي

الصنع لي خفا من فضلك وبيان وزنه وصفه كذا فان كان باعلا فهو سلم سواء تساموا أو كالمخف
 ونحوه او لا كما تنوب ونحوه فشرط قبض راس المال واستقصاء الوصف ولا يكون له ان يغير الرتبة
 كما في مطلق السلم وهذا عند الجحفة وعند ما كان الاستصناع باعلا فما تعامل فهو سلم
 واما اذا لم يكن فيه تعامل فهو سلم عند عدم الحاصل ان المبيع لا كان وينا ان كان يصحح سلم او استصناعا
 كمنه ما رجح الاستصناع اعمال اللفظ في حقيقة حصول التأجيل على التجديد في التأجيل لا لا التأجيل
 لانه لا يمكن تصحيح استصناعا في السلم ضرورة وهو رجح السلم لان حوازه بالكتاب والسنة المستفظة
 والجماع اللاحقة وجواز الاستصناع بالتعامل في شبهة لا زفره في قولهم انهم اعدوا الجوزة والاستصناع
 بلا ذكر اصل مما تعامل فيه بيع ولا يجوز فعلا التعامل فيه لعدم الجوزة فعلا بالتعاس ثم ذكر زفره انه بيع
 فخر الصانع على العمل ولا خيار له وعلية حصة انه لا خيار ولا يرجع الامر عن امره وعند قوله الاستصناع
 عدة يصح رجوع الامر كما يصح للصانع الاستصناع عن العمل والمبيع العين لا العمل وقال ابو سعيد البرقي
 المعقود على العمل وانما يعتقد بمعاذ التسليم والصحيح ان المعقود عليه العين فهو جواز فخرج على ان المبيع
 العين كما صنفه في غير الصانع او هو قبل العقد فافذ المستصنع صح ولا يتعين المصنوع الى العمل
 بلا اختياره وعلية ابو يوسف ان المصنوع يتعين للامر على اختياره لان في اثبات الخيار لا خيار
 بالصانع بما لا يرغب فيه في ثرائه تلك الصنف فخرج به الى الصانع المصنوع قبل رتبة الامر لان العقد
 لم يتعين فيه قبل اختياره واذا حصره واداه المستصنع فهو بالخيار ان شاء اخذ وان شاء تركه

سبحه

الأول

لا يشترط في مال مبرور **مسائل شتى** ويصح بيع الكلب السباع كالزئبق والاسد عقلت اولاً
لانها احوال مقنونة وبها عتد نادر لم يوسق لا يبيع الكلب العقور وعندك ثمن في ده لا يبيع الكلب في ذكر
شمس الخرسى لان الكلب لم يكن حال قبل العلم كونه جنة قال وهو يبيع في الغيب وانما لا يجوز بيع العقور
الذي لا يقبل التعليم وبهذا القول في الاسد ان كان حال قبل التعليم ويصا ويرى كونه جنة الا لا يجوز البيع وانما
يعنى كى فقد اختلف الروايات عن ابي حنيفة في بيع الغنم جائز والذئبة يجوز بيعها والذي في البيع كالم
بقوله علموا اذا نزلوا الجيرة فليعلم المسلمون وعليهم ما على المسلمين ولا يملك مطلق محتاج كالمسلم يتوكل
في مباشرة العقود التي يوسق الي اتمام التكليف الا في الخمر والخمر خاصة فيما عدا مخرجها من المشقة
في عقد ما حتى يكون الخمر من ذوات الامثال والخمر من ذوات القيمة ودرهم او سكر فشر فوقع في ثوب
بطل فلو ان احداهما في الثوب لم يلد درهم او كره اى الثوب بعد ما وقع الدرهم فيه والا اى وان
يعد الثوب ولا يكفه فلا يخرجه او اعتبره اى بالدرهم المشهور بالمباحات كما اذا خرج طراوا من كس
يطبق في ارض رجل فهو كارب الارض ان اعدا في الاصل ولا يخرجه اذا كان له حكمه فاعتبره بالواقع حقيقة
وان لم يخرجه الا في الاصل وهو لا يخرجه لانه يثبت الثمن به وكذا اذا نصبت كس في الجفاف فيعقد به
فوقه لانه وان نصبت الصيد فهو له **فصل** الحرف هو بيع بعض الثمن بالثمن اى بيع الذهب
او الفضة بالذهب او الفضة حش بنس او غير حش بغيره البسح حره لانه يحتاج منه الى نقل بغيره
الى برون الحرف هو النقل والرثمة والاموال انواع نوع ثمن بكل حال كالتقديس حش الباء او لا قول

فمنها

بجنسها او غير جنسها ونوع مبيع لكل حال كالتقديس والرواب والماليك ونوع ثمن هو بيع مبيع
كالمكيل والموزون فانه اذا كان مبيعا في العقد كان مبيعا وان لم يكن مبيعا وموجب الباء وقابل مبيع
ثمن ونوع ثمن بالاصطلاح وهو سلوة الاصل فان كان راجحا كان ثمنه كالتقديس وان كان
كاسد كان سلوة وهذا لان العين عند العرب ما يكون ديناً في الذمة والعقد لا يسمي العقد الا
في الذمة فكانت ثمنه بكل حال والعروض لا يسمي بالعقد الا عيناً فكانت مبيعة والمكيل والموزون
لا يسمي عيناً بالعقد تارة ودينار اخرى فكان ثمنه حال مبيعا في حال من حكم الثمن ان لا يشترط وجوده
في ملك العاقد ولا بطل العقد فوات سلوة وان ان بيع جنسه يكون شرط التعاقب في العوضين بل
الا فتراق فان افرقا بل بعض العوضين او احداهما بطل العقد وان وقع البعض في البعض كما اذا
باع فضة وقبض بعض ثمنها ثم افرقا فاح البسح فيه اى في البعض المقبوض وبطل فيما لم يقبض وفي بيع امانة
الفضة وقبض بعض ثمنها ثم افرقا بطل فيما لم يقبض وصح فاقبض وصار لانه مشترياً لانه شرط
وقد وجد التعاقب في البعض دون البعض فيصح فيما بعد شرطه وبطل فيما لم يوجد الف وطار لانه يبيع
ثم يبطل بالا فتراق لان من قبض فلا يعود الى الباقي وكذا في البسح في السيف المحلى اى لو باع سيفاً
بأثره درهم وعلمه خمسون وقبض ثمنه خمسين صح البسح في السيف والمليح ان خلعت الحلية من السيف
بلا ضرر اما صح البسح في الحلية فلا يباع فقد قصد الصحة ولا يباع الا بان يعرف البعض اى قبض الحزين
الى ثمنها اى عن الحلية فحل عليه بخر الصحة البسح واما في السيف فلا يملك افرادة بالبيع لانه يخلص حليته

بلا فرق كان الخشن التي لم تقدر على السيف فكم من بحر البحر السبع وان لم يقبض شي من الخشن بطل
 السبع اي في الخلية لان السبع فيها حرف وقد مات شرط وضع في السيف كما ذكرنا انه لا كان يخلص الخلية
 بلا فرق يمكن ان يزداد السبع وهذا اذا كان الخشن ازيد مما يميز الخلية فان كان مشوا او اقل لم يخلص السبع لربوا
 وكذا اذا لم يكن لا احتمال الربوا خلافا لفرده وان لم يخلص الخلية السيف بلا فرده وانما حصل بل يقبض
 بطل السبع اصله ان في الخلية السيف اما في الخلية فمقتضى الخشن وما في السيف خلافة لا يمكن تسليمه الا
 بغير نصار كسب الخلية **ق** الشفقة هي في الاصل اسم للملك المشفوع
 من قوله كان ولا يشفقة باخر ونظرا باللائمة واللقية في ان كل منهما فعل بمعنى المفعول والشفقة
 هو الضم سميت بها لانها من ضم المشرى الى ملك الشفع وفي عرف الفقهاء ملك العقار على مشرته
 جاز من ثمة سببها الاتصال بشرطها معا وانه مال مالي وقت الشفعة بعد رد عدد ذوات الشفعة
 لا يقدر ان يبايع الملك قال الش في رده الشفعة على مقادير الانصاء الملك بيان دار بين ثلاثة احد
 نصفها والاخر ثلثها والاخر سدسها فباع صاحب النصف نصيبه وطلب الاخران الشفعة فقبض منها
 نصفان عندنا بقدر ردهما وعند الش في رده اثنان ثلثها بقدر ملكها للمخيط اي الشك في النصف
 وليس الشك في الشرب والطرق بل الجار شفعه مع المخيط في الرقبه ثم ان سلم المخيط في نفس
 السبع ثبتت الشفعة للمخيط في حق السبع ومن لا يوقفه ان مع وجود الشك لا شفعة لغيره
 او لا كما شرب هو بالكلية نصيب في الملاء وفي الشرع عبارة عن غلبة الانفعالات بالماء سقيا للمزارع

او الرواب والطريق ما قلنا لترتب لا يجرى في الشفعة قبل اريد به ان السبع وما جرى في الشفعة
 سكر عامه وهذا عند الجسفة ومحمد رحمهما الله ولا يوقفه الجاهل ان يكون له السبق منه فراجا
 او ثلثه او سبستان او ثلثه وما زاد على ذلك فهو عام والعراق في الارض كل قطعة على حالها وعامة
 المشايخ على ان الشك لا يملكه الزاد كما لو انا لا نخصصه فهو له كبر ان كانا نخصصه فهو له كبر ان كانا نخصصه
 بعد هذا في هذا يخص وما لا يخص بعضهم بالاحصى خمسة عشر وبعضهم بانه وبعضهم بما يبيعون وبعضهم بما
 قاله ارجح ما قيل فيه انه موقوف الى راي كل مجتهد زمانه ان راى كبره كانه اكثر او ان راى كبره كانه اقل
 قليلا او قبل الخاص ما يفرق بين الشك والاشك اذا انتهى الامر ولا يكون له منفعة العام خلافا
 وطرق لا ينفذ ثم ثبتت الجار ملاصق وهو الذي على طرفة الارض المشفوعة وبانه في سكره انجوى
 صورته منزل مشترك بين اثنين في دار يقوم في سكره غير نافذة اذا باع احد الشريكين نصيبه
 الغزل فاشترك في المنزل احمى بالشفقة فان سلم فالشك في دار احمى بالشفقة من الشك في
 في السكن فان سلم فاعايل السكن احمى فان سلم فاعايل الملاصق احمى وطلبها الشفع بكل لفظ
 بغير منه طلب الشفعة كطلب الشفعة او اطلبها او انا طلبها في مجلس علمه بالسبع هذا احتياط لا يفي
 رده وارجح الروايتين عند محمد رده وعند عامة المشايخ رده لطلبها كما علم من غير توقف حتى لو بطل السبع
 ولم يطلب واخر سعة بطلت شفعة وهو رده او رده وقال ابن ابي ليلى ان طلب الشفعة
 اجماع فله الشفعة وقال من رده له قبل يوم وقال شركت به على شفعة فاعلم لطلبها حرجا او لا

بجلاء

الألوكة

بطلان سائر الحقوق المستحقة وذكر في الميسر ان العلم بالبيع وهو محقق في المشتري فالجواب ^{في الطلب} واضح
 وكذلك ان كان محققا في المشتري وينبغي ان يشهد العلم على الطلب وكذلك ان لم يكن محققا
 ارجح من سبب ان يطلب الشفعة والطلب صحيح من غير اشتراطه والاشهاد بالخلاف في وجوده في المشتري ^{الطلب}
 حتى اذا جلت المشتري امكن ان يحلف انه طلبها كما سمع وهو طلب معاينة لعله علمه الصلوة والسلام
 الشفعة لمن ادعى ان يشهد على طلبه هو طلب المقر والاشهاد لانه محتاج اليه لاثباته عند القاضي
 ولا كونه الاشهاد ظاهر على طلب المعاينة لانه على قول العلم بالشر او احتياج بعد الى طلب الاشهاد وتقرر
 حتى لو سمع الشر المحقق البائع او المشتري او الدار وطلب المعاينة واشهد على ذلك فذلك كفي
 وتقوم ذلك مقام الطلبين عند العقار تعلق الحق به او عند ذي يده اى صاحب يد العقار
 من بائع اى اذا كان المبيع في يده او مشتري لان الملك له فاذا فعل ذلك استقرت شفعته
 ومدة هذه الطلب بمقدرة بالمكن حتى لو لم يطلب بعد ما مكن من الطلب استأخذ الدار او البائع
 او المشتري طلبت شفعته ومدة هذه الطلب ان يقول ان فلانا اشترى هذه الدار او اشترى
 وكنت طلبت الشفعة واطلبها الآن فاشهد واعلم ذلك وعن ابو يوسف انه في شرط السميعة
 ويجوز ان اقر احد الطلبيين بطلت شفعته كما ذكرنا ثم يطلب عند القاضي وهو ^{المقصود}
 والملك وبما تراه اى ماخر هذا الطلب بغير عذر كالمريض ونحوه يشهد بطل الشفعة عند محمد
 وهو قول زفره لانه لو لم يسقط حق تاجر الخصومة لتقرر المشتري فانه يتعذر عليه التقرن

خافه

فانه ان نقص الشفع تقرر فانه يشهد لانه في حكم الابل وما دونه ما قبله من شئ وعنده ابو حنيفة وهو
 رواية عن ابي يوسف لا يسقط الشفعة ماخر هذا الطلب وهو ظاهر الرواية وذكر في العدة والكفا
 ان الفتوى على قول ابو حنيفة لكن ما ذكره المعتمد اخرا شيخ الاسلام فانه زاد في ميسر
 ومثله في قاضي خافه والخلاف من ابو يوسف انه اذا ترك الخاص اختيارا في مجلس من مجلس
 القضاء بطل الشفعة فاذا تقدم الشفع الى القاضي وادعى الشر او طلب الشفعة ومدة ذلك
 ان يقول الشفع للقاضي ان فلانا اشترى دارا او بين مصر باء محلتها وصدور ما اذا شفعها بداري
 وبين حدودها فانه تسليمها الى وبعد ذلك سأل القاضي المظنم بالملك الشفعة بها فان اقر
 بملك ما شفع به او انكره وتحلف وتخل عن الحلف عن العلم بالملك وانما يحلف على العلم بالملك
 على ما في يد غيره هذا قول ابو يوسف وعند محمد يحلف على البتات او برهن الشفع على ان الدار
 التي شفع بها حله سأل القاضي عن الشر او اقر به اى بالشر او انكره وتحلف
 وتخل عن الحلف باسناد اشترت هذه الدار او بالعد ما سألني هذه الدار شفعة وانما يحلف
 على البتات لانه حلف على فعل نفسه او برهن الشفع على الشر او قضى له بها طر مخرج احضار الثمن
 وهذا ظاهر رواية الاصل وعند محمد لا تقضي القاضي حتى يحضر الشفع الثمن وهو رواية الحسن
 واذا قضى بالشفعة قبل احضار الثمن فليحلف ان يحضر الثمن لانه انما لا يملك
 البائع والمشتري والشفع ان يخامم البائع اذا كان المبيع في يده لانه البائع يصير مستحكما

الأولية

يدان كانت الموضوعة تارة تارة كمالك لكن لا تسلم القاضي البينة على باع بغيره المبيع حتى يحضر المشتري
 فيفسخ البيع محضه لان الملك للمشتري والبيع للبائع والشفيع يريد حقا حقا جمعا والقاضي
 بهما للشفيع فشرط حضورهما معا فاما اذا كان البيع في يد المشتري حث لا شرط حضور البائع لا حكم
 العقد حتى البائع قد انتهى التسليم الى المشتري فصار كاجبي آخر وتقتضي بالشفيع والعمدة على البائع يجب
 عليه تسليم المبيع وعند تحاقض الثمن على البائع فطلب منه وقال الشفيع في رد العمدة عن المشتري
 بكل حال سواء كان اخذ باس يد البائع او من يد المشتري واذا اقتضى بالشفيع بالمبيع فله الرد بسبب
 خمار الروبة والسبب لان شرط المشتري البراءة لان الاخذ بالشفيع بغيره الشرط لتمام العقد
 اليه فثبت له التمام ولا سقط بشرط البراءة من المشتري ولا بروتية لان المشتري ليس بغير المشتري
 وحلف الشفيع والمشتري في الثمن يكون القول للمشتري مع يمينه في قدر الثمن لان المبيع يدعي حتى
 الاخذ عند نقد الاصل والمشتري كمنكر القول للمشتري مع يمينه ولو اقاما البينة يكون بينة الشفيع حتى
 من بينة وقال الموصف والشفيع في ردها بعد بينة المشتري حتى لا تثبت زيادة الثمن والمشتري
 اولى ولا يثبت حشره ومحمد رحمه الله انه لا مانع بين البيتين في دفع الشفيع لاحتمال انه يشتري من
 حرة بائنا حرة بائنا والشفيع ان ياقضا بها شاء ولو ادعى المشتري ثمنه وايضا قبل منه اخذ الشفيع
 بقوله اي يقول البائع قبل القبض اي قبل قبض البائع الثمن سواء كان البيع في يده او في يد المشتري
 لان الثمن ان كان كمال البائع وطوان كان اكثر كمال المشتري فقد احط البائع الثمن على

والخطا

والخطا عن الشفيع واذا الشفيع يقول للمشتري ان شاء ولم تلتفت الى قول البائع بعد
 اي بعد قبض الثمن لان حكم البيع في حق البائع ينتهي بوصول الثمن اليه فصار كاجبي آخر فلو قال المشتري
 في مقدار الثمن وبقي الاصلان بين الشفيع والمشتري يكون القول للمشتري مع يمينه كما وانما قال
 وباعه اقل لانه لو ادعى البائع اكثر مما كان الى البائع والمشتري ويزاد ان واهما فكل طرف في الثمن
 بقوله الاخر فخذ الشفيع بذلك وان حلفا ففسخ القاضي العقد بينهما واذا الشفيع بما قال البائع
 لان فسخ العقد لا يوجب بطلان حق الشفيع واذا احط البائع على المشتري بعض الثمن سقطت
 عن الشفيع واخذ المبيع بالاقبل وخط بعض الثمن خلاف الشفيع في رد وكذا اذا اخذ الشفيع بالثمن ثم
 خط البائع عن المشتري بعض الثمن فانه حط وكذا على الشفيع ايضا حتى يجمع ذلك العقد على المشتري
 لانه طهرانه اخذ منه فوق حقه وان كانا والمشتري البائع في الثمن لم يدرم الزيادة الشفيع او
 اخذ المبيع في زيادته اي زياده الثمن باطلها اي اقل الثمن لان الشفيع حتى اخذ المبيع بالثمن الاول
 قبل الزيادة والمشتري لا يملك ابطال الحق الثابت للشفيع وان حط البائع عن المشتري كل الثمن
 لم يسقط عن الشفيع واخذ المبيع في حط الكل بالكل اي كل الثمن لانه لا يمتنع بطل العقد لان حط
 جميع الثمن ولو امتنع بطل العقد بغيره ولا شفيع في البينة او يصير بطلان الثمن فانه لا ولا
 في بيع الغائب فيؤدي الى ابطال حق الشفيع واخذ الشفيع في شراء شيء بغيره من كل المكسب والود
 والعدوى للعارف بغيره فقد رتب على المشتري الكمال واخذ في ثمنه من غير اي غير المشتري كالمشتري

وهذا هو الحق
 والله اعلم بالصواب
 في هذا الموضع
 من كتاب
 في البيع

والعقار القيمة التي من المثل الكامل ومعتدلة وقت الشراء لا وقت الاخذ فمضى بيع عقار
 بعقار اخذ كل شخص كل واحد منهما بقدر الاخر في بيع دار بوضع اخذها بقدر العرض وقال لعل المدة
 اخذها بقدر الدار وعقار الشفع في من جعل واربع به ان شاء اخذها بحال او طلب الشفع في الحال
 وعبر حتى سقط الاجل ثم اخذها بعد الاجل ولو سكنت عن الطلب حتى يطلب بعد الاجل
 بطلت شفعة وعند الموقوف في الاخر لم يطل وليس له ان يات في الحال ثم من جعل وقال ان شاء
 رجعها بعد الغد وما لك لم ذلك وهذا اذا كان الاجل معلوما فان كان مجهولا نحو الجهاد والديار
 او شبهه ذلك فعال الشفع انما يحكم الشن واخذها لم يكن له ذلك لان الشراء بالاجل المجهول
 فاسد في حق الشفع وحق الشفع لا يثبت في الشراء العاسد او في المشتري في العرصه او
 غرس ثم قضى للشفع بالشفع فهو الخيار في شاء المشتري وعرسه ان شاء اخذها بالجنس ومهما
 انتم البناء والخوس معلوم على ان كل المشتري قطعها وعبر الموقوف ان لا يملك القطع
 ويخير بين ان يات بالشفع او يقيم البناء والخوس وبيع ان ترك وفيه قال مالك والشافعي رجعها عند
 وليست الشفع الا في بيع الام الشفع لم يثبت عندنا محراب القفال بالاثار في معاوضة مال بالمال
 ونعتق عليها ما كفي ثبوت البيع في حق البائع ولهذا كان للشفع ان يات بالشفع او بالقرين
 بالبيع وان كان المشتري ثبوت البيع باقر البائع وان لم يثبت ملك المشتري لا الكارهه او
 في بتره مشروط بوضع لانها في معنى البيع لكن شرط التعاقب وعدم الشيع في الموهوب

وان لم يكن

وان لم يكن العرض مشروطا في العقد فلا شفعة فلا لاك ولا لا يجب الشفع في ثمره بغيره
 بل اعره ولو بغيره الوضعية يجب فيها الشفع وكذا لا شفعة في بناء بيع قصدا بخلاف حيث سعى
 بالشفع ويستحق به الشفع في السفل وان لم يكن طريق العلوي السفل لا يلحق بالعقار ما لم يجرى الترادف
 ولا في البيع بخلاف البائع لان خيار البائع يخرج البيع عن ملكه لا بعد سقوطه الى سقوط الخيار
 لئلا ياتي بالخارج يخرج البيع عن ملكه ولكلوا في ان طلب الشفع بشرط عند البيع ام عند سقوط الخيار لا يصح
 ان شرط عند سقوط الخيار ان يشترط الخيار وحيث الشفع اما عند البيع او عند سقوط الخيار
 صار ملكا للبيع واما عند الخروج المبيع عن ملك البائع وحق الشفع يعتمد على القطع في البائع
 لا على ثبوت الملك للمشتري كما ذكرنا فان اخذ الشفع في ايام الخيار فقد وجب البيع والخيار
 للشفع لان الخيار لا يثبت الا لمن شرط له الشرط لا لغيره ودون الشفع ولا في البيع الفاسد
 اما قبل القبض فليقار ملك البائع في المبيع واما بعد فلا محال الفسخ لان لكل واحد من المتعاقبين
 فسخه والفسخ مستحقهما للشرع لا بعد سقوط نسخته بان باع المشتري من آخره وحيث الشفع
 لان امتناع حق الشفع كما كان ثبوت حق الفسخ فاذا سقط حق الفسخ وجب الشفع للشفع
 ان يات ببيع الثاني بالجنس المذكور او بغيره البسح الثاني ويأخذ به البيع الاول بقدره ان كان
 له سبيلان فلا ان يات بغيره فان اخذ بالثاني اخذ بالثاني لان الشراء الثاني صحيح وان اخذ
 بالاول اخذ بالقيمة لان البيع في بيع الفاسد مضمون بالقيمة ولا في رد الخيار الى المشتري

وارسم الشفع الشفع ثم ردوا المشتري بخيار روية او شرط او عيب نقصاء فاض فلا شفعة للشفع
لان الشفع من كل وجه فهو الى قدم ملك البائع فلا تجوز للشفعة لان الشفع في الشفع في الشفع
ولا فرق في هذا بين القبض وعدمه الا في خيار عيب فانه ان ردوا بطلان الشفع الشفع لان الرد
بغير قضاء بغير البيع المقدار فلا فائدة له والرد بالرد والعيب بعد القبض لان الرد بالعيب قبل
القبض فليس من كل وجه وان كان بغير قضاء لعدم تمام الملك ولهذا انفرد الدار به من غير ان يباح
الى رضا صاحبه او قضاء فاض ولا شفعة لمن يباع فيما كان او اميل لان اخذه بشفعة
يكون سبيها فانه لم يسمع له وهو لو كان فانه اذا وكل وكل بيع داره فباع الكيس والكيس دارا
اخرى بجنب دار الجيرة لا شفعة للموكل فان تمام البيع به فانه لا تكون له الا جاف بوجه او لم يسمع
الذكر عن البائع وهو شفيع لانه يقر بالبيع فكان كالبائع بل كل شفيع لمن اشترى سوا او اشترى
اصاله او كاله او اشترى له او الموكل بالشيء لان الشفع انما يبطل باظهار الرغبة على الدار لا باظهار
الرغبة فيما دأب له او اظهر الرغبة فيما فلا يكون ابطلا للشفعة وفائدة انه لو كان المشتري الموكل
بالشيء اشترى كاله او اشترى له او اظهر الشفع ولو كان هو اشترى كاله او اشترى له او اظهر الشفع مع وجوده
وبطلانها تسليمه بغير البيع فقط لا قبله ولو سلم بغير البيع وهو لا يعلم بالشيء او بغيره جاز له ان يسقط
فلا توقف على العلم وبطلانها الصلح عن شفعة على عوض مع بطلانها اي بطلانها الصلح فلا يوجب العوض
ورده ان اخذ لانه اسقط حقه ولكنه لم يفرط في النظر معكون العوض رشوة وبطلانها

موت

موت الشفع بعد البيع قبل القضاء بالشفعة ولم يرد له حتى اخذ بالشفعة وقال اني رد يوت
عنه واما ان مات بعد القضاء بالشفعة قبل ان يرد له حتى لا يبطل شفعة ولا يرد له لاجل الشفعة
المشترى لان المستحق باق وبموت المستحق عليه لا تسبب الاحتياق وبطلانها مع ما يشفع به
بعد شراء المشتري بسوا علم بالشيء او قبل القضاء بالشفعة لان الاحتياق بالجوار او الشفعة
زال قبل التملك بخلاف ما لو باع الشفع داره على ان يرد الجوار بعد شراء المشتري فان كون الشفعة
لان الملك لم يزل وشفيع حقه احد الجماعة المشتري اي اشترى من غيره مثله لادار من رجل
ان يأخذ نصيب احدهم وترك البواقي لانه ليس بهذه الاخذ فترتفع الصفقة على المشتري
لان الشفع يقوم مقام احد المشتري ولا فرق في هذا بين القبض وبعده هو الصحيح وروى الحسن
عن الاخصر رحمه الله انه نقل فقال ان اخذ من القبض نصيب احدهم ليس له ذلك لانه يني
اخذ نصيب احدهم من يد البائع فترى البائع يفرق اليد بخلاف ما بعد القبض لانه في يد البائع
ولكن نقول قبل القبض لا يمكن اخذ نصيب احدهم اذا تعد الشفع ما عليه لم تعد الاخر حصته لئلا يكون
الي تفرق اليد على البائع كاحد المشتري لا شفيع نصيب احد الجماعة الباقية اي ان اشترى رجل دارا
من خمسة مثله اذا اخذ الشفع كلها او تركها وليس له ان يأخذ البعض وذلك البعض وقال الشافعي
له ان يأخذ حصته احدهم كافي الفصل الاول فان سمع الشفع ان المشتري زيد وسلم الشفعة وشراء
زيد فظهر شراء غيره فهو على شفعة لتفاوت الناس في الجوار فالحال بجوار زيد لا يكون رضا

الا وهو ان لا يملك الا ان يملك كل ما قسم الى القسمة بالاجزاء ليس خيرا عن القوت وقسم يطلب
 احد من اهل الشركة ان اتفق كل شريك بحصة بعد التقسيم لان في التقسيم لكل المنفعة وقسم يطلب صاحب
 الكسرة فقط وهم طلب صاحب القسمة ان لم ينفذ الشريك الاخر وهو صاحب القسمة لغير حصة كذا ذكره المؤلف
 وهو الاصح لان الاول يطلب من القاضي ان يحسم من الانفاق بحكمه ومنع غيره وهذا الطلب لا ينافي لا
 ضل القاضي ان يحسم وما لا ينافي في مقتضى في طلب القسمة والقاضي تحت التمتع بالرد وذكر المصنف على
 عكس هذا وذكر الحاكم الشافعي ان يملك القسمة بقسم القاضي ولم يحسم الا بطلبهم ورضائهم
 ان تفر كل واحد لطلبه لا يملك القسمة لكل المنفعة في هذا فهو ما لكن يجوز برفاهية الحكم المسمى
 وهم اتفقوا انهم اما القاضي فمقتضى الظاهر ولا يقسم الحنف ان جبر انقسم القاضي كل موزون وكيل
 ومعدود ومقارن وترتيب والقبول والقبول والقبول والقبول والقبول والقبول والقبول والقبول والقبول
 جبر قسمه مع ما يحسب انهم في الشاة فاحتمل نصيب الاخر في البعير فاحتمل على قسم الشاة بينهم جميعا
 فكل من البعير فخر ولا تقسم الرق عند جبره وقالا لا تقسم لا اتحاد الحنف كالابن والغنم ولان التقاء
 في الاواني فاحتمل تساوت الماء بالاطنة كالماء في الكفاية فوجدوا الاجابة على القسمة ولا الجواب كالماء
 والبراقية وتقبل لا تقسم الكبار منها فاحتمل التقاء وتقسيم القضاة لغير التقاء وتقبل الجواب بحري
 على اطلالة لا يجزى الجواب ان يحسب من جبال الرق فالا وهو ان لا يجزى ما على القسمة ولا الجواب ولا يبر ولا ج
 وكذا الحال لطلب من الدارين لان التقسيم لكل المنفعة فاذ لم يقبل كل نصيب مستحقا لا تقسم القاضي

الاصح

الا برفاهية مستشار من قوله ولا تقسم الحنف ان لا يكون ذلك الا برفاهية القضاة بغيرهم ودور مستشار
 في مقسم كل دار واحدة ولا يملك نصيب بعضهم في دار وبغيره عند الجبر فمقتضى وقالا الرأى في ذلك ان القاضي
 قال راي ان الاصح قسمه بعضهم في بعض تقسمها على هذا الحنف الا برفاهية القضاة المستشار الحنف ان لا يكون
 يستحق احد نظر الى اتحاد الاسم والصورة ومنه يكتفي واحدا من نظر الى اختلاف الاعراض وتفاوت
 منفعة السكنى باعتبار الحال فان الترخيص منقوض الى راي الكفاية لان الدور واحدا مختلفا للاصول
 فاختلاف الحال والجواز والقرب الى المسجد والماء والقرب الى السوق والبعد عن السور والدار
 اذا كانا في مصرين لا يجعلان في القسمة بجا كما هو مذهب كذا روي به انهما مذهب كذا روي به انهما
 في الاخرى وهو قسمه الجميع او دار وصغيرة او دار جاثوت قسم كل واحد على حدة بالايجاع لا اختلاف
 وحكم القسمة ان اتفق الشركاء او قسموا بينهم بالراض من غير ان يملكوا لا تقسم على أنفسهم واهلهم الا عند
 صغر احدهم في محض الى القضاة القاضي فمقتضى القسمة عند قسمه على يد راي شرعا وحضر واعند القاضي يدعون رايه
 يعني اذا كان المال المشرك سوى العقار او نحو ذلك لم يملك القاضي بينهم بالايجاع باعترافهم من
 اقامه بمنه على الموت وعدة الورثة وذا اذا عوارثه او ملكه مطلقا قسم ايضا هذا طبر وكذا قسم عقار
 يدعون شراره وبغيره فان بدوى على الصورة في خردانه لا اصول ان القاضي لا تقسم بينهم سوى بين
 الشرارة والارث او ملكه مطلقا من خردانه سبب فاذا عوارثه اي العقار عن عنوان لا تقسم القاضي
 بينهم حتى يبرهنوا بيمينه البيعة على موته وعدة ورثته عند الجبر فمقتضى وقالا تقسمه بينهم باقرارهم وبغير

الرق

الأولية

القاضي في ملك القسمة انما يشترط ان لا يكون له ملك وقدر اخر وبما لا يثبت
 من ابيهم والاصل في اجاب السالم الصدق والبيينة فانما تقام على المنكر ولا المنكرين ولا المنكرين ولا المنكرين
 البيينة والاصل في اجاب السالم الصدق والبيينة فانما تقام على المنكر ولا المنكرين ولا المنكرين ولا المنكرين
 لان المنكر قبل القسمة يبقا على ملك الميت يدل ان حقه ثبت في الزيادة التي تحدث بغيره من ديونه
 ونقد ومساواة وبما تقسمه من الميت على ان لا يثبت حقه في ما حدث بعد ذلك من الزيادة فكان
 هذا قضاء على الميت بقطع حقه فلا بد له البيينة او ما انقل في معنى من التلف ونقص وان اذبح الارش
 كما القسمة بعد زباده الحفظ فكان القسمة الحفظ كانت تسمية قضاء على الميت بقطع حقه ولا تقسم
 ان يكونوا ائزلي القطار معهم وفي ابيهم واداد القسمة حتى يكونوا انهم لا احتمال ان يكونوا اخرهم اذ اليه
 القطار ليس دليل الملك قبل هذا اي عدم القسمة في الزيادة خاصة وقيل هو قول الكل وهو الاصح
 في المداة لان القسمة بان على الملك كغيره من القسمة حتى لا يتبعها الحفظ وتنتج الاول منها عدم الملك
 وكذا الثاني الاستثناء عنه لان القطار يحفظ نفسه ولا تقسم ان كان شيء منه اى من القطار
 مع الوارث الطفل او الوارث الغائب لان في هذه القسمة قضاء على الغائب او الطفل باخر ارجح
 مما كان في يده من غنم حاضرة ولا فرق في هذا الفصل اقامة البيينة وعدمها في الصحيح ولا يدل الدراهم
 التي ليست من الزكوة في القسمة اى تسمية القطار لغيره ما يقع من بعض الانصبا وصورته واربين مجامع
 فادادوا قسمة ما في احد الجانبين ففضل ما فادادوا واحد الشرا وان يكون عوض البناء واربهم وادادوا

هذا الفصل في القسمة
 فان كان الميت له دين
 فله ان يدينه من القسمة

الاف

الاخر ان يكون عوض من الارض فانه يحمل عوض ابنه من الارض ولا كلف الذي وقع البناء في
 ان يرد بزاره النوا ومن الدراهم الا بربها ثم ان كان تعدد القسمة في القاتن ذلك حتى اذا كان الارض
 وبنوا معهم بطرق القسمة عند اربعة وعشرين او اقل من اربعة وعشرين من الارض بالمساواة فالذي وقع
 البناء في نصيبه كرو على الاخر واربهم حتى سادس فضل الدراهم فخره وعن قوله انه يرد على منكره من العوض
 في مقابل البناء فاذ بقى فضل ولا يمكن التسوية في رد الفضل واربهم كما في البقرة في هذا القدر وان
 قسم بينهم ووقع سبيل قسم او طرقت في قسم آخر ولم يشترط ذلك في القسمة من السبل او الطرق غير ان كان
 الطرف وليس ان يستغرق السبل قسم او طرقت في قسم آخر ولا يمكن التعرف من القسمة لان القسمة منها يحصل
 وصورتها واربين رجلين ونما حصة ميت وارب الميت في الصنف وسبيل ما في الصنف على غير الصنف
 فاسما واهاب الصنف احد ما وطلعت من السبل ولم يشترط في السبل ما واهاب الميت بقدر
 ان يقع بابه فيما اصابه من السبل ما في ذلك فادادوا ان يرد في الصنف على ما في السبل ما واهابا
 فليس ذلك سواء بشرط كل واحد منها ان لا يصابه بكل حق له او بشرط ذلك ان اقر احد المتقايين
 بالاستثناء ثم زعموا وادعى ان بعض حصته وضع في يد صاحبه على صدق بالجملة لانه يدعى لنفسه حتى يخرج
 بعد ما ظهر سبب لزوم العقد لا فضل قوله الاخر فان لم يكن له حصة اشكف الشرا ولا منهم لو اقر وانك
 زعم فاذ انكر او حلفوا عليه فمن حلف منهم لم يكن له حصة سبل ومن كل علم الحان جمع بين نصيب الناكل
 والمذخر فقسمة ذلك بينهما على قدر نصيبهما قالوا وينبغي ان لا فضل وعاد اصله لانه متساو في وجه

اداهاب الميت احد ما
 وقطعة من السبل ما

الأول

القبول انما يعتمد على قسم العاسم فاقول لا يستفاد من لاطه القطر في قسم العاسم لا ينفذ ذلك الا في احوال
 وادوات من الدار والارض بين الورثة والشركين فانكر بعضهم ان يكون استوفى نصيبه يكون شهاده القائلين
 الذين تولي القسم على استيفاء حقه مقبولة عند الحنفية واني لو سمعت هذا السند وقال محمد ان في رآ
 لا يقبل وهو قول ابو يوسف وادرك الخلاف قول محمد مع قولنا انما طرأ في هذه المسئلة قول فلو قيل قلنا
 بل شهد على الاستيفاء وهو قول غرضي القسم ان استحق بعض شئ في الكل وانه بالانفاق لا
 ينفي القسم ان استحق بعض حصة احد جهات الشرك كما كان استحق او عيناً وهذه المسئلة على ثلاثة اوجه ^{الاول}
 ان استحق جزء شئ من الكل فنفي القسم عما جاز في استحق جزء بعيداً اما من الكل وانه غير مذکور
 في الثاني واما من نصيب احد ما فلا ينفي انما الثالث ان استحق جزء شئ من نصيب احد ما فلا ينفي
 بل المستحق لما كان شئ يرجع بقسطه على صاحبه وان شاء نقض القسم به عند في حقيقته وما
 ابي يوسف في نفي القسم وهو قول محمد مضطرب ذكره ابو سليمان مع ابي يوسف وابو حفص مع
 ابو حنيفة والاصح ان مع ابو حنيفة وصحت المهابيات في ان الشئ قسمه المانع وبهي جازية
 في اعيان الشركه التي يمكن الاتصاف بها مع بناء عينها فيكون هذا الى احد الشركين بعضاً من
 معين وانه الى الشرك الاخر بعضاً من هذه الدار وفي مقدمه واحد ابان هما تبايناً على ان
 العبدية الشركه لو ما وخدم هذا الشرك الاخر فيمكن اني كما صحت المهابيات في سكت بيت صغير
 على ان سكن هذا الشرك لو ما وخدموا ما في المهابيات قد يكون في الزمان وقد يكون

محرر

من حيث المكان والتميز في الزمان متعينين منها وصحت المهابيات في مقدمه عده كان يخدم هذا
 الشرك هذا العبد وخدم الشرك الاخر العبد الاخر وهذا لما به عندنا لانها يجوز ان قسمه الرقيق واما عند
 ابي حنيفة فان الخدم في القام بالحوار والتفاوت في ذلك قبل خلاف اعيان الرقيق لانها كانت
 متفاوتة كانت على ما مر **قوله** اليمين في الشئ بان ينفع به الموهوب له
 فقال ذهب له ما لا وقد قال ابو حنيفة لا ويسمى الموهوب به به وبذلك عين به لا عوض شئ به وبذلك
 اصل الشئ وهو المكلف ويصح بوجوبه فان خرج في العبد وجعلت ابي اعطيت فانه يستحق بملك
 بغير عوض وكما كان اعطيت او طعنك هذا الطعام وجعلت هذا الثوب لك وادعرك هذا
 وهذه الاثبات الجواب ولا ينفذ القول لانها عقد واما العقد بالاجاب والقبول وتم تحببه بالقبض
 حتى لا يثبت الملك قبل القبض وقال مالك ثبت في مجلس ما اى مجلس العبد ولو وقع القبض بل ان
 الواجب ان قبض منها بمنزلة القول من حيث يوقع الملك عليها واما ان الاجاب منه بغير قبض
 على القول فلهذا يكون تسلط على القبض وهذا الخلاف ما اذا قبض بعده اى بعد المجلس فانه لم يجر
 الا باذن الواجب ولا يصح العبد في شئ مستحق كقول ان القسم ويصح فما لا يحل القسم ويصح
 فما لا يحل القسم وقال ابن قتيبة ومعنى ما لا يحل القسم ان لا يبقى شئ بعد القسم اصلاً كعبد
 او دابة واحدة او لا يبقى شئ بعد القسم من شئ الا شئ الذي كان قبل القسم كالبيت الصغير
 والحمام الصغير والثوب ومعنى ما لا يحل القسم ان لا يبقى شئ من القسم بعده والاكل شئ بغيره

صل ان م

البقيض موجب نقصان في ماله فانه لا يحل القسمه واذا لم يحب البقيض نقصان في ماله فانه يحل القسمه
 فان قسم الشئ المحل للقسمه وسلم صحيح لان الماهم بالقبض والشيوع زال عند القبض وكذا اي الكسبه
 بهه لئن في مخرج وحده كصوف على ظهر غنم ودرع ونخل في ارض ونخل على نخل فان البهيه لا يصح فيه شيئا
 واذا اخرج اللابن وسلم قطع الدرع والنخل والتموه وسلم صحيح لان عدم النسخ لا اتصال الموهوب بالسيب
 بموجب مع امكان الفصل وذا منع القبض كالشئ لا يصح بهه وقت في برة ودين في قسم
 وان طعن البره وسلم الدقيق ووضح الدين وسلم كالموهوب معدوم فان الدقيق حادث بالطن
 والدين بالعهده فانه في الباب ان الدقيق يحصل بالخطه والطن والدين بالقسم والعصر الا ان الطن
 والعصر اخر فانصاف الرجوع اليها بهه ما وضع مع موهوب الذي اذا كانت الموهوبه في يد الموهوب
 بولده او عارته او امانه او غصبها فاللهيه ثابته تثبت الملك بحرق العقد بله قبض جديد كنهه الاب
 لطفل فانها تامه بحرق قوله وحيث لان الموهوب قبض الاب فموجب قبض العبد ولا فرق بين
 ان يكون في يد الاب او يد مودعه او اذا وحيث للطفل امه شيئا بهوني عيالها واولادها
 ولا وحي ارجازت اللهيه وقبض الام غير قبض الاب لو كان حيا وقبضه اي قبض الطفل عاقلا
 وقبض من يبرئ كالمع والاف وكذا الاجنبي وهو اي الطفل مع يديه وقبض الرجوع للرجوع
 الطفل بعد الزفاف معتبر بحرق قوله وقبضه بهه الاجنبي له اي للطفل لانه محض بفعله وقال الشافعي
 لا يجوز قبض العسر العاقل نفسه وصح بهه اثنين وارباوا احد لانها مسلمة بالحق اليه محله وهو قد

وغيره على نخل

البيان

ع

محله فلا بد من البهيه او المانع من الشيوع عند القبض لا عند العقد وعلمه اي ان وجهها واحد لا اثنين
 لا يصح عند احدى وجهه وعند صاحبه لا يملك واحد فلا تحقق الشيوع وان الملك ثبت على الشيوع
 في الصف لانه لا جامع والقبض لا تحقق في الشئ كصدق عشرة دراهم على عشرين فانه لا يصح عند
 حقه وعند صاحبه لا يملك واحد كافي بهه واحد دار لانه على ما مر انما داره ان التصديق على
 رواتبه تعجز اذ الملك ثبت للضمان على الشيوع والقبض لا تحقق في الشئ وحيث تصديق عشرة
 دراهم على فخرس لا يوافق لانه التصديق على الفقر مراد بهه الصدقه تقع بعد تصديقها ولذا
 لم يكن فيها رجوع قال عليه الصدقه تقع في كف الرحمن قبل ان يقع في كف الفقير وانما تقع للفقير فانه
 عن الصدقه حكم الرزق الموعود والصدقه واحد لا شرك لولا كمال الشيوع فيها فصح كالهيه او
 بواحد وقبضها اثنان حكم الوكاله الموهوب له وبيع الرجوع عنها اي على العبد وقال الشافعي لا يصح
 الا في بهه الوالد لولده لانه عقد عليك فحب لم يرد كالباع وانما ثبت حق الرجوع فيما بين الولد
 والولد لقوله عليه لا يرجع واهب بهه الوالد الوالد فاهب لولده ولنا ان قوله عليه الوالد احمق
 بهه مالم يثبت اي لم يعرض وبذا لا يملك المفق بالبهه الا جانب العرض عادة ولهذا تعال لابي يدي
 فروض والموقوف كالشروط والدار الرجوع الاب انما اذا احتاج لاذلك فله ان الاب سقره
 من مال الابن حاجته وتجرعها باعتبار الظاهر لا بالحق الرجوع الابن ارض او ملك فاض لان الرجوع
 في العقد فلا يصح الامن له ولانه عامه وهو القاضى او من مالها لا تعاطا لنفسها ويمتنع الى الرجوع

ما
وهو في صحيح

في نصف البهيه

الأول

زيادة متصل بالموجب كالنفس والبناء والسمن لأن الرجوع إنما يقع في الموجب والزائدة ليست
في الموجب فمما انفصل عن مكنه الرجوع في الأصل دون الزائدة ولو كانت الزائدة منفصلة كان
 البهية فلو كانت عند الموجب لم تكن البهية ان يرجع فيها ذلك لان الرجوع في الأصل وفي
 الزائدة مكن في موت احد المتأدي الواسع والموجب له اما اذا مات الموجب لم يزل الملك متصل
 بالزائدة واما اذا مات الواسع فلان النفس اوجب حتى الرجوع للموجب وفي غيره وعوض
 اليها بان قال الموجب للموجب خذ هذا عوضا عن بيتك او ما شاكله فقبضه الواسع
 للموجب شيئا لم يزل فكل واحد منهما ان يرجع ولو كان العوض لم يمسح فقبض الواسع
 بطل الرجوع العوض وفرد جماع ملك الموجب له بان يبيع البهية او يهبها الآخر والزوجية لانها
 نظير القارة العريضة بدل جيران الثوارث بينهما بل واجب وقت البهية حتى لو هب لامرأة ثم تم
 ان يرجع ولو هب لامرأة هبته ثم انما تليس لان يرجع وقارة الجمرته لقوله ولو كان البهية
 الذي تم حرم لم يرجع فيها وهاك الموجب بعد الرجوع بعده ولو اوى الموجب الهلاك صدق
 بطلان وضابطها اي ضابط الموانع جوف ومع فخر فالدال الزائدة والموت احد متأدي
 العوض والخارج من ملك الموجب والزائد الزوجية والتاف القرابة والهلاك الموجب
 وقد تيسر ما منع حتى الرجوع في البهية باضاحي حروف ومع فخر فبهو اي الرجوع حتى الشراعي
 او قضاء القاضي مع البهية من الاصل فهو الملك القديم للموجب لا بهية للموجب حتى لا بشرط

هذا من غير بيتك

نفس

قبض الواسع لان القبض إنما يعتبر في انتقال الملك لاني عود الملك القديم وجه الرجوع في المشاع
 وقال بغيره الرجوع لغيره فمما انفصل عن البهية البهية او هي اي البهية بشرط العوض بان يهب عبد لزيد
 على ان يهب الموجب له بعده له بهية ابتداء بشرط قبضها اي قبض الواسع والموجب له المكن
 او قبض العوض على ان يملك المكنه مضافا الى الفاعل او المفعول بطلان الرجوع وان
 مشاعا بشرط العوض لا يجوز بيع المتأدي متى اذا التبايض العقد وصار في حكم البيع فز وبالصبي وغيره
 الزويرة وقبضت بالشفعة العقار ومان فز والشئ راها منعقد بها ابتداء وانها حتى تملك الملك
 بغير العقد ولا بطلان الشئ لان هذا التصرف معا وفيه معنى ولنا انه منه جنتين وما شاكل جنتين
 كحج الحج بينهما ما مكن فوفرا على الشبهين خطما وان الواسع جازية واشتق الجمل او شرط في البهية
 ما قيد البيع بشرط ان يرد بالموجب له عليه بعد حين ايعقبا او مستوكلا باطلا اي الاستثناء
 والشرط وصح البهية باطلا كالمستثناء فلان لا يبيع الا فاعله افراده بالعقد والجمل مالا يبيع افراده
 بعقد البهية فلهذا البيع مستثناة واما باطلا الشرط فمما انفصل عن العقد واما صح البهية فلا يملكها باطلا
 النكسة لان الجينات اذا وجدت لامة ولها فلا مكن ان يملك غيرها وان اشترى الجمل ثم يهبها الى
 صحت البهية وان دبره الى الجمل يهبها الى البهية الام والفرق ان التدبير لا يزل ملك التدبير
 متصل بالبيع بموجب ملك الواسع فمما انفصل عن الشئ فمما انفصل عن البهية او كبد شيء مشغول ملك الواسع
 فلم يجر اما الاطلاق فز ملك العتق فاذا هب الام بعد اطلاق الجنتين فال موجب غير متصل

على العقد كغيره من شرط
 كغيره من شرط
 حتى وهو القيد في الجمل
 كما لا يخفى

قل عقد المعاوضة يقتضي بقاء البدل في الملك التسليم أي ثبت الملك البدل مع ما كان عليه
 البدل وهو الموقوف الموقوف له نفس العقد بل تراهي الملك فيما إلى حين وجودها فكذلك الاجرة بل
 يجب منعها من غير شرط فان المشية اذا جلتها ليس لها الاستمرار كما لا يستمر العود يجب منع
 العود بالتجمل ان لم يكن العود اذ شرطه فاذ شرط التجمل الاجرة يجب منعها او استيفاء النفع العقود عليه
 او الملك منه أي استيفاء النفع فحب الاجرة كذا قبضت وان لم يسكنها المستأجر وان عصبها
 غاصب من المستأجر سقط الاجرة بالنصب بعد فوت ملكه أي المستأجر من الانشراح وان
 منفس العقد بالنصب قبل الانفس وقيل منفسه ولو لم يجر طلب الاجر المستأجر للدار والارض
 مدة معلومة لكل يوم كذا من مستأجر دابة الى ملكه فله العود للدار بطلب الاجر لكل من ملكه
 للقضارة والحيطة طلب الاجر قبل الفراغ من العمل بل طلب الاجر اذا تمت القضاة والخطا
 وكان له حصة من العقول او لا هو قول آخره لا يجب انهاء شيء من الاجر الا بعد استيفاء جميع الحصة
 سواء كانت الاجارة معقودة على المدة كافي اجارة الدار والارض او على قطع المسافة كما في كراهة
 الدابة الى ملكه وعلى العمل كما في القضاة والخطا والعصا ثم يصح عنها من هذا وقال ابن وقحة الاجارة
 على المدة او على قطع المسافة يجب ايضا الاجر بحصة ما استوفى في النافعة ولو لم يجر طلب الاجر بعد
 اوجزه الى الجرح من الشور فاذا احرق الجرح فله بعد ما اخرج فله الاجر لانه اذنى عمله واذا احرق
 قبل ان يجر الاجر لانه لا يجر له ولا يجر له في الاحرار بعد الاخراج وتبينه قبل ان يقول

الحل

بالمعنى

الحل وذكر العقد وري في شرط ان يعلقها صاحب العتقان وهو اقتدار صاحب العتقان قال القدر
 ولا ضمان عليه في الخطب والبيع لانه صار مستهلكا قبل وجوب الضمان ولا يجر طلب الاجرة للخطب
 بعد الفرق أي اخرج المخرج من العقد الى القضاة وقيل في ان طعام الوبيحة وان يتوجه للخطب قدر
 خاص فخرج المخرج من العقد ليس عليه وبغير اللين بعد اقامته عند الحصة وقالا لا يحقها
 حتى يشترط ان التبرع من تمام العمل ولان العمل قد تم بالاقامة والانشراح به يمكن والتمسح
 عمل رايد وجبس العين للاجر كل من علق عليه أي شيئا من فانه بها أي بالعين كالصباغ والقضار
 خلافا لفرقة فان جرح نضاع فلا غرم عليه لانه لا يملكه من قبله بل يملكه بالعين فبذره امانه ولا
 لانه يملك العقود عليه قبل التسليم وهاك العقود عليه قبل التسليم بموجب مقتضى البدل كما لم يجر
 فيه الباع وهذا عند الجحفة وخذ ما العيان مضمونة قبل الجحفة فله العود والعصا الجحفة ان
 شاء ضمنه فتمت غير معمول ولا اجرة وان شاء ضمنه فتمت معمول الا بالاجر بخلاف الحال والملاح وكل
 صاحب ليس شيء من فانه ما بالعين فليس له ان يحبس العين للاجر لان العقود عليه هو العمل وقد
 تلاشى وانفصله ما لا يبق اذا رده ان فانه يحبس العمل ولا اثر له لان العمل لا يحبس العمل ولكن لما رده
 عينه كان على شرف الهلاك صار عليه اجارة العين وتلك منه كانه باع منه فملك حصة ومن اطلق له
 العمل بان يقول استأجر منك لخطب هذا الثوب بدوهم فذا من قبل اطلاق العمل فانه وان كان المذكور
 خياطة لفظا ان يستعمل عرقه لا يستعمل عليه فانه لا يجر له ولا يجر له في الاحرار بعد الاخراج وتبينه قبل ان يقول

الاول

هذه الدار بمقدار هذا الحمل ويضمن كل العقد ان لم يطبق مثل هذه الدار بمقدار الحمل لانه خارج عن العادة
 فلم يكن ما يؤذن فيه **فصل** في الاجارة الفاسدة بفقد ما يوطئ فيه البيع وكل من
 لم يوجب العقد فهو مفقود للعقد لان الاجارة ثبتت على المضائق والمالك نفسه بالبرط كالمالك
 مثل ان يستاجر حرمي ما عطا انه ان القطع الماء فالاجر عليه هذا الشرط بخلاف لم يوجب العقد لان
 العقد لا يحل الاجارة الا يمكن من استيفاء المعقود عليه اذا طرأ الفسخ ونحوه على المستاجر
 المتصل بكن لا يراى على المستاجر ان يوجب الاصل من المسمى واجل المتصل وقال في هذا مني راء كذا
 المتصل بالما يبيع لانه المانع منقوض عند ما اذا انقضت اجابة الرسم للفسخ والمصلحة القوية كالمبيع
 الفاسد وان ان المانع غير منقوض بنفسها وانما عادت منقوضه شرعا بالعقد لغيره عاجبه الى
 وقد اسقط المتعاقدان الزيادة وصح اجارة دار كل شهر كذا لان المدة في شهر واحد فقط
 الشهر لان لا يمكن العقد على حصة الشهر بل كرها على ما بين الادنى والكل لعدم اولونه ببعضها
 الادنى واذا تم الشهر الاول كان لكل واحد منهما ان ينقص الاجارة وكذا صح الاجارة في كل شهر
 سعي اوله ولم يكن للموخر ان يخرج الى ان ينقص الشهر الا في كل شهر لان العقد يترتبها بالكن
 في اول الشهر الثاني كالمالك البيع تحت ترابها في النطاق وهذا عند بعض المشايخ الذين يرون فانه على كل
 الملاك لكل واحد منهما حق الفسخ فاذا مضى اولى زمان لزم العقد وفي ظاهر الرواية لكل واحد منهما حق
 الفسخ في البديل الا في الشهر الذي مضى مع يومه لان ذلك ركن الشهر في اعتبار ان رتبة الملاك

في كل شهر

في كل شهر

هذا الدار بمقدار هذا الحمل ويضمن كل العقد ان لم يطبق مثل هذه الدار بمقدار الحمل لانه خارج عن العادة

يخرج فان سعى في اجارة الدار كل شهر كذا اول المدة بان قال اجرت من رمضان فذا
 الى الشهر اول المدة والا فلو كانت يسير اول المدة بان قال اجرت كل شهر كذا انقضت العقد اي اول المدة
 وقت العقد فان كان وقت العقد حين يزل الهلال اعتبر الايام في الشهر كالمالك لان الايام اصل في اجارة
 والا لكان العقد حين يزل بل يكون في انشاء الشهر كالمالك معتق في كل الشهر فباعتبار كل شهر ثلاثون يوما
 عند الحنفية وهو رواية عن ابي يوسف وعن محمد بن عيسى الشهر الاول بالايام والباقي بالايام وهو
 عن ابي يوسف فان اجرة الدار مثلا سنة في عاشر ذي الحجة تقع الاجارة عند الحنفية على ثلاث مائة وستين
 يوما وسكر عبد الاضي في السنة التي جعلها المتعاقدان سنة اجارة كما اذا قال اجرت هذه الدار
 التي هي ثلاث مائة وستين يوما فانه سكر عبد الاضي في سنة الاجارة والاعتبار في هذا المستند كالمالك
 الاضي في السنة الزمنية وعند محمد بن عيسى الشهر الاول بالايام وهو ثلاثون يوما فالحال ان كل
 فانه تم على عاشر ذي الحجة وان تم على تسعة وعشرين يوما فانه سنة على الحال الذي شرع في الحجة
 وسكر عبد الاضي كما ذكرنا كالمدة للطلاق في حق المرأة التي ليست من ذوات الحيض وصح اجارة
 الحمام واخذ اجرة لتعارف الناس وما فيها من الجاهل ساقط الاعتبار لمكان الضرورة وكذا اجارة
 الحمام لانها اجارة على عمل معلوم باجر معلوم وقوله عليه السلام في البيع كسب الحمام منسوخ فاعلموا
 انهم اعطى الحمام اجرة ولو كان حرا لم يعطى اياها لانه كالمالك الحرام لاجل دفعه لغيره وصح اجارة
 الطير معه معلوم باجر معلوم لان الحمام مائة اليه اذا صغير لا يترك الا يطير الا اذ يمشي والام

في كل شهر

قد يخرج عن الارض مرض او غيره فلا يحصل القسم الاستحباب والظروف تحت بطعامها وكسوتها
عند الحنفية وعند ما هو قول الشافعي في ذلك وهو العباس لان الاجرة مجهولة وان الجمالة
انما يسهل العقود لانها تفسد في المصارعة وهذه الجمالة لا تفسد في المصارعة لان العادة بين الناس
التوسعة على الارض لان منعه ذلك يرجع الى الاولاد وللزوج وطعامها عقد النكاح لا في
البيت ملكه من الزوج وله اي الزوج في نكاح ظاهر معروف بين الناس نسجها الى نكاح
الاجارة ان لم يحدد الزوج بها لان هذه الاجارة لو حبس خلا في حق الزوج لا يكون للزوج
نسخ الاجارة ان لم يكن النكاح معروفا بل اقوت النظر في نكاح لان عقد الاجارة لزوما واثرا
النكاح غير مقبول في حق نسجها بادل الصبي نسجها الى نسخ الاجارة ان مرضت النظر
او جعلت لان لبن المرضعة او الحامل يفسد بالصبي وعليها غسل الصبي غسل ثيابه واصلاح
طعامه كالمنع ووهته لان العادة ان النظر يبي التي تولى ذلك وعلا بانه الاجراى اجر النظر
ونسجها اي ثمن الطعام والشراب والذين قالوا الرضعة في المدة بلين شاة او غدة بطعام
ومقت المدة فلا اجر لها لان الاجارة وقعت على الارضاع وهذا ليس بارضاع ولم يفسد الارضاع
للعبادات كالادان والامانة وتعلم القرآن والفقه والمذهب عندنا ان كل طاعة شخص بها
المسلم فلا استجار على ذلك باطل وعند الشافعي في كل ما لا يتبع من الاجرة اقامته فلا استجار
عليه صحيح ويعني اليوم بعينها لان المنفعة الزمان الرغبة في التسليم حسنة ومرة التعليم

المستاجر

في مجازة

في مجازة بالاحسان بالاحسان بلا شرط وفي زمانا قد نال العيان نفي الاشاع عنه تفسع لئلا لا
قال المشايخ بخر الاب لا يفسد الاجر الى الاستاذة ولا يجوز على المملوكة المرسومة وهي شيخ الحادي عشر
المعجزة يدته يد الى المعلى من على رؤوس بعض السور سميت بذلك لان العادة ابداء الجلاوي ولا يفسد
الاجارة للمعاصي كالغناء والنوح وسائر الملاهي كالمزمار والطبل لان الاستحباب على المعصية باطل ولا
يصح لعقب النيسل ان لو جبر غلاما ليزد على الاناث لقوله عليه ان من السحت سب الشيس والارد
اخذ اجرة ولا يصح اجارة الشاة الا من الشاة عند الحنفية وفسد رتمها عندنا تقسم ومما لا
وعندنا يوسف ومحمد ثالث في رحمهم الله يجوز صورته ان لو جبر نصيبا من وارده او نصيبه
منه وارثه من غير الشاة او لو جبر نصف غيره او نصفه واثمه وذكرنا المعنى ان الفتوى في اجارة
الشاة على قول ابو يوسف ومحمد اه ولا يصح اجارة الرجعي ليطعن بعضهم وتفسد مثل تفسد هذه التفسير
الطمان وقد نفي البني عليه عن نفر الطمان وهي ان استاجر رجلا او ثورا او رجلى ليطحن خيطه فيه
بعض وقت منها ولا ان المسير في مقدر التسليم فان استاجر عاجزا عن تسليمه وانما مقدر الفصل
فلا تعد قادرا حصله وكوه مثل ما وقع الى جايك غلاما ليس له ان يفسد او بالثلث ادا
رجلا ليطحن ليطحن بغير منه او استاجر رجلا ليطحن عليه طعما بغير منه فمده الصورة في نفر الطمان
ولا يصح الحجج بان الوقت والعلم مثل ان استاجر رجلا ليطحن له هذه الشاة الا ان اليوم بدرهم او ليطحن
لرؤوبه اليوم بدرهم وهو عندنا في حقه وعندنا لا يصح لان المعقود عليه العمل وذكر الوقت للتعجيل

الأول

ولم يفرغ في اليوم فلهذا عمل في العقد ولو فرغ في نصف النهار لم يكن العقد صحيحا ولا بد من العمل في العقد
 الوقت بدل على ان العقد عليه المصلحة اذ الوقت لا يقدّر العمل في نفسه بل بالنفس اليوم وان لم يعمل كما في
 الرجل الواحد وذكر العمل بدل على ان العقد عليه العمل فلا يجب الاجرة الا بالعمل وجهه المصلحة العقد عليه
 الى المصلحة فانه اذا فرغ من العمل قبل ان يفرغ من العمل فلهذا لم يفرغ من العمل الى الليل فلا يجران له عقد في اليوم قد انتهى العقد بانتهاء
 الوقت وانما يستعملك واذا لم يفرغ من العمل الى الليل فلا يجران له عقد في اليوم قد انتهى العقد بانتهاء
 المدة وعن ابي حنيفة ان يصح الاجارة اذا قال في اليوم قد بقي عملا لانه لا يفرغ وهو لا يقتضي استيفاء
 المظروف **فصل الاجرة المشتركة** من يكون العقد واردا على عمل معلوم
 ببيان حكمه العقد عليه حتى الوصف الذي حدث في العاين فلا يحتاج الى ذكر المدة يستحق الاجرة
 بالعمل لان العقد عليه العمل والآن يعمل للعامة ولذا يسمى مشتركا كالقصاص وكجود كالقصاص
 والاسكاف والمطبخ المانة هذه الاجرة ما يملك في نفسه من زعفران والحسن من زعفران والحسن من زعفران
 سواء يملك بالخرقة كالزعة كالزعة او يملك بالخرقة كالزعة او يملك بالخرقة كالزعة او يملك بالخرقة كالزعة
 وقال ان يملك بالخرقة كالزعة كالزعة او يملك بالخرقة كالزعة او يملك بالخرقة كالزعة او يملك بالخرقة كالزعة
 نفس اذا شرط الضمان عليه لان الاجرة كانه في مقابلة العمل والمفقط وصار كالوعدة التي يكون باجر
 وفي الاسرار ان المتضمنين اخاء والفتوى بالصحة في نفسه بل بنفس ما علف بغيره كخرق الثوب
 بدق وارتق الخال وانقطاع الجبل الذي شذبه الحار الى الجبل وغرق السفينة من مده وقال زفران في

الجماعة

ربحها اهدى لان عمله لا يفرغ في نفسه في العمل وان كان ما دون في العمل الصالح لان الاذن ثبت بالعقد
 على العمل الصالح الا انه لا يضمن الا في غرق سبب مده السفينة او منقطع مده الدابة وان كان سوتة تود
 لان ضمان الا في لا يضمن الا في غرق سبب مده السفينة او منقطع مده الدابة وان كان سوتة تود
 ان لم يجز العمل المتعارف ما اذا جاز العقد والضمن مده الا في غرق سبب مده السفينة او منقطع مده الدابة وان كان سوتة تود
 ولا يصح منافعه معلومة الا بذكر المدة او المبدأ في سبب الاجرة تسليم نفسه مده الى الله الاستحباب اليك العمل
 وان لم يعمل اذا منع من العمل لم يستحق الاجرة كاجرة الساجد لربى الغنم او لخدمته شهرا وقد سمي اجرة واحدة
 لا يمكن ان يعمل في تلك المدة لغيره واعلم انه اذا استاجر لربى غنمه بدوهم شهرا فهو اجرة مشتركة الا ان يقول
 ولا يربى غنم غري في يصير اجرة واحدة وان ذكر المدة او الا بالان استاجر لربى غنمه بدوهم شهرا فهو اجرة واحدة
 لقول ولا يربى غنم غري ولا يضمن الاجرة الخاص ما يملك يده بالان ريق او غضب لان العين امانة يده
 بالا جماع او يملك بجملة ان اكسر القدم في فم او خرق الثوب من وقته لانه لا يملك لنفسه صاغة كعمل
 المال فكان فعل نفسه فلا يضمن وهذا اذا لم يتعد الف واما اذا تعد الف فلا يضمن بالتعدي وان ردد
 المستاجر الاجرة بغيره العمل ان قال لي طان خلعت هذا الثوب فارسيما بدوهم وان خلعت روميا
 فبدوهم ان قال لي طان خلعت هذا الثوب فارسيما بدوهم وان خلعت روميا فبدوهم ان خلعت روميا فبدوهم
 وكجبر ما عمل عند زفران في راه لم يجز الشيطان وكذا يجوز اذا رددت بين ثلاثة اشياء وان رددت
 بين اربعة لم يجز الا في اصل في جميع ذلك البيع والجامع بينهما دفع الحاجرة ان اذ ابيع اهدى العبد لم يصح

هذا ما يثبت في الاجرة
 عند زفران في الاجرة
 عند زفران في الاجرة

الأول

الاشارة الى ان الاجارة لم شرط ذلك لان الاجارة محبة العمل فاذا شرط في احد العكس ان يرتفع العمل
 في السبب حتى ينفس العقد تحقق الجها بالنفسية الى المتنازع عليه ولا يرتفع الا بالاشياء الخيار وان
 المستاجر علم ان المودع اليوم او غدا ان قال ليخاط ان خطبه اليوم فبدرهم وان خطبه غدا فبنصف
 درهم صح الشرط الاول ونفس الثاني فله ان المودع ما سمي ان عمل اليوم فله خطه اليوم فله درهم واما ان شرط
 ان عمل وخطه غدا فله عند الجحفة وقال الى يرفف محمد راء الشرطان جائز ان وقال زفر وشرط
 له الشرطان فانه ان لانه اتفق في اليوم والعقد تستمان فنفذ العقد كما لو قال خط اليوم بدرهم
 او نصف درهم وكذا العقد اما في اليوم فله المضاف الى الغد ثابت في اليوم كذا ذكر الغد للبرقة للتعليق
 واما في الغد فلان العقد المنقذ اليوم باق في الغد كذا في اليوم للعقد لا للوقت ولما ان الثاني
 في كل واحد من الوترين تسعة واحدة فبجواز العقدان ولا في حنفية ان العقد المضاف الى الغد لم
 في اليوم فلم تنسح تستمان فلم الاجر مجهول في العقد المضاف الى اليوم بقي الى الغد فجميع في الغد
 درهم او نصف درهم لمكون الاجر مجهولا ولا جازر اجر المثل المسمى الى اجر المثل ان كان زائدا
 على نصف درهم لا حسب الزيادة لانه هو المسمى في الغد والاب لم يعيد مستاجر للخدمة لانه خدمته
 السفر شق من خدمه المخر الا بشرط ذلك **ففسخ** الاجارة بعيب اخل بالبيع كان
 العقود على الاجارة الخلف فصار كما اذا وجد العيب في المبيع كبر الدابة ومرض العبد ولا يفسخ
 الاجارة لكن للمستاجر حق الفسخ ولو انتفع المستاجر بالعيب او ازيل العيب سقط حيازه

في اليوم

الى خيار

الى خيار المستاجر ونفس الاجارة بخيار الشرط لمن استأجر
 ثلاثة ايام بشرط المخرارح ولم يفسخ وباعتزل المد من سقوط الخيار وهذا في راء لا يفسخ بشرط
 الخيار في الاجارة وخيار الروتة ونفسه بعد خلاف في راء وهو ان العذر له ودم فدرهم حتى بالعقد
 يكون راجع فدرهم استأجر بعينه فانه لم يفسخ العقد فليس له الرجوع فدرهم حتى لو كان اوعيا
 من المودع واقر لا يفسخ ذلك الا في راء المستاجر ان من اجره فانه لم يفسخ فله الرجوع فدرهم فله مال له
 فله عند نفسه في الاجارة لان في بناء العقد فدره بالبعد وهو الحسن المسمى المستاجر بعد العقد
 مطلقا فان الاتجار للخدمة مطلقا سمي في المهر في المهر فان قال مالك العبد لا فله فسخ
 ان يفسخ وان اداه المستاجر ان يخرج العبد فله الفسخ اما ان رضى المالك فخرج العبد فله
 حتى الفسخ وان ملك من مستاجر وكان في السوق ففسخ فله عند راء ان يفسخ الاجارة لانه استأجر
 لا يتفاد به وهو مفسر بالتعاقد بعد الفسخ واغلاص حياض استأجر عبد الخطا ففسخ عليه
 لانه يخرج عن المضي على العقد بالانلاس فان قل الخطا توصل الى الخطا بالخط والمقرض ولا يجوز ان
 فكيف تحقق انكسره قلنا تاويل السلفه خياط بعينه ففسخ ففسخ ثم تبع الشاب كما هو عرف
 اهل الكوفة لا الخطا الذي عمل لكس على ان هذا الخطا قد يجوز عن العمل ان ظهر خاتمه عند انكسره
 عن معاملة وتسليم العمل وبدل عكزي الدابة الى راء مستاجر دابة لم يفسخ فله مال له وادان بعقده
 سفره فهو عذر في فسخ الاجارة لان العقد من طرفه فباع المصلي اليه وعسى عذر عمله السفر بلاك استأجر

دارا على انه بالخيار

او بقوات مقصودة
 فربما يكون مقصود الخ او طلب الغرم او التجارة فلهذا
 او غيرهما او حصلت تلك التجارة بخلاف براء المكاري فان العقد في هذه المسئلة ليس تابع لمصلحة البع
 لانه كونه البقاء المعقود عليه من غير سفر وان سبب علامه او مذهب ودابة بخلاف تركه فمما لم يشر
 عليه لخطا وانما تركه ليعمل في العرف فانه ليس بشيء لانه كونه ان العقد في هذه المسئلة فانه من الركان
 وهو ليس للعرف في ما يخطو في ذلك المكان اما الاستاجر وكما يبيع في الطعام فلهذا ان العقد في سوق
 الصرافة فلهذا كونه لان التجارة الاولى ربما يلحق فيها خسران والعمل بالامر منفعة متعذر فلهذا
 وسكت العمل بالامر يمكن لان العامل شخصان ويختلف بيع ما اوجبه من غير عبادة ثم فلهذا
 لانه لا يلزمه العرف بالمعنى على موجب العقد فلهذا الاستسراج وانما امره ان يرد وينسخ الاجارة بموت
 احد عاقبة من العقد بالفسخ وقال ابن شاذان لا يفسخ بموتها ولا بموت احد عاقبة فان عقد ما
 لغيره فلا يفسخ بقاء من العقد كما لو قيل والاب والوصي وموت في الوفا فان عقد الاجارة
 مشتمل على العرف بموت هؤلاء لا يفسخ الاجارة واذ كانت احد المستاجر او احد الموردين يفسخ الاجارة
 في تعيينه بوقت الاجارة في نصيب الحق وقال في العقد في نصيب الحق لانه اجارة الماشع ولو كان الشروع
 مقارنا للعقد في صحة العقد فاذا طرأ عليه افسد وان شرط العقد شرط عند حدوث العقد لا عند
 بقاءه ولو قال المالك لخاص صبرة فربما في الاجارة منها كل شهر كذا او بما فيك الخاص
 فلم يفرغ الدار فيكون الخاص صبرا بالاجارة ويجب عليه البيع لان المالك في عين الاجارة والخاص

يمكن

سكت ورضي بها العقد منها اجارة فربما او اجارة الخاص ملك لا يفسخ شيء وان اقام المالك البيعة بعد
 الخاص لانه ملكه لانه اذ وجد ملكه لم يكن راضيا بالاجارة ولذا لا يفسخ شيء اذا اراد المالك الخاص ملك المالك
 لكن نال لاريد بهذا الاجارة ورضيها والارادة الخاصة والوكالة والوكالة والوكالة والوكالة والوكالة
 القضاء والامارة والايضا في العمل في العرف والوصية والطلاق والطلاق والطلاق والطلاق والطلاق
 اضافتها الى الزمان المستقبل اربعة عشر كمال في الحرم اجرت هذا الدار من غير رمضان الى سنة مكررا
 فكون مبدء الاجارة الوعد للمستقبل لا البيع والاجارة بان باع الفسخ عند بل المالك اذا ابا
 الفسخ فاجرت البيع وفسخه القسم والشركة والدية والحاج والوجه والصلح من مال واما الصلح عن نعم الله
 فيصير اضافته واولاد الدين فما لا يفسخ فلهذا اضافتها الى الزمان المستقبل فلهذا
 الاجارة اصلها عورية فلهذا منسوبة الى العادة اتم العادة واحد ما من العار العيب فقال استوفت الشيء
 فانه عورة واستعارته اياه على حذف الجار كذا في الغوب وتل شقة من العاورة وهو الشاوب كما قيل
 للغير نوبة في الانواع ملكه على ان يعود النوبة اليه بالاستسراج وحتى لا يفسخ شيء عاكفك بفسخ بلا عوفين
 وقال ابن شاذان في الكرخي راه وفي اباة الانواع لا ملكك المفسدة فلهذا الاجارة فلهذا العادة المستعينة
 لا يبر لانها ابراه وعنده نوبة لانها ملكك فملكك المفسدة بلا عوفين عارته وعوفين الاجارة وملكك العين بلا عوفين
 بغيره ومع عوفين بيع وبيع الاجارة باعوك فانه يفسخ فيها ويملك هذا الشوب في الاصل اي يملك الرجل
 الرجل باقرا او شدة شرب ليهنأ ثم يرد الى ذهابه وربما يفسخ على العارته نظر الى الاصل واطمعت الرضى

فان الاطعام اذا نسبت الى الارض سادها وكل غلتها وحبك على ذاتي فان الحمل هو الاركاب ويراد به العارضة
 عرفنا وخرتك بعدك فانه اول في استعماله بعد ذلك سبكي فداري لك مبتدأ وفرد سبكي فداري لك
 وداري لك مفعول عارضة وعمرى سبكي ورجع الميرة العارضة متى شاء لقوله عليه العارضة مردودة وان
 العارضة بالاعتدال ان هلكت سواء هلكت من استعماله او لا من استعماله قال الشافعي انه ان هلكت من
 المقادير لم يضمن وان هلكت لافي حال الانتفاع يضمن ولا يجوز العارضة لانها غير لازمة في الاصل
 والاجارة لازمة فان اجراها المستعير فطبت فضمن الى المضمن المستعير الميرور لا يرجع المستعير
 لانه طهر بعد الضمان انه ملكه نفسه وعطبت فلا يرجع على المستعير المستاجر او ضمن الميرور المستاجر
 بنفس مال الغير نفسه فخره انه يرجع المستاجر على موجه او لم يعلم المستاجر انه كان عارضة في الميرور
 وفي الفرض والعرف نفسه لان علم كونه عارضة فميرور لم يرجع عليه لانه لم يوجد الفرض والعارضة
 ما خلف استعماله كما اذا عارضا ثوبا للباس او دابة للركوب فان الناس يتفاوتون في اللباس والركوب
 فليس القصار والدايع لا يكون طيب العراف والبرار والركوب الصبيح لا يكون ركوب السوقي
 او لا يختلف استعماله كما اذا عارضا دابة للحمل فميرور لا يرجع المستعير ان لم يبين الميرور مستفعا
 وعارضا لا يختلف استعماله ان يبين مستفعا فالصور الرابع ما خلف استعماله ولم يبين من مستفعا
 به الناس الثاني ما لا يختلف استعماله ولم يبين ان كان له ما لا يختلف استعماله وبيان في هذه الصور
 كقول المستعير لغير العارضة فخره الرابع ما خلف استعماله وبيان من مستفعا به في هذه الصور

لا يجوز

لا يجوز للمستعير ان يجره كذا الى مثل اعانة المصاراة الموجهة او اجرة نفسه فلا يجره المستعير كونه مستعيرا
 ان يعرفه في صورة واحدة لا يجوز كما ذكرنا في الاعارة وقال الشافعي ليس للمستعير ان يجره بغير اذن المالك
 ان اعارة اياه بالخاصة عنده والمباح له الاطعام لا يقدران على بيعه وفردا فملك المالك ملك
 المالك في الغير المستعير لما ملك المالك المصلحة كان ملكه فخره عن سحر دابة مطلقا اي ان لم يسم شيئا او
 مطلقا لان الحمل يجره على الحمل لا ينفذت وله ان يركب ويترك فخره وان كان الركوب مختلفا لانه
 لا يطلق فخره الجار واما من الركوب والاركاب فكل المستعير المستعير يضمن نفسه الى المالكين
 حتى لو ركب نفسه ليس له ان يركب فخره ولو اركب بهك ضمن ولو اركب فخره وليس له ان يركبها حتى لو
 ضمن لان تعينه نقصان المالك ولو عين المالك يضمن بالنقل كذا فينا ذكرنا في الفرض واما يجره فخره او لم
 يركب نفسه اما اذا ركب فقد اختلف المثل فخره قال بعضهم ليس له ان يجره وهو اختصار في الاسلام عليه السلام
 ولو اعاره ضمن وقال بعضهم لان يجره اذا اعاره لا يضمن وهو اختصار في الاسلام عليه السلام ولا يملك الا
 لو اركب فخره ثم اذا ان ركب فخره اختلف المثل فخره ما ذكرنا ولو اطلق الميرور الانفعالي في حق الوقت
 والنوع انفع المستعير ما شاء اي الى نوع شاذ في وقت شاذ فكل ما اطلق اللفظ وان يجره في الوقت
 والنوع فليس للمستعير ان يجره ذلك عمدا بالقتل وضمن بالخراف الى شركا اذا اعاره الدابة وقيل لا يملك
 المخطئ فخره لانه يقطع اي لا يضمن بالخراف الى شركا فان الكلام في الانتفاع بالاستعداد على اربعة اقسام
 ان يكون العارضة مطلقا في حق الوقت والانتفاع الرابع ملكه في الميرور يجره ما اطلق على اربعة

وانه على نفسه وكله اي شئ يمسك الجارة يبيع او يقر في انه وافق الاستجارة او خالف اليه من لا يرضى
 وان خالف الى شئ يرضى ورواها الى رواد الجارة المستجارة الى الصطلح بالكلية تسليم فلو ملك بعد ذلك لم يضمن
 لانه رد العارته الى الموطأ يعني بذلك ان كان له ملكه وند استجازه العاقل لم يضمن لانه لم
 يرد على ملكها او رد ما يبيع عبده اي عبده المستجارة او امره من الله او من غيره تسليم لان المستجارة
 ان يرد يبيع في عياله بخلاف الاجرة وما ورد به من اجرة بها اي بالكلية فانه تسليم او يبيع
 اي عبده بغير الدابة سواء كان العبد يقوم على دابته او لا يقوم تسليم فلو رد ما وقل الموضع
 العبد الذي يقوم على الدابة تسليم دون غيره والاول هو الصحيح كونه مستجارة بغير تسليم الى مالكه لان
 محو يرد التسليم اما ان كان المستجارة نفيت العقد ولو قبل ابد من رده الى مالكه ولو رده الى
 دار المالك فملك يضمن بخلاف رواد يبيعه والمغصوب الى دار مالكها لان الودعة والمغصوب
 يرد الى المالك عرفا والعارية يرد الى دار المالك عرفا وعارية المقدس والمكس والموروث
 والمعدود قرض لان الاعارة لا تستفاد ولا تاتي بالانتفاع بهذه الاشياء الا باستئجار
 عيها فانقصت فملك عيها وذا بالعبه او بالقرض والقرض او بما فراقا لو انه اذا اقر
 العارته اما اذا عاين الجنية بان استجاره في دهرهم او دانية كثيرة فوضع على الدكان حتى
 الناس عنه فيعاصرون معه لانه يكون قرضا نفيعا جميعه الانتفاع به بما مع بقا العين
 وصح اعارة الارض للبناء والعرض لانه منفعة معلومة فملك بالاجارة فكذلك الاعارة

ولان

وله ان يرجع لان العارته ليست بتلازمة وتكاف المستجارة قلها لانه شغل ارض الغير
 فيؤخره بغيره ثم ان لم يكن وقت العارته فلا يضمن شيئا من العرض والبناء لان العارته
 يلحق المستجارة بالحق من قبله حيث غرس وبني في محل كان لغيره حتى الرجوع فيه والميراث
 له ولكن المستجارة بغيره حيث ظل مطلق العقد انه يتركها في يده غرسا وعقد
 الميراث المستجارة بغيره بالقلع ان وقتها ورجع عنها قبل ان الميراث ينفذت بغيره المستجارة
 لانه بني وغرس بناء على وعد سابق من الميراث للمنفذ وان يذبح الفرض بغيره بالرجوع الى
 الفاروق قال زفر لا يضمن الميراث الرجوع قبله اي قبل الوقت لان فسخ الوعد وذكر الى المالك
 الشهيد انه يضمن رب الارض للمستجارة غرسه وبنائه ويكونان له الا ان يترك المستجارة
 ان يرفعها ولا يضمن فسخها فلو لم يترك ذلك وهذا لم يكن القيل مفر بالارض فان كان مفرها
 فالحق لرب الارض لانه صاحب اصل والمستجارة بغيره فكان الجار لصاحب الاصل رجا
 ولو اعاد ارضه للذرع لا يافد الميراث حتى يمسك الذرع وقت اوله لان لا دارة وقتا معلوما
 في الترك مراعاة الحق لان انما يترك بالاجرة لئلا ينفذ منفعة ارضه مجانا ولا نفوت ذرع
 يستعد النظر في الجانيين واجرة رد المستجارة والمغصوب على المستجارة
 والموجر والغاصب فلو نفى ان اجرة رد المستجارة على المستجارة لانه قبضه لمنفعة
 والرد وجب عليه والاجرة مؤنة الرد فيكون عليه واجرة رد المستجارة على الموجر لانه

عقبت للزوج معنى تحت سلم الاجرة والزوج وجب على المستاجر وانما وجب عليه التكليف والتخلف
 واجرة المصنوع على الغائب لان الرد وجب عليه ودفع للفرع لان الكف فيكون مؤنة الزوجة
كتاب الودعة هي من الابداع والابداع لغة تسليط الفرع على حفظ الشيء
 كان مالا او غير مال تعال او دعت زيدا مالا او ستودعته اياه اذا ودعته اليه ليكون عنده فانما هو
 مستودع بالكره وزيده مودع ومستودع بالفتح والمال مودع ومستودع الضم اي ودعته ودعته
 تسليط الفرع على حفظ المال فالودعة امانة في يد المودع تركت عنده لحفظه وقد يكون الشيء امانة
 ولا يكون ودعته كما اذا اهدت الزوج والقي ثوب ابن في حجره فان الثوب امانة عنده
 وليس بودعة والحكم في الودعة ان يرد عن الضمان اذا اعد الى الوفاق ولا يبرأ عن الضمان
 الى الوفاق في الامانة وضمانها كالعارية فلا يضمن المودع ان يهلك الودعة بل العارية وان تعدى
 عليها فملك يضمن كالعارية وان ردت الودعة عند المودع ولم يبق مع مال اخر للمودع لم يضمن
 عندئذ وعند ما كان يضمن وله اي للمودع حفظها بنفسه ويضمن في عياله من زوجية او ولده
 او والديه او اجداده مشيرة او من ائتمه والبقوة في هذا الباب لما ذكره لا ينفقه حتى لو اوعدت الالة
 ووضعا الى زوجها لا يضمن وان لم يكن الزوج في نفقته ما وكذا الابن الكبير اذا كان يسكن مودع
 وان نهي من الحفظ عن في عياله لان المطلوب حفظ الودعة على وجه حفظ مال نفسه ولا يضمن
 بحفظ ماله بنفسه تارة وبغيره من في عياله اخرى وللمودع السفر بها وان كان لها حمل ومؤنة

عند

عند عدم النهي عن السفر وعدم الخوف بان كان الطريق امنا ولا يعقده احد غاليا ولا يوقفه
 ممكنة دفعة بنفسه او رثته السفر فالا ليس له ذلك اذا كان لها حمل مؤنة اي تحتاج في حمل
 او اوجه جمال وقال الشافعي رد بس له ذلك الوجهين وان نهي عن السفر او كان الطريق مخوفا
 ففرقه ملك المال ضمن ولو حطط بغير علم ضمن لان المالك لم يرض بترك الا اذا وقع في داره
 حرق غالب وخاف الحرق او لم يكن في الفلك فخاف الغرق فوضعهما عارية في تلك الاخر لا
 تعيين طرعا لحفظ في هذه الحالة نصار ما ذنا دالة وقيل هذا اذا احاط الحرق بغير المودع
 فان لم يكن احاط بغيره ضمن ولا يصدق على العذر حتى يقيم البينة فان جسمها بعد طلبه بها جمال
 كونه قادرا على التسليم ضمن لانه لما طلبه لم يكن راضيا بما يملك بحسبه من الحفظ وهو بالاسك
 غاصب فيضمن فان عاد الى الاقرار بعد الحجز ولم يبرأ عن الضمان وان جرد ما عنده غيرهما
 لا يضمن لانه من باب الحفظ وعند زفره يضمن او حطط المودع بالرجوع لا يضمن حطط اللين
 ضمن وعلم ان الحطط على اربعة اوجه حطط بطريق الجاورة مع تسير التمر حطط الدراهم
 البيض بالسود والدراهم بالذنايز والجوز بالخوز فانه لا يجب الضمان بالاجماع يسكن المالك
 من الوصول الى عين حقه بل الرجوع وحطط بطريق الجاورة مع تسير التمر حطط الحنطة بالشمع وذلك
 يقطع حق المالك ويوجب الضمان لانه المعتبر كالمعتذر وقيل لا يقطع حق المالك عن
 المخلوط بالاجماع هنا ولو لم يكن له الخيار وقيل القياس ان يضمن المخلوط ملك الماطعة المحسنة

الأمانة

وفي الامكان لا يصير فخط الجنس محذوف الجنس ممازجه فخط ومن اللوز بالزيت وكل ما ياتي
بغيره وان يوجب انقطاع حق المالك الى الضمان بالاجماع وخط الجنس بالجنس ممازجه
او مجازة كخط ومن اللوز بجنس او اللابن بجنس او الخط بجنس او الدرهم البيض بالدرهم
البيض فغنى في حقيقته هو استبدال كاسيل لصاحبه لا بتبديل المودع وصار المخطوط ملكا
وغنى عما لا يملك الجوار ان شاء الله وان شاء شارك في المخطوط او تعدى المودع
فليس ثوبها او ركب دابرتها او حفظ المودعة في دار المودع بغيره اي بالمحفظ في غير ما في
بذره الدار فمن لان الدارين مختلفان في الاسن والحفظ فصح الشرط او جعلها اي جعل المودع
المودعة عند الموت فمن لانه يصير غاصبا وقوله ضمن جواز القول فان حبسها وان
ازال المودع التعدي بان ترك اللبس والركوب او رد ما الى داره بالمحفظ فيزال
ضمانه فلو ملك بعد ذلك لا يضمن وقال الشافعي انه لا يبرأ عن الضمان وان حصلط
المودعة بال مودع بلا علة كما اذا اشترى الكيس في صندوقه فاختلط بدراجه لا يضمن
الصنع الموجب للضمان وان اشترى كاهنه الشربة اختلط حتى لو ملك بعضها ملكها
ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحد منها وان اودع رجل عند رجلين فخطب
وطلب نصيبه لا يدفع المودع الى احد المودعين تسطه بغيره الاخر عند بي حقيقته لو دفع
ضمن نصيبه وقال لا يدفع اليه تسطه فمن المتشاع من قال الاختلاف فيما هو من ذوات الام

وفيها هو

وفيها هو من ذوات القيمة سواء العجيان الاختلاف فيما هو من ذوات الامثال كالمكسرات والذوات
وما عداها من الثياب والدواب والعبيد للمجاهدين ياخذ نصيبه بالاجماع ولو اودع رجل عند
رجلين فخطب لاهد المودعين وفيها اي دفع المودعة الى المودع الاخر فيما لا يصلح ان يقسم
بان لا يبقى متفقا بعد القسمة لان المالك رضي بذلك حيث علم انهما لا يجتمعان على حفظ
اناء الليل والنهار ولا احد المودعين دفع نصيبها فيما يصلح ان يقسم بان يبقى متفقا بعد القسمة
لان المالك رضي بذلك حيث علم تعدد اجتماعهما على الحفظ عند بي حقيقته وقال لا احد بما
ان يحفظ الكل باذن الاخر فما قسم المودع اذا دفع الكل الى الاخر فما يقسم ضمن دافع الكل
لا يقبضه اي قابض الكل لانه مودع المودع وهو لا يضمن وعنده ولا اعتبار للنهي عن دفع
الى من لا بد من حفظه اي اذا اودع ودفع وقال لا يدفع الى امرأتك وعبدك وكذلك
واجريك وهم في عياله فدفنها الى منسبها عنده فملكته فان كان يجدها من الدفع اليها كان
لا يمل وفقد سواها فمؤخرها ان كان لا يجدها من ذلك فلا اعتبار للنهي وهذا كمن اودع
دابة وقال لا يدفعها الى عياله او انها عن الدفع الى امرأته والمودعة شي يحفظ على يد امها
والرجل ممن لا يجدها عنها ولا اعتبار للنهي عن الحفظ في بيت من دار حتى لو حفظها فيه
لا في بيت اخر من الدار لا يضمن لان البيت من دار واحدة قلما يختلفان في الجزف فائدة
في التعيين الا ان كان من الذي لا يملك في الحفظ فخلط ظاهر وصح الشرط والتعيين

ويضمن بالخففة ولو ادعى رجل دونه فادعى المودع أو عن غيره لم يملك ضمن
 الاول لا الثاني عند أبي حنيفة وعندنا يضمن ايهاا واما ضمن الثاني فراجع على الاول
 متعد بالبيع يضمن المالك والثاني متعد بالقبض غير ان المالك فلما لم يضمن
 ايهاا ولا ان المال وصل الى الثاني من يد اياين فلا يضمن وهذا لان الضمان لا يجزى
 الدفع ما لا يفارق لان الحفظ لا يفوت مادام في حبله فاذا فارق الاول الثاني فاما
 يضمن الاول ترك الحفظ حسن فارق واما الثاني فترك الحفظ بل هو اياين فصار هذا في
 كسب هبت به الرج فاقعة في حجرة فاذا هلك من ضمنه لم يضمن ولو ادعى الفاسد
 عند رجل وملك في يد مودع الفاسد فمضمون من الغاصب منه اياا من الغاصب ومودعه
كتاب الغصب هو في اللغة اخذ الشيء ظلما وقهرا ما لا كان او غيره بقهر
 غصب زوجه فلا يملك ولده وسمى المخصوص غصبا سمي بالمصدر وفي الشعر اخذ مال خراز
 على الجور والميل والدم فانها ليست بالشرع مضمون احتراز عن الجور والخسر حيث لا يقع
 شيء خارج عن احتراز عن مال الجور علنا اي ظاهرا لا على وجه الخفية احتراز عن السرقة لا اذ
 مالكة احتراز عن المودعة تركل ذلك الاخذ يده اي يد المالك احتراز عن العقار فان الغصب
 عندنا ازالة اليد المحقة واثرات يد البطله وعلى قول الشافعي ازالة يد المالك ليس بشرط
 الاثر اثار اليد البطله كاف وثمرة الخلف في نظره فزوايد المخصوص مثل ولد المخصوصة

وثمة

وثمة البستان فانها ليست بمضمونة عندنا لانعدام ازالة اليد لان يد المالك ليست بتامة
 على هذه الزيادة فلا غصب في العقار لان الغصب ما تحقق فمات قبل فمات في العقار لان
 ازالة اليد لا تحقق فمات حتى لو اخذ عقارا وملك في يده بان غلب السبل على الارض فبقيت
 تحت الحادوا انعقد اذ انا هدمت باقاة تماوية او جاء سبل فهدمت بالبناء لا يضمن عند
 الجاحفة والى يوسف وكما قال محمد وزر والى في ركنهم احد وهو قوله لا يضمن
 لانه اثبت يده عليه على وجه تضمين فمات يد المالك فهو سببا للضمين كما في المنقول وان
 ان الغصب لا يتصور في العقار لما ذكرنا فلا يجب الضمان وبذلك لان المثل في يد المالك
 انما يكون بالنقل والتحويل وذلك لا يتصور في العقار وانما يتصور من المالك عنه ومنع المالك
 تصرف في الملك فصار كما لو جرد المالك عن الماشي فان ذلك لا يضمن غصبا حتى لو جرد المالك
 حتى ذهب موثقه لا يضمن وما نقص من المخصوص بفعله اي بفعل الغاصب يضمن بالانفاق
 وذلك بان يرم بيتا او انهم يسكنه وعلمه بان كان عمله الجور او العقارة فوهم
 جدار الدار اما اذا سكن في الدار وانهم لم يثبت يد المالك عليه وذلك لو حب زوال يد المالك عنه
 البعد غصب لانه بالاستخدام اثبت يد المالك عليه وذلك لو حب زوال يد المالك عنه
 لا جوسه على السباط لانه لو جرد في النقل والتحويل والبسط فعمل المالك وقد بقي اثره فله في
 الاستعمال فلم يكن الغاصب مزيل يده وحكمه الا تمس علم وان كان بدو العلم بان ظن
 ان المأخوذ ماله او شئ عينا ثم ظمرا احتقا فزواله علمه لعله العلم يقع عن ابي
 الخطاء والنسيان وود العين على المالك ان كانت حائمة فانه الموجب الاستعمال
 الموجب الاصل القيمة ورد العين مخلقة لهذه الواجبة علم الضمان حال قيام العين بوجه
 لو بملك بعده لا يجب الضمان ورد الغرم ان كانت العين بالكلية في يده بفعله او بفعل

ثبوته وجب رد الشئ في القيمة من الصورة ومعنى ان كان احد من القيمة التي فيها
 مراعاة المعنى نقطه وهو الاية كالكليل والموزون والعددي المقارب مثل الجوز والبعض
 وعند زفره في العددي المقارب بحسب القيمة فان انقطع الشئ عن ايدي الناس بقيته
 اي نجب قبل الشئ يوم خصصه عند الحنفية وقال ابو حنيفة يوم الغصب وقام
 محله يوم الانقطاع لا الغصب اوجب الشئ خلف ويصار الى القيمة للعجز او ادا
 وذلك بالانقطاع فيعتبر يوم الانقطاع والابن يوسف ان الشئ لما انقطع التحق بالمال
 له في وجوب القيمة فيعتبر يوم الغصب ولا يحسنه ان القيمة لا تنضم مشروعه مع غيرها
 الشئ لانها خلف عنه ولا ينقطع احتمال الشئ بالانقطاع بل بالمقصود والقضاء ولهذا
 لو صدر لي شيء او انه كان له المطالبة الشئ ويوفى القيمة برأي ذوى البصيرة فانهم يعرفونها
 وان كان الشئ معدوما او منقطعاً عن ايدي الناس وجب في غير الشئ قيمته لانها
 الشئ معنى يوم الغصب وقال مالك انه يجب مثل صورة من جنس ذلك كالعدي
 المتفاوت مثل الثياب والدواب قال ادعي الغاصب الملاك حبس مدة حتى
 يعلم انه لو بقي لظهر لان متعلق بالعين والناس اغراض في الاعيان فلا يقبل قوله
 في الملاك حتى يحصل عليه الظن بالحبس ومدة الحبس موقوف الى رأي القاضي ثم اقول
 يظهر بعد معنى المدة قضى عليه بالبدل وهذه المسئلة يدل على ان الاصل والعين والقول
 قضى في بدل المغصوب وهو القيمة للغاصب مع حلفه لان المالك يدعي عليه الزيادة
 وهو ينكر والقول للمكرم مع مينة ان لم يتم المالك حجة الزيادة وان اقام البينة على الزيادة
 بحسب الزيادة فان ظهر المغصوب وقيمة اكثر مما ضمن فقد ضمن الغاصب بقوله مع حلفه
 اخذه الى المغصوب المالك ان شاء وورد بدله لانه لم يتم رضاه بهذا القدر حيث ادعى

الزيادة

الزيادة وانما لم ينفذ الزيادة لعدم البينة او ادعى الضمان ان شاء وان ظهر المغصوب وقيمة
 اكثر مما ضمن الغاصب لا يقول بل يقول المالك او بينة اقامها او يقول الغاصب غير البينة فهو
 للغاصب ولا خيار للمغصوب للمالك لانه رضى بالمبادلة بهذا القدر حيث ادعى بهذا القدر
 ولم يدع الزيادة وان ظهر المغصوب وقيمة مثل ما ضمن الغاصب او دونه فما اذا ضمن بقوله
 الغاصب مع مينة فالمالك ايضا بالخيار في طهر الرواية يجوز الاصح ان شاء مضمي وان شاء
 اخذ العين ورد البديل وقال الكوفي لا خيار له وان اخرج المغصوب او الامانة كما لو دلت
 والعارية واخذ الاجرة او ربح بالتصرف فيها الى في المغصوب والامانة كما اذا غصب او دعى
 الغاف شري بها جارية فباعها بالعين ثم اشتري بالعين جارية فباعها بثلاثة آلاف
 وكذا اذا كان المغصوب او الامانة غير الدراهم والدينار كالعروض مثل يصدق بالآلة
 ويجمع عند الحنفية ومحمد رحمهما الله لانها حصلت بسبب خبيث وهو التصرف في مال غيره
 وعند ابي يوسف لا يصدق وعند الشافعي له لا يملك الرجوع الا ان يكون ما في المغصوب
 والامانة دراهم او دينار لم يشترط ولم يضاف العقد اليهما بان قال اشترت بالف درهم
 ونقد الالف الغصب او الامانة او قال اشترت بهذا الالف والحال انه غير غصب وانما
 لكن نقد الالف الغصب او الامانة او اوصاف العقد اليهما بان قال اشترت
 بهذا الالف والحال انه غصب او امانة لكن لم يعط هذا الالف الغصب او امانة بل نقد
 يخرجنا بهذه الصورة لا يصدق بالرجوع والطيب وان غصب شيئا وجوه فزال
 اسمه واعظم منافع زال ملك المغصوب مدعنه وضمنه الغاصب ولكنه ليس ببالحل
 الانتفاع له قبل ادا بدله الى الشئ او القيمة كدخول ثوبه وطبخها احترقها اذا اذبحها ولم
 يطبخ فانه فوات اعظم المقاصد هو الدر والفلس ولكن لم يزل اسم الشاة لانه يقال

الغاصب

شاة مذبونة وجعل صفرا ناطق الى المالك اخذ القصة واراد اخذ الدم المطبوع او الاناء لم يكن
ذلك لان ملكه ذال وهذه الكلمة فاخذت شي ره وهو رواته عن ابنه فقه لم ينقطع حتى ان
يخلف ما اذا غصب الحرجي اي الذهب والفضة فخرهما وذاهم ودنايه وانما المالك
ولم يزل ملكه عنها بل اشى للغاصب عند احسنه وقال الله لهما الغاصب وعليه مثلما التبذل
الاسم بالمقصود والصنعة والاسم العيان لم يتبدل لان اسم الذهب والفضة باق
بعد الصنعة والمعنى الاصلي وهو الثمنه باق حتى يجري فيها الربا ولو فوق ثوبا مقصودا فخر
فاخذ او فوت بعض العيان او بعض نفعه بان كان يصح الثوب قبل الخرق للبقاء وبعد
لا يصح له وصح للقبض مثالا وانما فوت به بعض العيان فخرت الظاهر ان الثوب اذا
قطع بفوت مخرجه اشى فغاصب الثوب بالخيار اما ان ضمن الغاصب وطرح اي الثوب
المالك عليه اي على الغاصب واخذ كل قيمته وكان الثوب للغاصب لانه مستهلك ومخرجه
فانه لا يصلح بيع ما كان صالحا قبل اخذه اي الثوب ومخرجه الغاصب نقصانه لانه قبض
فخرجه للثوب فاما حقيقة وفي الخرق اليسير وهو ما لا يفوت به شيء من الحقيقة وانما قيل
فخر نقصان مخرجه الغاصب ما نقص واخذ المالك ثوبه لا العيان فخر كل وجه ومن بني ارضه
او عرس فيها امر بالبيع والرد وقيل لا قطع البناء والغرس ورواياته جعل ارض غيره مشغولا
فيكون مخرجهما كما لو اشغل طرف غيره بطعامه ولما ملك اي المالك الارض ان يصير مخرجه بناء
او شجر اخر فليعلم لان حقه بالملحوع ان تقتب الارض به اي بالبيع وان كان بلدا فخر
لان البناء والغرس يجر الارض فخره صاحبه الارض اولى ومخرجه قيمته ما مور بالبيع
يقوم الارض مع البناء والشجر الامور ما كان بقله ويقوم ويسر فيها هذا البناء والشجر فخرها
بمخرجه البناء الامور ما كان بقله فخره قيمته الامور بقله لان مخرجه القلع مخر

من فخر

من فخره المملوك دفع القام فاذا دوت فخره المملوك فانه كانت فخره الارض مائة ومخرجه البناء
او شجره المملوك عشرة واجرة القلع درهم فخره الارض مائة ومخرجه البناء او شجره مائة
وستة فخره المالك الستة وان مخرجه الثوب للغاصب فخره الجار ان شاء مخرجه قيمته الثوب
ايض ومن الثوب للغاصب او اخذه وعمم ما راد او القبيح في الثوب لانه صاحب
الاصل فخره الجار في ملك الوصف وقال الشافعي ره لملك ان يخرجه وبامره الغاصب بارا للبيع
عمر ثوبه بالقدركم وبفخره نقصان الثوب ان نقص بذكر ثوبه وان سجد الثوب فخره
قيمته الثوب ايض او اخذه ولا اشى للغاصب عند احسنه لان الثوب نقصان وعندهما
التسوية زيادة كالتحريم بل هذا اختلاف وعمم زمان فخره جنيته على ما ساقا
في زمانه من عادة بني امية فانهم كانوا يتخون من بس السواد وما اجاب ما شاذ في عصرهما
من عادة بني العباس بلبس الثياب السوداء ان غصب عبدا وبيع او عرق ثم ضمن المالك قيمته
نقد البيع لا العرق والعرق ان المالك للغاصب فخره ناقص لثبوته بعد اداء الضمان مستند
الى زمان الغاصب والثابت مستند ثابت فخره دون وجهه والمالك ان نقص بكمي الجواز
البيع لا العرق ملك المكاتب فانه ملك البيع ولا ملك الحق لنقصان ملكه وزايد الغصب
سواء كانت متصله كالبس والجمال ومنفصلة كالوكلة والتم والصوف امانة في يد الغاصب
لا يصح ان يملك المذكور من الزوايد لانها ليست بمقصودية كالمقتضى ان يد المالك ويد
ما كانت ثابتة على الزوايد حتى تنزلها الغاصب وقال الشافعي ره زوايد الغصب مضمونة الا
بالتعدي فيها مان تلفها او دمج او اكل او باع وسلم او المبيع في ملكها بعد الطلب حتى لو مخر
ول المضمونة بعد الطلب بضمحق التقويت بغيره عنه بالمع والاذ تلف ثم لم يبيع
وخضره لا يبيع ومنه المسئلة اربع اوجه الخلاف البيع في السلم او خضره واختلف الزمر

خبر السلم او خنزيره و اطلاق الذي هو خنزيره و اطلاق السلم الذي هو خنزيره ففي الاول
الاضمان على المثلث بالاجماع وفي الاخرين على المثلث الضمان عندنا خلافا لما في رده فنفذنا
في جميع الصور وكذا منافع الغصب لا يفرق سواء استوفى المنافع كما اذا سكن الدار المقتضيه
او استعمل العبد المقتضوب او عطلها او عذلت في رده يضمنها سواء عطلها او استعملها وقال
مالك ان استعملها بحجب المثل وان عطلها الا في عليه وفي القسوى السرحه اذا سكن دارا
معدا للغة من غير استيجار بحجب الاجرة وعلم الفتوى بخلاف ما اذا اراق السكر بفتح تن
التي من غير الطلب اذا اشتبه وهو في الاصل مصدر فانه يضمن ويحجب كرا المثل لان السلم
يمنوع من تلك غيرة لانه جوام والمقتضف هو ماء الغضب ويطرح حتى ذهب نصفه وبقى نصفه
واشتد وهو مضمون بالقيمة لانه لا يرد بخلاف كسر المرقع هو آلة للامور كالطنبور والمار
ونحوها وبذا غيرة المقتضف وعندنا لا يفرق بين المقتضف على قولهما في عدم الضمان لكثرة الغباو
في ما بين الناس فحجب ويضمن قيمته لكن لا للموقوف الطنبور بغير حجب المقتضف وكذا
في المرقع والامه المغنيه الكلب الطنبور والحمامه الطيارة والديك القائل والعبد المقتضف
نقح القيمة فما غر صالحه لهذه الامور ومن جعل قيد عبده لغيره فابق العبد او فتح باب
مقتضف طارة او باب اصطبل فخرجت الدابة وضلت لا يضمن لانه اعراض على محل
والكل والفتح فصل فاعل مختار فلم يصف المثلث الى الجبل والفتح وقال محمد بن يوسف ومن سبي
بغير حق مثل ان ياتي بكلام كذب لم يضمن ذلك سببا لاخذ المال فلف بر مال بغير مال يبي
اما اذا كانت السبائية بحق بان كان يؤذيه ولا يمكنه دفع الاذي الا بالسبائية او كان
فاستقلا لا يمنع بامر المعروف لا يضمن اليه اذ قال مع حاكم يضمن البتة انه وجد ما لا يؤذيه
يضمن اما اذا كان الحاكم عادلا لا يفرق فلا يضمن **كتاب** الرهن

القيمة

هو في اللغة جعل الشيء مجبوسا اي شئ كان بالي سبب كان والتكسب والاعلى التيقان
والدوام قال برهنت الرجل الشيء ومجسوس ربه عنده والرهن المهرول تسعة بالمصدر والجمع
رهون ومان ورهن والرهين والرهينة الرهن وفي الشريعة حبس مال منقوض بحق
مكن اخذه منه اي الحق من هذا المال كالدائن فلا يصح الرهن الا بدين واجب طارة او باطنا
او ظاهرا او مكن اخذ الدائن من المهرول بان يباع المهرول بخلاف العيق كالمكات فان الرهن بها
لا يصح لانه لا يمكن اخذها من المهرول فان باع الصورة مطلوبة فيها ولا يمكن ارجاع الصورة
من المهرول ونعقد بالاجاب مثل ان نقول برهنتك هذا الشيء بالدين الذي لك على قبول
وقيل الركن مجرد الاجاب والقبول شرط والظاهر ان القبول يضمن لان من حلف لا يضمن
لا تحت يده وان القبول ولكن لا يلزم الرهن بالاجاب والقبول فلهذا ان رجع العقد
وان لا يسلم المهرول الى المهرتين بل يلزم ان سلم الرهن وقبض الرهن لقوله المهرين بان
مقبوضه وقال بعض اصحابنا القبض شرط الجواز وقال مالك يلزم الرهن بالاجاب والقبول
محوزا اي مقبوضا من رهن المهرين المهرين فان لا يصح عندنا مفرغا عن ملك الرهن اي غير محوز
بحقه اخره از غبر بن دارنه امتاع الرهن بدون المهرين والارض بدون النخل
متين اي لم يكن الرهن متصلا بغيره اتصال خلقته كما لو رهن الثمر على الشجر بدون الشجر فان الثمر
تعلق بالجزء فحجب فخره عا ليس برهنون حل فيه مجاورة كالمساع في البيت او معلقة كالشجر على
والثمر تعلق بالمال في الحق فحجب انفصاله عما ليس برهنون فمحل الذي القصل به المال خلقته
اما لو كان اتصاله بالجزء المجاورة كالمساع في البيت يضمن رهنه ويلزم بالقبض والتخليه بين الرهن
والمهرين بان يضمنه الرهن في موضع يمكن المهرين من اخذه يسلم في طارة الرواة وعمره استوفاه
ان التسليم لا يثبت في المنقول الا بالنقل والاول اصح كما ان التخليه تسلم في البيع لا حقيقه

الاستيفاء وتثبت بالتقية اذا تبطل الميزان من قول الشافعي ربهى امانة ولا تسقط
 بشي من الدين بطلان ما كان باقيا من قيمة الميزان فارة ومن الدين
 اخرى فمن ياتي بالتقية فلو كان ذلك والدين والقدر سواء سقط دينه وصار الميزان مستوفيا
 لدينه وان كانت قيمة اكثر من دينه فالفضل امانة وبقدار الدين من الميزان مستوفيا للدين اقل
 من الدين سقط من دينه بعد اى الركن ورجع الدين على الركن بالفضل بانه اودع من ثمانية
 عشرة لبعثة فذلك عند الميزان سقط دينه وان كانت قيمة خمسة عشرة فالفضل امانة عندنا
 وعند غيره رجح الركن على الميزان ثم لان الركن عند مضمون بالقيمة وحفظ الركن كالمودعة
 اى للميزان ان يحفظ الركن بنفسه ورجحه وولده وقادروا بغيره مساوية او مثيرة لان
 عينه امانة عندنا وحفظه بغيره بولاد فذلك الدفع اليه كافي الودعة وان تعدى الميزان في الركن
 ضمن جميع قيمة كالغصب لان الزيادة على قدر الدين امانة والا مانات بغيره بالتعدى ولا يصح
 اى في الودعة والدين رهن واجارة واعارة وايداع ولا يصح في الوجه الاول اى الرهن ولا يصح الا
 والاعارة والايداع ولا يصح في المعار الا لان اى الرهن والاعارة ولايداع وقد علم
 المصنف بانما يستنبذه الجليل هو جواز رهن فقط مبدار دور عارية وامو حرم ومروى
 رهن مودع قال ابن جابر يستحب بشئ واحد الشرع ان يحسن ولا يبطل الرهن لو فصل
 المذكورات من الدين والاعارة والايداع لانها تعدى من لا يبطل بالتعدى لكن
 يصح الرهن لو فصل المذكورات كما مر من قوله وان تعدى فمن كالغصب وجعل المان في حقه
 تعدى فلو كان لا يماهور بالخصر لا بالاستعمال واليمن واليس في ذلك سواء لان التابيل
 مخلوقه فمخلو وجعله في البيع اخرى غير المفسر حفظ وليس بعد استعمال لان المانم لا يستعمل
 كذلك عادة واذ طلب الميزان ودينه من الركن امر الميزان باحضار دينه لان تبطل الركن

في الركن اذا تعدى الميزان

تبطل

تبطل استيفاءه فلو لم يقض الدين قبل احضار الركن فبطل الركن بسلك الرهن فيصير الميزان مستوفيا
 دينه من الاول او وضع الركن عند عدل في الايداع ولا تكلف الميزان احضار الركن لان الركن
 لم يقض بيد الميزان فلا طرقة احضارها في يده واذا اوضح اعطى الميزان الرهن فيسلم او لا كل دينه
 حتى تساقطت منه كالتامين حتى الركن تحققتا للثبوت ثم رهنه كافي تسليم المبيع والتمتع بغيره
 الثمن او لاء كذا امر الميزان باحضار دينه ان طلب الميزان دينه في غير بلد وقع العقد فيه ان لم يكن
 للميزان مؤنة حمل لان الامكن كذا مكان العقد فمالا مؤنة حمل له وان كان لودعه حمل ما قبل الميزان
 دينه ولا تكلف ولا لودعه احضار الركن كذا الميزان عاجز عن الاحضار والتسليم وجب عليه ان
 لم يجز العقد فيه ولكن يكلف الميزان ما يملك الركن ان طلب الركن ذلك كذا الركن غائب
 بماله وعلى اعتبار ما لا يحرقه من الدين واذا حلف الميزان في الدين بحسب عليه اى على الميزان
 مؤن حفظ اى حفظ الركن وذلك مثل اجرة الحافظ واجرة البنت الذي يحفظه الرهن وهذا لان
 الميزان في الحفظ عامل لنفسه لانه يصدق به صيانة حقه عن التوخي والجور ويحار الرهن ليس له
 تقاضا للدين وعن ابن جابر ان كراو الماوى على الرهن وجب على الرهن مؤن تبقيته مثل نفقة
 الرهن وكسوة واجرة طرد ولد الرهن وسقي البساتين وتلح عليه وبقدره والقام بمصالحه وجعل العبد
 الايق على الميزان اذا كانت قيمة الرهن والدين سواء وان كانت قيمة الركن اكثر فجعل الايق ينقسم
 على الميزان والراهن فبطل الميزان والراهن بقدر الدين المضمون وعلى الراهن بقدر امانه وكذا اذا
 الجرح والقروح ومعالجة الامراض والفداء من الجناية منقسم على القدر المضمون من الركن والا
 فما هو مضمون فبطل الميزان وما هو امانة فبطل الركن والخارج على الراهن فاحص
 لا يصح رهن مشاع فيما تقسم ما لا تقسم سواء كان من الشريك او من اجنبى وسواء كان اربيع
 مقارنا او طاريا بان رهن جميع الدين ثم تعاقبا العقد في النصف وردة الميزان بوجه صحيح وعندنا

الاول

الكسب

كما لا يتعدى اذا اذاع الرهن ولا ينزل الوكيل بموت احد سواه كان الوكيل الرهن بالعدل او غير ذلك
 الوكيل فانه اذا مات انقضت الوكالة ولا تقوم وارثه ولا وصيه مقامه لان الوكيل لم يرض برأي غيره ومن
 استوفى وصي الوكيل ملك بيعه وفي الضرر اذا مات العدل في الرهن وقد كان وكيل بالنسبة فادعى الوكيل
 بالبيع لم يجز الا ان يكون الرهن في اصل الوكالة وكلت بيع الرهن واجزت لك ما صنعت فيه
 من شيء يجوز له ان يبيعه ولا يجوز له ان يوصي بالثمن به او ايجل الا اجماع الى الوكيل الذي
 الرهن ان يبيع الرهن او وارثه فان بيع الوكيل على البيع وكيفية الاجاز ان يحكم الحاكم بما يبيع
 فان لم يجد البيع ابا فالتابع عليه كوكيل بالخصوصية اذا كان بين جليلين خصوصية فكل المدعى عليه يكون
 بطلان المدعى وعاب وكل وادى الى الوكيل الخصوصية فانه يجزى على الخصوصية لان المدعى فاضل لاسباط الخصم
 على ان وكيل كما هو فلا يكون للوكيل ان يبيع منه وعلى الضرر بالمدعى لان فيه بطلان حقه واذا باع العدل
 الرهن فقد خرج من الرهن لانه صار ملكا للشرع فالتابع حرج به وان كان غير مقبوض فقام مقامه
 مقبوضا فملكه ان الثمن من مال الرهن املكه اي يملك الرهن لانه بقاء عقد الرهن في الثمن لكونه قايما مقام
 البيع ثم المرحول لو ملك سقط الله منه كذا هنا وبذا اذا كان التوكيل مشروطا في عقد الرهن فان كان
 بعد تمام العقد ذكر نفس الامة ان في ظاهر الرواية لا يحل للعدل على البيع لان رضا الرهن قد تم بدونه
 وهو لو كان مستأنفا لبيعه ضمن فقد لازم وعن ابى يوسف ان التوكيل على البيع بعد الرهن ملحق بالاصل
 العقد ويجوز كاشروطه فان شرط الاشهاد فانه لازم هذا الرواية روي
 في التبرع والحناءة في الرهن ووقف بيع الراهن اذا باع رهنه بغير ان الرهن لتعلق حقه به ان
 اجاز رهنه او نفى رهنه فكذا البيع وما ركنه رهنه وانقل حقه اليه في البيع وعلى ان يبيعه ان الرهن
 اذا شرطه لا جازة ان الثمن يكون رهنه فهو رهن ولا لا يكون رهنه وان لم يجز الرهن فبيعه البيع
 لا يفسخ في الاصح من الروايتين لان التوقف انما كان لهيئة حق الرهن في الحبس ولا يسلط حقه

بالنقد

بالنقد اذا اذاع الرهن او اذاع موقوفه او اذاع موقوفه للرهن في الثمن الى ملك الراهن الرهن فسلم البيع لان
 المانع على شرط الزوال او دفع الى الغاصب ان شاء يفسخ القاسم البيع وحكم العبد على ان يفسخ نولاً لا يفسخ
 الى القاسم لا يبره وفي رواية ان ما عدا عن محله من بيع يفسخ للرهن وبيع عقار اي اعاقق الراهن
 سواه كان مؤسراً او معسراً او تديراً واستبلاده رهنه وقال الشافعي لا يفسخ الا لعاقق او كان معسراً
 فان فعلها اي اعاقق والتدبير الاستبلاذ حال كونه غنياً في رهنه حالاً او اذاع الدين للرهن من الرهن
 ولا يفسخ رهن الرهن لانه قاعدة في تضييع القصة مع طول الدين وفي الدين الموكل قد تمت اي تمت الرهن
 ويكون رهنه مقام الراهن الاول دفعا للقرض الرهن الى محل الاجل فاذا فاضل الدين اذع حقاً كان
 القصة من حقه ورد الغض وان لم يكن القصة من حقه بان كان حقه كبراً فاذع حقه ورد القصة ويظهر
 الغادة في هذه الصورة وان فعلها الراهن حال كونه معسراً ففي الصورة العتق متى المعق للرهن
 في اقل من خمسة ومن الدين فان الرهن اذا عتق فهو محرر فان كان الدين اقل من القصة في الجدة
 وان كان القصة اقل من القصة لانه لا تعد وصول الرهن الى جهة المعق وجب الرجوع الى من تنفع بالعق
 وهو المعق والمعق انما ينفع بمقدار ما رجع العبد باسني على سيده اذا صار غنياً لانه سبي في سيده
 وقضاه والعبد مضطرب حكم الشرع فخرج عليه في صورة اي اضحى العتق وبما لا يستبلاذ في
 العبد وانما الولد للرهن في كل الدين لان سيده ملك السيد وقد روي عن ابى داود انه يفسخها اذا
 لا يرجع للعبد بزمان الولد على السيد اذا صار غنياً وانما روي اعاقق الراهن رهنه فهو كالعاقق حال كونه
 غنياً اي ان كان الدين حالاً او اذع منه الدين وان كان موبلاً اذع منه العبد لكونه رهنه الى زمان حلول
 الاجل وجنبي ائمة من رهنه فالرهن هو الحقم في تضييع القصة وكان الضمان رهنه وفيه
 لانه الحق بالعدل فيكون الحق بالعدل ورهن اعاره رهنه رهنه لانه لم يعلل به عوارده اعاده
 باذن صاحبه رجلاً او غنياً يخرج من ضمان الرهن وسقط ضمانه عنه لان الضمان عليه باعتبار نفسه

الاول

وقد زال وكل منهما ان يرددها كما كان لان كل منهما قد خافه لان عقد الرهن باق الا في حكم
الضمان في الحال والضماني ليس من لوازم الرهن قوله الموقوفه بكونه ليس مضمون بالملك وان
ما الرهن قبل رده اي رد الرهن الى المدين فالحق من سائر غاياته لان حكم الرهن باق فيه
لان العادة ليست تامة وهذا بخلاف ما اذا اخرج الرهن او باعها او هبها احد مما من جنسها بالذات الا في
حيث يخرج الرهن ولا يعود رهنها الا بعقد جديد ولو مات الرهن قبل رد الرهن الى المدين كونه الرهن
اسوة للغير ما لان هذه التفرقات اوجبت حقا لازما للغير في المدين فبطل بطل الرهن ولم تستحق
بالعادة حق لازم ومنه من اولى باستعمال الرهن اذا اذن الرهن المدين استعمال الرهن كونه عارة
على العمل ان يملك قبل ان ينفذ في ملكه او يملك بعد ان ينفذ في ملكه من العمل حتى المدين كونه بقا
يد الرهن قبل العمل وارتفع يد العادة بعد وان يملك على العمل لان العادة غير مضمونة فاذا
ثبتت يد العارية بالاستعمال اتفق بين الضمان ووجه استعارة شيء من الغير ليس فان اطلق ولم يحدد
بشيء محدد غير وريث بائنا من فعل او كثر وعند من شارو في اي بلد شاء ولا العار اطلق فالتقدير زيادة
عليه لا يجوز او تقديره اوجب ان اولى بغيره على ذلك لان التقدير مفيد للموفاق فالتقدير المستعير
وبذلك الرهن ضمن تمام القيمة لا تصرف في غير اذ لا يفسد فاصحاب المصلحة وان شاء ضمن المستعير وعقد
الرهن ينفذ بملك المدين لانه ملكه ما دام الرهن فظهر له ملك نفسه وان شاء ضمن المدين ورجع
المدين ما ضمن من القيمة الرهن لانه مفروض من جهة الرهن ورجع بالدين لانه انفسه فظهره
حقه كما كان والى وانفق بان ينفذ مقدار ما امر به ان كانت قيمة الدين او اكثره بملك المدين
بطل المال عن الرهن لان الاستيفاء قد تم بهلاك الرهن فقد روين اي ضمن الرهن للمدين
او فاه منه سقطت بهلاك الرهن لانه صار منه بهذا القدر من مال المدين ولا يفتقر تمام قيمة الرهن
ان كان الدين اقل من الرهن ان كان قيمة الرهن عشرة والعين عشرة فقد المدين كل الدين ضمن

رهنه

اخذته

المستعير

المستعير الدين الذي اوفاه وهو عشرة للمدين وان كان مستعيره الدين عشرة فقد اقمه المدين كل الدين
فيضمن المستعير الدين الذي اوفاه اي عشرة ولا ينضم الخمسة وان كانت القوت عشرة والدين عشرة
فقد اقمه المدين بعض الدين وهو عشرة وباقي الدين على الرهن وضمن المستعير ما اوفاه من الدين
وهو عشرة ولا يمنع المدين من تسليم الدين الى الغير اذا نفى المدينه ذلك لان لا يمتنع في تسليمه
ورجع المدين الى الرهن بما ادى الى المدين ولو ملك الشيء المستعار للمدين مع الرهن قبل رهنه
او بعد ملكه لا يضمن لان حفظ العين في الحالين ما ذل المالك وبالحال قبل الرهن او بعده
لم يضر فاحتمل شاملا من دينه بالدينه والضماني انما يكون باعتبار استيفاء الدين منه ولم يستوفى
الرهن والمدين وقد ملك الرهن فقال المالك ملك في يد المدين وقال المستعير قبل ان ارهنه او ملكه
فالقول للرهن مع عينة لان الضمان باعتبار استيفاء الدين منه وهو متصور وجانية الرهن على الرهن
مضمونة لانه تعلقي بحق المدين فضمن الرهن ويكون الضمان رهنه عند المدين وجانية المدين على
الرهن مضمونة ايضا وسقط الجناية من دينه بقدر ما ادى بقدر ضمان الجناية ان كان الضمان نصفه
الدين بان كان الدين ورهنا او مائة ما اذا كان الدين مكيلا فلا تسقط وجانية الرهن عليه
اي على الرهن والمدين او على مالها يد غير معتبره عند محسنة وقالا جانية على المدين معتبرة لما
بالجناية على النفس ما يجب المال بان كانت الجناية خطأ في النفس او ما دونهما وجانية الرهن
على الرهن في غير معتبره لان اتفاق لان جناية المملوك على المالك فما وجب المال يدور هذا الخلاف الجانية
الموجبة للضماني ما على الرهن في غير شكله ما على الرهن فدان المستعير بهاد به والولى من دونه كاجنبي
آخ و فاه الرهن كونه مضمونه وبنسبة وصورة ورجع مع الاصل بحسبه حتى يستوفى الدين لكن النماء
ليس مضمون بملكه في يد المدين بل شيء من الدين يملكه لان لا يملكه في ملك
العقد مقصودا او ان شئ رده النماء ليس بيمين وبه قال مالك وان يملك الاصل ولا يملك النماء

اختلافه

تلك النماذج بقسط بان يقسم الدين على قسمة اي قسمة النماذج يوم الفلك وانما تعتبر قسمة يوم الفلك لانه
 حاد حصته من الضمان بالملك فانه لو ملك قبل الفلك ملك بغير شيء وقسمة الاصل يوم القبط لانه
 الاصل دخل في ضمان يوم القبط ويسقط من الدين حصته الاصل كما اذا كان الدين عشرة وقسمة
 الاصل يوم القبط عشرة وقسمة النماذج يوم الفلك خمسة فثلثا العشرة حصته الاصل فيسقط ثلث
 العشرة حصته النماذج فيفك النماذج بتبديل الدين بغيره مثل ان يربى عنده خمسة الف بالف ثم عفا
 عدا آخر قسمة الف مكان الاول فالاول رهن حتى يرد على الرهن والمهر من في الاخر رهن حتى
 يحل مكان الاول لان الضمان في الاول متعلق بالقبط والدين فيبقى بالقبط والدين
 فاذ لم يوجد الرهن في الاول رهن في يده واذ بقي الاول رهنا لا يكون الثاني رهنا لان الرهن
 لم يرض بحلها رهنا وانما رضى باحدهما فاذا اراد الاول ان يفسخ الرهن وقام الثاني مقام الاول
 والزيادة في الدين في الرهن بغير بان رهن ثوبا بقيمة عشرة بعشرة ثم زاد الرهن ثوبا آخر لمكون رهنا
 مع الاول بعشرة ثم اذا صحت الزيادة في الرهن وبقي هذا الزيادة تصد بغيره بغيره الدين على الاول
 يوم القبط وعلى الزيادة بمحض لان حكم الرهن في الزيادة انما ثبت بقسط الرهن فيعتبر قسمة ما جئت
 حكم الرهن لا يعتبر ذلك في الاصل حتى لو كانت قسمة الاصل يوم قسمة النماذج والزيادة يوم قسمة النماذج
 والدين الف نفسه انما تاتي الزيادة ثلث الدين وفي الاصل ثلث الدين والزيادة في الدين لا يفسخ
 اي اذ اراد من عدا بالف ثم حدث للمهر من ودس آخر بالشر او الاستقراض فجعل الرهن بالدين
 رهنا به وبالدين الحادث فانه لا يصح الرهن الاول رهنا بالدين الحادث عند تحمضه فحكمه رهن
 بل يكون كل الرهن يتقابل الدين الباقى فقال ابو يوسف في الزيادة في الدين ايضا وقال زفر
 رحمه الله لا يجوز الزيادة فيها ولو جاز للمهر من الرهن من الدين او وجه له وملك الرهن في يده
 للمهر من بعد الاكراه والاهبة ولم يفسخ للمهر من الرهن بعد طلب الرهن بملك بغير شيء ولا ضمان على

الرهن

على المهر من ويذكره في وقال زفره القسط للمهر من وهو القسط لان القسط وقع مضطربا في الضمان بالدين
 القبط وان كان ضمان الرهن ما جئنا بالقسط من الدين لانه ضمان استقراضه ولا يتحقق الا باعتبار الدين وبالاهبة
 او بالهبة لم يبق الدين والحكم ان ثبت له ذات وصفتين يردل احدهما واما المهر من الرهن على الرهن بغيره
 ونحوه باستقط الضمان لعدم القسط اما اذا منح المهر من بعد الاكراه والاهبة الرهن بعد طلب الرهن
 ثم تلف فغيره ضمن صمد لانه من الشئ لم يبق نصا بل من غايته لا بعد القسط اي لو قبط للمهر من وبنه بافناء
 الرهن او بافناء مستطوع ثم ملك الرهن في يده بملك بالدين ويجب عليه رد ما قبط الى من قبط منه ولو كان
 او مستطوع او بعد القسط اي لو صلح للمهر من مع الرهن من الدين على شيء ثم ملك الرهن في يده المهر من بملك بالدين
 وبطل الضمان ويجب عليه رد بدل الضمان او بعد القسط الى لو ايجال الرهن المهر من بالدين على غيره ثم ملك الرهن
 بملك بالدين فيرد المهر من ما قبطه وبطل الضمان لان بالهبة لا يسقط الدين ولكن زمة المهر من
 عليه يقوم مقام ذم المهر من واما المهر من الذي في ذم المهر من اما ذم المهر من فله فله وكذا الوفاء وقا
 الى الرهن والمهر من على ان لا يدين ثم ملك المهر من في يده المهر من بملك بالدين الذي ضمان الرهن به
 في الاصل يعني ماخذ الرهن من المهر من بعد اهلاك الدين المظنون ووجهه ان الرهن مضطرب بالدين
 او بغيره عند توهم الوجود كما في الدين الموهود وقد بقيت الجهر لانه يحمل ان تضادها على قيام الدين
 بعد ان تضادها على ان لا يدين بخلاف الاكراه لانه يسقط الدين وذكره في المهر من في السبوط انه
 اذا تضادها على ان لا يدين بقي ضمان الرهن اذ كان تضادها بعد ملك الرهن لان الدين كان
 واجبا فظهر عن ملك الرهن وجوب الدين ظاهر بغير ضمان الرهن فكان مستوفيا فاما اذا تضادها
 على ان لا يدين والرهن قائم ثم ملك الرهن فان هناك امانه لان تضادها تضادها على الرهن
 وضمان الرهن لا يبقى بدون الدين وذكره في الاصل الاستصحاب انهما اذا تضادها قبل المهر من ثم
 ملك الرهن اقتضت الشئ فله الضمان انه لا يملك مضطربا واما بعد اعلم بالخصوص

الأمانة

كتاب الكفالة هي لغة الغنم ومنه قوله سعد وكفلاً ذكر ما يرضى منها التي لنفسه وشراً عاصم
 الكفيل الى ذمة الاصل المطالبة الذمة العدة لان بقضه وجوب الذم ونفس بالامان والضمان وكل
 ذلك متعارف وهي محل الزام الذمة بها في قولهم ثبت في ذمتي كذا ومن الفقهاء من يقول هي محل الضمان
 والوجوب وتسل أي بمعنى يصير سبيته الا وهي على الخصوص **ابن** اهل الوجوب الحق لا وعليه لا يكون
 وتسل في الدين وهو قول الشافعي رده فيصير الدين الواحد دينين والاول هو الاصح لان الذمة تقع في ذمة الاصل
 كما كان في التصديق وجوبه في ذمة الكفيل لان جعل الدين الواحد دينين قلب الحقيقة وقال مالك ان الاصل
 برأى من الدين بالكفالة كما في قوله **ابن** اما بالنفس والمضمون بها اجزاء للكفول به وهو من شرط صحة
 وغنى هذا لا يوجب ومنع الكفالة بالنفس كقلت نفس قال محقق في دعوى احدى الكفالة لا يتم الكفيل
 وحده سواء كان بالمال او بالنفس المالم يوجد قبول الكفول له او قبول اجنب عنه في مجلس العقد وقال به
 يوسف ان الكفالة يتم بالكفيل وجعل القبول او لم يوجد فائدة الاختلاف انما يطرأ فيما اذا ثبت الكفول له
 قبل القبول من قبول بالتوقف لا يوافق به الكفيل او بما جره به عن البدن وهو ما يصح اضافة الطلاق
 اليه كونه ووجهه وراية ووجهه او بغيره ثلث بيع وثلاثة كما في الطلاق ولو كفل بيده او بغيره لا يصح
 وكذا لا يصح بغيره او بغيره على اى انا من شرط تسليمه لان على الالتزام والى بمعنى على حال عدمه من ترك
 ما لا فهو لو شتره ومن ترك كل اى شيما او عيالا قال على او انا به رقيم لان الزعامة هي الكفالة
 او انا به قبل فان الكفيل يستعمل ويحكم كقوله لانه وثيقة بالحق ولو قال انا فاس من لمعه فهو
 باطل لا موجب الكفالة التزام الكفيل بالتسليم وهو من المعرفة دون التسليم وعلمه الشيخ قاله احوال
 اششاي الى بر حيث اذ قال فلان اششاي بكون كفيل وكانهم في قول ابن الوريد والفاصلة
 ولا جبر عليها اى على الكفالة وعطاء الكفيل في حد سواء كان عند قذف او غيره وتضمن هذا العقد
 وقالا جره على اعطاء الكفيل في حد القذف والعصا من لان الكفالة شرعت لتسليم النفس وبم النفس

وجوب

واجب على الاصل من اخرج الكفالة به كما في دعوى المال بخلاف الجدة والى لغة لانها محض حق ابدته والكفالة
 شرعت وتضمن ان كسرا يغوث فقتلوا اعدت فمضى عن ذلك وفي القصاص وعمل القذف حق العبد لا قوله علمه
 لا كفالة في حد مطلقا ولان الكفالة للكمات شاق ومنه الجدة والعصا على الدار ولا يرضى الى الكفيل
 الكفول به مطلقا من غير قيد بوقت اولى وقت عاين احضار الكفول به في ذلك الوقت ان طلب
 الكفول له مطلقا او مقيداً بعبارة لا التسمية فان جهر فيها وان لم يحضره جبر الحكم لانه اشترطه غير ابعاد
 حتى عليه نصارطاً لا ولو غاب الكفول به اصل الحكم الكفيل مدة ذهابه وجبه يستوفى منه كفضل وفيه اذا
 عرف مكانه وان وقع الاضلاف فقال الكفيل لا اعرف مكانه وقال الطالب تعرف فان كانت له فوجوه
 معروفة يخرج الى موضع معلوم للتجارة في كل وقت فالكفول للطالب لا فالكفول للكفيل ويجوز الحكم
 الى ان نظر محجزة وبغير الكفيل يموت من قبل لا يخرج من احضاره وبغير الكفيل يتسلم الكفول
 حيث مكنته في مكان بقدر الكفول له كخاصية فيه كغيره وان كان مع الكفيل فيه او مع غيره وفيها
 لا يبرأ بالتسليم في معارفه وان سلم في راسه او سلم في راسه لا يبرأ لانه لا يبرأ على الخاصة نعم لعدم حاكم حكم
 فيها وبغير الكفيل يتسلم اى تسلم الكفول به نفسه الى الكفول له بخرجه الكفالة بان قال سلمت
 اليك عن الكفيل ولو لم نقل عن الكفيل لا يبرأ بها اى في مكان مكنته خاصة وكذا اذا سلمت وسلم
 الكفيل او سلمه لقيامهما مقامه بخلاف ما اذا سلم اجنب حيث لا يبرأ ولا يشترط قبول الطالب
 التسليم لان الكفيل راؤ نفسه بايقا ما التزم فلو توقف ذلك على قبول صاحب الحق كالمالك
 اذا وضع الدين بين يدي الطالب فانه لا يشترط قبول الطالب وان شرط تسليمه عند القاضي اى
 بتسليمه حيث مكنته خاصة وتسليمه بينه وان كان شرط تسليمه في مجلس القاضي كما المتصور تسليمه
 على وجهه بوجه الحق وقد حصل وقيل في زمان لا يبرأ لان اكثر الناس في زماننا يغوث المطلوب
 على الاضلاع من الحضور والغياب اى القيا وكان البتة بخلاف القضاء مقصد اى مطالبة

وان مات الكفول له او ماله
 طلاق

الكفيل به اي بالكفول به لقيام الوصي والوارث مقامه وان كان له على خرمال وكفل من نفسه على
 ان لم يوافق به اي لم يات برضا عليه المال صح الكفالت ان اي الكفالة بالنفس الكفالة بالمال فان
 لم يوافق النفس فلا يضمن المال لان علق الكفالة بالمال بعدم الموافقة وهذا يتعلق صحيحا تعامل ان
 به واذ لم يوافق نفسه حتى لزوم المال لم يبرأ من كفالة النفس او لا تتأني بين الكفالتين فكل واحد
 منهما للتوقي حتى لو كفل بهما معا يصح وانما يبرأ اذا ادى المال لانه لم يبق للطالب على المكفول بشي
 فلا فائدة في الكفالة بالنفس وقال الشافعي رحمه الله لا يصح الكفالتان اما الكفالة بالنفس فلا تملك لانه لا
 يل بالغير ويدفعه واما الكفالة بالمال فلا يملكها سبب وجوب المال بالخطأ
 لا يصح كالبيع ولنا في الكفالة بالنفس انه لا يقدّر على تسليمه بيان موضع للطالب لان الكفيل يملك
 من ماله ما لا يقدّر على تسليمه او بالاستعانة باعوان القاضي اذ الظاهر ان كفيل نفسه
 يقدّر على تسليمه وفي الكفالة بالمال انما يشبه التذرية او باعتبار التبرع المال ويشبه البيع ابتداء
 لان الكفيل يبيع الاصيل بما ادى عنه فكان مباداة فكل لا يصح تعلقه بما يملك الشرط كسب الرجوع
 على يشبه البيع ويصح شرط متعارف كعدم الموافقة به في وقت كذا عند الشافعي والظاهر ان مات
 المكفول عند في هذه الصورة ضمن الكفيل المال لان شرط لزوم المال عدم الموافقة وقد وجد واما بالمال
 عطف على فله انما بالنفس صح الكفالة بالمال وان جعل المال للمكفول به او اوجبه عليه فله ان يقول
 كفلت بمالك عليه او بما يدركك في هذا البيع فان خسر المكفول به لا يمنع صح الكفالة لانهما على وجه
 لانهما يرجع ابتداء وهذا الضمان كضمان الدرك وهو ضمان الاستحقاق اي بضم شتري والدش
 او اتجى البيع مستحق الدين الصحيح ان لا تسقط الا بالاداء او الابدان او في غير ذلك الكفالة
 لشبهته في ذمة الكاتب مع المتأني لانه عبده ما يقع عليه درهم والمولى لا يستوجب عليه عبده ودينا
 انما جازى الى العن شرب الدين فكان ثابتا في ذمة لافي حقه الكفالة او علق الكفالة بشرط معلوم

بان كان

بان كان شرط وجوب المال كوجوب ما يات فلا تأني في ضمان الكفالة شئت من فاني ضمان البيع فالكفالة لا
 لا يجوز او ما ادب لك اي وجب مستمرا من ذوب الشئ عليه اي على فدان او ما عصبك فدان على ضمانه
 واما في ضمان حتى يصير المكفول في ضمانه لان جباله لم يفسد الكفالة فلو قال ما يات من الناس او
 على الناس او عصبك احد شيئا فعلى ضمانه لم يصح وان علق الكفالة بحجر الزمان المحض بان كان غلاما
 فلو ابيع اما الكفالة فصحة كان يثبت الرجوع او بقاء المطر وكذا الكفالة على الجحى المطر او بسبب الرجوع على المال
 وصحت الكفالة لانها لا يملك من الاجال المتعارفين التجار والكفالة مما يقع تعلقه بما لا يفسد بشرط ان
 الفاسدة كالطلاق والعقاق وان كفل بمالك وجب عليه ضمان ما قامت به فلو كان الثابت بالبيعة
 كانت يثبت ضمانا لمحقق ما عليه صح الكفالة به وان لم يملك بيعة فالكفول للمكفول بمقدار ما يعرف من بيعة
 في نفي الزيادة ونفي ان يخلف على العلم لان الخلف فواجب على الغريم لا على العلم وصدق الاصيل في القدر
 الزايد على غيره فقط دون الكفيل لان الاثر يرجع فاحقه نقصه على الاصل ولا تتعدى الى الكفيل كمن البيعة
 فانها جرح متعدي واذ اطلب الدين اودى الاصيل او الكفيل فله مطالبة الاخر ومطالبة ما عاوده الخلف
 المالك اذا اختار احد الفاضلين فانه ليس له ان يضمن الا فانه اذا ضمن احد ما بالرضا او بالقضاء فذلك
 المضمون من فدان يملك جوده عليه من الاخر والمطالبة بالكفالة لا تمنع المالك ما لم يوجد حقه الا يستيف
 حتى اذا استوفاه من احد عاصار الدين ملكا لكون له مطالبة الاخر وفي النقص او اختار ضمانا من
 بلاءه في قضاء المطالبة الاخر انصرف ويصح الكفالة باجر الاصيل وبلا امره لانه يعرف في حق نفسه التزام المطالبة
 فان امر الاصيل رجح الكفيل عليه بما ادى لبعده اذ لا يملك له ذمة بارة فيرجع عليه ولا يطالب الاصيل
 قبل الاداء وان لزم الكفيل بالمال لزم الاصيل حتى يخلصه ان جرحه في البيعة ايضا لانه الذي اوفى به
 العودة فيلزمه تخليصه ابراهه اي الطالب وما جازى في تأخير الطالب الدين على الاصيل سرى الى اصل
 فيرى الكفيل وتأخر الدين عنه او الدين على الاصيل عندنا وعلى الكفيل المطالبة به وهي تابعة للدين

الأمانة

فكان من ضرورة سقوط الدين المطالبة والاصل ابراهم فوقف معتبرا بالمويد لا كالمعتبر اي ابراهم الطالب
الكفيل لا يبرى الى الاصل كانه سقوط الفرج لا وجوب سقوط الاصل وكذا التاميل بخلاف ما لو كلف بالمال
الحال وجعل الى شرط فانه من الاصل وان صاحبه الكفيل الطالب على الف على ما يرى الاصل والكفيل
على سبيل ما اذا اضيف الى الالف وهو دين على الاصل فيبر الى الاصل فيبر الكفيل فيضطره ودا
اوى الكفيل لانه يرجع على الاصل به ان كانت الكفالة باجرة كالا دة عليك ما في ذمة الاصل فاحسب
الرجوع وان صاحبه على الف على حسن حرم بالالف يرجع الكفيل على الاصل لانه مبادلة لك في ذمة
الاصل فخرج بحسب ما عرفت فكان الطالب يشتره بالالف في الكفيل واحاله على الاصل وان صاحبه الكفيل
على وجه الكفالة وهو مطالبة الكفيل لابرأ الاصل وحكم للطالب حق المطالبة في الاصل لان صاحبه
ابرأ الكفيل في المطالبة لابرأ الاصل ولا يصح تعليق البراءة عنها الى عن الكفالة شرط ان يقول اذا لم
زيد فانت بى من الكفالة لان في البراءة عنها معنى التملك كبر البراءة كما قال ان قدم فخر من
البراءة فانت بى من الكفالة الدين وهذا على قول من ثبت الدين على الكفيل طار وكذا على قول من لا
فيها تملك المطالبة وهي كالدين لانه وسيله اليد والتملكات لا تقبل التعليق بالشرط وقيل يصح ان
على الكفيل المطالبة دون الدين في الصحيح فكان اسقاطا محضاً كالطلاق والعاقق ولهذا لا يبرأ ابرأ
الكفيل ويرتد ابرأ الاصل رده ولا يصح الكفالة بالجدود والعقاص لان كل حق لا يمكن استيفاءه
من الوكيل لا يصح الكفالة الا على شيء مضمون تجري النيابة في ايقاضه ولا تجري النيابة في العقوبات
لان الغرض من ضمانه العام على المعاصى وهذا لا يتحقق اذا اقيم على غير الجاني وانه الكفيل نفسه فلو كلف
من عليه الجدة فقد سبق بيانه ولا يصح حتى لو كلف لشئى عن البائع بالمسح على معنى انه لو ملك قبل قبض
فعل به لاي تمتع لم يمسح لان المسح عين مضمون بغيره وهو الشئ فانه لو ملك بالمسح فيه البائع قبل قبض
لا يجب على البائع شئى وانما سقط في الشئ نفسه واذا كان المسح مضموناً على البائع بسقوط حقه في

الاصل

الاصل المتكفل بنفسه الكفالة اذ في دفعه في المطالبة ولا يتحقق الغرض من خفضه فان تابعت على الاصل
تتحقق الشئ لان كل ما ياتى من الكفيل وما امكن اشارة على الكفيل من كونه مضموناً ما عدا الكفيل لا يمكن اشارة على الاصل
والله الكفالة بما لا يمسح اما الكفالة بمسح بعد دفع الشئ الى البائع فيجب تخفيض الشئ في المطالبة فان الكفيل
طالب بمسح المسح على البائع لكن لو ملك لا يجب على الكفيل شئ كالاصيل فيكون الشئ فان كلف البائع على شئ
بائعين فانه لا بد من كبره لا يكون ولا بالمرحون بان كلف للمرحون معنى انه لو ملك فعلى يد المرحون
لان المرحون عين مضمون بغيره وهو الدين فعلى كل معنى الكفالة على ما ذكرنا في المسح ولو كلف مسح للمرحون
على المرحون الى المرحون بعد ما استوفى المرحون الدين مسح ولا بالامانات لانها مضمونة كالودعه والعارية والمستأجر
وعال القصد وما لا يشترط وعنده السوف ومحمد بن وهب العيص في يد الاجرة لشئ مضمون دفع الكفالة له عندما وكول
بسم المستأجر الى المستأجر لان التمسك يستحق على المرحون فقل على التمسك ان الكفالة بما لا يمسح كما لو
وما لا يمسح في مال الشئ لا يصح الا ان يغتصبها ولا يتسلمها والكفالة بما لا يمسح كما لو عاريج مسح البائعين
ومنى ملك لا يجب شئى فان عن العارضة مضمون لكن يتسلمها مضمون فان شئى عارضة في الذمة الكفالة بمسح المرحون
من اقدار الودع ويصح ولا يصح الكفالة بالجل على دابة مستجرة معينة لان المستحق يمسح الدابة والكفيل عاجز عنه لا يملك
الغروان كانت الدابة غرضية مسح الكفالة لان المستحق هو المثل وكذا على دابة نفق وكذا معة مستأجر كذا
الى ميسون كما في الدابة ولا عين ميت جعل كذا اذا مات المرحون فقل الكفيل على المرحون لم يصح عند اخذ
وعند ما يصح لان كلف وجب نصيبه كما في حال حيوة ولو ان ذمة الميت قد ضعفت على الاداء والذمة في خفضه لا اداء
ولهذا يوصف بالوجوب وببعض ما لا يتصور فيه الاداء فحقها الدين في حق احكام الدنيا والكفالة بائناً وقولاً
اما اذا بقي من مال تعلق الدين بالاداء سقط ولا يصح بل يقول الطالب في المجلس وقال السوف اذا عجز المرحون
بكونه من غير موصوف الفاد ورضا الطالب بسبب طعنه والفرقة الكفالة بالانفس المال الا في
مسئلة واحدة وهي اذا قال المرحون لو كلف على معنى من الدين بغيره وكلف الوارث عن مودة في

من غير عار فانها يصح استحسانا لطريق الوصية من الرضى لو ارث بان يقضى فيه ولا يصح وان لم يرض
الدين فان الجاهل لا يمنع صحة الوصية ولا بالالكاتب وحده بل لا بد من رضى من يشهد له بالثبوت
لان الكاتب مجرد باعني عليه ودينه والمولى لا يستحب على عبده ودينه ولا العدة اي من اشرك عبده فغيره
يجوز للعدة بطل الضمان لان العدة اهم مشكك فمقتضى على العكس القديم لانه وثيقه بقرينة كتاب العهد
وهو ملكه الجاهل وفي يده ولا الزمة السليم الى احد فمقتضى على العقد لانها اخذت من العهد والعقد
سواء وقع على حقوق العقد وعلى الدرك وعلى خيار الشرط بقدر العمل بما قيل البيان فبطل الضمان والدين
اي ان ضمن المدين بطل الضمان عنه لانه لا يفسد عنه فمقتضى على السليم في المشرك لا محالة وهو
باطل لانه ضمن ما لا يقدر على الوفاء به ولو ضمن فبطل الضمان او رد الدين ضمانا وعندنا ضمان المدين لا ضمان
مضيق بضمان المدين بل هو من تسليم الدين وهذا كالدرك ولا يصح ضمان المضارب للدين الرب المال اي اذا باع
المضارب مال المضارب بغير ضم المدين الرب المال لا يصح لان حق القبض للمضارب فلو ضام الضمان ماله
لنفسه ولا ضمان المولى بل هو كالمال اذا باع رجل ثوبا بغير ضم المدين ثم اشرك المدين في ثوبه لم يصح لان حق
مطالبة المدين للمولى بغير ضمانه لنفسه ولا ضمان احد الباعين حصة صاحبه من ثمن عبدا باعاه بعقده وحدة
لان الصفقة اذا كانت واحدة فالثمن يجب لها مشككتا بينهما فلو ضام الضمان فلو ضام الضمان فلو ضام الضمان فلو ضام الضمان
وبين الضمان له فكان للضامن ان يرجع بنصيبه على الشريك لان ما سمي بنصيب احد هما الاخران يشركا
فيهما فارجح بطل الحكم الاداء في مقدار ما وقع الرجوع فيه وليس كانه ما ادى الا الباقي ثم نعم الى ان لا يبقى شيء فعلي
هذا الضمان ابتداء وبالرغم له ولو باع العبد صفقتان بان باع كل واحد منهما بصفقة بعقد على حدة ثم ضمن
احدهما لصاحبه حصة من الثمن صح الضمان وجميع ضمان الخراج لانه دين بحسب به ولا يلزم لاجل ويطالب
رشد المطالبة فاشبه سائر الديون والمال بالخراج خراج موطف وهو الذي يخرج الزرع بان يوطف
الامم كل سنة على ما يراه الامم لا المتعامدة وهي التي تقسم الامم ما يخرج من الارض فانها غير حرة

في الزمة

في الزمة فكل من يرضى الدين والتواجب ان اريد بها يكون كمن كره الا انها اكثر من كونها تقضي بغير كره
مشكك ومنه وبين غيره شركة فاشبهه في احد من الكرى والحق شركة بام التقاضي بغير حصة الابن وبناني ومنه
فصح الكفالة بها وكذا ارجح الجار من بين قوم مضومة مع الكفالة بها وكذا ما وطف الامم على ان كل من عدا الحادى الى غيره
الجنس لقول المشركين وقد ضل بيت المال عن المال واجتاج الى فداء او سارى المسلمين فخر طرفة لئلا يات
وجوب مضوم مع الكفالة به وان اريد بها ليس كمن كره الجانيات في زماننا اختلفت المشايخ فقال بعضهم لا يصح
بهم لان الكفالة التزام المطالبة بما على الاصيل وعاد لا شيء يساع على الاصيل وقال بعضهم يصح لانها من توجب المطالبة
توق سائر الديون ولهذا اقل ان من قام بتوزيع هذه التواجب على المسلمين ما لم يظن بظهوره وان كان الاخذ
طالما في الاخذ والعقبة قسلي التنازل لموظف الرابح وفي المطاعط الدواني في كل شئ وشئ من شئ وشئ
والمراد بالناشئ ما يوجب غير راسب بل حقيقة اجبا ومقتضى ان يقع وان يقع وقيل معناها اذا طلب احد الطرفين
التقسيم من صاحبه او امتنع الاخر عن ذلك ففضل ان يباح لان التقسيم واجبه عند قتل المراد بالناشئ الكفالة
الذي تقسم الغلة اذا كان الخراج مقاسمة وان كانت التواجب والتقسيم فخر حق كما ذكرنا وما لم يات على عبده
حتى يفسق حاله من كفل به مطلقا ماله مستدرا لرجح صفته حال خبره اي ان اقر عبدا بجهل لا مال له ولا مال للمولى
او اقره ان يابى او باعه وهو محجور او على امرأة يشبهه بغيره من المولى فضمن رجل هذه الاحوال عن العبد مطلقا
اي لم يذكر الجلول او التاجيل صح الكفالة ولا يحل الكفيل لئلا يات الا ما صح الكفالة فلا تفضل بين مضوم على الاصيل
واما الجلول فلو ان الدين على العبد حال لوجوده وبه انما لا يطالب العبد قبل مئة لانه عشرة لان جميع ما في يده
ملك سيده ولا مانع من حق الكفيل فخر حاله وبطل دعوى صاحبه الدرك مثل ان يقول المشرى انما ضام المدين
ان اتى السمع لانه ترغيب للمشرى فضا الكفيل مقدار ملك البائع فلو باع وعده لنفسه بعده ذلك وبطل
دعوى من يات به كتب سيدها به بذلك على صك الشر او قد كتب فيه اي في الصك باع ملكه او باع ماله
بانا فاذ لا يصح دعواه به ذلك لان شرعا قد يكون اقرار بان البائع باع ملكه او باع ماله فاذ

بسم الله

۷۷

لان التبرع من قصد الاحبال الى القرض لان القرض دفع القرض عن نفسه الصلا وهو بداد الاداء وقصد دفع
 القرض عن نفسه حيث سقط عن نفسه المطالبة والجعل على اعتبا وقد يكون متقانا لان يقول اى يملك
 حق الحال والتوى عنه تحفه وما حله من امانت الحال عليه فليس ولم تركه فله الحال عليه الجواز
 وعطف منكر الجواز لا يثبت للمطالب عليها لان التوى ما تحقق عنه العجز عن الوصول الى التوى وتحقق لكل واحد منها
 في حاله ان ودعه بالثالث بان طلب اى حكم باقره القاضي حال جوازها وبذا يراعى على ان الاقرار لا يتحقق
 بحكم القاضي عنه لان المال غادره فليس له الرجوع فله الجواز وبجى غناه بالحق عنده ما تحقق وقال الشيخ
 لا يعود الحق الى ذمة الجعل وان توى وضع الجواز لا يثبت للجعل على الحال عليه فاذا طلب الحال عنه من حال
 فقال الجعل اعلنت بدينه الى عليك من الجعل مثل الدين ولا قبل قوله وتحقق سبب رجوع الحال عليه لا ترضى فيه
 بامره وبسبب الرجوع والجعل يدعى على الحال عليه وينادى بوجبه والقول المنكر دفع الجواز التبرع بالدم والودعة
 اى من اودع رجلا ذراهم واحال به رجلا اخر فصح كالمودع وهو الحال عليه اذ على قضاء حال الجواز الى المودع
 ولكن برى الحال عليه بل كسأى هلاك ذراهم المودع كالمحال عليه التبرع الاداء من ذراهم المودع فاذا
 ملكت برى وكذا البيع بالدم الغصوبة التى تنقص الحال ولكن برى الحال عليه بل كسأى هلاك ذراهم المودع فاذا
 وهو الضمان ويصح بدين الجعل عليك على الحال عليه الاصل في جميع ذلك الجواز نوعان مقيد بدين الجعل
 على الحال عليه او بعين فى يده بنصب او بدين او فذلك ومطلقة بان يرسل الجواز الى الرب لا لا نقدا
 بدين او عين او جعل على رجل عيسى دين ولا فى يده عين كما يقول المذون الرب الدين واجلته بالثالث
 التى على على هذا الرجل ولم يقل بدينه بل المال الذى عليه او العين الذى عنه من غصب او ودعة
 فلا يطاق لبرى الحال عليه في الجواز المقصد الا الحال لان الجواز المقصد تنقضى امر من اصابه ما هو لكل الحال
 بنقص الدين او العين من الحال عليه لعلحق حق الحال به وليس للحال عليه ان يدفعها الى الجعل فان دفع
 ضمن الحال لانه استهلكه فالتعلق به حق الحال وفي الجواز المطلقة للجعل الطلب من الحال عليه بدينه

وودعة انما ان لم يتحقق الطلب فلا يملك المالك باقية المصلحة على التخلل عنه وودعة من الذين
او غنوه من الغنم ولو لم يوسوا كانت المصلحة او مقبلة اما في المصلحة فاما في المقبلة فلا
ليس للمالك حق الاخذ فاذن المالك لا يملك المصلحة على من يملك المصلحة فلا يملك المالك
ويكون المستحق وهو المالك في دفع القاء تعريب مقبلة وهو ان يدفع الى اياها بالبريق او
يدفع الى احد في يد اخر وانما يدفع بالبريق الا ان يملك المصلحة لا يملك المصلحة لا يملك المصلحة
في ان يملك المصلحة المستحق في المصلحة في يد اخر فمقبلة المستحق لا يملك المصلحة
خطا لظن وانما في يد القرض بالان معنى مقبلة في يد النسخ من القرض احكام الامر فان لم
يكن المستحق موطوفا كان في يد غير المالك في معنى المصلحة لانه حال الخط المستحق على المستحق
ولذا اوردوا في تعريف المصلحة **كتاب** الوكالة هي في اللغة بالفتح
مصدر وكل ما يبيع فكل ما يبيع الوكالة الوكيل القائم بما فوض اليه والبيع الوكالة وكان يقبل
بمعنى مفعول لانه موكول الى الامر مفعول في الشريعة فمقبلة الاب ان التعريف الى غيره وانما
مقبلة في شرط ان شرط الفوض ان يملك المصلحة في المصلحة لان الوكيل مستفيد لا يملك
منه ولا يملك من حقه ومن لا يملك في كيف لا يملك في غيره ومنه اقول استوفى ومجربا واما في قول
استوفى فاشترط ان يكون التوكيل ماصلا بالملك الوكيل فاما كون الموكل مالكا لشيء فليس شرطه في حقه
توكيل المبيع الذي يشترط المخرج والمخرج توكيل المخرج المخلال ببيع العبد وتسل الماردين ان يكون مالكا لشيء
نظر الى اصل التعريف وان اشترط بعارض وبيع المالك في المصلحة في الاصل وان اشترط بعارض في شرط
ان يملك الوكيل ان يعرف ان الشرط واجب للمالك في البيع على عكس فلو كان حيا لا يقبل او
يملك التوكيل وتقصده ان يفتقد مباشرة السبب ثبوت الحكم فلو عرف بالاول لا يقع غير الامر ثم فرع
عن شرط المالك كونه ذوقا في بيع توكيل المالك المالك او الماردين الى المصلحة العاقل الذي اذنه المولى وال

الذي

الذي اذنه المولى عليه ان يملك المالك المالك او الماردين في المصلحة العاقل الذي اذنه المولى وال
توكيل المالك المالك او الماردين في المصلحة العاقل الذي اذنه المولى وال
العبيد حرة او توكيل العبد العبد او توكيل العبد العبد او توكيل العبد العبد او توكيل العبد العبد
في بيع توكيل المالك المالك او الماردين في المصلحة العاقل الذي اذنه المولى وال
الاقسام فاقبل لو قال كل منهما المالك اشترط في المصلحة وكان من جملة العباد على ان الماردين الموكل
الماردين في المصلحة العاقل الذي اذنه المولى وال
الملك المستحق في المصلحة العاقل الذي اذنه المولى وال
اليها في رجع الحق اليها فربما العبد في المصلحة العاقل الذي اذنه المولى وال
يعلم بحال المالك في المصلحة العاقل الذي اذنه المولى وال
الموكل في المصلحة العاقل الذي اذنه المولى وال
والعبد العبد او الماردين في المصلحة العاقل الذي اذنه المولى وال
والشرط ان يكون التوكيل المخصوص بربها المخصوص بربها المخصوص بربها المخصوص بربها
الموكل مريض او غيبا مسنة لانه ايام تصاعدا او قال لا يملك التوكيل بغيرها المخصوص بربها
ثم قيل الخلاف في الصحة والصحة ان الحرف في المصلحة العاقل الذي اذنه المولى وال
مخصوصة الموكل وبهذا الخلاف جاز للمريض والسفهاء ليس للمريض حق المطالبة بربها الموكل الموكل
المخصوص والمريض اذا لم يكن المخصوص نفسه ولكنه موكوب اليد والمحل على ايدي الناس بل من الموكل
بلا رضا المخصص وان كان لا ترضه الموكوب مرضا في الصحة واذا قال ان اريد السفهاء من التوكيل بربها
خصم طالب كان الموكل او موطوفا او كانت لارادة محدمة لم يجر عاقلها بالبرز وحقوقه على

قبل يلزم الوكيل الحق بالمرض والمناخ من اختياره والفقير ان القاضي اذا علم من الخصم التفتت اياه
 الوكيل لا يمكن من ذلك قبل التوصل من الوكيل ان علم من الموكل القصد الى الاضرار لصاحبه في التوكيل
 لا قبل من الوكيل الا بضرر صاحبه ورجح التوكيل بافائه اي باضرار كل حق ويستغفاره اي يقض كل حق الا ان
 استفادته ونصا من بغيره موكله عن الجمل لا يستطاع بالشبهات في السهو بما تقوم مقام الوكيل في
 نوع شبهة قال الشيخ انه يستوفى القصاص في حال غيبة الموكل ويجوز التوكيل ما ثبت به السرة والغيب
 والقصاص باقائه في الشهود واذا ثبت فلم يملك استفادته وقال ابو يوسف لا يبيع التوكيل ما ثبت به السرة
 باقائه في الشهود وايضا في قول محمد بن مفضل والظاهر ان مع المحنة وتبين هذا الخلاف في حال غيبة الموكل وانما
 جهره في جازمها في التوكيل ما ثبت به السرة ما وجد شرب الخمر لا يبيع اتفاقا ويرجع الحقوق الى الوكيل
 لا للموكل في كل عقد يضيف الوكيل الى نفسه اي لا يحتاج في الاضافة الى الموكل مثل بيع وشراء واجارة وبيع
 عن اقرار فان الوكيل في هذه العقود وكل في ان يقول بعت واشترت واجرته وشأجرت صاغت
 ولا يحتاج الى ذكر الموكل في البيع في الوكالة بالبيع وقبضه الوكالة بالشرء وتقبضه في قبضه
 عليه من مشيرة فيطالب به بيمين ولو قال اذ الشئ عطف على المبيع بمعنى يملك الوكيل الشئ وقبضه
 في بيعه في ثوبه عليه من مشيرة ويجازي في الرجوع عند الاحتراق اي اذا احتق المبيع من المشتري
 يرجع بالثمن على الوكيل ويجازي في العيب اذا باع وعاجم فيه او اشتري وكذا انما في شفقة ما اشتريه
 اي البيع في يده اي في يد الوكيل بخلاف ما اذا سلم الى الموكل في لاد بالبيع الا انه في شفقة وقال الشيخ
 انه يرجع الحقوق الى الموكل في علم ان الحقوق نوعان نوع يكون للوكيل كقبض المشتري اذا كان وكيل بالشرء
 ومطالبة في البيع اذا كان وكيل بالبيع والمخاض في العيب الرجوع عن المشتري في هذا النوع للوكيل ولا
 يده الامور لكن لا يجب عليه فان امتنع لا يجره الموكل على هذه الافعال ونوع يكون على الوكيل كاستلام المبيع
 وتسليم الثمن ونحوه فان في هذا النوع يكون الوكيل مدعيه عليه في كل شيء ان يجره على ذلك وثبت الملك في باب

الوكالة

الوكالة بالشرء والبيع والقبض اعتبارا بالوكالة السابقة بغيره في البيع وقيل ثبت الملك للموكل او لا تثبت من
 الموكل فكيف يحدد جري بينهما وان لم يكن مطلقا بل يقتضي التوكيل السابق في الحق قريب وقيل شره لانه
 لم يملكه وبذا على قدر ثبوت الملك للموكل ابتداء في الحق الصلة لا تثبت للموكل ملك غيره من غير مقتضى
 الى الموكل ويرجع الحقوق الى الموكل في كل عقد يضيف الوكيل الى موكله مثل كفاح فانه لو اضيف التوكيل الى الكفاح
 لم يملكه ويملك من الكفار اودم عمره وعق على مال وكل به وتصديق وهدية واعارة وايداع ورهن واقرار
 وكذا الاستعارة والتجارة والارتمان فان كل من الحقوق كلها تتعلق بالموكل وكذا الوكالة بالشرء والبيع
 اما التوكيل بالاشتراء فلا يبيع ولا تثبت الملك فاما استوفى للموكل الا اذا يبيع في سبيل بانه يقول
 ارسلني اليك فلان واستوفى في ثبوت الملك للمستوفى والفرق بين الصديق عن اقراره الصديق عن الكفار
 ان الاول كالباع فيلزم تسليم البديل واما الثاني فهو فدا بيمان في حق المدعي عليه فالوكيل سفوف لا يرجع
 الحقوق الشرعية في اضافة الصديق عن الكفار الى الموكل ان حقوقه يرجع الى الموكل في المعنى فان زيدا اذا اشترى
 دارا على عمر فوكل عمر وكيله على ان يبيع على ما يملكه فيقول زيد صاغت عمر على الدار على عمر وبالجملة
 وقيل الوكيل في هذا الصديق يلزم على عمر تسليم الدار على الوكيل فالصديق في المعنى مضاف الى عمر ولذا يكون
 الوكيل سفوف محضا ولا يلزم عليه وكذا قال صاغت من جهة عمر ولا ترى ان الوكيل في البيع الى الموكل
 بان قال بعت ويرجع الحقوق الى الوكيل لا الى الموكل وان اضاف العقد الى الوكيل لانه في المعنى غير
 فلا يطالب وكيل الزوج بالمرء بناء على ان حقوق النكاح لا يرجع الى الوكيل وكذا لا يطالب وكيلها
 اي وكيل الزوجة بتسليمها وكذا لا يطالب وكيلها ببدل الخلع وان وكل بالبيع فباع الوكيل وطالب
 الموكل المشتري بالثمن لمشتري في منع الثمن من موكل بالية لان حق القبض للوكيل والموكل كالا جبي
 عن حقوق العقد فان وقع المشتري الثمن اليه اي الى الموكل صح الى الثمن المقبوض حق الموكل لا يبدل
 ملكه ولا يطالب الوكيل المشتري بالثمن ثانيا لان الحق وصل الى المشتري

لواضافه البيع

في الوكيل بالبيع والشراء وان وكل رجل بالبيع والشراء لا يبيع مع الوكيل وشراؤه ممن يرد شراؤه
 لا عند المحقق لان مواضع التمسك مستثناة من الوكالات ويترجم بالعقد مع هؤلاء قال الجوزي يبيعهم
 بثلث القيمة الا من عدا او مكاتبهم يبيع مع الوكيل بالبيع مطلقا بثلث من الثمن او اكثر والعوض وبنده
 احصاه لانه عامور مبيع مطلق وقد ان مبيع مطلق قال في التمسك بثلث من الثمن بثلث من الثمن
 الناس في شراؤه ولا يجوز الا بالدرهم والدينار وهو قول الشافعي رده وبيع بالنقد والسيعة عندنا
 لانه امر مبيع مطلق والتقصيد بالثمن الحال مطلق لا مطلق والبيع بالنسيئة مبيعا وبين النجاسات
 بالنقد وعندنا ان رده لا يبيع الا بالنقد ويصح مع الوكيل نصف ما وكل سيعة وهذا عند المحقق رده
 لان الوكيل مطلق هو متنا والفرق والجمع الا ترى انه لو باع الكل الثمن الذي باع بالنقد فانه اذا باع
 بواحد من اجزائه وعندها لا يبيع الا ان يبيع الباقي ان يخصما وحيث ان الوكيل مبيع ربحا بالثمن او
 بالثمن لان حق الاستيفاء للوكيل والدينار وان الاستيفاء فملكها الوكيل قبل بيع الوكيل ان كان
 الدين في يده لانه صار كانه استوفى في الثمن الا ترى انه لو استوفى الثمن حقه ثم ملك في يده لا يضمن او تولى
 ما على الكفيل بان يرفع الامر الى القاضي يرى براءة الاصيل نفس الكفيل كما هو مذموم في حكم براءة الاصيل
 متى لم يعلل الكفيل فلا ضمان على الوكيل ونقد شراؤه الوكيل مثل القيمة وبنده مستثنى من الناس في شراؤه ولا يجوز
 بانه مستثنى من الناس في شراؤه ما لا يتفق والفرق لا يحسنه من البيع الشراء ان شبهة تمكنت في الوكيل بالبيع
 لجواز ان يشترى نفسه فلا يبيع لغيره الا ان كان يحول على الامر حتى لو كان وكيله بشراؤ شي بيمينه قالوا
 على الامر لانه لا يملك شراؤه لنفسه في اي الزادة التي ما تقوم به مقوم من المقومين وقيل قدما مستثنى من الناس
 في العوض وبنده في الحركات وبنده في العقار وبنده ووازره واما وقع التفادوت لان ان
 يكون وجوده في العوض ونقل العقار وفي الحيوان بين الامر بين وكلما اكثر التصرف قل الغيب وكثرة الممارسة
 وتوقف شراؤه نصف ما وكل بشراؤه الباقي وهذا لا يتفق ايضا والفرق لا يحسنه من البيع والشراء ان

على الزاد

في الشراء

في الشراء تحقيق التمسك فلعلم ان النصف لنفسه كما علم ان الشراء عيب اذا كان يحول على الامر كما ذكرنا ولو رده
 مبيع على وكيل عيب رده الوكيل على امره الاصل ان الوكيل ليس بالشراء هو الخدم بالبيع من حقوق العقد فان
 كان العيب لا يحدث مثل ما حسن الزايد والاصح الزايد او لا يحدث مثله في هذه المدة وقا القاضي بغيره ولا يضمن
 لغيره فيما يكونه عند البيع وقد شرط في العيب لا يحدث مثله ان يكون القضاء باليمين او الكول او الاقرار
 الا بشرط ان يشبهه على القاضي ان هذا العيب قديم ام لا او علم انه لا يحدث في مدة ثم لا يضمن الا يعرف بالبيع
 فاحتاج القاضي الى هذا في نظر المصالح او كان عيبا لا يعرفه الا باليمين او الاقرار كما قاله القول في الفرج ويجوز
 وتولين وقول الطبيب صح في تولد الحفوة وتكون لا تثبت الرد بقوانين فمقتضى هذه الروايات لا يرضى لمعاين القاضي
 ما يبيع السع والعيب فانه لا يحتاج الى شيء منها فارد على الوكيل رد على الموكل فاما اذا كان العيب مما يحدث مثل
 فان رد باليمين كان الرد على الوكيل رد الموكل لان البينة تجزئ حتى في النكاح كانه اذا رد بالكول لا يضمن
 مضطرة الكول الموكل هو الذي اوقعه فله فليس رد على الموكل لان الاقرار تجزئ فانه في نظره حتى المقر
 غيره ولكن للوكيل ان يخاصم الموكل فيه ويبيته او يكتول اذا كان الرد بقضاء القاضي باقرار الوكيل وان كان
 الشراء رده بغيره باقرار الوكيل من غير قضاء القاضي والعيب مما يحدث لزم الوكيل ذلك ولا يضمن
 له ان يخاصم موكله بحال لان هذا في البيع بالثمن وكان له حكم عقد جديد في حق الموكل مكان الوكيل يشترى المشتري
 وان كان العيب لا يحدث مثله والرد بغير قضاء باقرار الوكيل لزم الموكل بل خصومه في رواية وفي عام الروايات
 ليس ان يخاصم الموكل بل يبيع الوكيل وان باع الوكيل بغيره وقال قد اطلق الامر على امر البيع مطلقا
 وقال الامر بل امرت بالبيع بغيره صدق الامر لان الامر يستفاد من جهة الامر فكان القول في القضاء
 ان اذا قال رب المال للمضارب امرتك بالبيع بالنقد قال المضارب بل دفعته مضاربة لم يضمن شيئا حتى
 المضارب لان الاصل في المضاربة الاطلاق والعموم ثم مطلق الامر مبيع سطر النقد والسيعة الى اصل
 كان عند المحقق وعندنا ما عقيد ما يجل تعارف حتى لو باع ما يجل غير متعارف بين التجار بان باع الى محبين

الاوكل ان يبيع في ماله فانه لا يضمن
 للموكل رد على الموكل

سنة فانه قد اذاعه كل واحد من اهل الكسب ومعه فم وكل اهل الكسب ومعه فم
الكل رضي برأيه واذا اذاعه كل واحد من اهل الكسب ومعه فم وكل اهل الكسب ومعه فم
هذا ويخرج امرأى اما اذا اذاعه كل واحد من اهل الكسب ومعه فم وكل اهل الكسب ومعه فم
فلما اذاعه كل واحد من اهل الكسب ومعه فم وكل اهل الكسب ومعه فم وكل اهل الكسب ومعه فم
ولا يشترط حصة واحدة في خصوصية غيره وقيل يشترط ولكنها لا تقبض الا لان اجتماعها على التقبض
ممكن والمحل رضي بانها لا بائنة احد ما قال فغيره لا يصح الا افراد بالخصوص والافراد في رده وبعده قيد
برز لان اذاعه كل واحد من اهل الكسب ومعه فم وكل اهل الكسب ومعه فم وكل اهل الكسب ومعه فم
لم يجره لان هذه الامور لا تحتاج الى الرأى وفي غير المحض عبادة الواحدة كعبادة العبد لا يصح عبادة
مال صفة او ذمها او ذمها في مال صفة الملبس في الشراء والبيع بالاولاد والبيع والمكاتب في مال
الصحة ولا ولا ينفذ في مال صفة المسلم ومن دفع الى غيره درهم ودرهم وكل ان يشترى طعاما فان الام
بشرطه يقع على التبرع درهم كونه يقع على الخبز درهم قليل ويقع على الدقيق درهم متوسط ومن الكثرة
والقليل فمن واحد الى ثلثة قليل ومنها الى خمسة او ستة متوسط والقصاص ان تناول الطعام كل
مطعم لولا ان الطلاق الاسم وجه الاحتساب ان الطعام متى قرن بالبيع والشراء او به الرأى او حقيقة الخبز
تسب هذا عرف اهل الكوفة فان سوتق الخطه وقد يسمى سوتق الطعام فاما في غرضه اهل الكوفة تعرف
الى شراء كل مطعم ونقص شرا ما واداء البهية قالوا الطعام في عرف ديارنا ما يمكن احكامه من غرام
كالحم الطبخ والتمشيد ونحوه يعرف الوكيل البزور والخطه والدقيق قال صدر الشهد وعبد الفتوى
واذا لم يرض الى الوكيل شيئا وقال اشترى خطه لم يجز على الامر لان لم يرض المقدر وجهه العذر في المكسبة
والوزونات كجباله الجمن حيث ان الوكيل لا يقدر على تحصيل مقصود الامر بما سمي له وفي امره عند
الوليمة تقع الطعام على الخطه سولا كان المراد به كثره او غير ما بدالة القرينة والامر شره او ما يصح

الاعمال

اي العبد التوكيل بشره الجار وان لم يرضه لان التوكيل ما جعله بالبيع والامر
بشره او امره ان ذكره منها ومجته لانها تختلف باختلاف الجيران والمحال اختلافها فاشترى
علم جنس من وجهه وذكر نوع او من عيان نوعا الاصل الى الجبال لثلاثة انواع جهالة فاحشة وهي جهالة
الجنس كالتوكيل بشره الثوب والدار والرق فان تحت كل منهما اجناسا وهي جنس وجهه الوكيل او
بجنس الثوب لثمن وجهه اليسرة وهي جهالة النوع كالتوكيل بشره الجار والرق والرق والرق والرق
وهي من النوع وكجس كالتوكيل بشره العبد او داره فان بين الثمن او النوع وجهه وجعل على وجهه
النوع وان لم يتبين الجنس او النوع لا يصح وطعن بجهالة الجنس او ثبت هذا فنقول لا يصح التوكيل بشره
فمن اراد فعل او امر وان لم يرضه لان هذه جهالة النوع وكانت سيرة ويمكن ذلك بالانظر
الى حال الموكل وجه التوكيل بشره العبد او امره او داره ان يحتمل لانه قللت الجبال لا يمكن ذلك كمال
الموكل وان لم يرضه لان التوكيل لا يصح لانه يشمل انواعا اما العبد وكالتركي والجنس في السدي وسيد
والمولد وكذا الامه واما الدار فكل ذكرها فان بين النوع كالتوكيل او ذكره على علم به النوع
التوكيل لا يصح الامر والتوكيل ان جنس جهالة كالتوكيل كالتوكيل كالتوكيل كالتوكيل كالتوكيل
حيث ان الاختلاف المتماثل في كل منهما قد قصد به الجاهل كالتوكيل وقد قصد به الجاهل كالتوكيل
فكذلك الثوب والدار فان الثوب يتناول اجناسا شي من الاطلس الى الكلب والدارية في اللغة اسم
لا يدب على وجه الارض وفي الوفاء يقع على البغل والجار والموس وان امر رجلا بشره العبد بالصف
الوكيل في قوله اشترى عبد الامر فاما العبد عندى وقال الامر بل شرب العبد لفيك ان كان وقع
الامر التمن الى الوكيل لان ما بين ادعى المخرج عن عبدة الامانة والامر مع عبدة وهو التوكيل والامر
لم يرض الامر التمن فالامر يصدق لا الوكيل اخيرا لا يمكن استنفاده وهو الشر او غرضه الرجوع لثمنه
والامر مفكوه القول لمفكوه هذه المسئلة على ثمانية اوجه لانه ان يكون الثمن منقود الاول او كل وجه

على وجهين لانه ان كان يكون مأمورا بشرا عبد عبيته او غيره وكل وجه على وجهين اما ان يكون العبد مأمورا
بالقول او ميتا فان كان مأمورا بشرا عبد عبيته فان اقر بشرا له والعبد قائم حتى قال القول للمأمور اجماعا
منقول وان كان الثمن او غيره منقول وان كان العبد ميتا حين اقر فقال ملك عندك بعد الشراء او انكره للموكل
وان كان الثمن غير منقول فالقول للمأمور وان كان الثمن منقول فالقول للمأمور وان كان العبد بغيره
فان كان حيا قال بغيره لك وقال الامر بل هو عبيدك فان كان الثمن منقول فالقول للمأمور وان
لم يكن منقول فالقول للمأمور عند اخذ منه وعندهما القول للمأمور وان كان العبد ميتا حتى سئل الكفاية
فان لم يكن الثمن منقول فالقول للمأمور وان كان منقول فالقول للمأمور وللوكيل بالشراء حسب
من امره ليقض عنه وان لم يكن يبيع الوكيل الثمن الى بائع لانه يفر ما دله حكمته بين الموكل والوكيل فكان
الوكيل يبيع والموكل يشتري ولبايع جسد العبد ليقض الثمن وعنده زفره ليس له حق الجسد ان يملك
في يد الوكيل بعد الجسد فحق الجسد سقط كل الثمن طهرت او كثرته وهذا عند احمد ومحمد
لانه لا كان الوكيل مع الموكل كالبائع مع المشتري سقط كل الثمن لانه وعنده زفره لضم الوكيل القيمة
فما كان الغصب وعنده ابو يوسف لضم ضمان الرهن حتى لو كان فيه فاعاد بالثمن سقط والارجح ليقض
على الموكل وان كان الثمن مباحا بالقيمة هذا اختلاف وان كان الثمن عشرة والقيمة خمسة عشرة
فغضه زفره بضمن خمسة عشرة وعند البايعين بضم عشرة وان كان بالعكس فغضه زفره بضم عشرة
فيطالب الخمر من الموكل وكذا عند ابو حنيفة لا الرهن بضم ثلث من خمسة ومن الدين وعنده احمد ومحمد
زفره احد كون مضموما بالثمن وهو خمسة عشرة وقوله بعد الجسد احتراز عما اذا ملك قبل الجسد
ان مرجع بالثمن على الامر وليس للوكيل بشرا او عاين شرا لنفسه الى لو وكله بشرا او عاين بعينه ليس ان
يشترى لنفسه ولو اشترى لنفسه فهو له لانه يقبل الوكالة الشراء ان ما يوجد من شرا له لهذا العيين
فهو للموكل وهو اعتمد عليه فان كان الثمن مباحا بغيره حتى يضمن من الموكل وقع الشراء في يد الوكيل

لانه

لانه خالف امره منقذ الشراء عليه **ل**لوكيل بالخصومة القبض سواء كان الخصومة
في الدين او في العيان وبذا اصل الرواية وهو قول علماء الشريعة من ان لا يفرده ولكن ينفذ على ما ينفذ على
تفريده لظهور الحكم في الوكيل او فاعا كل من لو شئ في الخصومة من حق المال وللكيل قبض الدين والخصومة
حتى لو قام الدين على البعيلان رب الدين استوفى منه ابراءه بقبض منه وقالا لا يكون خصما وبورواته
الحسن عن جعفر بن الاحول لوكيل قبض العين فانه لا يملك الخصومة حتى ان من وكل وكيل بقبض جسد له وجاب
وباء الوكيل بقبض العبد فاقام العبد بغيره انه اعطاه الوكيل لم يقبل منه في ثبات الحق والقبض ان يرفع العبد
الى الوكيل لان البينة قامت على خضمه ولكن في الاحتياط يبيع هذه البينة لرفع الخصومة من غير ان يثبت
العتق في حق الموكل وتقدر يد الوكيل بقبض العبد لانه خضم في قصور اليد وان لم يكن خصما في ثبات العتق
على الموكل وتوقف حتى يحضر الوكيل ونقل المرأة الى اذاجا ورجل وقال انه وكيل العتق نقل امرته الى موضع
كذا فاقامت المرأة على ان موكله طلقها لا يقبل هذه البينة على ثبات الطلاق ولكن تقدر يد الوكيل نقل المرأة
على محضر الغائب ان قام المحضر على العتق في الصورة الاولى والطلاق في الصورة الثانية لا يثبت ما كان
العتق والطلاق كما ذكرنا وصح اقرار الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضي ولا فرق بين ان يكون الوكيل
بالخصومة من الدين فاقتر بقبض او بالبراءة او من الدين على فاعا كل ما يبيع اقراره لا عند غيره ان
القاضي لكن لو شهد شاهدان باقراره في غير مجلس اقتضا عند القاضي بغيره القاضي من الوكالة ولا يصح
خصوصية مكان الشاخص وهذا عند احمد ومحمد وقال ابو حنيفة بغير اقراره عليه وان اقر في غير مجلس
القاضي وقال زفره الشاخص في مجلس لا يصح في مجلس القضاة وغره وهو قول احمد او لا لانه مأمور بقبض
لا بالقرار واما ان الخصومة براد بها الجواب مطلقا لا الاكثار فانه يمكن ان يعلم ان المدعى في ملك
الاكثار شرعا وتكليفه بالملك لا يجوز تحمل الجواب مجازا بغير الصلح وطرق المجاز وجوده لان الخصومة
جواب مقيد فيكون مطلق الجواب وهو كل عزل وكل من الوكالة فان كان الوكيل حاضرا لضم غائبا

عنه الوصل

[illegible]

ان لا بد ان يكون طمعا واحدة فيجب بين المسلمين وبين الكافرين ولا يصح بين مسلم وكافر عقد
 وحكم بينهما عند سويك يجوز ولكن يكره وعند الشافعي ولا يجوز شركة المفاوضة وقال مالك لا بد
 بالمفاوضة وتضمن شركة المفاوضة الوكالة اي كل واحد من الشركتين وكيل الآخر في المعاملة لان مقتضى
 المفاوضة المباداة لكل واحد منهما فاقدم مقام صاحب في التصرف والكفالة فكل من الشركتين كغير الآخر
 فاذا اشترى احد ما كان لبليل بمطالبة الشئ من الآخر واذا تضمن الوكالة كان مشتركا في كل واحد ملكا
 لهما مشتركا بينهما وكان شراء احد ما كشرهما الا طعام ابله الا ادم وكسوتهم فانها تكون للشري
 خاصة فانها مستثناة من مقتضى المفاوضة ضرورة واذا تضمن الكفالة كان كل من لزم احد ما بالتجارة
 وبما يصح في الشركة كما لا يشك في كونه كالبيع والاجارة مثل ان يستأجر احد المفاوضين ارضية تجارتهما
 او دابة فليجوز ان يطالب بالاجرة ايها شاء ضمن الآخر وهذا في التجارة بين خالف وان غصب احد ما
 شيئا شمله ضمن الآخر عند احمد بن محمد رحمه الله لا بسوعدة واما ان لزم احد ما بما يصح في
 الشركة كالنكاح والصبي عن دم عمه لا يشترط الآخر لانها لم يخل تحت المفاوضة كونهما مستجارة وكسوتهم
 احد ما لا لزمه الملك ثبت المستوفى انما لو افترض احد ما عن مال شركته بينهما ذكر في المبسوط صاحب
 عند احمد بن محمد لا بد منها ضرورة عند ما لا يلزم على صاحب حتى يكون شركته في الرجوع لانه تبرع ابتداء وان وثق
 احد ما او سب له او تصدق عليه صاحب شركة كماله ربحه والدين والفلسوس ان نقد يقضى قبل القبض
 بشرط في الهبة دون الارث وفي البذاة ان ورث احد ما او سب له ووصل اليه في الكفا في انتم قوله
 ووصل اليه بوجه الالبه الارث فعمل ان شرط فيها صار عقد المفاوضة عننا وبطل المفاوضة لا يساوي
 فيما يصح بين المال لشركته شرط للمفاوضة ابتداء وبقاء وانما يغير عننا عدم شرط المباداة فيه فانها
 انما والشرك في المال ولا مباداة بينهما فكل من غانا في ارث العرض والعقار وجهها بقى المفاوضة
 لان المباداة في المال لا يصح بين المال لشركته ليست بشرط في المفاوضة في الالبه فكذلك في العقار شركة

عن

عنان ويهوى للتعلم عن اذا عرض كان عن له شئ في شركته فانه من حال النفس كغيره من الشركتين
 التصرف في يد صاحبه وشرا شركة اشترى وفي كل تجارة او في كل نوع من التجارات كما اذا اشترى كذا بكذا
 وتبيع بعض مال له من البعيل وبيع اشترط فضل مال احد ما على مال الآخر فانه قد يكون احد ما يدي
 واخذ في التجارة او اكثر مثلا فلا يرضى بالبيع واداة وشاوي باليهما مع تفاوت الربح بان يكون المال
 نقصان والربح مثلا فكل ما كان الربح مساويا ولا يكون المال مساويا فلا يزول في شريتهما
 وذكر في فسادى قاضى قال فان شرط المباداة في المال وشترط لاحد ما فضل الربح ان شرط العمل
 عليهما كان الربح بينهما على ما شرط عليهما جميعا او عمل احد ما دون الآخر وان شرط العمل على الشريك
 فضل الربح جاز النصف وان شرط العمل على اقلهما ربحا لم يجوز مع كون احد ما من احد المالكين ولا يتم
 والا فانه لا يكون احد المالكين واربهم يرضى والآخر سواد فلان في ذلك فيهما وهذا ما لا يرضى
 المخط شرط عند ما اذا اتفق في مختلف الجنس عندنا يصح بلا مخط والمحل اصل الشريك في الربح مستثناة
 الى الترخيص العقد والشرط عندنا فلم يشترط المباداة والمخط والاتحاد وعند زفوان في ربحهما الربح
 المال فشرط وكل واحد من الشركتين اذا اشترى شيئا فهو مطالب بجميع شريكه لا غيرى دون الآخر
 وانما توجه في المفاوضة لانها تضمن الكفالة والموجود هنا الوكالة فقط والوكيل هو الاصل في الحقوق
 فتوجه المطالبة وان صاحب لم يرجع على شركته بحصة اذا اذانه من ماله لا بد وكل من حصة الشرك حتى
 والوكيل بالبراءة اذا نقد الشئ من مال نفسه يرجع على الموكل فان كان لا يعرف ذلك الا بقوله بان نقول
 اشترى عبد ونقدت الشئ من مالى وبذلك العبد عليه البينة ولا تعيد الى المفاوضة والعقار الا
 بالنقد والفسوس ان نقد والبر لا يوجب غير مفروب والنفقة اي نفقة غير مفروية ان تعامل
 الناس بها الى بالبر والنفقة نفقة على ماله تجري تعامل الناس بالمسألة بالبر والنفقة بغير الشريك في كل
 لم يجز التعامل بها لا يصح وقبل صحة الشركة بالفلسوس قول محمد بن عبد الله لا يصح ان الشركة في الفلوس

بهما

على قول القائل ما كان بيع الشركة في العوض اذا اتخذ الجنس ويصح ان بالعوض بعد ان يباع كل واحد
منهما نصف عرضه نصف عوض الاخر ثم تعدل الشركة معاوضة او غش او تبديل العوض في راس المال
الشركة وهذا اذا كان قيمته متعاضدا بين عرضيها تفاوت بالكون في عرض واحد مما كانت
وقد عرض صاحبها بجملة من صاحب الاخر انما من عرضه خمس عرض الاخر فصار العوض كله بينهما انما
وكانت الاموال اعدت قبل الشراء فبذلك اي عقد الشركة لان المعقود عليه الشركة المال وبيعها
المعقود عليه فبذلك العقد كالمبيع وهو اي يملك المال على صاحبه قبل الخلط في بيعها بملك سواء يملك
المال في بيعها بجملة او في بيعها اولا او يملكها اذا يملك في يد صاحب المال فظاهر ذلك ان يملك في يد الاخر
لان المال بقي على ملكه فكل منهما يملك في راس مال صاحبه ويملك المال بعد الخلط عليها لانه تم بيعه
الملك من المال وكل واحد من شركتي معاوضة وحال ان يبيع لان استعمل في التجارة والملاحة
فلا يكون ذلك جلا اجروا ويوقع لانه من عادة التجار والبضارب ومن احسنه انه لو كان في بيعه
هو الاول لان الدفع المضاربة لتحصيل الربح ويوقع من تصرف في المال بغيره وشراؤه ونحوهما لا يحتاج
اليه والمال في يده اي يملك والدين من الشركتين امانة فلا يعتد الا بالتعدي والسوق الثالث
شركة الصانع والاعمال وتسمى شركة القبول وتسمى ان لشركتهما ان كني طين او خياط ومصانع
وتقبل العمل باجر بينهما فكل واحد منهما على ما شرطه في العمل والمكان خلافا
لما كان في شركتهما السد فلو عمل احد الشركتين في مكان والاخر في مكان آخر فكل واحد منهما يملك ما يملكه
بذاته الشركة خلافا لما في رده وان شرط العمل بتسعين والمال المستفاد بالبيع انما له فكل واحد منهما
تفاوت في العمل فبعض منهما اشتراكا لتفاوت في الربح فالربح لا يبيع والربح كله عمل قبل اعدتهما اي
دفع قبل ان يعملا على العمل فبذلك العمل بينهما شرا وكل واحد منهما ان يملك الاخر
الاجر عمل احداهما الى اعماده فبذلك الربح لا يبيع الا بكون الكسب بينهما وان عمل احداهما فقط

وشركة الصانع قد يكون معاوضة وعملان فالمعاوضة ما ذكر في الشركة لفظ المعاوضة او ذكر ما يوجب
المعاوضة بان شرط الصانع ان يكون قبول الاعمال منها والعمل منها على الشركة وان
تساوي في الربح وان يكون منها كغلاص صاحبها فالحق سبب هذه الشركة في معاوضة حتى يراعى
فيها شرط المعاوضة لوجود معنى المعاوضة وهي المساواة المطلقة وان تفاوت في شيء ذكرنا مثل
ان شرط على بائع من الاعمال فعلى احد الشركتين وعلى الاخر الثلث والاخر بينهما على قدر
قوته شركة غشان لوجود معنى الغشان حتى يراعى فيها شرط الغشان وكذا اذا ذكر لفظ الغشان
وكذا لو طبقا فوشركته غشان استحق ان لا للمتعارف والسوق الرابع شركة الوجوه وهي التي
يملك المال لشركتي باجر بينهما وبمعاد يكون الربح بينهما وبذاته شركة المغاليس وانما خيفت الى
الوجود لانها تبدل فيها لعدم المال والاضافة في معنى البادى في شركة الابدان وذلك لانها
الشركة في الشراء والبس بوجهها او ابتداء العمل في آخره وهي ان يشترى من الوجه الذي لا يبيع
وقيل لانها يشترى بان بجاهها ويوقع العمل على القلب بتدليل البضاعة الاخرى لانه لا يشترى
بالنسبة الا من له واجبه عند الناس اي قدر وشرف والاول هو الوجه كذا في المغرب وهي باطله
عندنا في رده فبعض معاوضة اذ رويت شرطا بان يكون الرجلان من اهل الكفاة وان يكون
شركتهما في العمل نصفين وان تتلفط بلفظ المعاوضة او ما في معناها ومطلقا معان لان مطلقا
تصرف اليه لان المتقاربين الناس شركة الغشان وكل واحد منهما يملك الاخر في شركته اذا كان العقد
مطلقا واما ان شرطت في المعاوضة لكل وكل فكل فان شرطت انما نصف المشتري بينهما او شرا
فالربح كذلك اي مشتركة من هذا وشرا وشرا والفضل باطل اي ان شرط ان يكون لشركتي
بينهما نصفان وشرا وشرا ان يكون ربح احداهما زائدا على قدر ملكه فذلك الشرط باطل فان
الربح في هذه الشركة بالبينان والضمان بقدر الملكة المشتري فان قل يجوز ان يكون زيادة

في الميراث من اهل السوق يجوز في الميراث في منازله وان كان كحاش لا يست باهل فيقول
قال المضارب كالميراث في خروجه للمضاربة بين فصار كالميراث في الميراث في المضارب انما كان
اولا انفق المضارب من ربح المال حتى يتم ربح المال ثم قسم الربح الباقي لان قسمته انما كانت بعد
تسليم ربح المال وان وضع المضارب المال في غيره مضاربة بل اذن رب المال لم يضمن كبحر الدرع
لان اذ ابراع وهو ملكه بل ضمن المال عند عمل المضارب الثاني في طائر الرواة على تحفة هو قول ابن سفيان
وغيره انما لان اذ عمل طائر مضاربة فضمن ربحه لا يضمن حتى يربح فاذا ربح ضمن ربح المال عند
وهو رواية الحسن بن الحسن في تحفة لان اذ ربح ثبث الشك في ضمن كالميراث في غيره وقال في غيره فضمن الدرع
الربح على اهل العمل وهو رواية عن سفيان في تحفة لان شرط في المضاربة لعبد المالك شي مثل ان شرط
تحت الربح رب المال وثلاثة لعبد رب المال ليعمل مع المضارب وثلاثة للمضارب لان شرط
العمل على العبد لا ينعى تسليم المال لان للعبد يدا معينة خصوصا اذا كان ماذونا وشترط العمل
اذن له خلاف بشرط العمل على رب المال فانه لا يصح لان ينعى التسليم وبطل المضاربة بموت
احد كما في رب المال او المضارب لانها وكس وبموت الموكل او الوكيل بطل الوكالة وان كان المالك
بدا الحرب فميتا لان كالموت يقسم الميراث ورثته وتقسيمه مدبره وام ولد له وقبل له في توقف
نصف مضاربة تحفة على التقاضي بالسلام او البطلان بالموت او العزل ولو كان المقتضى
ارتد وحقن بدار الحرب فالمضاربة على حالها عند عدم وان عزل رب المال المضارب لا ينعزل حتى
يعلم بعزله لانه وكيل من جهة وان عزل الوكيل بالعزل القصدي توقف على علمه فلو لم يعلم بالعزل
واستمر باع فغيره جازي فلو علم بالعزل والمال عرض فله بيع عرضها اي عرض المضاربة ولا يفسد
عن ذلك لان حقه نظير الربح بقدر ربح المال وذا باي بيع ثم لا يجوز ان ينعزل في تحفة لان العمل
انما لا يعمل ضرورة معرفة ربح المال وبعد النقد لا ضرورة ولا تصرف ايضا في نقد نفس المضار

الميراث

المعجزة اي صار نقد وان قل الدراهم والدنانير من جنس ربح المال كان النقد ورس المال المضاربة
وراهم ودنانير وجعل صلا في خلاف ربح المال بدلي بربح المال كان ربح المال ورس المال المضاربة
الدنانير او بالعكس لان تسوية ما بين ربح المال استحالة والعكس ان لا يجوز بيعه في ثبوت الميراث
منها من حيث التقيد فصار كان ربح المال قد نقد وجهه كالميراث كما ان الوهب على المضارب ان يربح
مثل ربح المال وذا لا يمكن الا ان يبيع ما في يده ويخسر ربح المال ولو اقره فاولى المال بين يوم
اي بحر الحاكم بطريقه اي طلب الدين ان كان ربح لا يربح له الا بغيره فانه حتى يربح بازا وعمله والربح كالميراث
وقد سلم لربح في غير عمل تام عليه ومن قام عمله استغناء ما وجب منه ليدون والا اي وان لم يكن ربح
لم يلزمه الطلب لان ربحه كمن يحضر والوكيل متبرع والمبرع لا يجر على تمام ما تبرع به ولكن يوجب المالك
اي بالطلب للاحق حقوق العقد يتعلق بالعاقبة فلم يكن لرب المال المطالبة بالدين في عقد المضاربة
الا بتوكيل الفايه وكذا سائر الوكلاء ومثل الوكيل بالبيع اذا امتنع من طلب الثمن لا يجر على ذلك ولكن يوجب
المالك لطلب الثمن عن الشك وكذا المستفيض اذا باع البضاعة بتوكيل المالك لطلب الثمن الذي
يعمل بالاجر مثل البيع اي التذلل والسمار كبكر الاول المتوسط بين البائع والمشتري فانه سيرة
معربة ومصدرها السيرة وهو ان يتوكل الموكل من الحاضرة للباية فيبيع له ما يجلسون بجران
عليه اي على طلب الثمن واستغناء لانه يحصل الربح بدل عملها وما ملك من مال المضاربة حرق
الى الربح او لا ودرهم ربح المال لان الربح تابع ورس المال اصله والبلاك نصف الى البيع ودرهم
الاصل كما يعرف البلاك في مال الزكوة الى العفو دون النصاب فان زاد البلاك على الربح فهو ضامن
على المضارب لانه ايا من وان قال المالك بعتت نوعا وقال المضارب بعتت لي نوعا بعتت
المضارب مع الميراث ان ادعى العموم في كل تجارة ويجوز قول المالك لكم الاصل المضاربة العموم
فكان القول لمن يشك بالاصل وقال نذر ربحه صدق رب المال وان ادعى كل واحد منهما فاحد حق الوكيل

المالك مع لاتعاتها على الخصوص فاعتبار قول من استغنى الاذن من جهة الحق والنية للمضارب حيثما
 اتفق الضمان وكذا اصدق للمالك مع العيّن ان قال المالك في نعت بالمال اليك بضاعة او وعوده وقال
 ذواليد المال عند مضاربة او قرض لان ذواليد يدعي على ملك المال او الربح ويؤثر فيكون القرض للمضارب
 والبيع للمالك **كتاب** المزارعة حتى في اللغة مفاعلة من المزارعة يقال زرع اشد الحث
 اي اتمته وانما وقوله زرع المزارع الارض اذا اثارها بالمزارعة من غير ان يملكها الفعل الى السبب مجازا كما
 في المزارع من الشريعة على فعل زرع بمعنى المزارع والمزارعة تعني فعل من الجائدين مع ان فعل الزرع
 لو جاز من احد الجانبين وانما سمي بهذا الطريق للتعبيل كالمضاربة ولا يصح المزارعة عند الحنفية لانه على السلام
 من غير الحاجة وهي مزارعة الارض على الثلث او الربع ضمن بالثلث او الربع لمكان العادة في ذلك الوقت
 ولان في المسمى سمي المزارع بمعنى ما خرج من عمله فكان في المعنى نفع الطمان وهو مستاجر جلا يسطر له كذا
 من حظه تقسم وتقسما ولكن تحت عند ما لا ربح عليه الصلوة والهدية دفع يخل خيرا الى المزارعة
 واذا مضارعة على نصف ما يخرج من ثمرة زرع وذلك عمل الصحابة والتابعين والصالحون الى يومنا هذا
 بلا تكبره بمعنى لا يحتاج الى التمسك بها فان الات ان قد يكون لارض ولا يمتد الى المزارعة
 وقد يكون ممتدا ولا يكون لارض فسميت المزارعة الى التقادها يستقيم معنهما ويجعل مقصودهما من الزرع
 كالمضاربة بشرط صلاصة الارض المزارع لان المقصود لا يحصل دون وشرط اهلية العاقد زرع وهذا الشرط
 لا يخص المزارعة فان اهلية العاقدين شرط في كل عقد وشرط ذكر المدة بان قال الى السنة او سنتين او ما شابه
 ذلك ولو ذكر مدة لا يمكن فسميت المزارعة فسميت وكذلك ان ذكر مدة لا يثبت احداهما الى مثلها غالب الا
 التقدير وعلى منفعة الارض ان كان البذر من قبل العامل او على منفعة العامل ان كان البذر من قبل رب الارض
 والمنفعة لا يعرف مقدارها الا باخبار المدة وعزم محرم انهما من غير ذكر المدة جائزة ويقع عليه واحدة
 اي زرع واحدة به اخذ العقيدة بالثلث وشرط ذكر رب البذر لان المعقود عليه يحلف ما شئت وقال البذر

ان كان

من قبل العامل فالمعقود عليه منفعة الارض وان كان من قبل رب الارض فالمعقود عليه منفعة البذر
 بيان المعقود عليه وشرط ذكر جنس البذر لا بد من اعلان جنس البذر ولا يلزمك معلوما
 الا باخبار جنس البذر بشرط البذر بشرط شرط الشريك الا ان كان من البذر من قبله لا سمي ذلك مضافا
 عن العمل بشرطه وان لم يكن معلوما لا سمي بشرطه بالعقد بشرطه من الارض ومن العامل حتى اذا شرط في العقد
 ما يؤول به التخليد فهو عمل رب الارض مع العامل لا يصح العقد بشرط بيع الحب الجاصل من الارض بينهما
 ينبغي ان لا يشترط مقدار معين لاحد منهما ان يخرج من الارض الا ذلك العقد فم من شركه في ملك
 العقد ومن شرطه البقاء الشريك ففسد بشرط ما فيه اي شيوع الحب الخارج كبيع رب البذر بذرته او رفع
 الخارج ثم قسمه الباقي بينهما لجواز ان يخرج من الارض الا قدر البذر او الخارج فهو ان يقطع الشريك وهذا اذا
 كان الخارج موطئا اذا كان الخارج مقاسمة الثلث او الربع كذا لو شرط ان يقطع الشريك الباقي
 عشرة لانه شاع فلا يودي الى قطع الشريك وكذا انفسان شرط كل البين للرب البذر لانه شرط
 يودي الى قطع الشريك بان لا يخرج الا البين ولا يصح الحب في جميع شرط البين الا ان كان رب البذر فان
 هذا الشرط ينقض العقد لان البين بما ملكه وفقره انما سمي بشرطه ولا شرط او لم يرض البين فانه
 يصح البين مع البين لصاحب البذر وقيل البين بينهما البين لا المصير هو الوفاء فمالم ينص عليه العاقد
 ولا تباع الحب فمفعلي الحكم ولا يصح شرك المزارعة عندنا الا بشرط ان يكون الارض والبذر لاحد الشريكين
 والبقرة والعمل لا فولا ان رب الارض كانه استأجر العامل للعمل والبقرة لا العمل فمشرط عليه كما لو استأجر
 خياطة ليجب بارة نفسه او يكون الارض ومعه واحد والبقرة والبذر والعمل لا فولا ان رب البذر كانه
 استأجر الارض بجزء معلوم او يكون العمل وقدره له اي واحد والباقي لا فولا ان رب الارض كانه
 استأجر العامل ليعمل بالآلة فيجوز كما لو استأجر خياطة ليجب بارة رب الثوب اعلم ان ما تقدم به المزارعة
 اربع وهي الارض والبذر والعمل والبقرة وهذا الاعتبار يصير الا رب العمل سبعة لانه ان لم يكن

الأول

احد هذه الاربع فقط من احد الطرفين كالارض او البذر او العمل او الثمرة الباقية من الشرك الاخر فتمت
او يراعى وان كان يكون اثنا من احد اعماد اثنا من الارض فتمت اثنا من اعماد الارض البذر
او مع العمل او مع البذر من اعماد الباقية من الارض فتمت من هذه التسم السبعة صحيحة في المذكرة
في القس واربع منها فاسدة وقد نظم المصنف في هذا فاسمها زياي تسماعل تسماعل تسماعل تسماعل تسماعل تسماعل تسماعل
ان سم صورة وان سم ناجية باطله وعن سببها انه اذا كان الارض والبذر واحد والبذر
والعمل الاخر في صحيح وهو مختلف طاهر الرواية واذا صححت المزارعة فالجارج يكون على الشرط الصحيح الا ان
المبطلون عند شروطهم ولا شيء للعامل ان لم يخرج شيء فانه من الارض لان الشكر في الخارج دون غيره
فلا يخرج غيره بخلاف ما اذا فسدت المزارعة ولم يخرج شيء فانه بحسب اجرة الشغل للعامل في الذمة واذا عقدت
المزارعة واتي احد العاقدين على المضي في العقد يخرج من ابني عن المضي الارب البذر فانه لا يخرج على المضي
لانه لا يتصل على الوفاء الا باطلاق البذر فانه يخرج من البذر فانه لا يخرج على المضي اذ اذ
اذا امتنع الذي ليس له البذر فانه يخرج على المضي لان الوفاء ممكن بلاخر رطله فان ابني رب الارض
والارض والبذر من قبل بعد ما كرب العامل فلا شيء للعامل في عمل الكرب لان عمله انما يتقدم به الخارج
قالوا بهذا الجواز في الحكم لكن مما يندبه بان العقد يجب ان يستمر في العمل ويعطى مثل اجر عمله لانه
اشتغل باقامة هذه الاعمال للحصول له نصيب في الخارج فاذا اذنت الارض منه فقد عثره فسحق ان يطلب
رضاه وان جددت المزارعة فالجارج لرب البذر لانه ما ملكه وانما استحق الاجر بالتسمية فاذا فسد
ككون العمل ككرب البذر ولا يخرج اجر الشغل فلو كان البذر لرب الارض فلعامل اجر الشغل عليه وان كان
البذر من قبل العامل فلو كان البذر لرب الارض فلعامل اجر الشغل عليه وان كان البذر لرب الارض فلعامل اجر الشغل عليه
على ما شرط في المزارعة لرضاه بسقوط الزيادة وعند محمده لا يجوز مثل ما بلغه وسبب ان المزارعة
بموت احد اعمادها اي احد المتعاقدين فلو كان وضع الارض الى ثلاث سنين فلما نبتت الزرع في السنة

الاول

الاولى ولم يحدد ومات رب الارض تركت الارض في يد المزارع حتى يحصد الزرع ويصيرها بطنه وسحق
المزارع في السنين الباقية لان في القواعد العقدية السنة الاولى مرفوعة للحقن حتى الزرع والبور وفي
القول بطلان الحق للعامل ولو مات رب الارض قبل الزرع اجدها كرب الارض وحضر الانا وسحق المزارعة
لانه ليس في ذلك خلاف على ولا شيء للعامل بمقابلته العمل لانه يقوم بالخارج ولا خارج فلهما في صحيح
المزارعة يدلين الحق صاحب الارض فحجج له الى سببها اي مع الارض وهذا قبل ان نبتت الزرع ولم يحصد
ولم يبيع الارض في الدين حتى يحصد الزرع لانه لو بيع الارض في الدين لورد الى البطلان حتى المزارع فضلا
وفي التأخير اضراره بالبقاء لكن ضرر التأخير ايهون فينا فخر البيع الى وقت الحصاد فان مضت المدة ولم يزرع
الزرع فعلى العامل لصاحب الارض ان يزرع نفسه في الارض حتى يدرك الزرع لان المدة اذا انقضت فقد
انتهى العقد الا ان في خلافه ما يقتضيه الاجرة التقدي في الاجارة ونفقة الزرع مثل اجر البذر ونحوه
عليهما بالخصص اي على مقدار حقوقهما حتى يحصد لانه عمل في مال مشترك حيث انتهى العقد باثباته والاول
واسحقاق العمل على العامل انما كان في العقد ولم يبق كاجر الحصاد ونحوه في المزارعة على العامل في عقد محمده
وبهذا الحكم عام في جميع المزارعات غير تخص بصورة القضا والمدة والزرع لم يدرك وهذا لان المزارعة
انتهى بتمحصد الزرع وليس الحصاد من عمل المزارع في شيء فكان شرط مقتضى العقد صحيح بهذا الشرط
عند سببها لانه متعارف وهو اختيارنا في صحيحه ونفي قال شمس الامام الحسن بن محمد بن علي بن ابي طالب
وعلم ان الاصل ان كل عمل قبل الادراك كالحفظ والسقي فهو على العامل لان العقد وقع على العمل وعلى العمل
بعد تمام الادراك قبل القسمة كالحصاد والديكس والذراع والتدريه فوعليهما لان الخارج ملكهما وكل
عمل بعد القسمة كالحمل والبنت فهو على كل واحد منهما في نصيبه فانه قال القضا ابو بكر البجلي كان محمد بن سلم
وغیره من مشايخنا يقولون يجوز المزارعة مع هذه الشروط وتزيدون ويقولون شرط التقية العمل المزارعة
رب الارض لان المزارعة بهذه الشروط متعارفة **فصل** ابانة للمقابلة

المدة

الأول

من البقي وشراعيه التجار الى من يصدر بخلافه من ثمره الخارج وهي كالمراصة في انهما باطل عند المحققين ورواها
صحيحه والشيء على قولهما ان في ان شرطها ما يمكن وجوده في البقاة كالبقية القاعدن وبيان نصيب العامل
والشركة في الخارج والتخلص بين الاشجار والعامل فاما البذر ونحوه لا يمكن في البقاة وقال الثالث في رتبته
وما كان له البقاة جائزة ولا يجوز المزاولة لا تبطل البقاة وشرط التبعية عند مالك ان يكون الاصل
منسلفا للبع لا يتحقق التبعية الا انما يصح ان لا يكون البقاة لان ادراك الثمرة معلومة فاعادة نصيب
المدة معلومة وان تقدم او تأخر فذلك بسبب نصيب العقد على اقل من يخرج لا ياتى ان العقد
اول من فيها وله ذلك ملك فلا يشترط الاستحقاق فيكون دفع رتبة قد انتهى جزا على ان تقوم عليها بقية
حتى يخرج بذر على ان ما راقى في ذلك من بذر ما فهو منها انصفان ولم يسم بجزا استحسانا وادراك
بذر الرطوبة كما ادراك الثمر في ان لا شرط بيان المدة لان لا ادراك البذر وقت معلومة عند المزارعين والبذر
انما يحصل بعمل العامل فاشترط انما انصفه فيكون محققا والرطوبة لصاحبها ولو دفع اصول رطوبته
تقوم عليه ما حتى يذهب اصولها وينقطع نباتها على ان الخارج بينهما فواقيد لا يسبب لذلك
نهاية معلومة في العادة وجماله المدة في البقاة بقصد ما ولو دفع اصول رطوبته ثابت في الارض
مساقاة ولم يسم سنة ولا اكثر فهذا على وجهين فان لم يكن الجزا زمانا وقت معلوم فالعقد فاسد
وان كان الجزا زمانا وقت معلوم فالعقد جائز ويقع على المحرر الاول وهذا لان الرطوبة مما يراود طول
بطول المدة فمضى لم يكن وقت الجزا معلوما كان مدة العاملة مجبولة بخلاف الثمرة لان لا ادراكها
وقتها معلوما اذا بلغ ذلك لا يزاد بعد ذلك ان طال الزمان اما الرطوبة فمخلو فظن مما ذكرنا
من ان نصيب البقاة ليس المراد ان يدفع رطوبته في البقاة لا شرط بيان المدة ويمتد الى ادراك
بذر الرطوبة لا توجد ان يقال ان الغالب ان البذر فيها غير مقصود بل يحصل في سنة مرات
الادراك وان اريد البذر يحصل مرة وترك في المرة الثانية الى ان البذر نفعا لا يوجد البذر ينشئ

ان يقع
في

ان يقع على السنة الاولى وذكره لا يخرج الثمر فيها كما اذا دفع غلا او شجرا او ما ساقا في اشهر معلومة
يعلم انهما لا يخرج ثمره في تلك المدة بقصد بالان القصد والشركة في الخارج وهذا الشرط ما هو المقصود
فكأن منسلفا للعقد فكل ما ذكره قد يخرج الثمر فيها وقد لا يخرج فيها بل تأخر عنها فانه لا يجيد با
بل جائز موقوف فان خرج الثمر في تلك المدة فهو منها على ما شرطه العقد وان لم يخرج فيها بل تأخر
عن تلك المدة فللعامل اجر الثمن فيعمل الى ادراك الثمر في العقد لانه بين انهما يسامان لا يخرج
الثمار منها ولو كان ذلك معلوما فانه ابتداء العقد كان فاسدا فكلما اذا تبين في الاستدراك فانه اذا
لم يخرج اصلا لانه باجرت من الاخر لا تبين ان الثمار لا يخرج في المدة المذكورة فلم ينسب الفسخ
العقد صحيحا وموجب الشركة في الخارج ولا خارج فلم يكن لواحد منهما على صاحبه شيء ولا يصح البقاة
ان ادرك الثمر في بعض النسخ وقت العقد بدل وانتهى انهما الشركة بعد البقاة انما يصح فيما يحدث
بعمل العامل وبزاد بعملة والاثر للثمن بعد الادراك كالمراصة فانها اذا استحصت الزرع وادرك البذر
الغرفان مات احداهما الى ان مات رب الارض والثمر في تقوم العامل عليه ان كره او وارثه رب
الارض وان مات العامل يقوم وارثه عليه وان كره رب الارض ونفا للفرع عن الجانيين ولا يصح
البقاة الا بعد زكاي في المزارعة وكون العامل مريضاً مضاعفة ولا يقدر على العمل او كونه
سارقا موقفا بالقرعة يخاف منه على شفعه اى حصول الثمن قبل الادراك او كونه غدر لانه يلزم
رب الارض ضرر لم يلزمه ففسخ به ودفع ربحه الى رجل قضاء اى ارضا بفضا سناس معلوم ليعرض
فيها غلا او شجرا او كما يكون الارض واكثر من شجرة كما بينهما لا يصح اكثر اطما الشركة فاما ان حصل
بين الشركة لا يعمل به الارض وان غرسها فاجرت ثمرها مع الثمر الغرس رب الارض ولا يخرج
الى الغارس ثمر غرسه او عمل فاعمل فللعامل لانه استأجره ليعمل ارضه بستانا بالثمن ففسخ على
الكون اوجه نصف البستان الذي يظهر بعملة بالانه لم يوف بمعنى فخر الطمان المنسب على فسخ

الأولية

ديد انهم القوس عن مال فانه كانت الحامل قد تعدد ردها عليه الاتصال بالارض من غير متتابع اجزائها
 فاعمل لانه اتفق عن غيره وعوضا لم يسل ذلك فستوجب المشوق قبل جملته الجواز في ذلك ان تسع نصف
 الارض بنصف الارض ويستاجر صاحب الارض العامل في كل سنة في قليل بغير في نصفه وفي فتاوى
 قاضي خان يصل الى الرضاة معلومة على ان ليس له الخروج اليها انما على ان ما يحصل من الارض
 والثمار بينهما جاز **كتاب** اجساد الموات هي ارض خراب وفيها عامر بل يقع
 انما تعدد ردها لا تقطع ما لها فيها اول غلبته عليها وبوجه مما منع الزاوية لا تعرف مالها ونسبها
 عند مجرده ان لا يكون معلوما كالمسلم اذ في لا يكون موتا لانه ان اعرف ما كره فوله ان لم يعرف ملكه
 فهو لعامة المسلمين كمن مات وترك مالا ولم ترك دارا فلا يكون لارثه ان يملكه على التخصيص ولو لم
 له ملك برده عليه ونظم المزارع نقصا بعدا عن العامر بحث اذا وقع البان جهودي لصوت
 على مكان عال فصاح على صوته لا يسمع صوت ذلك الابن من انصاه الى من رقبته العامر فالي
 اي موضع شئ صوته يكون من فناء العمران لان اهل القرية يحتاجون الى ذلك الموضع كوعى المواشي
 او غيره وما واد ذلك يكون من الموات اذا لم يعرف مالكوه البعد عن القرية على ما قال شرط استيفاء الظاهر
 ان ارتفاع اهلها منه لا ينقطع اذا كان قريبا وعمر استوفيت في رواة ان البعد قدر غلوة وعمر محمد
 سبتر انقطاع ارتفاع اهل القرية عنها حقيقة وان كان قريبا من القرية فالأصل ان عند استيفاء مدار الحكم
 على القرب البعد وعند محمد مدار على حقيقة الارتفاع ونسب الدلالة اعتمد على ما اختاره استوفيت
 من احياء المراد بالاحياء جعلها صالحة للزراعة بعد ان لم يكن كذلك ملكه ان اذن له الا ان اذن
 احياء بغير اذنه لم يملكه عند عتقه وقال الملك ومن حجر ارضه التي لا علم مشوق في حجر المنع فان لم يعلم
 في موضع من الموات على انه فكانه منع النحر من احياء ذلك الموضع ثم انما يكون موضع الاجازة وقد
 ينزل الجبال عزز حولها اغصانها يابست او نبت الارض واحرق ما فيها من الشوك او قصها فبها شئ

او الشوك

او الشوك وجعلها حيا وجعل الشراب عليها يمنع النكس من الدخول او حفر من ثروا او دودا
 ولم يجر ما ثلاث حج وفيها الامم التي غيره بعدا اخذها منه لانها دفنها اليه لم يحصل له من منفعة
 العشرة والخراج فاذا لم يحصل بدفعه الى غيره لم يحصل المقصود وانما ترك ثلاث سنين لانها اذا اعلمت تحتاج
 الى ان يرجع الى وطئه وبهي اسبابه ثم رجع الى ذلك الموضع فحينئذ لم يمس المدة الرجوع الى وطئه سنة
 دار الاسلام يقطع من اذنا ما الى قضاها سنة فلما انما خرج اتصل طرف دار الاسلام وبلده في طرف دار
 سنة دار الاسلام ولا صلاح اموره في وطئه سنة وللرجوع الى ذلك الموضع سنة وهذا من طريق الداية فانما
 في الحكم اذا احيى ما ابان قبل معنى هذه المدة في الحق الاحياء عند اول ومن جفر بئر
 في ارض موات بالاد من الامام عند عتقه وبغير اذنه البعد عند عتقه جرمه العطل والعطن
 والعطن من خارج الابن ومعه بها حول الماء وبئر العطن هي التي تخرج منه الماء باليد وللصالح اربعون
 هو البعد وبئر الناحي هي التي تخرج الماء منها باليد وانما الصافي ليقرب بين ما يسقي منه باليد وما يسقي
 منه بان نضح اربعون ذراعا من كل جانب للزراعة لا يمكن من الانتفاع بئر حازرت الا بما حولها
 فانه يحتاج الى ان تقف الى شرف البئر يسقي الماء والى ان يبنى على شرف البئر ما تركت عليه البكرة والى ان
 يبنى حوضا يجمع فيه الماء والى موضع يقف فيه مكشيه عند الشرب والى موضع ينام فيه مكشيه عند الشرب
 وكسح الحرم لذلك وقدره الشرع باربعين ثم قل اربعون ذراعا من الجانبين الاربعين من كل
 جانب عشرة اذرع وفي النول الاصح اربعون من كل جانب والنذر اع هو المكشيه من ثقبات
 وهو ذراع العامة وانما هدف بالكسرة لانه تقص بقبضة ذراع الملك وهو بعض الكاسرة
 لا الكسرة الاخرى ولو كان ذراعا سبع قبضات قبضة اربعة اصابع وهذا عند عتقه وعند غيره
 الناحي ستون ذراعا والحرم للعيايين حسب ما ذكره في كل جانب في النول الاصح وعند غيره
 حسب ما ذكره في كل جانب من كل جانب مائة وخمسة وعشرون ذراعا ومنع

وفيها سنة

الأول

فمن الجفرية الى حرمة البر لان حرمة البر صار علوا كالصاحب البر فمعرفة ملكة من الانفعال بها فممكن
لغيره ان يتصرف في ملكه فان جفر آخر من حرمة الاول فلا بد ان يستلزم ما جفره الثاني ولا ينفك النقصان
ويلازم ان ياخذ بكس ما جفره قبل النقصان ثم يكس نفسه وهذا هو الصحيح وان جفر الثاني
في حرمة الاول فمستثناه قربا منه فذهب ما البر الاول وعرف انما ذهاب ملك جفره الثاني على
عليه لا يفرق منه فاضع والمادحة الارض مملوك لا يملكه فليس له ان يتصرف في تحول ما يبره الى غير الثاني فلا يملك
اي الذي جفره منتهى حرمة الاول الحر من ملكه جواب دون الجانب الاول ملكي الى الاول فيه
والثاني اي جري الى الارض حرمة بقدر ما يملكها وعلم منه انها بمنزلة البر في استحقاق الحرمة فليس
بذلك عندنا اما عند غيره فلا حرمة له ما ينظر لما على وجه الارض لانها في الحقيقة فبغير البر لفظا والاول
طوبى للمادحة ومن يملكها فمقدرة حرمة خمسة اذ راجع ومن كان له في الارض حصة فمقدرة
لا حرمة لغيره الا ان يتم بمنزلة على ذلك وقالا في المسئلة التبريد على عليها ويطبق عليها طينة وموضع التي
ان يكون الحرمة حرمة المادحة لا فاصل بينهما لان لا يكون الحرمة مستغنى لاحد عما اذا كان لا فاصلا
عند غرض او طين معلق فصار من الشغل اولى به بالاجماع لانه صاحب يدوم في الخلاف فظهر موضع احدا
انه اذا كان على المسئلة اشجار ولا يدري من غيرهما فغده الاشجار ورب الارض التبريد والقاد والطاس
على هذا الخلاف فليس ان الرب التبريد لم يخلش وهو الصحيح وان اراد ان يملكه صاحب التبريد فليس
له ذلك ولا يشبه ان لا يمنع اذ لم يكن فيه ضرورة قال الفقيه الجعفر اخذه بقوله في التبريد وبقوله انما في القاد
الطاس ثم عندنا بسوء حرمه مقدار نصف طين التبريد كل جانب وعند غيره مقدار بطن التبريد
جانبه وهذا رفق بالناس قال الفقيه الجعفر الاختلاف في تبريد الحاجة الى كبره في كل حين اما
الانما والصغار التي تحتاج الى كبره في كل وقت فلها حرمة بالانفاق **فصل** التبريد بالناس
لغيره فمستثناه قربا منه فذهب ما البر الاول وعرف انما ذهاب ملك جفره الثاني على

تبريد

شرب بني آدم والبهائم فقال اهل التبريد الى الذين لهم حق الشرب بشفايم وان لسقوا او ابرهم
ولكل واحد من الناس حقها اي حتى الشفة حتى سقى الدواب والشفة ان كانت تاتي على الماء كلبان
كان حد ولا يفرق فيه فمادحة من الابل والمواشي كثره تقطع المادحة لا يفرق ولا يفرق الثاب في الصحيح
اللم تحف بخرب التبريد كثره الدواب كثره في كل مادحة كثره بانها اما اذا احرز صاعدا مملوكا له
وان تقطع حتى يفرغ عنه وان كان البر اذ العين او الحوض فملك رجل فلا يمنع من تبريد الشفة من الدخول
في ملكه اذ كان محبدا او اقرب هذا المادحة في غمك ولكل احد حق الشرب في كل مادحة نصب الرحمن عليه
الا اذا اضر بالعامية فلا يكون له ذلك فمادحة لغيره او اذا احسن التبريد في مادحة في المقام
جمع مقسم فقال تبريد مقسم كانه اذ موضع القسم وهو موضع البكر المعبود كالا نهارا والمملوك والابل
والعيون والى اصل ان المياه النوع اربعة الاول ما والجار ولكل واحد منها حق الشفة وسقى الارض
حتى من اراد ان يملك فيها تبريد ارض لم يمنع من ذلك لان انتفاع بقاء البحر كالانتفاع من الشفة
والنوازل والثاني ماء الادوية العظام كيجوز ان تبريد من خوازمه وجوز ان تبريد من خلفه حتى
على الاطلاق وحتى سقى الارض بان ارض واحد ارضه وكري من تبريد السقا ان كان لا يفر بالعامية
ولا يكرى التبريد ملك احد وان كان لا يفر بالعامية فلا يكون له ذلك وعلى هذا ان نصب الرحمن عليه
التبريد حتى شفة السقى والثالث اذا دخل في القاسم الى قسم فمن الشفة ثابت وان اراد رجل ان سقى
بذلك المادحة ارض الابل التبريد من غيرهم او لا والاربع الماء المجرى في الاول وفي مملوك الجوز ونقط
حتى غره عن القصيد الماخوذ الانهار ثلاثة تبريد مملوك واحد وهو عام من كل وجه ولم يدخل مادحة
اي لا يمكن ذلك كيجوز ونحوه لانه لا يمكن قسمة ما بان يكون ثوبا القدم ويوما لاخرين وتبريد مملوك
ماده في القسم الا ان عام من وجه وتبريد مملوك في مادحة في القسم وهو خاص من كل وجه والفاصل بينهما
استحقاق الشفة وعدمه فمادحة كرى تبريد عليك ولم يدخل مادحة في المقاسم على السلام تبريد المال

الالهة

لان ذلك من خارج السبلين وقال ببت المال لمسا لحجم فان لم يكن فيه اي في ببت المال شي فبقي العامة التي
 السلطان الناس على كونه الا انه خرج له من كان نطقه ويجعل مؤنة الياسير الذين لا يطبقونه بانفسهم
 ومؤنة كرى نهر ملك ودخل بامره تحت القسيه سواء كانت عاقل من وجه او خاص من كل وجه على امله لا
 على البيت المال من اعاده اي من اوله لان اسفله من جاور الذين النهر امره بركي من الكري ولم يكن على كرى
 باقي النهر فبذاعده اعنفه وعند عامته الكري عليهم جميعا من اوله الى آخره يحصل الشرب والارضين بينه
 ان الشرا في النهر اذا كانت مؤنة الكري من اول النهر على كل واحد منهم شرا الى الجاور ارض ارض ارض
 ثم يكون مؤنة الكري على اهل ارض الى الجاور ارض ارض ارض ارض ارض ارض ارض ارض ارض ارض ارض ارض ارض
 الى آخر النهر وعند مؤنة عليهم اعتبار من اول النهر الى آخره ويقول استنفذه اقدواني الفتوى ثم انما
 بركي على الكري اذا جاوره من جوارحه في ذكرنا هو الاصح وزعم بعض شائخنا ان الكري اذا انتهى الى مؤنة
 ارضه من النهر ليس عليه شي من المؤنة واذا جاور الكري ارض رجل وسقطت عنه مؤنة الكري مثل ان
 نقيع الماوي سقي ارضه من ذلك لان الكري قد انتهى في حقه مثل لسل ذلك عالم بفتح شرا من الكري
 ولحق زعم هذا الخراف جري الرسم ان يؤخذ في الكري من سفلى النهر او ترك بعض النهر من اعلاه حتى يفرغ
 من اسفله وليس على اهل النقيع من الكري شي وصح دعوى الشرب بل ارض استحسانا والصلح انما هو
 لان شرط الدعوى اعدام المدعي في الدعوى والشهادة والشرب مجبوله جباله لا يقبل الا اعدام وجه
 الاستحسان ان الشرب قد يكون ملك لغير الارض ارضا وصيته وقد يباع الارض بدون الشرب
 فيبقى الشرب وهو موقوف فيستغنى بفتح في الدعوى وان احصى قوم في شرب من نهر بينهم لم عليه
 ارضون بسم الشرب بقدر ارضهم لان الظاهر ان حق كل منهم من الشرب بقدر ارضه وان كان
 الاعلى بريدان يسكن النهر من الاعلى يسكن النهر اي شدة على الاسفل لان في البكر قطع منفعة الماء على
 وان لم يشرب الاعلى بدونه اي بدون البكر الا برضاهم بان اصطلحوا على ان يسكن كل واحد منهم

في مؤنة

في مؤنة او توفيقا على ان الاعلى يسكن النهر ويمنع الاعلى ان الاسفل يسكن النهر بل ارضهم وبقية
 ان يكون له ذلك لا يحتمل ان يسكن النهر من الاسفل الاعلى ومنع كل منهم من الشرب من نصيب الرعي
 ما عليه ويحده كاله النهر في جميع طول وقدم سبق ذكرها وكال سائر دوي البقر سقي على وقال للدموع
 او اثاره سابه وكالجسر وما اتخذ من الشب والالواح بوضع ورفع وكال نقطة دوي ما اتخذ من الاجر والحجر
 فيكون موضوعا ولا يرفع الا ان يكون ذلك في ملكه بان يكون بطن النهر وعاقبه مملوكا له ولا يخو
 حق السبل بحث لا يفر باله كصفه لا بالماويان من غير سعة الذي يجري الماء عليه ومنع كل واحد
 من الشرا لما وقعت القسيه عليه مما كان قدما كسوسع ثم النهر وكال قسيه لا بالماويان كما كانت بالكرى
 وهي حفاة الماء الى المزارع اي الجدار لجمع كوة وهي من فم النهر الى سفلى ليس ذلك الشرا لان الماء
 تجلس في ذلك الموضع فيزاد دخول الماء ولو اراد ان يسفل كواه الى جعلها اعلى مما كانت او يرفعا
 الى وجه الارض لم ذلك في الاصح لان قسيه الماء في الاصل باقية بسعة الكوة وبقية ما من غير الشيفل
 والرفيع هو العادة وكسوق شرا الى ارض لم اخرى لم يكن لها في ذلك النهر شرب فامضى والشرب
 مما يورث لانه قد علك بالارث فكذا الشرب ويوصى بالانفعا به لان الوجه اخذ المراث
 ولا يباع الشرب على ارض في ظاهر الرواية وهو الفاس لان مع المعيد فانه لا بدري ان الماء
 يجري في الوقت الثاني ام لا لا عند شرا يلحق فانهم يجوزون بيع الشرب لان اهل بلخ تعارفوا
 بذلك بجامتهم والقياس ترك بالتعاين وقيل اذا بيع الشرب كما يجارية جاز لغيره ان يباع للمحجر
 وكذا لا جارة واليه اي لا يوجب الشرب ولا يوجب ما ذكرنا ومن سقى ارضه من شرب غيره يضمن
 في ارضه الامام ثم الامام وعلى دونه الاصل لا يضمن وهو قول الامام المعروف بخلافه زاده وذكر
 في غير لانه المتقياس ان كان لرجل شرب يوم فجاءه ابن وصي به الشرب ارض نفسه الاصح
 انه لا يضمن لان الماوي لا يرضى الا بالوا الى لا يغير مملوكا فقد تلفت ليس يملك لغيره لا يضمن

الالوة
 ١٠٠٠

من متى ارضه في ارضها في ارض جاره فترت او غرت ارض جاره من هذا الما و قالوا هذا اذا سقى
ارضه بماء من ارضه عادة اما اذا سقى بماء لا يحتمل ارضه لغرم لا يجرى الماء الى ارض جاره فترت
الوقف هو الذي يصدر وقفه اذا جبهه وقفا و وقف نفسه
وقفا متعد ولا متعد ومن الموقوف وقف تسمية بالمصدر وفي الشرع عند حنفية رحمه الله
على ملك الوقف التصديق بالمنفعة على الفقهاء وعلى وجه من وجوه الخ من قبل المنفعة معدومة
والتصديق بالمعدوم لا يقع فل يجوز الوقف عنده اصلاح والا حرج له جازية اجماع الا انه لازم
عنده فخرج عنده وبيع ولو برب كالعامة فينتفع به زراعه وسكنى وغيرهما كما ينتفع بالملك
وعنده ما هو محسوس العين على ملكه بعد ان يترد ملك الوقف عنه الى حاله على وجه يعود لفقه الى البيع
فيكون ولا يباع ولا يورث كالمسجد لانه لا يورثه فصولا مقصوده وهو كونه مصلية
للمسلمين على الدوام والفقهاء على قولها فلا يترد ملك المالك عن الوقف عند حنفية ولا يحكم
بالم لا ان القاضي اذا قضى في محل مقصوده فصولا حكم الحاكم ان يسم الوقف ووقفه الى المتولي
ثم يرحم بغيره لعدم اللزوم نقض القاضي باللزوم فيلزم ولو علمه رجلا حكم الحاكم بلزوم الوقف فالحال
لا يرتفع الخلاف للقاضي ان يطله ولو علمه بموته بان يقول اذمت فقد وقعت داري على
كذا يكون لازما بالاجماع والى مسجد بني وافر اى من عن ملكه الفصل به بغيره بان يجعل له
طريقا عاما للمسلمين وانما شرط لزمه الى الملك الا ان كان المسجد لا يبدل يكون فالصاحبه تحر
وان الباعده اى تحصره ولا يخلص منه الا به واذن للناس بالصلوة فيه بان يقول للناس
صلوا فيه اذنى لوقال صلوا فيه يوما او شهرا او نحوه فصلوا الا يترد ملكه وصلى فيه واحد و شرط
الصلوة فيه لان التسليم شرط عند حنفية ومحمد في الاوقاف كلها غير تسليم كل شئ كالتسليم
وهو المسجد بالصلوة ثم يكتفى بصلوة الواحد في رواه عن حنفية ومحمد كما ذكره المصنف في

شرط

شرط الصلوة بجانه وهو الصحيح كذا في الكافي وقال ابو يوسف يترد ملك الوقف بقوله جعلته مسجدا
التسليم ليس بشرط عنده وعند محمد تسليمه الى المتولي وبفسه شرط لزمه الى ملك الوقف ولو لم يترد
لان زوال الملك لغرضه فحقا خالف احمد ومحمد ثم انما ثبت في التسليم الى العبد كالصدمات
والزكوة فانها تكون ملكا بعد بيعه بواسطة كونها ملكا للفقير لان الملك تسلم له لا يترد الا ان
ما في اليد ملكه للفقير فالوقف صدقة بواسطة قبض المتولي وعند ابو يوسف يترد ملك الوقف
بفعل الفعل لان الوقف شرع لا سقاط ملك الوقف عن العين لا التملك فخرج بدول التسليم
كالاتفاق فيخرج عن قول ابو يوسف عنده وقف الشارع فلا يترده لان التسليم قبض
عنده شرط والقبض لا يتم في الشارع الا بالقبض لان التسليم قبض وبه من كل وجه والشارع
في قبضه من وجه وفي غير ذلك من وجه واما عند ابو يوسف فالوقف سقاط الملك للشارع لا للفقير
على قوله والفقير في الشارع يحتمل القبة لانه لا يحتمل القبة كالحق الصريح يخرج مع الشروع عند محمد
الصدوق في المسجد البقعة والقبعة لا يخرج مع الشروع عند ابو يوسف فالوقف جعل الوقف تمام
العمل او بعضها لنفسه حال حيوته وبعد موته للفقير او عند محمد لا يخرج لان التسليم عند شرط يخرج العين
من ملكه الى الصدقة وشرط الفقه نفسه ثانيا ذلك الفتوى على قول ابو يوسف رغبنا للناس في الوقف
وكذا اذا جعل الولاءة لنفسه مادام حي اى الوقف والشرط عند ابو يوسف فلا يترده فان لا يجوز الوقف
عنده الا مقبوضا مسلما فاذا لم يسل لا يترد بوجه في الوجه وفيه عند شرط الوقف ان يستدل
به ارضا اخرى خيرا منه او شرا او باطلا والوقف باطله لان لا يترد الى المتولي
لا في غير ذلك ووجه عند تركه كالمصرف موقوف على جبهه عنده فاذا انقطع صرف
الى الفقير وان لم يسمه محمد شرط التسليم فقال لا كانت الجبهه تتوجه انقلها الى الفقير اذ لم يجعل
آخره لغيره بل كان وقيل قول الحنفية كقول محمد في البيع ان يترد شرطه قول الكل ولكن ذكره

بشرط ان لا ينفذ كانه لو انفق بعض المال الى احد المتصدقين لكانت اليد مباحة الى ذلك المتصدق
بشرط ان لا ينفذ كانه لو انفق بعض المال الى احد المتصدقين لكانت اليد مباحة الى ذلك المتصدق
الى المتصدقين عليه وحيث انفق بعضه وقف متعلق غير متعلق بين الناس كالمصنف
وكذا كالكسب والكرام والصلح والفساد والقدر والمشار والمجازة وثبائها وما يجز
اليه من الاواني والقدر في غسل المواني وعليه الفتوى وعامة المشايخ وعلمهم ان لا يجوز
في غير الكسب والصلح وان كان المنقول شاملا لغير التعارف بوقفه كالثياب والحيوان
لا يجوز وقفه عندنا قال الشافعي في رد كل ما يجوز الانتفاع به مع لقاء اصله ويجوز بيعه بجزءه ولا يملك الوقف
ولا يملك بعد البيع لانها ثانيا من مقتضى الوقف لبعض المتأخرين يجوز ابيع الوقف او خرب
بعمارة الباني والراجح انه لا يجوز فان الوقف لا يقبل الملك كالمال لا يقبل الرقبة لكن يجوز بيعه
الوقف المشاع عندنا لا يوقف نظر الى ان القسمة عنه واذا غايه الاصل في الغالب في قسمه غير
المكسبات والوزونات معنى الباوله الا انه جعل الغالب في الوقف معنى الاخر في المبادلة
لان الشرا في الاعيان غير ازالة العيب بالقسمه نظر للوقف عندنا عنه اذ قضى القاضي بجواز
وقف المشاع بغير قضاءه وصار متفعا على كسبه بالاختلاف فان طلب بعضهم القسمه لا قسمه وبنها
ثم ان وقف نصيبه عن غير كسبه وبنها غير ذلك الذي يقسم شركه عندنا بقول القسمة وان
كان الارض كلها وقف بعضها فالقاضي يقسم مع الوقف وجميعه ان الكل لو كان وقفا
على الارباب فاراد القسمه لا يقسم ويبدا من ارتفاع الوقف بعمارة بشرط الوقف ذلك
او لم بشرط ان وقف على الفقراء وما فضل فيها يقسم على الفقراء وان كان وقف على رجل
معين لكن مطابقة بالعمارة واخره للفقراء في اي عمارة في حاله اي مال ذلك الرجل معين
اي مال الشارط لم يبق في حال حيوة ولا يحبس شيء من الغلة ولا يؤخذ منه فان امتنع من العمارة

او كان

او كان فقرا او اى الوقف الحالم وعمره باجرة ثم اذا عزمه الى مصرفه رعاه لخصه ولا يجوز المتع على العمارة
لان في العمارة اتفاق مال ولا يصح اجارة من له السكنى لانه غير ملك لها ولا يقضى النقص بغير النول وقيل
بكسبه بالبناء المقصود اى نقص الوقف وما انهدام من بناءه لغيره الى عمارة ان احتاج او يدرج
لوقت الحاجة اليها ان يستغنى عنه وان عذر صرف اليها الى العمارة مع صرف ثمنه الباهر فان
المبدل الى مصرف المبدل ولا القسم تقضي على مصادره مستحقة لانه جزء من العن وحقه في الارتفاع
دون العين والعين حتى اهدت اوصى الوقف **قوله** الكراهية
بمعنى في اللغة مصدر كرهت الشيء كراهية فلو كرهه اذ كرهه ولم يكرهه في الشرع حرام
عند محمد بن وهبان ولكن لم يلفظ به ولم يطلق على لفظ الحرام لعدم وجوب النص القاطع فيه فنهى المذكور
الى الحرام كسبه الواجب الى الفرض وعندنا ما كرهه الى الحرام اقرب الكراهية في المذكور كراهية محرمها
المكروه كراهية تزيده في الكل اقرب الاكل على مراتب فرض الوجوه عليه بانما يتركه ان دفعه بغيره
لانه لا يقاوم البينة لم يكن بمن اداء الفرائض فان ترك الاكل حتى يهلك فقد غصبه واكل ما جاور عليه
وهو ما زاد عليه بان امكنه من اداء صلوة فاما من صومه قال عليه الصلوة والسلام المؤمن القوي
اجب الى اهدن من المؤمن الضعيف ومباح وهو ما زاد على ذلك الى الشيع ليزيد قوته
ولا اجر فيه ولا ذر ويجاسب على ذلك حسابا لانه كان من صلي وحرام وهو الاكل فنهى
اي فوق الشيع لانه يتنبه واحرف الاعداد على صوم الغدا والثلث يستحي صنفه ولا يجوز
الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن اداء الفرائض واما تجلوع النفس على وجه لا يخرج عن اداء
العبادات فهو مباح والشاب الذي يخاف الشبق لا بأس بان تمتنع عن الاكل بكسبه بونه
بالجوع على وجه لا يخرج عن اداء العبادات فهو مباح والشاب الذي يخاف الشبق لا بأس بان تمتنع
وحل استعمال الاماء المفضض والاكل والشرب فيه عندنا بحسنه وكذا الركوب في الرح المفضض

الاول

۶۶

مکتوب فی حق نکر عبد تعفف
ولا یغیر به الیچ دان را

من هذه الحصة فلان يطارد بعد القبض فلا يجزأ بالحصة التي جازتها بعد الشرع وذلك من سبب
الملك قبل القبض فلا لا لا يوقف فيه من شخص الاستبراء في ذات شرع من الحيف من صفه كونه
لان الشوقا مقام الحيف ويوضع الحمل في الحمل فان العدة تنقضي بوضع الحمل فلان تنقضي به مدة
الاستبراء اولي وان ارتفع حيفها بان صارت تمتدة الطهر وهي من شخص بيرة كاحتيا اذ تبين
انها ليست بحمل وقع عليها وليس فيه تقدر في ظاهر الرواية الا ان مثاها لو تبين ذلك لغير
او ثلاثة اشهر وكان محمده يقول استبراء اربعة اشهر وعشرة ايام ثم رجح وقال يستبراء ما شهر ثم حرمه
ايام والفتوى عليه وحسن حيلة اسقاطه اي اسقاط الاستبراء عند سقوطه وقال محمده يكون ما في
قول يوسف ان علم عدم وطئ بالعبادة هذا الطهر وقول محمده ان علمه انه وطئها وهي اي الحيلة
ان لم يكن تحت المشقة ان يملكها ثم يشرها فيقبضها ولا يلزم الاستبراء لان الكفاية
ثبتت عليها الغرائز ولا يلزم الاستبراء ثم اذا شرى زوجة لا يجزأ وان كانت تحت حرة
فالجدة ان سلمها البائع الشخص الآخر قبل الشر او المشتري بعد الشر او قبل القبض ثم شرى
في الصورة الاولى او قبض المشتري في الصورة الثانية ثم يطلق الزوج في الصورة من قبل
الدخول ولا يلزم الاستبراء في الصورة الاولى اما في الصورة الاولى فلان شرى منكوبة الغزو ولا يحل
وطئها فلا استبراء فاذا طلقها الزوج قبل الدخول حل على المشتري وح لم يوجد حدوث الملك
فلا يجب الاستبراء اما في الصورة الثانية فلا يجب الاستبراء بعد القبض وح لا يحل الوطئ
لانها منكوبة الغزو اذ حل بعد طلاق الزوج لم يوجد حدوث الملك فلا يجب الاستبراء ومن حل
بشهوة احدى دواعي الوطئ كالقبض والتمس مثلاً بامتيه لا يجتمعان كما قالوا لا يشترط اوم
او ثبت او كانت احدى عامرة الاخرى او فالتها حرم وطئها بدواعيه اي مع دواعيه حتى
حرم احدى عامرة نفسه بان باعها او اعتقها او انجها او غير ذلك ولو وطئ احداهما حل له وطئ الاخرى

دون الا

دون الا حركه قبيل الرسل ثم الرسل اوده او شتمانه وعقابه ازاره واحد يقول الحنفية وهو المحقق
وقال ابو حنيفة لا باس بالقبض والمعاينة قال ابو منصوره المكروه من المعانعة ما كان على وجه
الشهوة فاما على وجه البر والكرامة فجاز قالوا المخلوب فما اذا لم يكن عليها غرا اذ اراما اذ كان عليه
قبض او حبة فلا باس بالاجماع وهو الصحيح وحسن بعض المتأخرين بقول بد العالم او المتزوج على
سبيل التبرك وعن سفيان رحمه الله ان يقبل بدغرة لا يرضى عنه قال الصمد الشهد هو مختار
وما يفعل بعض الجاهل من يقبل بدغرة او بدغرة فهو مكروه فلا رخصة فيه وما يفعل بعض
الارض بين العلماء فحرامهم والفا على الارضى به انما ان ذكر الصمد الشهد انه لا يقبل هذا السجود
لانه يزيد به العجبة وول العباد و قال شمس الائمة الخرسى به السجود لغيره تعد على وجه العظم
كقول لا باس بالمصاهرة لانها سنة قديمة واما القام تقطع الغير فصل الشخ الى القسم الحكم انه
اذا دخل على احد من الاغنياء يقوم وعطلة ولا يقوم للفقر او لطلبه العلم فقتل لفي ذلك فقال
لان الاغنياء يتوكلون على العظم فلونزلت تعظيم لغيره ولا تطلب الفقر ولا طلب العلم
من ذلك وانما يطعمون من جواب البؤم والحكم مع العلم ونحوه وكره مع العدة اي مع
الادى جالصة وعن الحنفية انه لا باس بالانتفاع من العدة الى الفهر ومع بيعها مخلوطة
بالتراب او بالزاد والمخلوطة ما لم يتقوم بحوز بيعها والانتفاع بها بالقائمة في الاراضى ومع
بيع السرفين وقال ابن قتيبة انه لا يبيع قال الشيخ ابو منصوره كل ما انفصل من الادى لا يجوز الانتفاع
به بخلافه والشعر والعدة وما انفصل من غير الادى من الحيوانات كحوز بيعه والانتفاع به
ومع خضاء البهايم وخضاء المرأة اذا كان في منفعة او دفع ضرر لا باس ولا باس بكى الاغنياء
وكى الصبيان اذا كان لاداء اصاب الصبيان لا يبيع خضاء الادى لانه متعلق بمنفعة مشروعة
ولهذا اكرهوا كسب الخصى لان كسبه يحصل بالمخالطة النسيوان ومع انزاع الحرجة الخصى لانه يعلم

المادحة اذا اجترحت ما لم يمتنع من عدل لم يمتنع من قول القاصد المستوحى فان كان اكثر رائحة
 صادق يعقل به وان كان اكثر رائحة كاذب لا يعقل به **كتاب** الكذب بالتحري
 الاثرية حتى جمع شراب وهو كل ما يشرب من المائعات وورد الفقهاء بها ما حرم منها وكان مبكرا
 الحري التي تنسج ما غيب اذا علم بان صار كغله اعلاه ويستدل المراد بالاشد كونه حاليا لا سكارا
 وقذف بالزبدى رماه وازاله فانكشف عنه ويمكن تمييز الصائم الكدر وهذا من الحنفية وعندهما اذا
 صار خمر او لا بشرط القذف بالزبد وقال بعض الناس كل مبكر احق به باقيا اصل اللغو ومخرج الخمر
 ان الشدة وقوة فان ابا قوة وبه ليست الخمر لا الحامرة العقل وبه سببها في معرفة العقل قد لا يدرك
 على ان ما حرم العقل سببها فالفرس الذي يكون احد شقة بعض والاخر اسود سمي ابلق ولا يسمى التوب
 الذي فيه لوم الباض او السواد بهذا الاسم وكذا القارة سببها معنى القارة واسم الذي بها القارة
 الماء والاصل ان القاسن لا يجري في القاسن لا يجري في اللغو وجهه التمسك للظن وقد حقق في موضوعه
 ان عين المحرم وان قلت ومن الناس من انزله عندهم ان السكر منها حرام وذلك باطل في
 الكتاب السنة والاجماع فكان الخارج حرمه عنهما كفا كالاطلاء وهو في الاصل ما يطلق به وقطران وفرة
 وقال الكل ما حشر من الاثر بطلا على التشبه والمراد به ما غيب طبع اذ في طبعه قد يذهب اقل من تلبسه
 وسحق الباذق وقال الاوزاعي هو مباح وهو قول بعض اصحاب الطوايز وبعض المعزلة وغلطا في الخمر
 والطلاء نجاسة كالبول والدم وحرم تقبض الترابي البكر وهو في الاصل مصدر سكر من الشراب المراد التي
 من ماء الرطب اذا صار سكر او قال شريك ابن عبد الله هو محل وحرم تقبض الرطيب القاءه
 في الخمر لتفعل من الخمر القاءه وسمي الشراب نبيذ اي حال كونه السكر وتقبض الرطيب نبيذ
 اذا غلبت الطراوة وتقبض التمر وتقبض الرطيب واشتدت وقذفت بالزبد هذا عند الحنفية
 وعند مالك في الاشدة كانه الخمر وهو الخمر اقوى من حرمه هذه الثلاثة لان حرمه الخمر قطع شبيه

ويبيح ان يبيع شيئا
 مع آثار الخمر والتمسك
 الحنفية الاصل في بعض
 ملا عبد الله

ما يطلق به

ليست به

بالكس

بالكتاب السنة والاجماع وحرمه الثلاثة فربك الاجماع حتى جاز بها وضرب عليها عند الحنفية حرمه
 فيكون مستحلبا اي الخمر فقط كما ذكرنا من المثلث الغني وان غلاصا حرمته وهو الذي ذهب
 ثلثاه بالطلوع وبقي ثلثه ثم غلا واشتد وقذف بالزبد وكذا ان صب فيه المادحة حتى يرق بعد فاذ ثلثاه
 ثم طرخ اذ في طبعه ويترك الى ان يغلي واشتد وقذف بالزبد وهذا عند الحنفية واسبق وجهه وقال
 محمد ومالك ان شئ في رجمهم بعد قتلهم وكثرة حرام وسئل ابو حفص الكشي عن فقال لا يحل شره فبطل له
 اباحه في بائوسه جميعا احد فقال لا لانها حلال الاستبراء والناس في زماننا يشربون للفرح
 والسلي فعلم ان الحرف فيما اذا قصد به التقوى فاذا قصد به التلويح فكل باقيا وعن محمد وسئل
 قولها وعنده ان كره ذلك وعنده ان توقف فيه فقال لا احرمه ولا ابيح وجعل بينه التمر البند غير نبيذ
 في جرة الماء او غرما اي يلقى فيها حتى يغلي وجعل بينه الرطب مطبوخا كل واحد منهما اذ في طبعه وان غلا
 واشتد والشراب ما يغيب على طه ان لم يسكر بلانية لم يوطر وبهذا عند الحنفية ولا يوطر في اليد
 وعند محمد ان في حرام واما القدر الاخر المبكر فهو حرام بالاتفاق وكذا اذا قصد التلويح وجعل الخليط
 هو ان يجمع بين ماء التمر ماء الرطيب وطبخ اذ في طبعه وترك الى ان يغلي واشتد وقال اصحاب الطوايز
 لا يحل شراب الخليطين وجعل بينه العسل والبن والبر والشعر والذرة والقمح لم يطبخ عند الحنفية ولا يوطر
 اذا شرب بلا موطر وفي النوادر عن محمد ان شراب النبي منه بعد ما اشتد لا يحل والشعر لا يوطر
 ذكر ان الفتوى على قول محمد ولا يوطر على شراب مما يتخذ من العسل والبر والشعر والذرة والغايب
 والسكر والتوت والكثير وغير ذلك سكر ولم يكره في الميسر والسكر الخسريه وذكر في الله
 وبسوط شيخ الاسام الاصح انه يكره كذا المتخذ الا لسان اذا اشتد وقبل على قول الحنفية لا يحل لبن
 الركة كحبه والصحيح ان يحل لان كراهته لم ينفذ ما فيه من طعم مادة الجهاد فلا تعدى حكمه الى لبنه وجعل في الخمر
 ولو بعلوا ح اي بالقاء شئ منه كالماء والخل وقال الشافعي ان كان بالقاء شئ لا يحل

الأول

النظر الاخضر
القبور
والنقر والنقود الدر
مكون اخضر النقد
الاشترط
شانه كردن هر آينه

محمدي الرفف والمري جو محي الطاعم والشراب وهو راس المعهد والكوش

الدم

الدم وقال الشافعي رحمه الله تعالى في قطع الخلقوم والمرئ والآن لم تقطع الودجان وحل المذبح بقطع أي ثلاث منها
أي من هذه الأربعة عند الخنطرة وهو قول أبي يوسف وألا وخذ شرط قطع الخلقوم والمرئ واحد والودجان
وعن محمد أنه لا بد من قطع أكثر من واحد من هذه الأمور الأربعة وعند مالكه شرط قطع الكل فمما فيه
الذبح فوق العقدة لأن الذبح وقع اعلا فيه فوالله الصلوة والسلام الزكوة ما بين البنية والنجين
فكره فوايد الامام المستغفره سئل عن ذبح شاة فبقت عقدة الخلقوم وقيل يجوز هو ما ذكره في جامع
الصغرى لا بأس بالذبح في علق كل وسطه واعلاه وسفله والاصل في قوله الحمد لله تعالى على الصدور وكان
حكمت النبي صلى الله عليه وسلم على الراس موكل اولاً قال هذا قول العوام من الناس وليس بهذا معتبر ويجوز كلها سواء بقيت
العقد مما على الراس او مما على الصدور وحل الذبح بكل ما قطع الادواج وانهر الدم مخافة جدة كالمرءة وهي
الحج الذي فيه جدة واليد وفي قشر القصب الا ان يكون ما فيه جدة سناً وظرفاً قايماً اما اذا كانا
منزوعين محل الذبح عن النكس مكره هذا الذبح وقال الشافعي رحمه الله في منعه لقوله عليه الصلوة والسلام
كل ما انهر الدم واقر في الادواج ما حل الظفر والسن فانها مدي الجثة وعن حكيم عليه السلام في ذبح
الجثة كانوا يفعلون ذلك وكره الخبيخ وهو ان يبلغ بالنكس الشئ وهو خط ايض في جوف الرحم
يمتد الى الصلب والفتحة الضميمة في الكسر وقيل ان يمد ركبته حتى يظهر مذبحه وقيل ان تكسر عنق قبل
ان يسكن من الاضطراب وكل ذلك مكروه لانه تعذيب الحيوان بلا ضرورة والسبيل قبل ان
تبرأ أي يسكن من الاضطراب وكره كل تعذيب بلا فائدة مثل قطع الراس وجبرانه بدفعه
رجله الى المذبح وشل ذبح الشاة من ثغرها فبقت جثته حتى قطع أكثر العروق وان ماتت قبل قطع
أكثر العروق لم يحل في أصله ان كل ما فيه زيادة اللحم لا يحتاج اليه الزكوة مكروه بشرط في الذبح كونه
الذبح على طه التوحيد اعتقاداً او دعوى سواء كان مسلماً فانه عليه طه التوحيد اعتقاداً او كلاً
فانه يدعى التوحيد ولو كان الكافر حيناً فعل ذبحه الكتاب في الحرج والذعر والعبد والتغلي الاطلاق

قوله وطعام الذين اوتوا الكتاب كل يوم المتولد كباي كل في حجة لان الولد ينجى من الاوبس ديناً فجا
 لا ينجى الزكاة كالسكستوي في الكتابي والجوسي وخرجاته فاعلم في ذلك اني اذ لم يذكر في النسخ
 عزرا او اسم السج اما اذا ذكر ذلك فلا يخل كما لا يخل في ذلك المسم اذا ذكر اسم الله تعالى او امرأة او مجنوناً
 لعقل وبسط او صبي لعقل اي يعلم ان حل الذبح معلق بالتسمية ويعلم شرط الطهارة في النسخ فزوي الاوداج
 ونحوه وبسط اي بقدره في الاوداج وحسن القسام به اما اذا كان المجنون او الصبي تحت لا يعقل
 ولا يقسط لاكل الذبح او اقله الذي لم يحن اذا اقرس لانه يوحى اياه يعرف به التسمية لا ينجى
 من الاكل كالكاشي لانه لا يعقل الله والجوسي لانه ليس له التوحيد اعتقاد او لا دعوى والمراد
 لانه لا علم له لانه لم يترك ما كان عليه وما انفصل اليه لا يقر عليه لا ينجى في ذلك ما ذكره التسمية عند اكل النبي
 التسمية بعذر النسيان وقال الشافعي به يصح في الوجوه وقال مالك لا يصح في الوجوه من غير
 بوجوه الخلاف اذا ترك التسمية اربال الباري والكل وعند الرمي وقول الشافعي به مخالف
 للاجماع فان من كان قبله اجمعوا على الحرمة اذا ترك التسمية عامداً ولم يذبحه يوسف المشرك رجمهم منه
 ان فترك التسمية عامداً لا يصح فيه الاجتهاد ولو قضى قاض يجوز له لا يفسد قضاءه لانه مخالف للاجماع
 وحرم المذبح ان يحلف على اسم الله غيره نحو ان يقول بسم الله اسم فلان او بسم الله وفلان
 او بسم الله ومحمد رسول الله بسم الله لانه اهل به لغرضه وذكره ان يذكر مع اسم الله تعالى غيره
 ان وصل ولم يحلف نحو ان يقول بسم الله اللهم يقبل مني فلان او يقول بسم الله محمد رسول الله برفعه
 محمد لان الشك لم يوجد فلم يكن الذبح واقفاً لكنه لوجود الوصل صورة والقاء ظاهر وذلك
 متصور بصورة الحرم فيكون محل المذبح ان فصل غرام الله صورة ومعنى كالدعاء وقبل الاضحية
 والتسمية لانه عليه الضلوة والبراءة كان يقول بعد الذبح اللهم يقبل هذه مرارته محمد عن شريك
 بالوحدة في البطلان فبذلك في مسائل احديهما ان يذكر موصلاً على وجه العطف والشركة والاشارة

ان يذكر

ان يذكر موصلاً على وجه العطف والاشارة ان يذكر موصلاً لا ذكر الامام الثاني في ان ذكر اسم الله وسمي رسول
 موصلاً بغيره او فبذلك او بغيره اما ان يصفى او يحفظ او يرفع في كل حال لان اسم رسول الله عز وجل
 على سبيل العطف فيكون مبتدأً لكن يكون لوجود الوصل صورة وان ذكر مع الواو ان يحفظ لا يخل
 لانه لا يرفع بها ما وان رفعه لانه لم يسم مبتدأً وان نصبه اخلفوا فيه وعلى القياس لو سمي اسم آخر مع
 اسم الله تعالى وبذلك يخل الابل الخ قطع العروق في أسفل العنق عند الصدرة وانما ذبح النحر لان موضع
 النحر من البعير الحليم عليه وما سوى ذلك من حلقه عليه لم يخلط والعروق جميع في النحر فكان النحر الابل
 اسمها وكذا ذبحها الذبح قطع العروق في أعلى العنق تحت اللسان وانما ذكره في النحر في البقر
 والغنم على اي ذبح فيهما لانه ليس لاجتماع العروق في الذبح وعند مالك ان ذبح الاكابر البقر
 والغنم لا يخل وكذا الجرح والعقر نعم توحش ولم يكن ذبحه لانه لم يقدر الا على زكاة الاضطرار او نعم
 سقط في بئر وقبح الجرح زكاة الاختيار ولم يكن ذبحه وقال مالك لا يخل زكاة الاضطرار في الوجهين
 لا يخل الجرح في صيد كسائه نس لان قد رخص زكاة الاختيار فلا يخل زكاة الاضطرار ولا يخل جبين
 ميت وجد في بطن امه حتى لو غرنا ثمة او ذبح بقرة او شاة فخرج من بطنها جنين ميت لم يוכל الجنبين
 عند تحننهم وزفر الحسن ابن زياد رخصهم اشعر او لم اشعر وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي رخصهم احد
 اذا تم خلقه اكل وان لم يتم خلقه لم يוכל وفي النوازل رجل له ثاة جارية فادان ان يذبحها ان تعاقبت
 الولادة مكره ذبحها لانها فيه تضيعة لما في بطنها من غير فائدة وهذا التفريع انما ساقى على قول المحققين
 وفيه الضمان اذا خرج حيوا ولم تكن من الموت ما تقدر على ذبحها فمات يוכל وهذا التفريع على قول
 ابو يوسف ومحمد هما ولا يخل وكتاب الناب من الاستنم ماعلى الرابعات او ذبح ثوب
 هو لطريق النطق لئلا ين من سيج او طرقلوا المراد بالناب والمخيط ما هو من ماعلى الناب
 بما فيه ذبح الناب من السباع الاسود والذئب والحم والقند والشغل والكلب والسنور

الاول

الذي والاهلي ذو الحلب العترة والباري والشر العقاب والاثمين ولا يكل الحشرات هي صغار دوا
 الارض مما ليس له دم مثل قمل الفأر واليربوع والضباب فلو شرف في الحرة لا يذو وهو طورا
 يكون بالذاب وتارة يكون بالجلب او الجذب وهو قد يكون حلقه كما في الحشرات والعموم ومعنى التحريم
 كراهية في آدم كمال بعد شئ من هذه الصفات الذميمة اليم بالاكل لما ان للغذاء من الاثر في ذلك قال الله
 الصلوة والسلام لا يرضعكم الله فان الله لا ياكل الاكل ولا ياكل الاكل ولا ياكل الاكل ولا ياكل الاكل
 وما كمل من سحر الحمار الالهى ولا ياكل الاكل ولا ياكل الاكل ولا ياكل الاكل ولا ياكل الاكل ولا ياكل الاكل
 لا باس بالكلية حديث جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم خيبر عن لحم الحمار لا يذو
 في الخيل ولا في سورة طاهر على الاطلاق بول يبول ما ياكل لحمه فدل انه ما كولا كالانعام ولي قوله تعالى
 والبغال والحمر ليرحمها وزنه الآية بسقت لسان المنة وقدرت على ما كروب لم يسان الاكل ولو كان
 ما كولا كان الاكل في بيان منفعة الاكل لانه اعظم وجوه المنافع لان فيه بقاء النفوس ولا يسلق بالحكم
 عن بيان اعظم المنافع الى بيان الادنى عند ظاهرا المنة وهذا استدلال منقول عن ابن عباس رضي الله
 عنهما فعلى هذا المراد بانقل عن اخنوخ انه يكره الخيل كراهية التحريم واليه مال صاحب الحرة والدة وقيل الكراهية
 عند كراهية تربية لان كراهية معنى الكراهية لئلا يحصل ما يباحه لقتل الجوار وهذا كان سورة طاهر
 وهو طاهر الود وهو الصحيح وزوي الحسن اخنوخ الكراهية في سورة كراهية لئلا يباس بلبنة لانه يشترط
 تغليل آية الجوارح لا ياكل الضبع لانه من السباع وقال الشافعي بول الضبع واليربوع مؤش وشقي
 وهو صلال عند الشافعي والغراب البقع الذي ياكل الجيف هي جميع حيفه وهي حشة الميت المنة ولا
 ياكل حيوان ما في وقال الشافعي وما كمل من سحر الحمار الالهى ولا ياكل الاكل ولا ياكل الاكل ولا ياكل الاكل
 والآن سوى يحكم لم يطف واما الطافي الذي يموت في الماء فهو حرام وقال مالك ان شئ من لحمه
 لا باس بالكلية الاصل في السمك عندنا ان ماتت بسبب فهو حلال كما لا يخو ومنه ماتت منه بغير سبب

لاكل

لا ياكل كالطافي قال ضرب سمكة تقطع بعضها لكل اكل ما بين منه وما بقي لان موته بسبب وكذا ان
 في بطنها سمكة اخرى لان ضيق المكان بسبب موتها وكذا ان تلبها شئ من طر الماء او غيره وكذا ان ماتت
 في جيب ثوب او جعبته او حذو لا يستطيع الخروج منها وهو قد راعى فيه صيد فبق فيها لان ضيق المكان
 بسبب موتها واذا ماتت في الشبكة وهي لا تقدر على التخلص منها او اكل شيئا القاه في الماء لئلا ياكلها
 منه او يبطنها في الماء فماتت وانما لماء فبقت بين الجيد وماتت بولكل وان لماء او برده لو كل
 في رواة لوجود السبب لموتها وفي رواية اخرى لا ياكل الاكل لان الماء لا يقبل السمك وحل الجراد وانما
 السمك والجربع والماء ما في بلا ركة وقال مالك لا ياكل الجراد الا لانه لا يقطع الا حذو او شئ
 وحل غراب الذرع لانه لا يقطع الجربع من سباع الطير والعقود قال ابو يوسف سالت ابنا حنيفة
 رحمه الله عن العقود فقال لا باس به فقلت انه ياكل الجيف فقال انه يخلط اي تارة ياكل الجيف وتارة
 ياكل الجيف فقال ابو يوسف ذكره اكله لان غالب اكله الجيف وحل اكل الارنب معها اي مع الكروية
 لانه ليس من السباع ولا من اكل الجيف نصا بالطير
 الاصحية هي نعم الخنزير وكسر باسم لا يذو ايام الخمرية القوية لصدقه وجمعها الاضاحي وقال
 وضحايا كرية وهدايا واضحية وضح وبه يوم الاضحية اعلم ان القرب الملائية نوعان نوع بطون التملك
 كالصدقات ونوع بطون الاتلاف كالافتاق وفي الاضحية اجمع المعيان فانها تقرب بارة الدم
 وهو اتلاف ثم بالتصدق بالدم وهو تملك وهي واجبة على كل مسلم حرم قيمه مؤش يوم الاضحية عند الشافعي
 ومحمد وزفر الحسن وابو يوسف ذروا لحمه وعن ابو يوسف في الجوارح انما سئمت وهي قول الشافعي
 وذكر الطحاوي ره انها عند اخنوخ واجبة وعند ابو يوسف سنة مؤكدة وهكذا ذكر بعض المشايخ
 الاضلاف والرحم كلها واجبة عند اصحابنا ويجوز شاة من فرد وبقرة او بغيره اي من فرد والى سبعة
 افراد ان لم يكن فردا اقل من سبع وان كان نصيب احد منهم وذبح السبع لا يجوز عن الكل حتى لو

الآلوة

رجل وترك ابنا وامراة بقرعة ففصحى باسلام لم ينصب المرأة القوم وقال مالك يجوز البند عن اهل بيت
 واحد سبعة كانوا او اكثر ولا يجوز عن اهل بيتين وان كانوا اقل من سبعة واذا اجاز الاصحى على الشك
 بقسم الشراكم بالحق وزنا لانه موزون لا جازما لان في القسمة التملك فحل الربوا الادا اجمع معه
 اى مع الدين من الكارعة او جلد في كل جانب شئ من اللحم وشئ من الكارعة او يكون في جانب
 شئ من اللحم وبعض الجلد او يكون في جانب لحم الكارعة وفي آخره جلد وانما يجوز في الجسد
 وجع اشتراك ستة في بقرعة بشرية لا تحية وهذا استحسانا في القسالة لا يجوز دهورا
 على خمسة وهو قول اخر لانه اعد بالقرعة فلا يجوز ان يبيع شيئا منها بعد ذلك والاشترط
 تملك بعض الاشخاص من آخره بدل وهذا سابع ولما انه لو اشترى معه في الابد بان اشتريه جاز
 فكذلك اذا اشترى كسر بعد الشراء قبل اتمام المقص وهذا لان الحاجة الى هذا فانه قد يجد فقره
 ولا ينظر بالشره كاد وقت البيع فترهائم يطلب شره كافيها بعد ذلك واما اى الاشتراك قبل الشراء
 يجب لبعده عن الاضرار وعن صورة الرجوع في القرعة وعن الاحتياط انه لو اشترى
 بعده الشره لا يجب عليه طهر في طهر الرواية وروى الحسن بن احمد انه سئل عن ولد صغير فان
 لطفل مال فقد قال بعض من يجب ان يرضى الاب او الوصي من مال طفل عنى عند الحنفية والشافعية
 رجها بعدد والراجح انه لا يجب كذا في الكافة لانه ان كان المقص الاتفاق فالاب لا عليه في مال ولده
 كالاتفاق وان كان المقص التصديق بالعلم بعد اراقة الدم فذلك تطوع ومال الصبي لا يقبل التطوع
 وانما يرضى الاب او الوصي من مال طفل عنى فاقبل الطفل منه وما بقي يبدل بما يقع به الاستسكان في الدائم
 ولا بما لا يقع به الاستسكان كالجوز فانه لان التبديل بالدرهم تحول وما يقع به الاستسكان في حكم
 الدرهم فلا يجوز واول وقت الاشحة بعد صلوة العيد وعنده مالك ان يرضى له لا يجوز بعد
 الصلوة قبل غروب الشمس ان دمج في مهر فلا يجوز للمهرى الرجوع حتى يعطى الامام العيد لعدم الشرط

الوقت

الوقت ووقتها بعد طلوع فجر يوم النحر ان دمج في غيره اى غير هذا بل السواد من يكون بعد الفجر والمعرفة ذلك مكان
 الاشحة حتى لو كان الاشحة في السواد والمضي في المهر حركا لشرع الفجر ولو كان على العكس لا يجوز الا بعد الصلوة
 فاذا اراد المهرى التعجيل بالمهر باخراج الاشحة الى خارج المهر فوضه باج للمهر الصلوة فيضى كما شرع
 ولو مضى بعد ما مضى اهل المسجد لم يصل باهل الجبا بل اياه استحسانا والقائل ان لا يجوز لان هذا قبل الصلوة
 من وجه بعد الصلوة من وجه فلا يجوز بالشك احتاطا في العبادات وجه الاحتياط ان الشرط هو الذبح
 على اثر الصلوة معتبرة وقد وجد بها صلوة معتبرة حتى لو اكتفوا بها باخراجهم ولو كان على العكس لم يترتب
 استحسانا لان المهرى في العيد المخرج الى الجبا به فاهل الجبا اصله قد صلوا واخره اى اخر وقتها عود
 الشمس من اليوم الثالث فان غرت لم يجر الاشحة بعده وقال الشافعي انه يجوز في اليوم الرابع وهو اخر
 ايام التشريق واعتبر في وجوب الاشحة الاخرى اى اخر الوقت للفقير وضده اى اذا كان غنيته اول الايام
 فقيرة اخرها لا يجب عليه وان كان بالعكس عليه والولادة والموت اى ان ولد له يوم الاخر يجب
 على فقير الوجب وان مات فيه لا يجب وكذا الذبح في الليل لاحتمال الغلط الظاهر في الليل في الذبح او في
 الشاة انما له وان نذح شاة فمات فما يقبل الشرط ولو لم يرضى اياك المهر ففصحى الناذر الذي اوجب
 على نفسه ففصحى بغيره بان يكون في ملكه شاة فيقول على ان اضحي بهذه او تقول مد على ان اضحي بهذه فوجب
 ان تصدق بها جرة او حرج على نفسه شاة مطلقا ومضت ايامها تصدق بقتلها ونقضت الاشحة
 ومضت وقتها تصدق جيرة لانها يجب على الفقير باثر ائنيته الاشحة فاذا مضى الوقت حلت تصدق بعينها
 والنفق تصدق بمقتضاها اذا مضى وقتها شرى الاشحة اى لم شرى لانها واجبة على الفقير في ذمته ولا تغيب
 ما شرهه للاشحة ففصحى عليه التصديق بالصدق مع الذبح هو في ذنب الفقير ما تمت له ستة أشهر من
 الضمان هو ما يكون له الله وذكره المبسوط اذا لم يسبعة أشهر فوضعه بعد ذلك قالوا هذا اذا كان غنيا
 تحت لو احتل بالثبات شاة على ان يرضى من بعيد والاخلاق في ان الخبز من المهر لا يجوز الشاة

حكمه

فصاعدا من غره وهو الشئ الذي حول اى ما تم له سنة وطلع في ان يتر من الضحك والمزح وابن
جولين اى ما تم له سنتان وطلع في ان له من البقر ويدخل في الجاهل من لان نوع منه وابن جولين الذي
ثم عليه خمس سنين وطلع في ان له من الابل قل الشيا ابن حول وابن ضعف ابن خمس مروي
طريف وحف وحوزان نذج الثولاء اى الجوزة قبل هذا اذا كانت تعلقت اما اذا كانت لا تعلق
لا يجوز الجاهل اى التي لا فرق لها وكذا مسورة القون بالطريق الاولى والحصى عن الحصى الى الاولى
لان الجاهل لا يجوز ان نذج حصى لا يبقى اى ما يكون مجموعها الى الحد لا يكون في عظامها نذج اى
ولا عجا وبنها عجا نذج لا يمشى الى المشك ولا ما ذهب اكثر من ثلث اونها او عينها او ايتها
او ذنبها والاصل ان العقب ثلث مانع والسير غير مانع لان الحصى قلما تخلو عنه فلا يمكن الاجتزاع
وفي قوله عن اعمقه اربع روايات ففي ظاهر الرواية الذي يدعى الثلث حتى لو كان الزاهب اكثر
من الثلث لا يجوز ان كان الثلث او اقل يجوز وهكذا روى هشام عن حمزة وفي رواية بشر الثلث لو كان
الزاهب اقل من الثلث يجوز ان كان الزاهب الثلث لا يجوز وفي رواية ابن شجاع عن اعمقه اربع
وفي رواية الزاهب على النصف هو قولها اما تعرف ذهاب قد النصف او الثلث في العين بالاشية
العين المعيبة بعد ان لا يتصلف الشئ بوما او يوعين ثم تقرب العلف اليها قليلا قليلا فاذا اراد
من موضع اعلم ذلك المكان ثم يشد العين الصممة وتقرب العلف الى الشئ فتصلف حتى اذا اراد
من مكان اعلم ذلك المكان ثم يقربها من الروية الاولى والثانية المسافة فان كانت المسافة
بينها الثلث فقد ذهب الثلث وبقية الثلثان وان كان النصف فذهب النصف وان اشرى
سبعة بقية ليضربها واثبات احد سبعة قبل النجزة وقال ورثة وهم كبار اذ يجوز ما عدا اى عن الميت
وعلم صحت استحقاقه القياس ان لا يصح وهو رواية عن ابو يوسف لان نصيب الميت صار ميراثا
والنصف تقرب بطريق الاتفاق فلا يصح من الوارث عن الميت كالاتفاق عن الميت واذا

لم يجز

لم يجز نصيبه من ميراث الشكاه وجه الاستحسان الورثة يقومون مقام الموت بعد موته بالبر من الوارث
عن مورثه بالقرب المانية صحيح كالنصف على الميت وانما لا يجوز الاعاق لان من الزام الوارث على الميت
وهو ليس بهل للولاء وانما الشرط ان يكون قصد الكل القرينة وان اختلف جهات ما كبره من عن الصحة
ومتعة وقران فانه يصح عندنا هذا لان زوجه لا تحاد المقص وهو القرينة فان الورثة لما اذنوا صار ذلك قرينة
الضمان فصح الخبر عن غره مشروقة بصفة القرينة ولو ذكرا بالباقي بغير اذن الورثة لا يجوزهم لانهم
يقع بعضها قرينة لعدم الاذن منهم فلم يقع الكل قرينة لعدم التجزى وان كان اعدم اى احد الشكاه
السبعة كافر او مرتد للحم لا يصح عن واحد منهم لان ذلك القدر لم يصح قرينة لان الكافر ليس من اهلها
وكذا ارادة اللحم من في القرينة والارادة لا تجزى قرينة بياكل منها في الدخلة اذ ارادة لا ياكل
ان ذر ولو اكل فعليه قعة اكل ويكمل ويقيم من يرث ويهب من الاغنياء والفقراء وندب التصديق
بشئها وان لا ينقص التصديق منه لان جهات لا تنفع بثلث الاكل والادفار والاطعام وندب
تملكه اى التصديق الذي عيال توسعة عليهم وندب الذبح بيده ان كان احسن الذبح كالم الاولى
في القرينات ان يتولى نفسه والاحسن الذبح بالمرعة ولكن ينبغي ان يشهد بانفسه ولو امر المسلم كتابيا
ان يذبح الضحية جاز لان من اهل الذبح والقرينة تمت باناءه وينتفع كمن كره ذبح كتابي لا يفعل لسن قرينة وتعدى
بجلد بالانه جزء باو لعله ان يستعمل في البيت نحو الجراب والفرط والنطع ويبدله ما تنفع به في البيت
باقيا كالقدر والقصة ولا بد له بالاستفيع به الا بعد استئذان كالحل والحل والمرى ونحوه فان بيع الجمل بقر
كالدرهم والحل مثلا تصديق ثم لان معنى القول سقط عن الاضحية فاذا عولها بالبيع انقلت القرينة
الى بدله فوجب التصديق به ولو عطل انسان وذبح كل واحدة منها شاة صالحة صح عنها وباذ كل واحد
منها مسلم فخره عن صاحبه بلا غرم وضمان وهذا استحسان والعاسل ان لا يصح ويضرب كل لصاحبه ويقول
نزوه لان كل واحد ذبح شاة غره بغير اذنه وجه الاستحسان ان كل واحد منهما كان ذكرا في الذبح

الأول

ولانه وصح الغنمة الغنم وعند زفره لم يصح لانه حين نضح بالمكن فالكنا ولنا ان غنمنا ملكا
عند اذ الفصاح مستند الى زمان الغنم الباق فكانت الغنمة ارادة على ملكه بالرجع بشاة الودعية
لانه يضيها ويغيرها بالرجع فلم ثبت الملك الا بعد الرجوع فكانت الغنمة ارادة على ملك الغير
فان قيل بل يصير غنما بمقتضى الرجوع كالاصحاح ويبدل الرجل فكون غنما قبل الرجوع فلو نضض
الرجع فمما لا من غنما ان بمقتضى الرجوع كما اذا زجرها فاقامة مثقالا فانه يصير غنما بالرجع وبصفتها الى
الغنم الودعية كما ذكرنا **الصيد هو لغة الاصطيد** وقد مر الصيد
تسمية بالصيد فيصح على صيد الاصطيد مباح لغو الحرم وهو نوعان احدهما الاصطيد والآخر
كالكلاب والقطود والصقور والبراة والثاني الاصطيد بالزهر والصيد كل متنع متوشح طبا
لا يمكن اخذه الا بكيلة سواء كان فاكول اللحم او غير فاكول اللحم لما في اصطيداه من تحصيل منفعة جلده
او دمه اذ من الكيل كل صيد كل ذي ناب من الكلب ونحوه وذئب وقدمه والذئب مباح موزي
ناب ومخلب والخنزير مستثنى من ذلك فلا يجوز الاصطيد به لانه نجس العين فكان الانتفاع به محرما
وعن ابو يوسف انه يستثنى الاسد والذئب لانها تعلمان ولا يعلمان لغزهما اما الاسد فلعلمه به
واما الذئب فلحقه سمه والحق بعضهم البراءة بها حتى استبشر علمه ما قبل هذا الشرط مفعول غنم شاة
الاسد والذئب لانها لا تعلمان كما ذكرنا وبشرط جوعهما فلا بد من الجوع في ظاهر الرواية لتحقيق الزكوة
الاصطيد اري وهو الجوع في اي موضع كان من البدن وقد مر من قبل وعن ابو يوسف انه لا شرط الجوع
وبشرط اربال سلم لعقل الذئب والتسمية لا لوكل صيد الصبي والمجنون اذ لم يعقل الذئب والتسمية
او كذا في ذلك ممن يكون له التوحيد دعوى مسميا عند ارساله الى لا ترك التسمية عند الان
الارسال بمنزلة امر السكين فلا بد من التسمية على كل متنع بالقواجم او الخي حين متوشح
فالصيد الذي يتناهن متنع غير متوشح والصيد الواقع في الشبكة متوشح غير متنع لم يخرج عن

الاصحاح

الاستباح لوكل اي اذا كان من جنس ما يوجب شرعا وبشرط ان لا يشارك ذاك الناب المعلوم او ذا الخلف بالاكل
صيد من كلب غير معلوم او كلب المجوسي او كلب لم ير للصيد او رسل ترك التسمية عند اشتداد بشرط ان لا
يطول وقتته اي وقته المعلوم بعد الارسال ويعلم العلم ترك اكل الكلب ثلاث حررات وهذا عند ابو يوسف
وهو عن اخنوخ رحمه الله لكن يابن هذه الرواية عن اخنوخ به وليس قوله ان فرق قوله انما يصير معلوما اذا
صاد ثلثا ولم ياكل منها فيخرج الرابع وعلى قول اخنوخ به على كمال الرواية لوكل الصيد الى ثلث وعن اخنوخ
انه لم يوقت فيه وقتا ولكنه فرض الى احتياجه فان كان اكثر رايه انه معلوم فهو معلوم ويجمع اليك
واجابه صاحبها بعد عاقبه وهذا ما نرى عن ابن عباس رضي الله عنهما فان اكل الكلب الصيد بعد غزله
ثلاثا يبين جيله لان علامته العلم ترك الاكل فكان اكله علامة الجبل فلا ياكل ان لوكل ما قد صاد قبل هذا
الاكل وبقي ملكه محررا في بيته فان الكلب علم علم انه لم يكن معلوما فكل ما صاد قبل ذلك الاكل فهو صيد كلب
جاهل فحرم اذا صاد في ملك الصياد وهذا عند اخنوخ به فلا فاعلم او اما الصيد الذي اكل منها فلا نظر الحرمة
فيما لعدم التحلية وبالمسح بجزء من كان في المفازة محرم اتفاقا ولا ياكل ان باكل ما يصيده بعد الاكل
حتى تعلم كافي الا بتدوير شرط اكل بالمر التسمية بان لا يترك كما عهد والجرح لتحقيق الزكوة الاصطيد اري وان
لا يقعد اري عن طلبه ان غاب الصيد عن بصيرة متعلا سمهم ثم ادركه ميتا وان تعد عن طلبه ثم ادركه
ميتا لم ياكل بخلاف اذا لم يقعد فان الاجترار عنه غير ممكن فالخاء للزور وقال النسي ره اذا غاب عن
ثم ادركه ميتا لا ياكل وقال مالك اذا غاب عنه فان لم يمت يله كل وان بات ليلة لا ياكل فان ادركه
اي الصيد لم يسل للكلب والبازي او الراعي للمسمم حيا زكاة فان تركها اي التركة عمدا حرم الصيد
ترك زكوة الاختيار مع القدرة عليها لا حرم الصيد اذا اصابه وقبله مواضع بعرضه الموضع السهم
بلا ريش سمى به لانه يمضي ونصب الشيء بعرضه فلو كان في راسه حدة فاصاب بكرة كل او قبله بندقه
في طئنه مدورة ثم رمى بها ويقال لها الجبل هو ثقلة وان كانت ذات حدة فاحرم الاصل انما

فمنه شغلها حتى لو كانت حقة بهادة كل تسعين الموت بالخرج ولوراعه بحرة مديدة ولم ينفع بصدا
حرم لان القتل بالذئف وكذا اذا اذناه بها فابانت راس او قطعت اوداجه لان العروق قد تقطع فنقل
الجزء الاصل في هذه المسائل ان الموت اذا اضيف الى الجرح قطعاً من الصيد وان اضيف الى الشغل قطعاً
حرم وان وقع الشغل لم يدان مات بالقتل وبالخرج حرم اجتماعاً او جرحاً او صيداً فوضع في ماء او على سطح
او جبل ثم روى على الارض وانما حرم لانه المذنب وقد تعالى ذكره في محله المحرمات ولانه يحتمل الموت بغير الرمي
ولو وقع على الارض ابتداءً من لان ذلك لا يتطاع الامتناع عنه فيكون عفواً فصار الحاصل ان سبب
الحمل بسبب الحرمة اذا اجتماعاً او امكن الترخيها بسبب الحرمة خرج حرمة اجتماعاً وان كان لا يمكن
التخريجه حرماً في حقه مجرى عدمه وان لم يزل الكلب او البانسي اجد ولكنه انبعث على اثر الصيد بغير
ارسال فخرجه مسلم بغير الرجوع وكل الصيد استحساناً لم يرسل القياس ان لا يحل لان الرجوع
بارسال والارسال شرط وهو الاستحسان لانه انما تخرجه بخرجه جعل ذلك بمنزلة ابتداء الارسال ولو
اجتمع اى الارسال والرجوع من مسلم ومجوس بان ارسله مجوس فخرجه مسلم او بالعكس بغير الارسال
فما اذا ارسله مجوس وخرجه مسلم فخرجه حرم وفيما اذا ارسله مسلم فخرجه مجوس حل والفرق ان الرجوع في
الارسال لانه بناء عليه ففي المسئلة الاولى ارساله المجوس فلا يرفع بخرجه المسلم لانه دونه وفي الثانية
ارساله المسلم موجب للحل فلا يرفع بخرجه المجوس لانه دونه وكل من لا يجوز زكوة كالمزني والحرم
وماركت التسمية في هذا بمنزلة المجوس وان ارسله كلباً بخرجه على صيد فلم يخرجه واخذ غراً ارسله
اليه حل لانه لا يمكن التعليم بحيث يأخذ ما غنمه وقال مالك الشافعي رحمهما لا يخل كصيد حتى يقطع عضو
منه حل الصيد ولا كل العضو لقوله صلى الله عليه وسلم ما بين من الحي فموت ميت وهذا اذا بان شيئاً
يتبع الحيان منه جابده وانه عادة كالبعد والرجل والغدر وثلاثة مما يلي القوائم والاقل من نصف الراس
وان قطع الصيد ثلاثاً واكثره مع عجزه اى قطع قطعتان بحيث يكون الثلث في طرف الراس

والشئان

والشئان في طرف العنق او قطع راسه ونصف راسه او اكثره اذ ينصفان حل الحيان والحيان منه والكل لم يكره
لا تميم بقاءه جميعاً بهذا فكأن قتل واحد كل عندنا وعند الشافعي حل المسألة والمسلم منه في الوجود كلها اذا
مات الصيد وان رمى صيده فاصابه وراماه اخره فقتله فهو ملك الاول وحرم ولم يول كل ضمن الثاني لاي كمال
فمنه اى قتل الصيد مجروحاً وهذا ان كان الاول الحية واخرج عن حيز الامتناع فقال الحية الجراحات اى
وضعت في الماء فاما كلاله لان اذا الحية ملكة بالافذ معنى وانما حرم ولم يول لانه احتمال موته بالرمي الثاني وهو
ليس بركوة لانه بالاشغال لم يبق صيد فلا يحل بركوة الاضطرار للقدرة على الزكوة الاخيرة وانما ضمن الثاني في
قتله مجروحاً لاوله لما ملكه فالشافعي قد اختلف صيداً مملوكاً لم ينقوصا بخرجه فلم يضمنه كمال لان قتل المملوك
يعتبر يوم الاتلاف وهذا اذا علم ان القتل حصل من الثاني بان كان الرمي الاول كالحل يجوز ان يسم الصيد
والثاني كالحل لا يسم الصيد منه لكون القتل كله مضافاً الى الثاني وان علم ان الموت حصل من الرجوع
او لم يد رخص الشافعي ما يقتضيه بخرجه والا يكره الاول الحية واخره من حيز الامتناع فرامه فقتله فلا يضمن
الصيد لانه صيد بعد وقال عليه الصلوة والسلام الصيد لمن اخذ وحل اكله لان الصيد حل بركوة الاضطرار
وجوز ان يصاد ما يول كل ما لا يول كل لان في اصطفاة تحصيل منفعة بخله او شعره او ريشه او دهنه اذا
عن الناس **كتاب** الملقط والمقط والابق الملقط في اللغة من اللقط
وهو الرقع فصل بمعنى مفعول اسم لطفل يوضع على الطريق سمى لانه على عرض ان يلقط الى رقع وهو سمى
وصف الشيء بما يؤول اليه مثل من قبل قبله وفي الشريعة اسم لهذا الطفل بشرط ان لا يوفى نسبة وكذا الملقط
في اللغة من اللقط اسم لما يوجد في الطريق ولا يوفى مالكة بعينه سميت بهما لقطعا لهما والابق هو المملوك
الذي تترسم حاله من ابي اذا فرغ من اى اللقط ارجب من تركه لانه من الترحم على الصغار فان شئنا
هناك ان كان في مفارقة او كان غالب فله هلاكه بحسب رفقته كاللقط وسجركما وهو حر لان الدار
دار الاجر فمن كان خافها يكون حراً باعتبار الظاهر الا يخرج تركها اذا اخرجها من اللقط

الألوة

وانما حجة على ذلك ونقصه في بيت المال لانه بعد الصرف الى الخزانة وصار كالمقعد الذي لا مال له وكذا
فصل خاتمة في بيت المال ولوات وترك ما كان ابرته له اي بيت المال ميراثا للمسلمين لان الغرم
مقابل الغرم فلو كان ثقتة وجارية في بيت المال كان ارضته له وان القبط رجل لا يؤخذ من اخذه لان
سقطت وكان احق بحفظ ونسب ثبت محمد بن محمد ولو كان الميراث الملقط اذ لم يرع الملقط نسبة
وبذا استبان وان العباس ان لا ثبت نسبة من غير الملقط لاقصد هذه الدعوة اخذ من الملقط وحسن الحفظ
ثبت على وجه الاستحسان ليس لغيره ان يافده منه فلا يقبل مجر وعواذ في البطل الحق الثابت وجه الاستحسان
ان اللقط جماع الى النسب في الحقيقة اقرار بما يقصد فصح دعواه ثم ضرورة ثبوت النسب ان يكون الحق
عقود ولده ولو كان ادعاء النسب من رجلين معا لانها استويا في السب وهو الدعوة او ثبت نسبة من
منها اي من الميراثين علامة تفرقه فيكون هو اولي به لان الظاهر بذلك العلامة انفق كلامه
او كان الميراثين فانه ثبت النسب لانه نفعه ولكن اللقط كان حرا لان المملوك قد يولد له الحر فاعطى
الحرية الثابتة بان كان الميراثين فانه ثبت نسبة من استحقا والقائل ان لا يصدق لانهم
له بالاسلام فلو جعل ابناء الكافر بدعوة فانه تعالى الله عن ذلك فكان حكما بابطال اسلامه وجه الاستحسان
ان موجب كلامه شاك احد ما ثبتت نسبة من ودان نفعه والا فكونه ودان نفعه فصح دعواه ونفعه
ولمذا نقول كان مسلما ان لم يكن في مقترحه اي مقتره المسلمين اما اذا كان في مقترحه كما اذا وجد في قرية
من قراهم او في جماعة او كنيسة ان كان الواحد ذميا رواه واحدة وان كان الواحد مسلما في هذا المكان
او ذميا في مكان المسلمين فخره انة لعبر المكان في الفضلين وفي رواية لعبر الواحد الفضلين
وفي رواية انما كان موجبا لكم لعبر ذلك ورواية حكيم ربه وعلمه ان وجد مع اللقط ما في مال
ست عليه كان المال له لانه في يده وهو من اهل الملك لكونه حرا وصرف ذلك المال اليه بما رعا القاضى عند
البعض وتبين معرفة الواحد له فاعلم القاضى ونحو الملقط بعض نسبة لانه نفع محض وتبين حجة

وصفة

وصفة لانه من باب شفقة وحفظ حال الجور للملحق الكافر لان دلالة الترميز على سخطي بالقرارة او الملك
او السلطة ولم يوجد منها ولا تعرف ماله بالبيع والشراء ولا اجارته وفي تحفة القدرى لان يوجد لاجود
الى شفقة وحفظ من الاثام وعبر الاول وهو الصحيح انه لا حاكم اطلاق منافع واللفظ قد مرصفا وحذف
الناس حين وجد لقط فالتفتة بقولون لا كل له ان يرفعها لا خذ مال الغير لغيره من صاحبه وبعض المتكلمين
من ائمة السلف كان يقول كل له ان يرفعها والى فضل والمذهب عند علماء عامة انفعها وكرهوا
ان رفعها افضل لانه لو تركها لا يامن ان يصل اليها يد خائنة فيكبتها من صاحبها وهذا قاله ابو حنيفة
الصياغى امانته ان اخذها وبسند شاذين على اخذه حفظ ليرد على بها والا فاشهد ان يقول من
سمعه من يشهد لقطه فله على ^{انما} الاخذ بها فانه اخذ بالرد ضمن ان اقرانه اخذ لنفسه لاجماع وفي
لم يقر هذا وقال اخذتها للرد على المالك ومحمد مالك اخذ للرد ضمن عند محمد ومحمد قال لا يوجب ضم
لا ضمن بل القول قوله فانه اخذها للرد وذكر في فتاوى قاضي خان هذا الاختلاف في الاشهاد فاما اذا
اكتفى ان تشهد اما اذا لم يجد احد الشهود عن الرفع او خاف ان لا يشهد عن الرفع ياخذ من العالم فترك الاشهاد
لا يوجب ضمانا وان وجد من يشهد فلم يشهد ضمن لانه ترك الاشهاد مع القدرة وعرفت الى تحلف
اللقط فقل كانت او كسرة بان ينادى الى وجدت لقطه لاردى ما لك يا فليت ما لك يا ليصفيها
لا رد بها عليه في مكان وجدت وفي الجاهل ان كان مشاكسا يعلم ان ما لك يا لم يطلبها كالنوى وتصور
الرومان بان مجموعا من مواضع مختلفة وصارت كسرة تحت كون امانته له ان يافد وينفع بها بل لا يفت
ولكنه يفتى على ملك المالك حتى كان له ان يافد وذكر شيخ الاسلام انه ليس له ان يافد بعد ما جمعها
واخذها ويصير ملكا لاخذ وكذلك الجواب في القاطع السائل وكذا يفتى الصدق الشهيد عدة بغلب
على فانه لا يطلب بعد ما اي بعد تلك المدة هو الصحيح ويروى عن اخيه انه ان كانت اقل
من عشرة دراهم عرفها بانها على صاحب ما يري وان كانت عشرة فصاعدا عرفها حرا لا

الألوان

محمد بن زمان التوفيق في الاصل الجول من فقهين بين الفصل والكثرة وهذا قول مالك في جميعه وتوفي بالاصح
 لما في علمه يوم اوبو مال كالا طيع المعية لا على بعض الثمار الى ان يحالف فساد ثم اذا مضى وقت السرقة لم
 يغير صاحب تصديق به لانه التزم حفظه على ملكه وذا بالصلح عينه اليان ويده والافصال نوابه اليه ووا
 بالتصديق وان شاء اى من يملكه بالصفه لصاحبها فان جاء بها بعد ما تصديق بها فهو بالجارى رشاء اجازة اى تصديق
 يكون له ثوابه وان شاء ضمن الاخذ وفي المدا والفا في ان شاء ضمن للملحق او المالكين اذا ملكت في يده
 وانهما ضمن لم يرجع الى الاخر وان كانت عامه اخذها من المالكين ان شاء وما انفق للملحق عليها بلا اذى
 حاكم فهو صحيح لانه لا ولاية على ماله فكيف انصاره كما لو قضى دين غيره بغير امره وما انفق بآذنه فهو دين على ماله
 لان امر الحاكم حال غيبته كامر واجر القاضي ماله منفعه كالبهيمه مثلاً وانفق عليها من اجرتها احياء لبهيمه
 ونظر المالك حيث لا يلزم الدين عليه كالباقى اى يفعل بالبعد الا بق مثل هذا اى اجره وانفق عليه ماله
 له اذن بالانفاق عليه ان كان الانفاق اصح وجعل الفقه ويأخذ ماله كما لا يمكن الانفاق اصح بان
 يخاف ان يستغرق الفقه متممها بالانفاق واما حفظ ثمنها وانما يامر بالانفاق يومئذ او ثلثة ايام بقدر
 ما يقع عنده لانه لو كان المالك غاف النظر واذا حضر المالك لم ينفق جسد اى جسد الملقط منه لاخذ
 النفع لان هذا دين وجب له بسبب المال فكان له تعلق به فاشبه الرهن ولا تسقط دين الفقيه
 بالهلاك بل يد الملقط قبل الجسد فان ملك بعد الجسد سقطت الفقه لانها ياخذ منه الرهن عند
 الجسد فان حفره عمدا على امرها بان سمي ذن الدبريم وعددها وعادها وكارها من الملقط والدين
 اليه ولا يجب ولا حرج على ذلك في القضاء ولا حجة وقال مالك والشافعي رحمهما بوجوب الدفع ان بين العلة
 والباسل بان تنفع الملقط بها ان كان فقرا لانه محل للصدقة ولا يمكن فقرا لا يصرها الى نفسه وقال الشافعي
 رد للنفي صرحا الى نفسه حكم القرض بل تصديق بها على الغر ولو كان التصديق على اصله كالبويه وقرع كونه
 وعرضه ان كانوا فقرا ونسب اخذ الا بق لمن توى وقد علمه ماله اخذ من اجاد حق المالك وترك

اي انهم

الفضال

الفصل قبل اجب لانه لا يبرح عن مكانه فباني ما كلفه فافذه بخلاف الا بق فانه من صاحبه ثم ردا
 والفضال هو الذي من الطريق الى منزله وقيل اخذ الفضال افضل وينبغي للرد ان ياتي بالابق الى الامام
 بخلاف اللقط لانه يقدر على حفظها بنفسه ولا يقدر على حفظ الا بق بنفسه عادة وكرهه اى الا بق فانا
 او بعد راد اوامه والدين مدة سفر او اكثر الجبل اربعون درهما وان كانت قيمته اقل منها ولم يعد لها وهذا
 عند ابو يوسف كدر قيمتها بغيره لانه لا يبرح عن مكانه فافذه بخلاف الا بق فانه من صاحبه ثم ردا
 بردها لا يساوي ذلك ولان هذا يقدر عرف شرفا لا يجمع وقد قدوه بلا تعرض لقيمة العبد فبناج
 وقال الشافعي انه لا يجعل له الا بشرط ان اشهد انه اخذه للرد وقال الشافعي عليه حكم عند تحننه حتى لو ورد
 من لم يشهد عند اخذه لا يجعل له عند ردها ولو ردها من اقل منها اى من مدة السفر بقطعة منقسم الا بق
 على ثلثة ايام او يقدر الرضخ في الرد عمدا دون مدة السفر باصطلاحهما او نقوض الى اى القاضي قال ابن
 منتهى اى من الراد لم يضمن لانه امانه في يده ولا جعل له وهذا ان يشهد على نفسه انه ياخذ له رد فان لم يشهد
 فلا تسحق له من الجعل وضمن ان ابق منه كما ذكره اللقطه واذا اكل الرجل لغيره ان عكده ابق فانه وجد به فخذ
 فقال المامون نعم ثم ان المامور وجد فخذ فقال المامور وجد على مسيرة ثلثة ايام فاخذه ورده على المولى
 فلا جعل له لان المولى قد استعان منه في رد الا بق وقد وجد له الاعانة والحياض لا تسحق ثلثة ايام في البسوط
 هذا اذا علم ان العبد كان ابقا فان ابقا العبد ابقا فلا جعل له الا ان يشهد الشهود بان ابق
 من مولا او ان مولا اقر بابقه في حبس له الجعل **كتاب المفقود** يقال
 فقدت الشيء اى غاب عني فهو مفقود وهو شرط غايب لم يدر موضعه وجاؤه وموته واستمر
 امره وان انقطع خبره فموجى حتى يفسد باختيار اوله حاله فان علمنا جوده فموجب ذلك المظهر
 خلافا واذا كان جيا فلا يملك عرسه ولا فرق بينه وبين امرته وقال مالك اذا مضى اربع سنين
 لفرق القاضي بينه وبينها ان طلبت ذلك ثم بعد عدة الوفاة ثم تزوج من شاة فان عاد الزوج

الاولا

بعد العدة ولم يزوج زوجا اخر فماتت بها وان تزوجت فلا يسبيل له عليها ولا انقسم مال له بين ورثته
ولا يمسح اجازته كما لو غاب علم حياته ويقوم القاضي عليه من يقبض حقه وعلاته وديوناته اقرها غيره بحفظ
ماله لان القاضي ناظر لكل من يخرج من النظر لنفسه وفي القالب يحكم على ماله والمحافظة له نظرا فيسب من يحفظ
ويسمع ما يخاف باده لان دلالة البيع للنظر وحفظ العين فيما ياتي له النظر ويقوم من ماله على قريته
ولاداهل ولده وابويه وعلى زوجته والاصل ان كل من ستمحى النفقة ماله حال حضرته بغير قضاء القاضي
تفق عليه من ماله غيبته مثل ولده الصغير والكبير الا في الذكر الركن لان هذا لا يكون من القاضي قضاء
حققه بل يكون ملكيا للمستحق من اخذ حقه وان ملكنا من ذلك كان له ان يأخذه فحينئذ القاضي
غادر ذلك من الاحتفاظ بحضرة الاب بالقضاء لا سقوط عليه ماله في غيبته كالاخ والاخت والى
والخالة لان سقوطه بالقضاء يجب والقاضي لا يقضي على الغائب وميت في حق غيره فلا يرت
من غيره لان حيوته ثبتت بالاشهاد فانما على حيوته فستصح ذلك ما لم يظهر خلافه واستصح
الحال لصحح البقاء ما كان على ما كان لا اثبات ما لم يكن ثابتا وفي الاقناع عن قومه ماله بين ورثته البقاء
ما كان على ما كان وفي الورثة من الغرائب امر لم يكن ثابتا وقوله لا يرث المفقود احدى اى توقف
سقط من مال مورثة الى ان يبلغ تسعين سنة وعلمه المفقود لانه هو الغالب في غائبا والحيوة بعد ما نادر
والاجرة للميت وفي ظاهر الرواية فقد يموت اقرانه في ابنته فاذا لم يبق احد من اقرانه حكم بموته وعن
الحنابلة اذ تم له ماله وعثر من سنة مولوده حكم بموته وعن الاووية ثمانية سنة فان ظهر المفقود
حيث علم انه كان مستحقا لذلك اى سقط الموقوف من مال مورثة وبعد اى بعد مضي مدة تسعين سنة
حكم بموته في حق ماله يوم تمت المدة اى تسعين سنة فتعذر امرته للموت من ذلك الوقت ولعظم
ماله باي من برته الا ان اى ورثته الموجودين في ذلك الوقت كان مات في ذلك الوقت معاينة يوم
مات قبل ذلك لم يرث منه وحكم بموته في حق مال غيره من حيان فقد لان حيوته باعتبار الظاهر وهو

يصلح

يصلح بحجة لدفع الاستحقاق لا للاستحقاق فلا ستمحى ميراث غيره وما وقف له من ماله غيره الى ميراث
الغير عند موته اى موت ذلك الغير **كتاب القضاء** هو عبارة عن الاقطار
لغة وقال الشافعي وعليهما مسرودان قضاهما اى احكامهما وعن الازهر شرعية اهل اهل
القضاء اهل الشهادة لان كل من القضاء والشهادة الزام في الشهادة ملزمة على القاضي والقاض
ملزم على الخصم فما بشرط اهل الشهادة لا بشرط اهل القضاء وبصحان اى القضاء والشهادة
من القاضي حتى لو قبل القضاء يصلح للرجوع لان لا يبعد حتى لو قبل فاعلم كالحج قبول الشهادة من
ولكن لا يقبل لانه لا يؤتمن عليه لقوله لا يثبت بغيره بصفة فلو كان القاضي عدلا وبقين بعد ذلك
العدل باخذ الرشوة او بغيره سحى ان تعزل في ظاهر الغضب وعليه ان لا يصل بغير
بالفسق وقال الشافعي انه لا يجوز قضاء الفاسق كما لا يقبل شهادته عنده وعند علمائنا الشافعية في النادر
انه لا يجوز قضاءه واجمعوا على انه ارشى لا ينفذ قضاءه فيما ارشى به بل يصح الفاسق مقبلا قبل لا
لانه من امور الدين وينبأ على الامانة والاحترام لغيره لانه لا ينفذ قضاءه ولا ينفذ قضاءه ولا ينفذ
الى الخطاء ومن اخذه اى القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا ولو فقه لا ينفذ قضاءه ولا ينفذ الا بجملة
لانه لو توفى في الصحيح يصح لعقبة القضاء الى اهل عندنا خلافا لثقة به وشيخه ان لا يطلب
بقبلة ولا يساله بلسانه لقوله عليه الصلوة والسلام سأل القاضي وكل الى نفسه ومن اجر عليه نزل
عليه ملك يستره اى يلهي الرشدة وانما يباح ان يدخل في القضاء ومن يثق بنفسه عدله واداء
فرضه وكذا الدخول لمن لم يخاف العجز عنه ولا يامن على نفسه الخيف فيه وقيل بركه الدخول فيه حتى اذا
والصحيح ان الدخول فيه الرخصة والامتناع عنه عجز ومن قبله القضاء يسأل ديوان فاض كان قبله
ويروى ان القاضي الحارث الطائي فيها نسخ السجلات والصلوك والمخاف ونصب الاوصياء والقيام
في اموال الواقف وتقدر النفقات ونظر في حال المحجورين فمن اقر بحق او انكر فقامت

٢٨

عليه بينة الزمها به ولا يعمل بالجلوس بقول القاضي المعزول لانه صار كواحد من الرعايا وشهادته الواحدة لا تقبل
وان لم تفر المجلس حتى وان لم تعلم البينة على التكليم بعمل تخليصة حتى يامر بتأدي من كان يطلب الشا من فلول
المجلس حتى فاقح حتى يجمع بينه فان حضر وان لم يحضر تاتي في ذلك ايا ما على جيب يامري ثم يافخذ من
المجلس كقبول واطلقه وكذا لا يعمل بقول المعزول في غلة الوقف والوديعه اى لا يقبل قول المعزول بان
قال هذا الرجل وهو يترك الاداء او ذوال اليد بالتسليم منه الى من المعزول في ماخذ المعزول والوديعه وسلم
الى الذي اقر المعزول لانه لا يقض مال اليهم وكتب العكس وحفظ في لوائه وكذا عكس القاضي
اقرض مال الغائب ويكتب المسجل للقضاء محوسا طابره والجامع اولى بالجلوسه لانه مجلس
ينبغي ان لا يكون محفيا والجامع اشرع لوضع وقال الشافعي بكرة الجلوس في المسجد ولا يقبل بديته
فان هذا لا يرد لعلول الا من ذى رحم محرم لانه من صلة الرحم او من اعتاد قبل القضاء عهدا له
لانه لا يصير كالمعتاد بل باعتباره المعتاد ومنها قدر اعمد ولو زاد المدي على المعتاد يرد وهو زيادة اذا
لم يكن لها خصوصية ولو كان لا يقرب خصوصية لا يقبل بديته وكذا لو وقعت لمعتاد والمهاداة
خصوصية لا يقبل ايضا اللهم ولا يحضر دعوة الا اذا كانت عامة الصالح المضيف لو علم ان القاضي
لا يحضر الدعوة لا تشهد بان في خاصة وان كان تخرجا في عامة قال كان بين القاضي والمضيف فانه
يخبره وان كانت الدعوة خاصة لانه اجاب صلة الرحم كذا ذكر المصنف به وذكر الطحاوي انه ان قول عيسى
لا يجب الدعوة الى خاصة للقريب وعلا قول محمد بن حبيب كالمدي ويسوي بين الخصمين اذا حضرا
جلوسا وانما لا يعمل عليه الصلوة والسلام اذا انتهى احدكم بالقضاء فليسوي بينهم في المجلس والاشارة
والنظر والاب ارجحهما ولا يضيفه ولو اضاف الخصمين جميعا فليس باس في البسوط لا ينبغي
ان يضيف احد الخصمين الا ان يكون معه خصمه ولا يصحك في وجه احدكما لانه يجر على خصمه ولا يخرج
معه ولا منع غيره لانه يذهب بمهابة القضاء ولا يشرع اليه لان في الاشارة الى احدكما كسر القلب

ولا يلقنه

ولا يلقنه محبة لانه اعانة لاحد الخصمين وكذا لا يلقن الشاهد بقوله اشهد بكذا وكذا او يستحسنه ان يلقن
الشاهد لو يوقف فان الشاهد قد حضر في الكلام بمهابة مجلس القضاء فترك لفظ الشهادة والاشارة
فكان تلقينه اجرا لمحقوق المسلمين فيما لا يتم فيه بان لا يستفيد الشاهد بتلقينه زيادة علم واذا
ثبت الحق عند القاضي بحسب المقدم كالفرع مدق راجعا للقاضي مصلحه فالصالح ان القدر في المجلس
الى راي القاضي لان الجسر للاختصاص واما ما خلف فيه احوال الناس وقيل بحسب شهرتهم وقيل
وعن اختلافه انه مقدرا بشهر واحد وعنه باربعه شهر يطلب وفي الحق بحسب الفرع ان استغفر
بالحق عن الالبقاء بعد ما امره القاضي بالالبقاء او ثبت الحق بالبينة فانه اذا ثبت بالبينة بحفظه
بانكاره فيجب كائنت لان المجلس جزء العظم والمطل بغير طالق لقوله عليه الصلوة والسلام بطلني
بالالبقاء فاذا امتنع بحسب مما اى في الدين من الزم به بعد كالكفالة فان التزام المال باختياره
يساره او الظاهر لا يلزمه الا ما يقدر على ادائه او بدل مال حصل له كالتمتع والرض فان ظهرت
قدره بما دخل في ملكه وكذا بحسب الزوج في نفقه عرسه وبحسب الاب الابن في نفقه ولده لان
المجلس نوع الى اجماع الوقت فهو بالمنع قصد بل لا بحسب الاب لدمية اى دين الولد لان المجلس
مقصور فلا يستحق الولد على ولده بخلاف نفقة الولد فانها تدفع به لا كغيره اى غير الزم الى الآخر
مثل اعراض الغصب ومثل الديات وارثون الجنائيات وضمان اعتاق اى العبد المشترك
وبدل الكتابة لا بحسب ان ادعى فقره وقال في فقره لان الاصل في الادعى الفقر اذا قامت
بينته بقصد اى بالفتي في مجلس ثم شرع فيما يفعل القاضي اذا كان الخصم حاضرا او لم يكن فقال
واذا شهدوا على خصم حاضرا بالشهادة لوجود المجز وكتب به اى بالحكم وهو اى كتاب الحكم
السجل فيكتب القاضي حكمت بذلك او ثبت عندي فان هذا حكم واذا شهدوا على غائب
لا يحكم اذ لا يصح القضاء على الغائب بل يكتب كتابا حكما وهو كتاب القاضي وبالحققة هو نقل

الألوة

الشهادة ليحكم القاضي المكتوب اليه بشرط ان يكون الكتاب من معلوم الى معلوم في معلوم الى المدعى عليه
 اي المدعى عليه وهو مقبول في كل الحقوق كالدين والصلح بان ادعى رجل نكاحا على امرته او بالعكس وازاد
 كتاب القاضي بذلك والطلاق بان ادعت امرته طلاقا على زوجها والشفعة والمكالة والوصية والورثة والنسب
 اذا كان موجب المال والنسب من الحي والميت والغصب والامانة المحمودة لان كل ذلك بمنزلة الدين وان
 يعرف بالوصف ولا يحتاج فيه الى الاشارة وكذا في العتق لانه يعرف بالحق ولا يحتاج فيه الى الاشارة لا قبل
 في الاعيان المنقولة كالتياب والعبيد والاموال المجردة الى الاشارة فيما نقل عند الدعوى والشهادة وعن
 يوسف انه نقل العبد دون الامة لان الامة لا يملك العبد دون الامة وعنه انه نقل فيها وعن محمد
 انه نقل في جميع ما ينقل وعليه المتأخرون وقال القاضي الاستجاني وعليه الفتوى ان في حدود قوله لا قبل
 فيما كتب القاضي الى القاضي لانه لا يملك عن شهود فلا يقبل فما سقط بالشهادات فاذا اقام المدعى
 الشهود عند القاضي انه كان له عبيد فابق وهو اليوم في يد فلان ويعرف العبد غاية التعرف بصفته
 واسم ونسبه وجمته والدار الذي جلب منها كتب القاضي شهادة الشهود لنقل شهادتهم بالكتاب المجلس
 ذلك القاضي المكتوب اليه فيقول الكتاب على الشهود الذين نقلون كتابه وانما نقلوا عليهم تعرفوا
 ما فيه او لا شهادة بلا علم وحكم الكتاب عندهم لئلا يتوهم التعويل عليهم وهذا عند اخنوخ وعنه محمد
 لان من اصلها ان علم الشهود بما في الكتاب والختم يحضر ثم بشرط ان يكون القاضي القضاة بذلك
 وكذا حفظ ما في الكتاب من وقت الختم الى وقت الاداء بشرط ان يكون عند تمامه لئلا يدفع اليهم كتاب آخر
 غير ختم ليكون معتمد معونة على حفظهم وعنه يوسف ان شهادته في ذلك بشرط هو قوله لا قبل
 يكفي ان يشهد بهذا الكتاب وختمه عنه ان الختم ليس بشرط فمثل ذلك حين ابتلي بالقضاء والحق
 كالمعاينة واخراجه الى الشهود قول يوسف ثم اذا وصل الكتاب الى القاضي المكتوب اليه نظر
 الى ختمه ولا يقبل الا بحضور الختم لانه منزه لاداء الشهادة او الكاتب نقل الفاظ

الشهود

الشهود يكتبون الى المكتوب اليه كما ان شهود الغرض نقل شهادة من هو الاصل لغاية الاستيعاب
 على الشهادة لا المحقرة الختم لا يقع قاضي الكتاب الا بحضور الختم ولا يقبل الكتاب الا باقامة البينة
 رجلان او رجل اخر من على الكتاب فلان القاضي قراه علينا وختمه وسلمه اليه لان الكتاب قد تم
 ونسقل الخطا لشبه الخط وان لم يشبه الختم فلا يثبت الا بحجة تامة فيفتح ويقرأه على الختم ويلزمه ما به
 ليشوت ما في الكتاب عند القاضي المكتوب اليه ان يفي الكاتب فاجبا حتى يومات او عزل او لم يبق
 املا للقضاء قبل وصول الكتاب اليه لم يقبل ولا يعمل به اي كتاب القاضي جرة اي غير القاضي المكتوب اليه
 من القضاة الا اذا كتب الى فلان ابن فلان قاضي بلدة كذا وكتب بعد اسمه والى كل من يصل اليه
 من قضاة المسلمين لما عرف الاول صحت كتابه القاضي اليه فيحصل فيه بتماله ولو كتب ابتداء من فلان
 ابن فلان قاضي بلدة كذا الى كل من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين لا يجوز عند اخنوخ وعنه محمد
 وعنه يوسف يجوز توسع فيه لا ابتلى بالقضاء وقد قيل في كيفية كتابة قاضي بخارا الى قاضي سمرقند
 ان فلانا وفلانا وبذلك نسبهما شهدا عندنا ان عبد فلان وبذلك نسبه المسمي بالبارك وبذلك نسبه
 ابق منه ووقع سمرقند في يد فلان وبذلك نسبه الى القضاة فاذا وصل الى قاضي سمرقند يحضر
 مع العبد ونفخ في شريطه فان لم يكن عليه كتاب يترك وان كان فالحكم ان ذهب الى بخارا
 فيها والاسم العبد الى المدعى عليه والقضاء وبذلك نسبه العبد ويجعل في غنقه شيئا
 من الرصاص وختمه ببيانته عن التبدل عند شهادة الشهود ويكتب الى قاضي بخارا جوابا به
 وانه ارسل اليه العبد فاذا وصل الكتاب يحضر الشهود الذين شهدوا في غيبة العبد يشهدوا في
 حضوره ويشير انه ملك المدعى فاذا اعاد يقضي الكاتب ثم يكتب الى قاضي سمرقند ببراءة
 كفيه وفي بعض الروايات ان القاضي الكاتب لا يقضي بالعبد لكن يكتب الى قاضي سمرقند
 ان الشهود وشهدوا بحضوره ويشهد بشهادته وختمه ما فيه ويبعث بالعبد يحكم

على زوجها انه طلقها انا واقامت على ذلك ثم تزوج ورخص القاضى بالفرق بينهما وتزوجت بزوج اخر بعد
 القضاء العدة فعلى قول الحنفية وهو قول ابو يوسف رحمه الله الاول لكل الزوج الاول لكل وطئها طهر وطئها
 وكل الزوج الثاني وطئها طهر وباطن علم حقيقة الحال ان الزوج الاول لم يطلقها بان كان الزوج الثاني
 اصر الثاني بين ولم يعلم حقيقة الحال بان كان الزوج الثاني اجسدا واما على قول ابو يوسف الاخر وهو قول محمد
 لكل الزوج وطئها اذا كان عالما بحقيقة الحال وان لم يعلم حقيقة الحال لكل وطئها وجعل لكل وطئها على قول
 ابو يوسف الاخر لا مع انه لم يقع الفراق باطنا لانه لو فعل ذلك كان زانيا عند الناس فيجوز منه ذلك شرعا
 الا سلام ان على قول ابو يوسف الاخر لا لكل الاول وطئها سزاو على قول محمد لكل الاول ما لم يدخل الثاني
 فاذا دخل بها الثاني الا ان لكل الاول وطئها سزاو كان الزوج الثاني يعلم حقيقة الحال او لم يعلم
 او صل كما اذا ادعى امرأة نكاحا وهي محجدة واقام اليها شاهدان زور وتضمنه القاضي بالنكاح بينهما جعل لكل
 وطئها وحل للمرأة التملك من عند الحنفية والى يوسف رحمه الله في قوله الاول وعند محمد والى يوسف رحمه الله
 في قوله الاخر لا لكل لما ذلك ينقض طهر او يعني بالنكاح ظاهر ان سبب القاضي المرأة الى الرجل وتقول
 سبب نفك البينة فانه زوجك وباطن يعني بالنكاح باطنا ان كل له وطئها وكل لها التملك فيها بينهما وبين
 ثم ولو كان القضاء بشهادة زوجة كما ذكرنا فيجعل قضاء القاضي بمنزلة الشاة العقد هذا اذا دعا به
 معين بان ادعى جارية بسبب الشراء من رجل او ادعى امرأة نكاحا اما اذا ادعى طلاقا مطلقا بان
 ادعى جارية بانها ملكة لم يذكر السبب واقام بينة وتضمنه القاضي بها لا لكل له وطئها بالاجماع ولا لقضى على غايب
 والغايب وقال في قوله يجوز القضاء على الغايب بالبينة لا بحقيقة ما به ومن تقدم مقامه حقيقة اي باقية
 كوكيله او شرعا اي بآبائه كوكيله جارية القاضي وفي المسح من حصة القاضي اختلاف الروايتين وفي الترجمة
 اذا نصب القاضي مسخرا عن الغايب لا يجوز له حكم عليه لا يجوز حكمه عليه وتفسير مسخرا من القاضي
 ان نصب القاضي وكيل من حصة الغايب سبب الفسخ من على الغايب او حكما اي من يقوم مقامه

الحكم

الحكم والشرع بان كان ما يدعى على الغايب سببا لا يدعى عليه الحاضر فنصب الحاضر خضعا عنه وقضاء
 عليه كما لقضاء على الغايب كما اذا ادعى دارا في يد رجل انها داره اشترىها من فلان الغايب وهو ملكها
 وانكره الولد وقال الدار دارى واقام المهر بينه على دعواه قبلت بينة ويقضى له ويكون ذلك قضاء
 على الغايب والحاضر تنصب الحاضر خضعا على الغايب حتى لو حضر الغايب وانكره لا يلتفت الى انكاره
 لان ما يدعى على الغايب وهو الشراء منه سبب البينة ما يدعى على الحاضر لا يشرع له الشراء من المالك سبب
 الاحتمال لا يكون الحاضر تابعا عن الغايب ان كان ما يدعى على الغايب شرطا لما يدعى على الحاضر بذاته
 عامة المشايخ رحمهم الله فاما على قول بعض المتأخرين فلا شرط اعتبار البينة كالسبب لان دعوى المدعى
 كما توقف على السبب يتوقف على الشرط ايضا وصورة رجل قال لامرأة ان طلق فلان امرأتك فانت
 طالق ثم ان امرأة الخالف ادعت على الخالف ان فلا تطلق امرأتك فانت غايب وبها البينة
 لا يقبل منها هذا البينة ولا يحكم بتوقيع الطلاق عليها وقد افق بعض المتأخرين قبول هذه البينة واما
 لا يقضى على الغايب في صورة الشرط اذا كان الشرط تنصير الغايب ويكون فيه ابطال حق الغايب
 اما اذا كان شرطا لا تنصير فاما لو قال لامرأة ان دخل فلان الدار فانت طالق ثم ان المرأة قامت
 البينة ان فلانا دخل الدار وفلان غايب يقبل البينة ويحكم برفع الطلاق عليها ويحكم الخصم من صلح
 فاضيا اي بشرط في الحكم ايهما القضاء في غير حدوده وقالوا خصيص الحد والقود يدل على جواز التحكيم
 في جميع المجتهدات كما لكلياتها بانها باجتماع فسخ النكاح بالطلاق المضاف ونحوها وتخصص المجتهدات
 بالتركيب لفي الحكم عما عداه فان ما ليس الاجتهاد منه لم يثبت لبدل الكتاب او السنة المشهورة
 او الاجماع لا شك في صحة الحكم في ذلك من المجتهدات لبدل على غير ما بالمراسم الاول واذ ارجح الحكم
 في جميع القضايا لا نفى بذلك وتقال كالحاج الى حكم المولى لان العوام يخافون من ذلك فنقل الاستحاج
 الى القاضي ولزمها الى الخصم من حكم البينة او الكول او الاقرار ويصح اخباره باقرار احدماي الخصمين

الألوة

او بعد الشاهد قال ولا بد لعني لو قال الحكم لاحد بما قد اقررت عندي لهذا وكذا قامت عندي عليك
 بيته لهذا وكذا اخذوا عندي وقد اركبك ذلك وحكمت عليك به لهذا واكره المقتضي عليه ان يكون
 اقر عنه بشي او قامت البيه عليه بشي ثم يلتفت الى قوله لان اخباره حال ولايته قائم مقام
 جليلين كالقاضي الموالي اذا قال في حال قضائه لاني ان قضيت عليك بهذا اقرارك او بيته
 فامتنعتي علي كذا فانه تصديق في ذلك ولم يلتفت الى انكار المقتضي عليه فكذا هنا الا ان يخرج
 من الحكم ويبرأ منه قبل ان يقول حكمت عليك ثم قال الحكم بعد ذلك لم تصدق لانه الحق بواجده
 الرعايا فلا بد من الثالث والاخر وكذا لا يقبل اخباره بعد الحكم بانه حكم لانه اذا حكم لعزل فلا يقبل
 ولعل واحد منهما ان يرجع عن ذلك قبل حكمه لانه حكم من جهتهما لتوقف حكمه على رضا بما كان ربح
 حكمه الى قاضي امضاه ان وافق منه به وان خالفه بطله فليس حكم الحكم مثل علم الموالي في ان يختلف
 يصير مجعلا عليه لان الحكم له ولايته على الحاكمين ولا ولايته على غيرهما واما القاضي الموالي فله ولايته على كل
 فكان قضاءه حجة في حق الكل فلا يكون للقاضي الاخر ان يردده اذا صادق بحكمه بان يكون فضلا
 محمد بن ابي رافع القضاء والحكم سواء كان الحاكم موالي او محكما والشهادة لمن يكون بينهما
 اي بين الحاكم والحكم له او بين الشاهد والمشهد ولا ادا ووجهية فبطل الحكم والشهادة لا يوجب
 وولده وزوجه ووجهية للتممة بخلاف ما اذا حكم او شهد عليهم ووجه الايضاح بدلالة الوصي اي
 ان يجعل رجلا وصيا بعد موته ولم يعلم الوصي بذلك فباع شيئا من التركة بطريق الفضولي يجوز
 بيعه لا يبيع التوكيل حتى يعلم الوكيل فلو وكل رجلا بالبيع ولم يعلم الوكيل ذلك فباع لا يجوز بعده والفرق
 ان الوصي يختلف لان الوصي تصرف بعد انقطاع ولايته الموالي حتى يتوقف على العلم كتصرف
 الوارث اما الوكيل فاثبات التصرف ولايته في حال ولايته بالتصرف واستحلف وعن ابي يوسف رحمه الله
 لا يبيع الوصي حتى يعلم بشرط خبر عدل او مستورين لعزل الوكيل اي اذا غل الموكل الوكيل

فاخذه

فافخذه بذلك عدل او مستورين ثبت العزل ولا يصح لغير بعد ذلك ولو اخرج بالعدل فاستعان او مستورين
 لا اعتبار بذلك ولا ثبت العزل وبذا عطفوا على ما قبل فيه من العدل والحق والمستورين
 والخبر على هذا اذا جنى عبدا خطأ بشرط عطفه عليه في علم السيد بحجته خبر عدل او مستورين
 فاذا باع السيد بعد ذلك عبده او اعتقه يكون مختارا للعدا ولو اخرج فاستعان او مستورين لا يكون
 كذلك خلافا لما وكذا في علم الشفع بالبيع بشرط عطفه خبر عدل او مستورين وعندنا لا بشرط ولو اخرج واحد
 غير عدل يبيع الدار ويكس لا يطل شفعة عنه خلافا لما وكذا في علم البكر بالبيع فان البكر اذا خرجت
 بالبيع الموالي ابا فان كان الخبر واحد غير عدل لا يكون سكوتها رضاعه خلافا لما وكذا في علم
 مسلم اي من اسلم في دار الحرب ولم يهاجرت فافخذه عليه من الرض وبالشرايع ان كان من الجاهل
 عدل او مستورين لزمه الرضايع حتى لو ترك يلزمه قضاءها وان كان الجاهل فاستعان
 صدقه فذلك وان كذب فعلى الاختلاف الذي قلنا وقارن على الاء الرضاه الاصح عندي انه
 يلزمه القضاء بهذا لان من اخبره فهو رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بشرط خبر عدل او مستورين لعلي التوكيل
 فلو اخرج فاستعان بان فلا يملك البيع فباع بخبره وقبل قول قاض عادل عالم قال لك قضيت
 على زيد بهذا اي بالرجوع مثلا فارجعه او بالقطع فاقطعه او بالضرب في الحد فاضربه وقبل قول قاض
 جاهل عدل ان استفسر فحسن تفسيره وبين سببه بان نقول في هذا الزنا الى استفسر المقتضي
 كما هو المعروف فيه وحكمت عليه بالرجوع ونقول في حد القهر انه ثبت عندي بالحجته انه اخذ نصا من
 الاشبهه فيه وفي المقصود ان قبل عمدا ببلابته وانما يحتاج الى استفسار الجاهل لانما نظر في
 دليل لا يقبل قول قاض غير عالم اي عالم عدل وجاهل عدل اي عالم فاسق وجاهل فاسق فاسق
 الخطاء والحيانة فالماصل ان القضاة اربعة عالم عدل ويجب قبول قوله لظاهر الامر وعدم تمت
 الخطاء والحيانة وجاهل عدل يستفسر فان احسن تفسيره وجب تصديقه وقبول قوله الا

كالبيع والافراد وكل الى كالمقتضى والافراد وكل الحاكم وراى القصد والقيل
 وسواء شهد ولا شرط الا شهادة عليه لا تعلم ما هو موجب بنفسه عما هو ذا المطلق الاداء وقول شهيد
 اذ ما يح ولا يقول شهد في تلك يكون كاذبا ونوع لا ثبت حكمه بنفسه كالشهادة على الشهادة فاذ كان
 مستهدا شهد عند القاضي لم يحز ان شهد على شهادة الا الشهادة وكذا لو شهد شاهد على شهادة
 لم يسمع للسامع ان يشهد لانه ما حكمه وانما حصل غيره ولا محل ان تشهد من خطه ولم يذكر شهادة لانه لا يخط
 لشبه الخط فلهذا كان خط غيره قسرا به انقول اعني هذه وعندنا محل له ان يشهد لان الظاهر خطه العمل
 بالخط واجب وان ذكر المجلس الذي كانت فيه الشهادة او اخره قوم ممن شق زما شهدنا نحن
 وانت ولم يذكر الحادثة لا محل له ان يشهد لا محل ان تشهد ان شهد ان يثبت مع الاتي النسب الموت
 والنكاح والدخول بامرأة ولان القاضى انما يكون قاضيا فانه يسمع للثابت ان يشهد بهذا الاشياء
 بالتسامع وهذا استحسان والقياس ان لا يجوز الشهادة بالتسامع لان المطلق للشهادة يوم العلم
 وذا انما يحصل بالمعاينة وبالتواتر فصار كالبيع والبيعة وجه الاستحسان ان معاينة سببها في الآ
 مخفية بحج فاصل فبالتسبب الولادة ولا يخفى بالاقابلة وسبب القضا والتقليد ولا ي
 ذلك الا التواتر وبخلافه من الخواص وكذا النكاح لا يحضره كل واحد وكذا الميت لا معاينة كل واحد
 لا يقف عليه احد الا بما رآه وان هذا وقف على كذا فالصحيح ان يقبل الشهادة بالتسامع مع هذا
 الوقف دون شرط بيان المحرف واخل في اصل الوقف قال الشيخ الامام الظاهر بن الحر
 لا يبر من بيان المجبة بان يشهد وان هذا وقف على المسجد او على المقبرة ونحو ذلك حتى لو لم يذكر ذلك
 في شهادتهم لا يقبل لا على شرطه مثل ان يشهدوا انه يدين من غلبه فنصرف الى كذا فاصل محل فيها الشهادة
 بالتسامع اذا اجزالت به هذه الاشياء وجعل او جعل واحتران وقيل كفى في الموت باجبا
 واحد واحد لا التماس بغيره من شهادة ملك الحاملة فلا يخفى غالبا الا واحد واحد وشهد

راى

راى

راى انسان جالس مجلس القضا ويدخل عليه الخصوم انه قاض وكذا يشهد راى رجل وبطلة يسكنان
 بيتا واحدا وبينهما البساط الا اذ واج انما عساه على بظاهر الحال ويشهد راى شئى سوى الرشق عبدا
 كان او امه في يد انسان متصرف في ذلك الشئى كالملاك انه اى ذلك الشئى ملكه واشراط التصرف
 في ذلك الشئى للشهادة قول بعض مشايخنا وبه قال ان شئى ره وبعض مشايخنا رحمهم الله لم يشترط
 ذلك في المداينة والكافي ومن كان في يده شئى سوى العبد والامة وسلك ان تشهد انه له لا
 اليد اقصى لا يستدل به على ملك وعن ابو يوسف ره انه يشترط مع ذلك ان يقع في قلبه انه قالوا
 ويحكم ان يكون به اى قوله ان يقع في قلبه انه لا يفسر لاطلاق محمده في الرواية ثم السند على اربعة
 اوجه ان عاين المالك والمالك بان عرف المالك باسمه ونسبه وجهه وعرف الملك بحدوده وراه
 في يده بامانة ثم رآه في يد غيره فناء الاول وادعى الملك وسواء شهد لاولى بالملك بناء على يده
 وان عاين الملك دون المالك بان عاين ملكا محدودا ينسب الى فلان ابن فلان الفلان
 وهو لم يعرفه بوجهه ونسبه ثم جاء الذي نسب اليه الملك وادعى ملكية هذا المحدود وعلم يحصل له
 ان يشهد وان لم يعاين المالك والمالك ولكن يسمع من الشان قالوا الفلان ابن فلان في قرية
 كذا فبعضه حدودا كذا او هو لم يعرف تلك الضيقة ولم يعاين يده عليها لا محل له ان يشهد
 بالملك وان عاين المالك دون الملك بان عرف الرجل معرفة تامة وسمع ان له في قرية كذا فبعضه
 وهو لا يعرف تلك الضيقة لا يسمع ان يشهد لانه لم يحصل له العلم بالمحدد وهو شرط للشهادة
 واما العبد والامة فان كان يعرف انهما رقان حل للراى ان يشهد لذي اليد بالملك لان الرق
 لا يكون في يد نفسه فيكون في يد المستولى عليه ان كان لا يعرف انهما رقان الا انها صنوان
 لا يعرف عن نفسه فانكذلك لانه لا بد لها فثبت يد المولى عليها حقيقة وحرار كائنا في اليد وب
 وان كانا كبر سن او صغيرين يعرفان عن النفس فانكذلك يعرف الاستثناء لان لها يد على نفسها

الألوالة

من اعني لانه يحتاج في تحمل الشهادة وادائها الى التبرع من المشهود عليه بالاشارة اليهما والى
الشهود به فالحاجب احضاره والتهمة البصر وقد قدم وقال مالك فيقبل شهادته وقال زفر بن وهيب
عن اخيه انه يقبل فيما يخبر في التماسه وقال ابو يوسف والثوري انه اذا تحمل الشهادة وهو بصير
ثم اداهما وهو اعني يقبل ولا من محمول لان الشهادة من باب الولاية لانها قول يلزم على الغير
ليس له ولاية على نفسه فعلى غيره اولى له لو ادعى جال الحرية وحمل قبلها يقبل وقال مالك فيقبل شهادته فيقبل
ولا من محمول وفي قدف وان تاب لان رد شهادته من تمام حده وقال الثوري في رد يقبل اذا تاب
الا من قدف وحده في حال كفره فاسلم فيقبل شهادته لان هذه شهادته استغفارها بالاسلام ولم
يلحقها رد فان هذه الشهادة لم تكن ثابتة زمان الحد والرد ولا من عدو على من يعاديه بسبب
العداوة يقبل شهادته العدو للعدو ولا من سيد لعدوه سواء كان عليه دين او لا لانه شهادة لنفسه
على وجه اذ لم يكن عليه دين او من وجه اذ كان عليه دين ومطابقه لما ذكرناه من شره فيما يشترطه
ولو شهد بالشرك ليس من شره كما يقبل التهمة ولا من محمل يقبل الردى مثل التشبه بالنسب او التماثل
من الرجال فاما من كلامه بين وفي اعضائه كسر ولم يشترط من الافعال الروية فهو عدل مقبول
ولا من بائع ومعتق لانهما يركبان محرما ولم يرد به التي بنوع في مصيبتها بل التي بنوع في مصيبتها النسب
والا من الشرب على الدوا لخلق الشرب على الدوا لخلق جميع الاشرية المحرمة من الخمر والكفر وغيرها
والارمان شرط في الخمر البض واما شرط الارمان ليعطيه ذلك عند الناس فان من انهم شرب الخمر
في بيته لا يطل عدله وان كان شرب الخمر كونه اذ اعطيه ذلك يخرج سكران فيلعب
منه الصبيان والمراءد الارمان في البيته وهو ان يشرب ومن يتيه ان يشرب بعد ذلك كلما جدد
والشرط لارمان على السكر سائر الاشرية وفي الخمر الارمان على نفس الشرب ومن يلعق بالطين
لان الغالب انه ينظر الى العورات في السطوح وغيرها وذا نسق فاما اذا كان يحكم الحمام في بيته

لكنه

لا يستيناس ولا يظن بما هو عدل مقبول الشهادة او الطهور لان اللعب حرام او يفتي للناس واذ اتعنى
بحسب لا يسمع غير ذلك سمع نفسه لانه الحشمة فلا بأس به لا يقال ان فيه تكرارا لقد ذكر المغيرة قبل هذا
لانا نقول ذلك مخصوص بالمرأة وهذا عام ولان الاول في تعنى المرأة مطلق لان رفع الصوت منها حرام خصوصا
اذا كان مع الغشاء وهذا في التعنى للناس او يتركب ما يجذب من الكلب لانه فاسق او يدخل الحمام بلا ازار
لان كشف العورة حرام او ياكل الربوا في البسوط ان يكون اكل الربوا مشهودا به لان الاثم قتل
بكله التفادي عن الاسباب المفصلة للعقد وكل ذلك ربوا او يفاه بالزنا والسطح لانه كبيرة
او لغوة الصلوة للاستغفار بها فاما مجرد اللعب بالسطح بدون القمار لغوت الصلوة فليس في
مانع للشهادة لان الاجتهاد فيه متنازع فغنى الشافعي به هو صحيح واما من يلعب بالزنا فهو مردود
لكل حال فعلم من هذا ان في الزنا لا شرط المقامرة وفوت الصلوة ووقع التقيد بها اتفاقا او بئول على
الطريق بين ايدي الناس او ياكل فيه او يظن سب السلف هو في اللغو جمع سالف وهو لاصي وفي الشرع
اسم لكل من يغلد مذهبه ويقنع اثره كما يحسن واصحابه جميعا فانه سلفنا والعبادة والتأجيل
لابي حنيفة واصحابه جميعا فانه لا يقبل شهادة هؤلاء لان هذه الافعال بدل على تصور العقل والمروءة
ومن لم يمتنع عنها لا يمتنع عن الكذب عادة ولا يقبل الشهادة على جرح مجرد وهو ما يفتي الشافعي والمذاهب
من حقوق الشرع او العبد مثل يواسق او ياكل الربوا او لا يقبل لان البيعة انما يقبل على ما نهى تحت
الحكم وفي وسع القاضي الزامه والغنى مما لا يدل تحت الحكم وليس في وسع القاضي الزامه لانه بر فقه
بالقوة ولان الشاهد بهذه الشاهدة صار فاسقا لان فيها اشاعة الفاحشة بلا ضرورة وهي حرام
والمشهود به لا يثبت بشهادة الفاسق وكله ان يخبر القاضي بذلك سيرا اذ لا ضرورة على ملائمة الناس
او مثل انه اى المدعى استأجرهم اى الشهود لاداء الشهادة لانه على جرح مجرد او استأجرهم وان كان
اخر ازيد عليه فلا خصم في اثباته لان المدعى اجنبى عنه فان قيل ينبغي ان يقبل الشهود في الجرح المحرو

الألوية

لانه في معنى التزكية عليه فلما في هذه الشهادة نسبة الشهود الى النفس فحب عليهم التعذر بهذه الازمنة
وكان يمكنهم ان يجروا القاضي بحال الشهود من افعالهم ليعلموا ذلك حصاروا فاستقوا بشاعة الفاحشة
من قران شهودها باحقا ولا يصلح الفاسق مع ولا يقبل الشهادة لو اقام المدعي عليه البينة على اقرار
المدعي بعقوبته لان الاقرار بما يدعى تحت الحكم لا يقدر القاضي على الملازمة لانه لا يرتفع بالتوبة ولا
ان يهدم بشهادة باخطار الفاحشة في البينة فاستقوا وكذا يقبل على ايم عبيد لان الرق حق اصيل لهما
او شرا بوجوه لم يتقدم العبد لان فيه احياء حتى اهدى وهو المدعى او قدرة والمقدرة لان فيه
حد القذف وقهر حقان والمغلب حتى اهدى لهما او تترك كاهل المدعي بان يشهد واجبا مشترك فيسب التهمة
والشهادة تروى بالتمهيد استجواب المدعي لاداء الشهادة واعطاهم الاجرة لسان مالي الذي
كان في يده لانه خصه في ذلك ثم ثبت الحرج بناء عليه او اقام المدعي عليه البينة على ان يصال الشهود
ودفعت اليهم كذا من المال لئلا يشهدوا على هذا الباطل فاذا شهدوا فعليه ان يردوا ذلك المال
على انه فانه يقبل بنية المدعي عليه لان فرضه ليعصل الى مال حتى لو قال حل لم اعطهم المال لم يقبل فيه
اعطاهم الفاحشة بل ضرورة وشرط موافقة الشهادة للادعى لان الشهادة لا تجل تصديق الدعوى
صحت بان اتفاق الشهود لفظا ومعنى عند اختلافه المراد بان اتفاق اللفظ لا يفي بالغرض
على اعادة المعنى لطرق الوضع لا بطرق التصديق وعندما لا يشترط اتفاق اللفظ ومعنى بل يكفي اتفاقهما
معنى فمروا الشهادة عند اختلافه في اللفظ والفاين اي ان يشهد احدهما باللفظ والاخر بالفاين
وكذا ان يشهد احدهما بلفظ والاخر باللفظ وما ثبت في اللفظ والفاين الاقل يقبل الشهادة عليه
لان الشهود يدين اتفاقا على الاقل وهو اللفظ ومعنى وهذا لانه ذكر اللفظ على سبيل التلخيص والمعنى
غير المعطوف عليه فكانا كلمتين محفوتين الالف والالفين فان الالفين كلمة واحدة عند الدعوى الاكثر
فان قال المدعي لم يكن الا الالف فشهدا الذي شهد بالالف والمائة باطله لان المدعى كذب في الزيادة

فلم يبق

علم بقى الاستدراك فلم يقض به وكذا اذا سكنت عن دعوى المائة الزائدة لم يقبل شهادة مثبت الزيادة
لان التكرير ظاهر من بدس التوفيق ولم يوجد حتى لو توفيق فقال كان الاصل صحة المائة كما يشهد بذلك
الشهود لكنني استوفيت مائة او اربعة عنها ولا يعلم بذلك ان يقبل الزوال التكرير بالتوفيق
ويذكر ان قصد المدعي المال وادعاه لا يقبل الشهادة ان قصد المدعى العقد فان ادعى انه اشترى عبدا
وشهد احداهما انه اشتراه باللفظ فبشهادة لا يقبل الشهادة لانها لم تنقضي على عقد واحد فاشترى باللفظ
غير الشرع باللفظ وخمس مائة والمقصود اثبات العقد واذا اختلف الشهود به فغدر الحكم المقصود
وكذا اذا كان المدعي هو البائع ولا فرق بين ان يدعى المدعى اقل المائتين او اكثرهما يقبل الشهادة
في حق محال ان ادعى منه لئلا يبقى اذا ادعى المولى انه اشترى عبده على الف ومائة وشهدت به اربعة عشر
على الف وشهدت به اربعة عشر على الف ومائة يقبل الشهادة على الف لان العقد ثبت باقرار المولى فثبت
الذي في الدين فان ادعى المولى الاكثر يقبل في الاقل واما اذا ادعى العبدان المولى اعطه واكثر المولى
لا يقبل هذه الشهادة لان المدعى لا يقصد اثبات المال بل مقصود اثبات العقد وهو مختلف
فالحق على الف ومائة وكذا يقبل الشهادة في صلح عن قودان ادعى من له المال بعد ادعى وفي القبول
انه صلح القاتل على الف ومائة وشهدت به اربعة عشر على الف ومائة وشهدت به اربعة عشر على الف ومائة
يقبل هذه الشهادة على الاقل لان المقصود اثبات المال اما اذا ادعى فقال انه صلح في القبول
على الف ومائة والمولى المقتول واختلف الشهود ان يقبل هذه الشهادة لان المقصود اثبات
عقد الصلح وكذا يقبل الشهادة في دين من له المال يعني اذا ادعى المدين ان له مائة الف ومائة الف
ومائة وشهدت به اربعة عشر باللفظ وشهدت به اربعة عشر باللفظ ومائة يقبل هذه الشهادة لان المقصود
اثبات المال اما اذا ادعى الراهن لا يقبل وكذا يقبل الشهادة في صلح ان ادعى من له المال يعني اذا ادعى
الزوج انه خالف امرأته على الف ومائة واختلف الشهود ان يقبل الشهادة على الاقل واما اذا

ادعت المرأة

الألولة

لا يقبل كما ذكرنا ولا جارة نظير في اول المدّة يعني ان ادعى الموصي او المستأجر في اول مدّة الاجارة ان الاجارة
وقعت على الف وماله واختلف الشاهدان لا يقبل الشهادة لان المقصود اثبات العقد والاجارة نظرا
بعد ما اى بعد مضي المدّة يعني اذا ادعى الموصي بعد مضي مدّة الاجارة ان الاجارة وقعت على الف وماله
واختلف الشاهدان لا يقبل الشهادة بهذه الشاهدان لان المقصود اثبات المال لا العقد وفي الصور المذكورة
لو ادعى المدعى الفين واختلف الشاهدان في المال لا يقبل لان المقصود اثبات المال لا العقد وفي الصور المذكورة
لا يقبل ولو كانت الدعوى في النكاح واختلف الشاهدان في المهر ثبت النكاح باقل المالين يعني بالف
عند المحققين استحسانا سواء كان الدعوى من الزوج او من المرأة والمدعى مدعى الاقل او الاكثر
خلافا لما فيه مما لا ثبت النكاح وهو القاس لان المقصود من اثبات عقد النكاح والنكاح بالف
غير النكاح بالف وماله ثبتت الشهادة كما في البيع ولان المهر في النكاح تابع ومن حكم البيع ان لا يرد
الاصل الا ترى ان النكاح لا يبطل بنفي المهر ولا بعد بفساده فكذا لا يختلف باختلافه اذا اتفقا
على ما هو الاصل فوجب القضاء بالنكاح بغير المهر الا عندنا فوجب القضاء باقل المالين كما في
المال المنفرد وقيل لا خلاف فيما اذا كانت المرأة هي المدعية فان كان المدعى هو الزوج لا يقبل
لان غرضها قد يكون المال اما الزوج فلا يصدق الا العقد والاصح ان الخلاف في الفصلين كما
ذكرنا ولزم الجرح الارث اى من ادعى دارا واقام بينة على انها كانت لاسمه لا تقضى له على جرح
الشاهد الميراث الى المدعى بقوله مات ابوه وترك ميراثا له او مات ابوه وترك ميراثا له او مات ابوه فانه
لما ثبت بهذه الشهادة كون الدار ملكا للموت يوم الموت ثبت الملك للموت ضرورة
والشهادة باليد وقت الموت شهادة بالملك لانها لا تخفى من ان يكون يملك او غصب او امانة
فان كانت يملك فظاهر وكذا ان كانت يدغصب لانها لا يصير يملك بالضم لان بالمو
ستقر الضمان ونصير المضمون ملكا له وان كانت يد امانة فيصير يدغصب بالتجسس فصارت

يد ملك

يد ملك اليد وقال ابو يوسف لا يلزم الجرح الا اتفقا لا يقبل البينة فان قال الشاهدان ان الدار لاسمه
لكن ادعى او اعاده من يده جاز ذلك بلا جرح انما اعاده الى يوسف ده فلعلم اشرط الجرح وما
عندنا فلا يلزم المدعى والمستعير كيد المودع والمعير فصار كان الشاهدان مات ابوه والدار في يده
ولا يقبل الشهادة على الشهادة في كل حق لان الاصل قد يعجز عن اداء الشهادة لموته او لسفره وغيبته
فلو لم يقبل شهادة الفروع لتعطت حقوق الناس وكما يجوز في درجة يجوز في درجات حتى يجوز الشهادة
على شهادة الفروع ثم نعم الا في حد وتوعد لان في الشهادة على الشهادة شبهة من حيث البديهة
فلا يقبل فيما يندرى بالشبهات كالحمد ودو القصاص كما لا يقبل شهادة النساء مع الرجال وتوط
لها اى للشهادة على الشهادة لغدر حضور الاصل مجلس القاضي بموت او مرض او سفر وعن
الى يوسف انه لم يجعل السفر شرطا بل يكفي ما قد لو غدر الى القاضي لا اداء الشهادة لم يستطع ان يثبت
بأهله وشرط شهادة عدد عن كل اصل لا يقبل شهادة رجل واحد على رجل فالاكراه لا يشترط
تعاونه برغمي هذا الشاهد فرغمي ذلك لا يرد فان شهد رجلان على شهادة رجلين جاز عندنا وقال
الشيخ رحمه الله يجوز الا الرابع على كل اصل فرعان وصفه الاستمارة ان يقول شاهد الاصل شاهد الفروع
اشهد استمارة على شهادة اى اشهد بكذا ويقول شاهد الفروع عند الاداء اشهد ان فلانا
اشهد في على شهادته بكذا وقال لى اشهد على شهادته بذلك في شهادة الاصل ثلث
شتمينات ولها لفظ اطول من هذا وهو ان يقول الاصل اشهد بكذا وانا اشهدك على شهادته
فاشهد على شهادته وفيه شتمينات ويقول الفروع اشهد ان فلانا شهد على بكذا واشهد على
بذلك وامر ان اشهد على شهادته واشهد على شهادته بذلك وفيه شتمينات ثمان ولها لفظ
وهو ان يقول الاصل اشهد على شهادته بكذا وفيه شتمينات ويقول الفروع اشهد على شهادته فلا
يكذب وفيه شتمينات من غير احتياج الى زيادة شيء وكان يغيب شتمينات الى رجلين وصح قيل

شهود الفروع شهود الاصل وكذا اذا شهد شاهدان في تركه اعدايت يدين الاخر لان الشاهد من اجل
الشركة وانكار شهود الاصل الشهادة بان قالوا لنا شهادة في هذه الحادثة وما نوافوا بانهم جالوا في
يشهدون على شهادتهم بهذه الحادثة بطل الشهادة شهود الفروع واما اذا حضر شهود الاصل فاشتقت
الى الشهادة الفروع وان لم تكن شهود الاصل ومن اقرانه شهدوا وشهدوا علم ان شاهد الزور يعجز راجعاً على
القضا بشهادة او لم تفصل فانه انكسب كبره على ضرباً بالمسلمين الا انهم اختلفوا في كيفية التعزير فقال
الوجه فيه تعزيره تشهيره فقط ولم يعز به بالضرب والجس ولا ضرب وكس وهو قول الشيخ
رحمه الله لانه روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه ضرب شاهد الزور راجعاً سوطاً وسج وجهه ولم ان شريفاً
كان يشهد ولا يضرب فيسقط الى سوقه ان كان سوقياً والى قوله ان كان غرسوقي بعد العزم
ما كانوا يقولوا وجدنا شاهد زور فاحذروه وحذروه الناس وشريح كان قاضياً من الضحية لم ينكر
عليه احد منهم في محل الاجماع فكان هذا اجتماعاً منه باجماع الضحية به لا لتقليد الشرح وشاهد الزور يعلم
بافتراءه على نفسه بالكذب شهد كما يقول كذبت فيما شهدت فتعذر آداباً بان شهد بقتل رجل ثم لم يجر
المشهد وعلية قبل حياً او بعد ذلك **فصل** في الرجوع عن الشهادة لا رجوع عنها الا عند
قاضي فليس يرجع ركن وهو قول الشاهد شهد بزره او رجعت عما شهدت به بشرط جوازه ان يكون عند
القاضي لانه من حيث الشهادة فيختص بما تختص به الشهادة من المجلس وهو محلي القاضي وحكمه وجوب
التعزير كما ذكرنا والضمان مع التعزير كما يجزى فان رجعا عنها اي عن شهادتهما قبل الحكم سقطت
شهادتهما ولم يضمن شهادتهما حكم بشهادتهما ثم رجعا بعده لم يفسخ الحكم لان الكلام الثاني مثل
الاول في الدلالة على الصدق وقد ظهر رجحان الاول لان اتصال القضا به وطمعاً للشهود وعليه
ما انفاه بهما اي بشهادتهما وقال الشيخ رحمه الله لا يضمن الا الاعتبار بالتسبب عنه وجود المباشرة وهو
حكم القاضي على ان لا يكون الحجاب الضمان على المباشرة وهو القاضي وان حصل الاتلاف بقضائه

لا

لا يضمنه المجرم من جهتها الى القضا لانه من جهة القضا شرعاً حتى لو اشع منه ما لم يعزل ولا يعزوا كما يضمن
اذا قبض المدعي مدعاه حتى ان قضى القاضي ولم يقبض المدعي لا يضمن الضمان بل يتوقف الضمان على القبض
وان رجح احد ما ضمن النصف والاصل ان العبرة في هذا بما في الدلائل فان شهد ثلاثة ورجع احد
ثلاثة لم يضمن الرابع شيئاً لانه يعني من يمتنع شهادته لكل الحق فان رجح اخر ضمناً لنفسه لا يضمن نصف
الشهادة فان قيل ينبغي ان يضمن الرابع ان في فقط لان التلف اضيف اليه فالتلف مضاف
الى المجموع الا ان رجوع الاول لم يظفر مانع وهو بقاء من بقي فاذا رجع الثاني ظفر ان التلف بهما وان شهد
رجل وعشرة نسوة ثم رجعا الى الرجل والنساء فعلى الرجل سدس المال وعليهن خمسة اشد منه عند الحنفية
وعليه نصف عندنا وعلى النساء نصف لان النساء وان كثرن في الشهادة لم يضمن الا ما قل
واحد ولهذا لا يقبل شهادتهن الا مع النقص رجل كان اثبت بشهادته نصف المال ولان كل
امرأتين في الشهادة يعقومان مقام رجل واحد وعشرة نسوة كحصة من الرجال فصار كل واحدة بنصف
ستة من الرجال ثم رجعا وان رجعت اى النساء كل من فقط دون الرجل فعليه نصف المال
فصار كل واحد منهم ربعاً ثم رجعت خمسة ومن الفروع فقط ان رجع هو الاصل جميعاً لان سبب
الشهادة القائمة في مجلس القاضي وذا وجد من الفروع فحب الضمان عليهم عند الرجوع وهذا عند الحنفية
والى يوقف وعند محمد المشهود عليه بالجماع ان شاء ضمن الفروع وان شاء ضمن الاصول وضمن
الفرق ان رجع عن الزكوة عنه عند لان الحكم بضمان الشهادة والشهادة انما يصير حجة بالعدالة اثبت
بالزكوة فصار في معنى علم العلة وعند جماهير الفقه لانه اثنى على ان يدينه الا شاهد الاجماع ان
شهدوا على الزنا وعلم شهد الشهود على احصاء الزاني ثم رجع شهود الاحصاء لم يضمنوا الا
شرط محض لا يضاف الحكم اليه وعند زفره يضمن شهود الاحصاء اذا رجعوا وضمن شاهد الكمين
لا يشهد الشرط اذا رجعوا الى اذ شهد شاهدان ان قال لبعده ان دخلت الدار فانت صر شهود

أخوان بوجود الفرض أي الموقوف وحكم بالعقبة ثم جمع الكل ضمن شاهد الميمان فتم العبد لا شاهد الشرط كان
 شهود الميمان غلته **ك** **الاقرار** هو اجبار الحق لا فخر عليه وليس ثابت
 للحق وحكم بطور المقربة لا بثبوته وان شاء الله ابتداء وانما قالوا اقراره بما كان والمقر له يعلم انه كاذب
 في اقراره لا يحل له اخذه من كره منه فمابينه وبين الله تعالى الا ان سلم المال بطيب من نفسه فلكون
 ملكا مبتدأ منه على سبيل البينة والملك ثبت للمقر له ولا تصدق وقبول وبطل برده والمقر له
 اذا صدقه ثم رده لا يصح رده والاقرار يلزم على المقر اقراره بنسخ الاقرار بالحق للمسلم ولا يصح للمسلم
 اياه ولا يصح للاقرار بطلاق او عتق مكرها ولو كان انشاء يصح لان طلاق المكره واعتاقه واقعا
 فلو اقره مكرها فاقبل بالحق صح قبله بالحق يصح اقراره مطلقا اذا العبد المحجور لا يصح اقراره بالمال
 وان كان يصح اقراره بالحدود والقصاص والعبد المأذون اذا اقر بدين لرجل او بوجه او عارية
 او غصب يصح لانه ملحق بالاجار في حق الاقرار لان المولى اذا اذن له فقد رضي بتعلق الدين بوجه
 ولو كان الحق المقر به مجهولا فلا يصح الاقرار بالمعلوم يصح بالمجهول لان الحق قد يكون مجهولا بانه
 ائلف مالا لا يدري قيمته او يحجب بمرأته لا يعلم ارشته او يفتي عليه ما فيه حساب لا يخط عليه
 بخلاف الجاهل في المقر له اذا كانت متفاحشة بان قال هذا العبد لواحد من الناس فانها لا يصح صحته
 الاقرار فانما ان لم يكن متفاحشة بانه اقراره غصب هذا العبد منه هذا ومن هذا فانه يصح هذا الاقرار
 على الاصح لانه يفيد فائدة وصول الحق الى المستحق وطريق الوصول انها اجتماعا على اخذه فلهما حق
 الاخذ وكذا جهالة المقر يمنع صح الاقرار كان يقال لرجل لك على اخذنا الف درهم ولزمه المقر المحجور
 ببيانه لان التجسس من جهة فزومه البيان كماله قيمة لان وصفه بالوجوب في الذمة وما لا قيمة له
 لا تصف بالوجوب في الذمة والقول له اي المقر مع عبته ان ادعى المقر له كثر منه اي مما بين
 ولا تصدق المقر في اقل من درهم قوله له على مال اي لو قال لفلان على مال فاقول له في القدر

وبطل

وبطل قوله في القليل والكثير لان الكل مال الا انه لا تصدق في اقل من درهم لانه لا يجد مالا عادلة ولا يصدق
 المقر في اقل من النصاب اي عشرين دينارا او مائتي درهم قوله له على مال عظيم من ذهب او فضة
 لان النصاب مال عظيم صار صاحبه به غنيا وهذا هو الحق لا يصدق في رواية عن الجعفي رحمه الله وعنه
 انه اذا قال من فضة يصدق في عشرة دراهم ولا تصدق المقر في اقل من عشرين في الاصل في قوله
 لفلان على مال عظيم من الاصل لانه اولى نصاب بحيث من حقه وكان ينبغي ان تصدق في خمس
 من الاصل لانه محب فضة ولكن النقص مال عظيم من وجه حتى يجب فيه الزكاة وليس يعظم من وجه
 حتى لا يجب فيه من خمسة فاعتبر ما ذكرنا ليكون عظم مطلقا ولا تصدق في اقل من قدر النصاب
 فتم في اقراره بما عظم من غير مال الزكاة كالخطة مثل ولو قال له على درهم فني ثلثه لانه اقل
 الجمع ولا غلته لا تصاه ولو قال له على درهم كثره لم يصدق في اقل من عشرة محمد بن حنفية وعنه
 لم يصدق في اقل من مائتي درهم ولو قال كذا درهم فهو درهم لانه نفس للمسلم كذا ذكره البزار
 وذكره في القيمة وفي قناني لو قال كذا دينار فعلته دينار لان كذا كناية عن العدد واقل العدد
 اثنا عشر ولو قال كذا كذا درهم او اربعة عشر لان كذا كناية عن عدد مجهول فقد اقر بدين فوجوب
 ليس بينهما حرف العطف اقل عددين ليس بينهما حرف العطف اربعة عشر ولو قال كذا وكذا كذا
 درهم او اربعة عشر او اربعة عشر لان اقل عددين مذكورين بالواو اربعة عشر ولو قلت وكذا
 كذا كذا بل او او اربعة عشر محلا لواءه منها على النكر لانه لا يطرئ لثلاثة بلا او او الاقرب منه اثنا
 بلا او او اعني اربعة عشر ولو قلت وكذا وكذا وكذا مع وادعائه واحد وعشرون لانه اقل ما يصح
 عنه بثلاثة اعداد مع العطف وان رجع يدعيها الف لان ذلك نظير وقال له على وقيل
 كذا فتم اقراره بدين لان على لا يجاب والالزام وقيل ينبغي عن النصاب قال ثلثي فلان على
 اي ضمن ولو قال المقر قوله على وقيل هو دليعه صدق ان وصل به قوله هو دليعه وان فصل

الألوكة
 ١٠٠٠

حالادعاهن الشهود او اعلم بالقرار ودين مرضه اي مرض الموت بسبب فيه اي في مرضه وعلم دين المرض
 بعبايته القاضي او بعبايته الشهود ولا اقرار كما اذا اشترى شيئا في مرضه وعائين الشهود او تزوج امرأة
 كمرضها او استأجر شيئا بعبايته الشهود سواء خبر قوله دين صحته وقد ما دين صحته ودين المرض المعلوم
 سببه على ما يدين القربى في مرضه ولم يعلم سببه وقال الشافعي في هذا ما يدين الاولين لا سببه ولا اقرار
 وان اقر بالمرض وقع ما يتعلق حتى الورثة او الغواضي لا يجوز تبرع شئ اذا كان الدين محيطا ونما
 زاد على الثلاث اذا لم يكن عليه دين يتعلق حتى الورثة بما له وقدم الكل علم بحال اقرار على الارث
 وان شمل جميع ماله لان اقرار المرض صحيح والما يدعي خيرا والصحة فاذا لم يبق حقه ظهرت صحة ولا يصح
 ان يخص المرضين عما دون غريم يقضاه منه لان حتى الكل في التعلق بماله على السواء وعند الشافعي
 يصح تخصيص بعض الغرامة ولا يصح اقراره لو ارثه بدين او عين الا ان يصدر منه بقية اي بقية الورثة
 وقال الشافعي في ربه احد قوله يصح وقيل معنى قوله الا ان يصدر منه بقية اي بقية الغرامة في الدين وبقية
 الورثة في اقرار الوارث وهو خلاف الظاهر ما صرح به في البداهة والكافة فبطل اقراره وان اقر
 الاجنبى ثم ادعى بوثقه وقال انه ابني بعده اي بعد اقراره لانه ظاهر انه اقرار الوارث لا بطل اقراره
 ان اقر لاجنبية ثم ادعى بوثقه بغيره بطل هذا اقراره ايضا للتميم وان اقر وليس بينهما سبب
 التهمة فلا بطل بسبب محدث بعده بخلاف المسئلة الاولى لان دعواه النسب تستند الى زمان الطول
 فيظهر ان البينة ثابتة زمان اقراره ولا يصح ولو اقر المرض بوثقه علام جعل نسبه وليس له معرفته
 في السن بحث يولد مثله اي مثل الغلام مثله اي مثل المقر وصحته الغلام هذا اذا كان الغلام ممن
 يعبر عنه نفسه اما اذا كان مفعلا لا يعبر عنه نفسه فن اعتبر تصدقه ثبت نسبه اي نسب الغلام
 من المقر وشرك الورثة في الميراث لان النسب من حواج الاصل فلما ثبت نسبه صار كالوارث
 المعروف وشروطه لان النسب معروف لان ذلك يمنع ثبوت نسبه عن غيره وان يولد مثله

لمثله

لثله لانه يكون كذا باطلا واذا اقرت المرأة بالولادة لم يكن ذات زوج ثبت النسب بقولها وان كان
 ذات زوج شرط تصديق الزوج لان فيه حمل النسب على الزوج والنسب فلا يلزم هذا الزيادة او شهادته
 قابله في اقراره بالولد فان سبب ثبوت النسب من المرأة الولادة ولكن ان يقف عليها القاطن
 او غيرها وكذا قبل ذكر القابلة يخرج من حرج العادة ولو اقر بسبب من غيره ولا خلاف او عم او ابن ابن
 لا يصح اقراره في النسب لانه يحمل النسب على الغير ولكن يرت المقر من المقر الميت الا ان يكون
 مع وارث اخر معروف قريب او بعيد فانه احق بالارث من المقر حتى لو اقر بغيره ولا يفرع عن حال
 او حاله فالارث للغير والحالة لانه لم يثبت نسبه فلا يرث الارث المعروف ومن مات ابوه واقر
 باح لم يثبت نسب اخيه من ابية لان فيه حمل النسب على الاب وابوه ميت فلا يمكن تصديقه ولكن
 شاركه اي شاركه الاخ الحق في الارث لان مقتضى اقراره شئان حمل النسب للزوجة لا ولابيه
 وشركته في الارث وله ولله ولله ثبتت الشك في الارث فلا ثبوت نسب من الاب ولو اقر
 احد ابني ان ميت له اي الميت على خوين يقضي ابيه الميت نصف اي نصف الدين
 وكذا في الآخر فلا شئ له اي المقر والنصف من الدين الاخر اي لابن الاخر الذي لم يتوال لان اقرار المقر
 ينصرف الى نصيبه **ت** الدعوى اي لغة قبل قول يقصد به الاسم
 الجواب حق على غيره وهذا معنى قوله اخبار حتى له على غيره وقيل عبارة عن اضافة الشئ الى النسب المتأخيرة
 والبالية يقال ادعى زيد على محمد ولا فزيد المدعى ومحمد المدعى عليه والمال المدعى والمدعى عليه
 والمصدر الادعاء والدعوى اسم منه والفتا للتأنيث يقال ادعى صحابي ادعاء وجمع ما ادعى
 بفتح الواو لا غير فتوى وتنادى واما شرا فادعى اضافة الشئ الى النفس في حالة مخصوصة هي حالة
 المنازعة والمقصود ولهذا قال والمدعى شرعا من لا يحل على الخصومة اذا تركها والمدعى عليه من يحل
 على الخصومة وقيل المدعى من لا يحل الا كالحج خارج والمدعى عليه من يكون مستحقا لقوله لا يحل كذا

الأمانة
 ٢٨٢

ويل شرط القضا على فور النكول فمقتضى ذلك لا يراد اليقين على المدعى ان لكل خصمه اي اذا قال المدعى عليه
 انا اختلف لا اختلف المدعى النكاح وان قال لا اختلف ونكل لا يراد اليقين على المدعى عليه ان قال اختلف في نفسه اذا لم يكن
 المدعى عليه اصل ولا نكل المدعى عليه يراد اليقين على المدعى فان حلف قضى به والا لا وكذا اذا اقام المدعى
 شاهدا واحدا وحجرا من اقامه اخر فانه يراد اليقين عليه ان حلف قضى له بما ادعى وان نكل لا يقضى له شيء
 ولا اختلف في النكاح بان ادعى رجل على امرأة او بنى عليه نكاحا والا فهو مكمل لا اختلف الرجل ولا المرأة
 ورجعية بان ادعت عليه او بنى عليها بعد انقضاء العدة انه راجعها في العدة وانكر الاخر وفي ايلاء بان ادعى
 ادعى الزوج المولى عليها ادعى عليه بعد انقضاء مدة الايلاء انه فاء في المدة وانكر الاخر واستلاد
 بان ادعت امه على سيدة ما انها ولدت منه هذا الولد او ولد لقدامات وانكر المولى ولا تصور في هذه
 الجانب الاخر اذا ادعى المولى ثبت الاستلاد بما قرره ولا يعتبر الكارها ورق بان ادعى على مجهول
 النسب انه عبده او ادعى المجهول انه عبده وانكر الاخر وبسبب بان ادعى على مجهول النسب انه ابو
 بنى عليه انه ابوه وانكر الاخر لم يندكر المصاهرة المستلدة مخرج الوقام مع انه تذكر في المتن فكانت
 عليها ولا يخلو وان كان ولا عتاقه بان ادعى على معروف النسب انه معتقه ومولاه او ادعى المعروف عليه
 ذلك وانكر الاخر او ادعى مولاه بان ادعى على مجهول النسب مولاه ولا يخلو مولاه او ادعى المجهول
 عليه وانكر الاخر فمقتضى هذه المستلدة هذا المسبب السبع وعندهما المستلدة واذا نكل بعض
 بالنكول لان النكول اقرار لان الحلف واجب عليه على تقدير صدقه في النكاح واذا امتنع عن
 علم انه غرضه في النكاح او اذا كان النكول اقرارا والاقرار بحري في هذه الامور يخلف حتى اذا نكل
 تقضى بالنكول ولا تخففه ان النكول بدل لان المؤكث ما يحترز عن اليقين الصادق فيبدل
 ولا يخلف اذا امكن حمله على البذل لا ثبت الاقرار بالشك فيحمل على البذل والبذل لا يحري في هذه
 الشبهة وقد قيل وليس يستلخف النكاح والغزو والرجعة للاستلاد والرق

والولاد

والولاد والولاد وفي جود المهر الاستلاد حال القاضي في الدين في الجامع الصغير الفتوى على قولها وتصل
 شيعي ان ينظر في حال المدعى فان رآه متعيا بخلفه هذا بقولها وان كان مطلوبا لا اختلف هذا بقوله
 ولا اختلف في حد بان ادعى رجل على اخر انك قد نكحتي بالزنا وعليك المهر وانكر الاخر لا اختلف بالاجماع
 ولعل بان ادعت المرأة على زوجها انه قد فاقها موهبا للسان وانكر الزوج لا اختلف بالاجماع
 الا اذا ادعى في النكاح والنسب مال كهر ونفقة وارث اي اذا ادعت المرأة النكاح وطلب المال
 كالمهر والنفقة فانكر الزوج كلف فان نكل يلزم المال ولا يثبت المهر عند تخلفه وكذا اذا ادعى
 رجل مومن مثل علي بن ابي ابي المدعى عليه وطلب نفرض القاضي عليه النفقة وانكر المدعى عليه
 هذا المدعى افاه فانه يستلخف المدعى عليه ولكن ان نكل ثبت ما ادعى من المال لا النسب وكذا اذا
 المدعى انه اخو المدعى عليه وان اباها مات وترك مالا في يد المدعى عليه وانكر المدعى عليه فانه يستلخف
 ثبت الارث لا النسب فتقوله كهر خاص بالنكاح وقوله ونفقة مشتركة بين النكاح والنسب
 وقوله وارث خاص بالنسب وحلف الارق ان انكر وضمن المال ان نكل ولكن لم يقض به
 لانه في السرقة يدعي المال والمهر والمال ثبت بالنكول لا الحد وحلف الزوج ان ادعت المرأة
 طلاقا قبل الدخول او بعده ثبت ان لكل نصف المهر في الطلاق قبل الدخول وكله في الطلاق
 بعد الدخول في قولهم جميعا لان الاستحسان في الطلاق انما خاص بخصيصا اذا كان المقصود
 المال وكذا اذا ادعى فودا فانكر المدعى عليه حلف منكر القود اجماعا فان نكل في النفس لم يقض
 بقول ولا دية بل حسن حتى لقراء وحلف وهذا عند تخلفه وعند ما يلزم الدية وان نكل في مالها
 اي ما دون النفس يقض منه عند تخلفه لان الاطراف تستوفي بالنكول كالاموال لان المال
 تسلك بهامسك الاموال لانها خلقت وقامت لنفس كالا مال فحي فيها البذل لا يرى انه
 لو قال اقطع يدي فقطعه لا يمين شئ وعند ما يلزم الارش في مال النفس ان نكل فان النكول

كان في البيع مثلا لم يقبل قوله واذا حلف على الماثل فقد وفى الدعوى المدعى عليه حقا وعنده ان يوفيه حلف
في جميع ذلك على السبب الا اذا عرض المدعى عليه بان يقول ايها القاضي لا تحلف على السبب الا ان
تدعيه ثم يقبل او يطلق ثم يراجع او يزوجه في حلف القاضي على الماثل وعنده ان ينظر القاضي الى انما
المدعى عليه ان اكثر السبب كالبيع ونحوه يحلف على السبب وانكر الحكم يحلف على الماثل وعنده ان ينظر القاضي
وما في الخبر الا بسلام يفرض ذلك الى القاضي راى فان قبل شيئا ان حلف على السبب واما وان عرض المدعى
عليه فلا اعتبار لذلك التعرض لان غاية ما في الباب انه وقع البيع ثم وقع الاقالة ففي الدعوى
لفرض المدعى عليه مدعيه فعليه البينة على الاقالة فان عجز فعلى المدعى الحسن فدا فنع الدعوى بسلم من حيث
المدعى اذا لم يجد مدعى الاقالة عن اقامة البينة ولا باس من المدعى عليه ان يحكى على الحسن الكاذبة
فان الشايع ان كل احد في باب الدعوى محتمل ان يكون وانما حكمه وتحرران يكون مدعيه متبا
واذا انكر المدعى عليه الماثل وقال لا يبيع فاجب بيننا مثلا كيف يحكم مدعيه اذا تجوز للقاضي ان يقره ان
مدعيه ذلك قال الا ان ينظر المدعى ويكون في الحلف في الماثل نظر الحلف على السبب لا لا
كمدعى الشفع الشفع بالجوار والمشتري محتمل ان لا يراى بان كان شافيا فانه ربما حلف على مدعيه الشايع
انه لا يحب الشفع فان الشفع بالجوار لا يثبت عنده فلو حلف على الماثل بائنه ما هو مستحق للشفع
يصدر في محنته في معتقده مفضوت النظر في حق المدعى فحلف المشتري على السبب مثل بائنه ما هو مستحق
هذه الدار وكذا الحلف على السبب اجماعا في سبب لا يتكرر ولا يرتفع سوانه كعبد مسلم يدعى عتقه
على مولاه ويجوز ان المولى يحلف على السبب نحو بائنه ما هو مستحق فانه لا ضرورة الى الحلف على الماثل
فان العبد المسلم لا يجوز ان يعود رقيقا بعد العتق وفي دعوى الامة والعبد الكافر العتق يحلف على الماثل
على الماثل مثل ما هي حرة او ما هو حرة في الحال لا الامة السبب قد يرتفع فيها ولكن تكرار الرق اما في الامة
في الردة والحقاق الى دار الحرب ثم واما في العبد الكافر فمتنقض العمد والحقاق بدار الحرب ثم ي

يخلف

بخلاف العبد المسلم وكلف على العلم من ورث شيئا فادعاه كواى لورث رجل عبدا مثلا فاذا دعى رجل لانه
ولا يهين له حره وادعاه حلف الوارث على دعواه يحلف بائنه ما تعلم ان هذا عبده وكلف على البتات
ان وهيب له او اشتراه فامو هو يوب والمشتري يحلف بائنه ليس هذا ملكا للدعى والاصل ان الحلف
على نوعين على البتات اى القطع وعلى العلم فان الحلف يكون على مبلغ علم من مستحلف فاما في المدعى
مالك سبب وضع الملك فصح تحليف على البتات اما الوارث فلا علم له بما صنع مورثه فلا يحلف
على البتات لا امتنع عن الجحيم مع كونه صادقا فيها فنظر فطوبى بالعلم والعقاب ان التحليف على فعل
نفسه يكون على البتات وعلى فعل غيره على العلم وفي كل موضع وجب الجحيم على البتات تحلف على العلم
معتبرا واذا انكسر عن الجحيم على العلم لا يعتبر ذلك النكول ولو وجبت على العلم تحلف على البتات سقط
عن الحلف على العلم ولو نكول عن نفسه عليه وجه قدر الحلف فانه اذا توجه الحلف على المدعى عليه فانه يمال فاما
اعطيت هذه العشرة مثلا فادعاه من الحلف وقبل الاقرح وكذا الصلح منه ان من الحلف كما اذا قال
المدعى صالحت عن دعوى الحلف على ما لي وقبل الاقرح وليس للمدعى ان يستحلف بعد القدر والصلح
لانه اسقط خصوصته بائنه ليدل عنه **فصل** في التحالف ولو اختلفا الى المتبايعان
في قدر الثمن بان ادعى المشتري ثمنه وادعى البائع اكثر منه او قدر المبيع بان اعترف البائع بقدره
المبيع وادعى المشتري اكثر منه حكم لمن برهن اى اقام البينة على مدعاه سواء كان بائعا او مشتريا
وان برهنا فالبينة ليست الزيادة اولى لان البتات شرعت للبتات وحكم ليست الزيادة وهو
البائع ان كان الاختلاف في قدر الثمن والمشتري ان كان الاختلاف في قدر المبيع وان اختلفا فيما
اى في قدر الثمن وقدر المبيع جميعا كما اذا قال البائع بعث الواحد بالفين وقال المشتري اشترى العشرة
بالف واقام كل حج يقبل الجحيم معا توجه البائع في زيادة الثمن اولى لانها اكثر اثباتا وجه المشتري
في زيادة المبيع اولى لانها اكثر اثباتا وان عجز اى البائع والمشتري عن اقامة البينة ولم يكن لكل

واحد منهما بيته سواء كان الاختلاف في الثمن او في المبيع او فيهما رضى كل من البائع والمشتري بزيادة
 يدعيه الآخر ولا تخالفان كان الاختلاف في الثمن قبل المشتري اما ان يرضى بالثمن الذي ادعاه البائع
 والاشترى البائع وان كان الاختلاف في المبيع قبل البائع اما ان تسلم ما ادعاه المشتري والاشترى
 البائع وان كان الاختلاف في كل منهما قبل ذلك لعلها فان رضى كل بقول الآخر فقط والاختلاف لا
 الغرض ونوع المصنوعة وقد امكن ذلك برضاء احد بما يدعيه الآخر عليه فحسب لا يجزى القاضى بالبيع
 حتى يسأل كل كل واحد منهما عما يختار فان لم تر ارضيا استخلف القاضى كل واحد منهما على دعوى الآخر
 والاصل ان الاختلاف اذا كان في الثمن فالتخالف قبل القبض هو انى للنقصان لان البائع
 يدعى على المشتري زيادته الثمن والمشتري ينكره على البائع وجوب تسليم المبيع بما ادعاه
 وكذا هو اقل التخييل والبائع ينكره فكان كل واحد منهما منكرا وتختلف المنكر موافق للقياس
 واما التخالف بعد القبض فعلى خلاف القياس عند احنافه واليه يوسف رحمه الله فان المنكر لا يدعى
 على البائع شيئا لان المبيع قد سلم لا يبقى دعوى البائع على المشتري زيادته الثمن وهو ينكره واما
 التخالف بعد القبض لقوله عليه الصلوة والسلام اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بينهما
 تخالفا وتراد وحلف المشتري او لا في الصور الثلاث هو الصحيح وهو مروي عن احنافه واليه
 يوسف رحمه الله وهو قول محمد وزفر رحمه الله لان النكار المشتري اسبق لانه يطالب اولا بالثمن فيكون
 هو الباوى بالانكار فيسبىء ويمتنع ولان المدين انما شرعت لقاعدة النكول وتكول المشتري فمما يدعى
 وهو تسليم الثمن وتكول البائع مما فائدة لان تسليم المبيع متأخر الى زمان استيفاء الثمن لانه يقال
 للبائع امسك المبيع حتى يستوفى الثمن فكان تقديم ما يتعين فائدة بالنكول اولى وعن ابو يوسف
 انه يبدأ بالمدين البائع وقبل يقرض بينهما هذا اذا كان بيع عين بدنية فان كان بيع عين بعين
 او ثمن ثمنين ببدل القاضى بماس ايهما شاء واذا خالفا فمضى القاضى البيع بينهما ان طلبا او

وقيل

وقيل يفسخ نفس التخالف والصحيح هو الاول ومن كل منهما عن المدين لم يدعى الاخرى اذ رضى
 المدين اولا على المشتري فان لكل منهما دعوى البائع وان حلف برفض المدين على البائع فان حلف برفض
 البائع وان لكل منهما دعوى المشتري ولا تخالف ان اختلفا في الاجل سواء قال المشتري ثمنين مؤجلا او
 البائع او قال المشتري الثمن مؤجلا الى سنة وقال البائع بل الى نفس المبيع نصف سنة لان هذا الاختلاف
 في المعقود عليه والمعقود به والشرع علق وجوب التخالف باختلاف المتبايعين وهو مسمى البيع
 متعلق وجوب التخالف باختلافهما فثبت به البيع والبيع ثبت بالمبيع والثمن لا بالاجل فاذا اختلفا
 في المبيع او الثمن فكل واحد منهما يدعى عقد اخر العقد الذي يدعيه صاحبه والاخر ينكره فيقال ان قال
 زفره والثمن في رد تخالفان اذا اختلفا في الاجل وكذا لا تخالف ان اختلفا في شرط الخيار بان قال
 احد بما شرط الخيار وانكر الآخر او قال احدهما الى ثلاثة ايام وقال الآخر بل الى يومين لانما اختلفا
 في امر زائد والتفقا على المعقود عليه والمعقود به فلا تخالفان ولان اختلفا في قبض بعض الثمن
 بان قال المشتري ادبت بعض الثمن وانكر البائع واختلفا في قبض كل الثمن فالحكم كذلك حيث يكون
 الخلف على البائع لا غير وانما يذكر لان ذلك مفروض عنه باعتباره فذلك بمنزلة تسليمه له عاك
 او لانه يعلم بذكر البعض وحلف المشتري منكر الاجل وشرط الخيار وقبض بعض الثمن والقول له حلف
 وان يملك المبيع بعد القبض ثم اختلفا في قدر الثمن لا تخالف عند احنافه واليه يوسف رحمه الله
 المبيع وحلف المشتري والقول له وعند محمد تخالفان وفسخ البيع على هذا القول وهو قول
 الشافعي ره وعلى هذا اذا خرج المبيع عن ملكه او يفرق فصار بحال لا يقدر على رد بالبيع بان ازداد
 زيادة متصلة ومنفصلة لان واحد منهما يدعى عقد اخر العقد الذي يدعيه صاحبه والاخر ينكره فان البيع
 مختلف باختلاف الثمن فيقال ان وقوله لما قوله عليه الصلوة والسلام اذا اختلف المتبايعان والسلعة
 قائمة بينهما تخالفا وترادوا التخالف بعد القبض على القياس فلا تعدى الى حال هلاك السلعة

تخالف

الأولية

آخر اظهر من اليد وهو الاستعمال لغير القول قولها وان مات احدكما الى احد الزوجين واختلفت ورثته
مع الاخر في متاع البيت فالتشكيل اي ماصح للرجال والنسب للحي مع عينة لان اليد للحي لا للميت والحي
في غير التشكيل على ما مر وهذا الذي ذكرنا قول المحنفه وعنده يوسف مدفع الى المرأة ما يجزئها بشكها
والبياض للزوج مع عينة الطلاق والموت سواء وقال محمد ما صحت له فله ماصح لها فله ولو ورثته لقيام مقامه
وقال مالك والثوري وزفرهم الله التشكيل بينهما وقال ابن ابي ليلى ربه الكل للرجال ولها اثبات بدنها
وقال الحسن البصري ربه الكل لها وله ثياب بدنه وان كان احدهما عبدا اي مملوكا ساء لو كان محجورا
او ما ذوقا لكل اي كل متاع البيت للحي في حياته لان يد الحر اقوى لانها يد ملكه ويد المملوك
ليست بيد ملكه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله الماذون والمكاتب كالحر وان مات احدهما فكل
المتاع للحي وان كان او عبدا بعد الموت لانه لا يد للميت فبقيت يد الحي بها معارضه هكذا ذكر في
الهداية والجامع الصغير للصدوق وصدر الاسلام وشمس الاثر المحلوي والقاضي فخر الدين
فان ذكر شمس لامة الخسري في جامع الصغير وما وقع في بعض النسخ للحي منها وهو سهو وفي رواية
والزعفراني في منها بالارادوا دعي رجل عبدا مثله في يد رجل عبدا مثله في يد رجل انه يسقط دعوى
الملك المطلق ان قال وبر من ذوا اليد على ان العبد المدعى مثله ودعيه زيد عدي او عارية او بر من
او موه او مفصوب من زيد لانه اثبت بينه ان يده ليست بد خصومة وقال ابن ابي شيراز لا يخرج
من خصومه وان اقام البينة على ما قال وقال ابن ابي ليلى يخرج من خصومه بحد قوله بغير بينة
وقال ابو يوسف ان كان ذوا اليد رجلا صالحا ينفذ عنه الخصومة اذا اقام البينة وان كان موهوبا فالحمل
لم ينفذ الخصومة عنه باقامة البينة رجلا صالحا ينفذ عنه الخصومة او اقام البينة وقال الحنابل
قد باخذ مال الانسان غصبا ثم يذبحه من الى من يريد ان يغيب عن البلدة حتى يودعه بئسها وده الشهود
حتى اذا جاء المالك واراد ان ثبت ملكه يقيم ذوا اليد البينة على ان قد رآه او دعيه فيسقط حقه ويدينه

خصومه

خصومه المالك واراد ان ثبت ملكه يقيم ذوا اليد البينة وهذا اذا عرف فهو صاحب اليد المودع باسمه
ووجهه فما اذا قال فهو ذوا اليد او دعي رجل لا يعرف اصلا فاقاضي لا يقبل شهادتهم ولا ينفذ خصومتهم
عن صاحب اليد بالاجماع وعن محمد بن النضر قال الشهود يعرف المودع بوجهه ولا يعرف باسمه ونسبه لا ينفذ
عنه وعنده الحنفية ينفذ الخصومة بالبينة وهذه المسئلة سمي محمد بن النضر كتاب الدعوى فان لم يثبت من العلماء
فهما اتوا لا كما ذكرنا وبني ايضا خمس مسائل وهي ما اذا قال هذا الشيء لقنان الغائب عنده رغبة
او عارية او اجارة او بر من او غصب ولو ادعى ذوا اليد الخارج الملك المطلق وبرهنا كان حجة
الخارج في الملك المطلق الحق من حجة ذوا اليد لان حجة اكثر اثباتا وعندنا في ربه ذوا اليد الحق
وان وقت ادعيه ما فقط دون الاخر وهذا عند الحنفية ومحمد بن النضر وقال ابو يوسف وهو رواية عن
الحنفية صاحب الوقت الحق ولو ادعى رجلا ملكا مطلقا والمدعي في بدنها لم يثبت او وقتا
وقا واحدا وبر من خارجا على شيء قضى لهما نصفين لا استواءهما في الحجة وعندنا في ربه تنازعت
البينة وان ادعى خارجا وبرهنا في كساح امرأة سقطا ولم تقض بواحد من البينين لان العمل
يقدر رجلا لا يحل الشكره خلاف الملك فان الشكره ممكن وهي زوجة لمن صدقته لانا حكم بالكساح
الزوجين وان ارتقا الى المدعيان الزوج فالسابق الحق لانه من زيادة الاثبات ويلزم من ذلك
بطلان كساح الآخر وان اقرت المرأة بالزوجة لم لا تجزئ في زوجة له تصادقهما عليه فان بر من
على انها زوجة فحق له لان البينة اقوى من الاقرار وان بر من احدهما على انها زوجة وقضى بها لم
ادعي وبر من الاخر على انها امراته لم يقض له بها لان الشكر لا تقضي بما دون النقصان فبطلان
دول الش في الاثبات الا في سبقت سابقا على الاول في تقضي به بها لان في نظره الخطا في
وبكذا انها لم تقض بغير المدعي الخارج كما دعي في يد غيره كما هو الا اذا ثبت سبقت اي اذا كانت امرأة
في يد رجل وكساح ظاهره ادعي الخارج انها زوجة واقام البينة لم يقض له الا اذا ثبت ان كساح

الأولية

وان ادعى رجلان كل واحد منهما انه اشترى شئ من صاحب اليد وبرئنا على شئ من يد فكل واحد
 بنصف الشئ ونزك كل واحد منهما ان شئنا ان نصف الشئ وان شاء ترك وانما
 خير كل من الشئين لانه ماضى بالعقد لا يسلم له كل البيع فاذا لم يسلم اخبر بفناءه بخبر ولو ترك احدهما
 بعد ما قضى لم يان قال بعد قضاء ولا اخذ لم ياقض المدعى الاخر كله لانه حار مقضيا عنه في النصف الذي
 هو نصيبه فانفج البيع فيه خلاف لو قال ذلك قبل تحريك القاضي حيث يكون له ان يأخذ كله لانه يدعي
 الكل وان ادعى احد الشراء والاخر حصة وقضا واقا ما بينه كان الشراء الحق حصة به لان الشراء عقد
 ضمان يوجب الملك في العوضين والجهة تبصر وكذلك لو ادعى احد الشراء والاخر الصدقة او الزين
 كان الشراء الحق من صدقة ورهن مع قبض ولو ادعى رجل الشراء من ذي اليد وادعت حركة ان في
 اليد تزوجها عليه كان الشراء والمهر سواء يقضي لكل واحد منهما بالنصف لان كل واحد منهما شريك الملك
 بنفسه كما في دعوى الشرائين فان قيل الشراء مبادلة مال بمال والتملك مبادلة مال بما ليس بمال
 فكان الشراء اولى فله النكاح اولى لان الملك الصداق ثبت بنفس العقد مثلكذا حتى لا يبطل
 بالملك قبل التسليم بخلاف الشراء قال محمد بن الشراء اولى وذلك لو ادعى احد الفاجر حين على ذي اليد
 انك غصبت هذا الشئ مني والاخر ادعى اني ادعت هذا الشئ عندك وبرئنا كان النصف والوديع
 سواء فنصف الشئ بينهما لا سواء انما فان المودع اذا حجج بالوديع حار حبا واعلم ان الرهن
 اذا ادعي عينا وبرئنا فلا يخاف ان يدعي ملكا مطلقا او ارضا او شئ ولو كل قسم ثلاثة اقسام لانه
 اما ان يكون المدعى فيه ثالث او في يد جماعة او في احد بما وكل وجه على اربعة اقسام لانه اما ان لم يورث
 او رعاها رجاوا احد او رعاها وتاريخ احد بما سبق او رعاها دون الاخر وجملة ذلك ستة
 وثلاثون فصلا ولا يخرج بكثرة الشهود وزيادة عدد باصحي اقام المدعين شهودين والاخر
 اربعة فمساو فان التزج عنه لا يقع بكثرة العلل بل بقوة العدة وعنده الاو رهن نصفه لا اكثر

والمرج

ولا يخرج بعض زيادة العدة ولا يخرج بالمدعي البين ولو ادعى احد الفاجر نصف دار في يد رجل والاخر
 الاخر ادعى كلها وبرئنا على ذلك فعندنا نصفه ونقسم الدارين المدعين اربعة بطريق المارعة فالمرج
 للاول اثنى عشر النصف والباقي للثاني اثنى عشر النصف الكل فاجتهد به المستدعي بطريق المارعة وهو
 نصف الدار سالم المدعي الكل فلما رجع واستوعبت مازعتها في النصف الاخر فنصف بينهما ففعل الدار على
 لاجلنا الى الرابع واقل من حصة اربعة فله الكل ثلاثة ارباع ولفه النصف ربع وقالوا انهما ثلثا الثلث
 للاول والباقي للثاني ففعلنا بطريق العول والمعارفة اما العول فلان في المسئلة ولفها المسئلة
 ويعول الثلثة فله الكل سمان ولفه النصف سمان واما المعارفة فلان كل واحد منهما ضرب اي باق
 القدر فله في الكل ثلثان من الثلثة ولفه النصف ثلث لان الدار جعلت سمان لاجلنا الى النصف
 بواسطه دعوى النصف ففي المسئلة سمان وسهم اى ثلثان وثلث ففعل صاحب الكل حصة وهو ثلثان
 في الدار حصل له سمان وبضرب صاحب النصف حصة وهو ثلث ففعل حاصل له سمان فان مضى ففعل
 في عدد اضافة الكسرة ففعل الثلثان في الدار التي جعلت ثلثة اضافة الثلثان اليها اى الثلثان من الثلثة
 وضرب الثلث فيها اضافة اليها وان كانت معها اى يد المدعين الثلثة يدعي احد ما بالنصف
 والآخر
 الكل وبرئنا على اى الدار كلها للثاني اى لمدعي الكل نصف النصف بقضا ولا به اى بالنصف وان الدار اذا كانت
 في يد جماعة يكون النصف في يد كل منهما بالنصف الذي في يد مدعي الكل لا يدعيه احد فترك في يد والنصف
 في يد مدعي النصف يدعيه كل واحد منهما ففعل الكل خارج وبينه الخارج اولى ولو برئ من خارجا بعد
 على نتائج دابة اى على انها تجب عندنا وارعاى ذكرنا رجا وسن الدابة يوافق احد الرجاين ففعل
 لمن وافق تاريخه منها لان الحال تشهد له فيرجع وان اشكل الحسن فلهما اى يكون الدابة بينهما ففعل
 وصار كأنهما لم يذكر تاريخا رجا اما اذا خالف سنها الرجاين بطل البينا وترك الدابة مع ذي اليد لظهور
 كذب الرجاين وودوا اليد مبتداه المستعجل خبره كمن ليس فاذا تمارعا في قبض مثله وادعاهما الاخر دون الاخر

ونصف

الاول

فذواليد لا يس كذا اذا كان الاخوه الكم القيص فذواليد لا يس لا اخذ الكم لان تعرف الدابس اظهر
 وكذا لو كان احدهما ركب فان الركب هو ذواليد لا اخذ الكم وكذا ان كان ركب في السرج هو ذواليد
 لا يغيره وكذا لو تنازعا في بيعه عليه عمل لاحد كما كان ذواليد هو ذواليد لا من علق كوزة عليه وكذا تنازعا
 في حياطة ذواليد من الفصل الحياطة بناء الفصال كبيع لانها انما يبيع الحياطة مع جدارين آخرين المكاني
 مربع او مربع عليه على الحياطة الجذع ذواليد ولا اعتبار لوضع خشبات عليه حتى لو تنازعا في حياطة
 ولا اعتبار على خشبات وليس لما فرغ عليه فهو بينهما ولا يحصل به جاح الخشبات ولا تنازعا
 في بناء طواف واحد ما جالس عليه والافضل في بيعه فهو بينهما بحيث يكون جالس الباطن والمتعلق بسو
 لان الجالس عليه حتى لا يغيرها صاحب الباطن غير الجالس عليه وكذا في سوار من معنوب وطرد مع
 اقوا ان كان ثوب في يد رجل وطرف منه في يد اخر تنازعا فيه فهو بينهما نصفان لان كل واحد منهما
 ثبت يده على هذا الثوب الا ان يد احدهما ثبتت في اكثره وايد الاخر في اقله والزيادة من حسن الحجة
 قلنا لو جرحهما كالا فام احدهما لم يجرى شأبه من واقام الاخر اربعا ورويت من دار كذا كذا يوت
 منها في حياطة الساتر بينهما نصفان لانها سواء في استعمال الساتر بالمرور ولعل مرد حياطة
 القليل اكثر ان كان ولا حراما **فصل** في دعوى النسب جارية مبيعة ولدت اقل من نصف
 حول منه بيعت فادعى البائع الولد ثبتت نسبته اي نسب الولد منه اي من البائع ووثقت ايتها
 للولد ونسبته البيع ويرد الثمن والقباس ان بطل الدعوى ولا تثبت النسب من البائع اذا لم يصدق
 المستر به اخذ فزاد في ربه لان البائع من اقضى في كلامه فان البيع اعترف منه بانها جارية
 فبالدعوة بعينه قضوا ولنا ان العلوق امر خفي فبعضه الناقض وكون العلوق في يد البائع دليل على
 منه اذا اظهر عدم انتمائها واذا جرت الدعوى استندت الى وقت العلوق فظهر انه باع ام ولده
 ولو ادعاه اي البائع الولد بعد عقبا اي بعد عن المستر الام وقد جازت به لاقول من نصف حول

ثبت

ثبت نسبته اي نسب الولد ويرد حصته من الثمن اي يرد البائع حصته الولد من الثمن فان لم يقسم
 على قس الام وقسم الولد فما احصاه الولد يرد البائع الى المستر وما احصاه الام لا يرد فان قلنا ان
 ان لا يبيع اعناق المستر وجب عليه رد الثمن فانه لا تثبت نسب الولد فله ان الام ام ولده البائع
 فلا يبيع البيع وح بطل الاعناق وجب عليه رد الثمن فله ان اعاق المستر الام فقد حل بالام ما من
 صحة الدعوى بالنسبة اليها لان العنق بعد ثبوته لا يحمل البطلان وليس من ضرورة ثبوت نسب الولد
 وجوبه حيرة الام ام ولده كولد المعزور بانه هو الاصل ثابت النسب من المستولد والميراث
 بل في امه لولها وكذا في المستولدة بالتحايط بشت النجب ولا اعتبار لامه ام ولده ولا بوجوه
 المستر مع دعوة البائع او بعد ما هو عند ابراهيم المعنى دعوى المستر في اول احوال دعاء المستر
 او لا قبل دعوى البائع بعينه دعوى المستر ولا اعتبار دعوى البائع وثبت النسب للمستر
 وحمل على ان المستر كجاء واستولد بائنه ثم اشتراها وان مات الولد فدعاه البائع وقد ولدت
 لاقل من نصف حول لا اعتبار دعوى البائع بعد موت الولد ولم تثبت نسبته لاستنفاده ولم يصر
 ام ولده لان الاستيلاء من النسب فلو ثبت النسب لم تثبت الاستيلاء اما ان مات
 الام والولد حي فدعاه البائع وقد جازت به لاقول من نصف حول بعينه دعوى البائع وثبت
 لان الولد اصل في ثبوت النسب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعقبا ولدا اذا حج الدعوى
 بعد موت الام فعند استنفاده يرد على الثمن وعند ما يرد حصته الا اذا اعقبا اي لو اعاق
 الولد لا اعتبار دعوى البائع البصر لاني حق الولد ولا في حق الام لان الولد هو المقصود بثبوت
 والام تبع فان اعاق المستر الولد فقد حل بالولد ما يمنع الدعوى فلم يصح الدعوى في حق الولد
 فلا يصح في حق الام ايضا لانها تباع له نعم للبائع حتى استحقاق النسب كذا ثبت للمستر
 حقيقه الاعناق فسقط الحق لضعفه بمقابل الحقيقة لقولها وكذا لا اعتبار دعوى البائع لو

الالوية

لا يترتب نصف حول واحد من اثنين لانه احتمل ان العلوق لم يكن فيه في ملكه فلم يوجد له الا اذا احدثه الكثير
 وج ثبت النسب بطل البيع ويكون الولد حرام والام ام ولد للبائع لانها تصافا وحينئذ يحتمل ان يكون
 العلوق في الملك ولو ولدت كسنتين من وقت او اكثر تماردت دعوة البائع لان لم يوجد البائع
 العلوق فلكم يكن يكون ام ولد لها ان احدثه المشتري فيثبت النسب منه ويحل على ان البيع
 استولى على النكاح محلا لا ممر على الصلح وبقى الولد عبدا للمشتري ولا اهيرا لانه ام ولد للبائع كما دعا
 جني اخوانا تصافا واما ان الولد من البائع لا يثبت كون العلوق في ملكه لان البائع لا يدرك ذلك
 وكيف يدعي والولد لا يبقى في البطن لا كسنتين فكان حادنا بعد زوال ملك البائع فلا يثبت
 حقيقة الحق للولد وان حق الحق للهامة ولا نظير لطلان البيع **كتاب**
 الصلح هو في اللغة اسم بمعنى الصالحة وهو خلاف في الخصومة واصله من الصلح وهو استقامة الحال
 وفي الشرع عقد يبرئ النزاع ولكنه لا يجاب القبول وتشرط ان يكون اى لبدل اى مصلح
 مالا معلوما ان اخرج الى قبضة والا لا يشترط معلومته فالى من ادعى حقاني داروا دعي المدعى عليه
 قبل حقي فانه في ماله ان يترك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه وان لم يتبين كل واحد منهما
 مقدار حقه لان جهالة الساقط لا تغني عن المنازعة وصح الصلح باقرار المدعى عليه وسكوت المدعى عليه
 وانكار المدعى عليه وقال ان في رد البيع الصلح مع انكار او سكوت فالاول اى الصلح مع اقرار ببيع
 اى بخره البيع وان وقع الصلح على مال باال بوجود معنى البيع وهو مبادله المال بالمال بالتراضي
 فبيد ان في هذا الصلح بخرى الشفعة التي اذا كان المدعى او بديل الصلح عقارا او بحري فله النجاسات اى
 خيار الرد والعيب والشرط فصول عن دارا وعلى دار فللشفيع الشفعة وثبت الرد بالخيار
 انشأ من المدعى والمدعى عليه في بدل الصلح والمصالح عنه وبعبارة اى الصلح جهالة البديل
 مثل عبدا وورثة لان جهالة البديل مفضية الى المنازعة وما استحق من المدعى رجع المدعى عليه

بهتم رد
 رد المدعى عليه

وضع دارا دعي المدعى عليه
 الباعين في دارا دعي المدعى عليه

وشرح الطحاوي اذ اصاب من مودار على عبده فاستحق العبدان في كل واحد منهما الصلح رجع المدعى عليه
 للمدعى رجع المدعى عليه العبد على المدعى عليه وان استحق نصف العبد فان كان العبد رضى بالنصف وعاد فرفضه ارجع وان
 شاء رد العبد وعاد فرفضه ارجع وان استحق نصف العبد فان كان العبد رضى بالنصف وعاد فرفضه ارجع وان

على المدعى وبرد المدعى حصة اى حصة ما استحق من العوض وما استحق من البديل الى الصلح عليه رجع المدعى عليه
 عليه حصة من المدعى ولو استحق الكل رجع بالكل لانه مبادله بالبيع وحكم الاستحقاق في البيع بهذا الصلح
 مع اقرار كاجارة ان وقع عن مال متعة لوجود معناه وهو ملك المتعة ليعوض كما اذا دعي دارا ثم صلح
 عنها على سكنى دار او فدية سنة او غير ذلك ما تعذر في الاجارة بشرط الوقت فلو كان العبد المتعة
 يعرف بالوقت سكنى الدار والى ذلك يختلف اذ وقع الصلح عن نقل هذا الشيء من جهته الى جهته فانه لا يشرط
 فيه الوقت وبطل الصلح بموت احدكما اى المدعى والمدعى عليه في الدار كما بطل الاجارة وعندنا بطل
 ليس هذا الصلح كاجارة من كل وجه حتى لو ادعى دارا ثم صلح عنها على سكنى دار او فدية سنة او ركوب
 هذه الدابة الى بغداد او ليس بهذا النوب شهر ثم ملك المدعى والمدعى عليه او محل المتعة قبل الاستيفاء
 بطل الصلح فاما ما هو قول محمد وقال لا يشرط ان مات المدعى عليه لا بطل الصلح والمدعى مستوفى في
 مات المدعى فكذلك في خدمة العبد وسكنى الدار والوارث تقوم مقامه وبطل في ركوب الدابة ولو لم يكن
 والاخير ان اى الصلح مع سكوت والصلح مع انكار معاودة معنى البيع والاجارة في حق المدعى لان
 الاعتبار في العقود للمعاني وفي رد المدعى انه يأخذ عوضا عن حقه وفداء وقطع نزاع وخصومة
 في حق الآخر لان في رد المدعى عليه فلا شفعة في صلح عن دار مع البكوت والا انكار لان الكسوة
 عليه نزع ما يستحق الدار المحلولة عليه نفسه بهذا الصلح ويدفع الدار القطع خصومة المدعى ونزع الدار
 ليس بحج عليه بل بحج الشفعة في الصلح على دار لان المدعى يأخذ الدار عوضا عن حقه في رد المدعى عليه
 فبجب الشفعة وما استحق من المدعى فما اذا وقع عن انكار او سكوت فممنوع اقرار ان في ما استحق من المدعى
 المدعى حصة من العوض وفي الصلح عن انكار او البكوت اذا استحق من الدار حصة من العوض
 واذا استحق كل المدعى رد المدعى كل العوض وقام المدعى مع المستحق لان اخذ عوض في رد المدعى
 وبالاستحقاق فان المعوض فله رد العوض وما استحق في الصلح عن انكار او بكوت من العوض

بين

الالة

رجع المدعى الى الدعوى اى اذا استحق بعض العوض منه بدلا لرجوع الى دعوى حصة ما استحق من العوض
 وهو المصالح عنه وان استحق كل العوض رجع الى دعوى كل ما استحق لان العوض في الصلح عن الانكار او
 وهو الدعوى فاذا استحق العوض رجع بالعوض وهو الدعوى ولو ادعى دارا او صالحا على بعض من دار
 يدعيها لم يرجع الصلح والمدعى على دعواه في الباقي لان الصلح اذا كان على بعض المدعى كان استيفاء بعض
 الحق واستحقاقا للبعض والاستحقاق لا يرد على الاعيان بل هو مخصوص بالذويون هذا جواب عن ظاهر
 الرواية فانه يصح الصلح وفي الذمة رجل ادعى دارا في يد رجل واصطفا على بيت معلوم من دار اخرى
 المدعى عليه فهو جائز وان وقع الصلح على بيت معلوم منه دارا وقع فيها الدعوى فكذلك الصلح جائز
 لان في ذمة المدعى عليه الذمة بحسبه وحيلته الى تزايد المدعى عليه في البديل شيئا لكون الدعوى انما بعض
 حقوقه والبعض وفي ذمة المدعى مستوفى بعضه فحقه اخذ عوضا عن البعض او بركة المدعى عن دعوى
 الباقي لان هذه براءة عن دعوى العاين والبراءة عن دعوى العاين صحيحة وان لم تكن البراءة عن الاعيان
 صحيحة كما اذا مات واحد وترك ميراثا فبني واحد من الورثة عن نصيبه من الميراث لا يصح لان هذه براءة
 عن الاعيان وصح الصلح عن دعوى المال فانه في معنى البيع وعن دعوى المنفعة بان ادعى دارا سكنى
 سنة منه رب الدار فحقه الوارث اذا قرب فصاله الوارث على شيء جائز لانه جازا فاد العوض عن المنفعة
 بالاجارة فكذلك الصلح منسحب الى هذه التصورات لان الرواية محفوظة انه لو ادعى استيجار عاين
 والمالك ينكره ثم صالحا لا يجوز ومن دعوى الجبنة في النفس فان ادعى الولي القتل ثم صالحه وفي
 ما دونها كالاطراف عما كانت الجبنة لقوله فتمنع عن نفسه من ان يشي الله اى من اعطاه الله من نفسه
 المتعول شي بطرق الصلح او عطاء فغير موجب جناية الخطاء المال فغير الصلح بمنزلة البيع وعن
 دعوى الرق بان ادعى على رجل انه عبده فصاله المدعى عليه على مال اعطاه صح فان كان الصلح مع قرار
 كان عتقا في حقه ما حثي ثبت الولاء وان لم يكن مع اقرار يحمل في حق المدعى عليه بدلا للمال يدفع

المفهوم

الخصومة وفي حق المدعى كان اعمه على مال الا انه لا ولا للمدعى لعدم اقرار المدعى عليه الا ان يتم المدعى بعد ذلك
 بينه فقبل بينه على الثبات والاولا ومن دعوى الزوج اى ادعى رجل على امرأة النكاح فان اقرت يكون
 الصلح مطلقا وان انكرت او سكنت يكون الصلح خلعيا في ذمة الزوج لاني نعمها حتى لا يحل عليها
 العدة وان تزوجت زوجها آخر جاز في القضاء اما في بينها وبين الصلح فان عليت انها كانت زوجة
 الاول لا حل لها للزوج في عدته وان علمت انها لم تكن زوجة لاول حملت قالوا لا حل للزوج اخذ
 البذل فها بينه وبين ربه اذا كان مطلقا في حواه والنظام هذا عام ولا اختصاص له بدعوى النكاح
 وكان الصلح خلعيا على يد دعوى الرق وعلقا في دعوى النكاح كما ذكرنا لان الصلح على ما اقرت حفظ
 العقود ولم يجر الصلح عن دعوى اياها على دعوى الزوج النكاح بهذا ذكره بعض النسخ فحقه القود
 وفي بعضها قال يجوز زوجة عدم الجواز ان الزوج اذا بدل لها المال لترك الدعوة فان حصل ترك الدعوى منها
 فرفقه فالحوض في الوقت لم يشترط جانب الرفع بل جانبها اذ لم يسلم من هذا الوقت للرفع شي وانما المرأة
 هي التي ويسلم لها نفسها وتخلص من الرق وان لم يحفل برفق فالحال على ما كانت عليه قبل الدعوى ويمكن
 هي على دعواها فان لم يكن ما اقرت عوضا عن شيء فلا يجوز لانه شقة محض من فردغ خصوصه ويلزمها
 رده فلا يجوز من دعوى حد حتى لو اقرت انيا او سارت او شارب فمصلحة المدعى بداهة على ان يعفو
 فالصلح باطل ومن وكل رجلا بالصلح عنه صح ولم يرد صلح جميع كما اذا وقع الصلح عن مال بالجميع
 المصالح عنه يكون الصلح مع اقرار على الوكيل بالصلح لا بمنزلة البيع فكون المطالب لئال الوكيل
 الموكل لان الحق بجمع فله الى الوكيل وما يبدل صلح ليس كبيع كالصلح عن دم عمه او الصلح على بعض
 دين يدعيه ثم على الموكل دون الوكيل لان الصلح في ياتين الصواب ليس كالبيع اما الاول فلان
 الصلح فيما استقطا محض فكان الموكل سفيره فما كان عليه واما الثاني فلانه اخذ بعض الحق واستقطا
 الباقي فيرجع الحقوق الى الموكل وان صالح عن رجل فصولي بغيره فهو على وجهه ان صالح بمال ضمن

الأولية

البدل ثم الصلح لان المال حصل للزوجة وجميع الغنم على ان يكون الصلح في الفصال اذا اختلف
الى نفسه او اضاف الصلح الى ما له بان قال صلحتك على الفتي هذا او جدي هذا او اثنى الى نقد او عرض
بان قال صلحتك على هذا الف او على هذا الثوب من غران نسبها الى نفسه صلح وقيل من المصنوع
وتم و لم يمسلم المال اليه او اطلق المال بان قال صلحتك على الف ونقد المال وسلم صلح الصلح وتم
وانه اطلق المال ولم يمسلم الصلح موقوف ان اجازته المدعى عليه صلح والزم البدل المدعى عليه
والا لم يجز المدعى عليه ذلك الصلح ولو بطل هذا اختيار لبعض المشرك وقال بعضهم بل ينعقد الصلح على المصالح
وصلى على بعض جنس ما له عليه كما اذا كان الرجل على آخر الف فيهم مثلا فصالح على خمسة مائة مثلا اخذ
بعض حقه وحط الباقي فكانه ابراء عن بعض حقه بان قال صلحتك على الف على خمسة مائة ولم يقل ابراء
عن الباقي وبما المطلوب عن الباقي لا معاوضة اذ لا يمكن جعل معاوضة ما فيه من الربوا لان بعض
الشيء الصلح عوض للكل وتعرف العاقبة صلح ما يمكن فيجعل اسقاطا صلح من الف حال على ما
حاله فيجعل اسقاطا لما فوق المائة او من الف حال على الف فيجعل اسقاطا لوصف الحلول او من
المغف جيا على ما يريوف فيجعل اسقاطا لما فوق المائة بوصف الجوده في المائة ولم يصح الصلح عن دارهم
على دناير مفعلة الى شهر مثلا لان الدناير غير مستقرة فلا يمكن على ما في حقه فيجعل معاوضة فيكون صلح
في بيع الدار اجماعا لا يريو لا يصح او من الف مؤجل على نصفه حال لا يجعل وصف الحلول في مقابل
حسمه فكان اقباضا عن الاصل وهو حرام او عن الف سود على نصفه ايضا لانه يكون معاوضة
الف سود وخمس مائة وزيادة وصف فكان ربوا ومن عليه دين واهرب او نصف دين عليه عند اخذ
الدين على حازه ولا يقبل له اذ الى هذا الخمسة مائة من الف عليك على انك برئ من الباقي ان قبل ففصل
برئ من الباقي وان لم يقبل ولم يؤد الخمسة مائة عند اعادة دينه وهذا عند اخذ حقه في حقه من حقه وعنده
لا يعود دينه لان الابراء حصل مطلقا فيشت البراءة مطلقة وهذا لانه لم يذكر ان ابراء عوضا

النقد

النقد في الخدم هو الاصل عوضا لان كان واجبا عليه للمطالب من الصلح فليس عوضا في الصلح واذ لم يصح
عوضا كان ذكره ولعدم بركه وكان الابراء مطلقا فلا يعود دينه ولما ان الابراء يقيد بشرط
مردود فمتعلق بسلامة نفقوت بقاؤه وهذا لا يبرأ به رجل خمس مائة وادائها او لعل له رغبة في ذلك
خوف من الفاسد وقوله على انه يبرأ خرج مخرج الا عواضل ولكنه لا يصح عوضا فيحل على الشرط لان على كل الشرط
ولا نقول حكمه على دخلت على البراءة بمنزلة دخوله على الاداء حكم المقابل له انما يثبتها وعدم انعكاس كل ما
منهما عن الآخر فانه ماضى بالبراءة مطلقا بل البراءة على نقد مراد الخمسة مائة فصارت البراءة بشرط اداء
ولوعلق البراءة بالشرط كان ابراء او اذا ادبت او حتى ادبت الى كذا من الدين فانت
برء من الباقي لا يصح الابراء لتعلقه بالشرط حتى وتعلق البراءة بالشرط الصحيح باطل كقوله ان دخلت
الدار فانت برء لان الابراء اسقاط فلا يتوقف على القبول وفي معنى التملك حتى يرتد بالرد وتعلق
التمليك بالشرط كالباع ونحوه لا يجوز وتعلق الاسقاط بالشرط كالاعاق والطلاق جاز في الابراء
على المعنيين قلنا يصح اذ لم يصح بالشرط ولا يصح اذا صح به عمل بالشئين ولو كان الدين مشتركا
بان شريكين بان يكون واجبا بسبب واحد كمن المبيع اذا كان البيع صفقة واحدة مثل ان جمع اشنان
عبد بن لعل واحد منهما عبده وابعاه صفقة واحدة ففصل الثمن دينيا مشتركا بينهما وكالموثر بينهما بان
مورثهما وله دين على رجل فورا له وكفاه المبتعك المشتري ولو صلح احد بني دين مشترك على نصف
على ثوب فشره بالخير ان شاء اتبع شره غيره بنصفه اي بنصف الدين او اخذ نصف الثوب بغيره
او اصل الدين المشترك اذا قبض احدهما منه فلصاحبه ان يشاركه في عين المقبوض لانه اذا داد
بالقبض اذ العين خبر من الدين لان الدين ليس مال له الاصل وانما يصير مالا باقباض المال وهو القبض
وهذه الزيادة مستندة الى اصل العقد واصل الحق كان مشتركا فكذا الزيادة فكان لان يشارك في المقبوض
ولكنه قبل الميثا ركة باق على ملك القابض لان حتى التملك في الدين والمقبوض عين والعين غير الدين

الألوكة

وقال الطبيب يوسف انه اخرا يضرب الواس ايضا سو طاقا في كل جلد لان في الجلد على الشهوة والقيام بخلق ذلك
بل لا بد والمراد ان الجلد لا يقدرة فوق ربه وقيل مراده انه ما وقع السوط على بدن المجلود ولا يقدرة
وقيل ان يطرح على الوجه ويديره ولا يقدرة على ذلك لا يفعل ولا يجد نصفها اي نصف المائة ولا يحسد عبد
او امته بل اذن الامام وقال ان في ربه لان نعم الله الذي هو محض حق الله تعالى ان عاين سببه اقرب من
يدريه وان ثبت بالبينه فلو كان في القذف والعصا لم وجهان ولا ينزع ثيابها الا الفروج وهو
ليصل الالم الى بدنها وتجد المرأة جالسة لان مني جالسا الشهوة وجاز الحذف لما لانه السرور وما
يضره اذ استساها الحارة فسد وعورتها وان ترك الحذف لا يجوز الحذف ولا يجمع بين جلد ورجم
في الحصن وعند اصحاب الطواهر جلد ثم يرمم ولا يجمع بين جلد ونحوه وعند ان في ربه يجمع بينهما جلد
ماثر ونحوه سنة الاسباية بان راي الامام في ذلك مصلية فيجرب بعد ما يرى وذلك تؤمر
لاحد ولا يختص بالزمان بل يجوز في كل جنابة والراي فيه الى الامام واذا نفي المريض وهذه الرجم
يرجم المريض وان كان جده الجلد لا يجله الا بعد البر لان الجلد في المريض ربما يقع منه كذا ويرجم الماحل
بعد الوضع وعين الحنفية انه يوفى الى استغنى الولد عنها اذا لم يكن احد يقوم بتربيته وان كان
جده الجلد بعد النفاس لان النفاس نوع مرض فتنظف البئر منه ويدبر الجدة بالشبهة وهي ما
ان ثبت وليس ثبات وهي النوع كشبهه من الفعل ان طين غير الدليل الحبل دليل وهي تحق في حق من
عليه فان من لا يشبهه عليه كانه ابوية وكذا امر جده وان علا وامة زوجته فلا حد ان طين انها
يحل له وان قال علمت انها حرم حده وان ادعى احدهما الطين ولم يدع الآخر ذلك لم يحد حتى يقر
انها حرم بالحرمة وروي الحسن بن محمد انه ان الجارية ان ادعت الحبل ولم يدع الفحل حد فانصال
لان احكام بين الاصول والفروع قد توهم ان لا ان ولاية وطى جارية الاب ونحوه الزوج بحال
الزوجه المستفاد من قوله نعم ووجدك عائش فاعني اي بحال فذلك رضى الله عنها قد يورث

بشبهه

شبهته كون مالي الزوجه ملكا للزوج وشبهته في الحبل اي بقيام دليل بان في الحرمة ذوات بالانظر الى ذات
فان الدليل هنا في الحرمة بالذات ان لا ينظر الى الدليل مع قطع النظر عن المانع كون من في الحرمة في
الشبهة الفعل فانه ليس هناك دليل بل في غير الدليل دليل كانه ابوية فان الاب حاكم في مال الولد قوله
عليه الصلوة والسلام انت وما لك لا يبيك ومعهذا الكتاب بان قال ان انت باين او على حرم
او بته الى غير ذلك من الكتابات ثم جاء معنا في عدتها لا حد عليه لا قتلاف الصحابة في ونوع البسوة يبرئ
الا لفاظ في حق سببه قيام النكاح والامنة المبيعة قبل التسليم فان وطئها البائع لا حد عليه لانها في ضمانه
وبدرة والملك وان زال لكن شبهه الملك باق بدليل انها لو ملكت في يد البائع نقصت البيع ويؤخذ في عدم
ملك البائع فلا حد في هذه الصورة وان افتر بالحرمة لقيام الدليل نظر الى ذاته وحد بوطى الله اجماعا ووجه
وكذا ان الرجم الحرام سوى الولاد فان قال طنت انها يحل لان طنت لم يستدل دليل وحد بوطى امرأة
اجنبية وحد بان في حرمة وطئها وان قال حرمها الحر لان بعد امتداد العبد وطول العشرة لا يشبهه
امرأة وان يجوز له ان يحد على الحرمة بالحرمة والبيات لا يحد ان ردت اليه عز وجله فقلن اي الف
في زوجته لانه اعتمد دليل معتبر هو الاجابة موضع الاستنباه اذ المراد لا يحد بين زوجة وغيرها
في اول الوطء ولا يحد الخليفة اي الامام الذي ليس فوقه امام فانه لو دعي او مرق او شرب او قذف
لا يحد ولا يوفى لان الحد حق الله نعم والخليفة هو المكلف باقامة ولا يقدرة على اقامته على نفسه
فقل الخليفة انما يقتض لان حق استيفاء القصاص للنولى فيكون الخليفة كغيره وكذا ابو عبد الله
بالمال ان اتفق فان من له هو المالك اذ الوارث **فصل** في حد القذف والشرب من
رجل محصن او امرأة محصنة او امرأة محصنة او امرأة محصنة او امرأة محصنة او امرأة محصنة او امرأة محصنة
الوطى بنكاح صحيح عن الاحصان في حد القذف بصرحة الى بصرحة الزنا كزنت مثلا وادعز
عما اذا كان القذف بطريق الكساة بان قال رجل محصن يا زاني فقال لا افرصدت لم يحد

مسألة

او بئس لا يبيك وهذا اذا كانت امر محضه لا تذف له حقيقة او ليست باين معان وهو البوه
المؤخر الذي يدعى له حد بقره ليقول من قد ف غايبين سوطا ان كان القاذف حرا و شرط مطالبة المقذوف
بحد الشرب فان الصحابة رضوا عنه ثم تشاوروا في حد الشرب فقال كل واحد منهم ما يدركه فقال علي رضي
الله عنه اذا سكر يذئ افرى وحد المقذوف في كل واحد منهم ما نول ما استحسنوه والفقهاء في ذلك فكان
ذلك اجماعا وقال ابن قتيبة رحمه الله الشرب اربعون سهوا وحق الطلب بقذف الميت للولد والجد وان
والولد وولده وان سفل ولو كان الولد حرا وما من الارث كولد الولد مع وجود الولد الكافر والبعد
بذلك في قوله وكما قيل وبئس الولد البت كاشيت لولد الابن قولا في قوله وعند ابن قتيبة رحمه الله في حق الطلب
لكل وارث لان حد القذف يورث عنده وعندنا لا بل ثبت لمن يلحق به عار شفي الشرب ولا يطالب
بحد سبده واباه بقذف امر المحصنة اي ان قذف السيد ام عبده ليس للعبدة مطالبة الحد في سبده
وكذا ان قذف الاب ام ابنه ليس لابن المطالبة بحد الاب ولو كان لها من غيره له ان يطالب
ويحسب جري قبيحا في الحد القذف اذ فان مات المقذوف بطل الحد عندنا وعند ابن قتيبة رحمه الله
يجري فيه الارث فلا يطل بموت المقذوف وكذا لا يجري فيه عفو وعوض وحصل السيد امر حد
مستعمل على حق السيد وحق العبد اتفاقا فمن حيث ان شرع لصيانته عرض العبد و شرطه الدعوى
لقبول الشهادة ولا يطل بالتقادم ولا يصح الرجوع بعد الاقرار حتى العبد ومن حيث انه متمتع
والحد و شرعت زواجها لتمام ولا يباح القذف بابا منه العبد ويستوفيه الامام دون المقذوف
ولا يقبل بالاولا تنصف بالرق والعقوبات الواجبة السيد تنصف بالرق حتى احدتهما
الا ان الشريعة حال الغلبة للشرع لما جاء العبد و هذا الشرع الى تغليب حق العبد تعديما لحقه
على حق الشرع لما جاء العبد و هذا الشرع ونحن نأله الى تغليب حق الشرع لان حق العبد يصير مرعا
باعتبار حق الشرع لان العبد يجوز ان يولد مولاه و مال الشرع لا يصير مرعا باعتبار حق العبد

اذ لا و

اذ لا و لا يذني استيفاء حق الشرع فخرج على هذا الاصل لفروع المختلف فيها منها الارث اذ الارث يجري
في حقوق العباد ولا في حقوق الشرع ومنها العفو عن بيع عفو المقذوف عندنا وعندنا وبيع وعن ابو يوسف
في العفو مثل قول ابن قتيبة رحمه الله ومنها انه لا يجوز الاعتياض عندنا وعندنا ويجوز في قولنا لا و لا يذني فقال لا و لا
بل انت حد الان كل واحد منهما قذف صاحبه اما الاول فظان في لان معناه بل انت زان ولو قال بل
عسر يا زانية فقالت بل انت حدت العرس لانها قذفت الزوج فحدت و سفي ان يجب اللعان لان حد
الرجل امراته بوجوب اللعان لكن لا لعان لانها لم احدث لم يبق اهل اللعان اذ اللعان لا يجري بين الحدود
في القذف وبين زوجها وان قالت العرس في جواب قول الزوج يا زانية زنت بك يدري لا يجري
ولا اللعان لان قول المرأة تخمين ان يكون قصدها يعني زنت بك قبل النكاح وتعمل ان يكون رد البع
ان وجد من زنا فتوليس لا يمكن اياك لاني فاعلمت اهدا فرك وهو المراد في مثل هذه الحالة لان غيبها
واذا في تعصية تؤذيه فلا يكون لها دعوى اللعان لاحتمال المعنى الاول ولا وجه عليها لاحتمال المعنى الثاني
من اخذ من سبها بوجع الحرام او سكران زابل الغفل سلت عنه التهمة يعني شيء وثي فلا يعقل الرجال الشرب والارث
من السما وهذا عندنا مستنفذ وقال ابو حنيفة رحمه الله في حد الشرب بوجع الحرام بوجع الحرام بوجع الحرام بوجع الحرام
واقربه اي شرب الخمر او البكر بالبكر زمرة وعن ابو يوسف انه يشترط الاقرار بمرتين صاحبنا قال اقرار البكر
لاحد او شرب بمرتين ولا يقبل في شربا او شربا مع الرجل وعلم شربه طوعا فان شرب الكراهه لا يوجب الحد
صاحبا فلا حد حتى نزول عند البكر لانه لم يبا لم في حال البكر لا حد بوجع الخمر بل اقرار او شهادة لان وجود الخمر
لا يصح دليلا فقد تخلف لرؤا الخمر مع بقائه الخمر في البطن وقد بوجع الخمر فخرجنا من سكر الكلى سكر الخمر
بوجع الخمر او بوجع الخمر فان علم الشرب بقا الخمر لا حد بل اقرار وشهادة او بوجع البكر لان البكر الخمر
كلين الرماك لا يوجب الحد ولا ان رجوع عن الاقرار لانه من الله تعالى فيجعل الرجوع من شربه مجزئ مقادير ما
من امامه اي يكون مكان الشرب قد رما من امامه بحيث لا يقد على اداء الشهادة بغيره حتى لو كان الشرب

الاول

ببدا قبل شهادته رد قوله ولم يقبل شهادته لان الاقدم على اداء الشهادة بعد القاضى والسر على ان يكون
لعدالة وعند الشك في قبوله لا في صدق قذف لان صدق الجحد وهو لا يسقط بالتقدم وان شرب بالسرقة
المشاهدة ضمن السارق السرقة وان لم يقطع يده لان الحال حتى الجحد وهو لا يسقط بالتقدم وان اقرب
الى الجحد المتقدم حد لانه لا يتم في الاقرار وهو المتقدم للشرب برؤاى الرمح عند الحنفية والابو يوسف
والشعبي اى لغير الشرب كالزنا والقذف والسرقة يضمن شهره هو الاصح وقيل بمعنى ستمه شهره وعن الحنفية
انه لم يقدري ذلك ونوعه الى اى القاضي في كل عصر وعند محمد المتقدم للشرب ايعا بمضيه شهره وان
الشعبي وروى ابن بطلان عن عابدة عن رجل قال شربوا بيرة من غايب لا يجد بالرق لان ما يغيبه
انفوت الدعوى وهى شرط في السرقة لان الشهادة على السرقة شهادة تملك للمسروق منه لئلا يسرق فلا يقبل
بلا دعوى وليست الدعوى بشرط لثبوت الزنا عند القاضى ولتفت حد العبد المرد به الجدة والى نصف
لحالة الرق المنقذ لكرامات والعقوبات اذ الجناحة في حق النعمة اعطى وكفى حد لحيات اتحد
جنسها اى ان قذف مرات لوزن في مرات اشرب مرات فخر مرة فهو كذلك كما خلا في الف في ده في
ما اذا ذنى وقذف وشرب فانه يجب لكل واحد حد والسرقة شرب هو ما يشرب دون الحد اهل من الخور
اراد الرديح شربا ولا يكون سوطا وقال ابو يوسف في رواية يبلغ التعزير خمسة وسبعين وفي رواية
تسعة وسبعين والاصل فيه قوله على الصلوة والسلام من بلغ هذا في غير فهو من المعتدين اى من اثم حد
في موضع كذب الحد فهو المعتد ثم ابوجه انه اعتبر ادى حد العبد واربعون حد العبد نقص منه سوطا
وابو يوسف اعجز الحد الاضرار وهو ما يوزن للقذف فنقص سوطا في رواية وهو قول زفره وفي رواية نقصت
وقول محمد من غطرت بعض الكتب مع الحنفية وفي بعضها مع ابو يوسف واقل ثلث جلدات لان
الايق به الزجر وكذا شيخنا اذناه مفوض الى اى الامام وعن ابو يوسف ان التعزير على قدر عظم الجرم
وعنده لا يقرب كل نوع من بابه يقرب القيد والسرقة من الزنا والقذف بغير الزنا من حد القذف وعنده انه

يجوز

يجوز التعزير ما وجد المال ومع جسد مع ضرب لان جسد التعزير اى جاز القاضى فاما ان يعزير الى حد
اى التعزير اشد لانه جرم فيه تخفيفه حيث نقصان الحد وقلو جرم فيه تخفيفه من حيث المخالفات
المقصود وهو الرجم ثم الزنا اشد من الشرب لان حرمة الزنا اكشف بحال وحرمة الشرب بكشف بالضرورة
والاكره ولهذا كان المتأخر ما في كل الاديان بخلاف شرب الشرب المحرم للقذف لان غاية الشرب
مقطوع بها وجنابة القذف لا الاحتمال ان يكون القاذف صادقا في قذفه ولان شارب الخمر يهلك
عن القذف فيجوز كل شارب جاسعا من الشرب القذف فيحقق منه جنائتان ومن القاذف جنابة
واحدة ولهذا كان ضرب به اخف اى ان منصوصا عليه وهو اى التعزير مخلوك بقذف حد او اثم
او دم وله اوكا فربما يذنبه لانه جنابة قذف وقد امتنع وجوب الحد لفقد الاحسان فوجب التعزير بعد
مسلم بما فاسق وهو ليس بفاسق بالكلية فاسق وهو ليس بسارق باعحت الخلف بدل على نفسه
ولين وامثاله مثل باخاين بالوطى با ابن الفجيرة وغير ذلك مما يحد عارا وعيانية العرف لا يعزى بها
فانه يرد به المعنى المجازي الى البليدة مثلا فهو اهل خلق وكذا القذف يرد به قبح الصورة والكلب يرد به
سئ الخلق في امثال ذلك لا يعزى وقيل الا ان يقال لعالم او علوى او جعل صالح ممن هو شريف
النفس فانهم اهل الاكرام فيعزى بهم بانهم بخلاف الارذل فانهم لا يبالون من امثال ذلك ومنهم
او عزومات يدر دمه لان الامام مامور بالحد والتعزير فانقل فعله الى الامر وهو احد فقصار
كان احد امة بلاء واسطة وقال الشافعي انه يجب الدية في بيت المال وان عز روج عرس
لا يكون يدر لانه ليس بما يحد بذلك بل ذلك مباح له والمباحات ثقيل شرطا اسلامه كالحد والى الطريق
كتاب السرقة في السنة اقد الشئ من الغر خفية واستر اى شئ
كان وفي الشريعة اخذ مكلف اى عاقل بالغ خفية قدر عشرة دراهم مطروقة من نقتة فلو سرق عشرة
تبراقمتها انقص من عشرة مطروقة لا يجب القطع وروى الحسن عن الحنفية من ان القذف

بما

وعند ان ياتي به دينار ذهب وعند ذلك رد ثلثه درهم وعن الحسن درهم وعند ابي بصير ان المال
 قد سرق من السرقة في الغنم والكثير من الماشية او احتياجا محمرا فما لا يكون محمرا
 لا يكون اذ سرقة بلا شبهة احترازا عما يكون في المزرعة كما اذا سرق من ثياب بيت رحم محرم بمكان مثل
 بيت او صندوق او حافظ كالحبس في طريق او مسجد عنده مال قال اقر بما اي بالسرقة مرة هذا عند محمد
 رحمهما الله وعند ابي يوسف لا تقطع ماله لثلاثة من وعنه انه شرط اقرارين في مجلسين مختلفين او شهادتين
 وسالما القاضي ما ياتي السرقة فانها تطلق على اشياء من تستوعب الكلام الغير سرور من الاعتدال في الرجوع
 بالسرقة وهرس رقا والضرر بما يتوهم انه لا يحتاج الى الخفية كما في السرقة الكبرى اي قطع الطريق وكيف
 هي فتقول كيف كانت هذه السرقة وانما يسأل عن ذلك لجواز انه ثقب خارج البيت وادخل به وخرج
 المتاع وفي هذه الوجه لا تقطع عنه بمحضه فمحمد رحمهما الله متى ياتي وانما يسأل عن ذلك لجواز انه سرق غير
 المحرم ولم يترك السرقة لعل ان السرقة لعل ان لا يحمل سرقة وانما يسأل عن ذلك لان السرقة
 السرقة من بعض الناس كذا رحم محرم لا يوجب القطع فان قيل لا يحتاج الى هذا السؤال لان السرقة
 حاصرها هو السرقة والشهود يشهدون بالسرقة منه قلنا يحمل ان يملك السرقة منه ودرهم محرم من السرقة
 والسرقة لم يعلم ذلك فينبغي ان يسألهم الامام وانما يسأل عن هذه الاشياء احتيالا للرد
 كما في الحدود وبما ياتي اليك به ان هذه الامور قطع جزا او قوله فان اقر وان شارك في سرقة جمع
 واحصا كل منهم ثم رخص السرقة اي عشرة دراهم فقطعوا عند ما كره ان يسرقوا جماعة ثلثة
 دراهم فقطعوا وان اقر بعضهم المتاع وخرج به اي مع ان لا اخذ صدقة بعضهم فقط قطع الجميع
 والنفس ان لا تقطع الاخذ وحده وهو قول نزلوا في رحمهم ونحن نقول ان الاخذ اذا خرج المتاع
 بقوتهم فصاروا محرمين اقر من مع لا تقطع بقاءه خيسل حقه لو وجد ما جاز دارا غير غوب فيه
 تحت حبس وحشيش وحكم ومصدق قال في سرقة كل ما يبلغ قيمة ثيابا الا الثياب

والطين

دوس

والطين والرسن وهو راديه عن ابو يوسف ولا قول عابدين رضي الله عنهما كان البذر لا تقطع عليه رسول
 صلى الله عليه وسلم في الشجر الثمرة او ما يفسد سريعاً لا يقطع له اذ كان في الماشية او ما لا يكون محمرا
 ويصح والاصل فيه قوله عليه الصلوة والسلام لا تقطع في ثمره والمراد به الثمار الرطبة اجماعا لانه يتسارع الفساد
 وكذا لا تقطع عنه اذا سرق الثمار من رؤس الاشجار وان صارت ثمرتها في دار لم يقطع وان كان
 عليه حوايط لان الاحراز قبل الحصاد ولا يتم فان الذرع ترك للنبات لا الاحراز وانما شرطه ان
 لان الثمار لم تكن حلوها يتسارع الفساد وان حرقا ان كان حرقا فيه لانه ان كان حرقا
 فخلطها في ثمرتها فتعذر ان يكون مال السرقة في ثمرتها لانه لا يكون مال السرقة في ثمرتها لانه لا يكون مال السرقة في ثمرتها
 وان كان من ذنبه والطينور والنبات من الماشية لان الاخذ ان يقول اقر بها للسرقة وطلب
 من ذهب هو شيء شئت كالنبات بعد الثمار وعنه ابو يوسف ان كان حبيب من مصلح الثياب
 لا تقطع لعدم المحرم وان كان في بيت او تقطع وباب مسجد لانه ليس محرم ولا يقطع الاخذ بتداول
 القواة والنظر فيه لانه لا يشكال وقوعه والقطع لا يوجب الشهادة وفي خلاف ابو يوسف والثمرة وهي
 حر لانه ليس مال ولو كان المصحف والصبي حليين لان الحلية تبع وعن ابو يوسف ان بلغ الحلية الثياب
 تقطع وعنه لانه حلية لانه لا يقطع الا البعد الصغر الذي لا يخرج نفسه لانه مال مطلق كباقي الاموال قال
 ابو يوسف لا تقطع وان كان حلياً لا يقطع ودفع لان القصر ما فيه وهو ليس مال ولا ان الذرة ان كان
 شبه حلياً ككتب التفسير والحديث والعقبة في المصحف فان كان متراكما لم يقطع ولو كان طينورا لا يقطع
 الحجاب والمراد بغيره من حجاب لان ماله لا يقصد بالاذن وانما المقصود المأخذ فقط ان بلغ
 ثيابا واختلفوا في كتب الادب فقل هو حلي بغيره الحجاب وقيل بكتب التفسير والعقبة لان ماله
 سوقي عليها او فهد وطلب لانها بوقد ان مباح الاصل وحيث كان اذ كان في المودعة او دفن في
 بالاذن وليس هو ان باخذ الشيء على وجه العلانية فمر من ظاهر ملة او قرة وليس هو استخراج

لا يقطع في

والرابط في الوجه الثاني من داخل فبالرابط تحقق منك الخبز باخراج المال من الكرم ولو عمل الرابط تقطع في الوجه الاول
لان الرباط لم يبق في الكرم بعد عمل الرابط فمحقق منك الخبز باخراج منه وفي الوجه الثاني لا تقطع لانه اذا
حل الرباط بقي الدرهم خارجا من الكرم فلم يوجد اخرج المال من الخبز واذا اخذه من خارج الكرم لم تقطع وعن
ابي يوسف انه لا تقطع في الوجه كلها او سرق مجازا من خطار او جلا فانه لا تقطع سواء كان معسرا
سوقا او قابلا بقوده لان المقصود القاد والسائق القود والبيع وقوم الحفظ تقطع ان حفظ
ربه او ناهم عليه لان الخبز ثبت بالباطن اذا كان فاصدا الحفظ والنوم عليه حفظ وكذا ان نام بقره
او سرق الخبز واخذ شيئا فان الخبز في مثل هذا خبز او دخل يده في صندوق او كرم واخذ المال لان الصندوق
والكرم منقطع او اخرج من مفسورة دارهما مقاصير لا يحتملها كما ذكرناه والمراد موضع كرمه في
نهبها جرات بسكن في كل منها ان لا تعلق له بالحجة الاخرى لا الدار التي صاحبها واحد وبسوته مشغولة
بمناعه وخداه او سرق صاحب مفسورة من اخرى من هذا الدار او ثقب الحصن البيت فدخل والتمس
شئ في الطريق ثم خرج واخذه فان هذا معتاد بين السارق لتعذر الخروج من القلاع او التفرغ يده
فكلمه يستدفع رب المال وان لم يافذه من الطريق لا تقطع خلافا لما في رده او حمله على حماره
واخرج له من البراءة بمضاف اليها بقا وعنده زفره لا تقطع في القلاع والحمل تقطع على كل سارق
من زفره او عظم اليه وعنده الخوارج تقطع من المنكب وبجسم الحمار يحمل يده بعد التقطع في الزفره
الذي اعلى ثم تقطع رجله اليسرى ان اعاد الى السرقة فان سرق ثانيا لا تقطع يده بل يسجن
حتى توب ويعز ايضا وعنده ان نفي يده تقطع يده اليسرى المرة الثالثة ورجله اليمنى في المرة الرابعة
وشروط التقطع خصوصه المالك وطول المال ولا فرق بين الشهادة والاقرار عندنا فلا يابن اليه
فما لان التقطع خالص حق المدينه وثبت نفي رده الاقرار لان الشهادة تثبت على الدعوى في المال
مخلاف الاقرار وان ان الخصومة شرط ظهور السرقة لانها جناية اخذ مال الغير ولم تثبت الجناية على

مال الغير

مال الغير بالخصوص او خصوصه ذي بدنه فطالما لم يرد ونحوه مثل الناصب وصاحب الربوا اذا ربح
دينارا بدينارين او مفسدة السرقة من يده والمستور المستور والمفسد والمستبغ والقاض
على سوم الشري والمترين وكل من له يد عاقل سوى المالك في السرقة من جولا وعنده زفره والتمس في
لا تقطع خصوصه هو لا ولا لم يخبر المالك وما قطع به ان يرد على صاحبه الا ان لم يبق بان يملك
لا يصح وان استهلك السارق فذلك في رواه اسوسه على محضه رجه الله وهو المشهور في رواية الحسن
على محضه رجه بعضه بعضا وقال لك ان كان السارق ذاك يصح في المال والا لا يضمن وقال في الشئ
بعض السارق بملك المال واستهلك فعنده تقطع مع الضمان لا يجتمعان وعنده الثاني يجتمعان
لانهما حقان اخلافا محلا ومختلفان سببا اذ حمل التقطع اليد وسببه الجناية على حق
التمتع وهو ترك الانها بما جناه عنه وحمل الضمان المنة ومسحة السرقة منه وسببه ثبات اليد
على مال الغير وجه العدوان فوجب احدهما لا يكتفي بواحد لانهما روي عنه عليه الصلوة والسلام
لا عزم على سارق ما قطعت يمينه لان التقطع خالص حق المدينه فلا يحكم الا بما روي عنه عليه الصلوة والسلام
خالصا فاقطع قسمه المال الى اربعة اقسام ولا يقر مفسودا لمحقا للبعد لان العصمت متحدة فاذا لم يبق
الي اربعة اقسام لم يبق للبعد والحق في حق العبد بالانفة كما في الحر فلا يضمن ومقصود اي مسلم او ذمي خرج
وقطع الطريق على مفسود مسلم او ذمي فخرقه لوقطع الطريق على المسلمين لا يجب التقطع فانه قاطع
الطريق قبل اخذ مال وقطع نفس جسدها عرضي توب ويظهر فيه سواد الصالحين وان
المال من مسلم او ذمي جماعه ونصيب كل واحد اقسام المال نصاب اى عشرة دراهم فصاعدا
قطعه يده وبطل من خلاف يمينه اليسرى واليمين اليسرى لثلاثون جمل المنفعة وان قل على احد
مال من هذا حتى لو غفر الاولي ولم تلتفت الى قصودهم لانه حق المدينه وعنده نفي رده الوجه الثاني
وان قل منه اى مع اخذ مال ان شاء الامام فله من غير قطع او صلب من غير قطع البصر

الألوه

أول ما قطع يده ويمنه من خلاف ثم قبل أو صلب جميع قطع اليه وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله
لنقطع أو يصلب ولا يقطع وعن أبي يوسف أنه ليس بالإمام أن يدفع الصليب وجهه أنه يترك خشية ذلك
حتى يقطع فسقط **كتاب الجهاد** وهو مصدر ما حدثت العدو وإذا أتته
في محل الجهاد أو بدل كل واحد منكم جرده أي طاقته في دفع حاجته ثم غلبه الإسلام على قتال الكفار ونحوه كما
من الجهاد مع الخلفين لا غزا الدين وهدم قواعد الشركين وقد قال كتاب السير جمع سيرة وهي طريقة
وسمى بهذا الكتاب لأنه بين فيه سيرة المسلمين في المعارك مع الكفار الجهاد وفرض عين وانهم الكفار
على بلده وصار الفير عانا ولا تنبأه ونعمم الأقباط المسلمين جميعا فحب على جميع الناس الدفع فخرج المرأة
بلدان زوجا والعبد بلا ذل السيد وانهم الكفار على نفوسهم الشهور لصرف عيونهم عن كذا العبد
منهم وهم يقدرون على الجهاد وأما من ورأهم فلا يبلغ الجهاد بصرف عيونهم إذا خرج إليهم بأن
خفف على من كان يقرب منهم ما جازول عن المعاهدة أو بان لم يعاجزوا لكن لما سلوا ثم وثق إلى أن
لصرف عيونهم على جميع أهل الإسلام شرقا وغربا وفرض كفارة بدء أي ابتداء وان لم تعاقب الكفار ان قام
بعض المسلمين سقط عن الباقين والأثم بالقتال بعض المسلمين انما أي كل المسلمين وهذا الصلوة
الجهادة وروى السلام ان قام ببعض سقط عن الكل والأثم الكل لا يجب على صبي سقط التكليف
عنه ولا على جده وامرأة لا تستغفها الجاهدة المولى والزواج وحققا مقدم على حق الشرع ليجتنبها وغنا
والعمر ومقعدوا قطع عجزهم حتى يرمي أي الكفار ويؤيدهم إلى الإسلام والدعوة في ابتداء الإسلام كانت
فرضا والامن قبيل الاستجاب لا نشأ الدعوة فان ابوعا في قبول الإسلام فالي أداء الجزية بدفعهم
وهذا في حق من يقبل منهم الجزية كاهل الكتاب والمجوس وعبدة الأوثان من النجس فاما المرتدون وعبدة
الأوثان من العرب فلا يقبل منهم الجزية فقال لهم إلى ان يسلموا فان قبلوا الجزية فلم يقاتلوا وعليهم
ما علينا لا يراون على هذا الحكم على العموم حتى يدل على تركت عليهم من العبادات وغير ما يجب علينا

البراد

بأن يراونه يجب لهم علينا ونجسنا عليهم إذا تعرضوا لدعا عليهم وأموالهم أو أوضاعوا
وأموالنا ما يجب لبعضنا على بعض عند التوض فإن قبل قبول الجزية كانت
لدعا عليهم وأموالنا فقبول الجزية ليس بالالزوال هذا التوض وان ابوعا في قبول
الجزية لئلا يفسد وكما بهم بما يملكهم من الحرب بالسيف والرمي ونصب الخشب **كتاب**
وقطع عجزهم وأبوا دفعهم وخرت بيوتهم وأرسل عليهم الماد بل عذر هو الجاهة ونقض العذر ان قبل من
ان يجوز العذر لقوله عليه الصلوة والسلام الحرب جده عن المارد ان الحرب ما دامت قامة يجوز الجدة
بالبرهم الامام ان لا يجادهم في هذا اليوم حتى امنوا فجارهم منه او يذهب الى جانب خوفي منهم فجاهة
اوسيانا وكذا ذلك اما اذا جرى بيننا وبينهم قتال في الجهاد في هذا حتى امنوا فانه لا يجوز الجاهة لان هذا
استيصالا وعدنا على ربه بنقض العهد وهذا السبب الحرب بل خذاع في حال السلم تكون قدرا وعلل
هو السرقة من المغنم وسنة بني اسم من مثل بثل بن ثعلب ومعناه جعله نكالا وعبره ونحوه مثل قطع الأضراس
وتسويد الوجه فقال مثل بالبعد أي قطع الفقه بهما قتل عا جاز عن القتال كعبه ومجنون وامرأة وشيخ فاه
ومقعد وامرؤ من قاتل منهم هو لا يقتل وعنه ان في ربه يقتل الشيخ الفاني والمقعد والامرأة ملكة
لكنه خربا إلى المسلمين او اذا راى في الحرب اذا الاستعانة بالراى فوق القتال او اذا مال تحت الكفار
أي جاز على الحرب وبين مثل اب كافر به وان قصد الاب قتله لا يكتفه دفعه الا بقتله لا بأس بقتله وهذه الامم
والجدة ولو كان الكافر فانه لا يجوز ان يبدأ بقتله وبلا اخراج مصحف وامرأة في سرية لا يؤمن عليها فانه
لقتال في ايدي الكفار فكون سببا في استماع بالمرأة والاستخفاف بالمصنف الا في جنس عظيم يؤمن
عليه لان الغالب هو الظفر والنفرة ولو فعل عليهم مسلم بامان لا بأس بان يقاتل معه المصنف اذا كانوا
ورق من بالبعد واذا راى الامام ان يصلح اهل الحرب لصلحهم ان كان الصلح خيرا بان كان المسلمين
ضعفوا وبالكفار شوكه وصالحهم بالمال عند الحاجة اما اذا لم يكن حاجتهم لم يبدأ الصلح ان كان هو

لنا
لدا

الى السيرة التي للسلطان وقبائلهم قبل هذا الصلح الى ما كانوا عليه من اذلة وذل وذلهم
 ولكن لما اذعنهم لان اذلة وذلهم لم يبق لهم على ذلك وهو لا يجوز وان صالح المرته بالمال واخذ المال منه لا يكره
 كسيرة الردمونة ولا يباع صلاحه وحده وجعل منهم اهل الحرب ولو كان البيع بعد الصلح معهم وصح
 ان حروجه كما في الدواجن او اهل حصن او اهل مدينة فلم يخرج احد منهم المسلمين قتالهم قال كان الامام
 شرا للمسلمين منذ الامام الامان وادب الامن لا يفسد على الامام ولما امان الذي لا يفسد منهم فيسلم
 ولما امان اسير مسلم بعد الكفار وتباوهم معهم اى مع الكفار لانهم معتبرون في اديهم ففعلوا الامام
 عن المصلحة فها هو كذا قال الامان من اسلم تحت اذى دار الحرب ولم يهاجوا اليها بعد الاسلام وكذا قال
 جعفر عاتق وعبد بن جعفر عن الصادق ع قال محمد بن ابي رافع روى عن ابي الحسن ع قال امان الصبي العاتق
 والعبد المحرور واليوسف مع محمد بن ابي رافع روى عنه روى الطحاوي وروى عنه وكذا
 جعفر ع قال لا يبيع في المظنة وقسمته ما في المظنة في مصدر العاني اذا قل وحقق والاسم
 العتقة ومنها في ملكه عتقة اى بالعتاق لا بالصلح قسمه الامام ان شاء بين الجيش بعد ما ختمه او ان
 اقر اهل عليه من عليهم وتركهم او ارا لاصل وترك الاراضي مملوكة لهم بجزية على رؤسهم وتخرج على الاربع
 وقال الشافعي في ذلك في الرقاب ولكنه قسم الاراضي ولا تركها اديهم بالخراج وقيل الاسرى ان شاء
 او استقرهم ان شاء او تركهم احرار ان شاء ومنه اى يكونوا اهل ذمة لنا ونفي عنهم المن ان ترك
 الاسيرة الكافر مجانما من غير ان ياخذ منه ثمن او فدية او فدية اخرى وقدمهم الى دارهم الفداء ان
 ترك الاسر وياخذ منه مالا او كسر اسلحتهم في مقابلتهم فالفداء قيل ان نفع الحرب او ازارها بخروجهم
 لا بالاسير المسلم وبعده لا يجوز بالمال بالاجماع علما فانما بالنفس لا بخوفه عند المحسنة وعند حرمه بخروج
 اليوسف او اثنان وعند الشافعي بخروج ونفي قسمته منهم تحت اى دار الحرب وقال الشافعي لا بأس
 بقسمته دار الحرب بعد ما تم انهم المستركن وهذا بناء على اصل وهو ان الملك للغانين لا ثبت

قبل الامور

اى في الحرب
 ولا يبيع في المظنة
 ولا يبيع في المظنة
 ولا يبيع في المظنة
 ولا يبيع في المظنة

قبل الاحراز بداد الاسلام عندنا وعندنا ثبت الا بالادعاء بان قسم المظنة بين المسلمين قسم ادعاء المظنة الى اهل
 الاسلام فيما بينهم وقسم بينهم والرد الى القوم الذين وقعوا على مكان حتى اذا ترك المظنة القتال قاتل الملك
 وقيل الرد العون وقيل الذي يخدم المظنة ومنه دلت على القتال تحت اى دار الحرب قبل ان يخرجوا منهم
 الى دارنا كما قال اى بشارة قسم اى في المظنة فالف في رده بعد القضاء والقضاء لا يترك في المظنة سوى
 لم يقاتل وقال الشافعي في رده من تحت بعد استعرا لزمه يورث نصيبه ويورث قسطه من ولائهم مات من
 المظنة يقاتل يقاتل في دار الاسلام لان الدار التي يخرج في الملك الملك فثبت بعد الاحراز بدادنا واصل لنا
 اى في دار الحرب من المظنة طعام في الجزاء والجزء ومن يدين به ويخرج به الدابة وعلف كدواجها وطيب
 سواء كان بها حمار او لا وحمل لنا في دار الحرب سلاح به حمار بان لم يكن لنا سلاح او انقطع سلاحنا
 لا يملك به ولا شيئا بعد الخروج منها اى من دار الحرب ومن اسلم من اهل الحرب تحت اى دار الحرب
 عنهم بالاسم لقسم لان الاسلام حاصم وطفل لانه حاصم متعا وملا معه وفي يده او مالا او دمه
 معصوما اى وضعا ماله عند مسلم او ذم وقسم الامام المظنة فيقسمه او لا ويقسم ما وراه اى يبيع
 الا فاس بين الغنمين فلو قسم الفارس سمحان عند المحسنة وفرضها وعند صاحبه وان نفي رجمهم
 للفارس سمحان ثلثة اسمهم وللمراجل اسم واحد وبعتبر استحقاق اسم الفارس او الراجل وقت مجازاة
 الدرب هو الباب الواسع على السكة والمضيق من مضائق الروم والمراجل يهاجرون دار الحرب
 لا شهود الوقعة وعند الشافعي به يعتبر شهود الوقعة فمن دخل دار الحرب فارتفق فربما استحق
 قسم الفارس ومن دخل را جلا فاشترى فرسا قاتل فارتحق اسم الراجل وعند الشافعي به
 الجواب على العكس في الفصيلين والخمس اى خمس المظنة تقسم على ثلثة اسم يعطى اليهم والمكسب
 وابن السبيل وقدم فقرا ذوى القربى عليهم اى على الباقين من الاوصاف الثلاثة فينظر في انهم
 ذوى القربى في سهم البسم ويقدم على ما في الايتام وكذا ما بين ذوى القربى وابن سبيل منهم ولائى

ويورث قسطه من مات منها

الأول

من الخس لنفيم اى ذوى القربى وعن ابن فخر بن قسم الخس على خمسة اسمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
في جوده وبعده يعرف سمي الى الخسفة وسمي لذوى القربى استوى في غنيمتهم وبقوتهم لقسم بينهم للذكر مثل
حظ الانثيين والباقي للفرق الثلاث ومن دخل دارهم فاعارهم حتى اى ان دخل جماعة لما منه دار الحرب
واخذوا منها خسر وان لم ياذن لهم الامام لانه وان لم ياذن لهم يجب عليه نصرهم كما اذا اذن لهم
فكان باخذوا ما اخذوا بالجمادى فحس لا تحسن منه لا منعه له ولا اذن اى ان دخل الواحد او الاثنان
دار الحرب بلا اذن الامام واخذ الواحد او الاثنان شئ لم تحس وقال ابن فخر بن قسم لم تحس لو دخل
باذن الامام فغيره روايتان وتحس المشهور لانه ما اذن له الامام التزم النقرة فكان بقوله الامام
وللام ان يغفل التفصيل اعطاه شئ زايده على سهم القسم والتركيب يدل على الزيادة وقت القمار
ويخرج عن القائل وقال ابن فخر بن قسم لا يلحق التفصيل الا من الخس فيجمل لاحد من المقاتلة شئ زايده
على سهم الغانمين كالسلب فصول من قبل شئ زايده على سهمه او نحو السلب كان لقول السيرة
لهم الربيع بعد الخس اى بعد الخس جعلت لهم ربيع الباقى او ثلثه او نحو ذلك والسلب في النقرة
المقبوب وعند الفقهاء معركة اى حركت المقاتل واما عليه اى على المركب والراكب المقبول
من ثيابه وسلاحه وماله وكذا ان يركب من البرج وغر ذلك **فصل** في استيلاء الكفار
واذا غلب بعض الكفار كالترك مثلاً على بعض الكفار كالروم فسيبهم واخذوا اموالهم وملك
بعض الكفار بعضاً آخر واما اموالهم بالاستيلاء وكذا ان غلب الكفار واخذوا اموالهم واهربوا
بدارهم ملكوا اموالها بالاستيلاء والاحراز بدارهم وقال ابن فخر بن قسم لا يملكونها الكفار حرباً وتوابعه
كالعبر والمكاتب وام الولد ولا يملكونه بغير مال الا بقا اذا دخل دارهم واخذوا منه خسرهم
وعند جماعه لكونه لان الاستيلاء وروى على رجل قابل للملك فثبت الملك فيه كدابة يذبح اليهم وخزونه
ولا يخفى ان سبب الملك بالاستيلاء ولم يوجد لان العبد يد اعلى نفسه لانه اذ هو مطلق

الامه سقط اجار يده على نفسه حتى سبده فاذا زالت يد سبده بانفسه عن دارنا طرده على نفسه
فدعت يده سوت يد الكفار عليه فلا تحقق الاستيلاء وقد ثبتت الملك بخلاف الدابة لانه لا يد لها
على نفسه ما وملك بها اى بالاستيلاء والاحراز بدارنا حرهم لان الشرع اسقط عصمة الكفار جزاء
على كفرهم وملك اموالهم لان الاستيلاء على المباح بسبب الملك واما لم غر معصوم بسبب كفرهم وان غلبنا
عليهم ما ظهر وعلينا واخذوا اموالنا واهربوا بدارنا فملك من وجدنا ماله اقدرة بلا شئ اى ان لم يمس
المال بين جيشنا الغانمين واخذ بالقيمة ان قسمنا فافرق بين الحالين لان المال القديم يتغير
بزوال ملكه عنه بلا رضاه وبعد القسم من وقع المال في نصيب يتغير بالافدية محالاً لانه يستحقه جنة
عن سهمه في القيمة فنقل الحق الاخذ بالقيمة دفعا للفر من الجانيين وقبل التسليم الملك فيه للعامة ولا يصيب
كل فرد منهم ما يبايلى بقوته فلا تحقق الضرر واخذ بالقيمة ان شره اى العبد الا بقرتهم اى الكفارة
باجرمنا في دار الحرب واخرجه الى دارنا وعبدنا اى الكفارة اسلمت اى في دار الحرب مجازنا
او ظهرنا عليهم عنق اصلا وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قاهر الطائف خرج جماعة من عبيدهم
اليه ثم جاءوا بالمال او طلبوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرد عليهم فقال عليه السلام هم عتقا
لعبد مسلم شره كافر مستامن هنا اى في دار الاسلام واخذوا اى العبد دارهم اى في دار الكفار
فانه يعق عند الخسفة وعند حاله يعق لان الواجب ان يحجز المستامن عما يبعه وقد زال الاجبار
اذ لا يد لنا عليهم فيق عبد ايدى يده وله ان زالت ولاته الاجبار اقم الاعاق مقامه تخليصا لهم
عن ايدى الكفار ولا تعرض تاجر ثامته لادهم واما لم اى اذا دخل مسلم دار الحرب تاجر المولى لم
ان تعرض لشئ من ديارهم واما لم لان المسلمين عند شرطهم وقد شرط بالاستيلاء ان لا تعرض
لهم فالتعرض عذر الا اذا فذروا واخذوا ملكهم ماله اى مال تاجرنا او اقدرة اى غير الملك بعلمه
اى يعلم الملك ولم يمتعه الملك وح يجوز لنا جرحنا تعرضنا لانهم بداءوا انقض العهد والعذر وما جرح

حالة الشئ حتى العلم ويعلم على درجته من غير ما عن دول المسلمين لئلا تقف عليها بل
يستغفرهم ويكون ذلك ذل للمسلمين قال من هنا الحق ان لا تكونوا ان ركبووا الاعتراف والفرقة
كالخروج الى الارثاق ويحتشون عن لباس شخص به اهل العلم والشرف والزهدي كالرداء والعمامة
وكون متاعهم على خلاف متاعنا خشنه فاسدة اللون خمر منة محقر الم وقطعنا للدين واهله
ومصرف الجنية والحراج وما اخذ منهم الا من اهل الحرب بآل قال وحرب مثل الاراضي التي اجلوا عنها
ابلهما وما هدى اهل الحرب الى الامام مضاجحنا خبر لقوله مصرف الجنية كسب ثمنه وبنوا جيسر
هو ما يوضع ويرفع وقطرة مني ما لا يرفع ورزق العلم وكفاية القضاء والعمال والمقاتلة ودرهم
الامم هذا ما لا يتب الحال وصل الى المسلمين بنقر قال وهو معد مصالح المسلمين ومن انزع عن الاسلام
والعبادة ما بعد عرض على الاسلام لرجاء العود اليه قالوا العرض غرر واجب لان بلغته الدعوة فخذ
الدعوة في شئ مستحب وان كانت له شبهة كشفت شبهة لان الظاهر اقترانه بشبهة ارتد
لاجلها فلعين انما هما فان استمر على الاسلام وجلس ثلثة ايام لا يزيد على هذا لانه لا يرتد
الا شبهة ظاهرا ففتح الاممال عند الاستمهال واذا لم يطلب التاجيل بقله في ساعة في ظاهرها
الرواية وفي النود رغن احسبه الى يوسف حنينا انه يستحي فلما ام ان يوجه ثلثة ايام طلب
ذلك اولى بطلب وقال الشافعي لو حب على الامام ان يوجه ثلثة ايام ولا يحل له ان يقبله
قبل ذلك فان تاب فيها الى الحفلة المحسنة اخذه الا ثبت قبله اي توبه بالبري عن
سوى الاسلام بعد الاتيان بكلمة الشهادة او التبري عما انتقل اليه لمقصود قوله
بطل العرض للسلام عليه ترك نذب كما ذكرنا بل استهان على القاتل لانه يستحي القتل بالقتل
ويزول ملكه اي ملك المرتد عن ماله سبب ردة رذالا موقوفه الى ان تبين حاله فان سلم
عاد ملكه على حاله عند اخذه محسنة وعنده ما لا يزول ملكه بل يبقى ملكه لان يقبل وان كان

بوجه ضيق الخلق

او قل

او قل على ردة او حتى يدارم اي يدار اهل الحرب وحكم به اي بخلافه بدار الحرب استقره وعين مدبره وم
وجل دين عليه وقار الشافعي بتي ماله موقوفه لاحد كما كان قبل حاقه وسب حال اسلامه لوارثه المسلم
واختلف الروايات عن المحسنة فمن مرث المرتد بوي الحسن عن ابن من وازناله وقت ردة وبقى الى الموت
برشته ومن حدث بعد ذلك لا برشته حتى لو سلم بعض ورشته بعد ردة لا برشته على هذه الرواية وروي لا يوصف
على المحسنة انه يعتبر وجود الوارث في وقت الردة ثم لا يبطل استحقاقه بموت قبل موت المرتد وروي محمد
على المحسنة انه يعتبر من يكون وارثا له حين مات او قل سواء كان موجودا عند الردة او حدث بعدها
وكسب حال ردة في هذا عند محسنة وقال لا يملكها لوارثه المسلم وقال الشافعي في كل ما كان في وقفي دين
كل حال اسم الاسلام والردة من كسب تلك الحال اي دين حال الاسلام لغض من كسبه حال الكفر ودين حال
الردة لغض من كسبه حال الردة وقال القاضي في يونه من كسبه وبطل لكافة وذلك لان الجمل بما بعد العلم والامانة
وصح طاهر لان النكاح قد انفسخ بالردة فيكون المرأة معتدة فان طلقها بغيره وبطلاده بغيره ان اتم المرتد
لاذولت فادعى نسبة ثبت نسب هذا الولد منه وكانت الامم ام ولد له ووقوف بغيره وشراؤه وبات
بمعاملاته كبنته واجارته وتدبيره وكسبه وصيته ومعاوضته والحاصل ان تصرفات المرتد المانع
انفاقا لقبول العبة والاستيلاء والطلاق باطل انفاقا كالنكاح والخرج وموقوف انفاقا كولاية على اولاد
الصغار والمفاضة ومخلف في توقف كابع والشراء والامارة والعق والتدبير والكتابة والوصية
وقيض الديون فمضد محسنة هذا النوع من التعريف ان اسم لغد وان مات او قل ادخل بدار الحرب
وحكم به بطل وعندهما منفذ هذه التصرفات الا ان عند السوفه منفذ كما نفذ من الصريح حتى يعتبر غايته
من كل حال وعنده محمد ردة منفذ من الرضا حتى يعتبر غايته من الثلث فان لم يمت المرتد بدار الحرب وجاء
الى دار الاسلام مسلما قبل حكمه بطاعة فكان لم يرتد حتى لا يحق مدبره وام ولد له والذين دارت ما تلف
من ماله واما مال ازاله الوارث عن ملكه او تلفه فلم يضمن ولا يقبل امرأة مرتدة خرة كانت او امة

ولا تقتل مرتدة نجس ٥

خلافاً

خلفه فالت في ده لانه لا يمكن الاستعاضة بمال المسلم بدون رضاه ولذا اتم اذا احتاجوا الى سلاح اهل
العدن فلم ان فاعده و احتاجوا الى سلاح اهل البغدي اولي ان ياتوه و اتم قبل عادلان ادعى حقيقة
وقال كنت على الحق حين قتلت وانا الان على الحق برئت وان قال كنت على باطل يوم قتلت لابرث
وقال ابو يوسف اني ده لا يرث الباغي في الوجهين لكنه اي كما اذا قتل العادل الباغي فانه يرث ولا
شيء يقتل باغ قتله اي باغيا او فانا ان ظفرنا عليهم لم يجب **قوله**
الجنائيات الجنابة من ما تجنيه من غير اى عمدته ولكن شبهة بالمصدر من جنى عليه ثم هو عام في كل ما يقع
وسوء الا انه خص بما حرم من الفعل سواء كان في مال او في نفس وفي اصطلاح الفقهاء فيطلق
اسم الجنابة على الفعل في النفوس والاطراف واما الفعل في المال فمخصوصة بالغصب والسرقة
والقتل على خمسة اوجه عمد وشبه عمد وخطا وجوار مجرى الخطا والغصب سبب والمراد بيان انواع
الفعل لغرض مما يتعلق به الاحكام كالقصاص والدية والكفارة وغرضك فالقتل العمد ضربان
بما فرق الاجزاء سواء كان سلاحا كالسيف واليكن اوله من سلاحا نحو الابرة كما رافنا بعمل
عمل السلاح في البضع وتفرق الاعضاء ومحمد ومحمد في الجدي والجرح او غرضك ولو كان المحدثا
من ضرب اوله القصب اي قشره بان المراد بالعمد القصد الى القتل وهو باطن لا العوف **قوله**
ووليل استعمال الله قاتله عادة هذا عمد محضه وعنده بما وعندك في الزعم العمد ضربان قصد
بالاطلاق البينة حتى ان ضربته كبحر عظيم او ضرب عظيم فلهذا عمد به اي بالقتل العمد باجم لقوله تعزيم
يقول عموما متعمدا فخر اده جنم وجب العقوبة فقط بالكفارة وقال ان قوله القود غرضين
بل الاولى مجزئين القود اخذ الدية وجب الكفارة شبه العمد ضربان قصد البغى ما ذكرى في الفرق
الاجزاء كما لعصا والبوط والجرح الصغير فالقرب بالجرح العظم شبه عمد عده كما ذكر وسيم شبه العمد
لا في هذا القتل معنيين معنى القتل العمد باعتبار قصد الفاعل الى القرب ومعنى الخطا باعتبار انعدام

قصد العقل بالظن الى الله التي استعملها اذنى آلة القرب للثايب دون العقل وشبهه العقل عند
وهذا في حكمه من انما لا يملكه وفيه اي شبهه العبد للآثم لانه قاصد الى الضرر وارثا بكتاب ما هو محرم
شعره والكفارة لانه خطأ نظر الى الآلة فدخل تحت قوله ومن قتل موصفا خطأ ودية مغلطة على
العاقلة سبج نفس الدية المغلطة والعاقلة وهو اي شبهه العبد لما دون النفس عمد اي لا يكون
فيما دون النفس شبهه عذوبة قصد بغيره اذ كرمها دون النفس عمد لوجب القصاص لان ما دون
النفس لا يخص اقل فبآلة دون الآلة وفي العقل الخطأ فعل او قصد الى الخطأ وفي نوعين خطأ
في القصد وهو ان يرمي شخصاً فله صيد او جرباً فاذا هو بغيره خطأ وهو ان يرمي عرضاً فاحاب
او مينا فاما اصل انية الاول هو قاصد في وصول الرمي الى المحل الذي احاب به لكنه مخبط باعتبار قصده
لان قصد الصيد او الجرب وفي الثاني لم يقصد الرمي الى ذلك المحل الذي احاب به وانما قصد الرمي الى محل آخر
وهو الغرض وانما يخصصه بين النوعين لانه السهم الى شيء معين بالقصد المشتمل على فعلين
فعل القصد وفعل الجارحة وهو الرمي فلو فصل الخطأ بالفعل الاول كان هو النوع الاول
ولو فصل بالفعل الثاني كان هو النوع الثاني كرميه عرضاً فاحاب او مينا مثال الخطأ في الفعل
او سلاطه صيد او جرباً مثال الخطأ في القصد كما ذكرنا وما جرى اي في الفعل الذي جرى مجراه الى
الخطأ وانما يسم سقط على احوال الاخر بسبب سقوط الآثم عليه كفارة ودية مبتدأ خبر في الخطأ
وفي ما جرى عليها اي على العاقلة ثلاث سببين وفي العقل بسبب كسفه بغيره غير ملكه كسفه كوضع حجر
في غير ملكه دية عليها اي على العاقلة ولا تتعلق به الكفارة ولا الارث في شيء من وصول العقل الا بهذا
اي في العقل بسبب فانه لا يوجب حرمان الارث وقال ان في ربه يلقى بالخطأ في احكامه
ونقصان القصاص يدري اذا قتل رجل صبياً بحسب القود وكذا نقصان الاثوته يدري اذا قتل
الرجل المرأة بحسب القود ونقصان الرق يدري فقتل الرجل العبد من فالت في قوله تعالى الجارح

القلب

والعبد

والعبد بالعبد ولنا قولنا ان النفس بالنفس وقوله الجارح لانه على في الحكم عما عاده على اصله ان
حسب ان لا يقبل العبد بالجرح لانه الجرح وكذا نقصان الجنون والعبي والزمانه وكلمة المذموم يدري في نفس السليم
بالذم من خلافه في نفسه وكذا نقصان الاطراف يدري القود فقتل الصبي بالذم والرجل والابن
وغير ذلك ممن هو ناقص لان العبرة للساواة في العصية لاني ما وراءها لان هذا يؤدي الى سد باب
القصاص وان لا يقبل العالم بالي اقل مثلاً ولا يقاد سببه بمجمله من كان او يدبر او مكاتب ولو كان
المجمل مشتركاً لانه لا تجزى القصاص فاذا سقط في البعض سقط في الكل ونقداً والوالد بالولد لان
كان سبباً لوجوده فستحيل ان يكون الابن سبباً لغناؤه والمحدث من قبل الرجال والنسب وان علة
بمركب الاب وكذا الوالدة والجدة من قبل الأم الاب قريب او بعدت ولا يقبل الوالد بالولد وقال
مالك ان قتل الاب ابنه ضرب بالسيف فلا تقصاص عليه لانه لا ضمان له فربما دينا فاني على النفس من غير قصد
وان ذكر ذبي ففعله القصاص لانه عدا لا شبهة فيه ولا تاويل وعنده اي لا تقاد على الوالد يقبل عبده ولو
ولو قتل المكاتب لا تقاد القاتل بمكاتب له وفاء اي مال يفي ببدل كتابته وله وارث من غير عبده
وسيد وان اجتمع الوارث مع السيد لا خصال في العجوبة في موت هذا المكاتب حر او رقاً فان مات
حر اكا قال علي ابن مسعود رضي الله عنه فاولاه القود للموات وان مات عبداً كما قاله ابن عباس رضي الله
عنهما فاولاه القود للموت فاشبهه من له حق القود فلا تقاد قال له اذا قتل المكاتب عمداً ترك وفاء
وليس له وارث الا السيد فلا سبب القصاص عند المحنة والبولس في جميعهم لانه من له ولا يبرأ بغير
القصاص متعين وهو السيد وقال محمد بن القصاص فيه وكذا ان قتل مكاتب لم ترك وفاء وله وارث
اخر اراول وجب القصاص للموت عند من لانه مات رقياً بالاجماع وسقط قود ورثه على ابيه اي
اذا قتل الاب شخصاً ودلى القود ابن القاتل بان قتل الاب امه مثلاً سقط القود بحسب الالة
ولا يقاد بالسيف المراد بالسيف السلاح هذا عندنا وعند الشافعي في فعله بمثل ما فعل ان كان

الأولاد

فصل في ما اذا قطع يدان لم يمت فالت قطع يد القاتل فان مات فيها والابحز رقبته ان حصل قتل
 بطريق فشرع بان ساه خراج حتى تبت او طي صغرة او لا طي بعض فمات من ذلك اختلف اصحابنا في
 رحمهم ليدفعه فان بعضهم يجر قبضه ولا يفعل به مثل ما فعل فقال بعضهم نخذه من الخشب مثل اليد الرجل فيفعل
 به مثل ما فعل في الجرح لوجع الما حتى يموت تحقيقا للمساواة ولما قوله عليه السلام لا تؤد الا بالسيف اي لا
 تستوي الكبير ومن قتل ولا يدان صغرا كغيره مثل ان يكون المقتول صغيرا كغيره في الكبر فيصغر قودا
 لما اي الصغير والكبير عند الله وخذ ما ليس الكبر لا يرد قود قبل كبر العجز والشيخوخة
 كما اذا كان مشركا بين الكبريم واحد على اعياب والى ان القصاص لا تجزى وهو الخرابه واما حال العقوم الصغرى
 ومعدوم والاصل ان ما لا تجزى اذا وجد سبب كالحبث بكل واحد على الكمال كولاية الانكاح واذ كانا
 كذلك فذكر كل واحد يستفاده بخلاف الكبريم لا احتمال العقوم الغايب حال استيفائه القصاص
 وفي قتل مسلم مسلما ثمة مشركا عند النعاه الصغار الكفاية مبتدأ جرحه في قتل مسلم اي اذا التقى
 صف من المسلمين وصف من المشركين فقتل مسلما فقتل مشركا فلا قصاص عليه عليه الكفاية لانه
 في القصد وجب الدية فالواضح ان الدية اذا كانوا مختلطين اما اذا كان المقتول في صف المشركين
 فكأن شي لانه هو الذي اهدر دمه حيث وقف في صفهم وكثر سوادهم وفي موت يفعل نفسه كما اذا جرح
 رجل نفسه وفعل زيد كما اذا جرح زيد البصر وفعل سبيع كما اذا جرحه سبد وفعل حيت بانته حية ثلث الدية
 على زيد لانه مات ثلثة افعال لان فعل السبد والحية جنس واحد لانه يدر في الدنيا والاخرة وفعل حيت
 نفسه جنس آخر لانه يدر في الدنيا ومعتبر في الآخرة حتى بانتم بالاجماع وفعل زيد جنس آخر لانه معتبر في
 الدنيا والآخرة فصارت ثلثة اجناس فكون التالف بكل واحد ثلثه محب على زيد ثلث الدية فان قتل
 حيت لم ينظر الا ما هو مؤثر في الموت ونظر الى الجرحه وبعدهه والسبع والحية اثنان والاعتبار في ذلك
 لكونهما يدران في قتل الكمال فما اذا اشتبه الحال ولم يعلم ان المقتول باي هذه الافعال التلات مات

بحسب

اما اذا علم الحال بان علم انه مات بفعل نفسه او بفعل السبع والحية او بفعل زيد كان هو المقتول
 مثلا اذا علم انه مات بفعل السبع والحية كان يدر قطعا والاعتبار لكون فعل السبع والحية اثنين
 للاشتراك في الحكم وهو كونهما يدران بفعل واحد انما يعتبر الفصل واحد او متعدد باعتبار وحدة
 الحكم وتعدد ولا يشي بقيل مكلف شئ سيقا ليل اذا لما را في مصر او غيره على مسلم لقوله عليه السلام
 من شتم على المسلمين سيفا فقد اقل دمى اهدر ولان السيف غرطت فحتاج الى دفعه بالقتل
 او شتمه عصا الا اذا شتمه يدا في مصر اي ان شتمه سلم عصا صغرا ليل في مصر او نهارا في غيره فقتله
 المشهور عندنا في شئ عليه ايضا لان العصا والصغرة وان كان ملبثا ولكن في الليل لا يدر في القود
 فيضطر الى الدفع وكذا في النهار في غير مصر لا يدر في القود وان شتمه عصا نهارا في مصر فقتله
 المشهور عليه عندنا قبل به عند المحنفه وهو عندنا لا قصاص عليه والدمى في ماله اي في مال القاتل
 في غير مكلف اي اذا شتمه المحموم او الصبي على غير مسلا فقتله المشهور عليه عندنا فقتله الدية في ماله
 وقال ان فني ره لاشي عليه المقته في قتل رجل حال عليه اي على القاتل القيمة مبتدأ وعليه خبره اي اذا
 حال رجل على رجل فقتله بحب عليه القية لانه ائلف لا محصوا لان فعل الدية لا يسقط العفو وعن ابن
 يوسف انه يحب الضمان في الجمل العائل ولا يحب الصبي والمحموم وقال ان فني ره لا يحب الضمان اصلا
 وحب القود فيما دون النفس ان امكن رعاية الحائلة والمساواة فكل جناية فيما دون النفس امكن
 فيها المساواة بحب فيما القود وما لا فلا يقطع اليد من المقتول ولا جرحه كبر اليد وصغرها افعال
 من الفصل احراز اعم اذا قطع من نصف السعد فانه لا يمكن رعاية المساواة وكقطع الرجل
 من الفصل وما رن الالف هو ما دون قصبة الالف وهو ما لا يمكن منه والادن لا مكان رعاية
 المساواة وكل سجية مكن فيها رعاية الحائلة كالموخره وهي ان نظره العظم وعين فائمة ضربت ذؤيب
 ضربة واحدة لا يمكن رعاية المساواة فحمل على وجهه اي وجه الضارب وعلى عينه الاخرى فقتل رطب

مكلف على 3

ويربط وتعال عليه بمرات محاة فانه يذهب ضوءها لا يحب القود ولا يمكن رعاة المائنة ان قلعت
العين ولا كسر عظم لا ضلال الزادة والتقصان الا البس فقلع ان قلعت وبكذا وقع في الوقاة
وكانه نفل من العدة كما وقع في بعض نسخها بهذا ولو قلع من اصله لقلع الثاني لكنه لم يوجد في النسخ
الصحيح من العدة ومحط في بعضها وذكره الثاني والثالث والكفاية ان قلع البس لا يقطع سنة قصاصا
لتعذر اعتبار المائنة فيه فربما يفسد به لثامه ولكن يرد بالمسرد الى موضع اصل البس ويسرد البس
بالمسرد بقدر ما كسر ان كسرت ولا يحب قود بين رجل وامرأة فما دونهن النفس وفي الاطراف وكذا
بين امر وعبد وبين عبد بين لان الاطراف بسلك بها مسلك الاحوال لانها وقاية النفس كما هو الحال
ولا مماثلة بينهما لتفاوت في القيمة فتقوم الشرع فان الشرع قوم اليد الواحدة للآخر مثل الخمر دينار
قطعا ولا يبلغ قيمة اليد العبد الى ذلك ولو بلغت انما يبلغ بالحر والنفل فلا يكون مماثلة ليد الحر
بقتل وقتل الذي يربى الحب القصاص الا اذا قطع الطرف العبد فانه لا قصاص عنده الفم وكسب
القود في الجائفة على الجرازة التي وصلت الى الجوف فمن خرج او جالفة فمات فنقصاص عليه لان
البرء فيها نادر وظاهر ان الثاني في النفل الى التلاك اما اذا لم يبرء الجائفة فان كانت مسارية يجب
وان لم يسر بعد لا يقتض الى ان نظره الحال من البرء والسرية ولا في التلاك والذكر لانها تنقبض
وينسطان فيتعذر رعايته المائنة فيها وعن ابى الوصف اذا قطع من اصله الحب القصاص الا ان
القطع المذكور من الخشف لان موضع القطع معلوم فمكسرة رعايته المائنة ولو قطع بعض الخشف
فلا قصاص لانه لا يعلم مقدار البعض واذا كانت يد المقتول صحيحه خير المجني عليه ان كانت يد المقتول
ناقصه الاصابع او شلاء ان شاء قطع اليد المعيبة ولا شيء له غير القطع وان شاء اخذ الارش
كما هو وقال الثاني في يده ولغضن القصص او غير المشجوع ان كانت الشجة تسوع
ما بين قرنة الشجيرة حتى راسه ولا تسوع ما بين قرنة الشجيرة حتى راس رجلها موصفة حتى

وجب

وجب القصاص والشجيرة لو لم يمتد راسه مثل راس الشجيرة صغر تسوع الشجيرة ما بين قرنه وبين
الشجيرة عظم الاستوعب الشجيرة ما بين قرنه فالشجيرة التي لم يمتد راسه الشجيرة التي لم يمتد راسه
الشجيرة التي لم يمتد راسه الشجيرة التي لم يمتد راسه الشجيرة التي لم يمتد راسه الشجيرة التي لم يمتد راسه
كلا لانه تعدى الى فرجه وكذا لو كانت الشجيرة في جوف الراس وهي ياخذ من جبهة الى آفة ولا يبلغ ثلث الشجيرة
فهي بالجانب البصر وان وجب عليه القود سقط القود بموت القتلى لغوات محل الاستيفاء وفيه ثلاث
فان واجب عنده من القصاص والدية احدى ما اذا مات احد ما قلعت الاخر وسقط بعقود
من الاول ليد واصل من نصيبه على عوض وللباق من الورثة حصته من الدية والاصل الى القصاص
والدية جميع الورثة واذا ثبت الحق لكل فصل واحد يمكن من استفاء واستحقاق ضلعي او عقدا ومن
ضرورة سقوط حق البعض في القصاص سقوط حق الباقي اذا قصصا لم تجزى فتحو الى الباقي حتى
الى الدية وقال مالك والثوري رحمهم الله لا يرث الزوجان من الدية ونفل جمع بفرد اي اذن
جماعة واحد بعد ان يقتل الجماعة وبالعكس اي ان يقتل فرد جماعة وحضر اولياء المقتول قتل لغير
بهم جميعا على سبيل الكفاية ولا شيء لهم من المال فان حضر ولي واحد من اولياء المقتول
قتل له وسقط حق الباقيين وقال الثاني في يده ان قتل على القاييب يقتل بالواجب ويقضي
بالدية لمن بعد الاول في تركه وان قتل على قاييب يقتل بالدية لمن فرجت ذمة والدية
للباقيين وفي قول قتيل لهم وتسمى الديات بينهم ولا يقطع بدين بدين او اى اذا قطع بدين
يد رجل واحد فلا قصاص على واحد منهما وعليها نصف الدية وقال الثاني في يده يقطع يد اياها
صورة المسئلة المختلف فيها بيننا وبين الثاني في يده فاما اذا اسكتنا من جانب واحد
غايده حتى انقطعت اما لو ضاع احد السكين من جانب والا فومن جانب واحد حتى انقطعت
لا يحب القصاص عنده البصر ويد وعبد او قود وقال في يده لا يصح اقراره لانه يهودي

الى بطلان المولى كالاثر بالمال والمان العبد يبقى على اصل الحرية في حق الحدود والقصاص وبطلان حق
المولى في حق المال به وانما رد اقراره بالمال متم فيه ولا يتم بهما لانه نقل به ومن رضى بجلاء عدا نفسه
السهم منه الى آخره فانما نقص الرامي بالمال وعلى عاقلة الدية للشا في لان الاول عند حجب القصاص
والثاني خطأ فحجب الدية ومن قطع يد رجل عدا فعف المقتوع عن قطع هات القطوع منه اي من
القطع ضمن قاطعه دية في ماله لا ما اذا عفا عن القطع فهو عفو عن النفس لان العفو
في القطع عفو عن موجبه لان نفس القطع لا تحتمل العفو وموجبه احدى شيئين ضمان اليدين لم يسر
و ضمان النفس لم يسر وله ان عفا عن القطع فاذا سرى علم انه كان قسلا لا قطعاً وانما لا يجب
القصاص لشبهه العفو نوعي المقتوع القاطع من الجناية او عن القطع وما حدث منه فوات
فهو عفو عن النفس لان الجناية اسم جنس فالعفو عنها عفو عن القطع والنفس واما العفو
عن القطع وما حدث منه فصريح فالحظ لا يعتبر من ماله الى ان كان القطع خطأ وقد عفا عن الجناية
او عن القطع وما حدث منه فهو عفو عن الدية ويعتبر من الثلث لان الدية مال ذبح الورثة تعلق
بها والعفو وصية فيعبر من الثلث والحد يعتبر من كل من كل المال لان القطع اذا كان عدا المقتوع
العفو وهو ليس بمال فلم تعلق به حق الورثة فحجب العفو عنه المال وحق القود ثبت بطريق
الخطا فبدل للورثة لانه ان القود غير مورث لانه ثبت بعد الموت ابتداء وعند اخذ منه في
ضد الورثة اذا لم يثبت ليس باهل للشفق او القصاص فكل الفعل المحل ولا تصور الفعل من
الميت فان الميت ليس اهل لا يملك شيئاً الا ماله حابه كمال شل فطريق ثبوت الخطا عند
وعند احوال طرق ثبوت الوارثة والفرق بينهما الوارثة تستدعي ثبوت ملك المورث ثم الانتفاع
منه الى الوارث والخطا تستدعي ذلك فالمراد بالخطا ان يقوم شخص مقام غيره اقامته
في القتل اذا تعدى القاتل على المقتول فالحق ان يقتصر المقتول على القاتل لكنه عاجز

من اقامته

من اقامته فالورثة قاموا مقامه من غير ان المقتول عليه ثم انقل الى الورثة واذا ثبت هذا الاصل فرع
عليه قوله لا يصير احد من اهل الورثة خصماً من البقية في اثبات حقها فيه وكذا فان وكل ما يملكه
الورثة فاحد منهم خصم عن الباقيين اي قائم مقام الباقيين في الخصومة حتى ان ادعى احداهما بطريق الورثة
شئاً من التركة على احد و اقام بينه ثبت حتى الجمع فلا يحتاج الباقي من الورثة الى تجديده الدعوى
وكذا اذا ادعى احد على احد الورثة شئاً من التركة و اقام بينه عليه على الجمع حتى لا يحتاج المدعى الى ان يكره
على كل واحد وما يملك الورثة لا بطريق الورثة لا يصير احد من خصما عن الباقيين فوقع على هذا قوله
اقام احد الاخوين حجة بقول ابيه غايبا اخوه فحضر الاخ الغائب بعينها اي البينة وهذا عند اخذ حلفه
خطا فالما وفي القتل الخطاء والدين لا يعيد البينة اي ان كان القتل خطأ لا يحتاج الى اعادة البينة
لان موجب المال وطريق ثبوت الميراث وكذا في الدين اذا اقام احد الورثة بينه ان لا بينه على فدان
كذا فحضر الباقي لا يحتاج الى اقامة البينة ثانيا كما ذكرنا ومن رضى بها كان العفو في الضمان بمال الرمي
لان الضمان ما يجب بالجناية وانما يصير الشخص جانيا بفعله بدخل تحت اختاره وهو الرمي بمال الرمي
واصابة السهم فيمنع الدية على من رمى مسلما فارتد المرمى اليه فوصل السهم اليه وهذا عند اخذ حلفه
وقال الاشئ على الرمي لان التلف حصل في محل لا عصمة له وتلاف غير المعصوم بدرو له ان الرامي انما
يصير قاتل بالرمي لان الرمي فعله والممر اليه وقت الرمي معصوم مقوم ولكن لا يجب القصاص لا اعتبار
حاله التلف لانه يصير شبهة في سقوط العقوبة فحجب الدية

كتاب

الديات الدية مصدر ودى القاتل المقتول اذا عطف عليه المال الذي هو بدل النفس ثم قيل
له ذلك المال دية تسمية بالمصدر واولاها مخدوفة كافي عدة وتكرار ياد على معنى الجري والمخرج منه
الوادى ومقدار ذلك مال من الذهب الف دينار لا ردى لان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل دية
كل ذي عهد في عبده الف دينار وعليه الاجماع ومن الغضنة عشرة آلاف درهم

دية كذا

وقال مالك في حقه اشعر الفاعل من الابل مائة ولما لم يجرى الى نوع شاء من الالوان
 الثلاثة ولا ثبت له في الاسن هذه الالوان الثلاثة عند الحنفية وقالوا منها ومن البقرة مائة مائة
 ثوبان اراور ودا هو المختار وقيل في زماننا قبض ويراويل هذه اى المائة من الابل في شبه العدد
 اربع عند الحنفية واسمى من حقه خمس وعشرون من بنت محاض عن التي تحت عليها حول وخمس وعشرون
 من بنت لحن في التي تحت عليها حولان وخمس وعشرون من حقه عن التي تحت عليها ثلاث سنين
 وخمس وعشرون من حقه عن التي تحت عليها اربع سنين وعند محمد وال في رعيها ثلاث سنين
 وثلاثون جرد واربعون ثنية عليها خلفات في بطونها اولادها والثنية هي التي تحت عليها خمس سنين
 والخلف التي في بطونها ولم يفت على سنة شهر وهي اى هذه الدية من الابل لدية المخلط ومعنى المخلط
 هو حشيشا في الوجة في الخطاء والتغلط مختلف فيه بين الصحابة ونحن اخذنا بقول ابن مسعود
 رضى الله عنه فان بقي بالدية في غير الابل لم تغلظ وهذه اى المائة من الابل في الفصل الخطاء احاس
 منها اى من الاربعة المذكورة يعني عشرين من بنت محاض وعشرين من بنت لحن وعشرين من حقه
 وعشرين من جرد وعشرين من بنت محاض هو الذي تحت عليها حول وقال في رده عشرون من ابن لحن
 مكان ابن محاض وكفارتهما اى كفارة شبه العدد والخطاء عشق ابان مؤمن ذكر كان اوانما
 بقوله في قوله رقبه مؤمنة وعن بعض اصحابنا انه لا كفارة في شبه العدد عند الحنفية والصحيح هو الاول
 فان عمر بن العلق عام شهر من ولاد لقول لقول من لم يجد فصيام شهر من شتا بعين والاطعام غير
 مشروع فيه لانه غير مخصوص عليه واثبات الابدال بالواى لا يجوز ووجه عن الكفارة هو صحيح
 احدى اوجهه لانه لم يسم بغيره الا بوجه ديننا لا يصح الجباين لانه عضون وجه ولم يعرف جوية
 وسئل عنه والمرأة نصف بالرجل في دية النفس وما دونها حتى عرفت في المرأة خطاء خراف
 درهم وفي قطع يدها الفان وخمسة مائة كذا روى عن علي رضى الله عنه وعن زيد بن ثابت

الحق الله

رضي الله عنه ثلث الدية وما فوقها ينصف وما دونها لا ينصف وبه اخذنا في رده والدمي والدمي
 كالحكم في الدية وقال في رده دية الكفا في اربعة آلاف درهم ودية الجوسي ثمان مائة درهم وقال
 مالك دية الكفا في ستة آلاف درهم وهو احد قول في رده في قطع الالف كل الدية وكذا لو
 قطع المارون والعقبة ولو قطع المارون مع العقبة لارتد على دية واحدة والاصل انه اذا
 قوت حشيشا من الكمال او زال جلا مقصودا في الادى على الكمال على الدية لانه اطلاق نفس
 واطراف النفس من وجه لحن باقوا النفس من كل وجه يعطى الادى في الالف كل الدية لانه اذا
 جلا على الكمال لان كل جلا الوجه به فصارت النفس كائنا ما كانته وكذا في الشفة كل الدية لانه
 الاصل في حقيقة الايلاج والدمق والعقبة تابعة وفي العقل كل الدية لان العقل من اعظم
 ما تحقق بالادى وفي احدى الحق الجواس الحش كالبصر والسمع والشم والذوق كل الدية لانه
 كل واحد منها منفعة مقصودة فقد روى عن عمر رضى الله عنه انه قضى بالاربعة ايات رضى على رجل
 بضربة واحدة على الراس ذهب بها عقله وبصره وسمعه ومنفعة ذوقه وكذا في البان كل الدية
 ان منع النطق واداء اكثر الحروف وكذا في قطع بعض البان اذا منع الكلام كل الدية ولو قدر
 على الكلام ببعض الحروف قبل تقسم على عدد الحروف وقبل تقسم على عدد حروف يتعلق بالبان
 فيقدر ما لا يجب وقيل ان قدر على اداء اكثر الحروف بحب حكومة عدل وفي الحجة اذا حلفت قبل
 منى السنة ولم ينبت سنة وكذا في شتر الراس اذا حلقه ولم ينبت سنة كل الدية فان مات قبل
 منى السنة ولم ينبت لاشي فيه وتكلموا في الحجة الكسح والاصل انه اذا كان في ذمة شتر ايات
 معدودة فليس في حلقها شي لا وجودها يشينه ولا يزيه فان كان الشتر من ذلك وكان على الذن
 والمجد جميعا ولكنه غير متصل في حكمة عدل واذا كان متصل نفسه كل الدية لانه ليس كسح
 وهذا كله اذا فيه الحبث فان بنت حتى استوى كما كان لا يجب شي لا ليس بفعل الحائى

الاول

باعت رطله الشو والاشي في معنى الشوساوى الذكر وما يكون الاشي اسرع شواك بعد ان ينفك
فلما اجوزنا تفصيل الاشي على الذكر لو تصورتم وجوب البدل في جنين الامة قول الحق في قوله
وهو الظاهر قول بل يورث وعندها لا يجب في جنين الامة شيء وانما يجب نقصان الام ان عكس
فيها نقص وان لم يتمكن لا يجب شيء كما في جنين البهيمة وقال في ربه كحي الجنين عشرته الام
ذكر كان او انثى وما في جنين استبان بعض خلقه كالطفه والشعر مثل ان كان خلقه في جميع هذه
الاحكام لانه ولد فرقت النفاس ومضى العدة وامومية الولد فكذا في حق وجوب الغرة ويضمن
الغرة عاقلة امرأة اسقطت جنينا ميتا عمدا بدو او شربت او عالجت به فزجها او فعل كغيره لظن
نفسها متعمدا بعد اذن زوجها وان فعلت باذن لا يجب شيء **فصل** فيما يحدث في البطن
من احداث في طرق العامة كنفها هو المستراح او ميزا با او جرحا هو البرج وقيل مجرى ما تركت
في الحائط وعن الامام الزيدى جرح يخرج من الحائط ليشني عليه او دكا ما وسعه او جرحه ذلك
وان شفع به ان لم يضر بالاس وكل احد من اهل الطريق نقضه وان لم يضر فالحاصل انه اذا اضر
بالناس لا يجوز له ذلك وان لم يضر يجوز لكن مع ذلك لكل واحد نقضه لانه يعرف في حق المشترك
فلكل نقضه كما في الملك المشترك مع انه لم يضر في طريق غيره فاذا لا يسعه ذلك بلا اذن الشركاء
وان لم يضرهم وضمن عاقلة اي عاقلة من احداث دية من مات بسقوطها اي الكيف والميزاب والجرن
ونحوها لانه سبب لهلاكه كما لو وضع حجرا او جعرا في الطريق فقتل به اي بالحجر او البرق فانه
يضمن عاقلة دية المثل لا يضمن العاقلة ان مات الواقع في البرج او عا هذا عند المحققين
وقال ابو يوسف ان مات جوعا فلكذلك وان مات غما يجب التحصيل الضمان لان الغم بسبب
الوقوع اذ المراد بالغم هنا الاحساس منه هو اذ البرق وقال محمد بن عبد الله بن الفضل في الوجه وان تلف
به بهيمة ضمن هو اي واضح الحجر او جاف البرق لا العاقلة لانهما تحمل النفس دون المال ان لم ياذن الامام

باجتد

المسوبة وقال في ربه عاقلة الجنين عاقلة الجنين في مال ومن ضرب بطن امرأة حرة يجب غرة
بني في الاصل خيار المال والمراد منها قدر خمسة درهم ان نصف عشر الدية الرجل وعشرة المرأة وعند
مالك وان في رحمها يجب قدر خمسة درهم عاقلة اي عاقلة الضارب وقال مالك ربه في مال
الضارب ان الفت جنينا ميتا ذكر كان الجنين او انثى اذ لا تفاوت في الجنين الحرامين وذكر الاشي
بجانب الذكر نصف عشر دية الرجل وفي الاشي عشرة دية الاشي ويجب دية كاملة ان الفت جنينا حيا ميتا
لان الظاهر ان موته بسبب الضرب ويجب غرة بسبب الجنين ودية كاملة بعقل الام ان الفت
جنينا ميتا فماتت الام ويجب دية الام فقط والا شي في الجنين ان ماتت الام فالقت جنينا ميتا
وانما لا يجب شيء في الجنين لانه محتمل ان لا يكون موته بالضرب بل بسبب اختناقه بعد موت الام
وقال في ربه الغرة ابنة ويجب دية ان ماتت الام من الضرب والقت جنينا حيا ميتا
لانه قاتل شخصين وما يجب في الجنين من البدل فهو لورثته وقال الشافعي ربه يكون لاسم سوى صابة
حتى لو ضرب رجل بطن امرأة فقتل ابنه فقتل عاقلة الاب غرة ولا يرث ابوه منها لانه قاتل بغير
حق ولا يرث القاتل ويجب جنين الامة نصف عشر قيمته في الذكر لو فرض جنينا وعشر قيمته والا
لو فرضت جينة بيان هذا انه يقوم الجنين بعد انفصاله ميتا على لونه وبهية لو كان حيا فينظر كم
قيمة هذا المكان فان كان ذكر اوجب نصف عشر قيمته وان كان انثى يجب عشر قيمته قال قيل فيه
تفصيل الاشي على الذكر لان عشر قيمته اذا كانت انثى اكثر من نصف عشر قيمته اذا كان ذكر او في
الديات يفاضل الذكر على الاشي ولا يفاضل الاشي على الذكر قلنا هذا التسوية في الحقيقة والتسوية
جارية بينهما لا تفاق وهذا لان القيمة هنا كالدية ودية الاشي على النصف منه دية والذكر فعلا
عشر منه هذا مثل نصف عشره الذكر والتفصيل انما يجب عند تفاوت الحال بتفاوت
المال كونه وهذا يكون في المنفصل لاني الاجرة لانه لا مال كية في الجنين وانما يجب ضمان الجنين

باجتد

اي صاحب الضمان في احوال الكيف والميزان والمحصن والمكان ووضع الحجر والبركة والحق
 اذا كان بغير اذن الامام اما اذا اذن فلا ضمان لان الامام ولا تامة ورب حايط ما يلحق الى الطريق
 العامة وطلب نقضه اي نقض الحايط مسلم او ذي صورة الطلب ان يقول ان حايطك هذا يابى فانه
 ممن عليك نقضه كالمراهن فانه عليك نقضه بغير رهنه وولي الطفل والوصي حتى لو كان حايط الصغير
 فانه على ابيه او وصيه فاسقط ادانك ضمانا لغيره في مال الصغير والمكاتب لان له ولاية النقض
 والعبد ان جبر سواه كان عليه دين او لا فله من يهرم الحايط فاسقط الحايط في مدة يمكن نقضه ضمن
 جبره ولو رب حايط ما لا تلف به اي الحايط ضمن عاقلة النفس وعند ان يقع به لا يضمن وهو العبد
 لانه لم يوجد منه صنع وهو تعدي وجه الاستحسان انه اذا مال الى الطريق فقد شغل هو الطريق بحايط
 ورغم بيده فاذا طوالت النقض ولم يفرغ البوار حايط فان قيل قد شرط القوم الاستهاد
 في الضمان حتى قالوا صورة الاستهاد والى قد تقدمت الى هذا الرجل في يدهم حايط هذا فلم
 ائمه المصنف قلنا اشترط في الطلب والاستهاد ليس بشرط حتى لو طوالت من غير شهادته وهو
 بغير الطلب ضمن كذا قيل ولكن على هذا ينبغي ان لا يشترط الاستهاد في احد الا بقرين ونسبني ان مولى الابن
 لو اقران الاخذة للرودح الجبل لا يضمن من طلب منه نقض حايط قباع الحايط وقبضة الشئ
 مسقط الحايط فانه برأه البائع من ضمانه ولا ضمان على المشتري لانه لم يطلب منه النقض فان طلب منه
 فهو ضمن او طلب ممن لا يملك كالمودع وكحجر مثل المهرين والمتاجروا بكن الدار لانهم
 لا يضمنون من نقضه وان مال الحايط الى دار احد فله الطلب حاله لان الحق له دون غيره
 وان بي الحايط ما يلحق به او ضمن فاسقط عليه بل طلب لانه متعدي في شغل هو الطريق
 ببناءه وان كان الحايط الى مال مشترك كابين خمسة مثلا وطلب احد الشركاء نقض الحايط فاسقط
 وتلف به مال او نقض الضمان بالحصة اي ضمن الذي طلب منه النقض ضمن المال في تلف المال

وضمن

وضمن عاقلة محسن الدية في تلف النفس او كانت دار مشتركة بين ثلثة مثلا وحفر احدكم في دار
 مشتركة بغير اذن صاحبه تلف به مال او نقض الضمان بالحصة اي ضمن الحايط في المال في تلف
 المال وضمن عاقلة ثلثي الدية في تلف النفس وهذا عند المحققين وقالوا لا يضمن في السائلين
 لان ما تلف بنصيب من طلب النقض في السائل الاول معتبر وما تلف بنصيب من لم يطلب
 به رجوعا قسامين وما تلف الحفرة نصيبه في المسئلة الثانية غير معتبر وما تلف الحفرة نصيب غيره
 معتبر فانقسم نصفتين ولان الطلب وقع في المسئلة الاولى ولم يقع في اربعة الاخماس
 فوجب الضمان بقدر المطلب والحفرة المسئلة الثانية وقع في ملكه وملك غيره فوقع في ملكه وهو
 فالحايط فرفعه متعدي فوجب الضمان بقدر التعدي **نقص** في جناية البهيمه ضمن
 الراكب ما تلفه **دابة** وطئت الدابة او اصابته برجلها او ببيده او اصابته برأسها
 او كدمت او عضت بمقدم سنانها او صدمت اي ضربت بحصنها لان الاضرار عن هذه
 الاشياء ممكن للراكب لا الضمن بالحيث اي ضربت يقال لغت الدابة اذا ضربت حدا جازيا
 برجلها او ذنبها في حال سيرها لانه لا يمكن الاضرار عن النقرة في حال السير وعند ان تقع به يضمن
 بالنقرة وان اوقعها في الطريق ضمن بالنقرة عند ايضا او تلف بجارات الدابة او بالثقل
 في الطريق سائرة لانه يخرج عنه غير ممكن او اوقعها لذلك والاروث والبول فاذا لا يضمن
 ايضا ما تلفت بجارات او بالثقل لان بعض الدواب لا يضمن ذلك الا بعد الوقوف
 والارث او قفها بغير ذلك يضمن لانه متعدي باليقاف وذكره المغرب لان الثقل اوقعه الا في لذه ردة
 او اصابته ببيده او برجلها حصاة او حجر او صخرة او نحوه كالعقار والخواص ففقد وجب المصنف
 ايضا لان الاضرار عن متعذر وضمن بالكلية لان التخرجه غير متعذر قن الكبير الذي يراه
 الراكب من غير تكلف والباقي والقاعدة كراكب اي ان كان مكان الراكب سابق

او قايده ضمن ماضية المركب الا ان الكفاية اى كفاية العقل ان تلف نفس علمه اى الركب فقط
لا على الباقى والقايده الركب محرم عن الميراث لا السابق والقايده لان العقل انما يحصل لشغل الركب
انما حصل السابق والقايده فسيب الى العقل والكفاية جزء الفعل ولا يجب التسبب وانما صظم
فارسا فاما ضمن عاتقه كل واحد منهما دونه الاخره قالوا ان في رجمها ضمن كل نصف في الاخر
لان هلاكه بفعلين فعل نفسه وفعل صاحبه فمدر نصفه وبغير نصفه قلنا فعل كل واحد منهما باصلاح
في حق نفسه لان النصف اليه الملاك وفي حق غيره نصف اليه الملاك كالناجم اذا انقلب على غيره وان
ارسل كلها فاصاب شيئا او تلفه في نوره ضمن المرسل ان ساقه اى مسحه خلفه لان الكلب محمول
على الاتلاف من جهة المرسل السابق فاضيف فمدر اليه لان الكلب آلة للاتلاف وان لم يستحق
لا يضم لان الكلب عامل باختياره فلا يضاف للاتلاف الى المرسل لانه القطع عنه فعل المرسل
وان ارسل طرا فاصاب وتلف شيئا لا ضمن في الطرس سوا لا يحصل السوق نصا وجود السوق
وعدمه سوا فان قيل نعم لا يحصل السوق بالفرب لكن محتمل بالزجر والصياح قلنا الزجر نصيب
في معتبره باب التضييع الا ترى انه لو ارسل الكلب وزجره وصاح عليه ولكن لم يستقم لم يضم وانما
اعتبر الزجر والصياح في حمل الصيد لا ضرورة لان الناس عاجبه الى الاصطياد ولا طريق سوى
الارسل والزجر ولا ضرورة في حق الضمائم وعن الاوصاف انه اوجب الضمان في هذا كله وكذا الذئبة
المشعلية اذا اصابت وتلفت شيئا لا ادنى لا يضم صاحبها لانه لم يوجد منه ما يوجب سببه
الاتلاف ايرض المرسل والسوق ونحوهما وان سار الرجل على دابته في الطريق ونحوها جلا
بل اذن اراك ففربت بهد با رجلا او فرت وهدمت وتسلت او فخت في اجتماع فعل
الراكب وفعل الناحس ومع هذا ضمن هو اى الناحس ما تلف بالفرب والصدم حتى النعته
ولا ضمن الركب لان الناحس متعد في فعله الركب غير متعد ضمن النعته وعن الاوصاف

على الصياح

حجب الضمان على الناحس والراكب نصفين ويجب في قتلها عين شاة القصاب ما نقص
الفقاء في عينها لان المقصود من انك هو اللحم فلا يعتبر الا النقصان والقصاب ليس بقصد وضع
المسئلة فيها لطوره المقصود منها هو اللحم وكذا من كل شاة واما قتلها عين البقرة والجرو سوا
كانا للقصاب او لغيره عين الحمار والبغل والوس فالواجب ربح القيمة وقال ان في رجمه
الواجب فيها النقصان ايضا اعتبارا بان الشاة ولان الشاة لا يعمل بل تنفع بها كما ينفع
بالاستمعة فوجب النقصان من غير تقدير فاما ما عدناه من البهايم فهي عاملة ولا يمكن اقامه العمل
الا بالربعة اعين عينها وعينا من يستعملها فكانها ذات اربعة اعين فوجب ربح القيمة بقوتها
اخرهما **فصل** في جناية الرق والجناية عليه ان جنى عبد جناية خطأ فبيده بالخطا
انك وتودعه سبيده بها اى بالجناية او انك تارده بارثها جالا او ايك عبده عندنا
وعندك ففيه جناية في رقبته ببيع فيه الا ان تقضي المولى الارش وفيه الخلاف في ابيع
الجاني بعد العتق فعندنا اذا عتق المولى بعد العلم بالجناية كان محملا للمفداء وعندنا لا يطالب
المولى بعد العتق بل يطالب العبد واعلم ان التقيد بالخطا ههنا انما لتقيد التقيد بالخطا لان
خطا العبد وعنده فمادون النفس سوا ويوجب الماله المالى لان القصاص لا يجري بين العبد
ولا بين الحر والعبد فمادون النفس قالوا ههنا اى وجب البسد العبد الجاني او باعه او اعطيه
او دبره او سولده اى الاله الجانية والحال ان السيد لم يعلم بها اى بالجناية ضمن السيد الاقل
من قيمة اى قيمة العبد ومن الارش لان السيد قبل هذه التصرفات كان محملا من الدفع والقضاء
وفوت عليه الدفع بهذه التصرفات ولم يصرف في دفعه العلم بالجناية فصارت القيمة
مقام العبد فضم الاقل من القيمة والارش وانما يضم الاقل لان حق ولي الجناية في الاقل ولا يمتنع
لغير السيد من الاقل ولا كنه وان علم بالجناية غرم الارش ضرورة ومن قبل عند خطا وكنت عليه

في ثلاث دية العبد قيمة ولكن لا يرد على عشرة آلاف درهم فان بلغت قيمته العبدية المحررة
اي عشرة آلاف درهم وبلغت قيمته الالهية دية الجرة اي خمسة آلاف تقضى من كل واحد من العتقين
عشرة دراهم فيقضى في العبد عشرة آلاف درهم الا عشرة دراهم في الالهة خمسة آلاف درهم الا عشرة دراهم
الردايتين وفي رواية الا خمسة وهذا عند المحققين وهو الذي قال ابو يوسف ان في رجل يملك عبدا قيمته عشرة
ما بلغت وفي النصف ان ان عصب عبد اداة قيمة عشرة آلاف فما ملك في يده بحسب قيمة ما كانت
اي بالقيمة ما بلغت وهذا لا يجمع وكل ما قدر من دية المحرر من قيمة اي قيمة العبد لان القيمة العبدية
في الحر يد العبد بحسب قيمة ما بلغت في الصحيح وفي تقاعد عيسى بن عبد الله بن السيد ووجه الى العبد
الى العاقبة سبعة واخذ قيمته ستمائة او ان شاء امسكه اي العبد لا اخذ النصف بل اخذ العبدية
وقال الا ان شاء احد قيمته ودفع رقبته الى العاقبة وان شاء امسكه وضمنه ما نقصه وقال ان في رجل
يملك عبدا قيمته اقل من دية الجرة ضمن السيد الاقل من قيمته اي قيمة العبد ومن الارش
لان الاصل وجوب الدية بالقيمة وقد تعدد سبب من جهة المولى ولا حق لولي الجناية في اكثر من الارش
ولا من من المولى في اكثر من القيمة فان جناية اخرى وقد وقع المولى القيمة الى ولي الجناية الاولى بقضائه
فلا شيء على المولى وثانك ولي الجناية الثانية ولي الجناية الاولى في قيمته دفعت اليه الى ولي الجناية
الاولى بقضائه اذ ليس في جناية اي المبر او المولد الا قيمة واحدة حتى لو اعطى المولى وعلمه جناية
لم يخرجه الا قيمة واحدة ولي الجناية الثانية بالخيار ان شاء اباع السيد او ان شاء اباع ولي الجناية
الاولى ان دفعت القيمة بقضائه اذ عند المحققين وقال لا تتبع السيد وتبيع الاول سواء كان
بقضاء او بغير قضاء لانه حين دفع الى الاول لم يكن الجناية الثانية موجودة فلا يصح له ان يشاء وله
ان القيمة بحسب السيد باعتبار من رقبته وانما منعها بالقيمة بالثاني مثلا وذلك في حق اولياء الجنايتين
سواء فجعل في حق اولياء الجنايتين كان دفع القيمة بعد وجودهما هناك ان دفع كل القيمة

الى امرها

الى امرها بقضاء لم يضمن للثاني وان دفع بغير قضاء كان للثاني الخيار فله ان يشاء ومن عصب صبي
محررا لا يعبر عن نفسه ثمان مائة مع العاصب وفي يده نجادة او يجرى لم يضمن وان مات بغيره
او نزل حية فمحا قتلته الدية استحسانا والقياس ان لا يضمن في الوحيين وهو قول ابو حنيفة في رجل
لان عصب لم لا تحقق وجه الاستحسان اذ لا يضمن الا لثلاث لا بالعصب لان نقله الى ارض مسبعة
او الى مكان الصواعق سبب للقتل لا يكون في كل مكان بخلاف الموت بالجر والنجاة لانه يكون في كل الاكن
حتى لو نقله الى موضع يغيب فيه الحر والاراضى يضمن واما اذا كان العبد يضر نفسه فله ان يشاء به
الاخر عليه كما لا يخفى عليه كانه كافي صبي او دمع عبد فقتله اي مثل الصبي العبدية يضمن عاقلة الصبي قيمة العبد
فان عطف الصبي بالاعل البواع ضمن الصبي لا عاقلة وان تلف الصبي ما لا بعدة اي بعد البواع عند العطف
وهذا عند المحققين وحده ووجهه ايضا ويضمن عند ابو يوسف والشافعي رطلين لانه تلف ما لا معصوما ولا حرة ووجهه ايضا
انه اطلاق حصل عن تسليطه او اذاعة الصبيان اطلاق المال فلما اودع المال عند الصبي كانه اذنه بآلان
فلا يضمن بخلاف ما اذا كان العبد يضر نفسه لانه معصوم حتى الاذمة اذ العبد سبق على اصل الحر في حق
الدم فلا يجوز للمالك ان يخلص نفسه من اذنه كانه ليس للمالك ولاته الا لثلاث واما ما يبرر الاموال فلذلك
ان تلفها بمجوز له تسليطه او اذاعة الا لثلاث **فصل** في القامة هي من القسم على النجاة
تقال اقسامها اقسامها ما قولكم حكم القاضي بالقامة اسم منه وضع موضع الابم ثم مثل للذين نفسكون
نساته وتبلى الى الابال يقسم بها على اهل المحلة الذين وجد القتل فتم ميت به جرح او اثر ضرب
او خنق او خروج دم من اذنه او عينه وجد في محلة او وجد اكثره او نصفه مع راسه لا يعلم قاتله
واذ روى له اي ولي الميت القتل على اخطاء على اهلها اي اهل المحلة او ادعى على بقية غير من خلف
فحسبون جلاهم اكلها فتم تخارجه الى الخبيث الولى لان اليقين حقه وكيفية اليقين ولا علم له
بامد فاعطى قاتله لا يخلف الولى ثم اذا حلفوا برء القصاص ونظر على اهلها بالدية اي بالميت

فقد است مبتدأ حلف جزمه ثم نفى عطف عليه والالف واللام في الدية قائم مقام ضم يعود الى المبتدأ
وذكره المبسوط وفي ظاهر الردية القسامة على اهل المحلة والدية على موافقهم وما وقع في اكثر النسخ
فاذا حلفوا قضى على اهل المحلة بالدية فيحتمل ان يراد به على عاقلة اهل المحلة هذا عندنا وعندك في رده
كان هناك لو كانت اى علامة القتل على واحد بعينه كالدوم او ظاهر شبهة للخر من عدة ظاهرة
او شهادة واحد عدل او جماعة غير عدول ان اهل المحلة قتلوه استخلف الاولياء وحسين عينا ان
اهل المحلة قتلوه ثم نفى بالدية على المدعى عليه سواء كان الدعوى بالعدو والخطا وقال مالك يعقض
بالعدو وان كان الدعوى بالعدو وهو احد تولى الشفيعه وان لم يكن هناك لو حلف اهل المحلة
على عتق فلان وان ادعى الولي القتل على واحد من غيرهم اى غير اهل المحلة سقطت القسامة عنهم اما اذا ادعى
على واحد من اهل المحلة بعينه لم يسقط القسامة عنهم فان لم يكن محسونا رجلا فيها اى في المحلة
كرر الحلف عليهم الى ان يتم خمسون مينا وان كان العدد كاملا فادعوا الى ان يتم خمسون مينا
لم يكن له ذلك لانه انما يصار الى التكرار للضرورة ومن نكل عن الجمين حسم حتى حلف لان
فيه سجن تعظيما لامر الدم لا قيام ولا دية ان خرج الدم من فمه او دبره او ذكره لان الدم
يخرج من هذه المخرجين بلا فضل احد وفي قتل وجد على دابة يسوتها رجل فالدية على عاقلة اى عاقلة
الرجل دون اهل المحلة لان القتل في يده فصار كما لو كان في داره والراكب على الدابة والقائده
اما كما السابق فالدية على عاقلة الراكب اتم وجهه وعلى عاقلة القايد ان كان وجهه وان اجتمع
السابق والقائده والراكب فالدية على عاقلة وفي قتل وجد على دابة بين قريتين فالدية على عاقلة الدية
على القريتين هذا محمول على ما اذا كانت بحيث يبلغ اهلها الصوت لانهم قصروا اما اذا كانوا
بحيث لا يبلغهم الصوت فلا شيء عليهم وان وجد القتل في دار رجل يكون عليه القسامة اى محبوس
مينا لان التدبير في حفظ الدار الخاص للمالك وتدى عاقلة ان ثبت انها اى الدار له اى للرجل

بالج

بالجزم حتى لو ثبت مجرد البعد لا تدى عاقلة وتدى عاقلة ورثة ان وجد القتل في دار نفسه هذا عندنا
لان الدار حال ظهور القتل للورثة فالدية على عاقلة ورثة وعندنا وعند فرجهم لاشي في قتل والرجل هذا
لان الدار في يده حال ظهور القتل فيحتمل ان تدى نفسه وكان هذا وان كانت الدار للورثة فالدية
انما تحمّلون ما يجنب الورثة عفيفا لهم ولا يمكن الايجاب على الورثة والقسامة على اهل الخطه اى على اهل
الاحكام القديمة الذين كانوا يملكونها حين فتح الامام البلدة وقسمها بين الغائبين بخط خط لميز الصالحين
ودون السكان والمشتريين هذا عندنا عند محمد رحمه الله لا النشرة على اهل الخطه دون غيرهم وقال ابو يوسف
اهل الخطه والمشترون والسكان سواء في القسامة والدية وقيل ان اباح نفسه به بني هذا طاعت به
بالكونه فخرج عادة اهلها في زمانه ان اصحاب الخطه في كل محلة يقومون بتدبير المحلة لانشاء كل من غيرهم في ذلك
فان باع كل واحد اى كل اهل الخطه في المشتريين لانه زال من بينهم فندبر اهل المحلة البيع وان وجد القتل
في دار مشتريه نصفها الرجل وعشره بالرجل والاخر باع في مثل فالدية على عدد الزوس لان صاحب
القبيل والكثير سواء في الحفظ والتقصير وان وجد في القبلك فالدية والدية على من جبه اى في القبلك
من الركاب والراجلين وان وجد في مسجد محلة فالدية على اهلها وان وجد في سوق
مملوك يجب على المالك عند اخذه ومحمد رحمه الله وعند ابو يوسف وعلى السكان وان وجد في سوق
غير مملوك وان ربح الاعظم والجامع والسجن لا قيامه ويجب الدية على بيت المال وعند ابو يوسف
ان وجد في السجن فالدية على اهل السجن وان وجد في قرية لا قسامة ولا دية ولا قسامة ولا دية ولا قسامة
القرب ما مر من سماع الصوت وهذا لم يكن مملوكه فان كانت مملوكه لا يجب القسامة والدية
على عاقلة وان وجد في دار غيره بغيره لانه ليس بداره ولا في ملكه وقال زفر على اقرب القرى القسامة
والدية ولو كان نذر صغر نفقهم معروفين فالدية على عاقلة وعلى عاقلة قال قتلة زيد مثل يزداد
في حلفه وحلف بائنه فاقلة ولا عرفت له قاتل غير زيد مثل لانه زيد اسقاطا لمقصود من نفسه

الألوة

بقوله ان يرد في العقل فله يخلف هذه الصفة لانه ما اقر بالعقل على واحد منها مستثنى عن البين
ينبغي ان يكون سواه فخلف عليه وبطل منه ما به بعض اهل الحلة يقتل غيرهم او يقتل واحد منهم هذا
المخلفه وعندنا اذا شتم بعض اهل الحلة يقتل غيرهم يقتل هذه الشهادة وفي رجلين في بيت ليس
ثالث وواحد بما قبل قال ابو يوسف ضمن الاضربته ومجده لا يضمنه لانه محتمل ان يقتل نفسه ولا
يوسف ان الظاهر ان الاثان لا يقتل نفسه فلا يجر هذا التوهم وفي قتل قرته امرأة ابي لو حجب
في قرته لأمرة فالقائه عليها وكر الخلف الى خمسين عليها وتوى عائلتها هذا عند الحنفية ومحمد
وقال ابو يوسف القائه على العاقلة ايضا القائه ما يجب على من كان من اهل النقرة والمرأة
ليست من اهل النقرة وانما ان القائه في القتل في الملك باعتبار الملك لغير النقرة والقول والمرأة
في الملك وتحم الرجل القتل كالرجل فكانت كالرجل في القائه **فصل** العاقلة
اي الجماعة العاقلة وهم الذين يؤدون الدية مأخوذة من العقل وهو الدية سميت بذلك لانها العقل
اي ينسب الدماء من ان تنسك وتعال عقلت القيسل اي اعطيت دية والعاقلة اهل الديوان
هم اهل الرابات والحيش الذين كتب باسمهم في الديوان وهو الجريدة اي القطع من قرطيس
جمعت وجردت من سائر بالوجه من دول الدواوين وجمعها للولاء والقضاة تعال فلانهم
من اهل الديوان اي ضمن شئت اسمهم في الجريدة لمن هو منهم اي من اهل الديوان وهذا عند
الث في دية على اهل العشيرة لانه كان كذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نسخ بعده
ولما ان عمر رضي الله عنه لما دون الدواوين فرض العقل على اهل الديوان بخلاف من الصحابة لم ينكره
اوه وكان ذلك اجماعا منهم على خلاف ما تضي به رسول الله صلى الله عليه وسلم فانهم علموا ان رسول الله عليه
وسلم انما قضى على العشيرة باعتبار النقرة وكان قوة المرأة ونفرتة يؤمنه بعشيرة ثم لما دوسم
عمر رضي الله عنه الدواوين صارت القوة والنقرة بالديوان حتى ان كان القاتل من قوم

متنازل

متنازلون بالقبائل بعين ذلك وان كانوا يتنازلون بالقرعة فعاقلة اهل قرعة فبوجه الدية من عبياتهم
حين خرجت العقيات من الديوان والعاقلة حية وقبيلة من ليس منهم اي من اهل الديوان يوجد
من كل واحد من العاقلة ثلث سنين ثلاثة دراهم او اربعة اي تقسم الدية عليهم في ثلاث سنين
ولا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الا درهم وذكر القدر في مخففة تقسم عليهم في ثلاث سنين
ولا يرد لواحد على اربعة دراهم في كل سنة والصحيح هو الاول وعندك في رد يجب على كل واحد نصف
ديار وان لم يتبع الحق لذلك بان نصيب الرجل اكثر من المقدرة ثم اليه اي الى الحق اقرب الاحياء
سباغهم الاقرب فالاقرب كما في العقيات وعلى هذا حكم الرابات والحيش اذ لم يتبع لذلك ضم
اليهم اقر الرابات نفقة ذواتهم فاشبه الاقرب فالاقرب وذا مفض الى الامام وان لم يتبع للدية
الحق واما ضم اليهم اقرب الاحياء ونسب يكون الباقي منه الدية على الجاني لانه الاصل في الجانية وادخل القاتل
مع العاقلة فكمون فيما يؤدى كاحد منهم وقال الك في رد ليس على القاتل شيء من الدية والعاقلة للمعق
حي سيدة قال عليه الصلوة والسلام مولى القوم منهم والعاقلة لمولى المولاة مولاه وحيدة اي مولاه
وفيه خلاف ان في رد والمعتبر للعاقلة في العجم اهل النقرة سواء كانت النقرة بالقرعة او غير كالقول
في السكنى في محلة مثلاً ومن لا عاقلة له بان لا يقيط او نحوه يعطى الدية من بيت المال ان كان بيت
المال مضبوط لان جماعة المسلمين هم اهل النقرة وعن الحنفية ان الدية في ماله والا يكن بيت
المال مضبوطا فعلى الجاني الدية ويحمل العاقلة ما يجب لنفسه الفصل اشد لا ما يجب لصاحب او اقر
لم يصدقه العاقلة لان الاقرار والعلم لا يبرهان العاقلة لانه لا ولاية له عليهم ولا يحمل العاقلة ما
يقتل محمد سقط قوده شبهة شق اذا قل مكاتب عمدا ترك دماء وارث وسيد كافر وصل
ابنه عمدا فانه لا قود على الاب ويجب الدية في ماله لا على العاقلة ولا يحمل العاقلة جناة عبده على آخره
المولى في كونه مخا طبا جناة العبد بمنزلة العاقلة فكما لا تحمل عن العاقلة قتلها لا تحمل جناة العبد

الاول

عاقلة مولاه أجنبية عنه سواء كانت في النفس وكانت في الاطراف قال عليه الصلوة والسلام لا تقل
 العاقلة بعد هذا من عن قوله او قل ابنه عمدا ولا ما دول ارس الموصية اي اقل من نصف عشر الدية
 فان نصف عشر الدية الموصية لان حمل العاقلة للتحريم انما هو في الجاني لا في الجاني في القليل بل يجب
 المال في الصور المذكورة على الجاني في ماله **كتاب**
 في النكاح مصدر اكرهه اذا جعله على امر كرهه ولا يكرهه والكره بالفتح اسم منه وفي الشرع فعل يوقعه
 المربوعة تعال امرع فلان ما سوء ففوت بذلك الفعل رضاه اي رضاه والفرع اذا اكرهه
 بالجس او الضرب او بغيره اختياره كما اذا اكرهه بالتهديد بقول او قطع العضو مع بقاء
 ابلية اي الكره فانه لا يزدول ابلية الكره بالكره ولا سقط عنه الخطاب ولا يصير محمورا على الفعل
 بحيث لا يكون له اختيار اصل بل هو اهل لتوجيه الخطاب بسبب العقل والبلوغ وله اختيار في الجملة
 فان الاكره لا يكون على فعل الاختيار للكره فيه فالأكره نوعان احدهما ان يكون مفعولا للرضاء
 وهو ان يكون بالجس والضرب والثاني ان يكون مفعولا للاختيار وهو ان يكون بالتهديد بقول
 او قطع العضو ففوت الرضاء اعم من قيام الاختيار فان في الجس والضرب نفوت الرضاء
 لكن الاختيار الصحيح في القطع والقيل لا رضاء لكنه اختيار صحيح بل اختيار فاسد فالرضاء
 في مقابلة الكراهية والاختيار في مقابلة الجبر فالأكره بالجس والضرب لا شك ان الكراهية موجودة
 فالرضاء معدوم لكن الاختيار متحقق وصف الصحيح لان الاختيار انما يفد لخوف تلف النفس
 او العضو لان كل امر فيه تلف احداهما فلا مشاع عنه كانه محمول في طبيعته جميع الحيوانات فالاشاع
 وان كان اختياريا فهو اختار بصورة قريب من الجبر فالأكره عنده خوف تلف النفس او العضو
 اختار الاشاع عاقلة مظنة الإدراك اختار فاسد لكن الادب ان عليه مجبور فكان الطبع عليه
 مخلوق وشرط في تحقق الاكره قدرة الحامل الى الكره على الوقوع ما يهد به سلطانا كان اوليا

والله اعلم

والذي قال ابو حنيفة ان الاكره لا تحقق الا من السلطان لان القدر لا يكون الا من السلطان فقد
 قالوا هو اختلاف عمر زمان الاختلاف مجرب زمان لان في زمان اخصفته لم يكن لغير السلطان القوة
 ما تحقق الاكره فاجاب على ما شهد في زمانه وفي زمانها ظهر القيد فصار الامر الى كل متغلب فحقق
 الاكره من الكل وشرط خوف الفاعل اي الكره الباقية اي الباقية ما يهد به وذلك بان يغلب على
 الكره ان الكره يقع ما يهد به فان غلب على طمأنينة لا يفعل به لم يكن الاكره وشرط كون الكره به
 اي ما يهد به متلفا نفس او عضوا وهذا النوع من الاكره هو الجس المقتضي لاختيار أو كون الكره
 به موجبا لعدم الرضاء كالجس الطير والضرب المولم وهذا يختلف باختلاف الناس فان الارفال
 ربما يمتنعون بالضرب والجس فالضرب اللين لا يكون اكره في حقهم بل الضرب المبرح وكذا الجس
 الا ان يكون مديداً يفسد منه وذلك على قدر ما يراه الحاكم اذا ارعاه اليه واما الاشراف فانهم يمتنعون
 كلهم من خشونة فعل هذا يكون اكره اياهم بشرط كون الفاعل اي الكره متفقا على علم الفعل
 الذي اكرهه عليه قبل اي قبل اكرهه اما الحقيقة كسب ماله او اقرضه او عاقب عبده او حتى آدمي آخر فاختلاف
 ما لا يعرفه الحق الشرع كالزنا وشرب الخمر واكل الميتة فلو اكرهه بالعلم كالقتل وقطع العضو وحر
 تخاف منه التلف على نفسه او عضوا من اعضائه او غيره اي غير الجسد كالضرب الشديد والجس
 على بيع ماله ونحوه كشرائه سلعته او اجارة داره او على اقرار رجل بالف مثل فعله بغيره
 ان كانت واضحة هذه التفرقات لان الاكره بعدم الرضاء والرضا شرط هذه التفرقات وان كانت
 امضى هذه التفرقات واذا بلغ مكره على كره البيع المشتري ان قبض البيع لان بيع الكره فاسد لان
 ركن البيع صدر من اهل في عمله والفساد لغوات الوصف وهو الرضاء وفي البيع الفاسد يصير
 المشتري مالكا بالقبض عندنا وعند زفره لا يملك ببيع عاقلة اي عاقلة وقد يبره ويستبدل
 وكل تصرف لا يمكن نقضه ولكن كرهه قيمة اي قيمة البيع فان قبض البائع بالاكره منه اي من البيع

والله اعلم

الاول

طوعا او سلا لم يسع طوعا فعاد السبع ولا ينبغي لبائع حق الرجوع لان الطوع دليل اجابة السبع ولو اكره على ان ياكل الميتة او الدم او لحم الخنزير او يشرب الخمر يحبس او ضرب او قيد لم يخل له ذلك لان الاجابة لا تحقق وحل بالبيع وشرب الخمر واكل الميتة ونحوه مما عذرناه لان حرمة هذه الاشياء ثابتة بالشرع في حال الاختيار وقد تحققت الضرورة منها فالحقت بهذه الاشياء باثر الاطعمة والاشربة ولا يسع ان يصير على ما يوعده حتى ان صبر ثم وعن ابو يوسف رحمه الله انه لا ياتم وكذا فمن اصابته مخمصة فلم يتناول من الميتة حتى مات تكون آثما وعن ابو يوسف رحمه الله انه لا ياتم وخص به اي بالاكره المبيح اكل الميتة والكفران ظهر ذلك وكان قلبه مطمئنا بالآل لا ياتم حدثت عمار بن ياسر رضي الله عنه قال المشركين اخذوه ولم يتركوه حتى سب النبي صلى الله عليه وسلم وذكر الله ثم يخرج فاني النبي صلى الله عليه وسلم قال لا النبي صلى الله عليه وسلم فان عادوا فعداي ان عادوا الى الاكره فعداي الى طينة القلب وبالصبر ان صبر حتى قتل او قطع عضو ولم يظهر الكفر اجر الى ان كان ما جوارعا فان المشركين اخذوا جنيبا وعاقبه على ان يذكر الله ثم يخرج ويستأجره النبي صلى الله عليه وسلم وهو يسب الله ثم يذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج حتى قتلوه فسماه النبي صلى الله عليه وسلم افضل الشهداء وقال هو رفيق في الجنة والفرق بين الكفر وشرب الخمر ان الشرب حل عند الضرورة والكفر لا حل ابدا وخص اكل الميتة مع قيام دليل الحرمة لان التصديق بالقلب باق فلا يفتى حتى اشد بالكلية وخص بالاكره المبيح اتلاف مال مسلم لان حرمة النفس ولكن اخذ مال الغير ظلم فاذا صبر حتى قتل فقد بذل نفسه لدفع الظلم فصار مشابها وان اكره على اتلاف مال مسلم بالجس او الضرب لا يسع ذلك ومن حال المتلف الحال اي الكره بكسر الراء لا الكره لان الكره آفة للمكره فما يصح آفة له الاتلاف من هذا القبيل فكان الكره اخذ الكره وتلف به المال لا يرضى بالاكره المبيح فلو اكل المسلم الكره حتى يقتل فان قتل المسلم كان

المكره

الفاعل

المكره القاتل اما لو كان تقاد هو اي الحامل لمقتط ان كان القاتل عند اعتقه محمد رحمه الله لان الفاعل يصير له وعند زفره بحج القود على الكره لانه القاتل وقال ابو يوسف لا يحل القود عليها وقال الثوري في حق عليها اما على قبالة شره واما على الحامل قبل التسبب وجه لكاه اي النكاح المكره وطلاقه وعقده اي اعتاقه وعند الثوري في رد البيع هذه الشقوقات ويرجع المكره بغير العبد المسق على الكره الحامل في الاكره على اعتاق لان الاعتاق من حيث انه اتلاف يضاف الى الحامل لان الاتلاف فعل مكن فيه جعل الفاعل على الكره وان لم يكن جعل الفاعل آفة في التلطف بالاتفاق ونصف المسمى اي رجوع المكره بنصف المسمى في صورة الاكره بالطلاق وان لم يطأ لان نصف المهر معرض السقوط بارتد او بقبول ابن زوجها فتأكد بالطلاق قبل الدخول فمن هذا الوجه يكون اتلاف المال يضاف الى الحامل بجعل الفاعل آفة له بخلاف ما اذا دخل لان المهر يأكده بالدخول فلا يحل الضمان فيبقى مجرد اتلاف ملك النكاح وانه سائل فلا يضمن المال قبل المهر بحسب العقد والطلاق شرط الحكم لا الضمان الى الشرط وايضا سقوط المهر بالفرقة من قبلها مجرد وهم فلا اعتبار له فيبقى ان لا يضمن الحامل على الطلاق وجه ندره حتى لو اكره على ان يوجب على نفسه صدقة او صوما او حجابا او شيئا تقرب به الى الله ثم لم يدر ذلك وكذا يحكم بان الكره على الجنب يشتر من ذلك او بغيره وذلك لان النذر واليمين مما لا يحل الفسخ وقال ابو يوسف الفسخ بعد وقوعه لا يشتر فيه الاكره من حيث منع الصحة كالاتفاق لكنه اثر الاكره في فوت الرضا واثره في عدم اللزوم واثره في ثبوت حق الفسخ فيما لا يحل الفسخ لا تاتي فيه اثر الاكره فان الرضا على ان يظهر امراته كان مظاهرا لان الظاهر من اسباب التحريم فسوى فيه الهد والزل والاكراه ورجعه لانها استدامة للنكاح فيلحق به والبراء لان ابراء كان في الحال وطلاق في المال والاكره لا يمنع كل واحد منهما وفيه شبه اي في الابداء لان الله كالرجعة في استدامة النكاح وجه اسلامه لكن بلا مثل يرجع الى ان اسم المكره ثم ارتد لا يقبل لكون الشبهة اسلامه والشبهة دائرية للقل لا يصح ابراءه عن دينه عن دينه او قبله

الأولية

ولا ردة على الردة لا يرد لابن امية لان ردة تحقق بالاعتقاد وفي اعتقاده الكفر شك
فلا ثبت اليقونة بالمشك وان اكره على الرجوع عند انحصره وعند ما لا يجد الا اذا اكره سلطان
في لا يجد اتفاقا قيل الظاهر ان كون الاكره مسقطا للحد متفق عليه فيما بينهم بل هذا الاختلاف انما هو
في تحقق الاكره من غير سلطان فعند انحصره لا تحقق الاكره من غير السلطان كما ثبت في عصره
فالرأى الصورة المذكورة لا تكون مع الاكره فخذوا اكره السلطان فزنى لا يجد لوجود الاكره
بما وعدها بتحقيق الاكره من السلطان وغيره كما هو في عصره فلا يجد سواء كان اكره السلطان
او غيره فكون هذا الاختلاف اختلاف عصر زمان وقيل بل هذا اختلاف حكم **كتاب**
الحج والاذن هو اى الحج في اللغة المنع ومنه من العظم حجرا لانه منع من القبايح وفي الشرع منع نفاذ القول واما افعال الجوارح فلا تحقق فيها الحج فالحج
او المجتنب اذا تلف مال الغير بحسب النكاح كاسمى وسببه اى سبب الحج الصغير فلا يصح فتنصرف
الا بادل عليه والمجتنب فان كان المجتنب مغلوبا به هو الذي لا يفيق فتصرفه لا يقع وان
لحقه الاجارة لانه عدم العقل وان لم يكن مغلوبا بحسن ولفيق وهو المقنونه منع تصرفه لكن
توقف على الامارة والرق فالرق لا يقع تصرفاته الا الطلاق فانه يملك الطلاق بدون اذن
المولى ويضمنوا اى الصغير والمجنون والرق بالفعول اى ان اتلفوا شيئا ضمنوا حتى ان ابن
يوم لو انقلب على قارورة الابن فكسر ما يجب الضمان عليه في الحال وكذلك العبد والمجنون
اذا اتلفا شيئا لزمهما ضمانه في الحال وان اقر العبد بما لم يلزمه في الحال بن اقره الى زمان العتق
الاقرار بما لا اقره نافذ في حق تقيما اهل بيته لكونه مكلفا غافلا عنه وهو حق سببه فاذا
زال المانع بالعتق نفذ اقراره وان اقر العبد على نفسه يحيد كما اذا اقر انه زنى او قصاص كما
اذا اقر انه قتل عمه او اخاه ولا يؤخر الى زمان العتق لانه يبق على اصل الحجة في الحدود

والقصاص

والقصاص لانها من خواص الاتية وهو ليس بملوك من حيث انه آدمي وان كان مملوكا من حيث
انه مال ولا يحجر مكلف بغيره هو غفقه يعزى الى ان من غفب او مخرج كماله القول من غفقه وفي
لسان اصحاب الشرع هو العمل بخلاف موجب الشرع وهو اتباع الهوى وترك ما يوجب العقل
والسفيه من عادة الا ليراف اذ تصرف النكرات لا ليرض او عرض لا ليعز العقل وغضا
وقس ودليل بذات انحصره وعند ما وعدها عند ذلك في رحمهم كحجر على السفيه وكحجر على المديون
المقبض ايضا اذا طلب غرامه الحج عليه فغنة القاضي غم السبع والاقرار وعندها عند ذلك في
رحمهم كحجر على الناس ايضا زجره له وكحجر مفت ما جن هو الذي يعلم الجبل الباطلة مثل ان
يعلم المرأة حتى يرتد فبين من زوجها ويعلم الرجل فسقط عنه الزكوة ثم سلم والمالي ان حرره حلالا
وكحل حراما وطبيب جاهل هو الذي يسقى الناس في ارضهم ولو اوهلها وهو يعلم بذلك او لا
يعلم ومكارم فليس هو الذي يكاري الدابة ويأخذ الكراوى والناس يعتمدون عليه فاذا جاء
او ان السفر لادبته لم تستقطع المكسرى الرقعة فقرر هو لاء الشلثة عام فالفتى الاجن بفد
على الناس وبهم والطبيب الجاهل بفد ابدتهم والمكارم فليس بفد اموالهم فحج عليهم فاذا بلغ
العلم غير رشيد لم يسلم اليه مال حتى يبلغ ثمن وعشرين سنة فهدا ابن اذ بلغه المدة يمكن ان يصير
جرا لا ان ادنى مدة البلوغ اثنتا عشرة سنة وادنى مدة الحمل ستة اشهر ففر هذه المدة يمكن ان يولد
له ابن ثم في ضعف هذه المدة يولد لابنه ابن فيصير خمس وعشرين سنة جدا وان تعرف غير الرشيد
في ماله صح تعرفه قبل اى قبل خمس وعشرين سنة وهذا عند انحصره وقال لا يجوز تصرفه في ماله قبل وبعد
اى بعد خمس وعشرين سنة يسلم اليه ماله بلا رشيد وقال لا يسلم اليه ماله حتى يصير رشيدا واذا وجب
ديون على رجل وطلب غرامه جسر القاضي المديون له يدينه واذا جسر ثم يدينه ثم يدينه
سأل عن ماله قال لم تظهر له مال على سبيله وان كان يدينه وراهم ماله وراهم نصير القاضي

اذا دفع المولى قوت يومه فدا بعض رققة على ذلك الطعام لا بأس بخل في اذ دفعه قوت
 شهر لا يتم لو اكله قبل الشهر فبغيره المولى وكذا يقسم من يطعم ويغادره لمن لا يطعم
 ويخطئ الثمن الجيب في مبيع قد راغبت في التجار لانه من صميمهم ويرى بالحق الخطا نظر له
 قول المعب ولا يترجى ولا يبرج عبده وامته لانه ليس من التجارة وقال ابو يوسف له
 تزوج الامه لانه يحصل المال ولا يكاتب رققة لانه ليس تجارة وكل دين وجب تجارة
 كالبيع والشراء صورة وجوب الدين بالبيع يوافق بيع وقبض الثمن ويستحق المبيع من الشئ
 قد كسب في يد البائع او بما هو في معناه اي معنى التجارة كغرم ودفعه جدي او عصب وامانة
 جديا وكذا مال المضاربة والعارية والبضاعة فبذره الاشياء عند الجحوق يقبل عسبا وكان
 العلم الوجوب بهذه الاشياء فبما غصب بضمان الغصب مفادضة فكان الدين واجبا لما هو في
 معنى التجارة وذكر الامانة لانه لو دفعه لان الامانة اعم من الودية وعقوبت بوطى متبرية
 بعد الاحتقان لا يستأد الغرم الى الشراء فانه لو لا الشراء لوجب عليه الجدي ولم يجب العقر فلو لم
 في معنى دين التجارة بخلاف ما اذا تزوج المكاتب امرته فوطئها ثم استحق لانه وجوب المهر
 وهو ليس تجارة تتعلق بغيره بغيره وقوله وكل دين برقبته يباع الماذون فيه اي في كل واحد من الدين
 المذكورة ويقسم عنه بين اصحاب الديون بالخصص وتعلق بكسبه سواء حصل الكسب قبل
 لحق الدين او بعده وبما اتى اي لا يقبل الهبة فيه هذا عندنا وعند زفر والحق في الاصل هو
 في الدين لكن في كسبه لان غرض المولى حصول ما لم يكن لا قوت ما قد كان ولنا ان الدين طهر في حق
 المولى فتعلق برقبته دفعا للضرر عن الناس لا تتعلق الدين بما اقره سيده من يده قبل الدين
 بل سلم المولى ما اقره منه لانه وجد شرط الخلو للمولى وان بقي شيء من ديونه طوالب بالحق من الدين
 بعد عقد ثبوت الدين في ذمته وليس بغيره على مثل مع وجود دين وهذا استحسان والقيل

ان

ان لا يجوز اخذ الغلة مع وجود الدين لان الدين مقدم على حق المولى في الكسب وجه الاحتياط
 ان في ذلك نفع الغرماء لان حقهم يتعلق بكسبه ولا يحصل المكاسب الا باخذ الاذن
 في التجارة فلو منعها المولى منه اخذ الغلة بحجبه عليه تنفيذ باب الالكساب والباقي
 للغرماء اي ما بقي في يده بعد اخذ الغلة للغرماء ونحوه اي يهرع العبد الماذون بحجرا ان ابن
 وقال الشافعي به بقي ماذون لان الاذن في ابتداء الاذن فان اذن الاذن بغير ذلك
 لاساني فبما هو اولى ولنا ان الاذن كالالتصريح بالاذن فكذلك الاذن كالتصريح بالبحر
 وقته وجد ولا له الحجر اذ الظاهر ان المولى لا يرضى بتصرف الاذن او مات سيده او من
 مطابقا اقا اذ لم يكن مطابقا بان يحسن ويضيق لا يحجر او حتى يدرك الحرب مرتدا لان الحقوق
 موت حكما حتى تنقسم ماله بين ورثته او جبر عليه بشرط ان يعلم هو اي الماذون والتمس
 اهل سوتة دفعا للضرر عن الناس وقال الشافعي لا يحجر عليه بغير علم العبد واهل البيوت
 ونحو الامانة الماذونة ان يستولى على صلب البياض

ويخرج الامة المادونه ان استولد السيد باو عند زفره لا يخرج ضمن المولى فتمت اى قيمه الامة المستولة
للغيرم لا تلافه محلا تعلق به حق الغريم ولو عمل دينه ماله ورقيه لم يملك سيده ما حرم من كسبه هذا عند
الحنفية وعندهما يملك لان الرقبه ملكه فكذا الاكتاب وله ان ملك المولى ثبت خلافا لغيره
بعد فراغه من حاجته وهناك كسبه مشغول بحاجته فلم يعلق عبدا كسبه المادون باعتقاده اى باعتق
السيد عند الحنفية وعندهما يعلق ونقض السيد قيمة العبد للغير ما وان يعمل دينه ماله جازا اعتاق السيد
عبدا كسبه المادون بالاجماع ونقض المادون الذي يعمل دينه ماله ورقيه متاعه من سيده بالقبه
لان سيده اجنبي عن ماله اذا كان عليه دين محبط وليس في البيع غسل القيمة الباطل حق الغرماء وان باع
باقبل من القيمة لا يجوز عند الحنفية وعندهما يجوز ويخرج المولى بين ازاله الحمايه ونقض البيع ويصح
سيده متاعه به اى بالقبه باقبل من القيمة لانه لا يتم في هذا البيع فان باع السيد متاعه عن
المادون باكثر من القيمة فنقض البيع او حط الفضل لان الفضل تعلق به حق الغرماء فيؤثر السيد
بان نقض البيع او حط الفضل واذا باع السيد منه شيئا بطل منه اى سقط عن ذمه العبد ان
سلم السيد مبيع قبل قبضه اى قبل الثمن لان تسليم المبيع سقط حق المولى في الحبس لم يبق
ملك الذي كان ثابتا له فلو بقي الثمن بغير ذمته العبد والمولى لا يستوجب دينه عليه بطلان
ما اذا كان الثمن عرضا فان المولى احق بذلك العرض من الغرماء لانه بالعقد ملك العرض بعينه وان
باع المولى من العبد شيئا ولم يسلم المبيع يكون له اى للمولى حبس مبيعه في بدل منه لان البايح
له حق حبس المبيع حتى تستوفى الثمن وحيث اعتاقه اى اعتاق السيد عبدا ما ذمته بغيره سواء كان
الدين محبطا او لا لان ملك المولى فيه باق وضمن سيده للغيرم الاقل من قيمته ومن دونه اى اذا
كان الدين اقل من القيمة ضمن الدين اذ لا حق للغرماء الا في الدين وان كان القيمة اقل من الدين
ضمن القيمة لان تعلق حقهم بالقيمة والسيد اتلفها بالاعتاق ولو قدم عبدا مورا قال انما عتقناه

قبض

والمشتري ويبيع على وجهين احدهما ان يخرج اذله اذن له فصدق عدلا كان او غير عدل
ويكون ما ذمنا واثباتهما ان يكون بكتاب كذا عن اذله ولا يخرج بشي فهو ما ذمنا الاستحسان والقيل
ان لا يكون ما ذمنا لان السكت مخملة وجه الاستحسان ان الظاهر ما ذمنا على الاخر المبيع
على الصلاح او دفعه للفرع من الناس ولكن لا يبيع العبد لغيره الا اذا اقر سيده باذله بعد ما
وان قال السيد هو مخمول فالقول له تبك بالاصل فان المولى اذا لم يقر باذله فالدين لا يظهر
في حق المعاطون اذ انصرفوا والائتمار على ظاهر الحال والمولى لم يفرم وتصرف المصنف
ان النفع للصبي نفقا مخملا كالاسلام فانه اعظم النافع والاثبات ان قبول البنت صح به اذن
من المولى وقال الثالث في ذله لا يصح وان حر للصبي كالطلاق والعق لا يصح وان اذن وليه
بذله اي بالتصرف الضار والنفع وحر كالبيع والشرا فان ذله يصح بهذا النوع من التصرف ويتعقد
لكن باذن وليه حتى نفذ بعده وشراؤه باذن وليه بشرط ان يفعل ان البيع يكون سلبا للبيع
والشر لا يكون جاليا له والحاصل ان الصبي مستحق للنظر والتصرفات ثلاثة انواع ضار مخمض كالطلاق
والعناق والبيته والصدقة فلا يملكه الصبي وان اذن له ذله ونافع مخمض كقبول البيته والصدقة
فيملكه الصبي بغير اذن له وداير بين النفع والضرر كالبيع والشرا والتكاح فيملكه
بالاذن ولا يملكه بدونه لان الصبي العاقل شبه البالغ من حيث انه عاقل غير ذنب شبه الطفل
الذي لا عقل له من حيث انه لم يتوجه عليه الخطاب وفي عقله تصور والتفكير ولا فاقه
بالبالغ في النافع المخمض وبالطفل في الضار المخمض وفيما هو داير بينهما بالطفل عنده عدم الاذن
وبالبالغ فيه الاذن لوجوه النفع على الضرر لانه الاذن ولكن قبل الاذن يكون هذا النوع
من التصرف منعقد ما قوفا على الاجارة وولي له اي على الصبي ابوه ثم وصية اي وصي ابوه وهو الذي
استخلف ابوه بعد موته بالتصرف في مال ولده ثم حده ابوه الاب وان عدا ثم وصية اي وصي الجد

ثم القيد

ثم القاضي او وصيه اي وصي القاضي وهو الذي امره القاضي بالتصرف في مال السيم وانما سمي وصيا
ان الالهياء هو الاختلاف بعد الموت لانه كان وصي الاب فان فعل القاضي بغير كفيل الاب
فاما الام فلا يصح الاذن منها في التجارة ولو اقر الصبي الاذن بعامه في كسبه او اقره في حال الكو
اذا اذن الصبي بالتجارة صح اقراره بكسبه لانه من تمام التجارة اذ لو لم يصح الاقرار لكان العمل النكس
ان اقرار المولى لا يصح صح اقراره بموثة ايضا في الرواية وعن الشيخ ذله لا يصح اقراره فها وشرع
لان محله اقراره في كسبه حاجته الى ذلك ولا حاجته في الموت وعن ابيه **كتاب**
الوصايا اي جمع وصية يقال وصي فلان الى زيد لم يصر وكذا البصاء ووصي بوصية الوصية والوصاية
اسمان في معنى المصدر والوصية كالحاجب بعد الموت والقياس ياتي جوازها لانها عليك مضاف الى الحال
ذوال المالكية الا انا استحسننا جوازها لما فيه النسيان اليها لان الانسان يريد ان يتفقد بماله مدة الحياة
ثم بعد موته يفرق الى الخيرات فتحتاج الى تصرف ليعيد هذا الغرض وقد سبق المالكية بعد الموت باعتبار
الحاجة كما في قدر التجهيز والتكفين والدين وتدبير الوصية باقل من الثلث وقال بعض الناس
الوصية واجبة على من له مال عند غي ورثة اي الموصي او يستغنى عنهم بحصتهم من الميراث كتركها
بلا احد مما اى ندب ترك الوصية ان لم يكن الورثة اقربا ولا بصروا اقربا بحصتهم من
الميراث لان ترك الوصية صدقة على الفقير بقدر الوصية والوصية تصدق على الاقربى والآل
لقوله عليه الصلوة والسلام افضل الصدقة على ذي رحم كاسح وقيل بخبر هذه الحالة لان اهلها
صدقة والاخرى وصية وصحت الوصية للمولى بالادنى لرجل باقى بطن ائمة ان دللت الحال
لاقل منه مدة اى مدة الحمل وصى ستة اشهر الا الاول فلان الوصية اخت الميراث والجنين صلي
ورثه فلهذا يصح موصي له فان قبل الوصية بخلاف الى القبول وهو ليس من اهل القبول فلما الوصية
لميراث وشبه الميراث فلهذا يصح ما لم يصب له اذا حصلت لمن تصدق منه القبول بشرط القبول

الاول

ولسبها بالارث لا شرط للقبول اذا حصلت لمن لا يتصور منه القول واما الثاني فلان تجري في الحمل
الورثة تجري فيه الوصايا لان الوصية اخت الميراث من وقتها اي من وقت الوصية للحمل وبه لعلمنا بمود
الحمل وقت الوصية محذوف ما اذا ولدت لاكثر من ستة اشهر وقبل المعبر اقل مدة من وقت موت
الموصي لان وقت الوصية والاول حول الطحاوي واختار صاحب الهداية وصحت اي الى الوصية
والاستثناء في وصية بامة الاجلها الاصل ان ما يصح افراد به بالعقد يصح استثناءه ويصح افراد
الحمل بالعقد فيصح وصحت الوصية من السلم للذي يعلو اي من الذي يسلم لانه بعد الذمة مساوي
السلم في العاقلات حتى جاز التبرع اليه في حال الحياة فكذا بعد المات في الجامع الصغير الوصية
لحمي هو في دارهم باطلا وفي السلم الكبير ما يدل على الجواز وجه التوفيق انها لا ينبغي ان تفعل جاز
وصحت بالثلث للاجنبي لا يصح في الثلثة اي من الثلث الا باجازه لان سعد رضى عنه
قال النبي صلى الله عليه وسلم اوصي جميع مالي قال لا قال اوصي بنصف مالي قال لا قال اوصي ثلث مالي قال
الثلث والثلث لثلاثة ولا يصح لوارثه لقوله عليه الصلوة والسلام الا لا وصية لوارث الا باجازه
بقية الورثة وقابل لا عام اذا كان او خاطب بعد ان يكون العقل مباشرة الا باجازه ورثته وعن
ابن يوسف لا يصح للقاتل باجازه الورثة ايضا اما اذا كان العقل بالتسبب كحف البئر ووضع
الحجر في غير ملكه فيصح للقاتل وعذالك في رد يجوز الوصية للقاتل ولا من يصح سواريات قبل البلوغ
او بعده وقال في رد يصح اذا كان الوصية في وجه الخير ولا من مكاتب وان ترك وفاء
لانه ليس باهل التبرع وقيل لا يصح عند المحنفه وعند المالكي وقدم الدين عليها لان اداء
الدين واجب والوصية تبرع وقيل الوصية بعد موته اي بعد موت الموصي لان زمان ثبوت
حكمه بعد الموت وبطل قبولها ورواها في حيوة الى حيوة الموصي حتى لو قال في حيوة لا قبل ثم
قبل ثم موته صح عندنا فلا زفره وبه اي بالقبول بعد الموت ملك الموصي به بعين القبول

يلزمه

يلزمه ولا يصح رده على الورثة بل ارضاهم وان رد الموصي له الوصية بطلت عندنا قال في ردوه او على
الاشقي في رد لا يبطل الا في المسئلة الواحدة فانه ملك بالقبول وبه ما اذا مات موصيه ثم مات هو
اي الموصي له لا يقبل فهو الموصي برج يكون ملكا لورثته اي لورثة الموصي له الاستحسان والقياس لا يبطل الوصية
لان ملك موقوف على القبول وقد امتنع بالموت وجه الاستحسان ان الوصية تمت من جانب الموصي بموته
محت لا يلحقها الفسخ من جهة واما التوفيق لحقه الموصي له وهو القبول فاذا مات بطل حقه لانه لم يقبل
ايلا للقبول فمخلة ملكه ولا في الموصي ان يرجع عنها بقول صريح مثل رجعت عما اوصيت بفلان
او بعقل يدل على الرجوع وذلك مثل فعل يقطع حتى المالك عما عصب كما اوصي ثبوت ثم قطعه
وخاطب او يقطع ثم غرله او تغرله ثم نسجه او يجده فاخذه اناه ونحو ذلك كما مره كتاب العصب
من قوله فان عصب وبغير زال اسمه واعظم منافعه منه وملكه فهذا التبرع يرجع عن الوصية او قبل
من الموصي يريد في الموصي به ما يقع سبيله الاباء الا لا يصح ما زاد وكنت السويقي الموصي به بسمن لان تسليمه
وحده متعذر ولا يمكن نقض ما صنع ومثل البناء في الدار الموصي بها ومثل تصرف من الموصي بزل ملكه
كالبيع والهبة فلو باع الموصي العين الموصي بها ثم اشترىها او هبها ثم رجع فيها بطلت الوصية
لانه بالبيع والهبة زال الملك والوصية لا تنفذ الا في ملكه فاذا رآه كان رجوعا لا بعزل الوصية
لان غسل الثوب لا يكون دليل الرجوع بل هو اشارة بقر الوصية لان من يعطي ثوبا ان يفسد
عادة ولا يجوزها فان جرد الموصي الوصية لا يكون رجوعا وعند ابن يوسف الجود رجوع وبطلت به
المريض ووصيته لمن يحيا بعده اي ان وجب المريض لامرأة مثناه او في لباسي ثم تزوجها ثم
مات بطل الهبة والوصية لان الوصية اجاب بعد الموت وبه داره والوصية للمواريث طلة
واما الهبة في ان كانت منجرة صورة فهي كالمهبة الى ما بعد الموت كما لا ناهى وقت موقع الوصايا
وتقرر حكمها بعد الموت الا ترى انها تعتبر من الثلث وبطل بالدين المستغرق كاقاره الى الرض

ووصيته وصية لاجله كما في اوصيه او ان اسلم الابن رقيق العبد بعد ذلك اي بعد الاقرار والوصية لاجله
 فانه اذا اقر المولى لاجله كما في اوصيه له ثم اسلم الابن قبل موت بطل ذلك كله اما الا
 قرار فلان البتة قائم وقت الاقرار والبتة بسبب الارث فاجتزأ ايراث ثمة الارث فصار
 ملحقا بالوصية اما الوصية والبتة فلاحر وكذا ان كان الابن عبدا او مكاتباً اعنى لما بيننا وبينه عقد
 ومطلوع وشغل ومسلول بغيره من كل مال ان حال مدته وصار بحال لم يخف موته غالبا فهو لا يخرج
 اذا حاول ذلك صار طبعاً من طبايع ومدة التطاول مقدرة بالسنه المفلوج من فليح الشئ اي
 نصيبان لانه ذاب النصف والثلث في اليد والمسلول الذي سلت انشاء اي تركه شيئا
 كذا في المغرب ولا يطل مدته ذلك فمن ثلثه اي من ثلث ما له بغيره قال اجمع الوصايا بامثل
 الحج والركوة والكفارة وضاف منها ثلث المال فان كان بعضها فرضا وبعضها نفلا قدم الوص
 قدمه الموصي او اخره لانه اهم وان تساوت الوصايا قوتها بان كانت كلها في الرضا او كلها في
 قدم ما قدم الموصي لان الظاهر ان الابن ان ابتداء ما هو الاصح عنده وان اوصى بحج الاسلام
 حج من ركب من بلدته لان الواجب عليه الحج من بلدته ان بلغ نفقته ذلك اي الاجحاج من
 بلدته وان مات حاج اي فاصبح في طريقه واوصى بالحج عنده من بلدته عنده المحضه في رخصتها
 ان يبلغ نفقته ذلك والامن حيث يبلغ وفي وصيته ثلث ماله لزيد وسدسه لآخر ولم يخبروا
 اي الورثة بثلث الثلث اي لا يجعل ثلث المال بينهما على السواء بل تقسم على قدر حقهما وفي وصيته
 بثلثه لزيد وثلثه لآخر ولم يخبر الورثة بنصف الثلث بينهما عند المحضه لان الوصية بالكثرة من الثلث
 اذا لم يخبر الورثة قد وقعت باطلا فكانه اوصى بالثلث لكل واحد غنيصفا بينهما وقال اربع
 الثلث ففعل الثلث بينهما على اربعة سهم ثلاثه للموصي له بالكل وسهم للموصي له بالثلث لان
 الوصية بالزيادة على الثلث انما يطل بمعنى ان الموصي له لا يستحق للورثة كمن يعثران الموصي

والا فمحيث يبلغ

نقد

قصه شين سلامة مسمى لكل واحد منهما كما له وتفصيل احد على الآخر وقد تدرج في حصول مقصود
 في احد الحكمين حتى الورثة لكن لم تغز في الحكم الآخر وهو التفصيل فخرج الثلث ثلاثة والثلث
 واحد والكل ثلاثة صارت اربعة فيقسم الثلث بهذا السهام وهذا مبني على اصل مختلف بينهم
 وهو قوله ولا يضرب في الثلث الموصي له بالكثرة من الثلث عند المحضه فانه اذا اوصى بالثلث
 والكل فعند المحضه سهمان لكل واحد نصف فيضرب النصف في الثلث لئلا
 يحصل نصف الثلث وهو السدس فكل واحد من المال وعند ما سهم الوصية اربعة
 والواحد من الاربعه ربع فيضرب الربع الثلث لئلا يصير ربع الثلث فهو للموصي له بالثلث
 ثم للموصي له بالكل ثلثه من الاربعه وهي ثلاثة الاربع فيضرب ثلاثة الاربع في الثلث يصير ثلاثة
 اربع الثلث فهو للموصي له بالكل الا في الحماة فان صاحب الحماة يضرب في الثلث جميع
 الحماة مثل ان يكون لرجل عبدان قيمتهما الف ومائة وقمة الآخر تسامة او وصي بال
 يباع لاول من زيد بمائة والاخر من عمر بمائة فهما قد حصلت الحماة لاجلها بالف والاخر
 بخمسة وذلك كله وصية لانه في حال المرض فان لم يكن له مال سوى هذين العبدان ولم يخبر الوث
 صارت الحماة بقدر الثلث فيكون بينهما اثلاثا باخذ الموصي له بالف بحسب وصيته وهي الف
 والموصي له الآخر بحسب وصيته وهي خمسة فلو كان هذا كباير الوصايا على قول المحضه وجب
 ان لا يضرب الموصي له بالف بجميع الالف لانها يزيد على ثلث المال والا في السعاية
 صورة السعاية ان يوصي بعق عبده قيمه اربعة الف وقمة الآخر الفان ولا مال له غيرهما ان
 اجازت يعتق لحيثا وان لم يخبر واعتق من الثلث وثلث ماله الف فالالف بينهما
 على قدر وصيتهما ثلث الالف للذي قيمه الف وسعي الباقي للثلث للذي قيمه الف وسعي
 في الباقي والا في الوردية من سعة اي المطلقة غير المقيدة بانها جزء من المال اي نصف او ثلث

او نحوها وصورتها اي بوضي لربل بالغ والا فبالفان وثالث عالم لم يجز الورثة فانه يكون بينهما اثنا
 كل واحد منهما يضرب بجميع الوصية لان الوصية في تحريمها صحيح لجواز ان يكون له مال اخر يخرج بغير
 القدر من ثلث من الثلث وانما فرق الوصية بين هذه الصور الثلاث وبين غيرها لان الوصية اذا كانت
 مقدرة بما زاد على الثلث حرمها كالنصف والثلاثين وغيرها والشرع ابطال الوصية في الزيادة لئلا
 ذكر لغيره لان اللفظ في مجردة لم يصح فلا يعتبر في حق الضرب بخلاف اذا لم يكن مقدرة بانه اي شيء
 من المال كما في الصور الثلاث فانه ليس في العبارات ما يكون مبطلا للوصية كما اذا وصي بخمس
 درهمها والتقى ان عالم مائة درهم فان الوصية غير باطلة بالكلية لانها كان ان يظهر له مال فوق المائة
 بل اذا لم يكن له مال اصل عند الوصية فالوصية بالدرهم المرسلة صحيحة لا تتحمل ان تستفيد الا اذا
 لم يكن باطلة بالكلية تكون معتبرة في حق الضرب بوصفها فان هذا فرق دقيق والوصية تمثل
 نصيب ابنه صححت لان مثل الشيء غيره وهذا خلاف الوصية بمصيبة اي نصيب الابن فانه لا يصح
 لان نصيب الابن مال الابن فيكون وصية بماله غير فلا يصح وقال زفره ليجزى البقرة بحال العقد
 في التصرف بالخبر التصرف بغيره وهو الذي يوجب حكمه في الحال ومضاف الى الموت وهو ما يوجب
 حكمه بعد الموت كانت حرة بعد موته او بعد الزيادة بعد موته ففي الخبر حال التصرف فان كان في حال
 الصحة فمن كل ماله نفذ التصرف بالخبر والا لكان في حال الصحة بل كان في المرض فمن ثلثه اي ثلث المال
 يعتبر والمراد بالتصرف الذي هو ان يكون فيه معنى التبرع حتى ان الاقرار بالدين في المرض
 ينفذ من كل المال وكذا النكاح بمثل نفسه من كل المال واما التصرف المضاف الى موته فيعتبر
 من الثلث ان كان في حال الصحة او في حال المرض يعتبر من ثلث ماله وكل مرض صحته فهو كالصحة
 لان حق الوارث او العقيم انما يتحقق بماله في مرض الموت ومن اعتق عبدا في مرضه او باع حيا
 او وهب او ضمن مالا كان حكم اعتاقه ومجما مائة واهنته وضمانه حكم وصيته في حق الاعتقاد منهم

وليس

وليس المراد ان هذا التصرفات وصية متعققة لان الوصية كالجواب بعد الموت وهذا التصرفات
 متعققة ومن اوصى بشئ الجارية يدخل في جارة من لصق داره
 به اي بداره عند انعقد زفره لهما احد وعند الجارية كل من سكن محل الموصي وبجميع مسجد الحلة
 ومن اوصى لصهره يدخل في صهره كل ذي رحم محرم من عرسه وكذا يدخل في كل ذي رحم محرم
 من زوجة ابية وزوجة ابنة وزوجة كل ذي رحم محرم منه لان الكل صهره وانما يدخل تحت الوصية
 من كان صهر الموصي يوم موته لان المعتبة حال الموت ومن اوصى لخسنة يدخل في خسنة كل زوج
 امرأة ذات رحم محرم منه كازواج البنات والاختوات والعمات والخالات وكذا كل ذي
 رحم محرم من ازواج هؤلاء كذا ذكره محمد بن وهب وعندنا تناول كل من في عياله وفي نفقته بسوي
 مما يليكه ومن اوصى لالة يدخل في آل اهل بيته ويدخل فيه ابوه وجده وكل من ينسب اليه
 من قبل ابائه الى أقصى اب له في الاسلام الاقرب والا بعد والذكر والانثى والسلم والكافر
 لان الآل القبيصة التي ينسب اليها ولا يدخل فيه اولاد البنات واولاد الاختوات ولا احد
 من قرابة ام الموصي لانهم لا ينسبون الى الاب الاكبر واقاربهم وذو اب به محرمه اي من اوصى
 لا قارب له ولذي اب به يدخل محرمه اي ان كان له محرمان فقط يعرف الوصية اليها لان
 اقل الجميع في الوصية اثنا فضاء من كل ذي رحم تقدم الاقرب فالاقرب من ذي رحم محرم
 منه كما في الميراث غير الوالد والاب والجد والجد في هذه الوصية الاب والام والولد والدة
 قيل من قال للوالد قريبا فروعاق لكن يدخل فيه الجد والجد والجد في ظاهر الولاية وعن
 المحقق انه ان الجد والولد لا يدخل وقال الوصية لكل من ينسب الى اقصى اب له ادرك
 الاسلام وعند بعض النسخ رحمهم الله الى اقصى اب له وسلم وفي ولد زيدا اي لواء وصي لولد زيد
 الذكر والانثى سواء كان اسم الولد منتظما لكل وفي ورثة ذكره كالتبيين اي لواء وصي لورثة

الموصي

وبهله عرسه

شبكة

زيد الوصية بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين كما في الارث فان لفظ الوتره يدل على ذلك
وفي بني فلان الاثني منهم اي لواصي بني فلان مدخل فيه الاثني وهذا قول المحنفه اولا
وهو قول محمد بن لان اسم بني فلان ثنائي لان اناث الارث ايضا وعندنا الوتره وهو
قول المحنفه انه اذا مدخل الاثني بل هذا اللفظ للذكر لا غير وبطلت الوصية الموالية فمن
له متقول ومنقول الا ان بين ذلك في حيوة لان لفظ الموالي مشترك ولا يحول
ولا قرينه يدل على احد فوجب التوقف وقال الشافعي في الوصية لم جميعا وهو رواية
عن المحنفه وهو قول زفره وصحت الوصية بخدم عبده وبكفي داره مدة معينة وابدأ
لان المنفعة تحت التملك في حال الحيوة فكذا بعد المات وصحت الوصية بخلتها اي على عبده
وداره فان خرجت الرقية اي ربه العبد والدار من الثلث سلمت الرقية الى الموالي له
خدمه العبد وسكن الدار واشتغلها والا يخرج الرقية من الثلث مثل ان مال له سواها
فصحت الدار لانا يسكن الموالي له او يستغل ثلثها والورثه الثلثين وبها ياء في خدمة العبد
خدمه الموالي له يوما والورثه يومين ولو قسم الدار مهاباة من حيث الرقاب يجوز ايضا
وبحيوة اي موت الموالي له في حيوة موصيه بطل لانها اجاب بضاف الى ما بعد الموت
وبحيوة الموالي له بعد موت اي بعد موت الموالي بعود الموالي به الى الورثه الموالي حكم
الملك فان الرقية ملكه وصحت الوصية بثمره بستان ثم ان مات الموالي وفه ثمره فليكن
هذه الثمرة نقط دون الثمرة التي كثر بعد ما وان ضم ابد او قال ثمره بستان في ابد
فله هذه الثمرة وما كثر بعد ما فليست بستان الموالي له كذا غلة بستانه اي ان
اوصى بخلته بستانه فله الغلة القائمة وما كثر بعد ما من غلة فليست بستانه وان لم يقبل
ابدأ والحاصل ان الثمرة لا تساد الحادث الا ان يرد ابد الغلة وتناول

وان لم يقبل

وان لم يقبل ابد الوصية بصرف غنمه وولدها وثلثها وكان له اي الموالي له ما في بطوننا من الولد
وما في خرعنا من اللبن وما في ظهرنا من الصوف في وقت موته اي موت الموالي سوا وصيه قوله ابد
اولاد الفرق بينهما وبين ما تقدم ان الصوف اللبن والولد الموجود يصح استحقاها بالعقد
فانما ملك البيع وغيره فكذا بالوصية فاما معدوم منها فلم يشرع استحقاها بشئ من العقود فلم
يصح استحقاها بعقد الوصية ايضا فاما الثمرة والغلة المعدومة فيصح استحقاها بعقد المارعة والعلامة
فيصح بعقد الوصية الى اولي لانها اوسع واذا ضاع يهودي او نصراني بيعه او كنيسة ثم مات بورت
وكنيسة جعلت في الصحة لان هذا عمره الوقف عند المحنفه والوقف عند بورث فلا يرد
فكذلك هذا واما عند ما فلا يصح هذا المعصية بل يصح الوصية بخل احد ما اي ان اوصى يهودي او نصراني
ان يجعل لقدم مسكين سبعة او كنيسة ليقوم غير مسكين يصح عند المحنفه لانه بما قارنت في
هذا الاختلاف فيما اذا اوصى ببناء بيعة او كنيسة في القوي فاما في المصنف لا يجوز بالاتفاق والمراد
بالقوي ههنا ما ليس فيه من شعائر الاسلام شئ اما اذا كانت قرية فهما من شعائر الاسلام شئ
ففي المصنف ومن اوصى الى زيد فقال اوصى الى فلان اي فوض اليه
التصرف في ما له بعد موته وقبل زيد الوصية عنده اي عند الموالي في وجهه فان رد بعد القول
عنده وفي وجهه رد لانه يشرع في ذلك فان شاء ادام عليه وان شاء رجع وليس الرجوع بغيره
والا يرد عند الموالي وفي وجهه بل يرد ما في غير وجهه لا يكون رد لانه اعتمد على الموالي فان صح
الرد بغيره في حيوة اذ الرد بعد مائة لم يرد الغور فان اوصى الى زيد وسكت من الرد او قبل
في حيوة فمات موصيه فلم يردده وهذه اي القول والزم الوصية ببيع شئ من الثمرة بعد موت
الموصي وان جعل براء بالايضا وله دليل القول وهو التصرف في الثمرة فانه بعد موته
لم يقبل صح اي ان مات الموالي وهو لم يقبل ولم يرد في حيوة فقال بعد موته لا يقبل فاذا قبل

شبهة

بعد ذلك ليصح ولو اوصى الى عبده او كافرا او فاسقا اخرجه وبذلك القاضى لغرضه وهذا اللفظ يشير الى صحة
الوصية لان الاخراج عن الوصية والتبديل انما يكون بعد الوصية وذكر محمد في الاصل ان الوصية
باطلة قبل معناه يستبطل في جميع هذه الصور وتبطل في العبد باطل وفي غيره يستبطل وقيل في الكافر
باطل ايضا ولو اوصى الى عبده صح ان كان كل ورثة صفارا وان كان الورثة كبارا وصغارا لم يصح
وبذلك عند المحققين وعندنا لا يصح في الوجهين لان فيه اثبات الولاية للمملوك على المالك وهو
قلب المشروع وله ان يعبد من الشفقة فلا يكون لغرضه والصغار وان كانوا املاكا ليس لهم
ولاية المنع فلا منافاة بخلاف ما اذا كان البعض كبارا ولم يمنع بيع نصيبهم من هذا العبد
ولو اوصى الى عاجز عن القيام بما اوصى به القاضى الية غيره اذ لو لم يفعل لغير الوصى لغيره
عن التصرف او الورثة بذلك التصرف ينبغي ان لا يقدري اذ كان الوصى امينا قادرا على التصرف
لا يجوز للقاضي اوجبه بل يجب تبينه ولو اوصى الى امين لا يفسد احدهما ان تصرف دون صاحبه
الا بئس لكفة الى نفس الوصى وبغيره لانه ربما يكون احدهما غائبا في اشتراط اجتماعهما في
الميت والافى المخصوصة في حققة لانه لا يمكن اجتماعهما عليه فانها وان حضر لم تنظم الا احدهما
نفي اجتماعهما على المخصوصة شيفت والافى قضاء دينه بحسب حقه وطلبه لانه لا يحتاج والافى شراء
حاجه الطفل مثل طعامه وكسوته في القادر خوفه من ان يجرعها ويأكلها والافى الاتهاب له
والافى اعتاق عبد عيان فاحد الوصيين تلك اعتاقه لعدم الاحتياج الى الراي بخلاف اعتاق العبد
غير العيان ودوديه وتنفذه وصيته بشرط ان يكون الوديعه والوصية معينين لعدم الاحتياج
الى الراي والافى جميع اموال صاحبه لان في التاخير خشمه الغوات والافى بيع ما يخاف التلف
لان فيه ضرورة واما سوى ذلك من البيع والارهن والاعارة والكفالة وما اشبه ذلك
فلا ينفرد احد الوصيين بذلك وهذا عند المحققين ومحمد رحمهما الله وعندنا لو وصى بغيره

كل من الوصيين في جميع الاشياء وادامات الوصى وقد اوصى الى اخيه وصى الوصى وصى حتى
سفر في ماله اى مال الوصى ومال الوصية اى وصى الوصى الاول عندنا وعندنا معى له لا يكون
الثاني وصيا في مال الوصى الاول ولا بيع وصى ولا اشتري الا بما تغاين الناس فيه فلو وصى
ان بيع مال الصبي من المنقولات من اجنبي مثل القمحة بما تغاين الناس فيه وهو ما يدخل
تحت لقوم المقومين ويجوز له ان يشتري للصبي من الاجنبي كذلك لا بالغيث الفاحش
واما من نفسه فان كان الوصى وصى الاب يجوز لان كان وصى القاضى لكن بشرط ان يكون
فيه منفعة ظاهرة وفرد ذلك بان بيع ماله من الصغر وهو بى اى خمسة عشرة او اشتري
مال الصغر لاجل نفسه وهو بى اى عشرة وخمسة عشر وهذا عند المحققين والادوية رخصها
وعند محمد له لا يجوز هذا بل كل حال وصى الوصى بيع العقار الوصى اذا كانت الورثة صفارا
كلهم سوا كانوا حضورا او غيبا على الميت دين او لا ولكن انما يبيع مثل القيمة او بما تغاين
ففيه فصل هذا جواب البلف وجواب المتأخرين انه انما يجوز بيع عقار الصغر اذا كان
على الميت دين لا وفاء له الا من ثمن العقار او يكون للصغر حاجه الى ثمن العقار او غيب
المشتري في شرائه بضعف القيمة وعلة الفتوى ويدفع الوصى ماله اى مال الوصى مضاربة
وشركة وبضاعة وتحال على التيمم على الاملاء لان ولاية الوصى نظرية لا تحال
على الاعمال لان فيها تفويض مال التيمم على بعض الوجوه ولا لقرض مال التيمم ويجوز للوصى
ان يبيع على الكبر الغائب كل شيء من ماله الا العقار لانه قائم مقام الوصى والموصى وهو
الاب مثل الولاية له على ابنه الكبير فكذلك وصية الاب بيع المنقول من المفظ لانه يتوالى
عليه بسباب التوى فكان البيع المحفظ اذ حفظ الثمن ليس ببيع العقار بل حفظ
لانه محفظ شيفت ولا تجز الوصى في ماله لان المفض الى المحفظ دون التجارة وادعى

الخنثى هو ذو فرج اراد به قبل المرأة والخنثى فان بال من
 ذكره فذكر وان بال من فرجه فأنثى وان بال منها حكم بال سبق خروجا لانه حين وجد وجد بل
 معارض وان استويا في السابق فشكل ولا يعتبر الكثرة في البوال عند الحنفية وعند معاوية
 الكثرة فان بلغ وخرج له لحيته او وطى امرأة او احتلم كما تحتمل الرجل او كان له ثدي مستو
 فهو رجل وان ظهر له ثدي كثرى المرأة او نزل لبن او حاض او جمل او امكن الوصول اليه
 من الفرج فهو امرأة وان لم يظهر علامة احد ما الى الرجل او المرأة وذلك بان لم يظهر شيء
 من العلامات المذكورة او اجتمعت علامات الذكور مع علامات الاناث كما خرجت
 له لحيته وظهر له ثدي فشكل والاصل في الخنثى المشكل ان يؤخذ بالا حوط في امور الدين
 وان لا يحكم بشئ وقع الشك في ثبوته فان قام خلف الامام قام بين صف الرجل وان
 فلا تحتمل الرجال ولا تحتمل النساء فان قام في صف من اى النساء اعاد فصولته احتياط
 لاحتمال انه رجل وان قام في صف من اى الرجال فصولته تامة ولا يعيد منه بحسبه اى الذى
 عن يمينه وعن يساره ومن خلفه بخلافه لاحتمال انه امرأة وصلى بقباع وان صلى بغير قباع
 يعيد استنحانا ولا يلبس جبرزا او جلبا ولا يكشف عن رجل وامرأة ولا يخلو به غير
 محرم من رجل وامرأة ولا يمسق بغير محرم من الرجال وكرة للرجل والمرأة خنثى وتشتري
 امة خنثى ان ملكها فان الخنثى ان كان ذكر افنطرة الامة الى عورته فمملوكة الى
 سيد باوان ما كانت انثى فانه نظير الجنس الى الجنس وانه يباح حال العذر والا يكن
 له مال فمن بيت المال يشتري امة خنثى لان مال بيت المال موعده لتوايب المسلمين
 ثم يباع الامة ويروى عنها الى بيت المال فان مات قبل طهور حاله لم يغسل الى لم يغسل
 رجل ولا امرأة ويستيم من التيمم وهو جعل للغير واتهم ويجوز ان تيمم ذكرها وانثى ولا يحضر

حال

حال كونه مرافقا غسل ميت ذكر كان الميت او انثى ونسب نسبه قبره لانه ان كان
 انثى فقد اقاموا واجبا وان كان ذكر اقاموا النسبة لا تقدر وان مات هو من قبل وامرأة
 وضع الرجل بقرب الامام ثم وضع هو اى الخنثى ثم وضع المرأة اذا صلى عليهم فتقدم على المرأة
 ويؤخر عن الرجل لكون جنازة المرأة بعد عن الجنين الناس من الخنثى فان تركه اى الخنثى
 ابوه وترك ابنا معه فافله سهم من الارث ولابن المعروف سهمان وهذا عند الحنفية
 فان عند الخنثى اقل النصفين اى ينظر الى النسبة ان كان ذكر او الى النسبة ان كان انثى فانها
 تكون اقل له ذلك فله هذه الصورة لم يمت ميراثه على تقدير الاثوثة اقل فله ذلك وان تركت
 المرأة زوجها بعدة او خالاب وام وخنثى فعلى تقدير الاثوثة له ثلث من سبعة وعلى تقدير الكوثر
 له اثنان من ستة وهذا اقل فله هذا وهذا هو حال عامة الصغايا وعلمه الفوى وعند الشعبي وهو قول
 ابن عباس رضى الله عنهما لى الخنثى نصف النصفين اى يحج بين نفسه ان كان ذكر والنصف
 ان كان انثى فله نصف ذلك المجموع وهو فى هذه الصورة ثلاثة ارباع سهم عند ابو يوسف
 وفى كبرج القسمة من الانثى والابن المعروف لان الخنثى ان كان ذكر فله سهم كالابن المودع
 ولو كان انثى كان له نصف سهم فتعطف نصف النصفين وذلك ثلاثة ارباع سهم لان نصف
 نصيب الانثى ربع سهم فصار للخنثى ثلثة ارباع سهم وبعد البسط وهو جعل الصحيح من حسن
 الكبير والصحيح وهو جعل كل كسرها صحيحا بصير لابن المعروف اربعة وثلث للخنثى لانه فانما جعل
 كل ربع سهمان المخرج اربعة فيصير مجموع سبعة ونصف النصفين خمسة من انثى عشرة
 عند محمد وفى غيره النصف لان الخنثى لو كان ذكر كان له نصف المال ولو كان انثى
 كان له ثلث المال فتكون نصف النصف ونصف النصف الثلث فمحتاج الى عدد
 له نصف ونصف نصف وثلث وثلث نصف واقله اثني عشر في حال له نصف